موسوعة

تاريخ أوروبا العام

فرنسوا جورج دريفوس رولان ماركس ريمون بوادوفان



3 أوروبا

من عام 1789 حتى أيامنا

منشورات عويدات - بيروت - باريس

أوروبا

3

موسوعة

تاريخ أوروبا العام

إشراف جورج ليفه ورولان موسنييه



من عام 1789 حتى أيامنا

3

تأليف

فرنسوا جورج دريفوس رولان ماركس

ريمون بوادوفان

ترجمة : حسين حيدر

مراجعة : انطوان أ. الهاشم

منشورات عويدات

بيروت - باريس

الطبعة الأولى 1995

الكــتاب الأول

عصر التصدعــات

1848 - 1789

مقدمة

«أيتها الأمم، لنبعد كل استبداد وكل خلاف، ولنكوّن مجتمعاً واحداً وعائلة واحدة، لأن الجنس البشري له تركيبة واحدة، وليس له سوى قانون واحد هو قانون الطبيعة، وشرعة واحدة هي شرعة العقل، وعرش واحد هو عرش العدالة، ومعبد واحد هو معبد الاتحاد».

هذا ما كتبه ڤولنيْ في عام 1791، يوم كان نائباً في الجمعية التأسيسية. وكانت هذه الأمنيات الحماسية تترجم حيوية القريحة الطوباوية، وتعبر عن تخيل إمكانية وحدة أوروپا، في الوقت الذي كانت فيه هذه الوحدة تنحرف عن التناسق وتتجه في طريق الاختلاف.

وعندما فرضت العبارة نفسها تماماً في اللغتين الفرنسية والانكليزية حوالي عام 1789، ساد الاعتقاد بإمكانية تمييز وجود «حضارة» أوروپية، يعيرها المعاصرون إرادياً تفوقاً على الحضارات الأخرى؛ وهي تستند إلى جذور ثقافية مشتركة من الإرث اليوناني ـ الروماني، الذي يُدرس دائماً في المدارس والجامعات حتى الأكثر انفتاحاً على التجديد التربوي والعلوم الجديدة، ولقّحت المسيحية بخطوطها المتنوعة الأذهان والتعابير، وولد تأمل فلسفي أصيل، مع النزعة الإنسانية، وتطور في عصر الإشعاع الذي شمل كل أوروپا، مروراً بالشمال الشرقي والجنوب، وحدد نظاماً يقوم على القانون الطبيعي والحقوق الناشئة عنه ومفهومها حسب العقل الإنساني. وقد ضمنت اللغة الفرنسية هوية وتماسك النخبة المثقفة، بعد أن استأثرت بها اللاتينية طويلاً. وأظهرت الشعوب الأكثر تحسساً بالوقائع الاقتصادية والاجتماعية، صورة تبدو فيها الخطوط الكبرى شديدة التشابه، فاستطاع المهندس الزراعي المتنقل،

والعامل المجذوب بالعرض المغري للخارج ملاحظة سيطرة زراعة من أجل «العيش» ذات تقنيات تتطور ببطء ومردود ضعيف، وصناعة عائلية وحرفية حيث يكون التمركز مالياً وتحددها الآلة والفحم بصورة هزيلة، وإذا كانت الأنظمة المركنتيلية قد تراجعت فقد ظل التجار في المناطق البعيدة يتاجرون بكمية محدودة من البضائع الثمينة أو النادرة، وكانوا يستندون إلى نظام مالي بدائي حتى في البلدان الغنية كهولندا وانكلترا وكانت الفوارق في الثروة والمداخيل تتسبب في صراعات طبقية في كل مكان، وتكملها الصراعات المتولدة عن التمايزات الحقوقية وعن وجود أنظمة إمتيازات بين الهيئات والمدن، وعن استمرار بقايا أنظمة «الاستبداد». وكانت سمعة «الاستبداد الشرعي» في القسم الثاني من القرن الثامن عشر قد قربت الدول نحو القيام بدور عقلاني أكثر فأكثر. وصار الحكام يترددون في الاختيار بين التبرير الإلهي القديم والنظرية الجديدة للتعاقد مع الشعوب؛ وقد وطد الحجم المتصاعد لكيانات الدول الأمل بالتوازن بين دول أوروبا كضمانة للسلام يدعمها العقل؛ وكضمانة مطلقة لسعادة طمح إليها قرن بأكمله من الأب سان ـ بيار إلى بنتام، إلى كانت. . . وفولني.

غير أن التصدعات الظاهرة في هذا البناء الجميل للحضارة الأوروبية ظهرت بوضوح في وقت أصبح فيه التسامح الديني فضيلة أو ضرورة، ونخطىء عندما نعتقد أنه يمكن إلغاء تأثير التشققات القديمة التي تحييها هنا وهناك مصالح الأمراء وفظاظة الكهنوت أو تقلبات الذين خاب أملهم بالعقلانية. وأدت الاضطرابات الثورية إلى تقوية الحنين إلى النظام «الإلهي»، وتشجيع ردة فعل تحطم الإشعاع حيث يكون ذلك ممكناً. وكانت الهيمنة الثقافية لفلسفة طارئة وأداتها اللغة الفرنسية من إنكلترا حتى روسيا، ومن إيطاليا حتى إسبانيا وفي البلاد الألمانية، تحدث تباعداً خطيراً بين النخبة والجمهور، ولا سيما أنها كانت توحي للشباب بالخوف من اقتلاع ثقافي، وتجربة دفاع «قومي». وكانت هناك ثورة اقتصادية كبرى قادمة من انكلترا، حيث كان الاقلاع الصناعي يتحدد نحو عام 1785 وكانت تنطوي على حالة اضطراب جنينية في العلاقات الاجتماعية. وشكلت نوعاً من التحدي لم تكن المجتمعات الأوروبية مؤهلة لرفعه بشكل متساوٍ: الأمر الذي يوضح تنوع العقليات ونسبية الأمور

الطارئة ونوعية البنى الاجتماعية وليونة النظم الوطنية أو صلابتها؛ مما سيلهم أمماً مهيأة لحياة جديدة، وأخرى كانت راسخة في النظم التقليدية. ولم تستطع دعوات الفلاسفة إلى التعقل والتفاهم بين الشعوب، وإلغاء التطلعات الوطنية المتعشة هنا وهناك بالحاجات الاقتصادية، وبالضغط المتزايد لعدد السكان بعد «الثورة الديموغرافية» في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وباسم «التوازن»، كان فعل الواحد يجلب فعل الآخر، ولم تكن فكرة اقتسام الغنائم مع النسيان الكامل لحقوق الشعوب تمثل إقامة سلام أوروبي.

وفي التطلع إلى المستقبل سنة 1789، كان يجوز التجاهل أو التقليل من قيمة هذه العناصر التي تزداد تنوُّعاً، وهذه العوامل المتناقضة. وقد أكد مونتيسكيو في «روح القوانين» على نسبية كل المؤسسات وصلاتها مع البيئة، وعلى الميل إلى الحديث عن حقوق الإنسان، مفترضاً ليس وحدة الأوروبيين فقط، بل وحدة الجنس البشري بمجموعه. ويظهر إدمون بورك، برجوعه عام 1790 إلى فكرة نوعية كل تطور وطني، بصورة النبي المجدد. ولم تكن التقسيمات الاجتماعية ـ الاقتصادية الأوروبية ترتسم بوضوح وكانت نوعية صناعات الأورال تلقي الشك على كل توقع لإقلاع الغرب الأوروبي. وكان محتقرو «أوروبا الفرنسية» والمدافعون عن القوميات الثقافية مصممين على البقاء في المستوى الذهني، دون أن يغذوا المجابهات السياسية المستقبلية لقارة منقسمة.

ويكون المؤرِّخ أكثر ارتياحاً في تفكيك الرموز المؤكَّدة لديه لشرخ حقيقيّ في الكيانات الأوروبية. وتأكد هذا بين عامي 1789 و1848. وتحت تأثير التجديد التكنولوجي والثورات رأينا تفجر البنى الاجتماعية القديمة وولادة أوروبا البورجوازية: وكلما ابتعدنا نحو شرق لوتارينجيا القديمة، كانت عوامل المقاومة أقوى، وتعايشت الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية القديمة مع المجتمعات الجديدة ذات التطور السريع، وأدى اهتزاز العرش والمذبح والتحدي الليبرالي والآمال الديمقراطية التي دعت إليها مسيحانية ثورية لا سابق لها، في النصف الغربي للقارة، إلى وضع تسويات جريئة أدانت كل السلالات الملكية دون تمييز. وقد تصلبت أنظمة الدول الأكثر بعداً عن المقر الأصلي للحرب، وحكمت على شعوبها بالضغط واليأس، انتظاراً للثوارت التي لا

يمكن تجنبها، وواجهت الأمم المتحاربة أنماطاً جديدة من الحروب: فهدّمت أوروبا القديمة عبر الحلم الوهمي للمواطنين بـ «الوطن الكبير»، وأحدثت تقسيمات جغرافية سياسية أكثر وضوحاً، وطبعت بعدم الثبات كل محاولات إقامة أنظمة دولية عقلانية.

وقد يُعترض بأن تكون الوحدة المفقودة قد استبدلت في كثير من المجالات بوحدة جديدة. ولكن ألا تميل الأجيال الشابة الأوروپية باضطراد من العقلانية إلى الرومانسية، وألا يجب البحث عن الوحدة الثقافية للقارة بالتمجيد العام لقيم الماضي، والشعور والحلم والخيال والثورة؟ وألم تولد أوروپا رومانطيقية في السياسة والأدب والفلسفة، والفنون، بعد أو خلال احتضار أوروپا العقل؟ ووراء التناقض بين الأنظمة، ألا يجدر تمييز حالات التعاون التي تعقد بين الحركات المتنوعة، المسموح بها هنا، والممنوعة هناك، وألم يكن مازّيني رسول إيطاليا الموحدة والحرة، مؤسس «أوروپا الفتية»؟ أيجب أن نرى دائماً فارقاً بسيطاً في وتيرة التطور في مختلف الحضارات التقنية؟ وألم تعمل المناطق الأقل تطوراً على قراءة مستقبلها من خلال مراقبة التطور في المناطق الأوروپية الأخرى؟ وألم تظهر أوروپا، تجاه العوالم الأخرى بسمات عامة متشابهة؟.

ودون تجاهل ثقل هذه الحجج يجدر التركيز على الشقاقات التي أوضحها القرن اللاحق أكثر من العوامل الظرفية للتوحيد. وقد أظهرت ثورات عام 1848 وجود حالات تفسخ عززتها بدل أن تلطفها. وعملت على إدراك وقائع لم تكن قد أدركت بشكل كافٍ أو قُلِّل من قدرها. وقبل أن تترسخ الحضارة الأوروپية من جديد في مظاهرها الأصلية العميقة، كانت قد عانت من تصدعات يصعب تحديد مداها. وهكذا منذ عام 1789 خرجت أوروپا من «الأطلسي إلى الأورال» من وضع معين لتدخل في متاهات من الحلم والطوباوية. . . والحنين.

الفصل الأول

التصدعات الاجتماعية ـ الاقتصادية

ودخلت بعض مناطق أوروپا العصر الصناعي، مواجهة تحدي الكثافات الديموغرافية والتقنيات الجديدة. وتفسر الهوة بين الاقتصاديات المزدهرة والمتأخرة التطور المتنوع لعدة مجتمعات أوروپية تميز كل منها بقواعد حقوقية وبمستويات من الثروة والمداخيل، وبسمات ثقافية عميقة أصيلة.

الديموغرافية الجديدة وتحدي الكثافات

في أواخر القرن الثامن عشر، كان يجري التخلي عن التقديرات العامة أو الخاصة أو عن إعادة التركيبات التاريخية؛ وبعد التدخل الفعال «للحسابيين السياسيين» بدأ يمهد الإحصاء والتعداد العلمي. ومع ذلك يجب تمييز أوروپا الغربية والوسطى اللتين عرفتا الإحصاء الشعبي في وقت مبكر نسبياً (1801 في بريطانيا العظمى، وأيضاً في فرنسا الناپوليونية)، عن أوروپا الجنوبية والشرقية الأقل غنى بالمعطيات الرقمية، أما روسيا فلم تحقق أول تعداد شعبي إلا عام 1897. وغالباً ما كانت الطريقة الأكثر عصرية تجيىء لتثبت أنظمة التقديرات السابقة ولتقوي القناعة المتزايدة للمعاصرين بأنهم يعيشون عصراً استثنائياً بسبب ازدياد عدد الأوروپيين. وقد بدأ تسريع وتيرة التقدم خلال العقود الأولى للقرن التاسع عشر؛ بالرغم من الحروب والثورات السياسية.

المد الديموغرافي

وتطابقت تقديرات المؤرخين الجدد: فالثورة الديموغرافية التي بدأت في القرن الثامن عشر، بعد عام 1740، تتابعت وتوسعت. ونحو عام 1800، بلغ عدد سكان القارة 192 مليوناً، ووصل الرقم إلى 274 مليوناً عام 1850. وإذا كانت الهجرات الداخلية كبيرة، فلم يتجاوز النزف، لصالح قارات أخرى،

المليون من الأشخاص: حيث تفسر صعوبات التنقل وتكاليفه من أوروبا نحو البلدان الجديدة، وفي الداخل هذه الخشية المؤقتة. وفي أساس التطور كانت هناك عدة عوامل عامة وخاصة يدق تحديد مداها الخاص. ويؤدي انخفاض نسبة الوفيات إلى إثارة مسائل ضخمة حلت بشكل غير متعادل. فيجري الإلحاح على التقدم الطبي، والتطعيم الذي بدأ جينر Jenner استخدامه في عام 1796 ضد الجدري، ونقل المرضى والنساء في حالات الولادة إلى المستشفى. ومع ذلك فإن جهل الضرورات التمهيدية للوقاية تجعل من المستشفيات أفخاخاً حقيقية حيث يجازف المريض كثيراً للخروج معافى من مرضه الأصلي، أو ميتاً بجرثومة أو بحمى مجهولين. وكان يعتقد بأهمية القواعد الجديدة للصحة الطفولية، وبإرشادات الرضاع للمولودين الجدد: أليس هذا خطأ في استخدام الإمكانيات المادية للتغيير في الطبقات الفقيرة، التي لا تهتم مطلقاً بإيجاد المرضعات والتي تلعب دوراً ضاغطاً. ولا شك أن الهبوط المؤاتي للأوبئة الكبيرة قد ساهم في تحسين الوضع، رغم الموجات القاتلة مثل الكوليرا في عام 1832: فهل كان هذا سبباً أم نتيجة لتقوية العمل وتحسين المحاصيل الزراعية التي تسهل البقاء؟ وتفاقمت أزمات الحنطة بشدة، وكانت أمراض بعض النباتات، مثل البطاطا عام 1840، كوارث مميتة لإيرلندا وبلجيكا وعدة بلدان في القارة. وإذا التفتنا إلى نسبة الزيجات، نلاحظ ثبات العادات القديمة: وأعتقد أن هناك ميلاً لتدنّي سن الزواج في إنكلترا، منذ عام 1790 ـ 1800؛ ولم يظهر أنه كان معمماً أو دائماً؛ وظلت أوروبا، خارج البلقان وقسمها الشرقي، تتميز بنظامها الأصيل للزواج المتأخر نسبياً، نحو 25 ـ 27 سنة للنساء، و27 ـ 30 سنة للرجال، إلى جانب أن 15 بالمئة تقريباً من الراشدين كانوا عازبين. وظلت نسبة الولادات مرتفعة، في أوروبا الزراعية، كما في أوروبا الصناعية المتلهفة لليد العاملة الكثيفة والرخيصة، وكانت هذه الظاهرة المتداخلة مع الهبوط في الوفيات مظهراً للتطور. ويجب إعادتها إلى نسب محددة: فلا تظهر أوروبا شيئاً مشابهاً لما في الدول النامية اليوم، ولا نجد فيها النسب السنوية غير العادية السائدة في العالم الثالث، من 3 إلى 4 بالمئة، في أعوام 1960 ـ 1970، وفي أحسن الحالات تحت الـ 15٪، مما يجعل التكهنات القاتمة لمالتوس في عام 1798، والتي استعادها أتباعه في

النصف الأول من القرن التاسع عشر، مثل ريكاردو، وباستيا، ومعظم مفكري المدرسة الليبرالية أكثر وضوحاً: فانطلاقاً من الحالة الأوروبية، جرى التنبؤ بالانحراف الدراماتيكي بين إنتاج يتطور تبعاً لمتوالية حسابية، وشعب ينمو تبعاً لمتوالية هندسية مما ينبىء بأسوأ النكبات إذا لم تنتصر عليها فضائل التعفف.

التنوع الإقليمي

يجب ألاّ تخفي النظرة الإجمالية تنوع حالات التطور الخاصة. فها هي فرنسا تتميز، ويخفي التطور المطّرد لشعبها بطئاً مدهشاً ومبكراً، يرتبط بانخفاض الخصوبة العائلية: ربما لأن الثورة أقامت نظاماً مساواتياً لتقسيم الإرث، ولأن القرى تزدحم بالرجال منذ العهد الثوري، وكذلك لأن ما هو ممنوع ومسموح به في التراتبية الكاثوليكية هو أقل تأثيراً مما في القرن الثامن عشر. وظلت معدلات الولادة فيها وهي الأضعف في أوروبا تتناقص عن 32،5 بالألف في عام 1816، وسمح الهبوط الملحوظ في معدلات الوفيات عدا أعوام 1832 و1846 ـ 1851 باستمرارية النمو. وبالمقابل فإن التقديرات غير الدقيقة لعدد الأورثوذكس في روسيا الأوروبية أظهر معدلات ولادة أعلى من 40 وأحياناً ما يقرب من 50 بالألف، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وإن معدلات الوفيات قد تراوحت دائماً بين 35 و 40 بالألف. وأظهرت أوروبا السكندنافية وبريطانيا العظمى توازناً ونمواً في معدلات الولادة تتجاوز 30 بالألف، وأحياناً 35، في حين كان معدل الوفيات يهبط في بريطانيا العظمى إلى أقل من 25 بالألف منذ عام .1810 وعرفت أوروبا اللاتينية أقداراً متنوعة مرتبطة بالتأثير القوي للكثلكة وللقيم العائلية، وكذلك بالمناخات الإقليمية الصحية أو السيئة: وقد درس كارلو سيبولا Carlo Cipola بدقة التنوع الأيطالي. وظهرت البلاد الألمانية ، والنمسا وبلجيكا وهولندا، ذات عدة أنظمة ديموغرافية، وعرفت بعض المناطق بنسب مرتفعة للوفيات والولادات، وشابهت النموذج البريطاني، والفرنسي. وبالرغم من كل هذا التفاوت، كان المظهر الأساسي الانتصار المطرد للحياة على الموت، وحدد هذا الانتصار أوجه المصير الأوروبي. وساهم بخلق مناطق مكتظة أكثر عدداً تختلف عن المناطق الأقل جذباً، وتذكر فيما بعد بعقبات الماضي. وتطور التوزيع

الإقليمي للشعوب تبعاً لموجات النزوح الداخلية التي تتناسب مع المتطلبات الاقتصادية الجديدة.

وعرفت هذه الهجرات باتجاهاتها أكثر مما عرفت بحجمها العددي. وشكلت استعماراً داخلياً في شرق أوروبا من تايغا الروسية إلى الأراضي السوداء، ومن الوسط التقليدي لروسيا نحو الأورال وسيبيريا الغربية، ومن ألمانيا الوسطى نحو سيليزيا. وحملت سكان المناطق الفقيرة نحو مناطق متطورة: ففي فترة قصيرة انتقل مئات الألوف من الإيرلنديين، منذ ما قبل أزمة البطاطا نحو منطقة لنكاشاير القريبة، ومئات الألوف من الهايلاندرز نحو اسكتلندا الوسطى أو مقاطعات الشمال في إنكلترا. ومن وسط وغربي فرنسا ذهبت مئات من الألوف نحو المنطقة الباريسية. وحتى في انكلترا حيث شكل إصلاح قانون الفقراء في عام 1834 تحولاً جديداً، كانت قد بدأت هجرة ريفية كبيرة نحو المدن: حيث ظلت طويلاً تتميز بقفزات نحو مراكز مرحلية، ولم تأخذ كل أبعادها إلا في النصف الثاني من القرن. كما ظلت انكلترا استثناء حافظت فيه لندن على تفوقها الساحق، حيث كشف إحصاء عام 1851، في القسم الانكليزي والغالي من المملكة، تفوق المدنيين على الريفيين! وخلال فترة طويلة جرت تحركات بينة من شرق إلى غرب أوروبا مؤثرة في أقليات دينية مضطهدة، من يهود پولونيين وروس أقاموا في أوروبا الوسطى، مما أعطى صورة مسبقة عن الهجرات الكبيرة في المستقبل. وقد جاب عشرات الألوف من اللاجئين السياسيين أوروبا قبل استقرارهم. ومن الصعب دراسة الهجرة والتكاثر الطبيعي في تطور شعوب المناطق الأكثر ازدهاراً: وقد ظن إحصائيون بريطانيون، أن في مقدورهم تأكيد حقيقة خصوبة أكبر عند الطبقات الصناعية في إنكلترا السوداء وشرح التطور الإيجابي للكثافات كرد على الحاجات الاقتصادية.

وتبين خارطة السكان الأوروپيين بوضوح نتائج الظواهر المطروحة. فتحتفظ المناطق الكثيفة تقليدياً بوزن هام. وتزدحم بعض الأرياف الفرنسية بالرجال: من الألزاس حتى الفلاندر والحوض الباريسي. وتظهر المناطق الريفية الغنية في پيامون ولومبارديا، والبلدان «المزدحمة» مثل بلجيكا وهولندا، وانكلترا الخضراء كثافات مدهشة. ففي إيطاليا تحول المعدل الوسطي للكثافة

في منطقة مساحتها 301،000 كلم^2 من 43 حوالي عام 1770 إلى 68 حوالي عام 1840، وتجاوزت الـ 100 في لومبارديا منذ عام 1820 و70 في مملكة صقلية. وعرفت بعض المناطق الصناعية نمواً أسرع، وزاد وزنها النسبي: من عام 1801 حتى عام 1861، تغيرت نسبة الأجراء المستخدمين في لندن وفي المناطق الصناعية لبريطانيا العظمى من 45 إلى ما يقرب من 62٪ من اليد العاملة كلها، وزادت انكلترا السوداء عن انكلترا الخضراء أكثر فأكثر. وعند منتصف القرن، جمعت المدن أكثر من ربع الشعب الفرنسي، ونصف الشعب البريطاني، وأكثر من ثلث الشعب الألماني. وظلت التغيرات في النصف الشرقي من أوروبا وسكنديناڤيا أقل وضوحاً. فبقيت الأخيرة قليلة السكان. وأما روسيا الأوروبية الشاسعة فقد أظهرت كثافة وسطية متدنية أقل من 15 نسمة في الكلم^2 حوالي عام 1851، ولم تكن المدن الروسية تضم إلا 8٪ من السكان غير أن مناطق كثيفة وجدت حول مدينتي موسكو وكييف.

واستمر وجود مناطق خالية من السكان: مثل السهول الرطبة والموبوءة في وسط أوروپا، وفي مناطق حرجية وجبلية لم تدخلها الصناعة، ومساحات شاسعة من الشرق الأوروبي قبل عهد السكك الحديد.

الانجذاب نحو المدينة

لا بد من الانتباه إلى الربط الضروري بين تحركات السكان وعروض العمل. وفي أغلب الأحيان، شكلت المدن القطب الجاذب للمشردين والباحثين عن العمل والمتسولين التائهين والمغامرين. ولا شك أن هذا التطور المرتبط بتنوع نشاطهم، وبتشييد أحياء جديدة وبيوت للطبقات الميسورة والشعبية، قد جذب يداً عاملة متنوعة. وكانت الأرياف، في هذا العصر، مكتظة، وزاد الطلب على الأرض نتيجة لجشع كبار الملاكين، كما في ألمانيا الشرقية، وبدأت الآلة الزراعية في أوروپا الغربية تثير قلق المياومين، فوجب على المِهَن الريفية الصغيرة مواجهة مضاربة مميتة: حيث إن الانتقال إلى المدينة لم يكن يخضع للمنطق الاقتصادي الدقيق، ولم يكن محدداً برد مناسب لعروض العمل. وكانت هذه الظاهرة معروفة منذ العهود القديمة. فاتسعت في النصف الأول من القرن التاسع عشر، واكتست المدن الأوروبية

بمظاهر الازدحام والبؤس والجريمة، والفرز الاجتماعي. وغالباً ما كانت نعومة المناخ تخفي ذلك في مدن إيطاليا الكبيرة، بينما تتفاقم حدتها في التجمعات الانكليزية وهي نماذج حقيقية للعالم المديني الجديد. فهذه مانشستر «مدينة القطن» قد نمت أكثر من لندن الكبيرة منذ القدم، فزادت من 27000 نسمة في عام 1772 حتى 228،000 في عام 1831، وشكلت النموذج الأفضل للمظهر المدني الجديد: حيث إن خطوطاً تربط وسط المدينة، مركز الأعمال بالأحياء البورجوازية في الغرب، وتقطع مناطق العمّال، حيث تكون البيوت من نوعية متدنية مبنية دون أي اعتبار صحي أو مدني، وتعرف كثافة مذهلة من العائلات الريفية أو الإيرلندية: وأما أقبية مدينة لِيْلْ التي تحدث عن بؤسها كل من د. ڤيليرميه وڤيكتور هوغو، في السنوات الأولى لملكية تموز/يوليو، فكانت دون شك أسوأ من مساكن مانشستر. وفي كل مكان كان النمو المدني يعني كثافة مذهلة للسكان: حيث إن بارمن، في الرور، المتكاملة اليوم مع مدينة ڤوپرتال، قد زادت من 758 نسمة في الكلم[2] عام 1809 إلى 1661 في عام 1850!.

السكان والتقدم الاقتصادي

ولا يعني التزايد السكاني، ولا نمو المدن بشكل تلقائي أن هناك تقدماً في الانتاج. فيجدر أن نتساءل حول التحدي الذي أضافته هذه الظواهر على اقتصاديات القارة القديمة.

وإذا أردنا توضيح هذه النقطة، فلا بد من الدخول في مجال الفرضيات واستخدام رسوم بيانية يختلف فيها الاقتصاديون، ودراسة المجتمعات المتخلفة في أيامنا. ودون الخشية من أية مفارقة تاريخية، يلاحظ بشكل عام أن العدد لا يلعب دوراً كبيراً في المحرك الاقتصادي، فتؤكد التجربة الصينية الحديثة والنظريات المستخلصة منها أن التزايد السكاني لا يستبعد تقدم الانتاج، بل إن هذا التقدم لا يفترض تبني تقنيات جديدة حقاً. وفي الغالب، فإن التزايد المفرط للسكان يحد من تكون ادخار معين، ويمنع تراكم رأس المال الضروري للاقلاع. وإن العديد من المجتمعات المعاصرة تشهد على عدم التلاؤم بين عدد الناس والقدرة الاقتصادية. ومع ذلك فقد أشرنا سابقاً إلى

أصالة بارزة لأوروبا بين عامي 1789 و1851 بالنسبة للوضع الراهن في العالم الثالث؛ وكانت وتيرة تزايد السكان فيها تستمر في حدود ضيقة نسبياً، وإن انطلاقة معتدلة للانتاج والمردود قد تعني تحقيق مستوى أفضل للحياة العامة إو لتراكم رأس المال الذي يعتبر بحد ذاته عامل تسريع للانطلاقة. ودون أن يحدث الربط بين التغير الاقتصادي وزيادة السكان، فإنه يمكن الكشف، على الأقل، أن هذا الأخير لم يشكل عائقاً أمام التقدم.

وكان تزايد عدد المستهلكين يفترض زيادة الانتاج الغذائي، أو، إذا لم يتحقق ذلك، ارتفاعاً في أسعار المنتجات الزراعية؛ وكان هذا الارتفاع يؤدي إلى تطور الانتاج، مما يدفع المنتجين الذين يتمتعون بإمكانيات مادية إلى استثمار وسائل مالية أصبحت أكثر وفرة. وقد لاحظ ريكاردو في (مبادىء الاقتصاد السياسي) وأسس نظريته عن الريع، أن أسعار منتجات الأراضي الجيدة تزيد أسعارها على أسعار منتجات الأراضي الأقل جودة التي جرى استثمارها لتلبية الطلب. وقد شهدت أوروبا بأسرها صعوبة غذائية: ولم يبحث عن حل في الخارج، في زمن كانت فيه الملاحة بطيئة وغير مأمونة. ولكن التحدي ارتدى أشكالاً متنوعة جداً. ففي المناطق الأكثر سكاناً، والأراضي الأكثر ندرة، وكان يفترض استخدام تقنيات مبكرة بشكل جذري. وشجع على إقامة المستعمرات الداخلية واستصلاح الأراضي. فكان بذلك عامل تنويع لاقتصاديات القارة. ولا تعود أنماط التطور الزراعي كلها إلى العلاقة بين عدد الناس والمساحات المؤهلة: فيجب أخذ البنى الاجتماعية في الاعتبار. وسهلت مناطق الملكية الكبيرة المسيطرة في أوروبا الغربية على غرار انكلترا، قيام «ثورة زراعية»، أكثر من الأرياف المتميزة بالنفوذ الأقوى للملكية الفلاحية الصغيرة، حيث رأينا تحسين النظام كما في الألزاس.

وفي المجال الصناعي، كان هناك ميل لتمييز المساهمة المزدوجة لسوق واسعة من المستهلكين، ولإحتياط وافر من اليد العاملة: ألم يدفع كل منهما إلى زيادة الانتاج؟ وهنا أيضاً، يجدر أن نلاحظ أكثر من تنوع. فإن حاجة معينة لا تخلق إنتاجاً إلا عندما تكون قادرة على ذلك بينما لم يكن العدد الخاضع للبؤس يشد المستثمرين. والأمر كذلك إذا كان المكان الأنسب للإنتاج بعيداً عن التجمع الكبير لسكان بلد معين. ولم تستطع مناطق أوروبا الأكثر تخلفاً،

وخاصة المتميزة بفقر الجماهير أن تلقى من التصنيع الجديد إلا بشكل هامشي، وهذه كانت حال شرق وجنوب القارة. وحتى في الغرب، فقد جرى تفضيل نقل المنتجات إلى مناطق بعيدة إلى حد ما عن تموين السوق الوطنية، وكان هذا هو الخيار الانكليزي: حيث إن التوجه إلى الفئات الميسورة والمنتشرة ليس مديناً للزيادة الاجمالية للسكان المحليين. ولا سيما أن طبيعة تقنيات الانتاج، وعلى الأخص استخدام الآلات، قد بدا شديد الارتباط بحجم السكان، وليس بوتيرة التزايد السكاني وحدها. وكانت البلدان القليلة السكان أو التي تكون خارطة السكان فيها لا تهيىء لاستثمار الثروات الصناعية للمناطق الجديدة، الأولى في التأثر بثورة تقنية حقيقية؛ ويبدو أن قلة اليد العاملة وليس وفرتها، هي التي سدت طريق «الثورة الصناعية».

وأدت هذه الاعتبارات إلى صياغة المفارقة التي أظهرت تمايزاً هاماً في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية لأوروپا، والتي واجهت الضرورة الملحة لتطوير الانتاج وتلبية حاجات الناس المتزايدة أكثر فأكثر، وحاجات المدن المستمرة في انطلاقتها، وقد ارتبط اختيار الحلول وسعة الجهود بعوامل متغيرة. وأدى الضغط السكاني إلى تكيفات بسيطة وإلى وضع تقنيات مجربة موضع التنفيذ. وهكذا فإن ظاهرة مشتركة أوصلت إلى شقاق كبير بين أوروپا التقليدية وأوروپا التغيير. ولأن القطيعة لم تتم بوتيرة كارثية أو لأن جميع الأشكال الوسيطة قد فرضت نفسها في بلد ما، حيث لم يكن الانقسام داخل كل أمة ظاهراً بشكل فوري. وصار كذلك أكثر فأكثر على مدى تقدم القرن التاسع عشر.

النظم الاقتصادية بين الثورة والتقليد

خلال هذه المرحلة، دخلت بعض البلدان الأوروپية العصر الصناعي، وجرى ذلك في فترات متباعدة، وكانت نقطة بداية الإقلاع موضوعاً خاضعاً للمناقشة: بالنسبة إلى الأميركي روستو، كانت مرحلة عامي 1784 ـ 1785 لإنكلترا، وعام 1830 لفرنسا، و1883 لبلجيكا، وعام 1850 للولايات الألمانية، وحدد هذا التسلسل معطيات أساسية لمستقبل أوروپا: فشكل الغرب جغرافياً مهد حضارة تقنية جديدة؛ وفي هذا الغرب حققت انكلترا تقدماً ضخماً بنتائج

جيوسياسية: حيث أوجدت المملكة المتحدة نموذجاً إقتصادياً جديداً ساعد وصفه وفهمه على تلمس عوامل التأخر أو الرفض في البلدان الأخرى من القارة وتقدير خياراتها الخاصة.

النموذج البريطاني

هو ثمرة عشرات السنين من التكوين، لزمه أكثر من نصف قرن بعد عام 1789 للوصول إلى نضج كامل وإلغاء النموذج القديم. ويمكن تحديده بصناعة ممكننة ومتمركزة، وبانفتاح منتظم أكثر فأكثر على المبادلات العالمية، وتجربة مبنية على العقيدة، وهذا هو امتداد لاقتصاد زراعي عقلاني ونموذج قروض متقدم، يستفيد من تقدمه الذي يعتبر عاملاً أساسياً لنمو معرقل، إنما سريع.

تحديث الأرياف

قبل عام 1815، حملت الثورة الزراعية، التي بدأت تتطور منذ منتصف القرن الثامن عشر، ثمارها الأساسية. فأعطى التسييج صورة غابات صغيرة لنصف مليون هكتار جديد من الأرياف الانكليزية بين عامي 1793 و1816 مع العلم أنه كان يلزم 30 سنة في السابق لتحقيق هذه العمليات مرتين أقل. وأتاح توزيع الأراضي العامة، وضم الأجزاء الصغيرة، وإصلاح الطرق القروية، والتغير الكبير في المساحة، وتطوير الملكيات الكبيرة، وخاصة الأراضي المستغلة، ولم يترك إلا 15٪ من الأراضي الانكليزية والغالية، لصغار الملاكين. وجاءت بعض الإنجازات البارزة للعلم الزراعي البريطاني من نباتات جديدة، من اللفت إلى البطاطا، ومن البرسيم إلى النَّفَلْ، وإلغاء استراحة الأراضي، المناوبة الزراعية الجديدة الأكثر تعقيداً أو استعمال المبذر الآلي ، واللجوء إلى إصلاح بالكلس وارتفاع البحر، وتربية الحيوانات المختارة والمحسنة في الأسطبل بمزاوجات مناسبة. وقد عرّف بها أرثور يونغ في كتاباته ورحلاته في أوروبا، وخاصة في فرنسا بين عامي 1787 و. 1789 وكانت هناك أراض بور متروكة منذ زمن جرى استثمارها في الزراعة، وكانت الأسعار المرتفعة منذ زمن الحرب تشجيعاً حاسماً للمنتجين، قبل أن يغرقهم إفلاسهم في اليأس، منذ عام .1816 وزاد الانتاج والانتاجية بسرعة، الثانية 10٪ بين عامي 1740 و1800، والانتاج 7٪ كل عشر سنوات من عام 1770 حتى عام

1800؛ و15٪ كل عشر سنوات خلال المرحلة الأولى من القرن التاسع عشر. ولم يؤد الركود النسبي الذي امتد حتى عام 1830 رغم الحماية، والذي دفع العمال الزراعيين للثورة في العام المذكور، إلا إلى وقف التطور الذي استعيد بعدها وسمح للزراعة في عام 1850 بتأمين خمس الدخل الوطني (كان الربع نحو عام 1830). وهكذا استطاعت انكلترا تغذية الجزء الأساسي من سكانها في قمة اندفاعها وتغذية مدنها. وقد لعبت طلبات الزراعة من الصناعة، الفئات التي تؤمن المنتجات المصنعة أو المستوردة من إيرادات الأرض، والرساميل الجاهزة من أرباح الأرض دوراً حاسماً في تطوير الثورة الصناعية.

بروز «المقاولين»

ويعود هذا البروز لطبقة دينامية من «المقاولين» ورثة السلالات المؤسسة منذ القرن الثامن عشر آل سْتروت وآل ودغوود، أو من الرجال الجدد من أصل أقل عراقة من آل پيل إلى روبرت أوين، ومن ريتشارد كويدن إلى ستيفنسون وآخرين مثل ستورج، وهدسون أوليستر. وينتمي كثيرون أيضاً إلى مذاهب غير امتثالية ويثيرون الانطباع بأن النفس الأكثر اعتراضاً هي الأكثر انفتاحاً على التغيير، وعلى المبادرة الفردية، وعلى الثورة ضد التقليد، وعلى الثروة المعتبرة كنعمة إلهية، وعلامة اصطفاء وقداسة. وفي كل حال، إنهم قدموا الدليل على قيمة تربية بعيدة عن الجامعات المتفسخة والتزمت الأخلاقي، والتقشف الملائم للتوفير والتمويل الذاتي لمشروعاتهم، ولتضامن أقليات متصنعة دائماً، وتحدد هذه الميزة الأخيرة الصحابة البروتستانتية (الكويكر) الكثيرة في عالم المصارف وكذلك في أوساط منشئي السكك الحديد. لقد استطاعوا جميعاً استيعاب واستعمال الاختراعات التقنية التي ازدادت بعد عام 1760، وبالتحديد بين عامي 1810 و1829، ولم يحدث أبداً أن جرى توزيع أقل من 1124 براءة كل سنة. وقد اعتمدوا الآلة لإخفاء النقص في اليد العاملة، رغم استخدام النساء والأطفال. وعرفوا استبدال الفحم الحجري بالفحم الخشبي الذي أصبح نادراً وغالياً. وساعدوا على تحقيق الثورات المتلاحقة في النقل، والطرق والأقنية قبل 1800«وسكة الحديد بعد 1830، ويبلغ طولها 10 آلاف كلم منذ عام .1850 ورحبوا بالمواد الأولية الجديدة

وسمحوا بانتصار القطن على الصوف. وخرجوا من صفوف الحرفة، وأنشأوا المصنع، وزادوا في تطويره، وأمنوا له موقعاً أولياً في بادىء الأمر، حقق منذ 1830 وقبل 1850، دوراً اساسياً في الانتاج. ولقد كانوا بناة عالم جديد حيّاه كارل ماركس وفريدريك أنجلس باحترام تشاؤمي في البيان الشيوعي.

وتعود هذه الدينامية للترك المبكر لكل القوانين والممنوعات وللحرية الكاملة، في التجارة الداخلية والاختفاء المعمم للروابط النقابية منذ ما قبل عام 1790، والتقليل المتسارع لتدخل الدولة. وكان عليهم أن يتقاتلوا بشدة قبل عام 1846، تحت علم الرابطة ضد قوانين الحماية على القمح لأجل نصرة مبدأ التبادل الحر، وفتح بلدانهم في النصف الثاني من القرن على أسواق العالم. واستفاد هذا الصراع من السيطرة المسلم بها للايديولوجية الليبرالية التي ترجع دائماً لأبحاث آدم سميث عام 1776 بالرغم من تشاؤم ريكاردو أو مالتوس، ولم يعترض أبداً على السمة الطبيعية، وبالتالي الضرورية للقوانين القاسية للحياة الاقتصادية.

تمويل المشاريع الجديدة

ولقي النمو الصناعي الدعم من شبكة مصرفية قوية: حيث كان هناك حوالي 300 مصرف في انكلترا وحدها عام 1790، و760 مصرفاً في عام 1814«وما يقارب الخمسمئة أيضاً حوالي عام .1845 وكانت تزداد قدرتها أكثر فأكثر تحت سيطرة مصرف انكلترا القوي، ولا سيما اعتباراً من عام 1826، وخلال الاجراءات المتخذة بملء الحرية بزيادة عدد المساهمين. وقبل بنك شارتر أكْتْ 1844 وظهور احتكار الاصدارات الجديدة، وكان كثيرون يصنعون الأوراق، مما يجازف بإحداث التضخم والأزمات، إنما لصالح زيادة وسائل الدفع والتدخل. ودفع عددها وكثافتها الكثير من المؤرخين للاعتقاد بدورها الحاسم في تمويل المصانع الجديدة. ولم يكن هذا التمويل ضعيفاً، كما لم يكن زائداً، وكانت أكثرية المؤسسات يستهويها الاقتطاع والإيداع والمبادلة، والقرض القصير الأجل، والتوظيف لتعهدات الدولة، انكليزية كانت أم أجنبية؛ وقد استطاعت المساهمة في توظيف القيم الصناعية، ولكنها لم تشارك بإرادتها برساميلها في مشروعات معرضة للخطر، ولم تلزم زبائنها بفعله؛ وغالباً ما

جرى فرض التمويل الذاتي.

وإذا شرحنا التغيرات والضعف النسبي للكثير من المشروعات والمصانع، يجب الملاحظة بأن معدلات مرتفعة من الأرباح كانت ضرورية لتأمين التطور. ومن هنا فإن جهود رجال الأعمال للحد من ارتفاع الأجور لدرجة الإيحاء إلى ريكاردو صياغة نظريته الشهيرة حول قانون الأجور، مفترضاً أنها تتحد بقانون العرض والطلب وبمفهوم الحد الأدنى للدخل الضامن للحياة ولتكاثر العائلة العاملة. ومن هنا أيضاً كان الهم الثابت للصناعيين بإلغاء الحماية الجمركية للأسعار الزراعية ليضمنوا خبزاً جيداً لعمالهم ولتصحيح حدود الأجور. ولم ينجح ريتشارد كوبدن في إقناع الإصلاحيين لسنوات 1840، بأن معركته من أجل حرية التبادل كانت أيضاً من أجل تحسين ظروف العمل.

نمو المصانع

كان التطور الصناعي مذهلاً. وبدأت المرحلة الأولى من الثورة التقنية في النسيج، وخاصة في القطن، رغم أن الآلات المكرسة لصناعة الخيوط ونسيج القطن تكيفت بسرعة مع صناعة النسيج التقليدية. وعرفت صناعات التعدين اعتباراً من عام 1830، مع ثورة السكك الحديد، الانطلاقة الأكثر وضوحاً. وشهدت مصانع النسيج، على قاعدة 100، عام 1800 تطوراً واضحاً، فوصلت الأرقام الإجمالية للانتاج إلى 288 عام 1827، وإلى 614 في عام 1842، وإلى 803 في عام .1852 وتحول إنتاج الحديد من 30،000 طن في عام 1770، إلى 630،000 في عام 1830، وتجاوز مليوني طن سنة 1850، ومنذ سنة 1840 كان إنتاج الحديد المصبوب يساوي 45 كلغ بالنسبة للفرد مقابل 5 كلغ في ألمانيا، و12 كلغ في فرنسا، و24 في بلجيكا، و38 في السويد. وتميزت الصناعات المتنوعة بمقادير متشابهة. وقد فرض فحم الكوك نفسه باكراً في الأفران العالية، وكان هو الوقود الضروري للآلات البخارية: فزاد إنتاجه من 10 ملايين طن عام 1789، إلى 22 مليوناً في عام 1830، إلى 50 مليوناً بعد عشرين سنة. وكان هذا على حساب استهلاك مدهش لليد العاملة. وكذلك للتجديدات التقنية البارزة لحفر الأبار، وإعداد الدهاليز، والنزول إلى القعر، والصعود من جديد، ووضع وسائل التهوية، وضخ المياه

(في عام 1850 استخرج من أبارالمناجم من المياه 18 مرة أكثر من الفحم)، وجرى تسهيل مقاومة الحريق والغاز ابتداءً من عام 1815، باختراع مصباح الأمان. وكانت الآلة البخارية رمزاً للتحول إلى نمط جديد للانتاج، وعرفت بدايات متواضعة: قوة عامة من 10 آلاف حصان للآلات العاملة عام 1800؛ وتحولت القوة إلى 210 آلاف عام 1825، ثم إلى 500 ألف عام 1850. واعتباراً من عام 1805 بدأت الإنارة بالغاز تسمح باستعمال كثيف للآلات في العديد من القطاعات.

وكانت هذه النتائج المدهشة مرتبطة بهجرة حقيقية للعمل الصناعي وباختفاء تدريجي للحِرَف في الجنوب، وحافظت لندن وحدها على الدور المهم في القطاع الثانوي لتطوير انكلترا السوداء، والميدلاند وبلاد الغال في الجنوب، واسكتلندا الوسطى، ومناطق الغرب عموماً والشمال الغربي لبريطانيا العظمى. وتوافق التمركز التقني مع التمركز الجغرافي، رغم أن المشروعات الصغيرة التي تشغل عشرات العمال كانت تسيطر تقريباً على مجمل الحياة الصناعية حوالي عام 1850. واستمر العمل المستقل للحرفيين الصغار، في قطاعات صناعة المسامير والأقفال والسكاكين، وغالباً ما كان الحرفيون يقبلون بتقليص مداخيلهم وبتحديد أسعارهم لإنقاذ استقلال وهمي. وبين عامي 1811 و1813 ساهم البعض في الحملة اللودية[1] لتحطيم الآلات. حيث لم يكن انتصار «نظام المصانع» على النظام البيتي «الحرفي» قد أصبح متحققاً.

وقد استفادت الطاقة الصناعية الضخمة التي تكونت تدريجياً من الاندفاع الاستعماري، ومن تحطيم المصانع الوطنية، في الهند مثلاً، ومن غزو الأسواق ومنابع المواد الأولية. وشجعت التجارة الدولية لبريطانيا العظمى، التي تركزت بعد عام 1815 على قطبي القارة الأوروبية والأميركية. ونمت الصادرات البريطانية كثيراً، فزادت قيمتها بنسبة 50٪ بين عامي 1825 و1840، في أوج عصر الحماية. وأخذت المنتجات والتقنيات والعمال والمهندسون البريطانيون وكذلك الرساميل، طريقها نحو العالم الخارجي.

---

(1) نسبة إلى لود/ Ludd/ وهو شخص حطم، في ساعة غضب، أدوات النسيج.

وقد دفعت القدرة البريطانية ثمن مساوىء المجتمع المدني وثمن آلام البروليتاريا الجديدة، ومن الانتفاء الطويل للتدخلات الاجتماعية لدولة قامت بإصلاح بمعنى حصري في قانون مساعدة الفقراء لعام 1834. ويمكن القول أيضاً إن التقدم المحقق يسمح بالحد من البؤس والبطالة ويطرح أسس حركة إيجابية لاحقة لمستويات الحياة المنخفضة وليس هذا الصراع بدون جدوى، لأنه سمح بجزء منه بتقدير استقبال بلدان أخرى للنموذج الانكليزي.

الخصوصيات القارية

ولا بد من ربط تأخر البلدان الأخرى بالظرف السياسي، وأيضاً بلعبة «الكوابح» الكثيرة والفعالة.

الرادع السياسي

لقد توافقت «الانطلاقة» البريطانية، التي صحبها تقدم عظيم للقوى الأخرى، مع زمن الاضطرابات الثورية والحروب العالمية في القارة. ولم يكن هذا صدفة. ولا سيما أنه فرض على فرنسا الحد من تجارتها الخارجية، لسنوات طويلة، ففقدان التجارة المربحة للجزر، وخسارة السوق الإسبانية والانطلاقة غير المباشرة لأميركا الإسبانية والبرتغالية اعتباراً من عام 1807؛ وعرفت أزمة طويلة في اقتصادها الداخلي، وصعوبة في تحويل الزبائن والحاجات الجديدة، واضطراباً مأساوياً في التضخم وقلة الوسائل النقدية المقبولة. وعرفت في العهد النابوليوني، النظام الضروري للتقدم مستفيدة من تدخلات حكم مهتم بالتجديد، ومكتشفة أسواقاً قارية واسعة بالاحتلال والإلحاق السياسي؛ ومع ذلك لم تستطع فرنسا الهروب من تأثير الأزمات النقدية (عام 1805)، أو الزراعية (عام 1810 ـ 1811)؛ خصوصاً بعد إدراك «خيانة» بورجوازية جديدة استسلمت ابتداءً من عام 1796، لإغراء الاستثمارات العقارية المكتسبة لنصف الأرض الوطنية المكونة جديداً ثم المباعة.

وعرف العديد من الدول مصيراً أتعس من مصير فرنسا. إذ شكلت ساحات قتال على التوالي أو في وقت واحد، ومنها بلجيكا والمقاطعات المتحدة ، والولايات الإيطالية والألمانية والنمسا، وإسبانيا، وروسيا بعد

حين. وكانت مقاطعات خاضعة لفرنسا دون أن تندمج بحدودها الجديدة، تابعة لها اقتصادياً، ومفتوحة أمام المنتجات الفرنسية؛ مثل إيطاليا أو ألمانيا الغربية وشكلت بريطانيا العظمى تكتلات أعيد النظر فيها باستمرار، مدعومة بسندات شبيهة بالقروض اليوم، لتثبيت دورها كزُبُن اقتصاديين للمملكة المتحدة. وخضعت للحصار القاري الفعال من عام 1807 إلى 1808، ومن 1810 إلى 1812، مما سبب لها الضيق دون أن يفتح لها مجالاً حقيقياً؛ وتعرضت للخسارة والسلب وضرائب الحروب الضخمة، وأجبرت على إبقاء فرق الاحتلال، كما جرى في پروسيا في عام 1806. وكانت مجبرة على المشاركة في الحرب الوطنية، وفي دعم أحد الأطراف الكبيرة في الصراع. وتجاه ربع قرن من القلق والآلام والتدمير، فماذا يكون ثقل مظاهر تضخمية بسيطة، وأربع أو خمس سنوات من وضع الأسواق الأوروپية جانباً، وسنتين من الأزمة التجارية مع الولايات المتحدة من عام 1812 إلى 1814، وتمويل جهد كبير من الحرب، كانت من نصيب بريطانيا العظمى؟ وبدون التقليل من أهمية كون ناپوليون على قاب قوسين من النجاح في تركيع عدوه اقتصادياً، اتضح أن هذه كانت في نهاية الأمر، ذات تأثير أقل من الإيجابيات الناشئة عن أزمة الآخرين وانطلاقة الاقتصاد الوطني. ويعود السبق البريطاني للظرف الدولي إلى حد بعيد.

وبعد إعادة السلام، لم تتجمع الشروط السياسية للتقدم لا عاجلاً ولا آجلاً. فأثارت الحدود الجديدة طروحات قومية من نموذج جديد، وانطوت إعادة العروش على أجنة ثورات جديدة. فمنذ فرنسا إلى البلدان المنخفضة، ومن الاتحاد الجرماني إلى النمسا، ومن إسبانيا إلى پولونيا الروسية، وفي عدة أمكنة من إيطاليا إلى البلقان التركية. وكانت الاضطرابات الداخلية تساهم في الحد من بعض مظاهر التقدم أو وقفها. وبقيت أوروپا الوسطى وإيطاليا مجزأة بقيود جمركية غير مناسبة، ولم تتحسن المبادلات في الساحة الجرمانية إلا في عام 1834 بتأليف اتحاد جمركي أعيد باتفاقات خاصة منذ عام 1828. وظل الحجم المتزايد لبعض البلدان يلقى عائق المكان المناسب لتطور متناسق. وكانت هذه حال إمبراطورية القياصرة الروس: ففي عام 1815، ألم يتطلب وصول إنتاج حديد الأورال إلى سان بطرسبورغ مدة سنتين؟.

ويتطلب تقليد نموذج معين تشبثاً به دون خلفيات. ولم يكن هذا بعيداً عن المجال الاقتصادي. فقد حققت المبادىء الليبرالية انتصاراً باهراً؛ وردد الفرنسيون صداها من جان باتيست ساي إلى أوغست بلانكي وباستيا؛ كما في ألمانيا بدءاً من عام 1820، انضم فريدريك لِيْسْتْ إلى المؤيدين الكثيرين للنموذج الجديد. وجرى استحسان التقنية البريطانية عالمياً، وأصبحت رحلة البورجوازي الأوروبي الشاب إلى انكلترا في ذلك الزمن، من دولفيس مولهوس إلى فريدريك إنجلس، الاكتمال الضروري لتكوينه: مثل معاود «الجولة الكبرى» على قارة الأرستقراطيين للانكليز الشباب في القرنين السادس والسابع عشر، والتصور المسبق للرحلة الأميركية للمخططين والمواجهين في المشروعات الأوروبية ليومنا هذا وقد موَّلت الحكومات مهمات الدراسة للمناجم، ومصانع السفن ومشروعات التعدين لما وارء المانش. وكانت الجمعيات الزراعية تحلم بتكييف التجديدات البريطانية مع الوقائع الوطنية، وقام متّى دو دومْباسْلْ في عهد «ملكية تموز/ يوليو» بالجهود الأولى للمكننة، وكان النموذج المصرفي الانكليزي مؤثراً، واستطاعت فرنسا التباهي بأنها أسست مصرف فرنسا منذ عام 1800، ومعه جهازاً قادراً على إصدار النقد والحسم، وبأنها عرفت بعد عام 1815 تكاثراً لا يستهان به للمصارف في باريس والمناطق؛ غير أنها كانت ذات بنية عائلية في الغالب مثل آل لافِيتْ وآل روتشيلد وآل كازيمير بيرْيِهْ، الذين لم يستخفوا بالاستثمار الصناعي أو في السكك الحديد. ففي كل مكان تقريباً، جرت محاولة تقليد أو شراء آلات النسيج الانكليزية، والآلات البخارية، وجرى استقبال عشرات الألوف من العمال أو المهندسين البريطانيين، المعتبرين الأوائل في العالم، وقدمت التسهيلات لإنشاءات رأسماليي ما وراء المانش، مثل آل كوكريل في بلجيكا وآل مانبيْ وتايلور وجاكسون وآخرين في فرنسا، كما في كروزو وشارونتون على التوالي، وفي مرسيليا وسانت إتيان. ووضعت دراسة انكلترا في عدة مقالات في المجلات، ونشرت مئات الروايات لرحالة مشهورين إلى حد ما، والعديد من مقالات الوصف والمواقف المتناقضة للاقتصاديين، ولمتذوقي الجمال والصور الشعرية واللوحات لمناظر جديدة. وبعد عام 1815، عاشت

أوروبا تحت تأثير تفوق تقني ساحق للمملكة المتحدة، وتحت التأثير المضاعف للفكرة المسبقة، عن الهيمنة الدائمة. ومع ذلك يجب الحذر من الأخذ بجدية بالتعميم والانجراف دون حدود إلى تقليد المثل البريطاني. فيبرز العديد من المراقبين بعض الوجوه السيئة أو يكشفون خصوصية عوامل التطور في بريطانيا العظمى، وبين هذه العوامل القوة البحرية والموقع الجغرافي، ومراقبة إمبراطورية استعمارية واسعة التي ظهرت كعوامل محركة أساسية لاقتصاد عالمي قائم على تكامل مبادلات وضرورة الدينامية الصناعية. وتؤثر العيوب الاقتصادية لهذا النظام في النفوس التي قد يصدمها الظرف الدولي: حيث دهش العديد من الفرنسيين من جان باتيست ساي في عام 1815 إلى ليدرو رولين في عام 1850، بالطلب المفرط على الاعتمادات وتخوفوا من ضخامة التعامل بالعملة الورقية؛ وظهر الانتاج الضخم واستعمال الآلات متناقضاً مع حماية نوعية الأشياء المصنوعة؛ وبدت حرية المزاحمة الداخلية والدولية مثقلة بالمخاطر، وحتى إن الليبراليين تخوفوا من صراعات وتداعيات مفترضة. ولم يكن المعجبون الأكثر تعصباً للنموذج الانكليزي، ومنهم الفرنسي ليون فوشيه، مؤلف دراسات حول إنكلترا في عام 1845، بعيدين عن الشعور بالصدمات الاجتماعية للتغير، وقد أشاروا إلى البؤس المذهل للعمال في المدن وإلى تزايد الجرائم، وكشف الكثيرون تزايد مخاطر ثورة اجتماعية. فهل يستطيع البورجوازيون والحكام والمالكون من جميع الطبقات تحقيقاً سريعاً لمجتمع قابل للحياة، ولإلغاء جميع المراتب القديمة؟ وغالباً ما كان يكال المديح للعلاقات التقليدية المخلصة بين المجموعات الاجتماعية العليا. والفئات الدنيا التي تحميها أبوة عاقلة؛ فكان يتردد في القارة صدى أصحاب الحنين الانكليز لأعوام 1830 و1840، الذين تباكوا على «النظام الإقطاعي القديم»؛ كما تحقق الاستقبال الأفضل لمتذوقي الجمال الذين شجبوا خراب المناظر الجميلة بواسطة الوحش الصناعي، للمثقفين الذين شددوا على خطورة الهبوط في الثقافة أمام المادية الجديدة، ولكل الذين يبهرون بأولية معترف بها لقيم المال. ولا شك أن الرفض الرومانسي قد أخفى ردة فعل دفاعية للعديد من الأوساط الاجتماعية أمام القلق غداة الثورة الاقتصادية. وبينما بدأت الأفكار الاشتراكية تنتشر في غرب أوروبا لم تستطع التحفظات الذهنية للطبقات

الحاكمة إلا أن تلعب ضد تبني النموذج الانكليزي دون تمييز.

وهناك عوامل سلبية تفعل في الاتجاه نفسه. فقبل كل شيء غياب ذهنية عمرانية معممة كما في انكلترا، وعدم وجود عدة حاجات يلعب إدراكها دوراً تقريرياً. ولم يجر التركيز على العنصر الديني الذي أوضح في أوروبا الكاثوليكية، جزئياً على الأقل، الظاهرة الأولى: كان يسمح الشك بالقيمة الإجمالية لِشرح ولادة الرأسمالية في عدة بلدان بإنضمامها إلى الاصلاح البروتستانتي؛ وبالأحرى تمتنع الرؤية المنتظمة في كثلكة العهود ما قبل الرومانسية والرومانسية لإنسان تسيطر عليه فكرة الخطيئة والخوف من الوراثيات والاشمئزاز من الثروة المكتسبة بعيداً عن العدالة، والحرص على الأجر العادل للعمل؛ ومع ذلك لم يكن مستحيلاً أن يساهم العامل الاجتماعي ـ الديني بالتنوع المناطقي. ومن الأدلة على ذلك دور المصرف البروتستانتي والصناعيين الكلفينيين في مولهاوس في فرنسا، ودور بورجوازيي ريتانيا البروتستانت في الرور في ألمانيا.

وفي بعض البلدان الكثيفة السكان وذات النمو السكاني السريع بدا استخدام نسبة كبيرة من اليد العاملة مفضلاً على الاستثمار الآلي. وأدت كثرة المصادر الحرجية في أوروبا الوسطى والشرقية، وكذلك في فرنسا، إلى التقليل من استخراج الفحم: ففي عام 1789 كانت تعرف إمكانيات هذا البلد من فحم الكوك الذي بدأ باستخدامه إينياس دو ڤيندل قبل ذلك بأربع سنوات، في كريزو.

وكان الانتشار العام للأفكار الليبرالية أبعد من أن يضمن الانتصار السريع والشامل لأساليب جديدة في الحركة الاقتصادية، واستمر العديد من الأوروبيين في الاعتماد على مبادرات الدولة. وظل العديد من الدول محكوماً بالتقاليد المركنتيلية، بين أيدي نخبة اجتماعية تهتم بمصالحها العقارية أكثر من الاهتمام بالمصنع والتجارة الكبيرة، واعتقد سان سيمون في عهد عودة الملكية بأن تقييد الطبقات الحاكمة يعتبر الشرط الضروري لتقدم حقيقي في الصناعة ودعا إلى ذلك الصناعيين ضد العاطلين عن العمل أو أصحاب الدخل من الأرض، وحاولت نظريته الشهيرة إظهار عدم الجدوى الاجتماعية من النخبة

الأرستقراطية. وفي الواقع فإن مجيىء بورجوازية ملكية تموز/يوليو لازمت الاقلاع الفرنسي، وإحدى ركائز النظام الجديدة، فكان البروتستانتي «فرنسوا كيزو» مادح الطبقة البورجوازية التي دعاها التاريخ لتضطلع بالأدوار الأولى، بشكل دائم. ومع ذلك، فإن وزن الفوائد المكتسبة لم تسمح باستبعاد كل الحواجز القانونية خاصة الجمركية منها من طريق التقدم.

تنوع القارّة

وأدت عدة عوامل ومحركات إلى خيارات وتطورات متنوعة، إلى تجزئة أوروبا بين أنظمة اقتصادية وقدرات إنتاجية مختلفة أكثر فأكثر.

يجب عدم إخفاء الاتساع الواقعي للمبادلات، ولا التقليل من وتيرة النمو، في غرب القارة، ولا سيما في فرنسا وبلجيكا. وقد جرت الأمور كأن الاضطرابات السياسية خلال 25 سنة، قد قطعت أو خففت التطور الملموس منذ منتصف القرن الثامن عشر، وسبقت فترة إعادة النظام ثم تسريعه. وقد أمكن أدراك ذلك بوضوح خلال العقد من 1825 إلى 1835: مما يدعم تأريخ الأحداث في نظريات التقليد لدي روستو، ويعزز منتقدي الاقتصادي الأميركي، الأكثر تأثراً باستمرارية السير إلى الأمام، أكثر من إثبات تغيير المسار. وتذكر بعض سمات التطور وتذكّر بالنموذج الانكليزي: مثل انتصار الفردية في القوى الجماعية، التي مهد لها النظام القديم في فرنسا، منذ بدايات الثورة بقانون لوشا پوليه، ونهاية الجمعيات الحرفية التي دعمها نابوليون الحريص على توحيد جهود الأفراد ومبادرات الدولة؛ ومظاهر التقدم الزراعي المولدة للتوفير والزبُن والمبكرة في البلدان المنخفضة النمساوية، وبعد ذلك في بلجيكا المستقلة أو المتكاملة مع فرنسا؛ واللجوء إلى الآلة المستخدمة من قبل صناعيي النسيج البلجيكيين في الفترة الواقعة ما بين عامي 1794 و1814، والمفضلة في البلدين بشراء الآلات الانكليزية والمدعمة في فرنسا باختراعات وطنية، من نول جاكار إلى آلة الخياطة تيمونييه أو آلة غزل الكتان لفيليب دو جيرار التي راجت بسبب هبوط الأسعار والأمل بأرباح أكثر ارتفاعاً؛ والثورة في وسائل النقل المتشابهة في المرحلتين المتتاليتين للقناة والطريق ثم سكة الحديد، ومع ذلك فقد ظلت التدخلات العامة أساسية لاختيار المخططات

الفرنسية وتحقيقها؛ وتطور مناجم الفحم المتقدمة جداً في بلجيكا بفضل الادخال المبكر لـ «مضخة النار لنيوكَمِنْ» بانتاج 7 ملايين طن في عام 1850، أكثر مما في فرنسا، حيث يستخدم جزء منه حسب مبادرة كوكريل في عام 1836 بشكل فحم الكوك المعدني؛ ونسب نمو مؤثرة، مع رقم قياسي من 6، 5٪ في المصانع الفرنسية الطليعية بين عامي 1830 و1840 ومعدل وسطي قريب من 5، 2٪ في الصناعات الفرنسية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. ويجب الحذر من المبالغة في التشابه مع انكلترا: حيث احتفظ النظام الاقتصادي القديم في القارة، بالعديد من السمات الأخرى، وفي فرنسا، كان النفور من الآلة البخارية كبيراً لدرجة أن طاقة خمسة آلاف آلة أقيمت في عام 1848 بلغت 60 ألف حصان، وظل المحرك المائي مفضلاً لدى الصناعيين؛ ومن جهة أخرى كانت كلفة الفحم المستخرج على حدود الهضبة الوسطى ونقله، أو شرائه في انكلترا أو ألمانيا تبرر تفضيل الحطب، وخصوصاً من قبل مستخرجي المعادن: فكان هؤلاء في عام 1845، يستخدمون 353 فرناً على الحطب مقابل 79 على الكوك. وإذا كانت الصناعات القطنية في الألزاس والنورماندي تذكر منذ عام 1830 بالصناعات الانكليزية المنافسة، فقد بقيت القطاعات النسيجية الأخرى خاضعة بشكل واسع، لعمل حرفي، وخاصة أن كل التحولات تتم تدريجاً، دون انقطاع سريع عن الأنماط القديمة في الانتاج والحياة، واحتفظت الأرض بقسم كبير من اليد العاملة في ملكيات صغيرة عامة، كما احتفظ الاستثمار العقاري باغرائه وتأثيره.

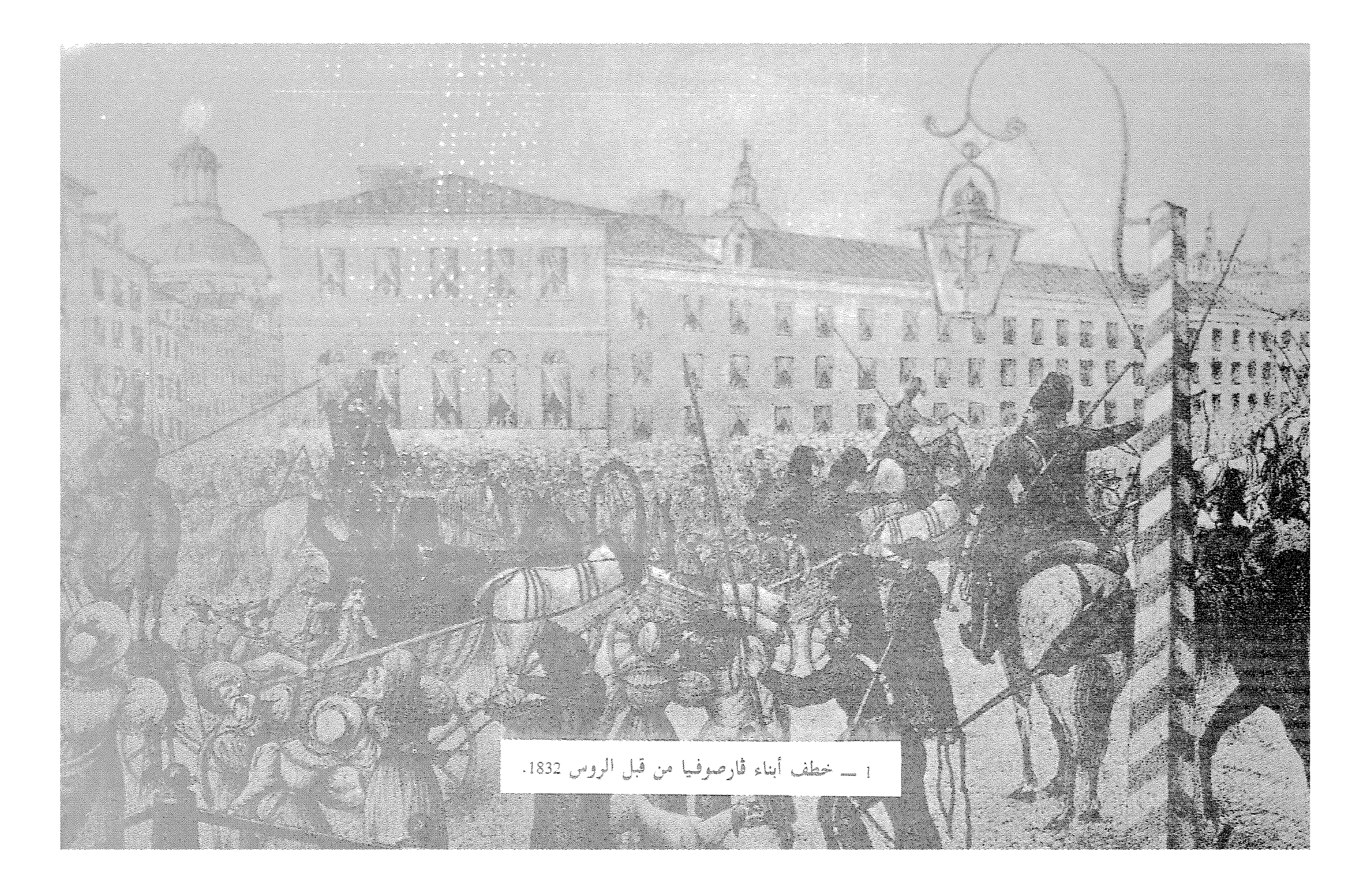
وبقيت أوروبا الوسطى مخلصة لنظام اقتصادي قديم، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. وكانت الأعمال الأولية والوظائف المنزلية تمثل أكثر من 70٪ من وقت العمل في عام 1850، في الولايات الألمانية؛ وارتدى العديد من الابتكارات في هذه البلدان، هيئة السيطرة الخارجية، فكانت هذه هي حال السكك الحديد التي نشأت حوالي 1835 وجهزت من قبل مؤسسات بريطانية بشكل كامل. وكشفت التجارة الخارجية التبعية للخارج، في مجال التجهيزات والمنتجات الحديثة، مثل خيوط القطن. وأدى جمود النظم الزراعية المتميزة باتساع الملكيات الكبيرة في الشرق، والحجم الصغير نسبياً للاستثمارات الزراعية في المناطق الرينانية، إلى تأخير حصول ثورة زراعية

عميقة: ومع ذلك فقد أسهم النمو الديموغرافي والبحث عن الانتاج الجديد مثل البطاطا، وارتفاع الأسعار الخاضع للتقلبات، في تطور معين. وكانت الصناعات، عدا في پروسيا بعد عام 1810، مقيدة ببقاء القوانين الروتينية والامتيازات الفئوية، حتى في سكسونيا في المناجم والنسيج؛ وغالباً ما ارتدى العمل الصناعي في القرى مظاهر حركة مكتملة متزنة في الأوقات القوية والضعيفة للعمل الزراعي. وشهدت سيليزيا والرور وسكسونيا تطور بعض المصانع والمؤسسات المتقدمة تقنياً تحت نظرة مريبة للبيروقراطية المحلية، وظل حجمها صغيراً، ودرجة مكننتها محدودة: حيث طورت الآلات البخارية طاقة من 40 ألف حصان في سنوات 1840. وفي حين كان احتياطي الفحم كبيراً، كان 32 فرناً، من 249 فرناً في پروسيا، تستعمل الكوك نحو عام 1849. ونشير هنا إلى مؤشرات وآمال في التغيير أكثر من الوقائع. ويمثل نجاح الاتحاد الجمركي الألماني «زولڤرين» الأمل الأفضل رسوخاً. وحُدِّد نظام الاعتماد في فرانكفورت وبرلين بالحجم الصغير للمصارف العائلية، وكان العبء المالي لنظام نقدي غير موحد معرقلاً أيضاً. وقد تميز التطور الاقتصادي للامبراطورية النمساوية، بمظاهر تخلف، أبرزتها مخاوف مظاهر التجديد. وهكذا فقد استمرت الصناعات القديمة، مثل صناعات الزجاج في بوهيميا دون أي تحول. ووحدها مصانع غزل القطن ومعامل صهر المعادن لقيت التشجيع في زمن الطغيان المنفتح، وبدعم من التقنية الانكليزية، شكلت قطاعاً طليعياً واستفادت من سوق داخلية محمية جداً. وكان إنتاج الحديد المصبوب بالنسبة للفرد في عام 1850، أعلى في ألمانيا، إنما أقل في فرنسا بمقدار الربع وكان استهلاك الفحم أقل أصغر بأربع مرات مما في «زولڤرين»، وست مرات مما في فرنسا، واستمرت الشركات الأكثر أهمية تعطي أفضلية لاستخدام الطاقة المائية واستمرت الخشية من كلفة استثمار البخار. وكانت الخطوط التقليدية أكثر وضوحاً في شرق الإمبراطورية مما في غربها. ومع ذلك كان يشار في كل مكان إلى صلابة في البنى حتى في القطاع الزراعي الذي كان لا يزال يتحدد، قبل عام 1848، بتوسيع القنانة والملكية الأرستقراطية الكبيرة، وبالنقص في المستجدات الزراعية.

وباستثناء شمال إيطاليا كانت أوروپا المتوسطية تبدو كأنها تتقاسم هذه

اللعنة من الروتين والعجز وأضافت مناطق اللومبارديا والبندقية، والبيامون إلى نشاطاتها الزراعية مبادرات خارجية فعالة طالت المنتجات العالية من الحرائر والزجاجيات، وشهدت ولادة خيوط قطنية جديدة في النصف الأول للقرن: وقد أسهمت بذلك الهجرة السويسرية والألمانية. ولكن حتى في هذه المناطق «المتطورة» كان تصدير المواد الأولية والنصف جاهزة ينتصر أكثر فأكثر، وتوضح حقيقة بنية النمط «الاستعماري» المفيد للبلدان الشمالية ـ الغربية في أوروبا. وكان التنظيم الصناعي يشهد على ضعف التمركز والتقنيات المتقدمة، ويظهر ترابطاً شائعاً تجاه وتيرة الانتاج الزراعي. وكلما ذهبنا إلى أبعد، نحو جنوب شبه الجزيرة، لاحظنا الرجوع إلى طرق الحياة الاقتصادية التقليدية. وكانت إسبانيا من ناحيتها تظهر ملاحظات مشابهة تثبت أن وعود الملك شارل الثالث لم تتحقق بعد عام 1790، رغم انطلاقة اقتصاد كاتالونيا: فسمح تحسين التقنيات بمواجهة حاجات الشعب الذي ازداد بنسبة 50٪ خلال فترة ستين سنة. ولم تعرف الدولة الملتهمة للمال المستدان الاضطلاع بدورها كموجهة للحركة الاقتصادية، وأكثر من ذلك فقد استهلكت الأموال النادرة السيولة على حساب المؤسسة الخاصة: فاجتذب مصرف إسبانيا أو مصرف سان فرناندو المؤسس عام 1829، ومصرف برشلونة المؤسس عام 1844، قسماً كبيراً من المدّخرات لشراء التعهدات العامة؛ وأخذت القروض العديدة الخارجية منحى مشابهاً. ولوحظ الركود والروتين في كل مكان: ففي القطاع الزراعي، ورغم الجهود الشاقة الظافرة في النهاية بين عامي 1835 و1850، في مصادرة وبيع أموال الوقف، لم تساعد سياسية الحماية على التجديد؛ وحتى إن الانتاج القديم للصوف قد عرف هبوطاً كبيراً كمّاً ونوعاً. ولم تتطور الصناعة بعد توقفها بسبب الحرب والسيطرة الخارجية في ظل نابوليون الأول. وقد بدت أرقام الانتاج الحديث منخفضة، واستطاع المؤرخ جوردين نادال أن يكشف بسخرية، أن استيراد الآلات الخارجية في عام 1850 لم تشكل إلا 84٪ من قيمة مشتريات القرفة.

وظلت أوروبا الشمالية والشرقية تتميز بالبنى الزراعية من النمط القديم. ففي البلدان السكندنافية، كانت السويد وحدها قد مزجت بين استخراج فلزات الحديد واستمرار الموارد الحرجية، وبذلت جهوداً كبيرة من أجل تطوير صناعة



1 ـــ خطف أبناء ڤارصوفيا من قبل الروس 1832.



2 ــ الرزنامة الجمهورية، من وضع ديبوكور.

التعدين. أما روسيا فلم تتمكن من إظهار القدرة الاقتصادية التي يمكن أن تسمح بها مواردها البشرية والطبيعية. وهنا أيضاً، فإن دولة خلفاء كاترين الثانية قد حدّت من دورها الاقتصادي، وكان رجال الأعمال الأجانب قد تحملوا أكثر من المحليين مسؤولية إحداث مظاهر التجديد البارزة، ولا سيما في مجال صناعات النسيج والسكر. لقد ساهم الاستثمار الداخلي في الأملاك الكبيرة غرب الأورال في زيادة الانتاج بشكل شبه دائم. غير أنه لم يسمح بانطلاقة تقنية حقيقية. وتميزت التوجهات الاقتصادية الروسية خلال النصف الأول للقرن بعلاقة بارزة: ففي حوالي 1860، كان مؤشر الانتاج الصناعي أقل من 10٪ على أساس المئة في عام 1905 و1913؛ في حين بلغ 42٪ في فرنسا على الأساس نفسه، وما يقرب من 37٪ في المملكة المتحدة ومن 35٪ في إيطاليا ومن 15٪ في ألمانيا. وبالطبع فقد ظلت الانطلاقة الكبيرة مرتقبة.

إن هذه المجموعة من الخصائص القارية توضح التقسيم المتوالي والعميق للاقتصاديات الوطنية. وكان هذا التقسيم معداً منذ القرن الثامن عشر، واكتمل حوالي عام 1850. ووجدت افتراضات كامنة سمحت بتصور إعادة «لحمة» محتملة داخل حضارة تقنية متشابهة. وغالباً ما بدت مظاهر التخلف صعبة الاجتياز رغم الأخذ بعين الاعتبار صلابة البنى التي تشكلها. وفي أفضل حال، فإنه يمكن تخيل حصول استثمار اقتصادي للقارة القديمة من قبل انكلترا التي كانت تعمل لتحقيق انتصار المبدأ الكبير لنظرية التبادل الحر، الذي تحقق في فترة 1846 ـ 1849. ولم تكن هذه التبعية إغراءً للآخرين. غير أن المجتمع الصناعي الجديد يظهر تناقضات تخيف الاقتصاديين ورجال الدولة وتقنعهم بتحديد مسار تطوري جذاب.

صعود الطبقات الجديدة وأشكال مقاومة النظام القديم

صعوبات التصنيف

في عام 1790 بدأت الثورة تسهم بشكل ملحوظ في تحديد الطبقات الاجتماعية ومظاهر التناحر المرتبطة بالتناقضات فيما بينها، مظهرة إضرابات العمال والحرفيين ضد التجار وأصحاب المشاغل، واضطرابات الفلاحين ضد

محتكري المراعي والغابات العامة وثورات العمال الزراعيين ضد مالكي الأرض، والنزاعات المالية والجمركية بين المستفيدين المعنيين في النظامين الاقتصاديين. ومع ذلك فغالباً ما جرت الصراعات والعلاقات في أوساط الجماعات التي تحددها قواعد مكتوبة أو عرفية دون ارتباط مباشر مع مستوى الثروة أو الدخل. وقد تكونت فئات اجتماعية بالوراثة أو بالنشاط، ولكن الانتماء العائلي والثقافة وظاهرة «الاجلال» التقليدية وأيضاً المشاعر الفوقية «الطبيعية». وبدا أن مظاهر الشرف وألقاب النسب، وحمل السيف في الأماكن المخصصة للحفلات العامة، والامتيازات والاعفاء من بعض الضرائب لصالح نظام حقوقي وجزائي أو من حق المشاركة في مجالس الدولة، كل ذلك بدا كأنه تحديد لسمات الامتيازات الاجتماعية الأساسية. وقد أخذت الجماعات المختلفة الفرد على عاتقها، وأثبتت بذلك تناقضاتها المصلحية وهي عديدة: من الجماعات الريفية التي تشمل البورجوازيين، قرويين وعمالاً والتنظيمات المهنية التي تجمع أرباب العمل ورفاقهم الذين يظهرون في كثير من المدن والقرى الوقار للغني والفقير المتمتعَين بالحقوق المدنية، وينكرونه على الأجنبي بغض النظر عن انتمائه الاجتماعي. وكان هذا النظام الفئوي مرناً بما يكفي لإعطاء الاعتبار لحركية الثروات: حيث إن اكتساب ألقاب النبلاء والبورجوازيين، وبالأحرى الاعتبار الناشيء عن تبني نمط عيش معين، قد لعب دوراً تكاملياً. وفي مجتمعات ما قبل الصناعة المعادية للفرد كفرد، شكلت الجماعات الدينية لحمة فعالة للمشاركة الواعية بين السلطات الزمنية والدينية؛ وأما التسهيلات التي حققها عصر التنوير لصالح الأقليات فقد أفادت الجماعات القديمة والتي كانت تتميز بالتنظيم والقدرة على مراقبة وتوجيه أعضائها.

ولم تشتمل هذه الشبكات الاجتماعية على تشابه في بنى المجموعة الأوروبية. فبين الأرستقراطية الانكليزية ونبلاء القارة كانت التعارضات كبيرة، ولم يكن النبلاء في روسيا في عهد كاترين الثانية مشابهاً إلا في بعض النقاط. ومنذ ما قبل الثورة الفرنسية، كان الفرد قد حقق انتصارات هامة على الذهنية الجماعية، كما خلق كيانات وطنية جديدة. وكان الواقع الجديد تسريع التصدعات بعد عام 1789 والتأثير المضاعف للعوامل الحقوقية والاقتصادية التي

سبقتها، وكذلك إدراك مخاطرها في المجتمعات الأقل تأثيراً بها، وبالتالي بروز مقاومتها للتغيير، بتصلب جديد في المؤسسات الاجتماعية. وأخذت العلاقات الطبقية تغدو أكثر انتظاماً لدى الأمم المتطورة، في حين تعلقت الأمم الأخرى بالقواعد القديمة، ومن خلال تقوية تلك القواعد فأنها ادعت حرصها على النظام الذي أراده الله.

وضع قانون اجتماعي جديد

وترسخت في فرنسا هياكل العلاقات الحقوقية الجديدة: فبعد أن رسمت معالمها منذ عام 1789، وضعت في قوانين، وارتدت طابعها النموذجي بإعلان القانون المدني الذي سمي فيما بعد «قانون نابوليون» في 21 آذار/مارس عام 1804. ومنطلق ذلك التأكيد الأساسي أن للجميع في كل بلد وفي كل منشأ، أن يتمتعوا بقدر متساو من الحقوق الطبيعية، ومنها «المساواة (في الحقوق)، والحرية، الملكية» الأمر الذي أعلن رسمياً بواسطة الجمعية التأسيسية في 24 آب/أغسطس عام 1789. فأقامت هذه الحقوق مجتمعاً جديداً، حيث ألغيت الامتيازات في فرنسا منذ 4 آب/أغسطس السابق، وفقدت أي اعتبار لها، وحيث إن العلاقات الاقطاعية والفئوية وجميع ألقاب النبلاء ونظام الإعفاءات والخصوصيات يجب إبدالها بشروط موحدة عامة، وحتى في داخل العائلة كان على الأب أن يعدل عن حق التصرف الحر بثروته، ووجهت ضربة حاسمة لأفضلية المولود الذكر في المناطق والأوساط التي حافظت على هذه العادة حتى تلك الأيام. وحظي حق المبادرة الفردية وبالتالي رفض كل تحالف جنائي لوضع الاتفاقات بحرية بين الشركاء المتساوين في المسؤولية. حظيا بموافقة قانون شابولييه لسنة 1791 قبل أن يتبناها قانون نابوليون المدني. وتأكدت المساواة بين الجميع حتى في تفاصيل النصوص الجنائية: فلم يستطع الدافع الإنساني لتبني المقصلة إخفاء إرادة إنهاء التميز الذي كان يفرق بين «المحكومين بالاعدام» وبين الأفراد القادرين على المطالبة بطريقة إعدام أقل بشاعة عن طريق الفأس أو السيف. وتفسر قوة وبساطة المبادىء الفرنسية نجاحها في أوروبا رغم أنها انتشرت بواسطة السلاح الذي مزج بين الفكر المسيحي الثوري وبين الرغبة في الاحتلال والسلب. وقد كان مرسوم

15 كانون الأول/ ديسمبر عام 1792 يطلب بوضوح من الجنرالات في البلدان التي تحتلها جيوش الجمهورية، أن يعلنوا فوراً «سيادة الشعب» وإلغاء الاقطاعية والنبلاء وجميع الامتيازات بشكل عام. وبعد ربع قرن أكد ناپوليون في مذكرات «القديسة هيلانة» أنه كان يحلم بتحقيق الوحدة في القوانين والمبادىء والآراء والمشاعر والرؤية والمصالح في كل مكان. وكان وجود هذه التيارات لدى الأمم التي عرفت فلسفة التنوير قبل أن تخضع لفرنسا أو تلحق بها، يخدم هذه الطموحات. وقد تحقق بعضها عن طريق أعداء أشداء للثورة الفرنسية بعد أن أدركوا ضرورة منح شعوبهم الحقوق التي حاولوا حرمانهم منها بالقوة أو بمساعدة قوة خارجية.

ويقدم تطور ألمانيا ظاهرة ذات دلالة. فالثورة والامبراطورية ألحقتا بهما عدداً متصاعداً من «المناطق» المنفصلة عن الأراضي الرينانية، وكونت معها فيما بعد مناطق تحالفات تجارية. حيث تلاشى فيها النظام القديم بشكل منتظم وأدخل إليها القانون المدني، وشهدت مملكة وستفاليا ودوقية برغ تحت سلطة ناپوليون المسار نفسه. وكذلك عدة ولايات أخرى من «اتحاد الرين» و «الباد» وباڤاريا (هنا دون إعلان القانون المدني الفرنسي). وفي روسيا، أدت إجراءات شتاين لعام 1807 إلى انتصار نوع من الحرية الفردية وإلغاء الاستخدام الاقطاعي، وأكملها هاردن برغ Hardenbergبإلغاء امتيازات الهيئات الفئوية. وأدى كل ذلك إلى استمرار بعض الاصلاحات بعد انتهاء الهيمنة الفرنسية وإلى انتعاش المطالب الليبرالية في مناطق ألمانية أخرى.

وفي أيطاليا حيث تخلى المستبدون والمتنورون عن برامجهم الاصلاحية أمام تهديد الوباء الثوري، كانت الانتصارات الفرنسية لعام 1796 وإقامة جمهوريات شقيقة قد طرحت المعالم الأولى: جرى إعلان حقوق الإنسان وإلغاء امتيازات الأرستقراطيين ورجال الدين بشكل كامل تقريباً. ولكن هزائم فرنسا لعام 1799 لحقت أيضاً الأقلية اليعقوبية الإيطالية، وأدين بعضهم من قبل مواطنيهم باسم التقاليد المترسبة والقومية الكارهة للأجنبي، ولم يتمكن المجتمع الجديد من تحديد أسسه المدنية حتى ما بعد عام .1802 وفرضت قوانين ناپوليون في المملكة الإيطالية ومقاطعاتها؛ وألغيت الاقطاعية في ناپولي عام 1806؛ إلا أن ذلك لم يشكل خطوة تقدمية حقيقية لأن بارونات ناپولي

تحولوا إلى مالكين حقيقيين لإقطاعاتهم القديمة وإلى ملاكين عقاريين للأرض. ولم يؤد سقوط البناء النابوليوني إلى إلغاء القوانين المدنية في كل مكان: حتى في الجنوب فقد حافظ آل بوربون في قوانينهم لعام 1819، على أهم النصوص الحقوقية التي وضعها «مورات» وجرى الأمر ذاته في پارما Parme، ومع ذلك فقد حافظت التعديلات الجديدة على قسم من المكتسبات القديمة. وفوق ذلك فقد سمح تطور الاكليروس حتى خارج الدوائر الحبرية بولادة امتيازات جديدة لصالح هيئات كنسية عوملت بالسوء في القرن الثامن عشر في الولايات الإيطالية التابعة للمستبدين المستنيرين.

وكانت مسألة المساواة المدنية قد حلت في سكندناڤيا، حتى قبل الثورة الفرنسية. وبدت إصلاحات «سترونيسي» وخلفه في الدانمارك وإصلاحات غوستاف الثالث في السويد، حاسمة ودائمة.

وهكذا ترسخت أسس علاقات اجتماعية جديدة في قسم كبير من أوروپا. في حين انتصرت الرجعية والتقاليد في دول أخرى. واستند النبلاء الروس إلى الشرعية المعلنة من قبل كاترين الثانية عام 1785 وكانت تبرر دائماً بخدمة الدولة، وكان هؤلاء النبلاء يدافعون عن امتيازاتهم ضد تهديد القرارات الاستبدادية؛ وساهموا بالتنافس مع الدولة في تشديد وتوسع الظروف السيئة لقسم كبير من الفلاحين الروس وأيضاً لفئات العمال وسكان المدن المتنامية بتأثير الهجرات الداخلية. ففي مملكة هابسبورغ، دفع ضغط النبلاء ليوپولد خليفة جوزف الثاني منذ عام 1790، إلى إلغاء الاصلاحات الاجتماعية لأكثر المستبدين المتنورين جرأة، وفي عام 1848 ميزت العبودية كذلك قسماً كبيراً من الفلاحين النمساويين والمجريين.

وفي أوروپا التي تفجرت فيها الاضطرابات الثورية، أعيد النظر أحياناً بالاصلاحات المكتسبة، وتعرضت بعض السياسات الرجعية أكثر فأكثر للسقوط: ففي إسبانيا الممزقة تمكن برنامج التحديث لعام 1812 من الانتصار في السنوات العشر اللاحقة بالرغم من المعارضة الوحشية لرجال الدين المحافظين، وحققت الليبرالية الپرتغالية انتصارات مشابهة. فشهدت ولادة المجتمع الجديد صعوبات كبرى، ولكن نتائج الاصلاح لم يكن لها الحظوظ نفسها من النجاح والحياة. وكانت الخطوط الفاصلة قليلة الوضوح لأن

لاصلاح الحقوقي والثوري في مجتمعات لا زالت مجمدة في بناها الاقتصادية القديمة، غالباً كان يبدو خطوة ضرورية وخجولة في البلدان التي تهزها الثورة التقنية. وغالباً ما يبين ظهور طبقات جديدة وزوال الجماعات المسيطرة الهرمة، انتصار حقوق متناسبة مع الطموحات البورجوازية؛ وتشهد هزائم وانتصارات هذه القواعد الحقوقية، على متانة العلاقات الاجتماعية التقليدية. وإن مجتمعات أوروبية تتحدد الآن تحت تأثير التحولات الاقتصادية أكثر مما تتحددبالتنوع في الأنظمة الحقوقية.

العلاقات الطبقية الجديدة في أوروبا الغربية

لقد بدا أن التراتبية الاجتماعية تطابقت في الغرب مع الصعود القوي «للمصالح المالية والصناعية» والزوال المتدرج «للمصالح العقارية»، ومع الولادة في مفردات «الطبقات الكادحة» الجديدة. وقدمت انكلترا وفرنسا أفضل الأدلة على هذه التطورات.

النبلاء

لا شك أن العائلات الارستقراطية الكبيرة لا زالت موجودة، وبقيت ثروات النبلاء ذات شأن كبير. ففي انكلترا، حيث يستمر حق البكورية، حقق كبار الملاكين أرباحاً ضخمة في زمن «الحروب الفرنسية» وأرقاماً قياسية لأسعار المواد الغذائية، وعانى أصحاب ريع ملكية الأراضي، أقل من مزارعيهم جملة المحاصيل السيئة والانكماش النقدي بين عامي 1815 و1830، وتنبهوا لمراجعة عقود التأجير المعقودة سابقاً، واستطاعوا تقاسم بعض غنائم الملكية الزراعية الصغيرة بعد أن سمحت لهم قابليتهم الذهنية بالتقاط فرص التقدم الزراعي والاستفادة الكلية من وقف الحماية الجمركية، وخدمهم التطور الديموغرافي بشكل مضاعف، يدفعه ارتفاع أسعار السلع بين 1830 و1850، وبتحقيق انطلاقة المدن وزيادة أسعار العقارات المخصصة للبناء وللتوظيفات في العمليات العقارية: وكان وقف الإجارة الحكرية للأراضي المفضلة للبيع الواضح والبسيط، تساوي عندهم الوعد بالاسترداد اللاحق للأرض والبنايات ولا تستلب آمال الأجيال اللاحقة. وبعد أن ترسخت ثروة الأرستقراطيين، وأصبحوا أسعد حالاً من مالكي الأراضي في الريف، الذين يتناقص عددهم ونفوذهم، وحافظوا

على وضع اجتماعي ثابت، وعلى دورهم القيادي للأمة، وساعدهم في ذلك موقعهم الهام في الحكومات وفي المجالس البرلمانية، واحتفظ مجلس الشيوخ بجميع الامتيازات، وفي مجلس العموم كان دعم عائلة كبيرة، قبل وبعد الانتخابات، عامل رفعة في الغالب. وكانت الأرستقراطية الانكليزية تغتني بإسهامات جديدة، ومنفتحة على التطور، وذات مواقف اقتصادية سليمة، وأظهرت تفاؤلاً عقلانياً تجاه مستقبلها الخاص حوالي أواسط القرن التاسع عشر.

وأما في فرنسا، فكان يعتقد أن الثورة ستقضي على نبلاء النظام القديم. وفي الواقع كان هؤلاء يفقدون بعض الامتيازات التي بقيت لهم، عندما يهاجرون أو عندما يشتبه بهم، ويصادر قسم كبير من ممتلكاتهم ثم تعرض للبيع كأملاك عامة، وأحياناً كان يعاد النظر في حالات نزاع سبق تسويتها على أساس القانون الملكي وكثيراً ما أعيدت غابات ومزارع كملكيات عامة. وفي عام 1790، فقد النبلاء مورد دخل هام وهو العشر الذي كانوا يحصلون عليه. واستعاد العامة من الناس والفئة الدنيا من النبلاء حق امتهان بعض المهن التي حصرتها الأرستقراطية بذاتها فقط؛ كما فقدت هذه الأخيرة مصادر نفوذها المدني والكنسي. وأدان نظام الإرث الجديد تقسيم الأملاك التي خصصت طويلاً لحق البكورية. ولجأ العديد من عائلات النبلاء إلى تصفية أملاكها العقارية من أجل مواجهة حاجاتها القديمة والجديدة. فشهد الشمال والألزاس قدراً كبيراً من هذه الشؤون. وفي العهد النابوليوني لعبت بعض العناصر الإصلاحية دورها. فاستفاد المهاجرون من استعادة بعض الأملاك التي لم تخضع للبيع، ولا سيما في مجال الغابات. واعتباراً من عام 1807 أخذت بعض العائلات الأرستقراطية القديمة التي قبلت الاندماج بالطبقة الامبراطورية الجديدة، تستفيد من بعض الامتيازات الخاصة. واشترى بعضها أملاكاً كنسية، ولم يقع جميع النبلاء في الإفلاس تحت تأثير المضاربات العقارية على غرار هنري دو سان ريمون. وبعد عودة الملكية صوّت البرلمان لصالح ما سمي بقانون «المهاجرين» وانتعش الأمل بتعويض الخسائر الحاصلة، الأمل الذي خاب بالنسبة لبعض العائلات التي غرقت في الديون قبل الثورة، لأن السلطات أسقطت هذه الديون من ذاك التعويض. وكذلك لم تستفد منه مواقع قوية في

بعض المناطق كالنورماندي وبريتانيا، في الغرب. وتضاف إلى ذلك صعوبات «الزواج غير المتكافىء» من فتيات الطبقة البورجوازية الكبيرة أو طبقة النبلاء حيث تكون العلاقات في المستوى الأعلى، في مجلس اللوردات، أكثر قبولاً. وظل ذوو المداخيل العقارية يتصدرون الوضع الاجتماعي، الأمر الذي أثار ذعر الفيلسوف الاشتراكي سان سيمون. وثبتت ملكية تموز/ يوليو حدود الطموحات التي أصبحت تبدو متطرفة، ولكن النفوذ الأرستقراطي من رين إلى تولوز ومن بوردو إلى باريس، ظل منتعشاً ومطبقاً على «الجماعات الوفية». ولم تتمكن الأرستقراطية الفرنسية من صيانة مواقعها مثلما فعلت مثيلتها الانكليزية، فإنها رضيت مرغمة بتوسيع شمول الألقاب النابوليونية الجديدة، كما لم تحسن المشاركة بالثورة التقنية وفوائدها. ولم تكن حالات دوقيات أورليان ولاروشفوكو وآل سيغور، في عهد لويس السادس عشر، بدون مستقبل لها. وكثر المساهمون الأرستقراطيون في الشركات الصناعية، ولكن مساهمة النبلاء لم تكن منتظمة ولا عميقة. ولم يحظ سحر المناصب في الإدارة والدبلوماسية والجيش والمجالس الإدارية والأكاديميات، باهتمام حقيقي وجوهري لديها.

رجال الاكليروس

وإذا شهدت مجتمعات أوروبا الغربية استمرار جماعات النبلاء، فإنها شهدت أيضاً أفول التأثير الإقتصادي، وبالتالي الاجتماعي لرجال الاكليروس. ولم يكن ذلك مفاجئاً في أوروبا التنوير، حيث تشهد مصادرات جوزيف الثاني، أنظمة الرهبنة النمساوية، على هشاشة موقف المالكين الكنسيين. وقد طرحت هذه المسألة في أوروبا الكاثوليكية، إلا أنها لم تطرح في انكلترا، حيث تتصرف الكنائس بأملاك عقارية محدودة وتنال حصة معينة من الانتاج وفي حين لم تلق حلاً ثورياً في إسبانيا إلا بعد عام 1837 على أساس بيع نصف أملاك رجال الاكليروس لصالح الدولة خلال عشر سنوات؛ فقد حلت في اتجاه أكثر ثورية في فرنسا حيث كانت الكنيسة تملك في مختلف المناطق ما يتراوح بين 10 و40٪ من الأراضي. وكانت المصادرات تجري مقابل تعويض بسيط حتى عام 1795 عن طريق دفع نفقات العبادة من قبل الدولة، وأدى ذلك إلى تحول كبير في ملكية الأرض، وبيع القسم الأعظم من

الملكيات قبل عهد الإدارة، حيث لم تطل إجراءات نابوليون إلا بقايا هذه الملكيات، ولا سيما أنه لم يتبع ذلك دفع أي بدل، لأن اتفاق عام 1802 فرض على الدولة دفع رواتب لرجال الدين، وتضمن إقراراً من البابا بالتخلي عن أملاك الكنيسة الفرنسية بالرغم من المبادىء الغاليكانية. وفي المجتمعات اللاحقة غدت الملكية محصورة بالرجال العلمانيين، وقد وُضِع حدّ للتقليد القديم الذي قام على وجود جماعة كبيرة من الملاكين الكنسيين. وفي الوقت نفسه ضاعت الأملاك العقارية الواسعة وحقوق الإقطاعيين ولا سيما الأعشار. وبدا هذا الأمر من الظروف التي لا تقيد اشتداد التناحر بين المالكين والتابعين لهم، ونظر إليه معظم رجال الدين نظرة سلبية كلية. وفي حين لاقت العلاقات بين الدولة والكنيسة نقداً حاداً من قبل أنصار ڤولتير في فرنسا، ومن قبل المتحررين من الأعراف الدينية، في انكلترا، بينما دافع عنها مؤيدو السلوك الاجتماعي، مثل وليم غلادستون، فإن جماعة الاكليروس لم تعد عنصراً هاماً من الطبقات المالكة.

فلاّحو الريف

على أثر الزوال النسبي للملكيات العقارية الكبيرة، حدث ظهور معين للفلاحين الصغار، في فرنسا على الأقل. وتميز ذلك بالتخلي عن الالتزامات المشتركة من خلال تقسيم متوال للملكيات العامة والمشاركة بحيازة الأرض في فرنسا وبلجيكا، وفي عدد من الدول الملحقة بالفرنسيين. وكان الفلاحون مرتاحين تقريباً، تبعاً للمحافظات: فبعد عمليات المصادرة الثانية والثالثة، بلغت ملكياتهم نسبة 40٪ من الأملاك في الشمال وأكثر من 65٪ في حوض الرين، وبالرغم من أن معظم الأراضي قد تحولت إلى «المتنفذين في القرى» المحظوظين منذ ما قبل عام 1789، فإن عدداً غير قليل من «الصغار» أصبحوا مالكين للأرض، فبلغ عددهم أكثر من 2،5 مليون في عام 1862. ورغم تخلص الفلاحين من الأعشار والحقوق الاقطاعية، فإنهم ظلوا يعانون من تزايد ديونهم ومن تفاقم بعض النفقات الناتجة عن ارتفاع إيجار الأراضي، رغم اختفاء الضرائب الاقطاعية والكنسية. وبالإجمال فقد ارتاحوا للنظام الزراعي الجديد وأصبحوا بالتالي أكثر استعداداً لدعم السادة الذين لا يتنازعون معهم.

وبعد أن كانوا فئات ثورية قبل عام 1789 بدأوا يميلون ليصبحوا أكثر محافظة وحرصاً على النظام العام. وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر غدا عددهم عنصراً هاماً في بقاء النفوذ السياسي للملاكين العقاريين الكبار. ولكن الصراعات بين العمال اليدويين والمزارعين والملاكين تزايدت على مستوى القرى: ففي فرنسا كما في انكلترا شكل الأولون الضحايا الأساسية للتقدم التقني، ولزوال مشاعات القرى. وفي كل مكان لا تشوش فيه حرارة الإيديولوجية ونفوذ التقاليد الدينية واستمرار الذهنية الاعتيادية على الحل الطبيعي للبنية الاجتماعية الجديدة؛ وظلت الطبقة القروية دعامة للقوى الاجتماعية القديمة، وظلت هذه الدعامة متينة لوقت طويل.

عالم المشغل والمخزن

وبدا أن بعض الفئات الاجتماعية «في أوروبا الغربية، قد ظلت نشيطة، ولكنها كانت مهددة بالزوال السريع: مثل الحرفيين وأمثالهم وأصحاب الحوانيت الذين صنفتهم المدن الثورية الفرنسية ضمن الطبقة المضطربة لجماعة الـ «دون سروايل» التي تميزت بالأكثر ثورية. وقد بلغ صغار أرباب العمل الخاضعين للضرائب في فرنسا ما يقرب من 1350000 عام 1847، ووقعوا ضحية عدة تحولات اقتصادية: من تحسين نظام النقل الذي نسف الأوضاع المحلية للحرفيين الكَسَبة (ذوي الصنائع السبع) الذين كانوا كثيرين في انكلترا وفي القارة كلها؛ ومن الضغط الصناعي، والثورة القطنية، رغم أن آلات الحياكة الأولى كانت في متناول الرساميل المتواضعة، ودعمت لفترة معينة نظام المشاغل البيتية، وكذلك من الحمية المتصاعدة للمبادرة الفردية في حين كانوا يستفيدون من الأنظمة الفئوية؛ حيث ساندت عرائض حرفيي الصوف الانكليزي الجهود المتحمسة لجماعة الـ «دون سراويل» الفرنسية من أجل الحصول على تسوية معينة مع السلطات، وعلى توجيه ما استطاعت الحرب وحدها أن تؤمنه لهم. وفي كل مكان، أصبح المصنع والآلة، والسوق بعد عام 1830 رموزاً لعالم مكروه: حيث كان البعض يحاول أن يقاومه حتى بالعنف، ويستسلم له آخرون وينحدرون إلى الفقر البروليتاري، وقسم ضئيل ينتظم تدريجاً في الصف البورجوازي. وفي كل حال، كنا أمام انحلال جماعة كانت موحدة داخل الهيئات المدنية، أو الجماعات الريفية، ويؤدي تفككها إلى

صدامات مثيرة بين الفئات العليا وبين الفئات الدنيا التي تلتحق بالقوى الثورية، من اليعاقبة إلى «الشارتيين» في انكلترا، ومن اليعاقبة إلى الجمهوريين في فرنسا. وكان التطور يتفاوت سرعة حسب المناطق والمدن والمهن. وشهدت حيوية العلاقات الرفاقية على بقاء التقاليد المهنية الثابتة في عهد ملكية تموز/تموز في فرنسا، وفي المدن الانكليزية مثل برمنغهام، حيث يتعاون الحرفيون من أجل الاستفادة من الآلة البخارية مع الاحتفاظ بأدواتهم الإنتاجية الخاصة، ونجحوا في خلق بنية واحدة من النظامين الاقتصاديين بشكل أثار الشك والإعجاب لدى فريدريك إنجلس عام 1844. وظهرت المعركة أشد بأساً فيما وراء البحار، حيث كان يعتقد أنه يمكن الخروج من مصير يبدو أن لحمته قد تكوّنت من الاندماج الخفي بين الدولة والقوى المالية. ولكن تلك القوى، وجدت نفسها مدعوة للمشاركة في الانتخابات بين عامي 1789 و1815 في فرنسا، وجرى إبعادها عن صناديق الاقتراع بعد انتصار القوى المعادية للثورة: بعد عام 1832، لم تستقبل ملكية تموز/يوليو، ولا البرلمان الانكليزي ممثليهم في أروقة السلطة.

البروليتاريون الجدد

وتقدم وضع الحرفيين وأصحاب الحوانيت على وضع «العبيد البيض» الجدد، بسبب الوضع الصناعي. وأخذت البروليتاريا الحديثة تتكون بقدر ما تتقدم التقنيات الجديدة. وإذا كانت تشمل في عام 1848 أكثر من 40٪ من الانكليز القادرين على العمل، فإنها لم تمثل أكثر من الثلث أو الربع من القوة العاملة الفرنسية. وقد تميزت بمساهمة الأولاد والراشدين من الجنسين، وغالباً ما استخدموا في المهمات ذاتها بشكل مشوش لدرجة أن ذلك لم يعد محتملاً حتى بالنسبة للأخلاق البورجوازية. فالأولاد ذوو الأصابع الرشيقة المؤهلة لأن تتغلغل بين الآلات القريبة من بعضها، كانوا يستخدمون بسهولة في الأعمال البسيطة، مثل تشغيل نظام التهوية في المناجم؛ ابتداء من سن الخامسة، وقد شكلوا مادة الاستغلال الممتازة حتى عام 1840، حتى منع تشغيل الأحداث قبل سن الثامنة، نظرياً فقط، في فرنسا وفي انكلترا؛ وكانوا «يباعون» من قبل ذويهم إلى أرباب عمل ذوي ذمم معرضة للانتقاد، قليلاً ما كانوا يصادفون

أرباب عمل خيرين على غرار روبير أوين أو بعض الصناعيين في ظل ملكية تموز/يوليو؛ وكانوا يتعرضون لعاهات متنوعة أو للموت المبكر، ولم يثيروا العطف، كما في يومنا. وكان يوم عملهم يعادل يوم عمل الكبار، حوالي 14 أو 15 ساعة يومياً، وجرى تخفيضها بموجب القوانين الاجتماعية الصادرة عام 1833 في انكلترا: ولكن المفتشين كانوا قليلين جداً، ولا يطاعون. وشكلت النساء اللواتي استفدن من الدافع الإنساني ذاته، يداً عاملة تنال أقل من أجرها، بحجة أن هذا الأجر إنما يكمل أجر أزواجهن، فتعرضن للاستغلال والانهاك، الأمر الذي دفع بالبعض منهن إلى امتهان بيع الجنس، مما يفسر ملاحظات كارل ماركس الساخرة حول احتقار البورجوازيين لمجموعة من النساء اللواتي وُجدن من أجل تأمين اللذة لهم! وأدى العمل المضني وسوء المسكن وضيقه إلى قتل الحياة العائلية وتشجيع المساوىء المختلفة، من الكحول إلى علاقات الزنى مع البطالة المرتبطة بالظروف الاقتصادية الحسنة والسيئة، وبظروف المزاحمة لليد العاملة الجديدة في سوق العمل، إلى خلق مخاطر الوقوع في «مهاوي البؤس» التي تكلم عنها الليبرالي باستيا. وكانت الصدقة الفردية غير كافية، والمساهمة العامة شحيحة، ومنذ عام 1834 بعد القانون الاصلاحي المتعلق بالفقراء، أخذ الانكليز يوزعونها داخل «ملاجىء العمل» الجهنمية. وقد مُنعت الاتحادات النقابية في فرنسا بنصوص قانونية، بينما سُمح لها في انكلترا عام 1825، ولكن رجال الأعمال قاوموها وأيدتها طبقة عاملة غير مثقفة، فعبدت الطريق إلى الأفكار الطوباوية، وساهمت بدفع الفئات المستغلّة إلى معركة سياسية حيث شكلت قوة دفع لقياديين غالباً ما كانوا متحدرين من الجماعات الميسورة فيخرجونها عن الصراع الطبقي الحقيقي. وبدت أوروپا السائرة في طريق التصنيع تقوم على البؤس واليأس؛ وحتى لو أمكن التقليل من ذلك بالأخذ في الاعتبار ظروف الحياة السابقة للبروليتاريين الجدد، ورغم أنه لم يكن ممنوعاً التفكير أن التوسع الديموغرافي بدون الصناعة يؤدي إلى حدوث كوارث اجتماعية أكثر سوءاً. وكانت البروليتاريا تبتعد عن عالم يحرمها من حقوقها السياسية ومن معظم حقوق التجمع والتنظيم، وعند المساعدات الدينية، باسم الحرية الفردية وحق الملكية: إما عن طريق ابتعادهم الجغرافي عن الكنائس ، وإما بفقدان الوقت لديهم، وإما بسبب خلاف نفسي بينهم وبين

الكهنة المتواطئين مع النظام القائم، مما دفع ماركس وإنجلس، في عام 1848 إلى أن يجعلا من هؤلاء المبعدين بشائر حضارة جديدة، ومع ذلك فإنه يبدو أن أقلهم حظاً في تلبية حاجاتهم كانوا يحلمون بوسائل مساهمتهم بشكل إنساني في مغامرة المجتمع الصناعي النامي. وآخرون مالوا إلى التمرد أو التخريب؛ ومن هنا الخلط بين الطبقات الكادحة والطبقات الخطرة.

البورجوازيون

في هذا المجتمع الجديد شكلت البورجوازية المنتصرة النخبة التي فرضت نفسها، وتأكد ذلك في عهد ملكية تموز/يوليو، في فرنسا المستقلة، وفي عهد الطبقات الوسطى في انكلترا وبلجيكا المستقلة. وكان فرانسوا غيزو رجل الدولة الفرنسي من الطراز الأول، بعد عام 1830، والمؤرخ الذي عرف التاريخ الانكليزي، الداعية «لقانون التاريخ» الذي حدد صعود الطبقة البورجوازية وانتصارها على الاقطاع منذ نهاية العصور الوسطى. وتحولت نهائياً إلى «الطبقة الكاملة». وألم يكن الانتماء إليها بواسطة العمل والادخار والذكاء؟ ألم يكن الخروج منها منذ الجيل الأول أو في أحد الأجيال التالية عن طريق الاستسلام إلى الكسل أو بعدم المحافظة عل الطاقات القديمة؟ وقد أوضح غيزو وجهة النظر هذه في 4 أيار/مايو سنة 1837 عندما دخل الندوة النيابية. لم يكن في ذهنه «أن يؤسس الطبقة الوسطى صاحبة الامتياز وأن يجعل منها شيئاً يشبه الارستقراطيات القديمة». كان يأمل أن يحارب «المعادلة بين الطبقات تحت أي شكل من الأشكال بدا» لا يستطيع جميع الناس أن يرتقوا. إن ذلك يحتاج إلى القدرة والذكاء والعمل، وبالحصول عليها يمكن الارتقاء إلى أعلى المناصب في الدولة.

وفي كل الأحوال، فإن اللغة الفرنسية اكتشفت المعنى الجديد للتعبير «البورجوازي»، الذي أطلق قديماً، على حمَلة بعض الحقوق المدنية، والذي أصبح يطلق اليوم على مالكي رأس مال. وإنه من الصعب، في بعض الأحيان، التمييز بين البورجوازي والأرستقراطي: لا سيما وأن الأرض قد احتفظت بقوى جاذبة للجميع، فإن البورجوازي عرف كيف يستأثر بقطعة كبيرة من الأرض الوطنية في زمن الثورة والامبراطورية. وليس من السهل دائماً

التفرقة بين النخبة الصاعدة والأفراد أمام زوال المجموعات الحرفية والتجارية القديمة. وتبقى المهن أكثر تنوعاً، من رجال الأدب والقانون إلى رجال المال والصناعة مروراً بمجهزي السفن والمسؤولين الكبار. ويساهم مستوى وبنية الثروات، ومنشأها وتطورها وذهنياتها ونظرة الآخرين في تسهيل مهمة مؤرخ اليوم: وليس هذا إلا بداية البحث الآني، في فرنسا خصوصاً، في وضع البورجوازية الباريسية.

وكانت الطبقة العليا تشمل عائلات متنوعة في أحوالها، ولكنها تمارس بعض النشاطات الأساسية في التجارة والمال، وخاصة في مجالات المصارف والصناعة والتجارة الكبيرة. ونذكر في فرنسا آل پيريه دو غرينوبل، وآل موت دو روبيه، وآل دولفوس، وميغ وشلومبرغر دو مولهاوس، المصرفي لا فيت، وآل شنايدر وكروزو. و «المصرف العالي» الذي تحدث عنه بلزاك عام 1833 في «منزل نوسينجن» يتجسد في آل روتشيلد. وكانت هناك ثروات ضخمة، في باريس خصوصاً، تتحدد في عام 1850، بالحصة الأساسية للأموال الثابتة: فكانت صناديق الدولة والسكك الحديد تجذب الهواة للانضمام إلى البورجوازية الباريسية. فيندمج فيها أغنياء جدد، وكان منهم مهندسون مشهورون تخرجوا من المدارس الفرنسية الكبرى. وكان الأذكياء يستفيدون من الفرص الملائمة: حيث قدمت انكلترا نماذج عن متعهدي السكك الحديد، مثل توماس براسي الذي تحول من مسح الأراضي إلى التقنية الحديثة، وأشرف منذ عام 1845 على 13 مشروعاً من تعهدات خطوط سكك الحديد، يبلغ طولها حوالي 1300 كلم من الطرقات، وجورج هدسون ابن مزارع من يوركشاير، الذي عمل في صناعة الأجواخ في البداية، وتفرغ لوسائل النقل الجديدة اعتباراً من عام 1833، وأصبح مليونيراً، واكتسب صفة البطل الوطني، وانتخب مختاراً ليوركشاير مرتين: في عام 1837 وعام 1846؛ وحصل على مقعد في مجلس العموم عام 1845؛ ولكنه قام بعد ذلك بممارسات مستنكرة أفقدته الاحترام وأوقعته في الإفلاس منذ عام .1849 غير أن هذا لم يكن حال مجموعة تميزت في الغالب، بسلوك ديني وزهدي متشدد. فكان ريتشارد كوبدن، ابناً لإحدى العائلات الزراعية، عمل مستخدماً في البداية ثم ممثلاً تجارياً في عام 1832، وتاجراً كبيراً للقطن في مانشستر قبل أن يصبح داعية للتبادل الحر، وقبل

الدخول إلى البرلمان في عام 1841، وكان يتمتع باحترام معاصريه: ألم يجلب له اكتتاب عام 1845، مبلغ 80 ألف ليرة استرلينية؟ ومثل كوبدن Cobden أيضاً هو حالة نادرة لرب عمل، في بحثه عن التلاحم الفعال بين أقرانه، وبالتالي عن صنع جهاز للضغط على السلطات العامة لفرض نظريته الليبرالية؛ بينما كان الصناعيون يفضلون طرقاً أكثر تكتماً.

غير أن وحدة الطبقة البورجوازية، ليست مضمونة بنوع من التشابه في الثروة: ففي انكلترا، كان مالك المنزل الذي يستخدم شخصاً أو أكثر في منزله، ويؤمن دخلاً أدنى من 300 ليرة يصنف في «الطبقات الوسطى»، حوالي عام 1840، مثل حال الواحد من آل جورج هدسون أو آل روتشيلد. فيجب البحث عن هذه الوحدة في الإخلاص للعمل وفي الحذر من البطالة، والإيمان بالفعل والذكاء، والفردية الطموح، والاعتقاد بنظام مبني على الجدارة والملكية، والخوف من هجمة الجماهير، وقبول اللامساواة باسم الوضع المكتسب أو الآمال المستقبلية، ونوع من التوجه المسيحي في المطالبة بالقضايا العامة، كما في النشاطات الاقتصادية. ويعتبر اللجوء إلى هذا التحديد الفرعي المبني على الحالات الذهنية المكمل الضروري لمعايير مادية صرفة. ويجب أيضاً الأخذ بعين الاعتبار تنوعات المناطق: بين الوجيه في القرى والمصرفي الباريسي الغني؛ وبين المتحدر من عائلة قديمة في المدينة والصناعي الجشع في مانشستر الذي وصفه سيبيل دو دزرائيلي، بين الأب غرانديه والبيكويك؛ فالحقيقة كالوهم تواجه بعض الصعوبات لتحديد التشابه. وتصبح البورجوازية، تجاه الفئات الاجتماعية الأخرى، في أوروبا الغربية، وكقوة للغد، طبقة تتميز بتنوع وغياب التماسك. وتثير رغباتها المادية غضب الأدباء بشكل طوعي، وتظهر أنانيتها كأنها تبرر مساوىء الأشكال السابقة للحياة الاجتماعية. ومن هنا يستمر وجود هذه الأشكال، وتبدو مظاهر الحنين، الأقل عرضة للجدل، لدى الجميع.

أوروپا التقليد

إننا نقترب من النموذج التقليدي، كلما توجهنا نحو شرق أوروپا. وتنعكس مظاهر التخلف الاقتصادي في البنى الاجتماعية. وإذا كانت إيطاليا

الشمالية وألمانيا الرينانية، تذكر بالنظامين الفرنسي والانكليزي، فإن معظم أواسط أوروبا ظلت تخضع لسيطرة أصحاب الأراضي وأحياناً لرجال الدين.

وكانت پروسيا تخضع للسيطرة الاجتماعية والسياسية للاقطاعيين الأرستقراطيين الذين يستثمرون ممتلكاتهم لتشغيل العمال المياومين، وكانت نسبة قليلة من الأراضي تعود «للمستعمرين» ولصغار الملاكين، وحتى في المناطق التي تسود فيها الملكية الفلاحية وتأجير الأراضي، وكانت بعض العائلات الاقطاعية لا تزال تستفيد من الريع العقاري، ولم تكن البورجوازية قد أصبحت القوة المسيطرة؛ وكانت أبوية الأقوياء موضعاً للحذر مثل «كرم» البورجوازية في رينانيا والساكس وبرلين، وكانت روابط القرون الوسطى لا تزال قائمة، ولم يكن أرباب المشاغل قد بلغوا مستوى أرباب المصانع. ولم يكن بمقدور كهنة الريف أن يحولوا دون الجرائم الصارخة. وفضلاً عن المياومين والعائلات الريفية، فإن حرفيي الريف كانوا يعانون التأزم والبؤس، ويبين ذلك تمرد عمال النسيج في سيليزيا عام 1844 تحت ثقل الأتاوى والضرائب والاستغلال المفرط من قبل التجار الأغنياء.

واستمرت الأرستقراطية العقارية في النمسا والمجر، في ظل إمبراطورية هابسبورغ، تسحق بمتطلباتها جماهير الريف الكارهة أكثر فأكثر لأعمال السخرة: ففي عام 1839 كانت 136 ألف عائلة تحتكر ملكية الأراضي المجرية، ويملك «الأشراف» 10 آلاف هكتار على الأقل. وكان عدد المياومين والمتسولين يتزايد في أرياف لم تكن حيازة الاقطاعة فيها قابلة للانقسام إلى ما لا نهاية؛ وكان تطور الاستثمار المباشر والزراعة التجارية في المساحات الشاسعة من بوهيميا ومورافيا، يقلل من الهيمنة التقليدية للاقطاعيين، وينمي الأسلوب الرأسمالي في الزراعة على أنقاض النظام الاقطاعي. ولم تستطع الملكية وبيروقراطيتها أن تحول دون تزايد المعارضة ضد الاقطاعيين الكبار: الأمر الذي دفع بعضهم إلى القبول بنوع من الاصلاح الزراعي وإلغاء مظاهر القنانة، وذلك بعد الاقتناع بحسنات العمل الحر والانتاجية الأقوى للعمل المأجور. كما في الولايات الألمانية؟ فقد شهدنا بورجوازية وليدة تنمو في براغ وڤيينا: رغم أن قدراتها ظلت محدودة. والأمر ذاته ظهر في المجر حيث كانت تدور المناقشات بين أنصار الاصلاح والمحافظين داخل الطبقة المسيطرة

من الأشراف، وحيث يستخدم هؤلاء سلاح القومية لأجل استمالة بعض الجماعات.

وأما في روسيا، فقد بقيت «منطقة فلاحية واسعة» تحت سيطرة فئة من النبلاء، لن تتجاوز 2٪ من السكان حوالي 1815، وتخضع هي ذاتها للقيصر. ومع ذلك، فإن الصراعات من أجل السلطة كانت تستعر داخل الجماعة المسيطرة، وأبرز دليل على ذلك، الحركة الليبرالية للضباط الذين تمردوا عام 1825 لأجل قيام حكم ملكي. فقد تحالفت البورجوازية الصناعية مع بعض النبلاء الذين طمحوا إلى التطوير الاقتصادي، وانضم إليهم أفراد يقومون بالعمل باليدوي، الخاضعين للإتاوة الجسدية: هذه كانت حال العديد من أصحاب مشاغل القطن في الفانوف التي سميت مانشستر روسيا في العشرينات من القرن التاسع عشر. وكانت هناك قواعد حقوقية إجبارية، توطدت بالعرف وأدت إلى تجميد نظام قاسٍ من الجماعات الوراثية، وإلى أن يندمج كل منها مع مجموعة تؤمّن وتضمنُ النظام الاجتماعي العام للأفراد: وهكذا كان حال فئة الفلاحين «المير» (الملكية الجماعية للأرض). ولا شك أنه كانت هناك نواة عمالية صناعية«في ضواحي موسكو خاصة، ودفعت أحياناً إلى الإضراب والتمرد. وكان ذلك من المظاهر والمؤشرات على الوباء الرأسمالي. وظل النظام الاجتماعي هناك امتداداً لنظام كاترين الثانية، حتى تحرير الأقنان عام 1861.

وكان تماسك المجتمعات التقليدية مدعوماً من قبل السلطات السياسية والروحية. ونظرت الدول بحذر إلى المظاهر الجديدة التي تتهددها، فاتخذت سلطة آل هَابسبورغ مواقف سلبية جداً في وجه تطور ثورة صناعية على الطريقة الانكليزية؛ واعتبر كل من إمبراطور النمسا وقيصر روسيا مفيداً ومناسباً لهما، أن يعتمدا على طبقة من النبلاء تهتم بالحفاظ على النظام العام القائم حينذاك. ودعم رجال الدين الخضوع لهذا النظام: فشهدت اللوثرية الألمانية والكثلكة النمساوية والأرثوذكسية الروسية مساراً متشابهاً.

وفضلاً عن ذلك، فقد ظهرت قوى جديدة قادرة على زعزعة البناء القائم. فأطلق التطور التقني تحدياً كبيراً وضع الأمم أمام خيار القبول بولادة علاقات طبقية جديدة أو رفضها والتسليم بالزوال النسبي لنفوذ النبلاء على

الساحة الدولية للبلاد. ولكن تزايد السكان، ضاعف طالبي الاستخدام والعاطلين عن العمل، والمتشردين والمتسولين، وأدى في الوقت ذاته إلى تفاقم مخاطر قلب النظام الاجتماعي. وفرضت الآمال الوطنية والليبرالية على أحزاب التغيير الاجتماعي الاهتمام بطموحات أكثر تواضعاً: رغم أنه جرى الكشف عن مكان الضعف لمثل هذه الاهتمامات، في برامج الاصلاحيين الدستوريين الروس. وبدت تشققات البنى القديمة في كل مكان وأخذت الصراعات تحتدم، لكنها لم تبلغ بعد مرحلة حاسمة. وتنحصر مهمة المؤرخ في كشف تصدعات المجتمع الأوروبي التي بدأت تتأكد أكثر فأكثر، والفروقات الكبيرة التي تفوق التشابه، في كل تحليل للبنى الاجتماعية القطرية في أوروبا.

التنوعات الاجتماعية ـ الثقافية

مظهر الوحدة

ولا بد أن يعكس تعدد الطبقات الاجتماعية، تعدداً حضارياً، ونجد في أوروبا حتى أواخر القرن التاسع عشر، المميزات التي أكدها المؤرخ الانكليزي، لورنس ستون، في تحليله القيِّم للمستويات الثقافية لدى الفئات الأشد فقراً، وكانت إمكانية القراءة أو حتى توقيع الاسم تظهر كأنها المحذور الوحيد الذي كان يخشاه المالكون تجاه خطر التمرد؛ والمعرفة المثلثة للقراءة والكتابة والحساب، لدى الجماعات التي توازي جماعة الـ «دون سراويل»؛ والثقافة «الثانوية» في الممارسة العملية والحقوق والمحاسبة، لدى أفراد المهن الحرة؛ و «ثقافة» الجامعات والمدارس العليا التي تجمع بين القضايا الجمالية والاهتمامات العملية وتسمح للأذهان المبدعة أن تتألق في الصالونات والمعاهد العلمية، وتغذي دائرة المفكرين والكتاب والأساتذة، لدى النخبة من أرستقراطية وبورجوازية عليا ومن حولهم مباشرة.

وانطلاقاً من هذا المخطط، يصبح من السهل نسبياً التشكيك بعمق انقسامات أوروبا، وهذا هو الوضع الخاص لفئات النخبة. وهي تظهر منجذبة بالثقافة نفسها في كل الدول، ومتميزة بالارث اليوناني ـ الروماني خاصة. وغالباً ما بقيت الفرنسية لغة الاتصالات العالمية، حيث كان النبلاء الروس

يستعملونها في كل علاقاتهم، كما كانت تستعمل في كل المهمات الإدارية الأساسية، كالمراسلة الديبلوماسية مثلاً. ولا تبدو مبادلات المسافرين والأفكار والكتب محدودة إلا بالممارسة المتنوعة للرقابة السياسية أو الدينية، مدعومة بالمقارنة مع النصف الثاني من القرن الثامن عشر، إنما بطبيعة متشابهة. وهزت التقلبات الثقافية الأجيال المثقفة الجديدة. وتكون الرومانسية هنا ثمرة الاذلال الوطني، كما أنها ثمرة العذاب واليأس، والنتيجة العامة للملل الذي تبع الملحمة النابوليونية الكبيرة، والمرتبطة في كل مكان بأزمة الثقة بالعقل، وبعودة التصوف المتنور، كما في پروسيا مثلاً، المحدد بأزمة منطلقات مطروحة أمام البورجوازيين الشباب، فكانت حركة أوروپية كبيرة. وأدى الهروب من الواقع، ورفض القواعد الضيقة للفكر، والعودة إلى اللغات الوطنية، وتمجيد ماضٍ رائع، والحذر أمام مادية فاترة، وفترة التذوق للطبيعة، والبحث المتواصل عن الملموس واللون والمعاناة، وأريحية الشعراء والفنانين، إلى تحديد پولونية شوبان، وفرنسية موسيه وشاتوبريان أو اسكتلندية والتر سكوت. مع العلم أن التمجيد يقود البعض إلى رفض المحرمات القديمة للنظام، وإلى محاولة ردم الهوة بين الجماعة وطبقتها الاجتماعية. ونصبح بالتالي مجبرين على توضيح بعض الخطوط لوحدة ثقافية في القارة.

عمق الخصوصيات

في الواقع، إن عدة عوامل لعبت دورها في هذا التنوع، وفي إظهار التعارضات فيما بينها. وقد ربط جان باتيست ساي، منذ عام 1816 في انكلترا، بين انطلاقة الآلة والمصنع والمدينة الصناعية، وأفول نجم الثقافة: حيث قطع الفقراء عن قواعدهم التقليدية و «أصبح لدى الأغنياء اهتمامات أخرى غير مسائل الفكر» و«لم يعد باستطاعة الطبقة الوسطى متابعة الدراسة»؛ وبعد ذلك بعدة سنوات، نشأ الانطباع لدى شاتوبريان، عندما زار المملكة المتحدة، بأنه يمر في خرائب، وأن أكسفورد وكامبريدج «تبدوان مقفرتين» وأن أبنيتهما الغوطية تماثل «حوليات الرخام للشعوب اليونانية القديمة»؛ وبدت مظاهر الأسف مرتبطة بأفول نجم الجامعات القديمة التي أصبح التعليم فيها قديماً، وبتراجع في التعليم الشعبي في زمن التصنيع الأول، رغم الجهود

الخيرة لـ «مدارس الأحد». وفي الواقع فحيث فرض النظام الصناعي، أوصلت الوتائر الجديدة للعمل وتقليل أوقات الفراغ عند الطبقات الكادحة إلى نتائج متشابهة وسلبية. ومع ذلك فإن عوامل قديمة، في هذه البلدان السائرة في طريق التصنيع، مثل الاهتمام الديني في الوسط البروتستانتي، أو جديدة مثل الحاجة إلى يد عاملة أفضل، كانت تحث الهيئات الخاصة والسلطات العامة على بذل الجهود لصالح التعليم الشعبي: فكان قانون غيزو لعام 1833، الأول في محاولة نشر التعليم الابتدائي، بإنشاء مدرسة في كل ناحية من فرنسا. رغم اختلاف المؤرخين الانكليز حول نقطة انطلاق النهضة التربوية، فإنهم يتفقون على إبراز اتساع مظاهر التطور المحققة بين عامي 1820 و 1850. وقد حمل العام الثاني انتصاراً بارزاً على الأمية التي ظلت منتشرة في المناطق الشرقية من القارة انطلاقاً من بروسيا. وكان عدد المجندين الأميين في فرنسا في عام 1829 يبلغ 53٪، وهبط إلى 38٪ في عام 1848. وفي الغرب خففت الطبقات الميسورة من تعلقها بالمعتقدات الدينية القديمة، ومن حماستها لممارسة الطقوس القديمة. فعرفت أوروبا الغربية ابتعاد الجماهير عن الدين، في حين ظهر ذلك على النخبة وحدها في القرن الثامن عشر. وأسباب ذلك عديدة.

ففي فرنسا الثورية، تركت الدعاية المعادية لرجال الدين آثاراً لم تستطع القنصلية والامبراطورية إزالتها، ولم تستعد الكنسية الكاثوليكية رعايتها للناس حتى عام 1825، وفي انكلترا برزت عدة مظاهر، منها حركة النزوح الداخلي، ونمو المدن، وطول يوم العمل في المصانع، وتشابكت فيما بينها لتعرقل ممارسة كبح من نشاطها جمود الكنيسة القائمة ومعظم الطقوس الدينية وتلقى قلة من خدام الكنيسة الانكليكانية برضى نبأ تعيينهم في خورنيات موبوءة، فقلما كانوا يقبلون مغادرة وظائف دسمة في سبيل أبرشيات جديدة غير مضمونة. وانضم عدد كبير من المعادين للاصلاح إلى الدعوة لفكرة النخبة الدينية، وأقرت التربية في أوساط الطبقات العليا التي ينتمي إليها معظم الكهنة ورجال الدين في أوروبا الغربية. ولعبت دوراً هاماً في وجه بعض الممارسات الجماهيرية التي لعبها استنكار الواعظين واعتراضهم. وأدت الاضطرابات السياسية إلى اقتناع الأوساط الدينية بفعالية الدرع الديني، وإلى دفع العدد الكبير من المتنفذين إلى استخدامه، مما ساهم في إبعاد البروليتاريا عن

الكنيسة التي شاركت في تثبيت نظام غير عادل. ورغم قلة الإحصاءات حول هذه الظاهرة فإنها تأكدت بشهادات العديد من رجال الدين وغيرهم. وأكد الإحصاء الوحيد الذي جرى في انكلترا عام 1851، على ابتعاد جماهير العمال وسكان المدن عن الدين، حيث تراوح عدد الذين امتنعوا عن حضور الطقوس الدينية بين 50 و75٪ في المدن الصناعية الكبيرة الناشئة، وقد جرى ذلك في بلد حساس للاهتمامات الدينية، وشهد «نهضة» دينية في نهاية القرن الثامن عشر، ونمت ثقافة غير دينية، في أوساط الجماهير في أوروبا الغربية، وبرزت في مواجهة فئات الشعب الأكثر تمسكاً بالسلوك القديم، والأكثر التزاماً بالطقوس الدينية في مجمل القارة. وقد يكون من الوهم الاعتقاد بتجانس ثقافي ناشز للنخبة. ووجد التعارض فيما بينها. وكثرت المدارس والجامعات وازدهرت في دول عديدة: ففي انكلترا ظلت المبادرة الفردية تلقى الاعتبار، وفي فرنسا أنشأ نابوليون «الجامعة الامبراطورية» في عام 1808، وفي پروسيا أسست الدولة العديد من المدارس الجديدة تحت تأثير دعوة فيخت، وبعد عام 1815 دعمت انطلاقة عدة جامعات في برلين وهمبورغ وبون، وكذلك في هولندا وبلجيكا. مقابل ذلك في الامبراطورية الروسية، وبعد تردد كاترين الثانية وألكسندر الأول، قبل عام 1816، فإن ذهنية الحذر والرقابة قللت من التطورات المرتقبة إلى حد بعيد. فتكونت عدة أشكال في البرامج والأساليب تحت تأثير دور الدولة، والاهتمامات السياسية الوطنية: فشددت فرنسا على الجانب العملي أكثر من الاهتمام بجانب البحث والنظر، في حين أبرزت الجامعات البروسية مكانة مميزة للأبحاث التاريخية واللغوية والفلسفية والعلوم الجديدة. من هنا برزت ثقافة الفئات الأخرى من الأمة إلى جانب ثقافة الجماهير وثقافة النخبة، وضمن هذا التنوع، لا بد من كشف دور المؤثرات الدينية مهما كبرت أو صغرت. وقد قبلت هذه المؤثرات في البلاد السكندينافية وفي پروسيا والنمسا، وشكلت موضوعاً للمناظرة في بلجيكا ولا سيما في فرنسا، حيث جرت محاولات الكاثوليك حتى عام 1828، للاشراف على الجامعة الامبراطورية، واعتقدوا أنهم حققوا ذلك عام 1822 عندما سمي الأب «فريسينوس» المعلم الأكبر، ولكنهم تحولوا إلى المطالبة بالتعليم الحر بعد ستة أعوام، وتحقق في لندن أول معهد جامعي غير مذهبي في عام 1828.

وساهمت الثورات في إحداث بعض التصدعات الفكرية، ولكن دورها لم يكن كبير الأهمية، رغم أنها أوجدت مكاناً للمسائل الثقافية، والاختلافات التربوية. ففي فرنسا الثورية وعلى أنقاض النظم القديمة، نوقشت المقترحات المشجعة لتوسيع التثقيف الشعبي. وإذا كانت المؤسسات التربوية الفرنسية قد غدت حكومية وعلمانية بعد عام 1800، فلم يتغير الرهان على الفائدة من التربية والمناظرات التربوية، ولا على محتوى التعليم، لأن هذه المسائل قد كشفت منذ نهاية النظام السابق. ووضعت التقلبات السياسية المسؤولين في إطار الخوف من محاولات جديدة لقلب النظام القائم، وأدت إلى توسيع الرقابة وإلى الحد من التجارب الثورية.

وأخذت المدارس الإيديولوجية والفنية تقوم بدورها على أرضية متنوعة جداً، وكان الإقبال على هذه المدارس أو تلك يكشف عمق الانقسامات التقليدية والجديدة.

وأظهرت النخبة التي تغذت بالثقافة الكلاسيكية افتخارها بهذا الامتياز، وكانت تحمل أفكاراً مسبقة تجاه الجماهير «الغبية»، كما أظهرت استحسانها للمذاهب الأكثر رجعية ودعمها للأفكار المضادة للثورة. وتلح أفكار بورك وبونالد وجنتز ومترنيخ وهيجل، على دور الأقلية المالكة والمثقفة، وتحتقر الدعوات الديمقراطية، وكانت تعبر عن ارتياحها تجاه الدولة، والتحقت بالأرستقراطية الأوروبية التي كانت ضحية الثورات.

وأما البورجوازية الواعية لضرورات التقنية الحديثة والمكوّنة من خلال مؤسسات جديدة، والمعادية لسيطرة «العاطلين»، فكانت أكثر إحساساً بالمسائل التحررية والوطنية، ولكنها انقسمت تجاه الموقف من المطالب الشعبية العامة. وكان آخرون مثل ماكولي، في انكلترا في الأربعينات من القرن التاسع عشر، يعتبرون نجاح الديمقراطية إنما يعني الفوضى ونهاية الحضارة كلها.

وقد بدت هذه الديمقراطية وسيلة للخلاص، والأداة الضرورية للتقدم بالنسبة للطبقات الثورية كما للطبقات الجديدة الكادحة. وحملت النظريات الليبرالية والاحترام المقدس للملكية الخاصة للمالكين براهين جديدة في وجه قضايا الاشتراكية التي تقدم الشعارات للمتمردين في العالم الجديد. وقد

اقترنت الآداب والفنون الشعبية باختيارها للأسباب الليبرالية والوطنية، وتميزت أحياناً بنوع من التنبؤ الاجتماعي، وتوافقت مع البورجوازية الجريئة الجديدة؛ أو مع الأرستقراطية الشعبية؛ ولكن الجمالية، والذوق الطبيعي، والتفكير الكئيب أمام بهاء الماضي، يمكن فصلها عن المضمون الاجتماعي، أو ملاءمتها للمحافظين السياسيين.

ولكن نوعاً من الخصوصية في البنى والأوضاع جاء يمزق أوروبا. وجاءت الآمال الوطنية تخفي الانقسامات الاقتصادية والاجتماعية وتؤمن للنخبة سيطرة سهلة على الجماهير. وظهر الفارق في عدد السكان القادرين على فهم عقيدة أو معرفتها بحسب المناطق والأديان. ولعبت عوامل قديمة تاريخية دورها. ففي اسكتلندا ذات النمو النسبي، أشير حوالي عام 1850 إلى معدل تعليم الأميين المرتفع؛ فبلغ 90٪ من الرجال القادرين على القراءة. وليس من الممكن تقسيم أوروبا في مرحلة ما بين 1790 و1850 إلى مساحات ثقافية واجتماعية كبيرة، لأن التعارضات الصغيرة ليست محدودة، وكان كل تحديد عام لمنطقة معينة يكشف من الأخطاء أكثر من الحقائق. ويبدو من السهل تمييز خطوط التطور بين مختلف القوى: حيث كان النمط البورجوازي والحاجة لتكوين فكري أفضل للجماهير يؤديان إلى اهتزاز التوازنات القديمة في غربي القارة؛ وأما في الوسط والشرق، ولأسباب اقتصادية ووطنية، كانت فئات النخبة الاجتماعية أبعد عن المشاركة في التفوق الثقافي. ولكن شرخاً حاسماً بدأ يأخذ مسار التكون والنشوء.

التغيرات الاجتماعية ــ الاقتصادية والاضطرابات السياسية

وطالت التغيرات الاجتماعية الحياة الداخلية للدول والعلاقات الدولية معاً. والمهم أن نقيِّم مدى هذه التغيرات قبل الانتقال إلى دراسة الظواهر المختلفة.

ولقد كشفت الأبحاث المستحدثة، لغاستون بوتول في فرنسا، النقاب عن التوافق بين الانطلاقة الديموغرافية لأوروبا، ومضاعفة المنافسة بين المدن والدول؛ ونشارك هذا الاختصاصي الكبير، في الدراسة العلمية والاجتماعية للحرب الشك في أن يكون هذا التوافق عرضياً. فلم يكن سكان القارة بهذه

الفتوة، ولا بهذا العدد. وفي نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر، كانت المؤسسات الاقتصادية تزخر بالأيدي العاملة، وقادرة على تأمين العيش للجميع دون اللجوء إلى عمل اقتصادي عام. ولكن رجال الدولة كانوا يوافقون على التعبئة العامة والتضحيات الشاملة التي لا سابق لها، ولم تأت صدفة مبادرة الثورة الفرنسية ونابوليون بالتجنيد الإلزامي اعتباراً من عام 1789، وكذلك لم تأت الخطط العسكرية المعتمدة على ثقل الجماهير صدفة؛ بل وجد الفرنسيون منافسين لهم في الخارج، لا سيما في بروسيا. ومن جميع الطبقات الاجتماعية وُجد الشباب أمام مصيرهم واضطروا لبذل دمهم من أجل التقدم الاجتماعي، وتزاحم المتطوعون، عند النهوض الجماهيري في عام .1792 وبدا أن نفسية محاربة رافقت الانطلاقة الديموغرافية، وساهمت في الاندفاعات العاطفية. ولم يقلل ظهور القادة البارعين والنظريات الملائمة، من الأصل اللاعقلاني لبعض المظاهر. فأدى التكاثر السكاني في فرنسا إلى جعلها أكثر تحسساً لتأثير الحركات الكبيرة، ولكن هذا العامل لعب دوره في أوقات مختلفة على مستوى القارة كلها.

وكذلك فقد هزت الثورة الاقتصادية الكثير من المعطيات السابقة. وعقَّدت المجرى التقليدي للحروب بين الأمم؛ فكانت انكلترا مثلاً، منذ بداية القرن التاسع عشر، ترتبط بقسط كبير من التجارة الدولية التي تؤمن المواد الأولية والحاجات اللازمة لصناعة حققت ثلث الدخل الوطني وربع الاستخدام في عام 1806؛ وهنا يكمن المحتوى الأهم لحرب نابوليون الموجهة ضد عدوه الذي لا يقهر: الحصار القاري؛ وكانت الضربات الموجهة ضد المملكة المتحدة في عامي 1811 و1812 تعتبر من النجاحات التي توقعها الامبراطور؛ لا سيما وأن الولايات المتحدة دخلت عام 1812 في «حربها الاستقلالية الثانية» فحرمت بريطانيا العظمى من سوق كانت ضرورية لها. ولكن التغيرات الاقتصادية، غيرت بعمق توازن القوى الذي كان يقوم حتى ذلك الوقت على التشابه في الأرض والسكان. وقد عبأت فرنسا موارد ضخمة. ودعمت انكلترا خلال عشرين عاماً الجهد الحربي الوطني بالمساعدات لتسليح حلفائها. ولم تعرض تجارتها لأية مخاطر، فجهزت أقوى أسطول حربي في التاريخ، وحققت هيمنتها البحرية التي عاشت لما بعد عام 1815، وسمح لها تقدمها

التقني وإمكانياتها الانتاجية أن تحتل وضع الحكَم الدائم في أوروپا. ومما حقق التوازن بين نمو القدرات الصناعية ونمو هيبتها على الصعيد الدولي، وعلى جميع المناطق المتخلفة في القارة.

وكانت الانطلاقة الاقتصادية الجديدة تعني السيطرة المتزايدة لأوروپا على العالم، ولم يكن عصر الامبريالية المنظمة قد ظهر بعد، ولم يصبح احتلال الأراضي ضرورياً إلا في السنين العشر الأخيرة للقرن التاسع عشر. وفشلت قوى استعمارية قديمة، مثل إسبانيا والبرتغال، وقامت على أنقاضها حركات تحررية في أميركا الوسطى. ولكن الولايات المتحدة أظهرت أن السيطرة الاستعمارية ليست الشرط الضروري للتفوق الاقتصادي: فالرساميل والآلات والرجال والثقافات تدخل الأراضي البعيدة لصالح العاصمة التي لا يثقل عليها العبء المالي لإمبراطورية معينة. وقد جمعت انكلترا غنائم اقتصادية كبيرة من بقايا الملكيات الإسبانية القديمة، كما جمعت أمم غرب القارة المغانم من انطلاقة الاتصالات البحرية.

ولكن نتائج هذه التغيرات الاقتصادية لم تكن جميعها إيجابية. فقد خلق التصنيع الظروف لاضطرابات اجتماعية كانت مجهولة إلى ذلك الحين، ولا سيما بين الحرفيين والصناعيين الجدد. وزادت الأنماط الفوضوية للتطور من مخاطر فيض الانتاج والإفلاس والبطالة، والجماهير الكادحة التي تكتوي عادة بالأزمات الغذائية، وبعدم انتظام الأسعار وثباتها، وتقع ضحية ذهنية المزاحمة، وبدأت تستيقظ شيئاً فشيئاً على وعي طبقي، ونمو الصراعات المتفاقمة، تحت تأثير تجمعها في خلايا إنتاجية تتسع أكثر فأكثر وأخذ دور القروض في إنشاء المشروعات وتطويرها ينمو بشكل أسرع من نمو تنظيم المصارف والتقنيات الخاصة بها. وساهمت عمليات إصدار السندات المالية وسندات التحويل بخلق خطر دائم للتضخم في دفع بعض الدول مثل انكلترا بعد عام 1815، إلى البحث في وسائل تقليل الكتلة النقدية؛ مما أدى إلى تفاقم الاضطرابت الاجتماعية، إما باشتداد بؤس ذوي الأجر المحدود، وإما بانهيار أوضاع المدنيين غير الحذرين الذين دفعهم ارتفاع الأسعار المستمر إلى القبول بالتزامات يصبح من المستحيل إيفاؤها عندما تقل القروض وتجمد الأسعار كما حصل بالنسبة إلى المزارعين الانكليز عامي 1816 و1830.

في هذه الظروف وُجد الحكام أمام مأزق مرعب: فإما تنامي الظروف للثورة الاقتصادية وتقوية صفوف الثوريين بأسلوب جديد، وإما أن تكبح الثورات وتسد الطريق في وجه العديد من العاطلين عن العمل والمشردين والمتسولين من جيل شاب يستهويه الانفجار الثوري. وهكذا فقد خلقت المخاطر الاجتماعية وحدة ظاهرية في أوروبا، في حين تنوعت بنية مجتمعاتها أكثر فأكثر.

الفصل الثاني

التصدعات السياسية

بين عامي 1789 و1848، شكل عدم الاستقرار في أوروبا، طابع الوحدة السياسية بين أقطارها. وأصبحت الثورة في كل مكان، وسيلة التغيير الذي يؤمل فيه ويخشى منه، ورأينا الحكومات تتحصن وراء الاعتقاد بخلود المؤسسات القائمة. وولدت الانقسامات الكبيرة التي رسمت معالمها الثورة الفرنسية والدعاية لرسالتها منذ عام 1789، ونجحت ردة الفعل المضادة للثورة في احتواء الدفع التحرري، ولكنها لم تستطع تصفيتها. وأخذت أوروبا تشهد تكوُّن كتلة تحررية ودستورية من جهة، وتصلب مجموعة المحافظين على التقليد الأكثر رجعية من جهة أخرى. وظهرت على الساحة عناصر انقسامات جديدة حول الديمقراطية والاشتراكية والقومية، وظهرت التصدعات داخل الكتلة الواحدة، وهددت القارة بتجزئة مفرطة. وابتعدت أكثر من أي وقت مضى عن النمط السياسي الوحيد، وظهر أكثر من أي وقت مضى أن نسبية التشابه والخصوصية المميزة لجميع الأنظمة؛ إنما تقوم على أسس ثابتة.

الهزات العنيفة
1815 - 1789

معطيات الثورة الفرنسية

اعتاد المؤرخون الفرنسيون أن يقيموا تمييزاً بارزاً بين المرحلة الثورية التي تنتهي عام 1799 والعهد النابوليوني، ويتساءلون حول طبيعة القنصلية الامبراطورية، وأثار الكثيرون الشكوك حول حقيقة ربط التسلسل الثوري بمحرك واحد مشترك. وتأكيداً لذلك، فإنهم استمدوا أدلتهم من اعتبارات

داخلية في فرنسا. وكانت هذه الاعتبارات قابلة للجدل من جهة التاريخ العام للقارة الأوروبية. ولكن معاصري أحداث ذاك الزمن لم يدركوها بوضوح، كما لم يقنعوا دارسيها الأجانب بها في يومنا هذا، فمن الطبيعي إذاً أن نشير إلى جوانب ومعطيات التشابه في المرحلتين البارزتين بدل التشبث برغبة وضعهما في موقع متعارض.

تأكيد الحدث التطوري

وفي الواقع، فإن الثورة تستمد صداها من وضع فرنسا ذاتها، حيث هي ساحة انتصارها! ولأول مرة تكتمل فيها التحولات التي حلم بها فلاسفة التنوير في قلب دولة كبرى، وجاءت الثورة شكلاً جديداً لوضع برامج هؤلاء الفلاسفة موضع التنفيذ، وجاءت تؤكد، في البدء، دروس الثورة الأميركية، وتنقل الأحلام التي اعتبرت طوباوية، لفترة طويلة، إلى الواقع العملي. وأرادت أن تكون أداة للسعادة التي قال عنها سان جوست عام 1794 أنها «فكرة جديدة»، وهي مظهر للإيمان بقدرة العقل على إقامته في الواقع.

مشاركة الأمة بالقرارات

لقد أغوت الثورة الجماهير وشدتها إليها، وأدخلت الأمة بكاملها إلى ساحات العمل، وحركت قوى اجتماعية متنوعة.

ولعب البورجوازيون دوراً أساسياً في تهيئة الطبقات العامة داخل الجمعيات الثورية في الإدارات الجديدة. وبرزت وجهة نظرهم ومصالحهم في العديد من النصوص الدستورية والإجراءات الصادرة بين عامي 1789 و1815، ورفضوا مقترحات جريئة كان يمكن أن تسهم في تحقيق مستوى أفضل من العدالة بين المواطنين. ومن غيزو إلى ماركس إلى جميع تلاميذ مؤسس الاشتراكية العلمية، ظهرت البورجوازية قائدة لحركة الطبقات الكادحة في المعركة الكبيرة ضد الإقطاع. ونجحت في تجنب الصراعات الداخلية داخل جماعات غير متجانسة، وحيث كان منها، بنسبة ليست غير ذات أهمية، مستفيدون من النظام الإقطاعي، ومتواطئون مع النظام القائم، ويحنون إلى تقاليد الماضي.

وشهد الفلاحون إعادة الاعتبار لدورهم تحت تأثير وزنهم الديموغرافي

واتساع مطالبهم العادية للإقطاع عام 1789، وبسبب حيوية الانتفاضات غداة الثورة والإرادة الحازمة لحماية مكاسب السنوات الأولى، ويظهر الأمر نوعاً من المخادعة عند وضع «ديوك القرية» على رأس الحركة الفلاحية والهيئات البلدية، وتطويعها للبورجوازية من خلال نكران القوة الثورية لهذه الجماعة، ولا سيما لخصوصية مطالبها.

وأما الجماعة المتنوعة التركيب المسماة الـ «دون سروايل» التي تتكون من فئات البورجوازية الصغيرة والبروليتاريا إلى جانب البؤساء العاطلين عن العمل؛ وشكلت قوة المبادرة لأعمال التمرد في المدن: ومنها تكونت الجيوش الثورية الأولى، بفصائل متحمسة «كرسل» لإنجيل جديد؛ وإليها استندت ذهنية جنود العام الثاني لجيوش نابوليون.

وأما الطبقات ذات الامتيازات فقد قدمت عناصر مؤيدة للانتفاضات الكبيرة بحماسة واقتناع: حيث كانت ثورة أرستقراطية قد سبقت الحركة الشعبية والبورجوازية، بين عامي 1787 و1789، جعل دعوة الطبقات العامة من قبل الملك أمراً محتماً. وشارك في الأحداث شبان نافسوا المركيز «دو لافاييت» ولكن عزيمة بعضهم أصابها الوهن السريع مثل لويس دو بونالد، بينما أيد آخرون التطورات الجديدة التي أتت ضد مصالحهم مثل هنري سان سيمون الذي قبل بسهولة أن يصبح «المواطن سان سيمون»؛ ووقف بعض الأساقفة ورجال الدين وراء تاليران بيريغور [1] Périgord في الصف المؤيد للثورة بالرغم من الإجراءات التي طالت ثروة الكنيسة؛ وفي عامي 1791 - 1792 تفاخرت الكنيسة الدستورية بأنها نالت تأييد نصف ممثليها في معظم المناطق.

وأُبعِدت هذه الخيارات التي فرضها الأمر الواقع أو قرّبت هذه الجماعة أو تلك من طريق الثورة، وتكيفت البورجوازية طوعاً مع المرحلة الأولى للثورة بين عامي 1789 و1792 وأيدت اعتباراً من عام 1795، ولا سيما بعد عام 1799، التحولات المتفقة مع طموحاتها؛ وعرفت جماعة الـ «دون سراويل» ساعات مجدها في زمن الحكومة الثورية لسياسية الاقتصاد الموجه، وتحديد الحد الأقصى للأسعار ودعم الاتجاه الديمقراطي، وأما الفلاحون الذين حصلوا

(1) رجل دين سياسي مشهور. المترجم.

سريعاً على بعض المكاسب، فقد غرقوا بشكل أسرع في سحر ترقب حذر أو قلق؛ والقليل من الأرستقراطيين الذين تجاوزوا النفور الذي نتج عن تخريب المعبد والعرش بعد عام 1792، ولكن بعضهم مال إلى التفاهم مع ناپوليون وارتدت المسؤولية السياسية الطابع الوطني، وجعلتها الوقائع أمراً مشروعاً لصالح «السيادة الوطنية» ولصالح الشعارات التي تجعل الأمة أساساً لجميع المؤسسات، ولصالح الدعوة الانتخابية لفئات واسعة من السكان. ولم تعد أية حكومة تستطيع أن تمارس سلطتها دون تقدير للمخاطر الثورية التي قد يحملها هذا الاجراء أو ذاك. ولم تعد السياسة حكراً أو لعبة لنخبة قليلة تحتقر طموحات جماعات أدنى لا تتمثل في السلطة. وغدا الشعب كما أشار ميشليه محرك التاريخ بشكل حاسم.

التخلي عن التقاليد

وجاءت إجراءات تدمير النظام القديم تتعارض مع جميع الأفكار المتوارثة حتى ذلك الوقت حول قيمة التقاليد العريقة، وتؤكد بأن «الحكومة هي للأحياء وليست للأموات». ولم يقف شيء في وجه حرارة المجددين أو وتيرة القرارات المؤثرة.

وقد احتاج الثوريون الانكليز إلى تسع سنوات لقطع رأس شارل الأول، وللانتقال من الملكية إلى الجمهورية؛ بينما اكتفى الفرنسيون بأقل من أربع سنوات للقيام بقطع رأس لويس السادس عشر وإلغاء الملكية.

وعند إعلان حقوق الإنسان والمواطن في 24 آب/أغسطس 1789، انهار البناء الإيديولوجي للنظام القديم الذي تهدّم مع انتفاء كل أساس مسيحي للنظام العام.

وإذا كانت أحداث ليل الرابع من آب/أغسطس وحماستها المجنونة لم تؤثر في حل المسائل المتعلقة بإلغاء الريع الإقطاعي فإنها لم تصل إلى إلغاء جملة من الحريات والامتيازات والحقوق التي كانت تشكل الأساس لخصوصيات هيئات وجماعات مختلفة، وتفسر العديد من الفروق المحلية والقطرية، وجميع الفروق الحقوقية والمهنية، والامتيازات الفخرية والحقيقية

بين الطبقات الاجتماعية.

وقبل بداية العام الثاني «للحرية» فإن مجمل الإدارات بما فيها توزيعها الجغرافي قد تحولت من القرى إلى المحافظات مروراً بالمناطق والأقضية ووجد المواطن نفسه أمام أطر جديدة، وله الحق بالمشاركة في اختيار الموظفين العامين عن طريق الانتخاب. وفي إطار من الانتظام الوطني.

وقد جرت مصادرة أملاك رجال الدين في 20 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1789 تحت تأثير الصعوبات المالية للدولة. وأدت إلى التقليل من الدور الاجتماعي للكنيسة الكاثوليكية، وشكلت نقطة الانطلاق في محاولة إعادة تركيب البنية الاجتماعية، وكانت هذه المحاولة من وحي جماعة الاستقلال الإداري للكنيسة، وجماعة المتشددين تجاه القيمة الأصلية للكنيسة. ومن جهة ثانية فهي تشهد على حيوية الفكر «الڤولتيري» الذي يدفع إلى إعلان التساهل تجاه الطقوس، وإلى التحرر المدني للبروتستانت واليهود في الجنوب الغربي، وإلى تحرير يهود الألزاس وهم الأكثر احتقاراً من قبل جيرانهم المسيحيين والأقل اندماجاً في وسطهم.

وحمل إلغاء القيود على المشروع الاقتصادي ارتياحاً للفيزيوقراطيين، ولم يختلف فيه إلا في ظروف الحرب لسنوات 1793 و1795، وعندما توجب على الدولة أن تتحمل من جديد دوراً محركاً في تنمية البلد. وكلما تقدمت الثورة إلى الأمام، وتحت تأثير حاجات الحرب والذهنيات الأكثر ارتياباً، ذهبت بعيداً دون توقف فجرت محاولات محو الماضي بكامله، ومحاولات محو الذهنية المسيحية واليهودية منذ نهاية 1793 حتى عام 1795؛ وظهرت رغبة محو آثار التقويم المسيحي عندما أُخذ باتباع تقويم شاعري حدده فابر ديغلانتين Fabre d'Eglantine اعتباراً من أول كانون الثاني/يناير عام 1794، واستند هذا التقويم إلى عهد ثوري بدأ في 22 أيلول/سبتمبر عام 1792، بولادة الجمهورية.

وبعد تحديد نقد جديد، هوجمت وسائل القياس بفهم عقلاني منتظم واختفت مؤسسات التعليم القديمة الواحدة بعد الأخرى. وتوقف احترام بعض

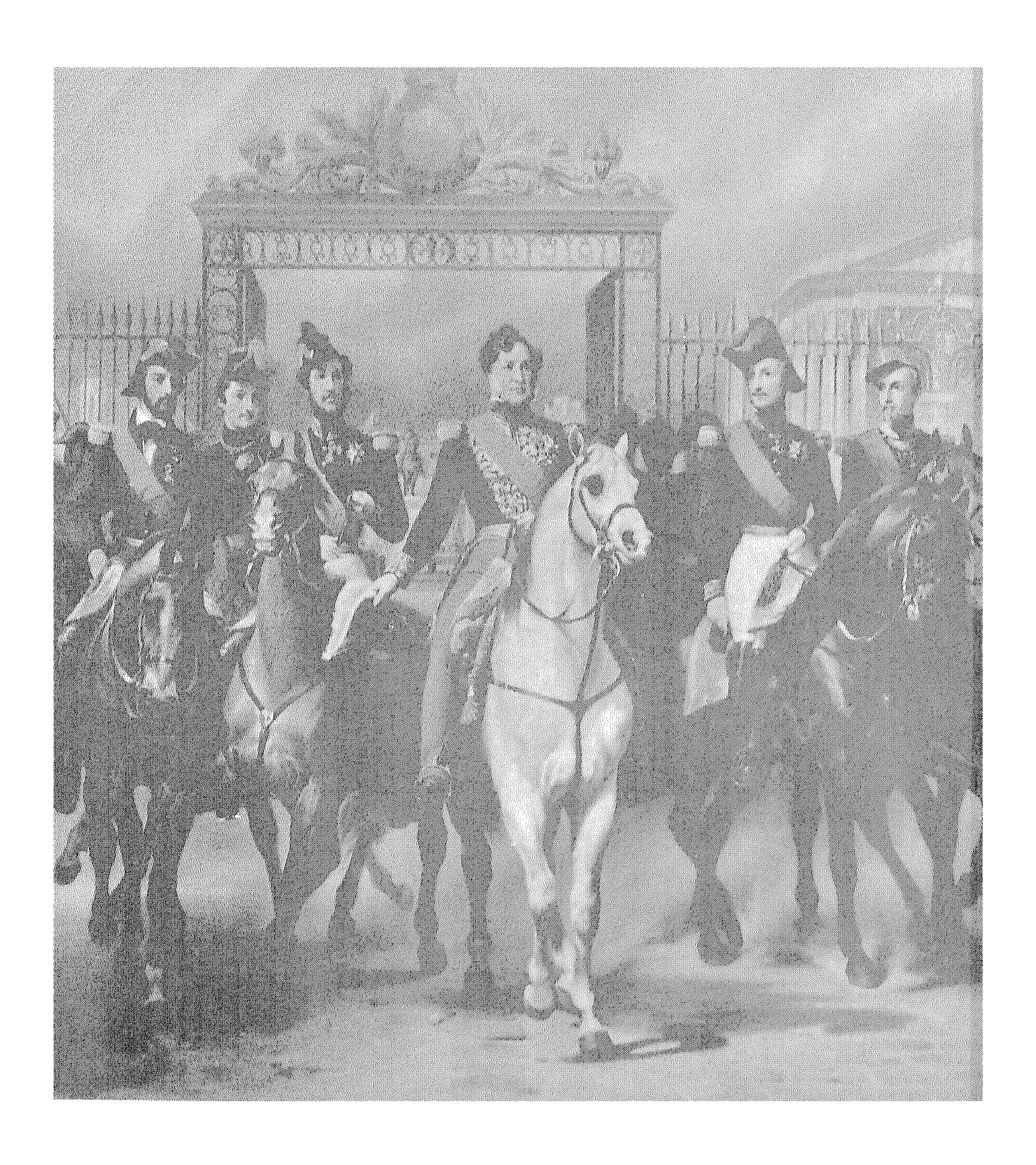
الضمانات القديمة في الحياة الملكية، وجُرِّبت الضرورة المؤلمة برفض الحرية «لأعداء الحرية»!.

والكثير من مظاهر الهدم لم تكن تفسرها الضرورة أو مطالب الأكثرية، ولكن بونابرت نجح في محاولة إعادة بعض تراث فرنسا القديمة، من دولة مركزية وأديان تقليدية. ولم تشتمل الأسطورة الثورية على أكثر من الوجه الإجمالي لتحدي حضارة حكم عليها أنها قديمة، لأجل تحسينها وإكمالها.

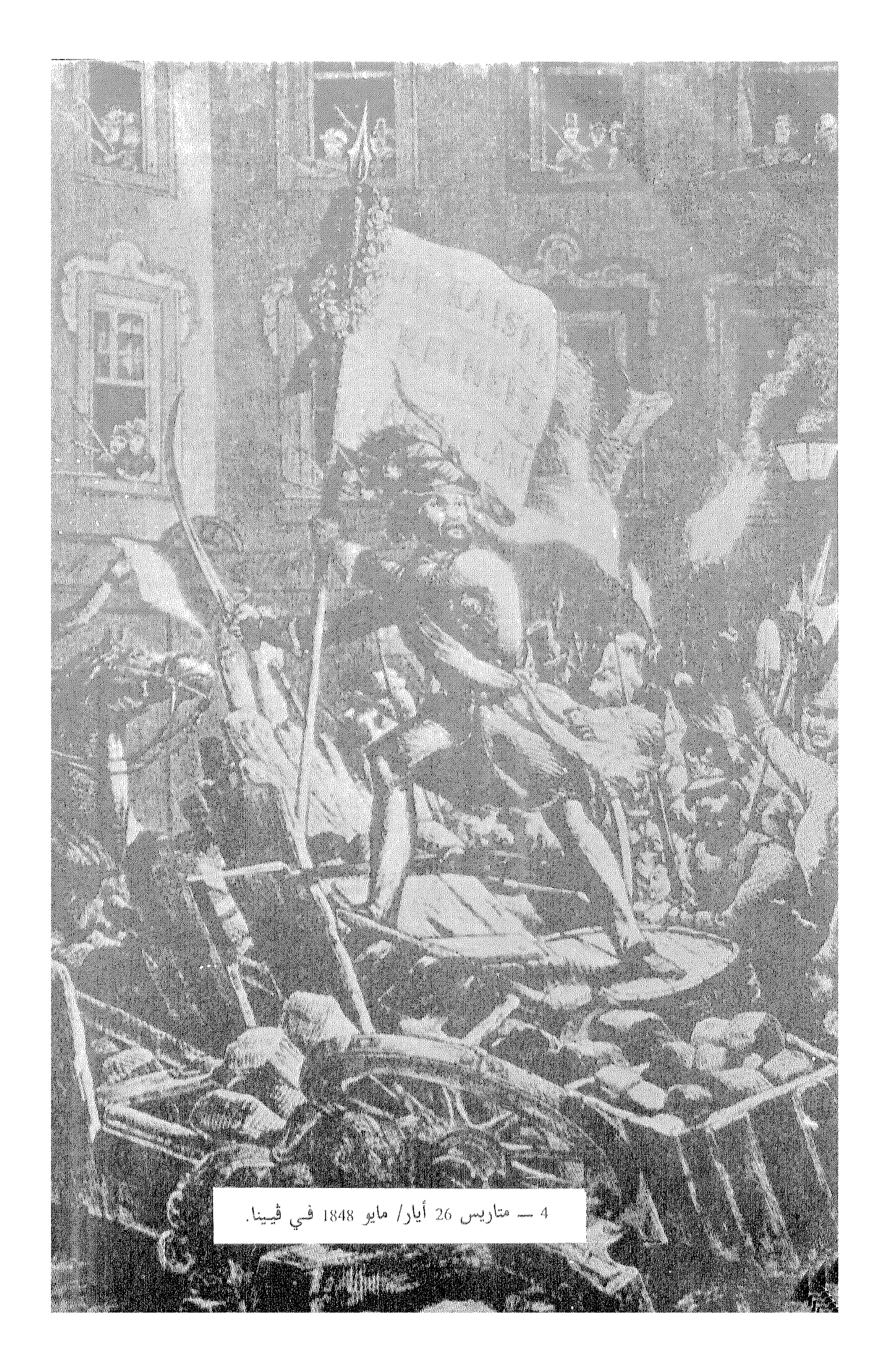
تثبيت النظام الجديد

لقد أثبتت الثورة الفرنسية قدرة الإنسان على بناء نظام سياسي جديد، على أساس من المبادىء العقلية والمشروعة بشكل عام. واستمدت الحقوق المعلنة في 1789 و1793، من التراث الفلسفي، والتأكيد بأنه لا يمكن تبرير ما لا يصون الحقوق الطبيعية والحرية والمساواة والملكية والحقوق المدنية.

واعتبر إعلان عام 1795 ضرورة تعداد واجبات المواطن تجاه المجتمع. وأما طبيعة السلطات والتوازن فيما بينها، وهي مسائل محددة لسيادة الأمة، فإنه بدا من الواجب تحديدها في الدساتير المدوَّنة في نصوص مقدسة، وبعبارات مدروسة بعناية، ولكن الحروب الخارجية والأهلية والصراعات بين الفئات الاجتماعية وتناوب السيطرة فيما بينها، وعدم استمرار التقليد إلى زمن طويل وخفوت حماسة المواطنين المتعبين من عمليات التصويت واستمرار استخدام القوة لتسوية المشكلات الاجتماعية، كل ذلك لم يسمح بإقامة مؤسسات دائمة بثبات: فمن عام 1795 إلى 1815، شهدت فرنسا صيغاً متنوعة من القوانين الأساسية التي حددت نوعاً من الملكية المعتدلة، ومن الجمهورية الديمقراطية والجمهورية البورجوازية إلى جانب إمبراطورية شعبية تقريباً وأشكالاً أخرى من الأنظمة الجمهورية والملكية. وحسب نظرة الفرنسيين، فإن هذه السهولة في تغيير النظام، تخلق تقليداً مخيفاً يقوم على عدم احترام نسبي للدساتير، وعلى سهولة الاستسلام للتغييرات الجديدة. ومع ذلك فإن الكثيرين من الفرنسيين والأوروبيين عامة لم يستنتجوا أن البحث عن الكمال الدستوري إنما هو دون جدوى. وظهر أن تحديد أجهزة الدولة بوضوح إنما يشكل الضمانة الضرورية ضد كل تعسف، وأن نابوليون ذاته رفض دائماً فكرة



3 ــ لويس فيليب وأبناؤه أمام قصر ڤرساي.



4 ـــ متاريس 26 أيار/ مايو 1848 في ڤيينا.

الدكتاتورية كما رفض صيغة الحكم المطلق التقليدي وفضل صيغة الدستور المصادق عليه باستفتاء شعبي. ولم يؤد فشل العمل الدستوري إلى إزالة الاقتناع بأن الدستور المدوَّن، إنما يشكل بالنسبة للجميع على الأقل، تقدماً لحماية الحقوق الفردية. وقد سمحت التجارب الفرنسية الكثيرة بإجراء المقارنة حول القيمة الحيوية لمختلف القضايا الدستورية، وبتوسيع لائحة الخيارات التي انحصرت حتى ذلك الوقت بتجربتي الانكليز والأميركيين.

وبعد 25 سنة من التحرك الثوري، تأكدت الفائدة من الترابط بين الدولة والدين: ولكن التسوية النابوليونية سمحت بتهيئة المبدأ القديم برفض الاحتكار الديني لكنيسة واحدة. ولم ينكر أعضاء الجمعية التأسيسية لأعوام 1789 ـ 1791 أية ضرورة واضحة، وبحث القانون المدني لرجال الدين في علمنة العلاقات بين السلطات العامة وهيئة الكنيسة، استناداً إلى آراء جماعة الاستقلال الكنسي وجماعة المتشددين. ولكن الموقف السلبي للبابوية، كان يعني فشل الكنيسة الدستورية؛ وحاول المجلس التأسيسي بين عامي 1793 و1795 أن يتجنب هذه الضربة التي اعتبرت مسيئة للثورة، وقد دعم طقوساً ثورية موجهة إلى الكائن الأعلى وإلى العقل. وتفسر الخيبة التي أصابت أنصار هذه الطقوس، الانفصال التام بين الكنيسة والدولة عام 1795. وجرت المفاوضات حول الميثاق «الكونكوردا» خلال عامي 1801 و1802، ونشر مع المواد المنظمة للطقوس البروتستانتية، وكان مجيىء القنصل الأول إلى باريس يعني عودة العلاقة القديمة، وانتفاء التمييز بين الكنائس المسيحية. وضحّى بوناپرت باستقلال الكنيسة من أجل المصالحة مع المركز البابوي. وفي عام 1808 وبعد مشاورات بين رجال الدين اليهود المجتمعين في ما يشبه هيئة محكمة، تحددت علاقات ثابتة مع اليهود الفرنسيين، الأمر الذي كان يعني اعترافاً بقوة الذهنية الدينية وبالنفوذ الكنسي لدى الرأي العام؛ وكذلك إظهار الإخلاص للفكر الفلسفي المعادي للإلحاد، والفائدة الاجتماعية للأديان، وهزيمة للعقلانيين المتشددين أمام هذا التطور المشابه لنوع من اليقظة الدينية. وقد طبقت هذه المرحلة بمظاهر المآسي والخيبة، وضعف الفكر العلمي الذي لا زال في حالة من الغموض وبدت كمقدمة للرومنطيقية التي دفعت البعض إلى الروحانية، وآخرين نحو العودة إلى اعتقادات الأجداد في الماضي.

وكنا قد أوضحنا في الفصل السابق أن الإسهام الثوري في المجال الاجتماعي، ظهر في إعلان مبدأ المساواة المدنية. وتقدر أهمية هذا الإعلان والإجراءات التطبيقية لهذا المبدأ قياساً على الوضع السابق والطموحات السائدة حينذاك ولم يكن ممكناً توقع أكثر من ذلك، ولم تكن تجري مناقشة حق الملكية، وكان الفقراء يحلمون بالاستفادة من هذا الحق لا أن يتنكروا له. وفي آذار/مارس عام 1794 عمل سان جوست على تبني مراسيم شهر «ڤانتوز» التي كانت تنص على توزيع أموال 300 ألف متهم على المحتاجين. ولم يستطع بيان سيلڤين ماريشال، ولا تواطؤ بابوف Babeufعام 1796 من جمع إلا أقلية ضئيلة من الثوريين من جماعة الـ «دون سروايل». ولم تبرر الإجراءات الموجهة لصالح الأجراء والمعوزين إلا بظروف الحرب والخطر على الوطن. وقد رسمت حدود رسالة الثورة الفرنسية بوضوح. وتحددت أهميتها بهذا الاعتدال الاجتماعي. ولم يستطع نظام نابوليون إلا أن يقوي هذا الاتجاه المعتدل وأن يؤكد علانية ضرورة هذه الهرمية الاجتماعية التي لا بد أن تقوم على أساس من الثروة، وكذلك على المناصيب في إدارة الدولة والجيش؛ ولا بد أن تظهر هذه الهرمية من خلال تنصيب «الدمى»، ولا سيما في جوقة الشرف، وقد نصل إلى حد الاندماج مع الحاشية «الامبراطورية» المتكونة عام 1807؛ ولا بد أن يتم تثبيتها في نظام تربوي قام لصالح فئات من النخبة في المعاهد والجامعات، بعد أن تجمعوا في الجامعة الامبراطورية، اعتباراً من عام 1808، وكُلفت الشرطة الامبراطورية بمهمة حماية هذا النظام وردع كل تمرد للجماهير الشعبية التي حرمت دائماً من حق الإضراب أو التكتل، وأن تلحظ سلوك العمال على دفتر إلزامي وفردي. وبالمقابل، فإن قانون نابوليون الذي يمثل خياراً حاسماً لصالح المؤسسة العائلية القديمة، أكد المساواة المدنية المطلقة بين المواطنين.

إنجيل جديد

وتنوعت رسالة الثورة: فأعلنت عصر العقل والحقوق الفردية، ونادت بسيادة الأمة، وأدانت الاضطهاد الإقطاعي المزمن، ونادت بالتسامح ومجدت المساواة. وأما دويها في أوروبا فقد انبثق من فكرة الأخوّة والارتباط

بالمصلحة العامة لدى الثوريين الأوائل.

ومع ذلك فقد عم رأي «توكڤيل» الذي عرضه في كتابه «النظام القديم والثورة» حول أن الثورة «لم تطمح إلى استمرار الاضطراب... أو تعميم الفوضى، ولكن من أجل زيادة طاقة السلطة العامة وحقوقها» في وجه أي كان وفي وجه ما تبقى من عهد الأقطاع. وأرادت أن تقيم بدلاً منه نظاماً اجتماعياً وسياسياً أكثر تجانساً وأقل تعقيداً. وحسب رأي توكڤيل هذا، فقد جاءت الثورة تدمر بناء منخوراً و «انتهت فجأة بجهد مؤلم دون تمهيد أو احتراس، وبغض النظر عن طول الزمن، الأمر الذي اكتمل شيئاً فشيئاً من تلقاء ذاته» ودون أن نشارك في هذا التفاؤل، فإنه يمكن القول إن متناول الرسالة الثورية يرتبط بوعي بعض الأوروپيين في أن التغيير يتجه نحو إنجاز تطور يجري في الواقع، وليس بالضرورة نحو التفجر.

أوروپا والمسيحانية الثورية في «الأمة العظيمة»

الفكرة النبوية

إن إعلان حقوق الإنسان والمواطن يدعي أنه يعرض «الحقوق الملازمة والمقدسة للإنسان»، وليس للفرنسي وحده فقط. فقد تبنت الجمعية الوطنية في 16 أيار/مايو عام 1790 «إعلان السلام في العالم»: بعد أن استمعت إلى عبارات بليغة حول إمكانية رؤية تصفية ويلات الحرب، وتبنت جميع الأمم المبادىء المختارة حديثاً في فرنسا. وبتأثير الثقة بهذه المبادىء، يعتقد العديد من النواب مثل إسنارد، في تشرين الثاني/نوڤمبر عام 1791 «أن الشعوب تتعانق في وجه الطغاة المخلوعين، منذ اليوم الذي تصفع فيه الفلسفة بصائرهم». وفي أتون الحرب، في 19 تشرين الثاني/نوڤمبر، أعلنت الجمعية التأسيسية الوطنية باسم الأمة الفرنسية، أنها تمنح الأخوة والمساعدة لجميع الشعوب التي ترغب في استعادة حريتها. وأصدرت مرسوماً في الخامس عشر من كانون الأول/ديسمبر، تأمر به قادة الجيش أن يعلنوا «بلا تأخير، باسم الأمة الفرنسية، إلغاء جميع السلطات القائمة«والضرائب والغرامات المفروضة وإلغاء العشر، والنظام الإقطاعي وجميع الامتيازات بشكل عام»؛ وأن يعلنوا للشعب

«أنهم يحملون له السلام والمساندة والأخوة والحرية والمساواة». وأن تكون سياسة الحرية قد وَلّدت منذ عام 1793 ، استراتيجيّة إلحاقية لا تمثّل المفارقة الدنيا في تاريخ الثورة الفرنسية. وينبغي أن لا نخفي استمرار دعاية ثابتة لصالح الحريات: فقبل إلحاق منطقة البيامون من قبل حكومة الإدارة باستفتاء شعبي في شباط ڤبراير 1799... وتمسك القنصل الأول ثم الامبراطور بوهم الدعوة التحريرية لفرنسا، وفي عام 1812 كان ناپوليون لم يزل أمل الوطنيين الپولونيون. فشهد العصر فكرة «الأخوة الإنسانية» تولد من جديد، بعد أن كان كروموبل قد طرحها في القرن السابع عشر، وأخذت فلسفة التنوير موقع الأمل المسيحي. واعتبر الفرنسيون أنفسهم كمواطني «أمة عظيمة» معدة لقيادة شعوب العالم.

ردات الفعل العالمية

ولقيت الثورة في أوروپا أصداء حماسية في البداية، فلم يقاوم المتحمسون لها احتلالها للأراضي، إلا عندما بدأوا يشهدون ملامح النزف الداخلي في فرنسا قبل عام 1799، وبعد تصاعد التسلط الناپوليوني.

وفي بريطانيا، ابتهج الراديكاليون منذ عام 1789 على لسان القس پرايس «بالقدرة على التزود بالحرارة التي تحول الاستبداد إلى رماد، وتشعر أوروپا بالدفء وتنيرها». فدافع توماس پان العائد من أميركا، بحيوية بالغة عن المبادىء الفرنسية، لدرجة حصل فيها على مواطنية «بلد الحرية» في عام 1792، وانتخب في المجلس الوطني. وتملك الرعب بعض الأرستقراطيين مثل اللورد غراي وأنشأ البورجوازيون أمثال هورن توك والحرفيون والشعراء، والفلاسفة، والنوادي والجمعيات، وأشير إليهم كأنهم يعاقبة؛ واعتبروا المحركين الأوائل لمؤامرة مسلحة ضد جميع المؤسسات، وفي هذا الاعتبار مبالغة واضحة، مما سمح بملاحقة القادة الذين اتهموا بأنهم الأكثر خطورة، وبالحد من حرية الاجتماع والتجمع قبل إلغائها. ولكن الرسوخ الوطني للمبادىء التحررية وانتفاء النفوذ الخارجي، أتاحا ظهور انبعاث سريع لهذه الحركة، في بداية القرن التاسع عشر.

وفي أيطاليا، رأينا بزوغ شعور «قومي» في وقت مبكر، من تاريخ أدب

القرون الوسطى والحديث، مع بترارك وميكيافيلي، مضافاً إليه عبقرية فوسكولو في نهاية القرن الثامن عشر، مما كبح الكثير من التأييد للقضايا المطروحة في فرنسا. ولكن اليعاقبة ضاعفوا المقدمات الثورية من ناپولي إلى فلورنسا إلى پولونيا، مروراً بروما؛ وفي السنة الرابعة، أكّد بيونارّوتي Buonarroti اللاجىء في فرنسا، وحكومة الإدارة أن الشعب الإيطالي سيحسن استقبال محرريه الذين يأتون معلنين «الحرب على القصور، والسلام للأكواخ». وكانت هناك صعوبة كبيرة لإقناع الفرنسيين بأنه يمكن للمرء أن يكون من الأنصار المتحمسين للمبادىء الجديدة وفي الوقت ذاته وطنياً إيطالياً يربط مواطنيه بضرورة تحرير وتوحيد كامل أرض شبه الجزيرة: وكان هذا الشأن موضوع رسالة آتية من جنوى، في تموز/يوليو 1799، بعث بها إلى حكومة الإدارة سيزار پاريبلي رسول «جمهورية إيطاليا». ولكن ناپوليون لم يبال بهذا الطموح المزدوج الذي كان ثابتاً في تراث الليبرالية الإيطالية.

وفي ألمانيا حيّ كلوپستوك الثورة، وغنى لها، ورأى فيها «المثل المشع على الشعوب المحيطة»؛ ومال إليها الفيلسوف كانت ولكن بتحفظ، ورأى فيها حدثاً رائعاً حتى وإن أصابها الفشل، وأثارت تحركات حامية في المناطق الرينانية، ولا سيما في ماينس؛ واعتقد منظمو حركة النهوض الپروسية أمراً حتمياً، أن يستوحوا من فكر الاصلاحات الفرنسية.

وفي كل مكان، من المجر إلى پولونيا، ومن روسيا إلى هولندا، إلتهب اليعاقبة بالحماسة التي لم تستطع قوة السلاح الفرنسي، ولا الاحتلال، ولا الملاحقات والاجتياح، كل ذلك لم يستطع أن يقلل منها لحساب الشعور الوطني، وظلت مرتبطة بالمبادىء الثورية.

ولقد وَلّدت السنوات العشر الأولى للثورة مفهوم بناء أوروپي كبير بحيث يشكل قوة مستقرة كبرى، وحيث يصبح فيه المواطنون موحدين يتمتعون بحقوق وطموحات متشابهة، ورسم كوندورسيه في عام 1793 معالم «لوحة تاريخية لتقدم الفكر الإنساني». وتنبأ باختفاء ويلات الحروب: حيث ستختفي في بادىء الأمر الصراعات «التي يثيرها مغتصبو سيادة الأمم من أجل حقوق وراثية مزعومة»؛ وتزول فكرة الغزو وتتبدد «الأحكام التجارية المسبقة»،

وتتوحد مبادىء السياسة والأخلاق»، مما يسرع الخطى نحو «الأخوة بين الأمم، وتصبح الحروب بين الشعوب في عداد أعمال الاغتيال الوحشية التي تذل الطبيعة وتدفعها للتمرد». بمثل هذه الغنائية والاندفاع، استعاد ناپوليون الأول في «مذكرات القديسة هيلانة» زمن تألقه وقال: «أردت أن أجعل من كل واحد من هذا الشعب أمة واحدة بذاتها. . . وكنا سنحقق وحدة القوانين والمبادىء والآراء والمشاعر ووجهات النظر والمصالح في كل مكان. وهل يصبح ممكناً عندها أن نفكر بتطبيق نموذج الكونغرس الأميركي أو المجلس القديم في اليونان على العائلة الأوروپية الكبيرة».

وقدا أدان لويس دو بونالد هذه الطوباوية ووجه لها نقداً واضحاً عندما اعترف في عام 1796 بقوله: «لو أمكن لأوروپا أن تنجو من السيطرة بالقوة لأمكنها أن تصون نفسها من سيطرة المبادىء».

وقد أطلقت الثورة الفرنسية تحدياً شاملاً لمجمل الحضارة الأوروپية القديمة، وللتقاليد الأكثر احتراماً على ساحة القارة القديمة. وكان لا بد أن تقف محاولات الرجعية في وجه هذا التحدي على المستويين الإيديولوجي والعملي «ومن قبل جميع أنصار النظام البائد والمستفيدين منه.

الثورة المضادة

ولم تقم مبادىء الثورة على أسس متشابهة دائماً، وارتدت أوجهاً مختلفة بحسب الاتجاه الإيديولوجي للشعور القومي؛ فمن الناحية العملية نادراً ما لجأت الحكومات إلى أساليب سياسية تستوجب البحث عن مبررات فلسفية مختلفة، وذلك من أجل التقليل من فرص العدوى الثورية. وهكذا قامت الجبهة المضادة للثورة على جملة مبادىء وآراء سياسية، وحدت مجالات نجاحها الحدود الجغرافية لأوروپا المعادية للتحرر.

الإيديولوجيات

ولكن إدانة الثورة الفرنسية لم تستلزم محاضر إثبات واحدة. فقد كشف كل من ماليه دو پان Mallet du Pan وشاتوبريان بوضوح، التفكك السياسي والاجتماعي الذي هَيَّأ وحده الأرضية المناسبة لانتصار أفكار فلسفية قابلة

للنقاش. ونسب القليل من المؤلفين لهذه الأفكار الدور الحاسم الذي أخذه كل من جوزيف دو ميستر أو دو بونالد في تجربتهما المانوية لتحويل الصراعات في عصرهما إلى نوع من المواجهة بين المسيحية والفلسفة. وأدان من هم أكثر عقلانية ادعاء شمولية رسل الأفكار الفرنسية، ويمكن التمييز بسهولة تسلسل الأفكار من هردر إلى بورك إلى جانب أفكار مونتسكيو حول نسبية جميع الأنظمة والقوى الأخلاقية والدينية. وتركز الاهتمام العام حول الجوانب الثورية الفاشلة، ولا سيما عدم الاستقرار الدستوري قبل 1799 «والسير الحتمي نحو الديكتاتورية العسكرية. وأراد كثيرون أن يستنتجوا، من الضعف النسبي، كنماذج سولون الجديدة، أن كل دستور «طبيعي»، وحسب وجهة نظر بونالد المتفائلة «إن كل مجتمع ديني أبعدته عواطف الإنسان عن دستوره الطبيعي يميل بالضرورة إلى العودة إليه». وكان العديد من المعادين للثورة تلاميذ الإيرلندي أدمون بورك، الذي تحول من الراديكالية إلى مذهب ويغ[1] قبل أن يصبح الصنم البرلماني لحزب المحافظين البريطاني، ودرسوا كتابه «أفكار حول الثورة الفرنسية» الذي نشر في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1790، وصدرت ترجمته الفرنسية في السنة ذاتها في 4 طبعات وبيع منها 20 ألف نسخة خلال بضعة أشهر. ونشر في كل مكان من إسبانيا وسويسرا وروسيا حتى الولايات المتحدة الأميركية؛ وغدا لفترة طويلة الكتاب المقدس لكل حركة مضادة للثورة. وتعود شهرته العجيبة إلى المنطق والعقل المناسبين لفكر العصر، ولا سيما للموقف العام من الانصياع لأوامر الطبيعة: ويمكن ملاحظة القانون الطبيعي في التقاليد والأحكام المسبقة، والتطور وحده جدير بالاحترام في حين أن الثورة اعتداء على حياة الجسم الاجتماعي، وكل شأن يكون نسبياً، وليس هناك من حقوق كونية إلا في مخيلة «المجانين»؛ وإذا كانت الحريات والدستور في انكلترا مثاراً للإعجاب، فهي فريدة ولا يمكن تصديرها، وينكر قانون العدد بدون جدوى التفوق الطبيعي لنخبة معينة في الذكاء والولادة والثروة؛ والديمقراطية إنما هي خدعة، ولا مبرر للعصيان المسلح إلا من أجل العودة إلى القيم التاريخية المهدورة من قبل سلطة

---

(1) حزب الأحرار البريطاني. المترجم.

مغتصبة، وهذا هو المبرر الوحيد للثورات في انكلترا في القرن السابع عشر، وللثورة الأميركية عام 1776، وأعيد طرح هذه المسائل من قبل جميع المفكرين الرجعيين، فنجد مثلاً عند جوزيف دو ميستر قصة بحثه العبثي عن «الإنسان» و «اختراع» الفلاسفة، في حين لا يوجد إلا الفرنسيون والانكليز والروس... ويعود كشفهم هذا إلى مونتسكيو.

ولكن إدانة الثورة لا تقود الإيديولوجيين إلى افتراضات متشابهة. فهذا بونالد يحلم بملك يعفو، ويعيد لفرنسا السلطة القديمة، الضرورية من منظار وطني، وكذلك الحريات التقليدية للهيئات والجماعات. ولم يكن شاتوبريان بعيداً عن القبول بدستور معين معتدل يلقى الاحترام من السلطات الضرورية للملك. واهتم بعض المفكرين التقدميين بالدفاع عن الاستبداد المستنير. وأما «رجال الدين» الذين يعتبرون الثورة مظهراً للغضب الإلهي، فإنهم بحثوا في وسائل إخضاع السلطة الزمنية لرقابة هيئة يشرفون عليها بأنفسهم، لأن الضلال والمعرفة ليسا حكراً على هذا الفريق أو ذاك. وفي الواقع فإن هذه التيارات المختلفة قد تركت للسلطات حرية التصرف لتحديد الأشكال العملية للمعالجة.

التحرك الرجعي

أخذ هذا التحرك شكل قمع لحرية التعبير في الدول ذاتها التي أبدت قبولاً لها قبل عام 1789. فقد تحرك بسرعة كل من نابوليون الثاني في دول آل هابسبورغ، وكاترين الثانية في روسيا، وفريدريك غليوم الثاني في پروسيا، بحيوية متصاعدة اعتباراً من عام 1792 . فكمت الصحافة وفرضت الرقابة على المدارس والجامعات وأعفي الأساتذة من مهامهم الجامعية، جرى هذا في ماينس وبون. وبعد أن أصبح فرانسوا الثاني امبراطوراً في آذار/ مارس عام 1792، بقي وفياً للمفهوم الاستبدادي لعمه جوزيف، ولكنه طوّر في النمسا بيروقراطية دقيقة، وشرطة شديدة الحذر تجاه جميع المثقفين، ورقابة حازمة على الكتابات: فمنع تداول 2500 مؤلَف بين عامي 1780 و 1792. ومنعت كاترين الثانية التي أرعبها إعدام لويس السادس عشر، واعتبرت ذلك خطراً يهدد جميع الملوك، العديد من المؤلفات المشكوك فيها، وهاجمت بعنف

جمعية البنائين الأحرار؛ وبعد تردد كبير حكمت على اثنين من المثقفين الأوائل، هما الناشر نوفيكوف، والكاتب راديتشيف، الأول بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً والثاني بالموت. غير أنها لم تنفذ هذه الأحكام. وأما إسبانيا، في عهد شارل الرابع الضعيف، فقد شهدت عودة زمن الملاحقات والرقابة.

وغالباً ما استجابت إدارة الشؤون العامة للهموم السابقة لتشخيص وعقلنة السلطة. فتحمل الأباطرة من آل هابسبورغ وجود مجلس «الدييت» المجَري لأن أكثرية أعضائه كانوا أرستقراطيين يتطلعون إلى الماضي، وكذلك لأن حاجات الحرب تتطلب وحدة الفاعلين في المملكة. ولم يسمحوا بأي خرق دستوري في الولايات النمساوية التابعة لهم. وبالمقابل عرفت پروسيا الطريق لأساليب جديدة؛ وإذا لم يستطع شتاين تحقيق أكثر من المجالس البلدية، فإن هاردنبرغ، بعد عودته إلى السلطة عام 1810، عرف كيفية تطوير الحكومة المركزية عندما حمل الملك على قبول تشكيل حكومة حقيقية برئاسة مستشار إحدى الولايات، ولكن المدى لم يبلغ درجة وضع دستور مدوّن ولا مجلس وطني دائم. وفي روسيا في عهد پول الثالث المتقلب الأطوار، كما في عهد ألكسندر الأول ظلت السلطة المطلقة المستندة إلى النبلاء مفتاح النظام، كما ظلت مشاريع الاصلاح، التي وضعها سبيرانسكي في عام 1809 مثلاً، إلى جانب التصميم على إقامة سلطة أكثر توازناً، وتستند إلى مجلس منتخب، بدون جدوى. وفي كل مكان فشل فيه النظام الفرنسي في فرض نفسه، كان يستخدم شعار الوطنية من أجل تثبيت سلطة ملك تحيط به طغمة قليلة. وحمل تسلم أنصار الإيديولوجية الرجعية لمناصب وزارية مبررات جديدة للنظام القديم: كانت هذه حال النمسا، حيث كان مترنيخ، المثقف بأفكار بورك عبر أفكار أستاذه غينتز، يدخلها بمهارة في خططه السياسية.

وكان النظام المضاد للثورة يحسب حساباً للكنائس، ويعمل للحصول على دعم الدين للنظام القائم بشكل منتظم، وكانت أعمال المراقبة تحرص على هذا الدعم في الأنظمة القديمة لدول الاستبداد المستنير. وفي مواجهة الخطر الثوري كانت الدعوة لتحقيق التحام وطني على أساس النضال ضد

الرسل الجدد لرموز الشر[1]: حيث تعرض الفرنسيون لمثل هذه الاتهامات، قبل أن تصبح مواقف نابوليون وتصرفاته تجاه بيوس السابع عرضة للانتقاد؛ وحيث استقبل الإسبان «المحرر» الفرنسي بقدر قليل من الحفاوة، وجابهته معارضة دينية شديدة، ومن جهة أخرى فقد وقع بعض الملوك تحت تأثير موجة جديدة من التطرف الديني: فصدم المعجبون بفريدريك غليوم الرابع الذي كان يعتبر «نموذجاً للمستبدين المستنيرين»، بموقفه من التنجيم والممارسات الخرافية؛ وتوفي ألكسندر الأول بعد عام 1812 على أساس الرؤى الصوفية لمدام كرودنر التي أوحت برؤية إلهية لمصيره السياسي. من خلال ذلك بدت الإيديولوجية لبعض المعادين للثورة والمكيافيلية التجريبية للأمراء كأنهما تلحقان بالعقيدة المسيحية التقليدية.

ويجدر ألا نبالغ في وحدة المعسكر المعادي لفرنسا. فقد أحتاجت انكلترا في زمن وليم بيت Pitt، إلى عدة سنوات لتقتنع بضرورة مقاومة تطبيق الأفكار الجديدة في فرنسا ذاتها؛ وللمساهمة في استئصالها من القارة؛ بينما ظل النظام فيها معتدلاً دون تغيير، رغم أنه جرى تعليق قانون الحريات الأساسية والفردية أثناء سنوات الحرب. وقد بيّنا سابقاً، كيف تغلغلت المبادىء الاجتماعية للثورة الفرنسية في معسكر خصومها. وفي الواقع، فإن أوروبا المضادة للثورة قد شملت دولاً في شرق ووسط وجنوب القارة، وكانت كلها ملغومة من الداخل.

حدود التصدعات السياسية

ليس من المنطق أن توصف أوروبا بأنها منقسمة بين أنظمة متعارضة بعمق، حتى في عام 1815، لأن بعض مظاهر الوحدة قد ظلت قائمة حتى بعد المواجهات الأولى.

لقد ظل المفهوم العام للسلطة نخبوياً في معظم الدول، رغم أن هذا المفهوم اتسع، وإن بدرجات متفاوتة، ليشمل الطبقات البورجوازية بشكل بارز. واعتبرت الطبقات المسيطرة نفسها مكلفة بنوع من التفويض الإلهي أو

(1) الذين يظهرون ويملأون الدنيا شروراً ليصبح ظهور المخلص مسألة حتمية. المترجم.

الطبيعي لقيادة الشؤون العامة. فلا تأثير لسلطة الحاكم سواء كان أميراً أو أمّة، إلا بقدر استناد سلطته إلى جماعات قادرة على التعبير عنها. وظلت الديمقراطية مرفوضة، حتى في فرنسا في عهد نابوليون، وبقي مبدأ الانتخاب العام دون تطبيق في الواقع، غير أن المجلس التشريعي الذي انتهت مدة ولايته غداة العاشر من آب/أغسطس 1792، وبعد سقوط الملكية، غامر بنفسه من أجل تثبيت حق التصويت لجميع الرجال في سن 21 وما فوق، دون شرط الضريبة الانتخابية أو الأهلية للانتخاب. ويفسر هذا الموقف ضغط الشارع، ولا سيما من قبل الجماعة الثورية المسماة «جماعة اللامتسرولين» وفي الواقع فإن قلة من المواطنين شاركت في انتخابات المجلس، وأقل منهم الذين شاركوا في الاقتراعين الاستفتائيين لعام 1793؛ ومن تخلف عن ذلك دلّل عن رجاحة عقل أو، بواقعية أكثر، عن فقدان النضج والوعي السياسي؛ فبرروا العودة إلى النظام البورجوازي لعهد حكومة المديرين، والنصوص المتطرفة للقوانين الأساسية النابوليونية على عكس التعبير الحر الحقيقي عن الرأى العام الشعبي. وحتى بعد حكم المئة يوم، لم يستسلم نابوليون لدعوة الجماهير ضد خمول وسوء إرادة الطبقات المسيطرة، ورفض أن يصبح «امبراطور الفلاحين». وكان موقف فرنسا يقلد في الدول التابعة أو بالأحرى في الأراضي الملحقة، وأما الدول المعادية لفرنسا، ولا سيما پروسيا التي انفتحت على الفكر الاصلاحي، فلم تذهب بعيداً في منح حرية الكلام للشعب. وكانت الأنظمة الليبرالية والاستبدادية تحرص على النظام في إطار فكري أبوي وإنساني. وتابع الملاكون التذرع بالأدلة القديمة لجهل وتبعية الفقراء لأجل نفي كل أهلية مدنية لديهم، وأما بالنسبة للجماعات المحرومة، فإن التمييز بين الأنظمة لا بد أن يجري عبر رؤية مستقبلية مظلمة في الأنظمة الليبرالية الاستبدادية وباسمة مليئة بالأمل في الأنظمة الليبرالية.

ومع ذلك فإن عقلنة جهاز الدولة وفعاليته قد حركت الإدارات وقوّت من المركزية. وقبل ناپوليون تنبه الثوريون الفرنسيون لمخاطر المغالاة في اللامركزية، ومن اللجوء المفرط إلى انتخاب الموظفين المحليين: فكانت اللجان في عهد الإدارة مقدمة لإنشاء هيئة من المسؤولين ووكلائهم في المناطق المختلفة في عهد القنصلية. وأخذ القانون يظهر في الدولة الحديثة

أكثر فائدة، وكأفضل وسيلة لحماية المواطن؛ وكانت پروسيا قبل ناپوليون قد شهدت إصدار قانونها الكبير عام 1791. وأما الاستقلال النسبي للقضاء والمستوى المتقدم للإدارة الذاتية المحلية في بريطانيا، فكانا يبدوان شبه استثنائيين في أوروپا في بداية القرن التاسع عشر.

وقد ساهمت حالة الحرب بشكل عام في تضخيم وسائل الدولة المركزية المؤهلة لمضاعفة الرسوم والضرائب وتعيين موظفين جدد للقيام بهذه المهمة ولتكوين الجيوش الكبيرة، باللجوء إلى الطريقة القديمة في دفع الرواتب ولكن بواسطة أنظمة تطويع جديدة: ففي فرنسا نشأ نظام خدمة العلم في عام 1798، وظهر في پروسيا بعد عام 1806، بفضل جهود شازنْهورسْتْ وغْنيسنو. وعندما صار المواطن يساهم طوعاً أو مجبراً في الجهد الوطني، أصبح خادماً بقدر أكبر لجماعة أكثر قمعاً. ففي الدول الأكثر استبداداً، التحمت الوطنية بهذا الجهد، ولعبت حروب العصابات دوراً هاماً في أوروپا الوسطى كما في إسبانيا؛ وأدت الحمية ذاتها إلى قبول القواعد الملزمة.

ويبقى التوضيح الذي لا بد منه حول ظهور العيوب الكبيرة بين أنظمة منفتحة على التطور والتقدم. وأخرى تعود طبيعتها إلى الجمود، وإلى قمع جميع دوافع التجديد. وكشف رواد القومية والوطنية الأوجه السلبية للأنظمة المعادية للثورة إلى حد بعيد، وعدّلت عملية تنظيم جهود الحرب من ميزات الليبرالية. وبعد استتباب السلام، أصبحت آفاقه أشد وضوحاً.

التباعد بين نظامين في أوروپا
1815 - 1847

وبدا أن المبادىء الاستبدادية خرجت منتصرة غداة مؤتمر ڤيينا. فقد أعيد تثبيت الملوك والأنظمة «الشرعية»، وأُدينت فترة ستة وعشرين عاماً من الدعاية للأفكار التحررية وكان لا بد من تقديم التنازلات اللازمة لبدء مرحلة دستورية، في الدول التي كانت مسرحاً للأعمال الثورية وساحة لأفكار التنوير. وظهر تميز أكثر وضوحاً بين أوروپا ليبرالية تقوم على احترام الحقوق الفردية، وعلى نصوص أساسية مكتوبة، وأوروپا محافظة واستبدادية.

أوروبا الليبرالية

ميزاتها

كانت حدودها متحركة ومتغيرة؛ وخلال عشرات السنين، تحولت أنظمة الإستبداد إلى الليبرالية، وشهدت أخرى موجة من الحمى الرجعية وأفول نجم الحريات الأساسية. وبرزت سمات عامة للكتلة الليبرالية، وكان التنوع القومي كبيراً؛ والدول التي لم تتغير بنيتها الأصلية بعمق، بمناسبة المرحلة الثورية أو تحت تأثير الظروف والأفكار الجديدة، ظلت قليلة. وبقي المستوى المختلف لدرجة التغيرات الاجتماعية الداخلية، يفسر الاختلافات الصارخة. وساهم الإرث التقليدي في تنويع الأخطار المحدقة. ولم تحمل «جرثومة» الديمقراطية والاشتراكية المرض إلى جميع الأجسام، بمستوى واحد من الخطورة، وحتى إن استعمال الصيغة الليبرالية لم تظهر مقبولة إلا بعد اللجوء إلى حقائق خارجية أكثر إثارة للغضب في نظر أنصار التنوير.

وأقرت البلدان الليبرالية في أوروبا لمواطنيها بحقوق غير قابلة للتقادم، وأقامت نظاماً سياسياً على أساس مشاركة الحكام من قبل ممثلي الأمة، وهم بشكل عام أولئك الذين انتصرت عندهم مساواة الجميع أمام القانون، وغالباً ما كان هذا المعيار ضرورياً، ولكنه لم يكن كافياً. ولم يصدق أحد إمكانية إسناد مهمات سياسية إلى كل مواطن بغض النظر عن مستوى الثقافة والثروة. فانتمى غرب وشمال غرب القارة فقط إلى الساحة الليبرالية؛ وكانت التغيرات أكثر بروزاً في إسبانيا وإيطاليا. وأما في جنوب ألمانيا، فقد عادت عدة ولايات إلى دساتيرها في زمن نابوليون، وشكلت قلاعاً للتحرر بين عامي 1818 و 1820.

النموذج البريطاني

وتبقى المملكة المتحدة نموذجاً للجميع. وعرفت بهذه التسمية بعد قيام الاتحاد بين بريطانيا العظمى وإيرلندا في عام 1800، منذ انتهاء الحرب وتحللها من جميع التقاليد السعيدة للقرن الثامن عشر، وخصوصاً تحقيق الاحترام التام للحقوق الفردية. ولكن هذه الحقوق لم تطرح للمناقشة إلا عرضاً ولا سيما في السنوات التي تلت عام 1819، والاهتياج الراديكالي العنيف و «مذبحة

واترلو» التي دفع الحرفيون المتمردون حياتهم ثمناً لها بالقرب من مانشستر، باسم تحسين الوضع والديمقراطية. وفي عامي 1828 و1829 ألغت القوانين الليبرالية أهم إجراءات التمييز المفروضة حينذاك في طريق الوظيفة العامة والجيش، والدخول إلى المجالس البلدية والقروية. وفي عامي 1824 و1825 أقر قانونان متتاليان حق تكوين الجمعيات، وخاصة العمل النقابي، وشهد الدستور العرفي تعديلات طفيفة. وأما السلطة الملكية التي لم تتغير نظرياً وفقدت من شعبيتها في عهد جورج الرابع وغليوم الرابع، فقد استعادت اعتبارها في عهد الملكة ڤكتوريا منذ عام 1837، ومع ذلك فقد خف تألق نجمها.

وبدأ الأخذ بعقد مجلس للوزراء، منذ القرن الثامن عشر، واكتسب أهمية كبيرة، وزاد ثقل الوزير الأول، وبعد عام 1841 أصبح قوياً بأكثريته في مجلس العموم، وصار النظام برلمانياً. ولم يعدل البرلمان حتى عام 1832، ولم تؤد التغيرات المتخذة في تلك السنة إلى تعديل التوازن الظاهر بين مجلس اللوردات والعموم. وكان الأول يتكون من ممثلين منتخبين من بين إقطاعيي اسكتلندا ومن نبلاء بالوراثة، ومن 26 مطراناً وأسقفاً أنكليكانياً. واحتفظ بجميع سلطاته التشريعية والقضائية وأصبح يمثل الأمة بعد توحيد الحصانة الانتخابية، في القرى والمناطق، وتوزيع المقاعد لصالح المدن والمناطق الصناعية الجديدة، وضم مجموعة من نواب من إيرلندا إلى ممثلي بريطانيا العظمى، والتسجيل الأكثر دقة للناخبين، التدابير المتخذة ضد الرشوة. وقد أرست هذه الصيغة التنظيمية أسساً متطورة، دفعت الدستوري الشهير باجيهوت Bagehotإلى اعتبار عام 1832 تاريخاً، أصبحت بعده ادعاءات اللوردات بتمثيل البلاد مثل مجلس العموم، أقل قدرة على الاقناع. ومع ذلك فإن اللامركزية الواسعة قد أبقت على استمرار نفوذ النبلاء في المناطق إلى جانب الإدارة الذاتية في البلديات المنتخبة في المدن، بعد الاصلاح الإداري لعام 1835، وقد أفادت هذه اللامركزية في حفظ حقوق الطرفين. وبالرغم من حدة نضالات الحرفيين من أجل السلطة اتفق الويغ والتوريز، ثم بعد التغيير المتوالي في التسمية لعامي 1836 و1847 المحافظون والأحرار، وهم في عداد البورجوازية والطبقات الأرستقراطية، حول الأمور الأساسية، وبذلوا الجهود

لأجل السيطرة على ذوي النفس القصير. فزاد هذا التوافق في إشعاع النظام. ومع ذلك، فلا يمكن تجاهل كون التحرر الكاثوليكي لم يكن مرتاحاً للعديد من الإيرلنديين، الذين كانوا بدورهم يناضلون ضد الدولة القمعية حسب رأيهم.

التنوعات القارية

وليس مثيراً للدهشة أن يتم الكشف عن الأنظمة المنقولة عن النموذج الانكليزي. فالمواثيق الفرنسية لأعوام 1814 و1815 و1830 ودستور البلاد المنخفضة لعام 1815، ودستور بلجيكا بعد ثورة 1830، كلها حاولت توليد صيغة مثلى للنماذج البريطانية. ورغم أنها لم تبلغ ذلك بشكل تام، فإنها تبرر انتقادات وتمني أنصار الملكية الدستورية، ومنهم بنيامين كونستان وآخرون ومدام دو ستايل في فرنسا. وعندما عاد آل بوربون أجبروا على إصدار ميثاق عام، واستعادوا لقب «ملوك فرنسا» وعرفوا كيف يصونون بإرادتهم المستوحاة من الله، المؤسسات الضرورية لدولتهم. فكان الوزير الأول مساعداً للملك الذي ظل هو المرجع والحكم لكي يشرع المراسيم في الحالة الطارئة، وحتى عام 1830 كان يحدد بمعنى حصري «المسؤولية الوزارية»، ويعتبر نفسه الحكم الوحيد بشأن استمرار أو عزل الوزراء، وكان يتقاسم مهمة التشريع مجلسان، ويمارسان الرقابة على العمل الحكومي: ففي مجلس الشيوخ يجتمع الأعضاء بالوراثة، والذين منحهم الملك العضوية مدى الحياة، والمنتخبون بالاقتراع الضريبي الذي يمنح المكلفين بالضريبة العقارية انتخاب عدد قليل فقط. وكانت مشاعر الارتياح تصدر عن الخيار الذي سماه رينه ريمون «التوجهات الرئيسية الثلاثة»: تعدد السلطة، وجود التمثيل المنتخب، والاعتراف بالحريات الأساسية في الاعتقاد والرأى والصحافة. وقد أتاحت ثورة 1830 وإصدار «ميثاق مدروس» مزيداً من التعلق بالنموذج الانكليزي مع تحسينه من خلال العدول عن لقب لورد بالوراثة، وفتح الحياة السياسية أمام بورجوازية ترضى بتخفيف الضريبة. غير أنه في بلد ذي نظام مركزي فلا دور للإدارة الذاتية المحلية. وبين عامي 1815 و1848، اكتشف الفرنسيون إمكانية بناء نظام دستوري دائم نسبياً، وتعلم البرلمانيون كيفية إدارة تقنيات التشريع والمراقبة: لا سيما وأن

ملكية تموز/يوليو قد شهدت قيام نظام برلماني تحد من سلطاته السلطة الملكية. فارتدت محاولة تقليد انكلترا نوعاً من التدرب على الحياة السياسية الليبرالية. وفي المقارنة شيء من الصعوبة: فالملكية العائدة إلى فرنسا، منحت مساواة شاملة مدنية وسياسية لجميع المواطنين المؤهلين لممارسة حقوقهم الانتخابية ورفضت الاعتراف بأية امتيازات دينية من النوع الذي كان لا يزال قائماً في انكلترا من قبل أمثال كانينغ واللورد ليڤربول: فهل يدعو هذا إلى التساؤل حول ما إذا كانت القارة أشد ليبرالية مما هو حاصل وراء بحر المانش؟ وبالمقابل فإن مقارنة القوانين الصحفية تبدو في حالة أفضل في المملكة المتحدة: فبأي قدر كانت الرقابة على الصحف الموجهة إلى الشعب بواسطة الغرامات المالية أو برفع سعر مبيع الصحف أفضل من الرقابة المعترف بها بكل وضوح؟.

ويجدر هنا أن نشدد على مبررات وغايات الدولة الليبرالية بدلاً من استعراض جميع أشكال النظام السياسي والتدابير الحكومية، وتبدو هذه الدولة أنها تعبر عن جميع آمال طبقة سياسية يتوالى ممثلوها على السلطة، ويستمرون فيها تحت أقنعة مختلفة. وشعر الأرستقراطيون بالارتياح للتمثيل الضيق للأمة، ولم يكن اللوردات الانكليز، الذين كانوا يحتلون أكثر من تسعين مقعداً في مجلس العموم عام 1832، من المصلحين المتحمسين. وكان القسم الكبير من النبلاء الفرنسيين يؤلفون كتلة رجعية متطرفة، وأنصاراً للملكية الشرعية بعد عودة الملكية في زمن الملك لويس فيليپ. غير أن البورجوازية الميسورة نجحت في فرض نفسها، وأمكن تقديم الاصلاح الانكليزي لعام 1832، كتسوية تاريخية بين الطبقتين المسيطرتين اللتين تقاسمتا السلطة، وتحالفتا معاً من أجل قطع الطريق السياسي أمام الفئات الاجتماعية الدنيا. وغدت الدولة جهاز حكم المالكين، ولا بد أن يعمل لحسابهم، مع الاحتفاظ بالحقوق الأساسية للفئات الأخرى. وتفسر الملكية احتكار السلطة التي جاءت ثمرة لجهودهم، ودليلاً لاستحقاقهم. ويشكل واجب حمايتها المهمة الأولى، ولكن ذلك يخلق صعوبة كبيرة: من جهة تطبيق ضمانات ثابتة للحريات للجميع. ويعتبر القانون المدني مسؤولية أكثر مما هو امتيازات: ففي عام 1872 عارض الانكليز الاقتراع السري خوفاً من انحلال الضمير الأخلاقي للمواطن؛ وفي

فرنسا الدستورية اعتبر التعليم مبرراً لمنح الحق الانتخابي للمواطن الذي لا يخضع لشروط الضريبة، ولم يفتح أمام «الفعاليات» التي لا تملك ثروة كافية، إلا حقلاً ضيقاً من الصراعات المحلية.

إعداد النظام

كانت مهمات الدولة واضحة وقليلة نسبياً، وهي تطال الشؤون الخارجية وإدارة العدالة التي تعتبر وسيلة لحماية النظام الشرعي في وجه أعداء السلامة العامة، وقيم الملكية والعائلة وحقوق الفرد. والأشغال العامة التي اعتبرها آدم سميث، مهمة مستحيلة بالنسبة للمبادرة الخاصة. والشرطة بمعناها الواسع. وبعض الوظائف الاقتصادية والمالية، وحماية النقد وتحديد نظام جمركي صحيح. وقد شكل التعليم مهمة نبيلة في نظر غيزو في عام 1832، وشغل بعض الاتجاهات الانكليزية المتعطشة للتقدم، والواعية لحسنات أوسع انتشاراً للنظام التعليمي. وكذلك تنمية القدرة العسكرية من أجل مهماتها الخارجية والداخلية. وفوق ذلك كله فإنه من واجب الدولة الليبرالية تهيئة أجواء النمو أمام الأفراد، وضمان عملهم الاقتصادي الحر. وينبغي ألا تفسح المجال لنمو بيروقراطية قوية، ومكلفة ومسببة للضيق ولإعاقة التطور، وتعتبر هذه السمة الأخيرة أساسية، لأن الدولة الليبرالية لا تستطيع أن تمارس القمع المالي، ولا يمكن فرض الرأسمال، ولا المداخيل إلا بشكل معتدل وفي آخر المطاف. ويرغب المالكون بتأمين مصالحهم بأقل كلفة ممكنة: من هنا قساوة العديد من قوانين العقوبات لأجل تحذير ذوي النوايا السيئة، دون استخدام الكثير من قوات الشرطة؛ ومن هنا سهولة الجمع بين دور الجيش وعمليات إطلاق الرصاص المحزنة التي أسالت الدم في باريس لويس فيليب في أعوام 1832 و1834؛ ومن هنا أيضاً الاستعداد المسبق لسحب وسائل التعبير بشكل سريع من بين يدي القوى الإرهابية. لقد تسلمت الدولة الليبرالية في النصف الأول من القرن التاسع عشر الدرع من الأديان، وأرادت أن تضطلع بهذه المسؤولية. ومن المعروف أن التسامح ليس علامة ضعف، ولكنه وسيلة لإيصال مشاعر الطاعة والخضوع لنظام أكثر صحة إلى عدد أكبر من الناس. ولم يحصل الانفصال بين الكنيسة والدولة في فرنسا ولا في بلجيكا أو انكلترا، ووجد فكر

ڤولتير أرضاً صالحة في وسط النخبة الحاكمة بدعم من الكنيسة. وفضلاً عن ذلك فإن ملكية تموز/يوليو في فرنسا قامت بأعمال أشد عداوة لرجال الدين، وأقل مرونة تجاه الهرمية الكاثوليكية. ولكن ذلك يجد أسبابه في الأراء الرجعية المتطرفة لعدد من المطارنة والأساقفة بعد عام 1815.

ولكن ثغرات الأنظمة الليبرالية أدت بشكل حتمي إلى طلاق بين «البلد الحقيقي» أي الأكثرية الساحقة للمواطنين المحرومين من الحقوق السياسية وبين «البلد الرسمي»، الأقلية الحاكمة. وكان يمكن لهذا الطلاق ألا يكون خطراً ولا تفجيرياً؛ فكان السويديون مرتاحين للإدارة الحكومية والمسؤولية الوزارية التي أقاموها عام 1809؛ واستفاد النروجيون المتحدون فيما بينهم، منذ عام 1814، بوضع المالكين دستوراً متقدماً وهيئة انتخابية تشمل جميع المالكين والمزارعين؛ ورغم حرمان الدانمركيين من برلمان، فقد كانوا في ارتياح لاحترام الحريات الأساسية، ولم يشاركوا أبداً في الاضطرابات، ولم يتأثروا بالتغيرات الثورية، ولم يكن الأمر كذلك في أوروپا الغربية.

احتجاجات النظام الليبرالي
الديمقراطيون والاشتراكيون

وتجمع المعترضون في بادىء الأمر، تحت لواء الديمقراطية التي غالباً ما كانت مطلب الاتجاه الجمهوري في فرنسا.

وتعلق الديمقراطيون، مثل جميع الليبراليين بشكل عام، بالمبادىء الأساسية للحقوق الطبيعية، وتمرد ورثة الراديكالية في انكلترا، وأنصار اليعاقبة وبابوڤ وروسو، ضد التمايز المدني. واستعادوا ذكر التجربة الديمقراطية لأعوام 1792 و1795، وظهروا بذلك مؤيدين لنوع من الطوباوية أكثر مما هم ورثة قضية ذات أساس صحيح وبرنامج واقعي. وقد ضموا إلى صفوفهم أنصاراً من الطبقات الوسطى التي وجدت نفسها مبعدة عن السلطة، ووجب عليهم العمل في سبيل إقامة تحالف واسع مع الشعب من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة: حيث قل دور هذا العنصر بشكل عام بعد أعوام 1830 ـ 1832 في المملكتين الليبراليتين الكبيرتين. وفي الواقع، فإن قوة المطلب

الديمقراطي قد ارتبط بمدى اتساع الدعم الجماهيري: حيث توسعت الجماعات المؤيدة للتدخلات الحكومية، والمقتنعة بضرورة المشاركة بالقرار السياسي من أجل تحقيق الاصلاح، وكان ذلك بتأثير عوامل، منها مراحل الظرف الاقتصادي الصعب، والتغيرات الصناعية الكبيرة، ومشكلات الحرفيين والتجار الصغار، والبؤس المخيف للبروليتاريا الجديدة.

وقدمت انكلترا فرصة جديدة للامساك بظروف المعركة الديمقراطية، ولتقدير مدى تطور القوى الاجتماعية التي اشتركت فيها. وقبل عام 1832 ضمت الراديكالية في تحالف غريب، أرباب عمل فاشلين طردوا من المجلس التمثيلي، والمزارعين المفلسين بسبب هبوط الأسعار الزراعية، وجماعة الحرفيين الحاقدين على النظام الصناعي، إلى جانب عمال أرعبتهم عبودية الآلة. وكان الرؤساء من البورجوازيين مثل كوبت Cobbettوهونت Hunt؛ وكلما بدا هذا ممكناً كان السلاح تَجمُّع الجماهير والعرائض. ولم يكن وارداً استخدام القوة، إلا في تصريحات أخصامهم المذعورين. وفي عام 1830 كانت رؤية الاضطرابات القارية توحي بالمخاوف أكثر مما هي خطر حقيقي. وعرف الديمقراطيون أنه لا يمكن تعريض ذهنية الجماهير للصدمات بالصراع الدامي، وبذلت الكنائس التقليدية، وخصوصاً كنيسة ويسلي الجديدة، الجهود لاحتوائها وإخضاعها للنظام. وجاء إصلاح عام 1832 يرضي البورجوازية ويعزل العنصر الشعبي، ويهيىء أجواء نمو أسلوب جديد من المطالبة. وفي عام 1837 و1838 ولمدة عشر سنوات، جاءت مرحلة ما عرف باسم «دستور الشعب»، وقويت المطالبة بتبنيه في البرلمان الذي أقر تثبيت الاقتراع الشامل للرجال، وأهلية الانتخاب للجميع، والحصانة النيابية والاقتراع السري والانتخابات السنوية، ونظام عادل لتوزيع المقاعد. ولم يكن البورجوازيون غائبين عن هذه الحركة التي نالت كذلك موافقة القوى الراديكالية، وغدت القوة الاجتماعية الأساسية لهذه الفترة، وتكونت من ممثلي الطبقات المحرومة؛ وبدت وسائل العمل أكثر عنفاً. وعندما تمسكت أكثرية رؤساء الجماعات اللندنية بالأسلوب الهادىء العرائض، ولا سيما في لانكاشير وصل الأمر إلى المناداة بالإضراب العام؛ وإذا كان لا بد من تحديد رفض التنازل كوسيلة عنف ضد الفقراء بدعم من البوليس والجيش، تتوجه الأمور للإجابة عليها بعنف آخر هو «العنف المادي».

هذه هي تعاليم فرغوس أوكونور، الرئيس الحقيقي لجماعة الدستور، بعد عام 1842، والشباب المتحمس المتنبىء بالغيب. ولكن فشل العرائض الثلاث المتوالية لأعوام 1839، 1842، 1848 لم يؤد إلى الرؤية المعلنة للقديس يوحنا.

وفي فرنسا كانت القواعد الاجتماعية للحركة الجمهورية متشابهة، وفي عهد ملكية تموز/يوليو، ظل القادة من ممثلي الطبقات الوسطى. ولأن الجامعة كانت هدفاً لحملة المحافظين، وظلت تتمتع بحماسة نسبية أكثر من القطاعات الأخرى في الوقت ذاته، فقد كثر فيها أنصار الديمقراطية؛ في الغالب كان الجيش أكثر إخلاصاً لها، ولكن المنبت الثوري للعديد من الضباط، والتطويع الواسع للرجال، وتأثير البونابرتية، كلها عوامل بإمكانها أن تضاعف «البدع» فيه. فلا التآمر ولا الثورة ترعب الشباب الحالم بالمستقبل، سيما وأنه نشأ في أحضان العنف. وبسبب تقييد حرية التعبير، كان الجمهوريون مجبرين على ممارسة النشاط السري في الدعاية وتنظيم الجمعيات والنوادي والقيام بأعمال خفيفة مثيرة للعواطف الحماسية. وبين مؤامرة «الرقباء الأربعة في قلعة لاروشيل» والمحاولة الثورية لعام 1830 فارق بعيد، ولكن الفكر متشابه، فالكمائن والبنادق هي الرموز للمستقبل المنتصر: فبعد ثلاثين سنة من الفتن الباريسية في عام 1832، وجد ڤيكتور هوغو المادة الغنائية لشعره في البؤساء حول بطولة «انجلبير» Enjalbert و «العامل فلوري» Fleury، ليؤكد بأن من يموت بالكمين «يدخل قبراً مليئاً بالنور».

وفي عام 1833 نشرت جمعية حقوق الإنسان، وكانت أكثر الجمعيات الجمهورية نشاطاً، برنامجاً من 31 بنداً، بأسلوب يذكر بإعلان هذه الحقوق عام 1789. وأضيف إلى الحقوق الشاملة مطلب تقديم «المساعدات الضرورية لمن يحتاج إليها» والتذكير بأن «جميع المواطنين لهم حق متساوٍ في المساهمة بتسمية ممثلي الشعب» وورد في البند الـ 29 «الثورة أكثر الحقوق قدسية وأشد الواجبات ضرورة» عندما «تخرق الحكومة حقوق الشعب». وعاشت الأفكار والكلمات على مر السنين. وقدمت الولائم والمآتم دائماً لفرض المظاهر الأكثر صمتاً، ولكن الأكثر تأثيراً في بعض الأحيان. وقدمت الساعات الحاسمة للثورة، من خلال تناسي الأوجه الأكثر دموية والتمجيد المفرط لاستحقاقات

الجيرونديين، الأدلة والصور لنجاحات مؤرخي سنوات 1830 و1840، ومنهم لويس بلان، ولامرتين. وحمل التراث الوطني أوجه اختلاف مع الديمقراطيين الانكليز رغم تشابه الأهداف.

واصطدمت هذه الأهداف بغاية منهجية تقضي بعدم قبول عناصر جديدة في الأوساط الحاكمة. وفي هذه الأوساط رجال ذوو استعداد جيد، ورغبة صريحة في تحقيق السعادة للجميع، أظهروا موقفاً أبوياً وشكوكاً في قدرة الجماهير. ومن أجل تلافي الانتقادات الحادة في هذا المجال، تجنب الديمقراطيون توسيع مطلبهم ليشمل مسألة تمثيل المرأة: فاقترنت هنا عداوة المرأة باستراتيجية سياسية، وأصبحت حجة الثقافة غير كافية: لأن التقدم الحقيقي للتعليم الابتدائي بين الرجال وإمكانية تنمية الإعلام شرط إلغاء الرقابة وتخفيض كلفة الكتاب والصحيفة بتدابير مالية مناسبة، تحمل مخاطر التحول ضد القائمين بها. ولم يكن التذرع بارتباط الملكية بالذهنية المدنية كافياً في فرنسا التي تضم الملايين من صغار الفلاحين وأصحاب المحلات التجارية، والحرفيين ومالكي وسائل الانتاج المتواضعة. وكان سبب القلق الكبير في فرنسا خطر سنة 93 الذي كان يتهدد الملكيات المصادرة وإعادة توزيعها في عهد الحكومة الثورية. فاختلطت الديمقراطية بالحسد الاجتماعي، في محاولة لخلق الخوف لدى جميع المالكين الكبار والصغار: حيث كان لهذه الحجة تأثير عليهم. وبدون مراجع تاريخية فالحجة هي ذاتها وراء بحر المانش: فالمؤرخ السياسي الليبرالي «ماكولي» اتخذ منها فاصلاً بين مواضيع الدستور، وأعلن مع الديمقراطية قدوم الطبقات الفقيرة والتوزيع الحازم لجميع الأملاك، وتدمير الآليات الاقتصادية، ونهاية التقدم ثم الانحطاط والفوضى، وأخيراً انقراض الحضارة. وينبغي أن تقاس هذه التصورات التنبؤية بمقياس الغنائية المحيطة؛ وكذلك بالإيمان الخارق بالفضائل المقدسة للملكية الخاصة. ولا يمكن الاعتراف بسذاجة أن الليبرالية حامية للنظام القائم قبل كل شيء. ومع ذلك فإن حدة الانتقادات المعادية للديمقراطية لا تفسر بدون الحقيقة التالية: إن تطور النظريات الاشتراكية قد جعل الكثيرين من الديمقراطيين أنصار هرم كبير في المجتمع: حيث كان أنصار الدستور (الشارتيين) بين أوائل الذين طرحوا مبدأ أولوية الاصلاح الديمقراطي قبل الانتقال إلى برنامج كبير من

التحول الاقتصادي الاجتماعي.

وفي عصرنا الحالي، شكلت الاشتراكية التحدي الراديكالي للدولة الليبرالية. ومع ذلك فإنه يجدر التعرض لبعض التيارات أكثر من غيرها وملاحظة الثغرات الكبيرة في البرامج السياسية للعديد من المفكرين البارزين. وقد بحث الكثيرون في توسيع مسؤوليات السلطة العامة، ولم يتعرضوا لمسألة تنظيمها، وربط آخرون نجاح أفكارهم بتغيير كامل للبنى الحكومية القائمة؛ وحلم البعض بتغيير هذه البنى دون تغيير الأسس التي قامت عليها. ودخلت كلمة الاشتراكية قاموس المعاني في الفترة نفسها تقريباً: أدخلها على ما يبدو، أوين في اللغة الانكليزية حوالي عام 1835، وتفاخر پيار ليرو بكونه أدخلها إلى اللغة الفرنسية حوالي عام 1830 .وأطلقها المؤرخون على كل عقيدة ترفض الفوضى الاقتصادية الليبرالية، وعلى كل فكرة بإعادة توزيع الثروة، وكل نظرية لصالح توزيع جديد للقرار في المشروع، وعلى كل الدعوات التي نادت بالمساواة الجزئية أو الكلية في المداخيل، وعلى الأفكار حول ضرورة تحديد حق الملكية بسيطرة جماعية على وسائل الانتاج والتبادل؛ ونادراً ما كان يشار إلى رؤية التطور التاريخي الذي كان يتضمن تبرير المطالب البروليتارية. فمن أوين إلى روبير پيل مروراً باللورد شافتسبوري Shaftesbury، كان هذا الهاجس حياً لدرجة كبيرة. وبعد محاولات متواضعة في 1819 أدخل أول إصلاح تشريعي في المملكة المتحدة منذ عام 1833. ورغم التعسف الشديد الموجه إلى لامِنيْه، فقد بقيت الكاثوليكية الاجتماعية الفرنسية حركة خيرية، ولم يعتنق معظم الوجهاء فكرة تجديد العمل الحكومي. وظل الإصلاحيون الاجتماعيون المعتدلون في حالة عجز، الأمر الذي يفسر ظاهرة تحالف الاشتراكيين الأوائل مع الحركة الديمقراطية.

وتركزت معظم الانتقادات حول الأزمات المرتبطة بالمزاحمة الحرة وبفيض الانتاج. وتوقف البعض مثل روبير أوين وشارل فورييه عند أمل التحول السريع للمجتمع بواسطة تبني الأنظمة التعاونية وإقامة الهيئات الجماعية النموذجية. ورأى آخرون أن هيئة عامة قوية تستطيع وحدها التحكم وتنظيم التنمية. فحَلِمَ سان سيمون بسيطرة «الصناعيين» أي جميع العاملين، وبسلطة يكون محورها برلمان يشرف على الشؤون العامة ويتكون من ثلاث قوى:

حيث يخطط الشعراء والفنانون للمستقبل، ويجري المهندسون والعلماء حسابات الاستثمارات الضرورية، ويصوت نواب الأمة على الوسائل الضرورية. ويعتمد هذا النظام على مبدأ التخطيط من قبل دولة تشجع «استثمار الإنسان للطبيعة» وتسهيل ذلك بمنح كل واحد حسب قدرته». وذهبت جماعة سان سيمون إلى أبعد من ذلك بنقدها للملكية باسم الفعالية لأن الأولاد لا يتساوون بالضرورة مع آبائهم، وقد شهد التاريخ تراجعاً لهذا الحق الذي بلغ مرحلة امتلاك رجال آخرين: مما استوجب على المشترع إدراك الاصلاحات المتضمنة في هذا النقد.

ولهذا فإن الحلم بتحقيق نمو متناسق في ظل دولة حكيمة شكل القاعدة للاشتراكية الديمقراطية التي كشف لويس بْلان أهدافها وغاياتها. فيأتي الاقتراع العام بسلطة منتخبة من الجماهير العريضة وتصبح الحكومة أداة لتحقيق طموحاتها. وتخلق الديمقراطية اقتصاد الثورة. وحلم لويس بلان بأكثر من ذلك أي بنزع الملكية باستخدام المزاحمة الحرة ضد الذين جعلوا من أنفسهم حماتها ورسلاً لها؛ وبفضل الوسائل التي يمكن للدولة إعدادها، وبالاعتماد على حماسة العمال الواعين لكيفية خدمة مصالحهم، وبإنشاء مشروعات جديدة تشكل البديل الناجح للمشروعات الخاصة، ويمكن بالتالي صيانة حقوق العمل المقدس الذي كان لا يزال ينظر إليه كحق طبيعي من قبل الفلاسفة الليبراليين.

وفي حين كان پرودون يعتبر من كبار الاشتراكيين الفرنسيين حتى عام 1848، فإنه نسي أن يقدم تعريفاً للدولة المثلى، وكان آخرون غير راضين عن برنامج يحترم الامتيازات، ويدافع أوجين كابيه عن شيوعية حقيقية تؤمن «لكل واحد حاجته».

هذه الأفكار جميعها كانت تنتشر بأقنية متنوعة وتشغل الانتباه المضطرب للمدعين العامين ولرجال الشرطة الفرنسيين والاهتمام المتيقظ للسلطات المركزية والمحلية في انكلترا. وقد ساهم الكتاب، والصحيفة، والأغنية الشعبية وأحاديث المقاهي والأندية والأحاديث الانتخابية، وحتى المهاترات بين المتخاصمين، كل ذلك ساهم بانتشار الجمعيات النقابية التي كانت قوية في الثلاثينات من القرن التاسع عشر وسريعة الزوال قبل عام 1850، بخلق حالة فكرية استفادت منها الحركة الدستورية بشكل واسع؛ وفي فرنسا، بثت

الجمعيات الجمهورية سراً ولدى المنتسبين إليها مبادىء بعيدة عن ذهنية القادة ولكنها تتفق مع فكرة الأخوة الحقيقية. ولا يعرف في أي بلد شكل نمو الحركة السياسية للجماهير أول حزب اشتراكي حقيقي. وظهر أن قوة الأفكار قد تجاوزت الإطار التنظيمي الذي غالباً ما كان هيكلياً. وفي هذا المعنى. فإن تجربة المعركة الثورية كانت حاسمة. وهكذا فإن خطر الجرثومة الاشتراكية راوح بين التقليل من أهميته، أو المبالغة فيه بحسب الموقع الاجتماعي الذي يعيش فيه غالبية الناس.

وتستطيع الدولة البورجوازية، اتخاذ إجراءات اجتماعية، وليس هناك من «اشتراكية دولة» مهمتها تضليل حركة قادرة من أجل حرمانها من حجمها الأكثر ارتباطاً بها. وتخشى الدولة ذاتها الثورة الاجتماعية، وترى إجراءات القمع أمراً طبيعياً ولا تفكر بالترياق الديمقراطي. ويصبح من المغالطة التاريخية تغيير أفكار ونزعات المنتصف الثاني للقرن التاسع عشر في انكلترا في عهد الملكة ڤكتوريا، وفي فرنسا في عهد الملك فيليپ؛ وفضلاً عن ذلك يمكن أن نلاحظ فرقاً معيناً بين المملكة المتحدة وفرنسا، هو أن الأخيرة لا تستطيع تجاهل ماضيها الخاص، وتجارب ثورتها، وأن قسماً من النخبة يمكن أن يتخيل أنه مستثمر من قبل جماهير الهيئة الحاكمة. وتعادل التعمية العامة قبول المخاطر الكبيرة في ظروف اقتصادية مضطربة واشتداد البؤس الشعبي.

أوروپا المحافظة والمستبدة

إنها أوروپا الشرعية في عام 1815، وكذلك أوروپا الرجعية والرفض. وتشمل الدول التي أكدت ولاءها للتقاليد، وحاولت أن تحد من التنازلات المتحققة في زمن الصراعات، وأن تتجاهل الوعود المتهورة التي أغدقت، أو في أفضل الأحوال تجمدت في البنى الاجتماعية القائمة. وبما أن أوروپا قد أقرت سابقاً حقوق وحريات الجماعات والمناطق واحترامها في بعض الأحيان، تبطل جدوى الاعتقاد بتجانس الكتلة الاستبدادية بدون مضمون واقعي. ولأن الشرعية غالباً ما كانت تقلل قيمة حقوق المواطنين والشعوب، فإن استقرار الدول كان يستند إلى الضغط المادي والرقابة. ولكن هذين الأمرين لم يقللا من شجاعة المعارضين لأن نجاحات هؤلاء مثلاً بعد عام 1830 في هانوڤر

وبرنشڤيك والساكس، قد طرحت التوزع الجغرافي للمحافظين على بساط البحث. وضمت أوروبا في مناطق المتوسط والوسط وبلاد السلاڤ معظم الدول الاستبدادية، ومع ذلك كانت المكان المتميز بالاحتجاجات العنيفة ضد الأنظمة القائمة آنذاك.

أسسها

وتتكون القوى المحافظة في كل مكان من قوى متشابهة وتشكل الأرستقراطية الأساس الاجتماعي للاستبداد، بعد أن بقيت غنية وقوية في مناطق القارة المتخلفة اقتصادياً؛ ووجدت حلفاء لها من غير منبتها الاجتماعي في البيروقراطية التي شهدت انطلاقتها الكبيرة في النمسا في عهد فرنسوا الثاني؛ وقد فرضت نفسها في وجه بورجوازية ضعيفة عددياً، وكانت تكتفي ببعض فرص جمع الثروة. وفي بعض الأحيان ظهر منها خونة لها في روسيا التي لم تستسغ حكم الاستبداد، وحيث كان العديد من النبلاء يأملون بمشاركة الامبراطور؛ وكذلك في المجر حيث تطلع بعض النبلاء بعد عام 1830 خاصة إلى الاصلاحات الليبرالية من أجل صيانة حقوق الشعب المجري، وساروا وراء كوسوت Kossuth و دِياك Déak في عام 1847 من أجل تغيير جذري. وغالباً ما أمسك النبلاء بالجيش الذي تشكلت أطره من أنصارهم معتمدين على الإخلاص التقليدي للفلاحين الذين يتأثرون حتى الإحساس بالأبوّة أحياناً. وشكلوا نواة النخبة المثقفة. وفي العديد من البلدان المحافظة كانت المشكلة السياسية الكبرى، تكمن في البحث عن التوازن بين حقوق الدولة التي ترغب في تمثيل المصلحة العامة وبين الأرستقراطيين الذين يعملون لحماية مصالحهم الخاصة من خلال خدمة الدولة ذاتها.

وغالباً ما قويت سلطة الملوك من خلال نجاح الإيديولوجية السياسية. وظلت العقائد المضادة للثورة تهيىء أفضل الأعوان لها. فكان مترنيخ تلميذ غينتز، المستشار الدائم لإمبراطور النمسا، ويعتقد بصدق بالقوة العظمى للتقاليد، ويقدم البراهين من التاريخ إلى مؤيدي الحق الطبيعي، وينكر وحدة الظروف الإنسانية، ويمجد دور الدولة التي تجيز كل الأساليب المكيافيلية. ويضاف إلى ذلك حجج الفيلسوف العبقري هيجل الذي كشف مساراً جدلياً

للتاريخ بانتقال الإنسانية من مرحلة الصراع بين العائلات الأبوية إلى مراحل المدن والدولة الحديثة، ورأى في هذه الأخيرة القيمة العليا التي لا بد أن تفرض نفسها على جميع الأفراد ومن أجل مصالحهم. وفي بداية هذه المرحلة تابع جوزيف دو ميستر معركته لصالح حكومة إلهية يشرف عليها رجال الدين، ونظر إلى أوروپا على أنها اتحاد من الممالك يتولاه الملوك بالتوالي ولكن بقيادة ذهنية مسيحية مأخوذة عن القديس بطرس؛ وشدت هذه التصورات انتباه الشاب لامينيه الذي ظن أن الكثلكة تساعد الفرد ضد استبداد الدولة. ويمكن التساؤل حول المدى الحقيقي لهذه الاعتبارات على ذهنية الملوك المقتنعين بحقهم الطبيعي أو الألهي في الحكم. ولا بد من الإقرار بتأثير هذا الشأن على عدد من المثقفين، أو على أعضاء النخبة الاقتصادية المتأثرين بالتيارات الرومنطيقية حسب قيم الماضي، والقلقين أحياناً بسبب المادية المحيطة بهم أو المسائل الاجتماعية، والمهيئين للترحيب بمفهوم الدولة الحكَم والهيئة العليا للقرار. وكان يتكون تيار عام لذلك في أوروپا الوسطى، وفي روسيا الواسعة كان التيار القومي القوي يمتزج أحياناً بقضية القلة المستبدة: ففي عام 1833 قدم الوزير أوڤاروڤ تقريراً إلى القيصر حول البحث عن طريق العظمة والاستقرار لروسيا في أوروپا القلقة، معتبراً أن «الحكم الاستبدادي هو الشرط الأول للكيان السياسي لروسيا، وأن المارد الروسي يستند إليه كحجر الزاوية لعظمته». وفي المقابل فإنَّ عالمية الإيديولوجية الليبرالية وجدت «جمهورية» الفلاسفة المحافظين في أوروپا حتى وإن كانت وسائلهم تعزف ألحاناً مختلفة.

وفي كل الأحوال فقد اعتبرت الكنائس الدرع، أو على الأقل الحصن الفعال للنظام. ولكن الإلحاد تقدم في الشرق أقل مما جرى في الغرب النامي. وقد كشف الوزير أوڤاروڤ عن «الإيمان الحار» لمواطنيه الروس. واحتفظ الكاهن الأرثوذكسي والخوري والوزير بتأثير كبير. وقبلت الكنيسة الأرثوذكسية دورها كأداة للسلطة، خضوعاً وطاعة لأباطرة القرن الثامن عشر. ولم تفكر في مناقشة تدابير القيصر الاستبدادية. وفي مناطق أوروپا الوسطى المتحالفة مع اللوثرية، ظل الأمير معتبراً كوزير لله وحام للإيمان، ومارس القساوسة الوعظ بخشوع صدمت مبادؤه جماعات كالڤان الأقل عدداً. ولم تكن الكنيسة الكاثوليكية لتبقى مخلصة لرسالة أبدية. رغم أنها تعرضت للاهتزاز في

الغرب تحت تأثير التحركات الثورية، وشنت الحرب على أخلاقها وثرواتها، وتعرضت لحملات غاضبة ضد السلطة الزمنية للبابا، واختلطت مصالحها مع حاجات الأنظمة المعدَّلة غداة معركة واترلو ومؤتمر ڤيينا. وكان على البابا أن يفكر بتقوية الأسس التي تسمح له بإعادة تثبيت السلطة الأكثر واقعية في دولته الذاتية. وإذا لم يتوصل لتحقيق بعض النفوذ على الممالك الأخرى لا يستطيع تجنب تقويتها جميعاً. وفي عام 1832 اتخذ البابا غريغوار السادس عشر موقفاً حازماً ضد التيارات المؤيدة للتحرر والديمقراطية، وأدان في رسالته البابوية الفرنسيين تلميحاً: لاكوردير ولامينيه وميولهما الليبرالية، وذكر بضرورة «إبقاء الناس على طريق الحقيقة» والطاعة للأمراء. وإذا جاءت حركات خَلَفه بيوس التاسع في روما عام 1846 تنعش آمالاً كبيرة، فقد رفضت الكنيسة المبادىء المحافظة وأصبح التحالف القديم بين العرش والمعبد واقعاً أشد ثباتاً من قبل. ومثلت الكنائس داخل الدولة التحررية الأوساط الأشد جموداً بين المحافظين، فشهدت انكلترا تحالف أصحاب المقامات العليا الأنكليكانية وأنصار ويسلي في معاداة الليبرالية، الأمر الذي أقره فيما بعد الكاردينال نيومن في كتابه Apologia pro vita sua، وكانت طريقاً لعودته إلى الكثلكة.

وأظهر العديد من عناصر القوة المحافظة هذه القوة كقوة من الماضي، وأدانت مظاهر التطور المشهودة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ووقف أخصامها الشباب طوعاً في مواجهتها وفي وجه بقايا الاستبداد، واختارت الحركتان اللتان أسسهما مازِّيني اسم «إيطاليا الفتاة» و «أوروبا الفتاة». وبدا أن على الأرستقراطية المالكة للأراضي ورجال الدين في الأرياف، أن يفقدوا أتباعهم بسبب النزوح من الريف، كما فقدوا من وزنهم الاجتماعي بسبب صعود طبقة الصناعيين. ولكن هذه الرؤية للأمور القابلة لتقوية تنبؤ متفائل تاريخي، لا يجوز أن تخفي وقائع الحاضر والثبات الظاهري الكبير الذي لا زالت تبديه بعض الأنظمة المحافظة.

تنظيم السلطات العامة

تتميّز الدولة الاستبدادية ببعض السمات النوعية العامة وكذلك بنوع إقليمي بارز في النمط التنظيمي الذي تعود جذوره إلى الماضي والتقاليد. ومع

ذلك أليست الخصوصية القومية من إحدى مسلمات الإيديولوجية المضادة للثورة؟.

والنفور من الأخذ بالدساتير المكتوبة يبدو كأنه ميزة نسبية أيضاً. إلا أنه وجدت محاولات للتوفيق مع هذا المبدأ. فقد اعتقد ألكسندر الأول أنه يستطيع تقوية سيطرته على پولونيا باحترام دستور 1815 والنظام الليبرالي الظاهري الذي كان يعرِّفه: بأنه يستند إلى هيئة من مجلسين؛ ورغم أنهما كانا مفتوحين أمام النبلاء إلاّ أنه قد آلت إليهما حقوق تشريعية هامة وجزء من مسؤوليات الوزراء. وبلغ الأمر بالقيصر في عام 1818 إلى النظر في تطبيق النظام الپولوني في روسيا نفسها، ولكن خليفته نقولا الأول لم يشجع هذه الرغبات، ومنذ 1831 تم التخلص من الحريات الپولونية ذاتها. وفي أوروپا الوسطى كان رفض أي ميثاق دستوري قطعياً في جميع الدول الكبيرة، وإذا كانت ألمانيا الجنوبية قد شهدت بين عامي 1818 و1820 تطبيق بعض دساتير عهد ناپوليون، فإنه أخذ بتمثيل الهيئات والجماعات أكثر من تمثيل المواطنين والأفراد. وأمّا ألمانيا الشمالية فلم تعرف أي نظام دستوري وأصيبت آمال الليبراليين بالخيبة بعد عام 1815، في پروسيا خاصة، ولم تشكل مجالس المناطق التي أعيدت بعد عام 1823 منطلقاً لتحقيق مملكة دستورية. وفي مناطق إيطاليا الخاضعة لرقابة نمساوية حذرة بقي الدستور نوعاً من الوهم، وارتبط بقاء الحريات بمزاج الأمراء وبالتقاليد أو بنسبة القوى.

وفي جميع الدول المحافظة، كان القرار السياسي يخص الملك وكان التشخيص النسبي للسلطة يعادل لدى الرعايا مظاهر ارتياح عرضية أو معاناة تطول أو تقصر؛ وحالة من التقلّب لدى ألكسندر الأول، وكذلك حالة الضلال لدى فرديناند الثاني عشر في إسبانيا، والأثر الحاسم لانتخاب الرجعي المتطرّف ليون الثاني عشر عام 1823 في الولايات البابوية وتصلّب الرأي لدى فرنسوا الثاني في النمسا، وكذلك، الاعتدال وذهنية المصالحة لدى أمراء شمال إيطاليا خارج سنوات الأزمة الحادة. وقد لعبت مجموعة من المستشارين والوزراء وأفراد العائلة المالكة دوراً كبيراً في تحديد الخيارات الكبيرة كما في السلوك اليومي: مثل مترنيخ في النمسا، وتونسالڤي، الوزير الأول للبابا بيوس السابع وخلفه أوريڤارولا لدى ليون الثاني عشر، والوزير موتز مؤسس الاتحاد

الجمركي الألماني في بروسيا؛ وآرتشيف المستشار الأساسي لألكسندر الأول بعد 1815 وخلال السنوات العشر الأخيرة لعهده، كلهم كانوا في عداد العاملين لقضية ساهموا في تحديدها.

وقد شهدنا نماذج عقلنة الجهاز الإداري منذ عهد الحكم الاستبدادي المستنير في روسيا وإيطاليا وإسبانيا والنمسا وبروسيا، وفي الوقت ذاته كانت الأنظمة المحافظة بيروقراطية وبوليسية وعسكرية للغاية؛ كما كانت الرقابة والسجن الوقائي دون أي قياس مشترك مع الآمال التي طرحت في القرن الثامن عشر بواسطة فلسفة الملوك المجددين. وولد تطور الوجه القمعي الانطباع المتعلق بأنظمة في مواقع دفاعية وبالحكومات المذعورة، التي ردت على التهديدات بعنف. وغداة المؤامرة الاصلاحية رفض القيصر نقولا الأول، في بيانه يوم 12 أيّار/ مايو 1826 «كل حديث عن الحرية» وقام بأقصى عمل قمعي «ضد جميع المتمردين» وفرض قانون الرقابة على جميع الصحف. وفي عام 1819 بعد مقتل الشاعر الألماني كوتْزْبو الخادم الأمين لمترنيخ، على يد الطالب «ساند»، رأينا في كل مكان في ألمانيا عودة الرقابة على الكتابة، الرقابة البوليسية على الجامعات، بمراسيم كازلسْباد المصدقة من قبل المجلس الاتحادي. وأنشئت حينذاك لجنة في ماينس لجمع المعلومات عن جميع الدسائس الثورية من أجل النجاح في تحطيمها بسرعة. وفي عام 1832 غداة المظاهرات الليبرالية، وإثر محاولة استخدام القوة ضد المجلس عام 1833، مثُل أمام المحاكم عدد كبير من المثقفين وصدرت بحقهم أحكام بالسجن. وتوصل بعض الملوك أحياناً إلى التآلف مع بعض المستلزمات الليبرالية حتى إن ملك إسبانيا فرديناند السابع تفهم ضرورة اتّباع سياسة متوازنة بين «اليسار» و «اليمين»: وظل تحولهم مشكوكاً فيه دائماً، وغالباً ما كان هناك تيار «متطرّف» معاد لأقل التنازلات، كما كانت الحال في إسبانيا.

وتحت تأثير المسيحانية الثورية، توصلت الدول المحافظة إلى اكتشاف أهمية التّضامن الفعال، بل التنسيق الدائم فيما بينها. ولا بد من العودة إلى سياسة المؤتمرات من وجهة العلاقات الدولية. وسنقتصر هنا على التذكير بأن التدخل المسلح كان يجري لصالح نظام مهدّد من الداخل، وقامت به فرنسا ضد الليبراليين الإسبان في عام 1823، كما جعل مترنيخ في النمسا حكماً

متحيّزاً في الصراعات السياسية في إيطاليا وألمانيا. ولم يتمكن نقولا الأول من متابعة خططه التدخلية ضد الثورة البلجيكية. ولكن هذا السلوك لم يكن جديداً كما يبدو: فقد جربت الولايات الألمانية الموحدة التدخل البروسي لصالح حاكم إحدى الولايات عام 1787، وفي وقت مبكر نسبياً كان الفرنسيون المعادون للثورة قد راهنوا على دعم من الإمبراطور ليوپولد لصالح لويس السادس عشر. وكذلك فقد ارتدت المعركة الدائمة ضد العناصر المعادية، مظاهر متشابهة داخل كل دولة كبيرة معينة، الأمر الذي ساهم في خلق صورة ذات طابع وحدة حقيقية لإروربا المحافظة.

أشكال المقاومة التحررية القومية

وكانت المبادىء التحررية في الغرب مصدر المناداة بحقوق الإنسان والأنظمة الدستورية، ومع ذلك فقد ظهر غداة الاضطراب الثوري الكبير، التفاف الوطنيين حول الملك وارتباطهم من جديد بتقاليدهم الفلسفية. وترافق التشهير بالطغيان النابوليوني مع الوعود والبرامج، كما جرى في إسبانيا أعوام 1810 ـ 1812.وفي هذا الوقت ألحقت منطقة رينانيا الألمانية بمملكة پروسيا، بعد أن كانت ملحقة بفرنسا في وقت سابق، وظهر فيها العديد من مؤيدي ومنظري العمل التحرري. وشكلت الجامعات عالماً موحداً من الأساتذة والدارسين، وساحة تمتاز بكونها منطلقاً للحركات التقدمية: ففي ألمانيا ومنذ عام 1815 ظهرت هيئة طلابية «لابورشنشافت) وضمت الجمعيات الطلابية الكبيرة. وفي بداية هذه المرحلة قام عدد هام من الضباط بدعم فعّال للمتمردين تحت تأثير خيبتهم من المناخ السياسي الجديد وعدم تكيفهم مع الهدوء ومع الآفاق المهنية الضيقة. وظلت العقائد تفتقر إلى الابتكار بالقياس إلى تلك التي شكلت أساس الأنظمة التحررية، ولكن تأثير التراث الوطني غالباً ما كان يميزها ويبررها.

وجمعت الجغرافيا السياسية الجديدة، إلى جانب الليبراليين، جميع الذين يثيرهم الاضطهاد الأجنبي والذين يتحسرون على فقدان الوحدة الوطنية. وكانت النزعة القومية قد كشفت، في ألمانيا تحت تأثير فختة، المصادر الخطرة للخصوصية والتقليد التاريخي والتعالي على الآخرين: ومع ذلك فإنها

شاركت في معركة الحريات بشكل عام. فرفعت الهيئة الطلابية شعارات «الحرية والكرامة والوطن» عام 1816 مثلما أعلن الليبراليون في عام 1832 إرادتهم بنصرة الوطن والحرية والوحدة بين الشعوب. وكانت الحرية والوحدة من أهداف الإيطاليين مانزوني وكابوني، وكان هذا الأخير ناشر المختارات (انتولوجيا)، لسان حال المثقفين في فلورنسا. وفي عام 1834 أكد مانزيني باسم «إيطاليا الفتاة» و «پولونيا الفتاة» و «ألمانيا الفتاة» إيمانه بالحرية وفي «الرسالة الخاصة لكل شعب» وكذلك في مستقبل وحدة أوروپية مستقلة. ولم يفصل الپولونيون بين طموحهم إلى الحرية وبين إرادتهم في زعزعة الحكم الروسي، ولم يتعارض دعاة الوحدة الوطنية مع الذين يضعون التمتع بالحريات في المقام الأول. وحدَّد المؤرخ الألماني داهْلْمَن في عام 1835 دور پروسيا كقوة توحيدية للبلاد الألمانية ضمن شروط تتيح تطور النظام باتجاه ليبرالي. ولا بد من تجنب النظر إلى جميع أخصام الحكم الأجنبي، وبنظرة تشمل الأمة بجميع أبعادها: حيث إن مترنيخ عمل كثيراً للنيل من الإيطاليين «الثرثارين الدسّاسين والمنقسمين» ومن الذين يخضعون للصراعات المحلية. وإنه لصحيح كذلك أن تبدو الفكرة القومية مسألة مجرَّدة جداً بالنسبة إلى عدد من المواطنين الموزعين بين دول مميزة: وكان مترنيخ نفسه يدّعي أن ألمانيا إنما تحتاج اتحاداً وليس وحدة.

ومن جهة أخرى فإنه من الصحيح كذلك أن التيار القومي يمكن أن يكون منفصلاً عن الليبرالية الغربية: فأهل الفكر في روسيا في عهد نقولا الأول أمثال كيرفسكي وأكساكوف، رأوا عظمة روسيا بالاحتفاظ بتقاليدها. ومن جهة أخرى أيضاً، فإن هذه الأمة الكبيرة وهي تبحث عن أكبر قدر من الحرية، لم تكن تهتم لحرية الشعوب الخاضعة لها: وكانت هذه حال المجر وأهلها السلاڤيين. وكان يستطيع أنصار الوحدة تحديد بعض المراحل: حيث رأى الإيطالي بالبو ضرورة مرحلة أولى للحرية، وفصل مسبق للنمساويين عن إيطاليا قبل الانتقال إلى المرحلة الوحدوية. ومقابل ذلك فإن آخرين أعطوا الأفضلية لهذه المرحلة، وفي عام 1843، حدّد جيوبرتي في كتابه حول أسبقية الإيطاليين في الأخلاق والتمدن، ونظر فيه إلى البابوية كأعلى سلطة، يجب أن تقوم حولها وحدة شبه الجزيرة؛ ورفض تقليد «الثورة الفرنسية» وكشف تنوع

التجارب السابقة الفاشلة التي اعتبرها ناتجة عن أفكار انتقلت إلى إيطاليا من الخارج، وانتشرت فيها، وأنها محكومة بالذبول وضعف وهجها. وأما البابا فليس لديه إلاّ الدعوة إلى التقاليد «وإعادة الأخذ بالقانون القديم الذي لا يجوز التصرف به بعد أن طبعه علناً ورسمياً عدة مرات» وأن اتحاداً سياسياً» في إيطاليا تحت سلطته» يزيد من قوة مختلف الأمراء ومقدرتهم، ودون أن يلحق الضرر باستقلاليتهم ويجعل خيرات الجميع شأناً مشتركاً.

وكان بعض الليبراليين، كما في أوروپا الغربية، أنصاراً للعقل، ويعملون لاجتذاب الأذهان بالتشديد على المبادىء المشروعة لدى كل إنسان. بينما اعتبر آخرون أكثر ميلاً للتقاليد الوطنية ودعوا جميع القوى والاتجاهات الروحية للالتزام به في إطار دفع من الحساسية الرومنطيقية. وتوجه آدم ميكيڤيكس في «كتاب الحجاج الپولونيين» عام 1832 إلى الله بصلوات شهيرة باسم جميع شهداء الماضي، وطلب إليه أن يمنح الپولونيين واللتوانيين «الاستقلال، والوحدة، والحرية للوطن». فامتزجت هنا التحررية والقومية بالإيمان التقليدي وبمذهب استحضار الشهادة لدى الشعب إلى استلهام الموضوعية المسيحية في الافتداء والألم من أجل الخلاص البشري. ويستطيع هذا النمط من التفكير والاستدلال أن يؤدي إلى احتجاج وتمرد القوى الشعبية ورجال الدين المتحسّسين لهذه الذهنية.

وكانت حركات المعارضة تأخذ أبعاداً جديدة تحت تأثير مظاهر التجديد الاقتصادي من جهة، والقمع الاجتماعي القديم من جهة أخرى. وتطرح الاهتمامات الاجتماعية من قبل مدبري المؤمرات ومحركي التمرد في بعض الأحيان. فقد أعلن الإصلاحيون عداءهم لاستمرار القنانة في روسيا. واستعيد هذا الموقف من قبل التحرريين «الغربيين» مثل «كاڤِلينْ» و «تْشِيتْشِيرينْ» وأهل الفكر الروسي. ووعد الليبراليون الإسبان بأن يقلّلوا من امتيازات وثروات الكنيسة في حال نجاحهم، والتزموا بهذا الوعد. وأما منافسوهم من الإيطاليين فقد وجب عليهم أن يدركوا هذه المطامح الزراعية الهامة في الولايات البابوية، وشهدنا فيها نمو حركات مستقلة نسبياً، فشكلت نوعاً من التحدي للولاية المعادية للثورة كما للدولة «البورجوازية» المحتملة الظهور. وفي ألمانيا كان المثقفون منفتحين جداً على مبادىء اشتراكية انتشرت بواسطة كتابات وَيْتْلِنْغ

وفيوزباخ وموسى هس. وكانت هذه المبادىء في مرحلة جنينية وفي إطار بلاد تخضع للنظام الاقتصادي القديم ولم تلق الاشتراكية صدى مشابهاً كما عرفته في فرنسا أو في انكلترا.

وفضلاً عن ذلك فقد ارتدت المعارضة في هذه البلاد أشكالاً من السرية والعنف. وكانت الجمعيات السرية ومنظمات المثقفين في طليعة هذه الأشكال. وشهدت إيطاليا منذ عام 1815 نمو حركة «الفحامين» التي ولدت قبل هذا التاريخ بعدة أعوام وكانت معادية لآل بوربون ومورا في مملكة نابولي التي كانت مهدها؛ وأقامت لها محافل في جميع ولايات شبه الجزيرة ونادت هنا وهناك بمطالب قطرية خاصة، وكانت ليبرالية ومعادية لرجال الدين وكان لديها استعداد للجوء إلى جميع أشكال التآمر من الاغتيال إلى التهديد السياسي. وأما في الولايات الألمانية فقد ظهرت الهيئات الجامعية في وقت مبكر ولجأت إلى استخدام المظاهرات الجماهيرية والعرائض، الأمر الذي عرّضها للملاحقات. وفي روسيا في عهد ألكسندر الأول ظهرت جمعيتان، الأولى عام 1816 وهي «اتحاد الخلاص» والثانية في عام 1818 وهي «تحالف الازدهار»؛ وتطورتا في بطرسبورغ وفي أوكرانيا وضمّت بشكل أساسي الضباط والنبلاء الشباب الذين كانوا يعتبرون التمرد الوسيلة الوحيدة لتحقيق إصلاحات معينة. وكان العنف الذي تمارسه الحكومات يدفع بدوره حتمياً إلى العنف من قبل الآخرين، كما في المجر، حيث لم يتح منبر شرعي للمتحدثين عن البدعات الجديدة.

وهكذا فإن شيوع الفوضى يقابل شيوع القمع. وتستجيب الأولى للتفكير المتطرف للعديد من المتمردين على طريقة «مازّيني» ويغذي ذلك باستمرار نزوح الذين يتعرضون للاضطهاد السياسي فكان ميكيڤيكس Micheivicz تائهاً في أوروپا بشكل دائم متنقلاً من لتوانيا إلى فرنسا ومن هناك إلى إيطاليا قبل أن يموت في تركيا. وأجبر «هين» و «بورن» على مغادرة ألمانيا 1835 وأجبر كارل ماركس على اللجوء إلى غرب القارة. ويُعد مازيني نفسه من الوجوه البارزة للشتات الحقيقي للحرية، وقد شارك في هذا المصير عشرات الألوف من الوطنيين بحثاً عن وطن فكانوا يُستقبلون بحماسة من قبل إخوتهم المتمرّدين في بلاد الملجأ لكنهم لم يدركوا إمكانية تحقيق انتصار جزئي لأفكارهم.

وجميعهم كانوا يتمنون «الحرية للشعوب» وأنشأت الجمعيات السرية فروعاً دولية لها، وألفوا نماذج جديدة من الماسونيين «البنائين الأحرار». وظهرت جماعة الفحامين واتخذت مقراً أعلى لها في باريس عام 1822، وشكلت نموذجاً متطوراً للماسونية.

وفضلاً عن ذلك فأينما وجد اللاجئون كانوا يعتقدون أن من واجبهم التحضير «لحرب عامة» من أجل تحرير أوروبا. ونادى بعض العقائديين باللجوء إلى جهد عسكري جديد في أمة جديدة قد تكون فرنسا المتجددة بالثورة. وكان ذلك أمل جيوبرتي وعدد كبير من مواطنيه في إيطاليا. فعشية عام 1848، وجه «كارلو كتّانيو» نداء يتمنّى فيه التدخل الفرنسي لأن «الحرب في إيطاليا إنما تشكل جزءاً من الحرب الأهلية الأوروبية، ولا يمكن لإيطاليا أن تصبح حرّة إلا في قلب أوروبا حرّة». وكذلك كان فراري يعتقد أن فرنسا وحدها تملك النضج والقدرة الضرورية لمساعدة ثورة الشعب وكان ميكيڤيكس يطلب من الله أن يمنحه «حرباً عامة» تخرج منها پولونيا بالفوز بحريتها.

ومن الطبيعي أن يؤدي نشاط مترنيخ إلى إقامة تحالف للأنظمة المحافظة إلى دفع أعدائه للتفكير بحلف مضاد بين أنظمة الحرية.

وفي الوقت الذي ظهرت فيه كتلتان متميّزتان بوضوح في أوروپا؛ صار الإيديولوجيون والمسؤولون السياسيون، يحلمون بتحقيق التلاحم داخل كل كتلة، وكان هدف هذا التلاحم تحقيق التكامل في الكتلة الواحدة، وسحق الكتلة المنافسة. وهذا يعني أن كل طرف كان يحلم بوحدة القارة وأعتقد ثوريو عام 1848 أنهم يستطيعون التحول من الحلم إلى الواقع، من طوباويين إلى بُناة واقعيين.

عام 1848 والأمل في أوروپا حرَّة

في عام 1848 وقعت أوروپا كلها تقريباً فريسة للأزمات الثورية. وقد سبقت هذه الأزمات والحركات عدة مؤشرات: واتخذت الأنظمة المحافظة المذعورة عدة تنازلات، حيث صدر دستور في ناپولي في 11 شباط/فبراير 1848، وفي توسكانا في السابع عشر منه. وفي الواقع فإن ثورة باريس في 24 شباط/فبراير وثورة ڤيينا في 13 آذار/مارس، شكلتا التمرد الكبير الذي أثار

الشعوب، من المجريّين والتشيك والألمان والنمساويين وطرح مجمل النظام المحافظ للبحث وبلغ درجة التحدي للرأسمالية الصناعية وهي في عز شبابها. وتعرّضت قيم النظام القديم، وقيم العالم البورجوازي لمخاطر متنوعة في اختلاط غريب من الأفكار والأعمال على حساب تحالفات وتمزقات بين أعداء أو أصدقاء الأمس. فقد كانت ثورة 1848 أكثر من إعادة للثورة الفرنسية عام 1789 على الصعيد الأوروبي وفي الواقع فإن المواجهات الاجتماعية لعبت دور المقدمة للصراعات المعاصرة.

الظرف الثوري

إن التزامن النسبي للأحداث يدل عادة على وجود توتر في الأحوال العامة.

وقد تحمّل القسم الأكبر من أوروبا انعكاسات الجمود الاقتصادي الذي برز عام 1845 ـ 1846 واستوجب في البلدان النامية، أصولاً مالية وصناعية، واستنفد الافراط في الاستثمار في انكلترا وفرنسا إمكانات المصارف على منح القروض، وغرّر بالأفراد الذين لا تدفع لهم الفوائد الحقيقية عن أموالهم. ولم يكن حذر مصارف الإصدار ليسمح بإعادة حسم السندات التجارية، وتبنى مصرف انكلترا موقفاً انكماشياً، وأما مصرف فرنسا فقد وجد نفسه ضعيفاً بسبب سحوبات الذهب اللازمة لشراء المواد الغذائية. وكانت الحكومات تنافس القطاع الخاص في الاقتراض، وعندها أصبحت الحكومة الفرنسية مثقلة بالديون، وطرحت في السوق المالية 60 مليوناً من سندات الخزينة وقرضاً لاحقاً بـ 300 مليون فرنك عام 1847، ولم تستطع أعمال الاستثمار المعقودة بدون حذر أن تستمر طويلاً، وبدا أن الهبوط الصناعي يعود إلى الثغرات المرتبطة بطبيعة النظام الرأسمالي الجديد. وكان ذلك يتحقق جزئياً أو كلياً في البلدان ذات الاقتصاد التقليدي بسبب الأزمة الزراعية. ففي عام 1845، أصاب البطاطا مرض تسبّب بالضرر الكبير للمحاصيل في السنتين التاليتين، الأمر الذي جعل المجاعة تبدو كظاهرة أوروپية لم توفر إلاّ روسيا. وأما التطور في مجال النقل، فلم يكن قد بلغ حدّ تأمين الانتقال السريع نحو المرافىء، ومنها إلى مناطق الاستهلاك، ممّا كان يجعل شحن البضائع غالياً جداً. وكانت

الأسعار تبقى مرتفعة بسبب الكثافة السكانية، وأدى ذلك إلى اختلال في الميزانية. فخفّت المشتريات الصناعية في الريف إلى الحد الأدنى ووجد سكان المدن أنفسهم مجبرين على الحد من الألبسة والأقمشة والأثاث ومن المنتجات غير الضرورية. كل ذلك أدّى إلى تفاقم وضع العديد من المصانع وإلى حالات إفلاس، وإلى الإبطاء في الانتاج في مصانع النسيج. وفي بداية عام 1848 تحسنت الإمكانيات الغذائية لدرجة ازدادت معها الصعوبات أمام المضاربين بالقمح المستورد؛ ولكن المنتجين لم يتجنبوا الانعكاسات المالية للانكماش، وأصبح صغار الفلاحين والعمال المياومين يرزحون تحت الديون، وتباطأت استعادة الثقة، الأمر الذي كان يضغط على المستثمرين. وأما الأزمة الاقتصادية، فقد أيقظت الخلافات الكامنة وراء الآلات والمعمل، وحركت هنا وهناك اضطرابات الجوع، وجاءت تدعم وجهات نظر الاشتراكيين وشدّت الانتباه إلى المظالم الاجتماعية، وأنعشت الانتقادات للنظام السياسي الذي لا يصغي إلى صوت الفقراء... وحتى إلى ذوي الربح القليل، والمحل الصغير والحرفة. وأصابت الاضطرابات النمسا، حيث إن قسماً من العمال لم يكن يعيش إلاّ على «الفواكه والخضار الفاسدة»، وهزت الريف الروماني، وهيّجت المياومين الزراعيين، وانتقلت سريعاً إلى الشمال، والنورماندي، ومنطقة ليون وباريس في فرنسا، التي شهدت نحو 75 ألف صناعي عاطل عن العمل عام 1847 وجرت عمليات سلب المخازن والأفران في مدن رين ونانت ومولهاوس وليلْ، وسحقت بقسوتها الإيرلنديين، فتحولوا إلى تائهين وراء الأمان عن طريق الهجرة. ولكن هذه الاضطرابات أطلقت الجهد الكبير للجماعات الدستورية في بريطانيا، وبعد عدة سنوات من تحرّر جماعة النسيج في سيليزيا، غرقت پروسيا في اضطرابات أدت إلى «ثورة البطاطا» في برلين لمدة ثلاثة أيام في نيسان/ أبريل عام 1847. وأصبحت الجماهير ذات استعداد أكبر للتمرد فألقت المسؤولية على السلطة وغرست الشك في كل مكان، حتى في صفوف الطبقات المالكة. ودفعت البعض إلى إبداء الانتقاد لاحتكار السلطة من قبل أقلية ضيقة: فاعتقد «أنجلز» في آذار/مارس 1847 أن سلامة البورجوازية الپروسية تتطلب أخذ قدر كبير من السلطة من أيدي الملك وحاشيته.

وأدت الأزمة الاقتصادية إلى احتدام المعركة الإيديولوجية في السنوات

التي سبقت التحرّك الثوري. فشهدت تلك السنوات اشتداد النقد الموجه إلى النظام الانتخابي المحدود في البلاد التحررية وإلى السلطة التي وضعت بين يدي فئة قليلة. ففي فرنسا خاصة، كان يتزايد تركيز السلطة التنفيذية لصالح لويس فيليب الذي تزايد استبداده تدريجاً، ولوثت الفضائح العديدة حاشيته والطبقة العليا في المجتمع وأساليب احتيال غودان مساعد الملك؛ وجرائم القتل التي ارتكبها الأمير برثيِّيه ودوق شوازول پراسلين من إقطاعيّ فرنسا؛ وأشكال التجارة غير المشروعة التي تورط بها وزراء قدامى أمثال تيست وكوبيير، وخلقت مضاربات البورصة بين أفراد العائلة المالكة مناخاً خطراً. كل هذه العيوب كانت تبرّر مطلب توسيع حق التصويت ليشمل فئات جديدة. وكانت المآدب تتيح القيام باجتماعات سياسية تحت غطاء استقبالات خاصة، ويشارك فيها ممثلو البورجوازية الصغيرة أكثر من العمال، ولكن الرفض الأعمى لكل تنازل كان يوحد بين أنصار الديمقراطية والاصلاح الأكثر حذراً.

ومنذ عام 1840 أشار إدغار كينيه في كتابه «تحذير إلى البلد» إلى فشل البورجوازية وإذا «كانت مهمتها في العالم أن تصبح قائدة ومعلمة ولسان الشعب» فإنها منذ «وصولها إلى السلطة أخذت تتبجّح مثل السلطات السابقة... وجاءت تردد بدورها بألوف الأفواه: «أنا الدولة» وعلى هذا «فالبورجوازية بدون الشعب رأس بدون ذراع والشعب بدون البورجوازية قوة لا نور لها». ووجّه نداء إلى البورجوازيين من أجل المشاركة «في التحويل الاجتماعي الذي يتهيأ» وتجنب خطأ الانقياد الأعمى. ولم تكن هذه الدعوة لتوحيد القوى وحيدة. وكذلك دعا ميشليه في عام 1846 لتحقيق هذه الوحدة حول أسطورة الشعب وأطرى مع لويس بلان في عام 1847 ثورة فرنسية نظيفة من جميع الاتهامات والمظاهر الدموية والاحترابية، وفيما بعد انضمّ إليهما لامارتين فنشر في حزيران/ يونيو عام 1847 كتابه «تاريخ الجيرونديين» وكذلك «ألكسندر دوما» الذي قدّم للمسرح «فارس البيت الأحمر» ونشر في جميع الأوساط كتابه المشهور «غناء الجيرونديين» وغدا الفكر والأدب الرومنطيقيان في خدمة قضية تتزايد شعبيتها أكثر فأكثر.

وكان التطور ملموساً في الدول المحافظة كذلك. فهذه پروسيا، دعي فيها المجلس الاستشاري في المناطق، وغدت ساحة لمطلب تحرري، وشهدنا

فيها مندوبي عامة الشعب يصوتون للائحة حقوقية حقّة، ولمطلب الانتقال إلى نظام دستوري تقدم به نواب منطقة رينان. وكانت جرأتهم درساً تعلم منه أحرار المناطق الألمانية الأخرى لا سيما في جنوب ألمانيا حيث تسبّبت حالات الهوس لدى لويس الأول في باڤاريا باضطرابات خطرة. وفي إيطاليا ترافق مجيىء البابا بيوس التاسع مع تغيير مفاجىء، فقد منح الحرية للصحافة، وأدخل علمانيين إلى حكومته، وحرّر المترددين وشجّع نهضة القوى التحررية في إيطاليا بأسرها. وأڤال ملك «بيامون» شارل ألبير البطل التعيس الحظ في أحداث عام 1830 وشدّد دعايته وطرح نفسه كموحّد لشبه الجزيرة التي كانت تحررت سابقاً من النير النمساوي. وفي النمسا كانت الدسائس في القصر، والصراع الخفي بين التحرريين الملتفين حول الأرشيدوق جان، والرجعيين بقيادة الأرشيدوق لويس؛ وضعف موقف مترنيخ أنعش آمال المصلحين، وتزامن ذلك مع التفاف التحرريين المجريين حول كوسُوت وحيث تيقظ النبلاء التشيك بفضل الكتابات الوطنية لـ «بالاتسكي» و «ساڤاريك»، فطالبوا في عام 1845 بدستور وبالاعتراف بلغتهم القومية، وبإلغاء الأساليب الإدارية السيئة. وكانت الأمور تجري، وكأنه بدأ انهيار البناء القديم الملغوم منذ زمن بعيد من الداخل بواسطة العمل الصبور للتحرريين والديموقراطيين والقوميين والاشتراكيين. ولكن هذا الانطباع بدا غير ذي أساس عميق: بل كان قابلاً لخلق موجة ثورية غير عادية.

الانتصار العابر لحركات التمرد

لقد لعبت أحداث شباط/فبراير في باريس دور المفجِر في معظم البلاد الأوروپية: وظهر انتصار الحرب الأهلية، وإعلان الجمهورية أكثر من حدث منعزل، فبدا ذلك كأنه إعلان ولادة عصر جديد. واستناداً إلى الأحداث اليومية، فإن مترنيخ قد صُدم حتى الإغماء عندما علم بأخبار تلك الأحداث الباريسية. وأظهر زعيم المحافظين مخاوفه من امتدادها إلى مناطق أوروپا الأخرى، واعترف بوجود مظاهر من التضامن القوي في قلب القارة القديمة.

وفضلاً عن ذلك، فقد قدّمت الثورة الفرنسية نموذجاً للعمل ولطبيعة التغيرات المطلوب إجراؤها.

ولكن سهولة الانتصار الثوري في فرنسا أثرت على جميع الأذهان. إنها كانت حركة لم يتوقع محركوها الأكثر حماسةً لها مدى اتساعها، ففي مدى ثلاثة أيام وضعت حدّاً لملكية حاولت أن تكسب التأييد الشعبي؛ ولكن استقالة الملك الضعيف، وفشل إعلان الوصاية على العهد، وحماسة المتمردين الجمهوريين وقلق أنصار آل أورليان، والارتياح الضمني لمؤيدي آل بوربون والبونابرتيين، كل ذلك أتاح الفرصة لإعلان الجمهورية بشكل فاجأ جميع الدوائر والأوساط. وجرى تكليف بعض نواب المعارضة والصحفيين التحرريين بالوزارة بقرار برلماني سريع وبتنصيب شعبي في فندق المدينة في باريس وظهرت دعائم النظام هشّة. فبعد جهود «بوغو» غير الناجحة عاد الجيش إلى ثكناته في 24 شباط/ فبراير«ورفض دوق أومال، قائد الجيوش في الجزائر، القيام بأية ردة فعل، ولم تعلن الكنيسة موقفاً واضحاً، ولكن رجالها المتطورين كانوا يأملون تحقيق الأخوة بين المواطنين، إلاّ أن آخرين كانوا أكثر محافظة لم ييأسوا لغياب نظام غير متحفظ تجاه القيم الدينية؛ وأما الإداريون والشرطة فإن معظمهم شعروا بالارتياح لكون تسارع الأحداث لم يضعهم أمام الخيار الصعب، وتحولوا بسهولة إلى مؤيدين للنظام الجديد.

ولم تكن الجماعات الأقل ميلاً إلى الاضطرابات الخطرة على الهرمية الاجتماعية مرتاحة للأحداث؛ وترك العاصمة الفرنسية العديد من رجال الأعمال الأغنياء وانتقل بعضهم إلى انكلترا. إلاّ أنّ وحدة المالكين لم تكن بمستوى أن تدفع الحرس الوطني إلى القيام بقمع جدّي للتمرد، ويعكس هذا التراخي وجود تيارات ومصالح متعارضة داخل فئة اجتماعية متكونة من أصول اجتماعية متنوعة. وفي الواقع فإن المحافظة كانت تعتمد على تضامن الأنظمة الأقل تحرراً وعلى عمل «حلف مقدس» جديد؛ فإلى جانب كون ملكية تموز/ يوليو لم تكن مرتبطة بمجموعة الأمم الأكثر رجعية فإن المبادرة الدبلوماسية للامارتين، والإعلانات للنظام الجمهوري المسالمة أبعدت خطر تدخل خارجي قبل أن يحول دون ذلك اتساع الحركات الثورية، وتجعله أمراً مستحيلاً.

وبسرعة أرست الجمهورية أسس نظام جديد، وقام هذا النظام على الاقتراع العام لجميع الرجال الذين يبلغون الخامسة والعشرين أو كما نصّ

مرسوم الخامس من آذار/مارس بعد ستة وخمسين عاماً من أول تجربة ديمقراطية نجحت قوة أوروبية كبيرة، بشكل دائم في هذه المرة، في تثبيت مبدأ انتخابي لا يعترف بامتيازات للمرتبة الاجتماعية أو للثورة؛ واندفعت هذه القوة في المغامرة فمنحت تسعة ملايين ناخب مسؤولية حصرت حتى ذاك الوقت بـ 000 240 فقط. ووجدت الحريات الأساسية وفي أولها حرية الصحافة التي أعيدت بشكل كامل في السادس من آذار/مارس والتي سمحت، خلال ثلاثة أشهر بظهور مؤقت لأكثر من 274 إسماً جديداً. وحمل الإقرار بحق الاجتماع بعث النوادي التي تكاثرت في عهد الثورة. ومنذ الرابع من آذار/ مارس وبناء لإلحاح شولْشِرْ كلفت لجنة خاصة بالإعداد لإلغاء الرق في المستعمرات وجرى ذلك في 27 نيسان/أبريل التالي. وعهد إلى الشعب المسلح بصيانة الحقوق المدنية بفضل تطبيق الأساليب الديمقراطية في الحرس الوطني الذي فتح لجميع الرجال بين 21 و25 عاماً وتم تجهيزه وتسليمه من قبل السلطات العامة وليس على نفقة المواطنين أنفسهم. وكذلك اتخذت إجراءات اجتماعية إلى جانب الإجراءات السياسية ولم يكن بعضها غير الانعكاس الفرنسي للتيار الأوروبي الإنساني الذي ينادي بإلغاء استيفاء الديون عن طريق القهر الجسدي، وكذلك بإلغاء العقوبات الجسدية في البحرية إلى جانب إجراءات أخرى أكثر ثورية كان أولها مرسوم 25 آذار/مارس الذي انتزع من الحكومة الانتقالية تحت تأثير المظاهرات الشعبية والذي منح حق العمل لجميع المواطنين وأقرّ لهم بحق «التضامن فيما بينهم من أجل الاستفادة من مكاسب العمل المشروعة» وجاء ذلك بداية للديمقراطية الاجتماعية وكذلك نوعاً من مقاطعة الفردية الليبرالية التي نص عليها قانون شابليه لعام 1791 وأنشئت لجنة لوكسمبورغ كبرلمان يجمع بين أرباب العمل والعمال والاقتصاديين في الأول من آذار/مارس، وكان ذلك استعراضاً وشكلاً من الرفض للمطالب المباشرة بإجراء اصلاحات هامة، وإغراقاً للقضايا المطروحة في مماحكات لا نهاية لها، وذلك سمح بمناقشات أولية لمشاريع الاصلاح وبإصدار مراسيم 2 آذار/مارس حول تخفيض ساعات يوم العمل إلى 11 ساعة في الأرياف و10 ساعات في باريس، وحول إنشاء مكاتب توظيف مجانية في الهيئات البلدية، ممّا أنعش آمالاً ضخمة في أوساط البروليتاريا في المدن. ومع

ذلك فلم يحصل بؤساء الأرياف الذين هم أكثر اغتراباً وأقل تضامناً على مكاسب ملموسة رغم أشكال التمرد والانتفاضات التقليدية من أجل حقوق الانتفاع أو ضد الاستنزاف. وحملت مشاريع التعليم الشعبي التي وضعها هيبوليت كارنو الوزير الأول الجمهوري للثقافة العامة في فرنسا التي تحمست لمبادىء تكافؤ الفرص التربوية حملت بواعث الثقة بمستقبل مزدهر وأظهرت الأسابيع الأولى للثورة هذه المرة أنه لا يمكن إخفاء الثورة. ومن هنا وجهها الأوروبي.

وكانت عاصفة التمرد قد هزت أنظمة أخرى، حتى قبل أن تصبح إجراءات الحكومة المؤقتة معروفة في الخارج.

وجاءت أخبار باريس تحدث ذعراً لدى الأوساط المالية في النمسا، وهبوطاً في قيمة الأوراق النقدية، والصعوبات في الوسط المصرفي حيث اضطر مصرف روتشيلد النمساوي إلى الاستنجاد بفروعه في الخارج. وظهرت المؤشرات التي تسبق الثورة، ففي ڤيينا، حركات الطلاب وتكاثر العرائض ضد مترنيخ، وفي پرسبورغ خطابات كوشُوت الملتهبة أمام مجلس الدييت المجري، وفي پراغ مظاهرات جماهيرية ومطالبة ببرنامج إصلاح يتناسب مع الطموحات القومية. وانفجرت الثورة فجأة في العاصمة النمساوية في 11 آذار/ مارس وأجبرت مترنيخ على الاستقالة، ودفعت الامبراطور ليقدم وعداً بالدستور وبحرية الصحافة. وانتشرت الحركة في المجر حيث حصل مجلس الدييت من الامبراطور على تصديق للبرنامج التحرري وتشكيل وزارة برئاسة الكونت باتشيانيي ضمت كوسوت وديَاك. وكان على بوهيميا أن تنتظر لفترة أطول تنازلات أقل، ومنحت في النهاية في الثامن من نيسان/ أپريل نوعاً من ميثاق ينص على إنشاء مجلس منتخب وحرية الصحافة والتعليم والاعتقاد الديني، والمساواة بين اللغة التشيكية والألمانية وإلغاء الامتيازات الاقطاعية.

وهكذا فإن ضعف المملكة الأكثر محافظة في أوروپا الوسطى خلق الشروط المناسبة لامتداد الحركة الثورية إلى إيطاليا وألمانيا.

ولم يكد يعرف سقوط مترنيخ، حتى انفجرت الثورات في پارم ومودين، ولا سيما في 18 آذار/مارس في ميلانو ثم في مانين. وهذا هو أوج عصر

التمرد الرومنطيقي، مازّيني في ميلانو، ومانين في البندقية، وغاريبلدي في الشمال؛ كان ذلك في وقت الكبرياء الإيطالية والثقة المفرطة بالقوى العسكرية للقومية الإيطالية: حيث زادت هذه القوى عن 47 ألف جندي تابعين للولايات الإيطالية المختلفة. وعلى هذه القوى استندت المغامرة الكبرى للحرية والقومية معاً وللحلم الوحدوي الذي تجسّد في شخص شارل ألبير الذي نصب ملكاً في البندقية في السابع من آب/ أغسطس، كما في فرنسا كان ذلك عام الأمل الاجتماعي الكبير حيث لم تتأخر الأرياف الرومانية ولا العاصمة البابوية عن أن تصبح الساحة المتميزة. فجأة ظهر كل شيء ممكناً دفعة واحدة.

والانطباع ذاته فرض نفسه في ألمانيا التي شهدت الثورات التي عرفتها فرنسا منذ 1789 فكانت الثورة الفلاحية تختمر في الجنوب ضد ما كان يستمر بقاؤه في باذَوباڤاريا وهي من حقوق الاقطاعيين والإتاوة الاستعمارية والضرائب على الجماعات؛ وبقيت الحركات محلية جداً بشكل عام، مرتبطة بظروف الشقاء ورؤية المتمردين لا تتجاوز رؤية العاميات القديمة. وانتفضت المدن الرومانية والباڤارية على غرار ڤيينا وباريس، مما أدى إلى استقالة لويس الأول وعودة الملكية الدستورية إلى ميونخ. وتجاوزت أشكال التمرد في كولونيا وبرلين إطار الصراع الليبرالي، فوصل ملك پروسيا إلى تبني المطالب الدستورية بين 16 و19 آذار/ مارس، وكذلك الطموح الوطني. وفي الحادي والثلاثين منه شكل في فرانكفورت، مندوبون عن الاتحاد الألماني، مع تفوق كبير للپروسيين الرينانيين والمناطق الألمانية الجنوبية، نوعاً من برلمان أولي ليحدد قواعد انتخاب مجلس برلماني تأسيسي. ولا يمر أمر بدون صعوبات؛ فلم يقدر بعض البورجوازيين الليبراليين المطالب الاجتماعية للفلاحين، وأما اليسار الثوري المتأثر جزئياً بكارل ماركس فكان يتوق إلى أن يذهب إلى أبعد ممّا ذهب إليه معظم أنصار التقدم لذاك العصر، واصطدم التوحيد بالتحفظات الإقليمية المحلية ولم تكن روح الأخوة كافية لإقناع القوميين الألمان بإعطاء موافقتهم على المطالب التي طرحتها الأرستقراطية البولونية المتمرّدة في پوسنانيا، في حين بدت على الأقل إمكانية للتفاهم حول عدد من الاصلاحات الأساسية.

وهكذا كان الربيع عاصفاً في كل أوروپا تقريباً، ومع ذلك استمر الهدوء

داخل الدول الكبيرة. وفي روسيا الخاضعة لسلطة مستبدة تحمل الثوريون كثيراً من الضربات الشديدة، وفي المملكة المتحدة خنقت القومية الإيرلندية مؤقتاً تحت ثقل المتاعب الاقتصادية واكتفت الحركة الدستورية بتقديم عريضة كبيرة تطالب بالديمقراطية، وكان ذلك بسبب ضعف رئيسها فيرغوس أوكونور، أو بالأحرى لأنه ظهر غير قادر على تعبئة الجماهير حول برنامج من «العنف المادي» وكادت هذه الحركة تنهار تحت مهزلة تحليل التواقيع المزيفة لهذه العريضة.

ومع ذلك ينبغي بناء أنظمة تتفق مع الطموحات الأكثر تقدماً في كل مكان تحقق فيه الانتصار الثوري.

طوباوية التحرر والأخوة

وظلت القوى الرجعية في كل مكان، في حين كان ينبغي إجراء تغييرات لا عودة عنها قبل أن تتمالك تلك القوى نفسها عن ذلك.

وبالرغم من أن الأنظمة غالباً ما نشأت بنوع من التسوية فإنها ظلت أمينة لذهنية 1848 في بعض الأحيان.

ففي فرنسا كان فشل قوى اليسار في انتخابات نيسان/ أپريل قد أكدته أيام حزيران/ يوليو الدامية في باريس. ولكن المجلس التأسيسي المنتخب كان قد أعلن منذ الرابع من أيار/ مايو إثر اجتماعه الأول بأن «الشكل الجمهوري كان وسيبقى شكل الحكومة الفرنسية». وحتى غداة حزيران/ يونيو فإن الأكثرية الجمهورية في المجلس اعتقدت أنه يمكن التوفيق بين «النظام والليبرالية»، واكتفت بتسوية حق الاجتماع وفرض كفالة معينة على الصحافة وخطر مهاجمة حقوق العائلة، وحرية العبادة ومبادىء الملكية. وأكد الدستور الصادر في 12 تشرين الثاني/ نوڤمبر سيادة الشعب والاقتراع الشامل. ولكن التراجع ظهر واضحاً في مسألة التشريع الاجتماعي وفي إلغاء مرسوم تحديد يوم العمل ورفض إدخال حق العمل في الدستور. واكتفى بضمان حماية المواطن في عمله والوعد بمساعدة المحتاجين. ولكن اختيار لويس ناپوليون لرئاسة الجمهورية في كانون الأول/ ديسمبر بدا في نظر بعض الناخبين كضمانة أكيدة لاحترام بعض المبادىء الثورية والوعد بالتقدم الاجتماعي.

وقد استطاعت القوى التحررية والوطنية أن تحتفظ بالمبادرة لبعض الوقت. ففي الحادي عشر من نيسان/أبريل، حدد «الدستور المجري» الذي صوت عليه مجلس الدييت، المجر كبلد موحد وليبرالي، وبعد إلغاء امتيازات النبلاء ورجال الدين تم انتخاب برلمان جديد في تموز/يوليو سيطرت فيه القوى القومية التي دعت للاستقلال وبدأت ببناء جيش وطني. وفي ڤيينا صدر دستور نمساوي في 25 نيسان/أبريل ونص على إنشاء برلمان في مجلسين ينتخب أحدهما من قبل دافعي الضرائب وعلى عدة درجات. وشكل وصول الأمير شوارتزنبرغ في 21 تشرين الأول/أكتوبر ووصول الامبراطور فرانسوا جوزيف في كانون الأول/ديسمبر إعلاناً لردة الفعل ضد كل تفكك وانحلال، ولم تهمل فكرة الملكية الدستورية.

وإذا كان الإيطاليون غرقوا في انقساماتهم، فإن الألمان قد دأبوا على تحديد مستقبل وحدوي بانتظام. وأظهرت الانتخابات لبرلمان فرانكفورت في أيار/مايو، أهمية الاقتراع الشامل بفضل نظام من مرحلتين يستبعد عملياً الطبقات الشعبية من التمثيل الوطني. ولم يكن هذا البرلمان أقل وعياً لمسؤولياته القومية الجرمانية فاتخذ قراراً بأسبقية السلطة الاتحادية على حقوق الدول، بالرغم من مقاومة ذوي الميول الإقليمية المناضلة في الدول الصغرى. وبعد أن انقسم بين أنصار دولة ألمانية كبيرة بحيث تضم النمسا ولكن على حساب تفكك محتمل لامبراطورية هابسبورغ، وبين أنصار دولة ألمانية صغيرة موحدة حول پروسيا، كان لا بد من أن يصل لوضع مشروع دستور اتحادي في كانون الثاني/يناير. في هذا الوقت كان الملك في پروسيا نفسها، يقطع الطريق على مخاطر التوسع الاشتراكي للأزمة باللجوء إلى تدابير حكومية وكذلك بإصدار دستور ليبرالي في الخامس من كانون الأول/ديسمبر: حيث أقر الحقوق الإنسانية للمواطنين وبمسؤولية الحكومة أمام البرلمان.

وفي أواخر سنة 1848 لم يكن محظوراً الاعتقاد بالنجاح الجزئي، على الأقل، للحركات الثورية. ولم تنجح شعارات الإخاء والحرية والمساواة في مقاومة تآكل الزمن. ولكن الطبقات الشعبية الثائرة في ألمانيا وإيطاليا وجدت نفسها مستسلمة أمام سقوط الطموحات الاجتماعية الأكثر تقدماً. لكن المبادىء التي شكلت موضوع المناقشات الأكثر حيوية خلال العشرات السابقة من

السنين كانت تبدو أنها انتصرت في أذهان الملوك المستنيرين أو في داخل البرلمانات الجديدة، بفضل تنظيم الحكومات على أساس عقد دستوري واضح وليس فقط على التقاليد التاريخية، والمشاركة في قرار الحكم من قبل كل الشعب من خلال الأسلوب الانتخابي حتى ولو كان مبتوراً، وحماية بعض الحريات الأساسية بما فيها الملكية المصونة ضد جميع المطالبين بالتقسيم، وباحترام الخصوصية القومية إلى جانب حق الوحدة التي يجب أن يعهد بها إلى الملوك التوحيديين في پروسيا وپيامون لحساب الألمان والإيطاليين على التوالي، وتعميم رفض الامتيازات، والحق الاقطاعي، وتثبيت الفردية الليبرالية. في الأشهر الأولى للثورة انتصرت الثورة الفرنسية لعام 1789 ورسالة «الأمة الكبيرة». فبعد نصف قرن من الزمن رجحت كفة القسم الأكبر من أوروپا نحو معسكر الحرية واستعاد مظهراً لوحدة عميقة.

إن عام 1848 يمثل منعطفاً كبيراً في التاريخ السياسي للقارة القديمة. وتستطيع الأذهان الرومنطيقية أن تحلم بخطوة نهائية حاسمة قد تنجح في إقامة وحدة أوروپية كبيرة تجمع شعوباً شقيقة وذات سيادة.

ويصاب المؤرخ بدهشة لتمادٍ في الآمال عرف خيبات أمل عميقة. ويسجل هذه اللحظة في الماضي حيث ظهر فيها المفهوم الوحدوي كتتويج للتثبيت المسبق لمبادىء الحرية والمساواة في الدول المعنية. ولم يكن الأوروپيون في عام 1848 يستطيعون ولا يريدون أن يكونوا خدماً لسلطة لا مبرر لوجودها. وكل اتحاد، محدد أم موسع عليه أن ينطلق من موافقة مواطنيه. وستكون أوروپا الحالمة بالكثير بلد الحرية أو لا تكون، وعندما يتحقق ذلك فلا شك في أنه سيوضع حد نهائي «للحروب الأهلية» التي لا تزال تجد أبواباً مفتوحة أمامها وتحمل المخاطر الكبيرة منذ 1789.

الفصل الثالث

الانشقاقات في أوروبا المسيطرة

بين عامي 1789 و1848 كان تناقض قديم ينمو في أوروبا ولم يتوقف عن الاتساع والتفاقم. وبالرغم من الأزمة بين الامبراطوريات الاستعمارية الهرمة، فقد ثبتت نفوذها السياسي والاقتصادي والثقافي على مساحات تتسع أكثر فأكثر وتفرض تفوقاً بتقنياتها الصناعية والعسكرية على أنظمة عالية التجهيز. وفي الوقت ذاته فقد تابعت البحث غير المجدي عن توازن دائم بين القوى الكبرى التي تتكون منها، واخترعت أنواعاً جديدة من الحرب ولم تتوصل إلى كشف نجاحات التضامن الدولي ومكاسبه، وقد خلقت تغييرات الخريطة السياسية الظروف للمواجهات المستقبلية المرعبة.

التوسع والنفوذ في العالم

في الوقت الذي تأكد فيه عدم ثبات السيطرة الاستعمارية من خلال الحدث الأميركي، بدأت أوروبا تبحث عن أشكال احتلال جديدة تعويضاً لخسائرها ومن أجل تثبيت وضع السيطرة بوسائل جديدة.

مصير الاستعمار

المسألة الاستعمارية بعد 1783

كانت الثروة الأميركية قد أوحت لتورغو بمقارنته الشهيرة بين المستعمرة والثمرة الناضجة التي تسقط عن الشجرة حتماً، بعد بلوغ النضج. وكان الفرنسي يستطيع أن يتلقى ببرودة مثل هذا التصور عندما امتلكت فرنسا جزر الأنتيل أو الوكالات التجارية الخمس في الهند أو الوكالات التجارية السنغالية أو في غويانا وسيشيل. وكان الانكليز يسيطرون على مناطق لا تقل اتساعاً،

منها كندا وبعض جزر الأنتيل ومناطق واسعة في الهند والعديد من الوكالات التجارية. وثبت جيرانهم الهولنديون أقدامهم في غويانا وفي بعض جزر المحيط الهادي. وانتشرت الامبراطورية الإسبانية إلى نصف الكرة الأميركية وفي المحيط الهادي. وتساءل تورغو في عام 1789 عن العلاقة بين العاصمة الأم ومستعمراتها مطالباً الأولى بأن «تتخلى عن أي نفوذ على المستعمرات، وأن تترك لها حرية كاملة في تجارتها مع جميع الدول وأن تكتفي بعلاقات معها كالآخرين وأن تحتفظ معها بعلاقات صداقة وأخوة». إلاّ أنه قبل 1789 لم يقدم أحد من المفكرين أي تشجيع حول هذه العلاقات. في حين عرض آدم سميث التكاليف الفادحة للنفقات العامة المرتبطة بالسيطرة الاستعمارية والقيمة الزهيدة جداً للميزات التجارية الحاصلة عن هذه الطريق، وفي 1789 صمم جِرِمي بنتام أن يبين «بأنه ليس في مصلحة بريطانيا العظمى أن تحتفظ بارتباطات خارجية في أي حال». وكان يقترح «التخلي عن جميع المستعمرات»، و «أن يتوقف بناء أية مستعمرات جديدة» وركز براهينه على مخاطر الحرب وعلى انتفاء مبرر حقيقي اقتصادي وأخلاقي للاحتلال.

وتطورت الرؤى مع الثورة الفرنسية. واهتم العديد من قادة الثورة بمسائل تحرير الفرد وتحرير الأرض، فقد أراد كوردورسيه، جد إحدى الحركات الثورية التي عاشت حتى القرن العشرين إقناع الناس بأن الأوروپيين سيتحولون من «مفسدين وطغاة. . . ويصبحون أدوات نافعة ومحررين شجعاناً»، ويحملون للشعوب «المتوحشة» خيرات الحضارة. ووجد هذا المفهوم التحرري امتداداته خلال السنوات التي هي موضوع بحثنا هذا: ففي عام 1840 اعتقد توماس بوكستون «أن بريطانيا العظمى تستطيع أن تحمل البركات للجنس البشري، إذا أرادت ذلك. . . ويمكن لآلاف الأمم الغارقة في البؤس والجهل والشك القاتل. . . أن تخرج من هذه الحالة من الانحطاط إلى معرفة سلسلة طويلة من الحسنات». وفي عام 1849 عرض ڤكتور هوغو للفوائد التي يمكن أن تجنيها أوروپا من السيطرة الاستعمارية وقال: «بدلاً من أن نجلب البربرية إلى الحضارة، فإننا سننقل الحضارة إلى البربرية».

والكرم وقف على العدد القليل. وفي الوقت ذاته فإن دلالات القوة تحمي مشاعر التوسع. ومن بين الاقتصاديين، فإن ورثة المركنتيلية كانوا في

موقع الدفاع، والمفكرون بأغلبيتهم الساحقة من ريكاردو إلى باستيات، ومن هنري پارنل إلى ريتشارد غوبدن انضموا إلى الذين أدانوا سميث وريكاردو. وقد جمعت «مدرسة مانشستر» في سنوات 1830، الاقتصاديين والصناعيين أنصار التبادل الحر الشامل والمشككين في أفضليات السيطرة الاستعمارية. ويلاحظ هنا أن الواقعية المعادية للاستعمار يمكن أن تتعايش بوفاق مع المحافظة في السياسة الداخلية، ومنذ 1796 شدد بونالد على أن مستعمرات محررة يمكن أن تحتفظ بعلاقات تجارية ممتازة مع العاصمة الأم، وهنا تكمن المسألة الأساسية. ولحق الليبراليون أخصامهم الاشتراكيين في إدانة المشروع الامبريالي، ورغم أن الحجج والحساسية تختلف والمنشقين قليلون في المعسكر الاشتراكي، وهم على غرار جماعة سان سيمون وبتأثير قلق أبوي وباسم الفعالية في استثمار العالم من قبل الإنسان، يريدون إعطاء أوروپا دوراً قيادياً، ويتمنون أن يروها تتحمل ذلك بواسطة أمم متعاونة وليس بواسطة قوة واحدة تهتم بذاتها فقط.

وهكذا فقد سيطر التشاؤم والشك على المشاعر السائدة في وسط الإيديولوجيين في جميع الجهات عندما بحثوا في مصير السيطرة الاستعمارية. وغالباً ما جاءت الوقائع تؤكد وجهة نظرهم وتبين هشاشة الامبراطوريات الكبيرة.

أزمة الامبراطوريات

لقد وجب على فرنسا الثورية والناپوليونية أن تعترف بخسارة سان دومينيك التي باعتها للولايات المتحدة عام 1802 ولويزيانا لأنه لم يكن لديها الوسائل البحرية للصراع من أجل الاحتفاظ بهما خاصة وأن سيطرة ناپوليون الأول على إسبانيا والپرتغال في عام 1807 قد أعطت للمستعمرات الأميركية فرصة لإثبات أهميتها، والذريعة للمطالبة بإصلاح أوضاعها السياحية والاقتصادية وجاء الدفع القومي من مستوطني المستعمرات وموقفهم المعارض لبلادهم الأصلية، ومن المدن المنفتحة على الأفكار الفرنسية والأميركية الشمالية وفي مستعمرات الامبراطورية الإسبانية في مناطق الشعوب الهندية. وكان التحرك يهدف إلى التحرر وليس من أجل تحول حقيقي للبنى الاقتصادية

والاجتماعية الداخلية. وقد ولدت الحركة الوطنية في البدء، على أطراف الممتلكات الإسبانية في الأرجنتين وفنزويلا، منذ 1810 ـ 1811، وانتشرت في مجمل الامبراطورية في عام 1816. ولكنها تأخرت في البرازيل بسبب إقامة العائلة المالكة البرتغالية فيها منذ 1807، وقد تمكن أحد أفراد هذه العائلة، دوم بيدرو من أخذ زمام قيادة الحركة الاستقلالية وتنصيب نفسه امبراطوراً عام 1822. وإذ ظل مصير أميركا اللاتينية يتطور متأرجحاً بين الفوضى والحرية الوطنية منذ 1823، فإن إنهاء الوضع الاستعماري في النصف الغربي من القارة لم يكن في حال أفضل. فكيف لم يقتنع المعاصرون لتورغو بقانون التاريخ الذي تحدث عنه وأكدته تنبؤاته؟ فمنذ سنوات 1830 و1840 توجهت الأنظار نحو كندا إذ بدا استقلالها أو اندماجها مع الولايات المتحدة مسألة حتمية في نظر المراقبين.

وكان يحدث غالباً أن يتحسس الحكام أهمية البراهين المعادية للاستعمار ويترددون في دعم السياسات التوسعية، مع ذلك فإنهم لا يقتنعون بضرورة التخلي عنها. وتبدو الأرباح التجارية الاستعمارية بشكل بارز رغم الانتقاد الذي تتعرض له من قبل الاقتصاديين. ففي زمن الحروب الثورية بحثت الحكومة البريطانية في كيفية حماية طرقها البحرية التي تزعجها العداوة الفرنسية، وحلم بونابرت بتركيع انكلترا بقطع طريق الهند عليها، وعانت فرنسا بقساوة حرمانها من سكر جزر الأنتيل، ووجهت المملكة المتحدة قبل عام 1807 حملة ضد أميركا الإسبانية للاستيلاء على ثرواتها وحرمان العاصمة الأم من هذه الثروات. ويميز العديد من الليبراليين بين الأراضي المستعمرة بهدف وضع مراحل لعملية إنهاء الاستعمار، وترددت انكلترا في أن تترك الهند كسوق واسعة، ومزودة كبيرة بالقطن أكثر مما فعلت تجاه كندا الأقل جاذبية. ويصطدام أنصار التبادل الحر الشامل باعتراض أنصار سياسة الحماية التي كانت لا تزال سائدة في أوروبا بشكل واسع، إذ لا ينبغي بالتالي الاسراع بالعدول عن سياسة الاحتكار والحصر. ولكن المسائل الاستراتيجية لا يمكن التخلي عنها، فإنكلترا التي كسبت مالطا في بداية القرن، تريد مراقبة البحر المتوسط، والاهتمام بحماية قواعد الطرق المؤدية إلى الشرق الأقصى. وتمسك بعض الحكام بمسألة النفوذ، واستسلموا مرغمين إلى حالات الالحاق عندما كانت

الأمور تبلغ درجة إنشاء مؤسسات جديدة: حصل ذلك في سنوات 1840 من قبل زيلانده الجديدة، فاختبأت وراء بريطانيا في وجه المطامع الفرنسية. ومع ذلك فالحرب الاستعمارية ذاتها يمكن أن تشكل مصدر قوة وتساهم نظرياً في تقوية نظام أصابه الضعف في الداخل. فالحملة ضد الجزائر عام 1830 بدت بهذا المعنى أمام أعين حكومة شارل العاشر. ولا تستطيع الحكومات المهتمة بالاستقرار أن تكون لا مبالية بمسألة «التصدير» نحو المستعمرات البائسة التي يمكن أن تتحول إلى باعثة للازدهار العام: حيث ينص القاموس السياسي لغازنيه پاجِسْ بوضوح على هذه المسألة، وتأتي تحت ريشة شريكه كورسل سينوْيْ، كاتب موضوع «المستعمرة». وتصبح السيطرة الاستعمارية ضرورية «عندما تتحول حلاوة سِلْم طويل إلى عبء يوهن أعصاب الشعوب وتضاعف عدد السكان بسرعة».

وغالباً ما تستدعي الحجة اعتراضاً، ولم تجر الأمور غير ذلك بالنسبة إلى الذين فضلوا إطلاق التوسع. واعتبر بوجو احتلال الجزائر خاطئاً وإرثاً مشؤوماً تجاه العودة لملكية تموز/ يوليو، وكشف ڤكتور هوغو أن الجنرال أسِفَ للجهود التي «تمنع فرنسا من التحدث عالياً في أوروپا». واعتبر العديد من الانكليز بأن أفضل وسيلة للنضال ضد البؤس تتمثل باستثمار المبالغ الضخمة المجباة في سبيل تأمين احتلال المستعمرات والدفاع عنها.

وقد شهد النصف الأول من القرن التاسع عشر نقاشاً حامياً تؤدي نتيجته إلى توجيه مصير القارة القديمة. وظهر جلياً أن النتيجة جاءت شيئاً فشيئاً لصالح أخصام السيطرة الاستعمارية، وهنا تكمن الأصالة العميقة لعصر سبق عصر الامبريالية.

نشاط النزعات الامبريالية

بدأت عملية إعادة بناء امبراطورية فرنسية بعد 1815، وتطورت ببطء. وأقامت نظاماً من السيطرة الاقتصادية ولا سيما في مناطق الأنتيل. وشجعت توسيع احتلال شواطىء السنغال، وبدأت تثبيت النفوذ الفرنسي في مدغشقر ونفذت مهمة احتلال الجزائر. واكتمل هذا الأخير في عام 1845 يوم صدور أول دستور لأرض محتلة. واستوطن فيها أكثر من مائة ألف أوروپي عام

1848، وزادوا في قيمة سهل ميتيدجه Mitidjer الخصيب. واتسعت الامبراطورية كثيراً. وفي عام 1850 أقام لِذرو ـ رولان مقارنة، في كتابه «انحلال انكلترا» بين فرنسا الخالية من المشكلات الاستعمارية المكلفة وبين بريطانيا العظمى ضحية هذه المشكلات التعيسة.

ويعني هذا أن الامبراطورية البريطانية هي الأقوى والأكثر تأثيراً بدون منازع. وظلت جوهرتها الهند تخضع باستمرار إلى شركة الهند بواسطة لعبة معاهدات الحماية التي تعقد مع الأمراء. وامتدت السيطرة الانكليزية عن طريق الحرب إلى النيپال في عام 1816 وآسّام 1826، وأما أفغانستان فقد حمت استقلالها في عام 1839.وكانت الضرائب المحلية تكفي حاجات الإدارة وجيش المستعمرين، من هنا كان الاستقلال النسبي للحكام واستعدادهم للقيام بأعمال توسعية ضد إرادة مواطنيهم وحكامهم في البلد الأم. ولا سيما وقد أصبحت المناطق المستعمرة، ملحقات اقتصادية، ودمرت فيها صناعات القطن والحرير، وتحولت من مصدرة لمنتجات مصنعة لتصبح مزودة للبلد الأم بالمواد الأولية. فقد اشترت بريطانيا 24 ألف طن من القطن الخام من الهند مقابل 5000 طن فقط في عام 1813 . واتسعت السوق الهندية بعد إلحاق سيلان بها بعد عام 1815 وأصبحت مصانة بعد احتلال مراسي الكاب وجزيرة موريس في العام نفسه. وخضعت للسيطرة الاستعمارية البريطانية مناطق أخرى في الأميركتين، ولا سيما في الأنتيل وكندا. وفي المحيط الهادي نمت المستعمرة الأوسترالية شيئاً فشيئاً، فكانت مستعمرة يقطنها المحكوم عليهم في بادىء الأمر، ولكن مبادرات المرسلين بقيادة واكْفلْدْ أدت إلى ضم زيلانده الجديدة إليها. وإلى جانب العديد من المكاتب التجارية المنتشرة على طول الشواطىء الأفريقية، رأينا مناطق ناشئة في أفريقيا الجنوبية تتطور على حساب المستعمرين الأول، البوير: فمنطقة ناتال الملحقة عام 1844، تجسد إرادة البريطانيين بألاّ يكتفوا بملكية الكاب. وأصبحت بريطانيا تسيطر على مصير أربعة أضعاف المقيمين على الأراضي الأصلية للبلد الأم. وفي جميع أطراف الامبراطورية، فإن مبادرات تجارها ومرسليها وإدارييها الذين أربكهم وسواس المنظّرين أعدت الظروف لقفزات جديدة إلى الأمام.

ولم تكن القوى البحرية الأخرى غائبة عن عالم السيطرة الاستعمارية.

فالهولنديون زادوا كثيراً من نفوذهم في جاوا، والپرتغاليون والإسبان كانوا حاضرين في جميع مناطق الكرة الأرضية. وكانت مبادرات البعض تخدم مصالح الآخرين. فقد فتحت حرب الأفيون السوق الصينية أمام بريطانيا وحققت لها السيطرة على هونغ كونغ في عام 1842، وسارع منافسوها الأوروپيون إلى الحصول على امتيازات مشابهة في المجال التجاري على الأقل.

ولم تعد القوى الاستعمارية الكبرى في عهد الصراعات بالرغم من حذر بعضها تجاه الأخرى. وظل التنافس على اقتسام الحلوى قوياً جداً، كما ظلت التوسعات المتوازية ممكنة جداً. وظلت شعوب المستعمرات وليس الأمم المستعمِرة، تشكل ضحايا الحروب الاستعمارية.

ويمكن هنا أن نطرح المشكلة الكبرى. إذا كان التوسع الامبريالي قد أضعف البلاد المحتلة من الناحية الاقتصادية، فهل كان العنصر الأساسي للتقدم الاقتصادي في أوروپا؟ وهل يجب الاقتناع مع مؤرخي اليوم من العالم الثالث خاصة بأن القوة ولدت من الاحتلال؟ إن هذه المسألة تستحق الاعتبار المناسب للدلالة على التخلف الدائم للبلدان التي ما زالت متخلفة حتى اليوم وإن النجاح النسبي إنما يعود جزئياً إلى قدرتها «الثورية». ويبدو أن المعاصرين لم يقتنعوا بالدور الحاسم للسيطرة الاستعمارية، ويشدد البعض على أنها لم تستطع خلق الجو الملائم لانطلاقة القوى الأوروپية وأقله بالنسبة إلى فرنسا. ونستخلص هنا مع كارل ماركس الذي يتفق مع أعدائه الليبراليين أن «في أيامنا، التفوق الصناعي يتضمن التفوق التجاري» فكانت السيطرة الاستعمارية الانعكاس لتفوق تقني أكثر من كونها عاملاً لحصول هذا التفوق.

وهذا ما يبينه بوضوح تحليل النفوذ الاقتصادي لأوروپا على مناطق في العالم بقيت مستقلة سياسياً.

النفوذ الاقتصادي لأوروپا

لقد جرى تقاسم هذا النفوذ بين الأمم التي تشكل القارة القديمة بشكل غير متساوٍ وبما يتناسب مع اختلاف تطورها. فالأمم البحرية والسائرة في طريق الثراء السريع في غرب أوروپا تجد مصلحتها في تطور التجارة عبر

المحيط، وهي مدعوة للبحث عن الاحتياجات التموينية والأسواق وتوافق على تصدير الرساميل، وتشكل نقطة الانطلاق للهجرات البشرية. وبتأثير تحسسها للمصالح المالية والصناعية، فإنها الدول الأكثر استعداداً لتساهم بدبلوماسيتها، وبالأحرى بقوتها العسكرية، في التوسع الاقتصادي. والحاجة لاقتصاد على مستوى عالمي أقل إلحاحاً في وسط وشرق أوروبا لأن الطرق التقليدية للمبادلات داخل أوروبا ووضع البلدان الآسيوية القريبة تجذب الانتباه إلى درجة كافية. وأما في روسيا، فإن الاستعمار الداخلي وآفاق التطور في سيبيريا الغربية كانت تحرك رجال الأعمال الأكثر ديناميكية.

والاستعمار القديم يثبت وجود الهيمنة التي لم يُزلها التحرر السياسي. فلم تتخلّص أميركا اللاتينية بعد عام 1822 من وضع التبعية التجارية والمالية. والتبديل بين إسبانيا والبرتغال لم يكنْ تاماً، ولكن جرى إعداده منذ القرن الثامن عشر بالتنازلات الكبيرة التي حصلت عليها فرنسا وانكلترا في حينها. ولم يكن مفاجئاً أن تجني بريطانيا الفائدة القصوى في حالات الضعف السياسي التي ترعاها بثبات وفي حالات الاستقلال التي شجعتها ودعمتها باستمرار. وانجذبت الرساميل نحو أميركا اللاتينية في عامي 1824 ـ 1825 لأن الدول الناشئة اقترضت حينها أكثر من 20 مليون ليرة، وبيعت كميات ضخمة من الأسهم والتزامات الشركات التي أنشئت أساساً من أجل استثمار الثروات المعدنية. «فأسرع الأمراء والأرستقراطيون والسياسيون والفلاسفة والشعراء والصبايا والنساء والأرامل إلى السوق المالية لاستثمار أموالهم في مشاريع مجهولة بالنسبة إليهم إلا في الاسم». فرثى لهذه السذاجة السجل السنوي لعام 1825. وتسبب ذلك في السنة نفسها بإفلاس العديد من المضاربين المتسرعين. ومع ذلك فلم يخفف ذلك من حدة المنافسة بل زاد توظيف الرساميل في مؤسسات التصريف وشق الطرق. وبالرغم من المخاطر المحتملة فإن بريطانيا العظمى وجدت في ذلك الأساس لنفوذ اقتصادي لا مثيل له في أميركا الوسطى والجنوبية.

والولايات المتحدة من ناحيتها، كونت استقلالاً لأوروبا خلال عشرات السنين، حتى لو كانت حاجات اقتصاد القارة القديمة انتهت إلى خلق امتيازات للأمة الشابة. ولا شيء يوضح هذا الاستقلال والدور المحرك لأوروبا أفضل

من الانطلاقة الضخمة لإنتاج القطنيات. حتى أمكن القول أن «لانكشاير شكلت مفتاح تطور» هذه الدول. فمنذ 1830 بدأ القطن الخام يكوّن 50 بالمئة من قيمة الصادرات الأميركية، والقطن الأميركي يلبي 70 بالمئة من حاجات المشاغل البريطانية. ومقابل المادة الأولية فإن ليڤربول كانت تصدر لأميركا المنتجات الانكليزية المصنعة: حيث بلغت المستوردات الأميركية من القطن البريطاني ثلث المبيعات الانكليزية في أميركا الشمالية. وكان التكامل بين اقتصاديات الطرفين يعني التوجه لإقامة «اقتصاد أطلسي» متجانس حقيقي. وقد شاركت في هذه المبادلات بلدان أوروپية أخرى، مثل فرنسا، وغالباً ما شجعت الرساميل الأوروپية عمليات الدفع والشراء الأميركية، بينما تعود أرباح المبادلات لتستثمر في تطوير طرق المواصلات والموارد الأخرى للأمة الجديدة. ولكن هذا النجاح التجاري لم يستمر طويلاً فقد قطعته إجراءات الرد على الحصار القاري وكذلك الحرب الاستقلالية الثانية لأعوام 1812 ـ 1814 التي جاءت تحمل جميع نظريات الاقتصاديين الليبراليين المعادية للاستعمار والتي مر معنا الحديث عنها.

وفي غمرة التوسع الاقتصادي والديمقراطي، أخذت أوروپا تبحث في كيفية امتصاص الموارد المختلفة في العالم بأسره، بما فيها البلدان المستقلة، وتشجيع الانتاج الضروري لها. وكانت بحاجة إلى منتجات السكر والتبغ والشاي والقهوة والخشب الثمين، وفلزات المعادن، والخيوط من كل نوع بما في ذلك الصوف الذي لا تنتجه انكلترا وإسبانيا بكميات كافية. ولكن بخلاف المرحلة اللاحقة فقد ظلّت مغلقة أمام مستوردات الحبوب واللحوم، إما لاكتفائها بإنتاجها الذاتي، وإما لتوفر الظروف التقنية لتجارة دولية مربحة، وإما لأن معارضة جماعات الضغط الداخلية تمسكت بسياسة حماية معدة لصالح المزارعين المحليين. وكذلك فقد كانت وسائل النقل البحرية لصالح الأمم البعيدة عن الشواطيء البحرية في القارة القديمة. وفضلاً عن ذلك فإن تجارة الرقيق التي بدأت تتراجع منذ 1807 قد حملت مكاسب هامة لأصحاب السفن الأوروپيين، ولا سيمًا الذين ينتمون إلى مدينة بريستول. وكانت البواخر الانكليزية تنقل الأفيون من الهند إلى الصين، الأمر الذي تسبّب بالحرب الصينية ـ الانكليزية لأعوام 1840 ـ 1842 والتي أعلنها پالمرستون من أجل

حماية مصالح التجار الانكليز في كانتون.

وأما تصدير الفائض من الرجال فإنه طال عدداً محدوداً من المهاجرين، والموجة الأولى من الدفعات الضخمة لم تحصل قبل 1844 ـ 1845. فالذين رحلوا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر وهم، ما يقرب من المليون، ساهموا، في أميركا وأفريقيا وآسيا وفي الپاسيفيك، بإنتاج الغلال المعتبرة أولية في وطنهم الأصلي ونقلوا الأيدي والجودة التقنية وأحياناً الرساميل الضرورية لتنمية المناطق الجديدة وظلّوا محبين للمنتجات الاستهلاكية التي تستطيع أوروپا وحدها تزويدهم بها، وأقاموا مستعمرات ذات أعلام أو بدونها، وخدموا؛ بوعي أو بلا وعي، النفوذ الاقتصادي للقارة القديمة على العالم. وفضلاً عن ذلك فإن بريطانيا كانت تحتل المقام الأفضل من أجل أن تجني الفوائد الكبرى من هذه المبادلات الإنسانية.

وأما استثمارات الرساميل فإنه يصعب تقديرها، وقد ذكرنا بعضها عند الحديث عن الأميركتين. ومع ذلك فإن العوامل ذاتها التي تسبب صعوبة تحريك النقد لصالح الثورات الصناعية في القارة لم تكن إلاّ لتعرقل التوظيفات الخارجية وعندما قدَّر و. وُدروف مبلغ الاستثمارات الانكليزية في الخارج تحدث عن 2300 مليون دولار عام 1855، أي تسع مرات أقل ممّا في عام 1914، ولم تكن تمثل هذه المبالغ قيمة المستوردات البريطانية لأقل من خمس سنوات. ويؤدي كل ذلك إلى الاعتقاد بأن معظم الرأسماليين الأوروپيين يضعون الاستثمارات في بلادهم الأصلية والبلدان الأقرب إليها في المقام الأول وأنهم كانوا أقل اهتماماً بالتوظيفات البعيدة خارج الأميركتين. وكان التبكير النسبي لتصدير الرساميل ملحوظاً بوضوح، فساهم بالتالي في ضمان تفوق الصناعة الأوروپية في الطلب على الآلات والسكك الحديد ولوازمها والمواد الاستهلاكية.

وكانت مناطق واسعة من العالم لم تزل بعيدة عن متناول المشاريع الأوروپية التي تثير رغباتها. وجرى التغلغل في أفريقيا تدريجاً، وظلت اليابان مغلقةً في وجهها، ووصل تأثيرها إلى الصين عن طريق التجارة الدولية. واشتدت المنافسة بين أوروپا الأم وأوروپا الأبناء في بعض القطاعات، فعلى شاطىء كانتون في الصين قبل 1840 كانت ترسو باخرة أميركية مقابل اثنتين

انكليزيتين. وتبع الاقلاع الصناعي في الولايات المتحدة مثيله في فرنسا وبلجيكا بعد عدة سنوات. واتجهت الظروف نحو الاقلال من النفوذ الاقتصادي لأوروپا ولآفاق تطورها في المستقبل.

وبالرغم من ذلك فإن جميع التقنيات الحديثة الكبيرة ذات منشأ أوروپي، وإن السبق الحاصل يزيد من «الهوة» التكنولوجية بين القارة القديمة والمناطق الأخرى من العالم، وإن هذه المناطق لا تأمل بالتحول، إذا رغبت في ذلك، إلاّ بتقليد ومساعادة أوروپا التي تخبىء في وسطها «المشغل (الانكليزي) في العالم».

الإشعاع الثقافي

لن نحاول هنا مقارنة الانتاج الثقافي لإوروپا القديمة ومثيله في الدول الناشئة في مرحلة الاستقلال، ولا مثيله في قارة كثيرة السكان ووريثة حضارة القرون السابقة والقارات الداخلة حديثاً في دائرة نفوذها. ولم تعد صفة التقاليد الثقافية والفلسفة والفنون والأخلاق والأديان غير الأوروپية في موضع الشك. وتجدر الملاحظة في أوروپا أن عصر الاضطرابات المدنية والحروب الثورية وكذلك التقنية الكبيرة قد توافقت مع خصوبة فكرية استثنائية ولمعان فريد للفكر والآداب والفنون. وبالرغم من اللون الخاص الذي أضفته كل فئة اجتماعية على منطلقاتها الثقافية، فإن سمات الثقافة الأوروپية المتجانسة نسبياً التي صنعت بالالتحام المتكرر بين الإنسان والعمل، ظهرت بوضوح وجاءت تفسر الآمال الأممية لبعض ألمع المفكرين في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

أزمة العقلانية

لقد ولدت ثقافة أوروپية جديدة من الجدل الصاعد حول الإرث الفلسفي لعصر التنوير. ومنذ سنوات 1780 ـ 1790 بدأنا نشهد في العديد من البلدان «أزمة العقلانية». وبعد أن كان ينتظر الكثير من العقل، ظهرت الخيبة في سعة المسائل العلمية الشائكة في حينها. وتبيّن أنه كلما كان يؤمل كثيراً بقرب السعادة، تزود الوعي بقدر أكبر من الحزن، وظهر عجز أنصار العقل عن بناء عالم مثالي دون المخاطرة بإسالة الدماء وإفساد المبادىء الكبيرة للقانون

الطبيعي، لأن تطور الثورة الفرنسية ساهم كثيراً بتشكل هذا الانطباع. ولأن الحروب وإجراءات الحماية توقف التقدم الاقتصادي وتزرع البؤس، وتفتقد التفاؤل المفرط الذي ينعشه التقدم التقني والانتصارات الأولى للحياة على الموت. ولأن المثقفين الذين نشأوا في مدرسة العقلانية ينتظرون بدون جدوى أحياناً، وكانت هذه حال پروسيا، الأسواق المهنية الجديرة بإعدادهم الجامعي، و «خانت» البورجوازية الناشئة قضية التنوير وغرقت في الحلم والتخيل. ولأن الدول المذعورة من مخاطر الحرية تبحث في كيفية لجم أصحاب الإيديولوجيات تفقد الثقة بتقدم منتظم في ظل «ملوك الفلسفة». وفي حين يميل التفكير السياسي الرجعي إلى التشديد على الخصائص الوطنية، يبتعد عن الرؤية الشمولية التي سادت في القرن الثامن عشر. وبرزت أوهام قديمة، وميول كبتت ومظاهر سلوكية كانت تُعتبر هامشية. وكان يتوقع العلماء من الوحي الإلهي كشف حقائق صعبة المنال بواسطة أنبياء «مختارين» كما كان يأمل الفيلسوف بالانش. وغالباً ما كان يُرى انتصار روحانية كانت تميزت في القديم بمظاهر من الطاعة الرهبانية في المحافل الماسونية القديمة أو الجديدة. وعاد المنجمون إلى أمجادهم حتى في بلاط پروسيا الذي كان ينيره «نموذج الملوك المستنيرين». فكانوا يميزون بين «العقل» و «الإدراك» ويشددون على فضائل الحدس والتخيل والإدراك الحسي، واستعادت المصادفة حقوقها مع جاذبية لعبة اليانصيب حتى في مفهوم زواج يراد له أساس من الحب «الصاعق». وغدت الطبيعة ملاذاً يبحث فيه عن العلاقات المتناسقة بين مظاهرها وحالات النفس الإنسانية، وكذلك عن إثبات الميول الدينية، وأما لدى الأجيال الشابة فغالباً ما يلجأ الذين خابت آمالهم إلى الانتحار كحلّ مفترض لجميع الآلام يقبله بسهولة الرجال والنساء الذين أصابهم الحرمان وشدة التوتر العصبي بالضعف الجسمي والنفسي. وهكذا جرى التحول شيئاً فشيئاً إلى الرومنطيقية.

البحث عن القيم الجديدة

وخرجت الأذهان المجددة من مسارب اليقين، واتجهت لمضاعفة البحث والتنقيب عن حقائق جديدة، مدفوعة بأمل الكشف عن إنجازات مجهولة. فيجري سبر غور الماضي واستطلاع المستقبل، والارتفاع فوق

الحاضر. وظهرت المآثر الكبيرة من دفق المظاهر الحماسية ومن رفض جميع التقاليد والقواعد، ومن الصدمات المؤثرة. وأعطي اهتمام أكبر للمسؤوليات الاجتماعية والحقائق السياسية ولكن بعد أن امتزجت بحيوية وأريحية النفوس الشابة. وقد صور كتّاب المسرح، من غوته إلى هوغو، الاضطرابات الكبيرة في الفكر الإنساني وأبرزوا عنف المواجهات. وصارت الطبيعة تُغنّى واختيرت موضوعاً ووسيلة للتعبير عن العواطف الأكثر تأثيراً في النفس من هين إلى موسيه ولامارتين وفينيي ووزدسْوَرْث وكثيرين آخرين. والرواية «الغوتية» التي تمد جذورها في ماض ينيره اسم ولتر سكوت، تقرب من واقع الرواية الاجتماعية لجورج ساند وهوغو ودزرائيلي أو ديكنز، والموسيقى من شوپان إلى ليست ومن ماندلسون إلى برليوز، ومن بتهوفن إلى شوبرت، تمجد النفوس الأقوى عاطفة. وفي حين يكشف فن الرسم عظمة مدرسة «كلاسيكية» من دافيد إلى أنقرس، فإن الاندفاع واللون وقسوة التاريخ والطبيعة كانت مصدر وحي لأمثال دولاكروا وتورنر. والفلاسفة من كَانْتْ إلى هيجل وأوغست كونت وماركس تابعوا البحث بإصرار ولم يأنفوا عن الانطلاق مما وراء الطبيعة إلى حل المشكلات الكبيرة التي تواجه الإنسان في العالم. وبحث فيها كبار رجال الدين. ففي أوروپا الكاثوليكية فشلت جهود لامينيه في جعل الكنيسة تتكيف مع عصر الحرية. وفي أوروپا البروتستانتية تكاثرت الطوائف وفتحت الكنائس الرسمية لتيارات جديدة، تحت تأثير الملل الناجم عن النظام القديم الجاف. ففي انكلترا منذ عام 1833 بدأت «حركة أوكسفورد» التي ضمت عدداً كبيراً من دارسي اللاهوت حول نيومن وپوزي وكِبْل، تنشر كراساتها ودراساتها حول تفسير الكتابات الدينية، وخطأ انقسام المسيحيين، وآفاق تجمع جميع المؤمنين بيسوع. وكانت هذه الأبحاث ضرورية في نظر الذين تفرغوا لها بقدر ما تكاثرت الانشقاقات الدينية، وبقدر ما ظهرت قلة اهتمام المجتمع المدني بالحياة الكنسية. فقد تأكدت انطلاقة عصر التنوير نحو الاعتدال. وكان ناپوليون قد ثبت المكاسب الثورية بإدخالها في الأساس الشرعي لجميع الطوائف. وبين عامي 1828 ـ 1829 حررت انكلترا منشقيها والكاثوليك بإلغاء معظم القيود المدنية التي كانت تشكل عبئاً ثقيلاً عليهم. وأما الولايات الألمانية وامبراطورية هابسبورغ وكذلك روسيا فإنها لم تنكر إرث الأجداد

والملوك المستنيرين. ولا بد إذاً من استعادة الناس بالاعتماد على تعاطف نسبي من قبل النخبة الحاكمة. وفي هذه المرحلة أخذ مبدأ المصلحة الاجتماعية الذي ظل ينادي به رجال الدين لفترة طويلة، يعمل ضدهم لأنه يشدد على فرصة اندماج رجال الكنيسة بالأمة بثبات. ولم يكن لهذا التطور المستوحى من المفهوم المادي لذاك العصر أن يشجع الاندفاعات الروحية.

تنوع الإسهامات الوطنية

في نهاية القرن الثامن عشر وقبل عام 1850، وعت أوروبا حقيقة مقلقة. فلم تتكون ثقافتها فقط من جمع روايات مختلفة لنص واحد انبثق قديماً من فرنسا المشعة بنوابغها ولغتها. وكما كشف كل من هردر ولسينغ منذ القرن الماضي فإن كل أمة تخبىء كنزاً خاصاً بها لا بد من تنميته ودفعه إلى الإرث المشترك. ويجب أن تكون أوروبا وحدة في تنوع مقبول. ودفع هذا الاكتشاف البعض على طريق الشوفينية المتطرفة بقدر ما كان صحيحاً أن التمرد يحمل دائماً تمجيداً لقيم لقيت الاهمال لفترة طويلة. فقد دعا فيخته، في عام 1807، مواطنيه الألمان للنهوض بقيمهم الخاصة، ولفهم تفوق فكرهم وعاداتهم وليعرفوا كم كانت لغتهم التي لم تهذبها إرادة منتظمة من التبسيط والتنقية، مؤهلة لتترجم عواطف ومشاعر مختلفة وتعبر عن المحاكمات العقلية. ومن اللغويين والمؤرخين التشيك إلى المثقفين الروس المعادين للثقافة الغربية، مروراً بالعديد من أساتذة القومية الإيطالية، تكاثرت ردود الفعل هذه وكانت مغضبة أحياناً، ولكنها كانت في أساس نهضة التقاليد الثقافية التائهة، وثروة لا يمكن إنكارها من الثقافة الأوروبية.

وأما العلوم والتقنيات الفنية التي صانها الباحثون، فإنها حققت مظاهر تقدمية هامة.

القيمة التقنية والعلمية

ليس من الضروري أن نلح على التفوق التقني لأوروبا التي أقامت على الاختراعات الجديدة، الانطلاقة الكبيرة للانتاج الصناعي والزراعي والثورة في مجالات النقل: وقد أوردنا سابقاً الدور المحرك للفنيين البريطانيين. وارتبطت

التقنية هنا بتعميق المعارف العلمية وبالتعاون الفعال بين المشغل والمختبر. وتشهد على ذلك تحويلات الصناعة الكيميائية، حيث نرى جيمس موسْپْرات من ليڤربول يطبق في إنتاج الصودا الطريقة التي وضعها الفرنسي لوبلان من أجل استخراجه من ملح البحر، وفي عام 1826 اندفع الشاب ليبيغ في مختبره في جامعة جيسن، في البحث الذي هز تطبيقه على الزراعة مشكلة السماد منذ النصف الثاني للقرن. وقد اعترف فيما بعد بالقمية العملية لاكتشافات فارادي في مجال الكهرباء الذي كان لا يزال يعتبر جديداً. ولاقت أبحاث سادي كارنو في قطاع الحرارة والطاقة الميكانيكية التقدير نفسه.

وهكذا فإن فرص التقدم التقني تكمن أكثر فأكثر في تنمية العلوم التي تبدو متوهجة ومبشرة بالخير.

وهناك ظاهرة أوروبية، ذلك أن فرنسا ظلّت القطب الأكبر للعلوم في القارة حتى نهاية الثلث الأول للقرن. والمستحدثات الدستورية في عهد الثورة والعهد النابوليوني، والمعهد الفرنسي بمدارسه الكبيرة، والتشديد على أهمية العلوم الحديثة وتعليمها، والدعم الحازم للسلطات العامة في البحث الأساسي والتطبيقي، كل ذلك خلق الظروف المناسبة وسمح بتمديد وتوسيع جهد القرن الثامن عشر. وأما إعدام لاڤوازيه، وما كان يعلن عن عدم حاجة الثورة للعلماء كان ينبغي وضعه في مكانه الانفعالي ولا يؤدي إلى إطلاق استنتاجات متشائمة وسلبية على سلطة «بربرية جديدة» في عهد الجمعية التأسيسية وعهد الإدارة. ومنذ وصول ناپوليون إلى السلطة أصبحت باريس من جديد عاصمة المعرفة الأوروپية التي تشغل العقول الأجنبية وحيث يأتي إليها مفكرون كبار من كل أوروپا ليقدموا اكتشافاتهم، وعندما لا يختارون، مثل «ألكسندر دو هومبولد»، وفي 1804 ـ 1827، الإقامة فيها وممارسة نفوذهم داخل بلد العلوم. وسيطر كل من لاپلاس وكوڤييه بعد أن رفعهما لويس الرابع عشر إلى درجة النبلاء، على العلماء الأوروپيين حتى وفاتهم، الأول عام 1827، والثاني عام 1832. فضلاً عن ذلك فإن بيوت العلم تزداد عدداً وإشعاعاً من لندن إلى سان بطرسبورغ مروراً بفلوزانس وبرلين بعد إعادة تنظيم جمعية العلوم من قبل الأخوة هومبولد وتأسيس جامعتها عام 1809 ـ 1810. ومن المؤكد أن الجمعية الملكية للعلوم في لندن التي ضمت أكثر من 300 «محب للعلوم» لم تشكل

هيئة تضاهي الجمعية الفرنسية للعلوم، ولكن الشخصيات المميزة لم تكن حالة استثنائية فيها. وأما جامعة برلين فقد انطلقت من المراكز الجامعية القديمة التي كانت على طريق الأفول النهائي أو المؤقت مثل هال وهيدلبرغ. وبرزت بعد عام 1820 ونافست خطر المؤسسات الفرنسية وتنازعت مع أكاديمية العلوم في مدينة سان بطرسبورغ، التي أعيد تنظيمها في عام 1803 وشهدت أوج أنطلاقتها بعد 1815 على يد أفضل الأساتذة والباحثين في ألمانيا بأسرها.

وفي حين بدأ الرومنطيقيون يزرعون بذور الشك حول مستقبل العلم، فإنه كان يحقق خطوات تقدمية هامة. ففي علوم الحياة التي سيطر عليها كوڤييه، توج الفرنسي لامارك منذ 1800 تحول قرن بكامله عندما أعلن موضوعات نظرية التحول الدائم للأنواع الحية، دون أن يتوصل إلى تشخيص أصل التغييرات التي كان يدعي إثباتها. وشهدت العشرون سنة الأولى للقرن التاسع عشر رأي لاپلاس حول «عدم جدوى الله» في نظام القوانين الطبيعية التي أثبتت صحتها بين عامي 1808 ـ 1823، بعد أن كتب خمسة مجلدات من مؤلفه «الميكانيكا السماوية» استناداً إلى نظريات نيوتن. وكذلك فإن غالڤاني وڤولتا وآمپير وأورْسْتِد، قبل فارادي، قد دفعوا معرفة المسائل الكهربائية إلى الأمام في حين كانت الكيمياء من غي لوساك إلى ليبيغ تؤكد الاندفاعة الكبيرة لهذا العلم، في القطاعات المختلفة فإن الذهنية التحليلية ذاتها قد سيطرت بالمستوى نفسه مع الاختبار في المختبر قبل نصوص القوانين الفيزيائية والبيولوجية. وكذلك تقدمت العلوم الرياضية بعد تطورها في فرنسا منذ بداية القرن على يدي مونج ولاغرانج ودرسها من قبل التلاميذ اللامعين في مدرسة العلوم والفنون في باريس وغيرها في المدارس الموازية لها والمؤسسة بين عامي 1806 و1831 في العديد من البلدان الأوروپية قبل پراغ وڤيينا ودْرِيسْدْ. ويستطيع العلماء تغذية الاعتزاز بتغيير الأخلاق القديمة في وسط العامة من الناس كما فعل الفرنسيون عندما عرفوا قبل 1799 نظاماً جديداً للموازين والقياس وقدموه لأوروپا كلها... وبدون نجاح في بعض الأحيان.

وشغفت النخبة بهذه المظاهر التقدمية، وعاش غوته على صورة بطله فاوست فترة شيخوخته بحثاً عن المعارف ومترقباً الاكتشافات، ويفسر ذلك بأن

البعض تحمس للتصورات المقدمة، وبأن سان سيمون أراد أن يجعل من العلم إله كتابه «المسيحية الجديدة» وبأن أوغست كونت كان يغذي الحلم بدين وضعي. وبشكل أكثر ابتذالاً كان الحكام ورجال الأعمال يفكرون بالفائدة من نشر بعض المعارف والتقنيات في الأوساط الشعبية وفي عام 1831 بدأت بريطانيا العظمى ترى عمل «جمعية تقدم العلم».

التفوق الأوروبي

ولم تكن أوروپا قد عرفت، بعد، منافساً لها في العالم. فالولايات المتحدة الناشئة ظلّت طويلاً تابعة لانكلترا. وبالرغم من قيمة الجامعات الجديدة، فإنها لم تطوّر إلاّ بحثاً جزئياً، وفي مجالاتها المفضلة في الجيولوجية والأرصاد الجوية وعلوم الطبيعة. وفي المناطق المتحضرة في الشرق الأقصى فإن إرادة الاعتزال المنتظمة تحكم المثقفين بالجمود العلمي وبالتأملات الفلسفية التي لا طائل تحتها. وأثبتت القارة القديمة تفوق ثقافتها العلمية ولكن هذه الهيمنة الثقافية لم تساهم في تسهيل وتبرير الامبريالية المستندة إلى مطامعها المادية. ومن المؤكد كذلك أن الاعجاب الذي حملته النخبة الحكومية إلى أوروپا باحترام تقدمها الثقافي، سمح بفهم أفضل لنجاح التدخلات السياسية للأوروپيين في شؤون القارات الأخرى.

الهيمنة السياسية

قد يبدو الحديث عن الهيمنة السياسية لأوروپا متناقضاً مع وضعها المضطرب والمنقسم بسبب صراعاتها الداخلية، وحيث لم تبحث القوى الكبرى فيها في اتخاذ مواقف مشتركة تجاه العالم الخارجي. فالفرنسيون والانكليز والروس والپروسيون يدافع كل منهم عن المصالح الأساسية لبلاده رغم أنهم كانوا يتحركون أحياناً بذهنية متشابهة تحتقر الحضارات المعتبرة أدنى من حضارتهم. ومع ذلك فإن أوروپا ترتدي مظاهر أوضاع عامة متشابهة، في نظر ضحايا الامبريالية أو الذين قبلوا وضع الارتباط بها. فالأتراك الذين يعتبرون جزئياً من أوروپا بسبب احتلالهم لأراضي غير أرضهم أولاً وبسبب جغرافي ثانياً، يعيشون بداية عهد اندفاع نحو آسيا، ومع ذلك أفلا يتحدثون

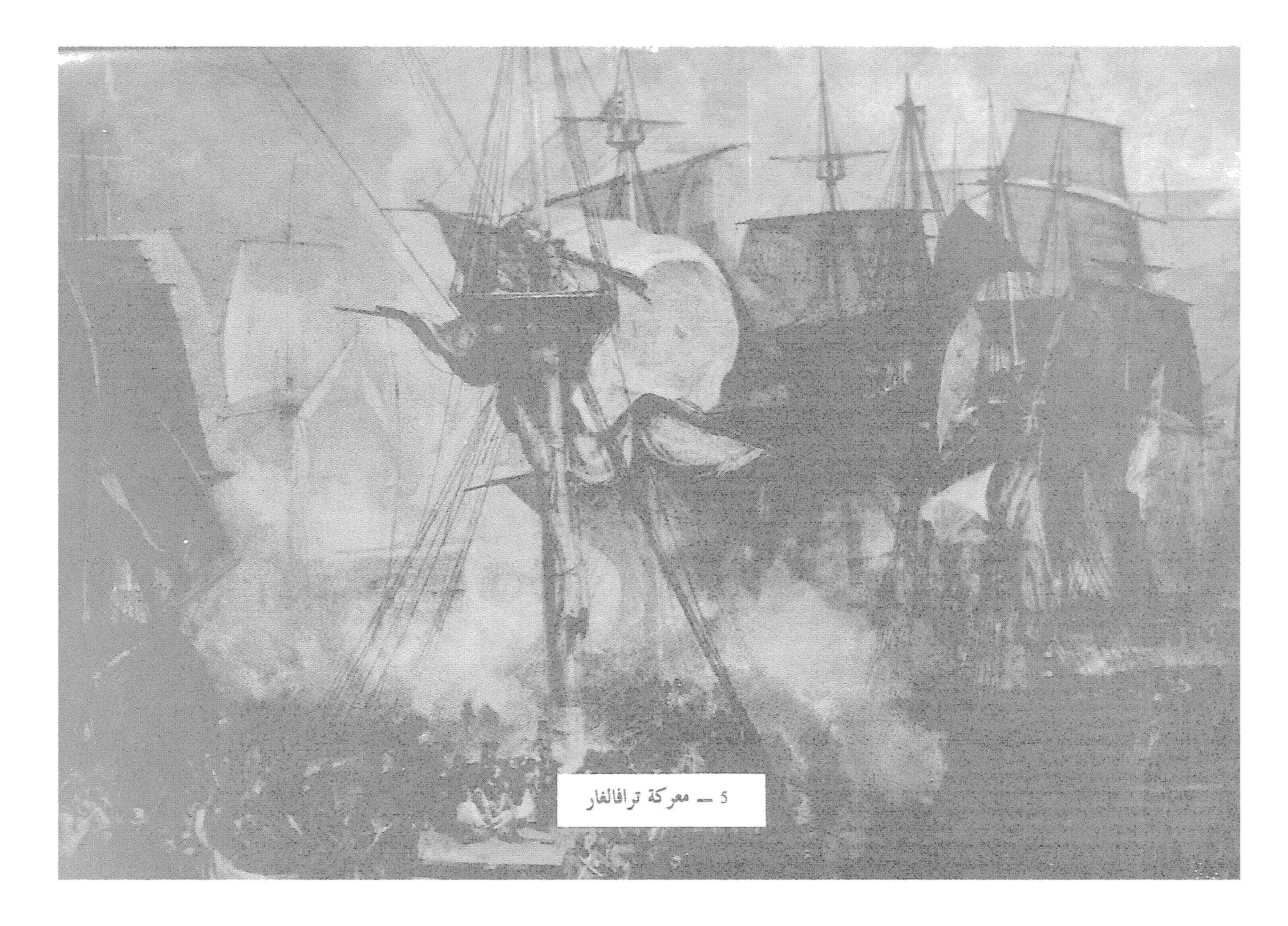
عن فرنسا بشكل مختلف عندما يستدعون القناصل الأجانب إلى القسطنطينية أو أزمير؟.

مناطق النفوذ

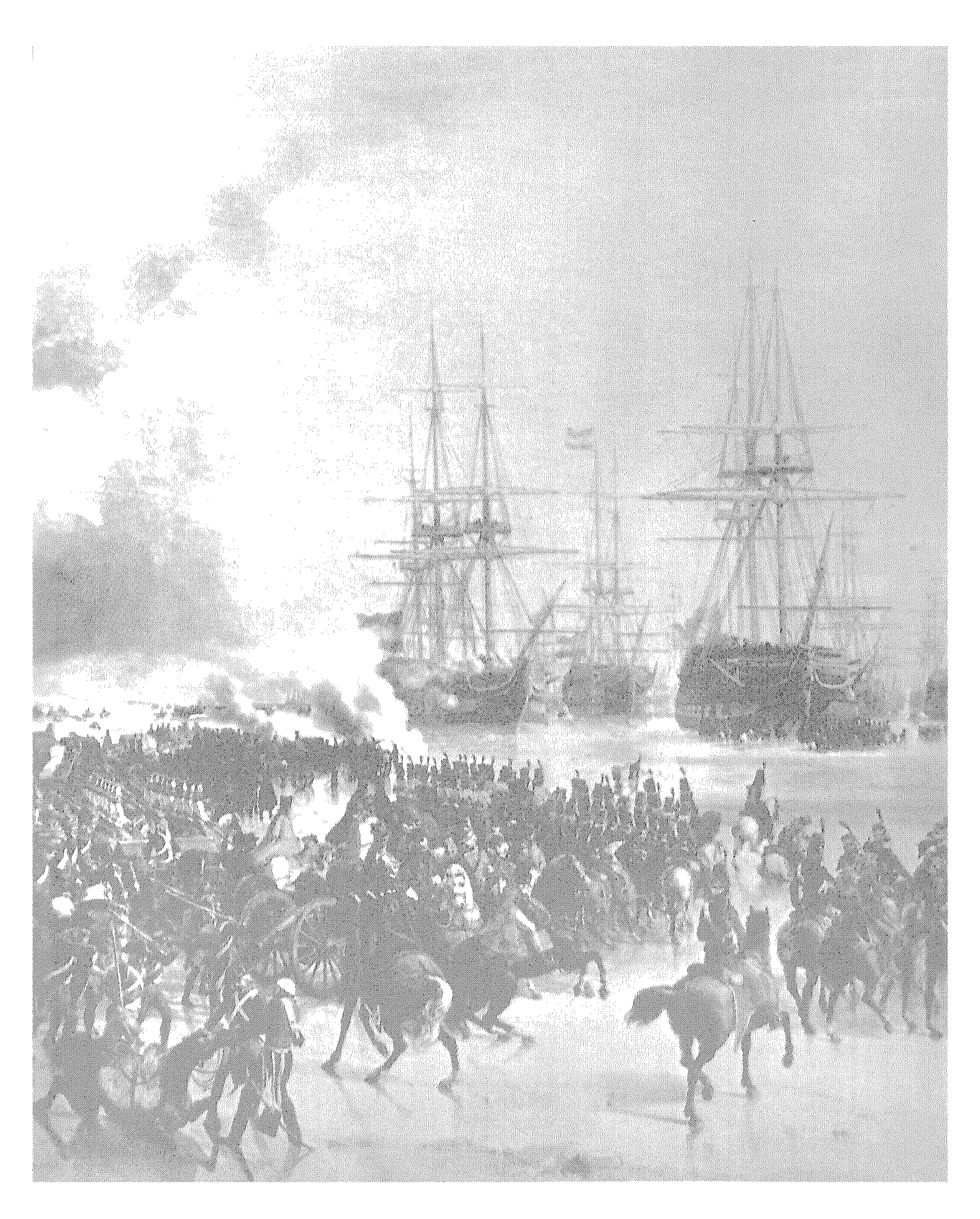
إن دور أوروبا في العلاقات الدولية لم يكن ينظر إليه بشكل متشابه في جميع مناطق العالم، فقد بدأ الشرق الأقصى يدرك الحقيقة القاسية لمسألة تخلفه بعد عام 1840 تقريباً. وظلت مساحات واسعة بكراً وخالية من أي وجود أوروبي.

وتوجهت المطامع والأنظار إلى مناطق البحر المتوسط، الأكثر قرباً. فكانت مالطة محطة قديمة للضيافة، واحتلها الفرنسيون عام 1798، وأخذها الانكليز منهم بعد سنتين، وفي عام 1814 تم إلحاقها بإنكلترا التي ثبتت مواقعها في البحر المتوسط بعد أن ضمنت سيطرتها على بابه في مضيق جبل طارق. واحتل بونابرت مصر في عام 1798 ثم أعيدت للسيطرة العثمانية عام 1802 وما لبثت أن غدت في القرن التاسع عشر موضوع مزاحمة حادة بين الفرنسيين والانكليز، لا سيما بعد أن أقام محمد علي، خلال فترة حكم طويلة من 1806 ـ 1849 وبدعم من فرنسا، قوة خطرة على توازن القوى في المنطقة، وكانت روسيا تتحين الفرص من أجل كسب مدخل حر لها إلى «المياه الدافئة» مدعومة بجهود جميع القياصرة من كاترين إلى نقولا الأول بتغذية هذه المطامح للاقتراب من المضائق أو احتلالها؛ ومن أجل ذلك وبعد أن أصبحت مسألة غير محتملة بسبب المعارضة الانكليزية فقد شجعوا جميع حالات النهوض القومي في البلقان وساهموا في عام 1827 بالنجاح النسبي للثورة في اليونان. وانتعشت آمال الطامعين بانحلال امبراطورية السلاطين التي نخرها الإهمال البيروقراطي من الداخل، وقضمت منها حالات التمرد وفقدان السيطرة المعنوية للسلاطين عدة مناطق. ونجحت القوى الأوروبية مثل روسيا وانكلترا في إقامة علاقات مع المناطق الداخلية وراء الشواطىء، مع الفرس والسلاطين والأمراء العرب، تهيئة للالحاق أو التحالفات المثمرة.

وكان الأطلسي من الشمال إلى الجنوب والمناطق التي تحيط به تشكل منطقة النفوذ الأوروبي منذ القديم، وقد تمكنت انكلترا من فرض مفهوم لمبدأ



5 — معركة ترافالغار



6 ــ فرقة الخيالة الفرنسية تسيطر على الاسطول الباتافي الذي تحتجزه الثلوج في مياه تيكسيل Texel، 21 كانون الثاني/ يناير 1795.

«حرية البحار» وفرضت رقابتها على هذه الحرية لصالحها وبأسطولها، منذ عصر الحروب الثورية والناپوليونية وبالرغم من القراصنة. وقد دفعت فعالية حصارها القاري المضاد الولايات المتحدة في حرب جديدة ضد البلد الأم الذي كان يستعمرها في عام 1812 ـ 1814. واهتمت السفن البريطانية بعد 1815 بمطاردة المتاجرين بخشب الأبنوس. وبالرغم من شهرة قوتها التي لا تقهر فقد أجبرت على إعطاء مكان لأساطيل الدول البحرية الأخرى مثل فرنسا وهولندا وإسبانيا. ورغم أن الأخيرة قد فقدت نفوذها في أميركا اللاتينية فإن الدول المستقلة هناك ظلّت تتخوف من النفوذ البريطاني قبل كل شيء. وأما مبدأ مونرو رئيس الولايات المتحدة لعام 1823 وإعلانه «أميركا للأميركيين» فإنه لم يأخذ مداه إلاّ بشكل تدريجي. وكأن هذا التصريح قد صدر بتشجيع قوي من الدبلوماسية الانكليزية التي كان يهمها أن تستفيد بأدلة إضافية ضد كل تدخل مسلح من قبل الدول الرجعية الأوروپية دعماً للمصالح الإسبانية. وكانت مظاهر التقدم الملموسة للقدرة الأميركية تفتح الطريق أمام أهداف الدولة الفتية، وتسمح لها بتأكيد استقلالها الذاتي. ولكنها لم تسبب بعد قلقاً للهيمنة الأوروپية لأن «حدودها» لم تزل محصورة في إطار العالم الجديد. وأما الرؤى التي تنبأت بصعود قوة ضخمة، مدعوة لتتجاوز الدول الأوروپية الكبرى على غرار ما ذكره في مؤلفه التحليلي المتقن لأعوام 1835 ـ 1840، حول «الديمقراطية في أميركا»، فكانت لا تزال نادرة. وكان يلاحظ بعض المراقبين إخلاص الأميركيين المتصاعد لرسالة جورج واشنطن الوداعية حيث كان بطل الاستقلال يدعو مواطنيه للبقاء بعيداً عن جميع الصراعات الأوروپية ولعدم دفع حياتهم أو مساعداتهم في مغامرات مجنونة فيما وراء المحيط. بينما كان الأوروپيون يثقون بأن جهودهم الذاتية لن تصطدم بمطامع معاكسة.

أسس القوة

إن وجود الأوروپيين في العالم بأسره وفتوحاتهم الاستعمارية، ومؤسساتهم المتنوعة، والخشية التي يبعثونها هنا وهناك، والبحث عن التحالفات، كل ذلك يعكس تفوقهم الاقتصادي الصاعد. وتشرح انطلاقة ثروتهم الوطنية وحدها أن الدول تستطيع رعاية أساطيلها وجيوشها بعيداً عن أراضيها ومواجهة الحملات المعادية، وتحمل نفقات البنى التحتية والشرطة في

الممتلكات المستعمرة وإفساد الضمائر وشراء المعاهدات المفيدة لها. ومن ناحية أخرى فإن الهيمنة الأوروبية إنما تعود لامتلاك الأسلحة ونوعيتها في إطار من العلاقات يحدده اختلال التوازن بين القوى القائمة.

والفن العسكري الحديث هو فن أوروبي اختُبر في ساحات المعارك الأرضية والبحرية خلال ما يقرب من 25 سنة، واستفاد من الأبحاث التقنية ومن أفكار اختصاصيي القرن الثامن عشر بكامله. فقد غدت الحرب بين عامي 1792 ـ 1815 في فرنسا في بادىء الأمر، وبين أعدائها فيما بعد، عملاً وطنياً، واستفادت الجيوش من قدرات الرجال الذين أبقتهم القرون السابقة بعيدين عن المعارك ومحتقرين في نظر مهنة السلاح. وإذا كانت الأسلحة النارية الجديدة لا تزال قليلة، فقد جرى التعلم على حسن استخدام المدفعية بتطوير مرونتها وبزيادة ثقل القذيفة التي توضع في البطارية؛ ودعيت الجيوش البريــة المتزايدة باستمرار، لتعلم أساليب تكتيكية جديدة وللقيام بمناورات استراتيجية واسعة، ولتطبيق أنظمة إدارية أولية، ولتنفيذ حروب جماهيرية؛ وتعلم الجنود كذلك كيفية مواجهة حروب الشوارع لاكتشاف صعوبات التعرض لمثل هذه الحروب، كما حل بالجيوش الفرنسية في إسبانيا. وفي البحر تزايدت مواجهات القوى الأوروبية أكثر فأكثر، بسبب تزايد عدد السفن التي غدت بعد صلح 1815 وسيلة لا تضاهى لتأمين السيطرة في الخارج، لا سيما في أيدي البريطانيين الذين صاروا يتباهون في عام 1815 بامتلاك 1168 باخرة حربية منها 240 قطعة كبيرة تحمل كل واحدة منها أكثر من 100 مدفع وأضيف إليها أكثر فأكثر زوارق صغيرة وسريعة وقوية التسلح. وقد أثبتت المعارك البحرية الكبيرة في أبو قير وترافلغار القواعد الأساسية للاستراتيجية الجديدة، وحدّدت استعدادات نابوليون وإنزالات ويلسلي في البرتغال، أفضل طرق لنقل الجيوش ووضعها في الأمكنة المحددة؛ وفي عام 1817 تحالف الروس والفرنسيون والانكليز ضد تركيا وقرروا تقديم المساعدة لليونانيين، وأظهروا تفوق سفنهم في نافارين؛ وفي حرب الأفيون لأعوام 1840 ـ 1842 أثبت الأسطول الانكليزي قدرته على خوض معركة منتصرة في مكان بعيد ألوف الكيلومترات عن بلده. وأدى تفوق أوروبا في البر والبحر إلى جانب لجوء العديد من البلدان الأخرى قبل عام 1815 إلى «الصحافة» وإلى التجنيد الإجباري، إلى إدخال الحرب كإحدى

الوسائل الدبلوماسية في تثقيف مواطنيها بذهنية وطنية وأحياناً حربية مناسبة لكل أنواع الحملات.

وهكذا فإننا ابتعدنا عن الصورة الحضارية والخيّرة التي بشر بها المستعمرون والمرسلون. كانت أوروبا من أجل سعادتها وشقائها تمتلك الذهنية الحربية والوسائل التقنية الضرورية لتلبية حاجات التوسع التي تتحسسها؛ وقد تبدو مؤهلة للنهوض بأعباء انطلاقة عالمية. وساهمت الذهنية ذاتها والوسائل نفسها في احتواء صراعاتها الداخلية الكثيرة وتعقيدها وحلّها.

التمزقات الداخلية

وأما المواجهات والصدامات التي جرت في هذه المرحلة فلم يأت بها الحدث الثوري وحده بل هيأتها تطورات داخلية سابقة. وقد ساهم إرث طويل بفتح أبواب الحرب ولم يكن مناسباً لإقامة تحالفات نهائية.

الإرث ومسار الصراعات الكبيرة

المشاعر الطيبة والمبادىء الكبرى

لقد أثار القرنان السابع عشر والثامن عشر، في قلب المواجهات الكبيرة، الأبحاث الأكثر خصوبة من أجل نظام أوروبي يقوم على الحق ويكفله الفكر المسيحي ويوحى به الاستنتاج العقلي البسيط حول عدم جدوى الانشقاقات الصراعات الدامية. وقد حاول منظرو القانون الطبيعي تحديد قانون دولي واضح وقواعد أكثر إنسانية في مسائل الحرب. وقد وضعت بعض المعالم من سولي إلى الأب سان پيار إلى بنتام، وكان هناك أمل بتنظيم دولي للسلام. ومن لابروبير وفينيلون إلى إيمانويل كانْت، كان يُدعى إلى تأسيس الوفاق بين الشعوب على الخطوات التقدمية للأخلاق الفردية. وظهرت الحرب للعديد من الفلاسفة بسمات تقليد بربري يزول حتماً بالتقدم. ولكن هذه المبادىء وهذه الرسوم البيانية لم تلق على الأغلب إلا الشك برجال الدولة الذين لديهم استعداد لتبني بعض القواعد المنظمة للحرب على الأكثر. وشكلت جزءاً من الثقافة الفكرية للثوريين والمعين الذي كانت تُستوحى منه حماسة المبشرين بالإنجيل الفرنسي الجديد. وكان محبو السلام ينزلقون إلى تجربة «الحرب

العادلة» من أجل ضمان انتصارهم ولكنهم ينسونها وقت الانتصار والفوز بالغنائم.

وبواقعية أكبر، فقد ناضلت عدة دول من أجل فرض احترام بعض مبادىء العدالة الدولية. ومنذ القرن السادس عشر طرحت دول شمالي غرب أوروپا الشعار الكبير لحرية البحار، وواجهت به سياسات القوى الاستعمارية الأولى الراغبة بفرض رقابتها على الطرق البحرية، فنادت به انكلترا في وقت مبكر ولكنها حرّفته لصالحها«ولا سيما عندما حققت سيطرتها البحرية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وجعلته شرطاً لحرية الملاحة البحرية. والمبدأ الأساسي الثاني الذي طرحته الدبلوماسية الأوروپية عشية الثورة الفرنسية وكان طبق منذ عهد شارلكان هو مبدأ التوازن بين الدول الكبرى. وهو مبدأ سلمي في بداياته الأولى، ولكنه ربط السلام في القارة باحترام نوع من التعادل بين القوى. ومن هنا فإنه أصبح مولداً لبعض الصراعات لأن تقدم إحدى القوى الكبرى من جانب واحد يثير حتماً ردة فعل قوة أو قوى أخرى من أجل التقليل من مدى هذا التقدم. ولهذا فغالباً ما كان يسبق كل غزو اتفاق بين الدول المتجاورة والمتقاربة في القوة ويتحول هؤلاء جميعاً إلى معتدين متحالفين ضد أمة مستضعفة: فكانت پولونيا عام 1772 ضحية أول تقسيم لصالح روسيا وپروسيا والنمسا التي لقي ملوكها نوعاً من الصعوبة في إقناع أصدقائهم الفلاسفة بنزاهة مقاصدهم. وفضلاً عن ذلك فقد برر رجل القانون مارتنز تحالف القوى الإوروپية من أجل «مواجهة التوسع غير المتناسب مع هذه الدول، حتى لو احتاج الأمر إلى القوة المسلحة» وظهرت هذه الدعوة التحالفية ضد الهيمنة، فيما بعد وكأنها كانت نبوءة مبكرة وظهر تنازع أكبر حول مبدأ التحالف النشيط بين العائلات المالكة أو الدول من أجل دعم استمرار نظام ما في داخل بلادها. وقد طبقت پروسيا هذا المبدأ في هولندا عام 1787، وبموافقة إنكليزية. إلاّ أنه لم يوقظ أحلام لويس السادس عشر وماري أنطوانيت بعد عام 1790 بسبب الخوف الكبير من انتشار العدوى الثورية.

المطامح والتحالفات التقليدية

حتى عام 1789 كان الإرث الدبلوماسي يتألف من بعض المقاصد والمبادىء. ويحتوي على أحداث في الواقع، صراعات مكشوفة أو كافية

ومطامح، ومخاوف، وأنظمة تحالف تطول أو تقصر وعلى سياسات أنانية أو متناسقة.

وخاضت قوتان أساسيتان، في غرب القارة، منذ 1689 «حرب المئة سنة» التي تميزت كسابقتها بفترات هدنة وتصالح، وبفترات قطيعة وصراعات ضارية. وكانت انكلترا التي أصبحت أكبر أمة بحرية في أوروپا «العدو التقليدي» لفرنسا التي وجدت دائماً منقسمة بين الاهتمام بأوروپا أو بالعالم الأوسع. تسببت الخشية من الهيمنة الفرنسية، والحرص على حماية ممتلكات آل هانوڤر والتنافس الاستعماري، بنشوب حروب قريبة أو بعيدة، عسكرية أو اقتصادية، أدت إلى تحقيق انتصارات بريطانية كبيرة في عام 1713 و1763، وإلى رد فرنسي بفضل حرب التحرير الأميركية. وفي بعض الأحيان كان الكره للإنكليز يتعايش مع الهوس بهم، رغم أن مظاهر التوتر في سنوات 1776 ـ 1783 قد ساهمت بتهدئة حماسة النخبة المثقفة الفرنسية تجاه جيرانهم وراء بحر المانش. ولكن عهداً من التقارب ظهر منذ عقد المعاهدة التجارية في عام 1786 وساهم الانهاك المالي للخصمين المتقاتلين في إطالة مدته ولكن شدة الحقد بينهما كانت تجعل هذا الاتفاق شأناً مؤقتاً.

ومن جهة أخرى فإن روسيا أقنعت جيرانها باتساع مطامحها التوسعية ولا سيما بقدراتها العسكرية والاقتصادية لخوض المعارك من أجل تحقيق هذه المطامح. وأتاحت لها اتفاقية كايناردجي عام 1774 إحداث أول تقسيم للامبراطورية العثمانية وشجعتها على زيادة تجوالها في البحر المتوسط ومراقبة المضائق. فأدى ذلك إلى زيادة قلق انكلترا وخشيتها من المخاطر التي تهدد سيطرتها على البحر المتوسط، وأخذت تفكر في كيفية تقديم العون إلى تركيا، أملاً بإحلال نفوذها محل النفوذ الفرنسي. ومن ناحية ثانية بدأت كاترين الثانية بإيجاد ممر نحو الغرب على حساب پولونيا التي عجزت عن وضع حد لانقساماتها وإيجاد فعالية سلطة ملكية قوية. وفي بطرسبورغ التي أصبحت رمز إرادة إخفاء الطابع الأوروبي على بلد قريب من الطابع الآسيوي، وجّهت الملكة باستمرار سياسة التوسع وعرفت كيف تكيف استراتيجيتها لاحترام ظاهري لمبدأ التوازن. ومع ذلك فقد بدا الوفاق الثلاثي (پروسيا، النمسا وروسيا) مشكوكاً فيه ومهدداً باستياء شركاء جشعين وغير مقتنعين بصحة

الحدود الجديدة. ووضع هذا الأمر ورقة في يد فرنسا لتلعبها لصالح أصدقائها البولونيين، ولكن الاضطرابات الداخلية كانت تضعف موقفها.

هنا وهناك كان ضعف بعض البلدان يغذي جشع البلدان الأقوى. فالسويد والبندقية وبعض ولايات الامبراطورية الجرمانية، وكذلك المناطق البلقانية في الامبراطورية العثمانية تتعرض لأفدح مخاطر التجزئة والضم والإلحاق.

في هذه الظروف المتحركة قدمت أنظمة التحالف والتعاطف الشديد وعوداً بأعمال أكثر فعالية. ولكن الجمود الفرنسي في القارة أضعف الاتفاق بين آل بوربون وآل هابسبورغ ضد پروسيا المدعومة من قبل الانكليز وهانوڤر؛ وساهمت العلاقة الشخصية التي تربط العائلات الحاكمة في كل من ڤيينا وڤرساي بالحد من أفول نجم تحالفها. وفي جنوب أوروپا ظهر الميثاق العائلي بين آل بوربون الفرنسيين والإسبان بعد صراع مشترك ضد انكلترا لصالح الثوار الأميركيين؛ ولكن جهود شارل الثالث من أجل تخليص بلده من النفوذ الاقتصادي الفرنسي أدت إلى فتور العلاقات المتبادلة قبل موت الملك الإسباني، وفي كل الأحوال كان هناك شك في القدرة الفعلية لحكومة مدريد بالرغم من جهود التحديث والتنمية التي قام بها واحد من أكبر المستبدين المتنورين. وكذلك كانت البرتغال الدولة الضعيفة الأخرى في شبه الجزيرة، منذ بداية القرن، شديدة الارتباط بانكلترا بواسطة مصالحها السياسية وتنوع المبادلات الاقتصادية. وبدت العلاقات الدبلوماسية بين هولندا القريبة دائماً من انكلترا وبين پروسيا الطامعة أكثر حدة وأكثر تعثراً. وفترت الروابط القديمة جداً بين فرنسا والسويد والعديد من الدول الألمانية التي وقعت أحياناً ضحية حروب السيطرة والنفوذ بين القوى الخارجية، ومع ذلك فقد دعمت فرنسا الجهود الاستعمارية لغوستاف الثالث في السويد. وأظهرت دول أخرى حرصاً أقل على التحالفات الرسمية؛ وكانت هذه حال المملكة المتحدة.

«البعد» الجديد للعلاقات الدولية

بين أعوام 1789 و1792 أضيفت عناصر جديدة إلى التشققات التي ظهرت بقوة في أوروپا، وخلقت مخاطر خلافات جديدة أكثر اتساعاً.

وأدت هذه الخلافات إلى انتشار الذهنية الثورية. ويتفق جميع المؤرخين الوطنيين على القول بأن الثورة الفرنسية في بادىء الأمر قد خلقت داخل بلاط الملوك والحكومات في الخارج، مشاعر الارتياح العميق لأن الاضطرابات الداخليه تنقص دائماً من إرادة الدولة التي تظهر فيها هذه الاضطرابات ومن قدرتها على التدخل. فشعرت انكلترا بالحاجة إلى البحث عن ظروف تسهل توسيع نفوذها في المحيط الأطلسي. وأحس البروسيون والروس والنمساويون أنهم تخلصوا نهائياً من خطر تدخل فرنسي لصالح پولونيا فأسرعوا إلى اقتسامها من جديد عام 1792. ولكن الإرادة السلمية للنظام الفرنسي الذي يجري بناؤه والنداءات الخيرة للجمعية التأسيسية لتحقيق وتوافق أوروبي، كان يفسر كدلالة على ضعف جديد لفرنسا وإشارة إلى اختفائها من على المسرح الدولي. وأدرك الملوك أكثر فأكثر الخطر على عروشهم من مسيحية ثورية مدعومة بحماسة العديد من المقيمين الأجانب في فرنسا. وكان تكاثر الجمعيات والنوادي، والآمال التي خلقتها أوهام المواهب الشمولية يستطيع أن يهز العروش والمعابد، ويهدد التراتب الاجتماعي. وحتى انكلترا الليبرالية نسبياً، والملائمة للحركة الاجتماعية، والتي أصبحت صعبة الانقياد لأي عنف ثوري، فقد عرفت النخبة المسيطرة فيها مخاوف كبيرة. وكانت هذه النخبة الأكثر حذراً في القارة كلها. ويذكرنا عام 1780 بتدخلاتها الخارجية ضد مخاطر الاضطراب في بعض الدول.

وأدت أوجه النشاط السياسي للمؤسسين والمشترعين الفرنسيين إلى خلق مهاوي غامضة وخطرة. ومنها حالات إلحاق مقاطعتي آڤينيون وفينيسين على حساب البابا واستناداً إلى الحق الطبيعي وحرية تقرير المصير. ومنها كذلك إنشاء نظام موحد إداري وتشريعي. وذلك بخرق الحقوق المشروعة قضائياً للأمراء الأجانب المالكين في فرنسا: ففي الألزاس تثار مرة أخرى إلى سيادة الأمة والحق الثوري من أجل تبرير إهمال تقليد ثابت بصلابة ووضوح. ومنها كذلك السياسة الدينية حول المساواة في أداء الطقوس، والاعتدال، والمزج بين المذاهب. ولكن كذلك بمصادرة الكثير من أملاك الكنيسة وبتغيير خارطة الأساقفة على حساب المطارنة الأجانب السويسريين والألمان. وأراد العديد من الملوك تفسير مثل هذه الأعمال كتهديد لمجمل الأوضاع القائمة والاستقرار

السياسي في القارة. وفي الامبراطورية الجرمانية اكتشف الملوك والأمراء والمطارنة أنهم متضامنون مع مصالح الأطراف المتضررة. وبشكل ملائم جداً اقترن الاعتقاد بضعف فرنسا مع إرادة معارضة مشاريعها مما أدى، في البلاد الرينانية، إلى ظهور الأمل بثأر سياسي كامن في الاستعباد والتفكك الجزئي: وعندما تذكر النقاد والسياسيون والأمراء معاهدات وستفاليا وأنها خرقت، استسلموا لإغراء اعتبار الألزاس تابعة لفرنسا. وغذت الأحقاد والمطامع والمخاوف الإيديولوجية الأفكار التدخلية المدعومة أكثر فأكثر من قبل المهاجرين الفرنسيين بشكل مكشوف، وفي العائلة المالكة ذاتها بشكل سري. وأما في ألمانيا فإن حذر ليوبولد الثاني أدى إلى تأخير اتخاذ مواقف هجومية.

وفي فرنسا ذاتها ساهمت الدسائس السياسية بشحن مفرط للأذهان وكان فريق الحرب قد أصبح قوياً في المجلس التشريعي وفيه من الملكيين الذين نظروا إلى الانتصار أو الهزيمة طريقاً إلى توطيد العرش كما أن فيه من الثوريين الذين تجمعوا حول بْريسُّو ووثقوا بانتصار يخلق هوة بين الملك وأقربائه الأجانب ويثبت مكاسب الثورة بشكل حاسم. ومنذ نهاية عام 1791 بدأ التضامن الحار مع المهاجرين من بلجيكا وهولندا وجنيف يوحي بفكرة حرب تحررية للشعوب.

من هذه المخاوف والمطامع والخلافات وكذلك من أوهام دو موزِيهْ في فرنسا، والامبراطور الشاب فرنسوا الثاني خليفة ليوبولد في عام 1792، خرجت الحرب الأوروبية في العام نفسه. وأدخلت أوروپا في عهد الصراعات الإيديولوجية ووجهت ضربة قوية للمباىء التقليدية في الحقوق والتوازن ولكل الآمال في ظهور سياسة عقلانية. وبدأ النظام القديم من العلاقات الدولية يعيش بداية نهايته.

عهد الحروب 1792 - 1815

اندلعت الحرب في أوروپا عام 1792 ولم تتوقف كلياً إلا لفترة قصيرة فصلت بين عقد معاهدة أميان في 25 آذار/ مارس 1802 وبين قطع العلاقات الإنكلو ـ فرنسية في 12 أيار/ مايو .1803 وشملت على التوالي أو في آن واحد جميع الشعوب، وامتدت في بعض الأحيان إلى ساحات واسعة من العالم،

وكانت تقطعها فترات هدنة مؤقتة، وارتدت أشكالاً مختلفة. وأقامت وضعاً سياسياً جديداً في أوروپا، وأوحت بالبحث عن أنظمة دبلوماسية جديدة.

أهداف المتحاربين

وقد تغيرت رهانات الصراع بين أطرافه، ولكن بعضها الذي ظهر بشكل دوري لعب دوراً حاسماً في مصير القارة. فمن الجانب الفرنسي فقد ظهر ناپوليون بالطابع العسكري دائماً وورثت الامبراطورية عن الثورة طموح انتقال المبادىء الثورية إلى الأمم الأخرى. وبالمقابل فقد أدرك جيران فرنسا الوحدة العميقة التي تربط بين الحروب الفرنسية والملوك واستخدام الحجج القومية والوطنية في تلك الحروب، وقصد مواجهتها بحرب مضادة للثورة. ولم يكن وليم پِتْ قد اقتنع قبل عام 1799 بأن السلام في أوروپا يتطلب سحق الثورة في فرنسا ذاتها، ولكن هذا الاستنتاج كانت أعدته ظروف التطور الداخلية، وأساليب الصراع الخفية، وتشجيع الفرنسيين المنفيين، فكانت الحروب أنواعاً من الصراع الإيديولوجي، وكانت تدخلات الانتصارات والهزائم تبين ضراوة الخصومات ومحاولات التمرد المتكررة من قبل المقهورين.

وفضلاً عن المثل العليا فإن المطامع بالأرض لم يخفت بريقها. ففي عام 1792 توجهت جهود أعداء فرنسا لقطع الطريق أمام تقدمها نحو الشرق. وفهم المشترعون بسرعة ميزات حالات الضّم المقبولة من قبل الشعوب «المحررة»، وغالباً ما أظهر خلفاؤهم قدراً أكبر من التحرر، منذ عام 1792 طالبت كل من سافوا ونيس بالاندماج بفرنسا. وتبعهما في ذلك في عام 1793 وحذا حذوهما البلجيكيون وأهل ماينس. ومنذ عام 1797 صارت حالات الالحاق تعلن بمعاهدات أو مفاوضات أو اقتسام على حساب البندقية وجنيڤ والمقاطعة السويسرية (المون ـ تِرّيبل)؛ ونجحت الامبراطورية الناپوليونية بتوسيع حدودها من هولندا إلى روما، وضمت 130 مقاطعة بدلاً من 83 في عامي 1789 و.1790 وكان يهم أعداء فرنسا أن يحدوا من مطامعها أو إزالتها وعدم الاعتراف بالأمر الواقع إلاّ مرغمين. ولم يمتنع الكثيرون عن الاستفادة من أي ظرف. فعندما جرى تقسيم پولونيا عام 1795، انتهزت روسيا الفرصة لتوسيع حصتها دون أن تتخلّى عن مطامعها في مناطق البحر المتوسط،

فألحقت بها بلاد القوقاز؛ عام 1801 وبلاد الصرب عام 1812 على حساب الامبراطورية التركية. وأما انكلترا فلم تتوان عن احتلال مناطق جديدة وجعلت من مالطة موضوع خلاف كبير بين فرنسا في عامي 1802 ـ 1803 ووجهت أنظارها إلى مستعمرات أعدائها.

وقد أقلقت مسألة التوازن الأوروپي أذهان السياسيين والملوك. وتسبب ذلك عن التوسع المخيف للسيطرة الفرنسية منذ عام 1793 بعد إقامة كتلة من الدول المرتبطة بفرنسا سميت «جمهوريات شقيقة» في بادىءالأمر، ثم تحولت إلى ولايات ومقاطعات ملكية فيما بعد ووضعت تحت أيدي أفراد من أقارب ناپوليون أو من المقربين إليه. وتحققت الهيمنة الفرنسية على القارة لبعض الوقت، واستنكرها أدمون بورك منذ أعوام 1793 ـ 1796 واعتبرتها انكلترا والدول الأخرى خطراً داهماً. وحتى الدول الأقل تعرضاً لهذا الخطر، مثل روسيا، فإنها كانت تدرك المخاطر التي يخلقها اقتراب حدودها من حدود امبراطورية فرنسية كبيرة. ألم يكن إنشاء دوقية كبيرة في وارسو مقدمة لإعادة بناء دولة پولونية مستقلة وإقامة حاجز هام يقطع الطريق على توسع روسي نحو الغرب؟ وقد شكلت الحروب في هذه المرحلة رهاناً أكبر مما في زمن لويس الرابع عشر، لتحقيق هيمنة فرنسية أو توازن سياسي في أوروپا. ومن المثير للاهتمام أن يعرض في عام 1805 رجلا دولة كبيران وجهتي نظر متعارضتين في هذه المسألة. ففي رسالة إلى ناپوليون وصف تاليران فرنسا بأنها «الأقوى» بين «القوى الأربع الكبرى في أوروپا» و «القادرة على مقاومتهم جميعاً»، ومن أجل تثبيت «سلام دائم» مفيد لبلده، اقترح توسيع النمسا نحو الشرق لتضم ڤالاشيا ومولداڤيا وليجعل منها «الحليف الطبيعي لفرنسا» في مواجهة روسيا وأوحى بأن تعود روسيا «نحو وسط آسيا» ودفعها إلى توسع يضعها «في مواجهة مع الانكليز» وفي مثل هذه الحال تسيطر فرنسا على أوروپا وتصبح حكماً فيها. ومن جهة أخرى ففي تصريح رسمي موجه إلى سفير روسيا في لندن، عبر وليم پت عن رغبته في تحقيق «مستقبل مستقر وآمن في أوروپا» يثبت خلاص الشعوب «المضطهدة» وفي إقامة نظام متوازن يضمن للجميع «حماية متبادلة». وكان السلاح وحده يستطيع تقرير مستقبل هذه المفاهيم المتعارضة. وأدت في بعض الأحيان إلى تغيير التطلعات والمطامح. ففي عام

1807 ظهر في تيلْسيت أن ناپوليون يخطط لتحقيق هيمنة مزدوجة: روسية إلى شرق نهر الڤستول الپولوني وفرنسية إلى الغرب. وقد بدا هذا الهدف غير مقبول لدى الآخرين، وغير قابل للتحقيق حتى في نظر الذين دغدغ أحلامهم. وفي عام 1812 ذكر ناپوليون الأول في مذكراته في جزيرة القديسة هيلانة أنه كان يحلم بتحقيق امبراطورية تشمل أوروپا بكاملها.

أشكال الصراعات

لقد ارتدت الحروب طابع المواجهة بين معسكرات مختلفة التركيب من حلفاء تجمعوا بدفع وضغط من حوافز الطاقة في فرنسا وانكلترا وروسيا والنمسا. وكانت فترات منفصلة من السلم تحطم هذه التحالفات أحياناً، فقد رأينا إسبانيا تخرج من دائرة الصراع عام 1795 أي قبل النمسا بعامين، وعادت النمسا لتخرج مجدداً من الصراع عام 1801 أي قبل انكلترا بعام واحد. وكانت معاهدات السلام اتفاقات ثنائية بشكل عام، وكان ثمن الهزيمة متنوعاً حتى بين الحلفاء المهزومين. فقد رغب ناپوليون في معاقبة پروسيا بقساوة عام 1807 في حين أنه أراد أن يصل إلى نوع من التصالح مع روسيا في عهد ألكسندر الأول مظهراً الكثير من الاعتدال تجاهه. وكذلك لم تكن المخاطر متشابهة، فقد هدّدت انكلترا بالغزو عام 1797 من قبل هوش وفي عام 1805 عرفت كيف تحفظ وحدة أرضها وتفوقها البحري في حين عانت برلين وڤيينا وموسكو من عبء الغازي. وكانت مظاهر التراجع والتردد والارتداد تجري تبعاً للظروف المحلية. وقد نجح ناپوليون في إجبار «تابعيه» وحلفائه على أن يزودوه بالفرق الإضافية الضرورية لحملته على روسيا ولكنه في ليبزيغ عام 1813 ذاق مرارة الوعود الانتهازية. وكان «تركيب» التحالفات لعبة ثابتة بين فرنسا وانكلترا، لأن الأخطار والأدلة العقلانية كانت تجبر الواحدة والأخرى على زيادة وعودها المادية ولا سيما من المساعدات المالية الضرورية، وقد عملت الأموال الانكليزية الأعاجيب في هذا المجال فقد استخدمت الحكومة الانكليزية الحوالات المالية بشكل واسع. وكانت تباع لتجار القارة الذين لديهم علاقات تجارية مع بريطانيا العظمى لصالح حكامهم الذين استطاعوا الحصول على الذهب دون استخدام المواصلات الخطرة عبر البحار وعلى الطرق البرية. وسمح هذا النوع من تمويل التحالفات بفهم أوضح للطابع العسكري

والاقتصادي لجوهر الصراع في القارة.

وغالباً ما تركز انتباه المؤرخين على العمليات العسكرية والبحرية على أنها العوامل الحاسمة في بعض المعارك الكبيرة. فارتدت معركة ڤالمي في 21 أيلول/ سبتمبر 1792 الأهمية الرمزية لعجز عصور جديدة عندما أظهرت قدرة المقاومة الشعبية في وجه حملة جيش محترف رغم أنه لم يكن لديها في الواقع أسلحة فعّالة مميزة. وعلى الصعيد العسكري كانت معارك ويسَمْبورْغ دليلاً كبيراً على ذلك. وسمحت لهُوشْ وپيشِغْرو برد الپروسيين في كانون الأول/ ديسمبر عام 1793. وشكلت الانتصارات الكبيرة للفتى بوناپرت على رأس جيشه في إيطاليا عام 1796 ـ 1797، وللامبراطور ناپوليون في أوسترليتز دلالة ذات مدى عميق. وبعد الانسحاب من روسيا، فإن معركة الأمم الضخمة في ليبزيغ عام 1813 ميزت بداية نهاية الأحلام الناپوليونية، قبل واترلو التي انتهت إلى كارثة صنعت مجد الانكليزي ولنْغْتُنْ. وشكل البحر كذلك ساحة المواجهات الحاسمة. فالهزيمة البحرية لفرنسا في أبو قير، في الأول من آب/ أغسطس 1798 قررت مصير الحملة على مصر، وجعلت من جيش بري منتصر سجيناً في الشرق الأدنى والأفريقي المعادي، وقضت على أحلام بوناپرت بالاتصال بأمراء الهند وإقامة تحالف مشترك ضد الانكليز. وبعد سبع سنوات، في 20 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1805 كسب الأميرال الانكليزي نلسون نصراً حاسماً، على الأسطول الفرنسي الإسباني بقيادة الأميرال ڤيلينوڤ، في معركة قادس. ونجت بريطانيا من خطر غزو كان يمكن أن يؤدي إلى تحقيق رقابة فرنسية على بحر المانش، وأعيد ناپوليون نحو القارة. من هنا فإن المعارك الكبيرة تحمل إلى جانب قيمتها العسكرية والاستراتيجية، انعكاسات سياسية فتؤجج نار الحماسة، وتثير المخاوف وتحرك أحلام المجد وتجمع الشعوب حول الملك والحاكم المنتصر. ألم يكن من لبنات الامبراطورية الكبيرة افتخار المواطنين بالانتماء إلى الأمة الأقوى في العالم وبالمشاركة في المكاسب والأمجاد؟.

وتضاف إلى الحرب المفتوحة جميع أشكال المواجهة والاصطدام. فحرب العصابات والاغتيال الفردي في إسبانيا الخاضعة لروسيا أعطت الصراعات أبعاد الحرب الشعبية. وشكل إعلان الحرب أو التشجيع على

الصراعات المدنية جزءاً من استراتيجية الدول، فقد ادعت حكومة الإدارة أن تقدم العون للثورة في إيرلندا ضد السيطرة الانكليزية واعتبرتها رداً على تدخلات بيت Pittفي بعض المناطق الفرنسية التي تمردت على الثورة. وفي الواقع فإن الدسائس والمؤامرات وحروب التجسس لم تتوقف. وقد لجأ إليها أعداء فرنسا بمساعدة عدد هام من المهاجرين من رجال الدين والعديد من الأوساط والشباب الأرستقراطي ورثة التقاليد العسكرية الطامحين إلى مصارعة «مغتصبي» السلطة و «سارقي» خيراتهم. فضلاً عن الصدامات المتطرفة بين المواطنين، التي أخذت أحياناً طابع الجريمة أو «الخطأ»، مثل خطف دوق اينغين Enghienفي آذار/ مارس عام 1804، ومحاكمته السريعة وتنفيذ الإعدام فيه ليلاً، في دهاليز القصر.

وقد أخلى العنف المسلح مكانه لأنواع من الصدام أقل دموية ولكنها ذات فعالية أجدى. فمنذ السنوات الأولى خاض الأعداء حرباً اقتصادية شرسة، واستخدموا القراصنة لمهاجمة المراكب التجارية ولتخريب تجارة العدو. وعندما كانت انكلترا تحتل المستعمرات الفرنسية في جزر الأنتيل أو تقطع طريقها إلى العاصمة الأم، فإنها كانت تحرم فرنسا من مصادر تزويدها بحاجاتها من السكر، وبواسطة سيطرتها على البحار، كانت تتم سيطرتها على التجارة مع أميركا الإسبانية والشرق. ويضاف إلى الكسب الاقتصادي، مشاعر الغضب والتمرد ضد سياسة حكامهم من التجار وأصحاب السفن والصناعيين والشغيلة اليدويين والعمال المحرومين من الخبز والعمل. وكان في ذهن بونابرت أن ينقل الحرب إلى مصر ومن ثم إلى الهند من أجل أن ينتزع من بريطانيا أغنى أسواقها والمصدر الأساسي لِقطنها، ليستفيد من ذلك في ممارسة ضغط حازم على الرأي العام البريطاني لصالح عودة السلام. ومنذ 1806 بدأت الحرب الاقتصادية تصبح السلاح الأساسي للمعركة بين نابوليون وانكلترا. فقد حاول الامبراطور جعل أوروبا سوقاً فرنسية ضخمة مغلقة أمام الصادرات الانكليزية وكذلك أمام مشترياتها، بواسطة مراسيم برلين وميلانو. وحاول تقوية هذا الحصار الاقتصادي بالضغط الدبلوماسي أو بقوة السلاح، وسد الثغرات التي فتحتها الإرادة السيئة لحلفائه المتمردين أو المتعبين، وتصحيح الأخطاء الأولية لنظام لطّفه، في بادىء الأمر، الأخذ بمبدأ الحقوق الاستثنائية للتجارة مع

العدو، وتشجيع إنتاج مواد بديلة للمنتجات الانكليزية في فرنسا ثم اللجوء إلى إغراق أوروبا بهذه المواد. وقد ردت المملكة المتحدة من جهتها بقرارات ترسي قواعد الحصار المضاد حتى بلغت حد إثارة حرب ضد الولايات المتحدة في عام 1812 وكادت خطة نابوليون تلقى النجاح. ففي أعوام 1811 ـ 1813، أنهك البريطانيون وتباطأ إنتاجهم الصناعي وتعبوا من الجري غير المجدي وراء الأسواق، وتأثرت ميزانية الدولة بانخفاض الموارد الجمركية وبضرورة تحويل الذهب للحلفاء بدلاً من سندات التحويل الاعتيادية، وأصبح التضخم يهدد بحالات التمرد هنا وهناك على شكل وثبات غاضبة من قبل العمال والحرفيين ضد الآلات التي نظر إليها على أنها حدّت من فرص العمل، ولكن إنهاء النفوذ الفرنسي ما لبث أن أعاد الأمان لبريطانيا العظمى. وما لبثت المواجهة العسكرية والاقتصادية للحصار والحصار المضاد أن حملت النتائج المفجعة لفرنسا فأرغمت على القيام بتدخلات لا نهاية لها، في كل أنحاء القارة وداخل الامبراطورية الكبيرة ذاتها.

وأضيفت هذه الأحداث الاقتصادية وتأثيرها على المجتمع هنا وهناك، إلى تأثيرات التجنيد والتطويع الواسعين والملاحقات، والاحتلال والغزو لتجعل من الحرب صراعاً يحرك العديد من القوى القومية والوطنية. ولكن هذه التأثيرات لم تنحصر في مكان جغرافي أو اجتماعي محدود كما حصل قبل القرن الثامن عشر. فقد أصابت هذه التمزقات الأوروبية القلوب والأذهان وأسست ضغائن شعبية متصلبة.

تهديم نظام قديم

ومن أجل عرض لوحة الصدامات داخل أوروبا لأكثر من عشرين سنة فلا بد من كشف بعض الوجوه الإيجابية إلى جانب العديد من العوامل السلبية.

فمن بين العوامل الإيجابية، انكشاف صورة حقيقية شعبية للقارة، ولتنوعها، وكذلك لبعض المظاهر الوحدوية العميقة. فقد اجتازت جيوش عديدة أوروبا ، وحاربت واحتلت واستقرت وتآخت وأثارت أحقاداً لا تغتفر ولكنها حملت بالمقابل وفي بعض الأحيان رسالة تحررية أو أعادت استقلالاً مفقوداً. ولأنها كانت تتكون من فرق متحالفة، فإنها قد خلقت أخوة سلاح بين

رعايا حكومات متنوعة. وهكذا فإن سلسلة من الحروب كونت ذاكرة أوروپا بكاملها، وهي لا تختلط بالضرورة مع ذكرى الصراع الوطني لشعب واحد ضد عدو وحيد.

فغالباً ما ظهرت غزوات ناپوليون، بعد غزوات الثورة، غير عادلة. وشكلت في بعض الأحيان منطلقاً لاندماج طوعي مقبول لدى مجموعة جديدة متعددة القوميات. فالبلجيكيون وبعض السويديين والإيطاليين لم يتألموا لكونهم أصبحوا مواطنين في الامبراطورية الكبيرة. والدول الجديدة التي نشأت في ألمانيا وإيطاليا ضمت كذلك من الناس من كان فصل بينهم لمدة طويلة وبشكل تعسفي بحدود سياسية واقتصادية غير منطقية. وبالرغم من عرضية هذه الدول وزوالها السريع، فإنها قد ساهمت بالتقليل من أهمية الأفكار الإقليمية وغذّت الآمال الوحدوية للنخبة البورجوازية. وأكد المستقبل فيما بعد أن أوروپا لا تستطيع تحقيق وحدتها إلاّ انطلاقاً من وحدات قومية أوسع، ولكن هل كان يمكنها ذلك إذا ما بقيت منقسمة بين بعض القوى الكبرى التاريخية والعديد من الأمم الصغرى؟.

ولما كانت فرنسا قد استطاعت الوقوف وحدها في وجه جميع جيرانها وأن تخضعهم لها، فإن روسيا والدول المتحالفة ضدها قد أعارت اهتماماً أكبر لفكرة إنشاء منظمة دولية للسلام. وفي عام 1805 جرى اتصال بين پت وروسيا بحثت فيه هذه الأفكار باهتمام كبير. وأدركت عدة دول ضرورة التضامن بينها، وأبرزت القيم الحضارية المشتركة التي يجب الحفاظ عليها والدعوة لها. وهكذا فإن فرص قيام بعض مظاهر الوحدة سواء على أسس ثورية أو معادية للثورة، فقد بدأت تجد أرضاً صالحة لها.

وفي مقابل هذه المخاوف من الآمال، وجدت بشكل واسع مظاهر الفوضى والانشقاق في القارة القديمة، اهتمام المؤرخ.

ولم تعد أوروپا السياسية القديمة قائمة، فقطعت الروابط ومظاهر السيطرة القديمة، واختفت التحالفات السابقة. ففي وقت مبكر جداً فقد العرش النمساوي، مهد سلالة شارلكان «البلاد المنخفضة» التي كانت ذات مواصلات صعبة عن طريق رينانيا مع ڤيينا ومناطق الدانوب، الواجهة البحرية التي بدأ

نجمها في الأفول منذ بداية القرن السابع عشر وشكل إغلاق نهر الإسكو جواراً مطمئناً لانكلترا على مصير مرفأ أنفرس البلجيكي. وفي عام 1804، بعد الركود الاقتصادي لعام 1803 ومن أجل الحفاظ على اللقب الامبراطوري في العائلة أقام آل هابسبورغ «امبراطورية وراثية» في النمسا، وجسد هذا الإجراء انحساراً دائماً لمطامعهم في أوروبا الوسطى. وبعد سنتين تنازل فرنسوا الأول النمساوي بشكل رسمي عن التاج الألماني الذي كان يمتلكه تحت لقب «فرنسوا الثاني» وكرس زوال الرايخ الأول. وكانت هذه التجربة لجسم أنهكته معاهدات 1648 بشكل مخيف، قد هيأتها اضطرابات 1803 حيث كان مجلس الدييت قد قبل خطة فرنسية ـ روسية لإعادة توزيع مناطق السيادة في ألمانيا. ففقدت 45 مدينة من أصل 51 إدارتها الذاتية، وأقيمت مائتا دولة بدلاً من 350 لعام 1792، وتغير النظام الانتخابي بزيادة عدد الناخبين. وتوسعت بعض الدول إلى حدّ كبير لا سيما پروسيا وباڤاريا والباد. وفي عام 1804 تبنى الناخبون في باڤاريا وفورتمبرغ والساكس لقباً ملكياً دلالة على انحلال الامبراطورية. وأطلقت يد ناپوليون بعد أوسترليتز لتكريس هذه التجزئة، ومن أجل إقامة اتحاد الرين، وجاءت هزيمة إيانا في 14 تشرين الأول/أكتوبر عام 1806 لترغم پروسيا على الاعتراف بذلك الاتحاد. وفي الواقع فإن الامبراطورية الجرمانية لم تكن من ضمن التوازن الأوروپي قبل عام 1789، ولم تشكل جميع الأراضي الألمانية، لذلك فإن نهايتها لم تسهم في إبراز الرؤية العميقة للخريطة السياسية في أوروپا، ولكن تغييرات أخرى لهذه الخريطة أقل بروزاً، لم تكن أقل وزناً من حيث النتائج. فزوال استقلال البلاد المنخفضة عندما أصبح لويس بوناپرت ملك هولندا قد توافق مع مصالح رعاياه ودفع ناپوليون الأول لضم دولته عام 1810، وكذلك زوال الدولة الپولونية واقتسامها من قبل جيرانها حيث لم يبق منها إلا دولة وارسو التي كونت جزءاً من الاتحاد الألماني في ظل سلطة ملك الساكس. وإيطاليا ما قبل 1789 لم تعد إلاّ ذكرى في عام 1811، وحتى إن دولة البابا لم تبق قائمة وفقدت الحدود القديمة قيمتها، وأخذنا نشهد الاضطرابات المتكررة والعامة بدلاً من التغييرات البطيئة. وبدا أن استقرار الدول لم يعد يقوم إلا على توازن مؤقت بين القوى المتعارضة. وكانت الاستثناءات نادرة، ومنها ملك بريطانيا الذي أصبح في عام 1801 سيد

«المملكة المتحدة» وبدا واثقاً من سيطرته على أرضه وراغباً في نسيان طموحاته الماضية حيث عدل بعد إقامة الاتحاد مع إيرلندا عن استخدام لقب «ملك فرنسا» في جملة ألقابه، الأمر الذي اتبعه جميع أسلافه منذ هنري الرابع!.

وبالرغم من الإرضاء الظاهري للمطامع والطموحات القديمة، فإنه لم يكن باستطاعة أكثرية الملوك والشعوب أن تبتهج لمثل هذه التقلبات. فقد غزت العداوات ألطروحات القومية التي غدت عاملاً أساسياً للتطور في القارة. فكان الاعتداء على المصالح، واحتلال الأراضي وكسر الإرادات، وإسالة الدماء والنيل من الحقوق التقليدية، كل ذلك كان يشحن المشاعر بموجة من الخشية والغضب، شهدناها تنتشر ضد فرنسا النابوليونية منذ الكوارث الأولى. وأصبحت الشعوب والحكومات تطمح إلى إعادة النظام بعد أن أسكرتها التغيرات واشتد ظمؤها للاستقرار وبالتالي فإن هذا النظام بدا من طبيعة الأمور. وفي عامي 1814 ـ 1815 وجدت إرادة أوروبية وتصلبت من أجل فرض تحديد «مقبول» لدول القارة القديمة.

أوروبا الجديدة

لقد ولدت خريطتها السياسية في المفاوضات الرسمية التي جرت بين الحكومات المعنية في مؤتمر ڤيينا: وقد التأم هذا المؤتمر بعد اعتزال نابوليون الأول. وظل منعقداً من أيلول/ سبتمبر 1814 إلى 9 حزيران/ يونيو 1815 تاريخ توقيع «البيان النهائي». وظهرت خلافات حادة، بين حلفاء الأمس ضد نابوليون في المفاوضات التي بدت تقدم فرصاً حقيقية للمصالحة أمام تاليران، من أجل حل فعّال ودائم أكثر ممّا تهدف إلى تثبيت الحقوق الشرعية. وكان يجري البحث عن التوازن بين القوى الكبرى وعن ضرورة إحاطة فرنسا بحواجز ثابتة أكثر ممّا يبحث عن إعادة الأراضي التي احتلت بالقوة. وكان مؤتمر ڤيينا تكريساً للعديد من حالات الإلحاق أكثر ممّا كان جهداً من أجل تثبيت مبادىء مقبولة في العلاقات الدولية. فقد حمل المكافآت للكبار وغالباً ما نسي تعزية الضحايا والتعويض عليها.

ففي قلب أوروبا حل الاتحاد الجرماني محل الامبراطورية بشكل نهائي،

وأقامت فيه پروسيا، التي دفعها تاليران نحو نهر الرين، توازناً مع النمسا الموسعة بإلحاقاتها البلقانية وبممكلة لومبارديا ـ البندقية، وتكونت فيه 37 دولة أخرى ككيانات متمسكة باستقلالها تجاه أكبر دولتين ألمانيتين. وظهرت في شمال فرنسا وجنوبها ممالك جديدة موسعة إثر المفاوضات الدبلوماسية؛ منها مملكة سردينيا التي ألحقت بها مدينة جنوى وأعيدت لها نيس وسافوا، كذلك «مملكة البلاد المنخفضة» التي كانت تضم بلجيكا وهولندا تحت عرش واحد. وفي شرق أوروپا ضمت فنلندا إلى روسيا بعد انتزاعها من السيطرة السويدية في عام 1808. وسيطر الملك ألكسندر الأول على دوقية وارسو التي ضمت إلى «مملكة پولونيا» وأما الطموحات الوحدوية في إيطاليا وألمانيا فكانت لا تزال كامنة وقليلة الانتشار ولكنها لم تؤخذ بعين الاعتبار. فكان يجري البحث عن تبسيط الخريطة السياسية للقارة دون إلحاق الضرر بالقوى المنتصرة إلى جانب إعادة فرنسا إلى حدودها لعام 1792 واحترام فكرة موازنة كل توسيع. وأعيدت حقوق شرعية عندما لا تتعارض مع هذه الاهتمامات، وجرى هذا خاصة لصالح دول مثل الاتحاد السويدي أو الدول البابوية.

ومأثرة عام 1815 كانت من صنع الدبلوماسيين والملوك الذين أغوتهم الواقعية أكثر من الإصغاء إلى «الرأي العام». ولا يبرر إلا بتأكيد القدرة على تثبيت السلام الأوروپي لوقت طويل. وفي الواقع فإن الاقتطاعات العديدة قد فرضتها الصراعات المحلية، كان لا بد من انتظار مؤتمر ڤرساي في عام 1919 للقيام بعمل جغرافي سياسي ذي بعد مشابه.

أوروپا الرومنطيقية والبحث عن التحالفات

منذ عام 1815 بدأت قوى عديدة تحث على إنشاء هيئة للسلام والاتحاد بين الشعوب الأوروپية. وخيب الانتصار المتكرر للواقعية السياسية توقعاً كان يمكن أن تؤدي إليه الأحداث الثورية لعام 1848.

قوى التوحيد والفكرة الأوروپية

لقد أكد رجال الدولة والاقتصاد والإيديولوجيون من كل جهة باستمرار وفي عدة مناسبات، أنهم يدعمون تضامناً بين الشعوب التي ترتبط فيما بينها

بإرث فكري وأخلاقي واحد بما فيه مصلحة تطورهم اللاحق.

السياسات الدولية

وشق رجال الدولة الطريق، رغم أن رؤيتهم كانت محافظة بل رجعية. وقد أخذ ألكسندر الأول في روسيا بالحماسة لوحدة مسيحية في أوروبا ونجح في إقناع ملوك پروسيا والنمسا ومعظم الدول بالانضمام إلى «حلف مقدس» بعد عام 1815 . وقد بني هذا الحلف على «ثقتهم وأملهم بالعناية الإلهية» وعلى اقتناعهم «بأنه من الضروري ترسيخ اعتماد القوى الكبرى في علاقاتها المتبادلة على الحقائق السامية التي يعلمها الدين الأبدي للإله المخلص». وجاءت المادة الأولى إعلاناً حقيقياً للإخاء، وكذلك تأكيداً لإرادة التعاون المتبادل، وترافقت بالعزم على «اعتبار رعاياهم وجيوشهم مثل الآباء في العائلة». واحتوت المادة الثانية على فقرة طويلة حول ضرورات العبادة والخضوع الكامل لله. ودعت المادة الثالثة إلى التحام «جميع القوى التي تريد الإقرار بالمبادىء المقدسة التي أملت إعلان هذا الميثاق». ولم يصبح هذا الحلف أكثر من «لعبة رنانة جوفاء» كما رآها الوزير الانكليزي كاسْتِلريغ الذي رفضت حكومته تبنيها. وأما انتشاره فقد ظلّ وهمياً وتحدد بالخلط طويلاً بين معاهدة بدون معنى إيجابي وميثاق «الحلف الرباعي» الذي عقد في الوقت ذاته، بين الأربعة المنتصرين في الحروب الفرنسية: وهم پروسيا والنمسا وانكلترا وروسيا، وقد وقع جميعهم في عام 1814 على ميثاق شومون ضد ناپوليون الأول. وأما «الحلف»، كما كان يسميه مترنيخ أحد مؤسسيه الأساسيين فهو معاهدة أمن «اجتماعي» موجهة ضد فرنسا، وكذلك ضد كل خطر ثوري يعتقد أنه يحمل خمائر اضطراب عالمي كما كان المستشار النمساوي يتساءل: «هل تصبح الذهنية الثورية غير ضارة إذا كان ذلك ينتشر في ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا؟». وكان في عام 1818 توقف استبعاد فرنسا جانباً، وهي قوة كبرى دون منازع واستعادت «أفضل المشاعر». وإذا كانت ذهنية المعاهدة رجعية بشكل صريح فإن آلية التنسيق، وتحديد نظام أمني يستند إلى الدول التي تمتلك قدرة حقيقية على التدخل، مبدأ إدارة أوروبية موحدة، كل تلك المبادىء لم تفقد شيئاً من عصريتها وغالباً ما أعيد الأخذ بها في العصور اللاحقة ولكن بذهنية مختلفة وأحياناً في إطار أفق عالمي. وكان مترنيخ يرى

أنه ينبغي الحفاظ على التوازن الأوروبي والحقوق التاريخية لسيادة الدول ودعا إلى التضامن الجماعي بين الحكومات الشرعية وإلى تدخل مسلح دولي عندما تدعو الحاجة. ومن هنا برزت فكرة الدعوة إلى مؤتمرات تبحث في الموقف المطلوب اتخاذه تجاه «النعاج الجربى» في أوروپا. وبسبب خلافات الكبار حول الأهداف، والتطور الداخلي للدول، ووصول نخبة أقل رجعية إلى السلطة، خفت شيئاً فشيئاً المظاهر الأولى الحماسية ولم يبق، بعد عام 1830 خاصة إلا الحنين إلى وحدة عمل مفقودة.

رؤى الاقتصاديين

وبثبات أكبر أخذ العديد من الاقتصاديين مواقع الدفاع والدعوة إلى أوروپا موحدة. وهم بأنفسهم في ألمانيا وإيطاليا الذين حثوا على إزالة الحدود الجمركية الداخلية: فجاء فريدريك ليسْتْ مبشراً بالحرية الاقتصادية في ألمانيا، ومنظِّراً أصغى إليه الصناعيون وطرح فكرة إقامة دولة اتحادية واسعة تضم الدانمارك وهولندا وبلجيكا وسويسرا وألمانيا والنمسا، وقابلة لتكوين المساحة الأرضية اللازمة لاقتصاد متوازن ولجعل أوروپا قادرة على الاهتمام بالمناطق المجاورة لها. وقد أثرت طروحات حرية التبادل في إظهار عدم جدوى المبالغة بالتمايز القومي حتى صار يتوقع أن تؤدي التجارة الدولية إلى تحقيق السلام. ومنذ 1814 كان بنيامين كونستان يعتقد أنه يمكن التنبؤ بزوال «فكرة الغزو»، وبعده بعشر سنوات اعتقد جان باتيست ساي أنه أثبت في النظام الحديث، أن «جميع الأمم أصدقاء بالطبيعة» وأن الحرب قد أصبحت مستحيلة. واعتقدت المدرسة الوضعية، مع أوغست كونت، أن العصر الصناعي ينفي جميع الصراعات الكبيرة بين الشعوب الأوروپية. وظهر أن المراقبين الاقتصاديين الذين لم ينادوا بنظام سياسي جديد كانوا يعتقدون بمجيىء هذا النظام بشكل «طبيعي» من تطور العلاقات المستمر بين الأمم «المتمدنة» في القارة القديمة. هكذا كانت نظرة ڤون رومر في عام 1843 وهو كان يرغب في قيام وفاق بين فرنسا وألمانيا.

الإيديولوجيات

لقد طرحت الأفكار الوحدوية من قبل «اليمين» و «اليسار» وتحدث عنها

المعادون للثورة والليبراليون والديمقراطيون والاشتراكيون.

واستقبل الكاثوليك بارتياح الإقرار بنوع من السلطة النسبية للبابا على السلطات الزمنية ورأوا فيه، مثل جوزيف دو ميستر والفتى لامينيه الضمانة لالتزام هذه السلطات بقواعد السلوك المسيحي. وأشار آخرون، مثل اليسوعي تاپاريللي عام 1841، بجرأة إلى أن القانون الطبيعي العالمي يفترض وجود سلطة فوق القوميات. فبدأوا بذلك سابقين للكنيسة. وقد اقتنع التحرريون والديمقراطيون بشمولية بعض القوانين وبتضامن الشعوب ضد الاستبداد. ومن تمجيد هذه الأفكار جرى الانتقال إلى تجديد النظام العالمي الجديد، فأثنى بيرانجيه في عام 1818 على قيام «الحلف المقدس للشعوب» ودعا الشعوب إلى التعاضد ضد الملوك ومن أجل تثبيت السلام. وأظهر «ميثاق الأخوة» الذي عقد عام 1834 بإشراف مازيني بين «الفتيان الأوروپيين» أن الشعوب المحررة ستشارك في «اتحاد جمهوري». وبعد ذلك بأربع سنوات دعا لامينيه في (كتاب الشعب) إلى بذل الجهد «من أجل دفع توحيد الأمم فيما بينها إلى الأمام، وإزالة جميع العوامل التي تحافظ على الانفصال». وفي عام 1841 نظم لامارتين «أنشودة السلام» وشدد على أن «الأنانية والحقد وحدهما لهما وطن، والأخوة لا وطن لها!». وفي عام 1843 أراد فيكتور هوغو أن يحلم بعالم رائع حيث يكون فيه لكل فرد «العالم وطنه والإنسانية أمته»، وتمنى الميلاني كارلو كاتانو في السنوات ذاتها قيام «الولايات المتحدة الأوروپية». واعتقد الاشتراكيون أن نهاية استغلال الإنسان ستكون فجر اتحاد الشعوب. ورجع كثيرون إلى الرسم البياني الذي وضعه سان سيمون حول «إعادة تنظيم المجتمع الأوروپي» وحدد فيه مبادىء اتحاد القارة ورسم بالتفصيل دور البرلمان الأوروپي وعمله وظل كثيرون في حالة من الغموض، أو اكتفوا بالجهر بآرائهم العامة في هذا المجال. وفي أواسط القرن مثَّل ليتريه هذا الوجه من الاشتراكية الطوباوية وذكر بأنها «تشد انتباه الشعوب إلى حالتهم الداخلية، وإلى ضرورة التجديد». وكذلك «إلى الأخوَّة الدولية وإلى تعارض السلطات الروحية والزمنية المعاصرة مع النظام المستقبلي للإنسانية». ورغبة في توحيد الطموحات الديمقراطية والاشتراكية فقد حدد فكتور هوغو روح العصر في كتابه البؤساء عندما قال: «إننا نسير نحو وحدة الشعوب، نسير نحو

وحدة الإنسانية. . . فالحضارة ترفع مداميكها على قمة أوروبا وفيما بعد في قلب القارات، في برلمان فكري واسع». وأعاد إلى الذاكرة أننا «شهدنا شيئاً من هذا سابقاً» وأشار إلى نواب المنتدى في دلفيس.

ومن أجل فهم سعة هذه الآمال وإعطائها قوة دفع إضافية في الوقت ذاته، كان لا بد من العودة إلى الإسهام الذي كان يقدمه النازحون السياسيون لجميع البلدان الإيديولوجية الوحدوية وللحركات التي كانت تزعم أنها تجسدها في سلوكها العملي. ومن المناسب كذلك الوقوف عند إدراك واقع الحضارة الأوروبية التي أراد غيزو أن يكتب «تاريخها العام» عام 1828 .

لقد كان البحث عن أشكال التضامن نشيطاً. ولكنه غالباً ما كان يلقى الفشل قبل عام 1848 .

فشل محاولات التنسيق

إحجام الحكومات والرأي العام

لقد اتخذت معظم الدول الموقف الرافض للثورة عام 1815 . واعتبرت القوى الكبرى أنه لا بد من سياسة تضامن ضد جميع مخاطر تخريب السلام. ولم يستطع هذا الاجتماع أن يخفي استمرار الأنانيات القومية والمطامع المتناقضة. وكانت انكلترا تفسر بشكل دقيق اتفاقات عام 1815 لأنها ظلّت بمعزل عن أية مخاطر على مصالحها البحرية. وقد أشار كاستلريغ إلى ذلك بوضوح في رسالة وجهها إلى مجلس الوزراء بعد خمس سنوات حيث قال: «حافظ الحكم على الوضع الذي ثبته الصلح بعد سحق الغزو، إلاّ أنه لم ينظر إليه كهيئة لتوجيه العالم أو لمراقبة الشؤون الداخلية للدول الأخرى». وأما خلفه كاننغ في عام 1823 فكان يتحدث عن «احترام استقلال الأمم» فشهدنا حينها نوعاً من «الانعزال» البريطاني، قام على رغبة بريطانيا في إظهار الاحترام للتوازن الأوروبي وكذلك على إدراكها لقوتها الاستثنائية كأغنى دولة في العالم وللثقة بقدراتها الخاصة في التدخل؛ وفي عام 1841 تذرع بالمرستون في رسالة منه إلى سفيره في روسيا«بالتقليد الانكليزي لرفض التعاقد على التزام معين بالرجوع إلى مسائل لم تطرح بعد، وبرر هذا الرفض بسلطة برلمان وستمنستر في تقرير مشاريع قد تضمن خطر الصراع. وفي الأول من آذار/ مارس 1848

أعلن في مجلس العموم ثقته بقدرات انكلترا المنعزلة وإرادته بأن تتلاءم سياسته دائماً مع الظروف المحيطة، وألاّ يتخذ أصدقاء ولا أعداء بالوراثة وأن يضع مصالح بلاده في المقام الأول دائماً. وقد قابل الحذر الانكليزي الإرادة الواعية للدول الأخرى في الحفاظ على استقلالهم السياسي. وكانت النمسا تشعر بأنها مكلفة بمهمة خاصة في البلاد الإيطالية والألمانية باعتبارها ساحات استثمار تخصها. فحرّك بذلك بعض جيرانها مثل بروسيا لتبني موقف متحفظ تجاه القرارات المشتركة التي يمكن أن تتوافق مع مصالح ڤيينا أكثر من مصالح العواصم الأخرى. ولكن ألكسندر الأول وخلفه لم يعدلا عن مطامعهما المتوسطية والآسيوية التي تسببت باشتداد التوتر في بريطانيا، حامية المضائق في الواقع ومع النمسا القلقة للتوسعات الروسية في بلاد البلقان. وأما فرنسا العائدة إلى الملكية بعد مرور سنوات الاضطراب الثوري، فإنها بدت «التلميذ الحسن» لأوروبا المحافظة ودعمت آراء مترنيخ ؛ إلا أن مصالحها وميولها السياسية كان لا بد أن تحرفها عن هذه الطريق التي كانت تناسب بعض الشعوب الأخرى. ووجدت بعض الأمم نفسها تنقسم بين حاجتها للأمن وإرادتها في الاستقلال وتبحث أكثر فأكثر في إحلال العقود الثنائية ذات الانتشار الأكثر دقة وتحديداً بدلاً من اتفاقات الأمن الجماعية الغامضة والمخيفة.

وقد ساهمت الفروق في تطور الأنظمة الاقتصادية والصراع بين الأفكار التحررية والرجعية، وحالات تعاطف أو نفور الرأي العام والنخبة الحاكمة تجاه الحركات الهدامة، والمزاحمات الاستعمارية، كل ذلك ساهم في خلق الانقسامات السياسية في القارة. ووجد الرجال الذين جمعهم التعلق المشترك بالحرية للشعوب بعضها في مواجهة مع البعض الآخر عندما بالغت انحرافات بعض الاتجاهات القومية في تفوق هذه الحضارة أو تلك ووضعت مطالب الضم في المقام الأول. ففي عام 1841، اختلفت وجهتا نظر لامارتين وبيكر حول صورة «الرين الألماني»، وتأجج الرأي العام متناسياً التصريحات السابقة حول تضامن الشعوب. وغالباً ما حاول الواقعيون تبرير ازدرائهم للمطامع الوحدوية، واستنكار الأفكار التجريدية ومقارنة مازيني مع مواطنه فوسكولو الكاره لفرنسا والأخذ بتراث الماضي والظروف الواقعية على غرار مترنيخ.

في هذه الظروف، كان لا بد لفكرة التنسيق العام وإقامة حكومة إدارة أوروبية من السقوط. وأما صيانة السلام الأوروبي فقد غدت مرتبطة أكثر فأكثر بالاعتراف بمناطق نفوذ تقررها مؤتمرات مصغرة.

أزمات المعاهدات

لقد عاشت ذهنية 1815 ولكن بصعوبة، لمدة سبعة أعوام. وقامت على الخوف من يقظة الثورة الفرنسية، وكذلك على نشاطات ألكسندر الأول وإيمان مترنيخ، والوعي العام لضرورة تثبيت أعمال مؤتمر ڤيينا. وبعد عام 1818 شدد التحالف الخماسي على الحاجة إلى تضامن الأمم ذات الميول المحافظة رغم أن الأمم الأربع المشاركة، أعداء فرنسا القدماء قد جدّدت سراً تحالفها الخاص. وكان نظام التدخل، الذي وضعه وطبقه قبل عام 1822 محرّك سياسة المؤتمرات مترنيخ، ينظم شروط التحرك النمساوي ضد الاضطرابات الثورية في ألمانيا وإيطاليا؛ وكان مترنيخ قد حصل في لايباخ على دعم روسي لمثل هذا التحرك ضد الثوريين في پيامون، وكان مؤتمر ڤيرونا منعطفاً كبيراً: فقد قبلت فرنسا التكليف بقمع الثورة الإسبانية، ولكن انكلترا خرجت من اللعبة وبدأت عهد الدبلوماسية المستقلة.

ومن عام 1823 إلى 1827 انقسمت القوى الكبرى بوضوح حول قضايا استقلال أميركا اللاتينية وكذلك حول الموقف تجاه التمرد اليوناني. ورأينا روسيا تستغل ميولها العرقية والدينية وتغلب مطامعها في الامبراطورية العثمانية على اهتمامها باستمرار النظام القائم. وفشل مترنيخ في عام 1822 في إقناع ألكسندر الأول بعدم السير في هذه الطريق بحجة الحرص على الشرعية وبإظهار الحركة الوطنية اليونانية كمظهر للوباء الثوري العام.

وجاءت الأحداث الثورية لعام 1830 تزيل مظهر الاستقرار عن النظام الدولي. فشهدنا التحالفات المتنوعة تلتقي وتتشابك. وعزف «اللحن الأوروبي» العديد من الجوقات والرؤساء. وغالباً ما التقى العازفون في هيئات مختلفة. وارتسمت ملامح «كتلة ليبرالية» في أوروپا الغربية بعد أن أدت جهود تاليران، سفير فرنسا في لندن إلى قيام مفاوضات حساسة، حول مصير بلجيكا الجديدة المستقلة التي غدت محايدة بضمانة القوى الكبرى، ولم تعد خاضعة لأمير من

أصل فرنسي. وظُن في حينها أنه يمكن تحقيق ما كان سماه پالمرستون في 9 شباط/ فبراير 1832 «اتحاد ودي». وقد عنى ذلك تكريس الانقسام الأوروبي، لأن القيصر وإمبراطور النمسا وملك پروسيا أقاموا في تشرين الأول/أكتوبر 1833 «حلفاً مقدساً» مضاد للثورة. . . وموجهاً ضد فرنسا وانكلترا بشكل مباشر. ومن جانب روسيا فقد أدينت ثورات 1830 والنيل المتعمد من النظام الجيو ـ سياسي الذي وضع في ڤيينا واشتدت حساسية المنافسة البريطانية في أيران. وبرزت النمسا حامية لأمن إيطاليا دون تقدير لردود الفعل السلبية لباريس ولندن على ذلك.

وبدت هذه التحالفات منطقية في بعض الجوانب ولكنها لم تصمد أمام الضغوط الجديدة. فأثارت الأزمة الشرقية لعام 1839 ـ 1840 التعارض بين فرنسا الراغبة في مساعدة محمد علي في مصر للحصول على الاستقلال ولقضم منطقة معينة في الشرق الأدنى من الامبراطورية التركية، وبين بريطانيا العظمى الطامعة دائماً بالسيطرة على البحر المتوسط، ولا سيما بعد ثبات الوجود الفرنسي في الجزائر. فخلقت فرصة تقارب جديد بين حلفاء عام 1815 وإعادة بناء للتحالف الرباعي ولو بشكل مؤقت. وكانت روسيا مقتنعة بأنها تستفيد من الوصول إلى تفاهم مع البريطانيين. وبعد أن نجح پالمرستون في فرض ميثاق لندن في الخامس عشر من تموز/يوليو 1840 وفرض التراجع على حكومة لويس فيليپ، أعاد في كانون الثاني/يناير 1841، بنوع من الحذر، تأكيد أن «كل بلد، كفرنسا مثلاً، يحاول قلب الحكومات القائمة في الدول الأخرى بحجة تغيير المؤسسات الخاصة وبهدف إلحاق أراضيها بممتلكاتها أو ضمها إلى نظامها العدواني. . .» اصطدم بمعارضة بريطانية، وأرغم پالمرستون نفسه الروس، في تموز/يوليو/ 1841 على الانضمام إلى ميثاق المضائق ومنع مرور السفن الحربية من البحر الأسود إلى المتوسط.

ولم يعن إصلاح الوفاق الودي تمتين الكتلة الليبرالية، بينما أيّد غيزو إجراءات مترنيخ الوقائية ضد الراديكاليين المنتصرين في سويسرا على المحافظين إثر حرب رابطة الولايات الكاثوليكية السويسرية، بينما نظرت بريطانيا العظمى بعين العطف إلى هذا الانتصار الجديد لليبرالية. وفي السنة ذاتها أدت قضية الزواج الإسباني وآفاق وراثة فرنسية للعرش الإسباني إلى

مجابهة عنيفة بين غيزو وپالمرستون.

على ضوء هذه التطورات كان هناك ميل إلى الحكم على بعض آمال «الأمميين» من جميع الجهات، بالغرابة والتناقض، وإلى التقليل من انتشار تأثير نظرياتهم. وتشكل أحداث 1848 دليلاً كبيراً على وجهة النظر هذه.

أحلام عام 1848

إن عمومية الحركات الثورية لعام 1848 وتطابق المثل العليا التي انطوت عليها، والدور المحرك الذي نسبه الكثيرون إلى فرنسا والآمال التي أنعشتها بمساعدتها العابرة، وانهيار نظام الحكم النمساوي المطلق وزوال المستشار مترنيخ، كل ذلك كان يمكن أن يؤدي إلى خلاف كبير حول مكتسبات عام 1815 وكانت بريطانيا العظمى وروسيا وحدهما القادرتين على التصدي لذلك، لأنهما ظلّتا بعيدتين عن الموجة الثورية. وكان يمكن للعديد من الفرنسيين ألاّ يكرهوا الارتباط بمجد وعظمة الماضي والالتحاق بالحرب ضد جميع الطغاة، وفي باريس أيّد المثقفون من جورج ساند إلى بلزاك ومن ميشليه إلى هوغو، بجرأة، قضية القوميين.

وقد بدا أن نداءات التضامن الثوري قد لاقت صدى قوياً في فرنسا أكثر ممّا في البلدان الأخرى. وغالباً ما اعتقد القوميون والتحرريون أن بإمكانهم تحقيق برامجهم دون مساعدة خارجية إلا أن الشكوك حول الخبرة الحربية عند الفرنسيين تزايدت بعد أكثر من ثلاثين سنة من الانكفاء الهادئ لبلادهم وبعد تحفظات النخبة تجاه أي نوع من المغامرة الدولية. وبدت بعض مخاوف «الامبريالية الفرنسية» وكانت تغذيها الأناشيد والقصائد التي دعت الشعوب إلى التجمع تحت الراية الفرنسية بحجة أن وطن الحرية هو للجميع وأن «الأحرار هم فرنسيون».

وكان كل موقف رسمي للنظام الفرنسي الجديد لصالح التدخل الفعال يثير ردود فعل شديدة من قبل بريطانيا العظمى وروسيا. وقد أدرك لامارتين ذلك بوضوح عندما غدا وزير الشؤون الخارجية للحكومة الانتقالية، وظهرت هذه المسألة بجلاء من خلال نشرته الدورية إلى معتمدي الجمهورية في الرابع من آذار/مارس؛ فكشفت أن «الجمهورية الفرنسية ترغب في أن تدخل في

عداد عائلة الحكومات المؤسسة كقوة نظامية وليس «كظاهرة مخلة بالنظام الأوروبي العام». وأكدت قبول تعدد الأنظمة السياسية التي ترى فيها «التعبير عن مستويات مختلفة من نضج عبقرية الشعوب» وقبلت «التقسيمات الإدارية (المثبتة في معاهدات 1815)». واستطاع لامارتين بعد تأكيد إرادة السلام لدى فرنسا أن يسمح لنفسه بإعلان تصميمه الثابت على التدخل وكانت «الحركات الشرعية لتطور الشعوب» مهددة من قبل قوة مسلحة خارجية. وقد أراد الطمأنينة وبشر بها فعلاً عندما جمع «الفطنة» و «العدالة» في استنتاجه المتفائل حول مستقبل أوروپا. وسرعان ما عبر پالمرستون عن ارتياحه لنوايا جيرانه، رغم إظهاره للحذر تجاه كل تغيير لاحق.

وفي الواقع فإن الجمهورية الثانية قد عدلت عن إحلال نظام ثوري محل النظام القديم عندما كان الجناح الراديكالي في السلطة، وعن نشر فكر جديد في العلاقات الدولية التي حلت محل الأنانيات القومية والهموم الواقعية. وساهم هذا التراجع في استمرار اللعبة الدبلوماسية القائمة حتى الآن، وسمح ذلك بقيام التحالفات الثنائية لنصرة القوى الرجعية.

ولكن ذلك لم يثبط عزيمة أنصار الشعوب في أوروپا، ففي آب/ أغسطس 1849 افتتح ڤكتور هوغو مؤتمر السلام في باريس، الذي تلا مؤتمر بروكسيل في أيلول/ سبتمبر 1848؛ وضمّ ممثلين عن مختلف الحركات التحررية والديمقراطية في أوروپا. وأعلن فيه هوغو إيمانه «بالسلام الشامل» كهدف «ليس فقط... قابل للتحقيق» بل «حتمي». وتحت تأثير انتشار السكك الحديد أخذ يدعو إلى حضارة أوروپية نموذجية تحت تأثير انتشار السكك الحديد إلى ولايات متحدة أوروپية حيث تتآخى فيها جميع الأمم «تماماً كما جرى بين المناطق الفرنسية ذاتها» ووصل إلى حد التكهن بمجيىء يوم «نرى فيه هاتين الكتلتين الكبيرتين: الولايات المتحدة الأميركية والولايات المتحدة الأوروپية... تأخذان بأيدي بعضها البعض عبر المحيطات... وتدفعان بالابداع إلى الأمام بعناية الخالق».

وكانت الرؤى العظيمة للشاعر تطال مستقبلاً لم يكن تفاؤله يعتبره أمراً بعيداً. وغالباً ما كان الحاضر يخيب توقعه. وفي الوقت ذاته، فإنه يبدو من

السهل اليوم الاستخفاف بأمل ظل ميتاً، فليس ما يمنع الإقرار بقيمة أمنية كانت تريد إدراك الإمكانات الخارقة للعلم والتقنية وبطلان جميع الصراعات القديمة. وكانت الرومنطيقية المحتضرة لا تزال تعرف الربط بين الطوباوية وفضائل العقل الإنساني.

وفي عام 1848 جرى استبعاد الرؤية الديمقراطية والتحررية من قبل منظري إيديولوجية جديدة. ففي آذار/مارس من العام نفسه نشر ماركس وأنجلس البيان الشيوعي. وبدأت الأممية البروليتارية تحل محل اتحاد الشعوب لدى مؤيديها. وظهر البعد الثوري أساسياً! ولا بد من أن تتقدم انتصارات جزئية على الانتصار النهائي في المجتمعات الأكثر تقدماً. وظهرت واقعية ماركس في البرنامج الذي رسمه لقيام ثورة ألمانية في عام 1848، وتكون هذا البرنامج من سبع عشرة مادة دون أن يأتي على ذكر شيء في المنظور الأممي، أفلا يشكل ذلك إشارة إلى أن الشعوب لم تكن قد بلغت مرحلة الأخوّة في نضجها؟.

ومن المفارقات المدهشة أن يكون هذا التحدي الأكثر جذرية للنظام القائم حينها قد التقى مع ريبة رجال الدول الأكثر رجعية. ولكن قمعاً لا يرحم جاء يجهز على الحلم الرومنطيقي.

الكتاب الثاني

عهد السيطرة

1848 - 1914

الفصل الأول

أوروبا سيدة العالم

وبين عامي 1850 و1914، تمكنت أوروبا، ولا سيما الغربية، من توسيع نفوذها في العالم. فبلغت القمة عشية الحرب لأن الامبريالية بمضمونها السياسي والاقتصادي قد مكنتها من السيطرة على الكرة الأرضية باستثناء وليدتها الولايات المتحدة، واليابان التي اتخذت من أوروبا نموذجاً لها. وقد لعبت أوروبا عدة أوراق رابحة من أجل بلوغ هذه القمة. فكان لديها رجال للتصدير قبل كل شيء لأن التوسع السكاني الذي عرفته لم يسمح لها بامتصاص ما كان فائضاً حينها. وكانت تمتلك الوسائل التقنية التي تضمن لها تقدماً كبيراً وتسهم في زيادة ثروتها. وأتاح لها أن تصبح تحت تصرفها إمكانات مالية ضخمة. وبعد أن اطمأنت إلى قوتها، نما فيها شعور التفوق، مما دفعها إلى القيام بسلسلة من الفتوحات الاستعمارية من أجل إتمام سيطرتها على العالم. ومن الطبيعي أنها احتاجت إلى الوسائل العسكرية للتوسع والدفاع، ولكن تلك الوسائل ذاتها قد وضعت الدودة في الثمرة لأن التيارات القومية والمزاحمات بين القوى الامبريالية قد ولدت الأزمات العديدة. وحمل عام 1914 إحدى أهم هذه الأزمات ووضع حداً لأكثر من نصف قرن من السيطرة المطلقة.

الهيمنة العلمية والثقافية

وتأكدت الهيمنة الأوروبية في مجالات عديدة، وتعود هذه الهيمنة إلى جملة من العوامل السياسية والاقتصادية والمالية. كما تستند إلى نظام من القيم الأخلاقية والاجتماعية، هي ذاتها ترتبط بجملة من البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فازدهرت الإيديولوجية التحررية والرأسمالية، وبرزت القدرة

الجبارة للعلوم، واشتد النقاش والجدل تحت أشكال مختلفة حتى إن الكنيسة لم تستطع الوقوف جانباً، لأن ذلك يتعلق ببقائها.

نظام القيم الأخلاقية والاجتماعية

وظلّت الإيديولوجية التحررية قوية بعد عام 1848 وأعطت اعتباراً كبيراً للفرد، وكانت تريد فرض سلطة لا مركزية وموزعة على أساس مبدأ الفصل بين السلطات. وكان يجب أن تمتنع الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأن تطلق المبادرة الفردية وحرية المزاحمة. وجاءت الليبرالية معادية للهيئات الفئوية النقابية وللسلطات الروحية والكنسية. وكانت تعبّر عن مصالح الطبقة البورجوازية وتدافع عنها، وقد تأكد ذلك من خلال تصرف السلطة التي احتفظت بالإشراف على جميع الوظائف العامة، وتحولت الليبرالية من قوة ثورية إلى قوة سياسية واجتماعية محافظة. وغالباً ما بدت «الوسط الملائم» الثوري لليمين، والمحافظ لليسار.

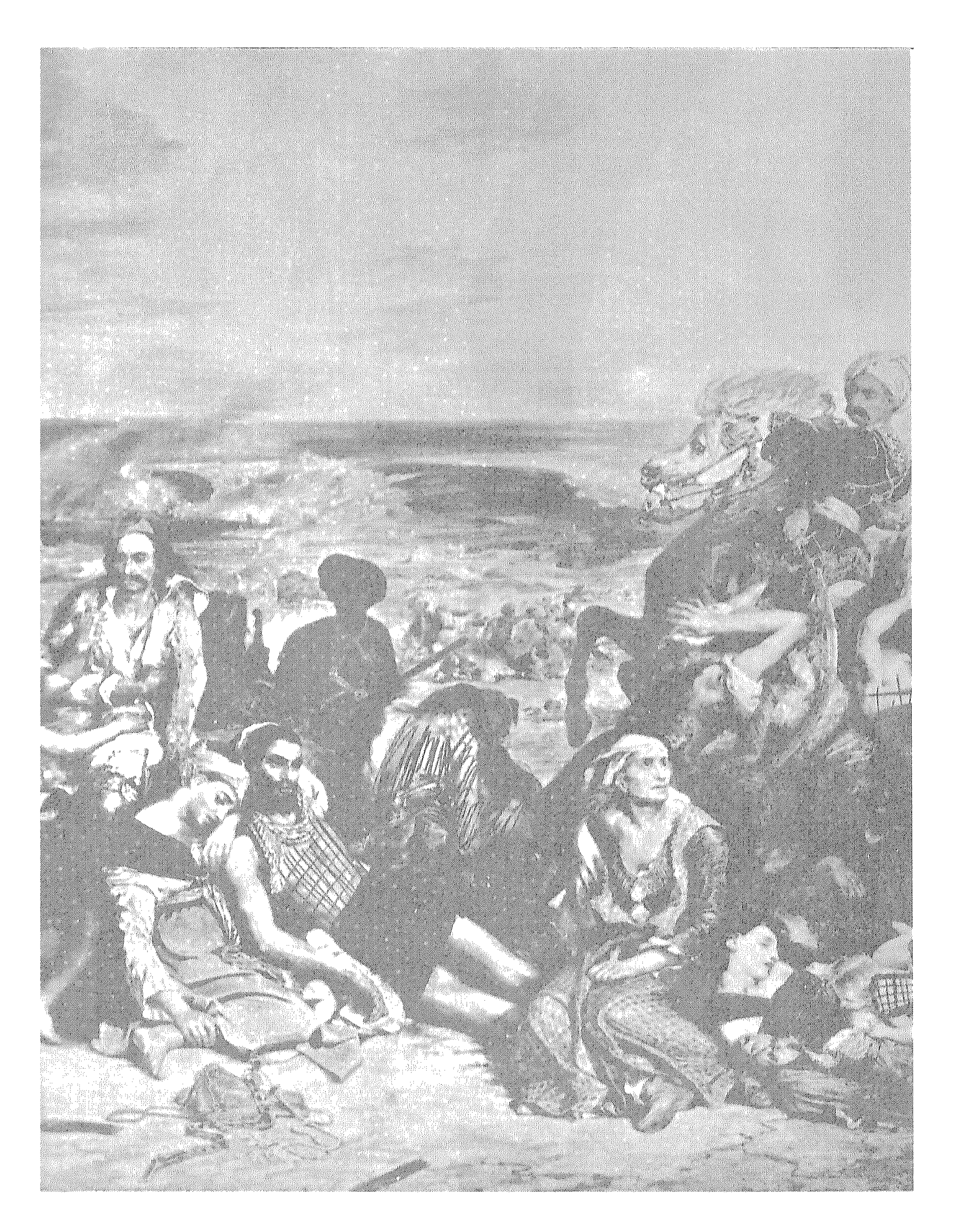
وحققت ثورات 1848 عدة نجاحات، وفرضت نفسها في إيطاليا والبلاد السكندنافية والبلاد المنخفضة وسويسرا، ولكنها واجهت متاعب عديدة في ألمانيا وفي روسيا خاصة.

ووجدت الإيديولوجية التحررية مستنداً لها في الرأسمالية، كما استخدمتها الأوساط الألمانية الماركسية حوالي عام 1880 للتعبير عن واقع بدأ يتفتح بعد عام 1850. وتعني الرأسمالية، حسب تعريف «فرنسوا بيرو» اقتصاد المشروع على أساس حرية المزاحمة والبحث عن الربح. وحسب رأي الماركسيين، فالرأسمالية نظام اقتصادي واجتماعي تخضع فيه وسائل الانتاج والمنتجات المصنعة لنظام الملكية الخاصة. وتتجابه فيه فئتان: البورجوازيون والشغيلة. وبعد أن أصبح النظام الرأسمالي صناعياً، غدا تقسيم العمل أكثر وضوحاً، وبرز تمركز اليد العاملة ووسائل الانتاج والرساميل، وتطورات التناقضات الاجتماعية.

وتأكدت القدرة الهائلة للعلوم أكثر فأكثر في النصف الثاني للقرن التاسع عشر. فنشر «داروين» في سنة 1859 بحثه حول أصل الأنواع وتطورها عن طريق الاصطفاء الطبيعي، وفرض نفسه كمؤسس لنظرية النشوء والارتقاء، بعد



7 ـــ مؤتمر ڤيينا، تشرين الثاني/ نوڤمبر 1814



8 ـــ مذابح سيُو 1822

أن جمع الأدلة حول عدم ثبات الأنواع، ووضع الاعتقادات الشائعة في إطار منهج فكري منتظم. وبالرغم من المناقشات العديدة، فقد فرضت الداروينية نفسها، وانتهت الكنيسة إلى القول، بأنه لا وجود للتعارض بين مفهوم التطور وبين تفسير عقلاني للنصوص التوراتية.

وعندما انشغل سپنسر بتأسيس الليبرالية على قواعد أيديولوجية، فإنه أعطى بذلك للداروينيه بعدها السياسي، فأخضع المجتمع لقوانين تطور الأجسام الحية، فهو يتطور ويتكيف ويحقق التقدم بالاستناد إلى المبادرة الفردية. وحسب رأيه فإن التطور هو الذي يبرر الليبرالية. ومن هنا فإنه يمكن اعتبار هذا الفيلسوف الذي حدد مفهوم التطور الدارويني في نهاية القرن معلم الفلسفة الوضعية.

وانتصرت الوضعية السياسية مع الثورة الصناعية. وتستند كل منهما إلى المفاهيم العلمية في تفسير الأوضاع القائمة. وفي حين نشر أوغست كونت معظم مؤلفاته قبل سنة 1848 ظهر كتابه «نظام السياسة الوضعية» بين عامي 1851 و1854. وأخذ ببعض أفكار «سان سيمون» وطرح تنظيم المجتمعات الحديثة على أسس علمية، وكان يريد التوفيق بين التنظيم والتقدم، ولم يكن لديه اعتبار للفرد لأن الواقع الحقيقي إنما هو المجتمع. وقد لعبت فيه النخبة دوراً حاسماً: فيكتفي الرأي العام بأن يريد، بينما يعود للإعلاميين أن «يعرضوا وسائل التنفيذ» وللحكام أن ينفذوا. ويرتبط الفرد بالسلطة العلمية والسياسية وليس له حقوق، إنما عليه واجبات تجاه المجتمع. وأما مفاهيم العائلة والوطن والأنسانية، فإنها تأخذ أهمية أكبر بقدر ما تأخذ من الوجهة الإيمانية، ولكن تأثير مذهب «كونت» ظل محدوداً حتى في فرنسا. واشتد نقد الوضعية في نهاية القرن، وأخذ وجهة العودة إلى اللاعقلانية. فتساءل هـ. پوانكارّه حول قيمة العلم، وأعاد برغسون كل قيمته إلى الحدس والبداهة. ولكن تياراً مثالياً رافضاً للوضعية أبصر النور في بداية القرن العشرين مع م. بلونديل وفي انكلترا مع بْراذْلي وفي أيطاليا مع كْروسْ وفضلاً عن ذلك فقد هاجم الأدب المسيحي المادية الوضعية. وشدّد لاشولْيه كممثل للفلسفة المثالية على الحركة التي تنقلنا من احتمال وقوع الأحداث إلى ضرورة وجود القوانين. ولقي كتاب (في أسس الاستقراء 1871) نفوذاً واسعاً. ورفض رونوڤييه، إمام المذهب النقدي،

الحتمية العلمية والإيمانية الصوفية والمادية، والتطورية، وأقر للأنا بالحرية وألح على فكرة العدالة، وعلى كرامة الأنسان.

ومع ذلك فقد ظهرت الماركسية كمعارض قوي للرأسمالية. فبين عامي 1842 و1848 تاريخ صدور البيان الشيوعي كتب ماركس أهم مؤلفاته. وأدّى به تصوره إلى عدم الأخذ بمبدأ إصلاح الدولة والابتعاد عن «الهيغليين»، وكذلك عن فيورباخ وپرودون. وفي عام 1862، وبعد القطيعة بينه وبين «لاسال» هاجم الاشتراكية الحكومية والوطنية وصارع، داخل الأممية الأولى، تأثيرات «پرودون وباكونين».

وألح ماركس على الطابع العلمي للاشتراكية. ورأى أنه ينبغي الانطلاق من تجربة الحياة. وأن هناك تفاعلاً بين العلاقات الاجتماعية والقوى المنتجة، ولا يتمتع الإنسان إلا بحرية مشروطة بالظروف. و «لم يكن تاريخ كل مجتمع إلا تاريخ صراع بين الطبقات». ولا يوجد في عصر الرأسمالية إلا طبقتان أساسيتان: البورجوازية والپروليتاريا، الأولى هي الفاعلة والمستفيدة، ولكنها كذلك نتاج التحولات الكبيرة، وهي التي تملك وسائل الانتاج وتمارس الضغط السياسي. وقد أفرزت الرجال الذين سيقضون عليها: الفئات الپروليتارية. وعندما تعي الپروليتاريا مصالحها الاقتصادية المباشرة فإنها تندمج في النضال السياسي. ولكن البورجوازية تدافع عن مصالحها، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم فقر الپروليتاريا التي تصبح مجبرة على الرد بثورة شاملة، تكون قادرة على تجديد التاريخ، وإقامة المجتمع الشيوعي، حيث تفقد السلطة فيه طابعها السياسي. وتبدأ المرحلة الانتقالية غداة انتقال السلطة إلى أيدي طبقة الپروليتاريا التي تمارس دكتاتوريتها على المجتمع من أجل تصفية بقايا المجتمع القديم. ولكن السؤال هنا، من يقوم بذلك، وإلى متى من الزمن؟ هنا يبقى ماركس صامتاً تجاه هذه المسألة.

ويقود طبقة الپروليتاريا في نضالها حزب سياسي أو تنظيم سليم يحرص على عدم ارتكاب أية أخطاء، تتعلق بالعقيدة العامة. وهنا أينبغي القيام بالانتفاضة من أجل ضمان وصول الپروليتاريا إلى السلطة؟ لم يجب ماركس على ذلك، ورأى أنجلز أن الانتقال إلى الاشتراكية يمكن أن يتم بشكل هادىء

وبالطريق البرلماني. لذا وجب على الشيوعيين أن يعملوا للوصول إلى الوحدة والوفاق بين الأحزاب الديمقراطية في جميع البلدان؛ ولا يحول شعار «يا عمال العالم اتحدوا» دون النضال في إطار الوطن. وإذا ما كانت الحرب تسرّع هذا المسار، فلا ينبغي للپروليتاريا أن تعارض ذلك.

وقد أثرت الإيديولوجية الماركسية في جميع الأحزاب الاشتراكية في القارة الأوروپية، ولكنها شكلت موضوعاً لمناقشات متنوعة. ومنذ 1891 دعا ڤولمار إلى إجراء إصلاحات مناسبة ولكن «بِرْنْشتاين» لم يلبث أن غدا رأس الخطر التحريفي. وحسب رأيه: فإن الانهيار الآلي للرأسمالية قد أبطلته الوقائع. ولم يكن برنشتاين يعتقد أن العوامل الاقتصادية تلعب دوراً حاسماً في تكوين وعي الشعوب، كما لم يكن يعتقد بالتطور المذهل للاقتصاد. وكان يرى أن الصراع الطبقي يخف ويضعف، وأن تنبؤات ماركس قد كذبتها الوقائع. وكان برنشتاين كارهاً لمفهوم دكتاتورية الپروليتاريا، ومحباً للديمقراطية، ويؤمن بأنه لا بد من بلوغ الاشتراكية بإصلاحات متوالية وليس بالعنف. ومن أجل ذلك ينبغي التحالف مع الأحزاب البورجوازية اليسارية. وقد صارع «كاوتسكي» هذه الأفكار التحريفية التي انتشرت في ألمانيا والنمسا («آدلر، باور») وحاول أن يبرهن على صحة تحليل ماركس بالاستناد إلى جهاز إحصائي، حيث تبين أنه يجري إفقار نسبي للپروليتاريا في حين يزداد دخل الرأسماليين. وحسب كاوتسكي فإن السلطة تبقى أداة سيطرة طبقية، وأن التناقض بين الپروليتاريا والمالكين يمثل بعدم قدرة طبقة الپروليتاريا على ممارسة السلطة مع الطبقات المالكة، لذا فإن روزا لوكسمبورغ أعادت إلى الأذهان حتمية أزمة مدمرة للرأسمالية. وتصبح الثورة المخرج الوحيد ولا تلبث أن تغدو شاملة. وعندها فلا بد من استخدام عامل العنف والعامل الاقتصادي والعامل السياسي في آن معاً. وظل الماركسيون المستقيمون والتحريفيون يتواجهون داخل الاشتراكية الديمقراطية الألمانية حتى عام 1914.

ولم يلق ماركس صعوبة كبيرة في الانتصار على پرودون. وكانت مؤلفات هذا الأخير قد ظهرت قبل عام 1848 إلا أن فكره يعكس حنيناً إلى الزراعة والحرفة. وبالرغم من العديد من التناقضات فإن پرودون قد خلق

شعارات مشهورة: «الملكية هي السرقة»، «الله هو الشر»؛ ولم يكن يثق بالديمقراطية مطلقاً وانتقد الاقتراع العام. وكان يعادي المركزية والبيروقراطية، وكان يدعو إلى الحذر الشديد تجاه الدولة. وعارض سلطة الكنيسة، وكان يدعو إلى مجتمع يقوم على اتفاقات حرّة بين العاملين فيه. ورأى أن تشكل الدولة اتحاداً بين الجماعات وأن «يحل المشغل مكان الحكومة». وكان رسولاً للحرية والعدالة والمساواة ورفض أية سلطة أو تجنيد. واعتقد أنه يمكن حل المشكلة الاجتماعية بالتعاون ودون اللجوء إلى العنف والصراع الطبقي. وعلى الصعيد الدولي ظهر پرودون ضد الطرح القومي والوحدوي، واقترح الفدرالية لشعوب أوروپا.

وبعد وفاته في عام 1865، ظلت آراؤه منتشرة في أوساط الحرفيين في أواسط القرن التاسع عشر، وبدت كأنها تغالط التاريخ في عالم تهزه الثورة الصناعية. ومع ذلك اعتبر القائد الفكري لأخصام ماركس، ورأى الكثيرون أنه يمكن اعتباره منظراً اشتراكياً فرنسياً في وجه الماركسية. وعنه صدرت فكرة معاداة الدولة، وانتشرت في الوسط النقابي الثوري خلال العشرين سنة الأخيرة من القرن الماضي.

وبعد أن أصبح جورج سوريل منظِّر النقابية الثورية رفض كل حتمية «جدلية». واعتبر الحضارة البورجوازية في انحطاط تام، ولا يمكن تحديدها إلاّ بواسطة البرابرة الحديثين أي الپروليتاريا. وينبغي أن يؤدي اللجوء إلى العنف من قبل فئة واعية من الجماهير إلى إنجاز الثورة، ويجب صيانة معنى العنف ورفض مبدأ التسوية. ولا بد من التعبير عنه بواسطة الإضراب العام كأسطورة مفيدة في إخراج الجماهير من غفلتها، ولكن تأثيره ظهر في أيطاليا أقوى مما في فرنسا عشية عام 1914 .

وفي نهاية القرن التاسع عشر انتشرت الفوضوية في الأوساط الشعبية وحلقات المثقفين، لا سيما في فرنسا وإيطاليا وروسيا. وأظهر باكونين وكروپوتكين أن فوضى التطور هي قانون الأمور الطبيعية. ورفض الفوضويون السلطة سواء أكانت سلطة الدولة أو سلطة الله. ورفضوا كذلك كل تشريع وكل سلطة حتى لو انبثقت عن الاقتراع العام أو عن الثورة. وأدانوا الأحزاب السياسية، وفي المجال الاقتصادي كانوا ضد الملكية الخاصة وضد كل تنظيم

سلطوي، ولا يحقق التحرر الاقتصادي إلا هم أنفسهم، الأمر الذي يدفعهم إلى تشجيع الحركة النقابية. ولجأ الفوضويون إلى العنف والعمل الإرهابي، ولكنهم لم يهملوا العمل التوجيهي. ومرت الفوضوية بحالة من اليأس في مواجهة الرجعية التي عاثت فساداً في فرنسا بعد عامية پاريس أو في روسيا الأوتوقراطية، كما شكلت قفزة يائسة للپروليتاريا في مواجهة المرحلة الامبريالية للرأسمالية. وفي نهاية القرن، دخل الفوضويون في النقابات التي وفرت لهم في الوقت ذاته درعاً واقياً من القمع وحقلاً للتجمع. وسيطر الاتجاه الفوضوي النقابي على النقابات وأسواق العمل في فرنسا قبل إنشاء الاتحاد العام للعمل حيث كان النقابي غْرِيفوِيِلْسْ ينادي بالعمل المباشر الذي يتيح للعامل «أن يقوم بمهمة تحرره دون أن يكلِّف أحداً بذلك» ويستند هذا العمل إلى المطالب المهنية، وإنشاء صناديق المساعدة والثقافة الشعبية، وقد يبلغ الأمر حد الاحتلال والتخريب، فقد أخذ البعض بالنقابية الثورية التي تعتمد على الإضراب العام بشكل خاص ولا تستبعد القيام بأعمال التمرد ضد الدولة.

وأما الكنيسة، رمز بعض القيم التقليدية، فهل أخذت موقعاً في هذه المواجهة الإيديولوجية؟.

فبعد أن أدرك البابا بيوس التاسع المخاطر التي تتعرض لها الكنيسة صمّم على خوض المعركة ضد الأخطاء الكبيرة والبدع الفكرية. ودفعته الأحداث لمواجهة الهجوم الواسع على الكنيسة والدين. وكان لا بد من إدانة مبادىء الحرية المطلقة التي تؤدي إلى التخريب الشامل. وكان انقسام الكاثوليك يزيد في الإلحاح للقيام بهذه المهمة، وأراد بيوس التاسع أن يتصدى لتنامي الليبرالية فأعلن في 8 كانون الأول/ديسمبر سنة 1864 الرسالة البابوية التي أعلن فيها مبدأ علمانية الدولة وحرية الاعتقاد والعبادة وسيادة الشعب، وأعاد الاستقلالية المطلقة للكنيسة وحقها في إعداد النفوس والأفكار والسلطة الكاملة للبابا. واحتوت هذه الرسالة كذلك، على لائحة بجميع الأفكار التي تدينها الكنيسة. فقد أدينت فيها العقلانية والحلولية، والحياد بين السياسة والدين والغاليكانية[1] والحكومة وكذلك «الأوبئة الجديدة: مثل الاشتراكية

(1) حركة دينية دعت للاستقلال الإداري للكنيسة. المترجم.

والشيوعية، وأدينت الليبرالية في النصوص الأخيرة».

والواقع أن المنشور البابوي ـ كوانتا كورا ـ ولائحة الأضاليل ـ سيلابوس ـ التي ألحقت به قد أعادتا تأكيد مواقف تقليدية؛ غير أن المفاجىء فيها، إنما هو اللهجة الشديدة التي صيغت بها. وأعلن البابا الحرب على العديد من أعداء الكنيسة، مما تسبب بالقلق لدى البعض من الكاثوليك وبالحماسة لدى البعض الآخر. وجرت مناظرة بين الأب لو دوپان وَلويس فويُو Veuillot في فرنسا حول تلك الرسالة. وكذلك أثير جدل حولها في إيطاليا وألمانيا.

واتخذ البابا ليون الثالث عشر الذي انتخب عام 1878 موقفاً مرناً دون التنازل عن أي مسألة أساسية. واستنكرت رسائله البابوية المساوىء الاجتماعية فضلاً عن مهاجمة الأخطاء المستحدثة ولا سيما الاشتراكية والشيوعية والعدمية. وأكد على النظرة التقليدية لحقوق وواجبات المسيحيين في التنظيم السياسي والاجتماعي، وأظهرت رسائله القلق على المسألة الاجتماعية. وإلى جانب ذلك أبطل الأحكام المسبقة ضد عالم العمل ووصف ظروفه مثل حال العبودية ولكنه أقرّ بأن عدم المساواة في تلك الظروف إنما هو مسألة لا بد منها. ولكنه دعا إلى التوفيق بين حقوق وواجبات أرباب العمل والعمال، للتخفيف من التناقض بين الطرفين. وأنه يحق للعامل أن يدافع عن أجره العادل بكل الوسائل، حتى الإضراب. وعلى الدولة أن توجه جهودها نحو الصالح العام وتأمين حصة عادلة للعامل.

والواقع أن البابا ليون الثالث عشر والبابا بيوس العاشر كانا يخضعان للهيمنة الفكرية لتوما الأكويني الذي يشكل الأساس للدراسات اللاهوتية. وبرغم محاولة ليون الثالث عشر لإصلاح الحال بين الكنيسة والعالم العصري، فإنه أدان الأمركة في عام 1899، واعتبر أنها نالت قدراً كبيراً من الحرية في العقيدة. وأدان كذلك لاهوتيين مثل الفرنسي لوازي والألماني شل، اللذين اعتمدا على أساليب العلم الحديث، وخاصة نقد النصوص وفكرة التطور في دراسة وتفسير المعطيات المكشوفة التي توحي بتفسيرات عميقة في العقيدة والطقوس. وأما بيوس العاشر فقد أدان سلوك المحدثين بموسوم صدر في عام 1907، وبرسالة بابوية أعلنت في 8 أيلول/ سبتمبر 1907، وأعفي الكاثوليكي

لوازي والإيرلندي تيرل من إعطاء المحاضرات في المعهد الكاثوليكي في باريس، ودعمه في ذلك تيار محافظ قوي في الإدارة البابوية. وأدّى الصراع ضد الحداثة إلى إبعاد الفكر العملي عن اللاهوت، وظهرت الانقسامات بين المحدثين وأخصامهم في كل مكان، وتفاقمت أجواء الشك وعدم الثقة بتأثير استخدام استخبارات سرية من قبل البابوية مع فروعها في الخارج. وفي عام 1910 فرض البابا على جميع الكهنة تأدية القسم ضد الحداثة ممّا أثار مظاهر السخط والنقمة، فأجبر على التراجع عن بعض البنود. وبعد موته عام 1914 ترك الكنيسة منقسمة على نفسها.

التفوق العلمي

لقد تحقق التفوق الأوروبي في المجال العلمي بوضوح، رغم أن الولايات المتحدة قدمت نصيباً وافراً من العلماء، وصار البحث العلمي يجري في الإطار الجامعي والمؤسسات المتخصصة واهتمت الدول الأوروبية بنشاط في هذا البحث، وشجعته دون حصره بتوجيهات رسمية، بل ظلّت المبادرة الفردية مجالاً خصباً. وتعزّزت مجالات البحث والعلم في الجامعات الألمانية، فقدمت أجيالاً من العلماء بفضل مختبراتها الهامة، وبلغت فرق البحث في الكيمياء والفيزيولوجيا والفلك شهرة عالمية. وأوحت ببعض الإصلاحات في الدول الأخرى إلا أن فرنسا وانكلترا شهدتا تأخراً ملموساً في المجال العلمي، فلم تستقبل الجامعة الفرنسية طلاب العلوم إلا اعتباراً من عام 1877 ولم يكن لديها مختبرات جديرة بالبحث قبل نهاية القرن.

وتضاعف عدد الجمعيات العلمية في أوروبا وتخصصت بإصدار مجلات علمية كبيرة ذات اهتمام عالمي. وضمت المؤتمرات الأولى العديد من الباحثين في الإحصاء عام 1853 والكيمياء عام 1860 والطب عام 1867 .

واتفق جميع الباحثين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على بعض القواعد العامة. فأخذوا بالمفهوم الميكانيكي للعالم، وبنظام «نيوتن» واهتموا بالبحث عن الأسباب والنتائج، واقتنعوا بأن كل شك إنما يعود إلى جهل مؤقت، وأرادوا قياس الظاهرات، وإثبات القوانين دون أي حكم مسبق ولا أي تعاطف. غير أن العديد من العلماء في أوائل القرن العشرين لم يكونوا

مرتاحين لهذه الحتمية المطلقة، الأمر الذي يفسر ظهور حساب الاحتمالات والإحصاء. فاستبعد أينشتاين مفهوم الوقت المطلق ولم يكتفِ الباحث بدور المراقب السلبي، فقد أدخل نشاطه المبدع في البحث. وشكل الفكر العلمي الذي فرض نفسه قبل عام 1914، الأساس لأبحاث جديدة ومثمرة. فحلت الرؤية المحركة محل الرؤية الميكانيكية للعالم. وطالت هذه اليقظة العلمية الفكر وكذلك الأديان. ولكن الكنيسة، رفضت إخضاع العقائد والتوراة للنقد العلمي، وأدانت الحداثة التي وضعت العلم فوق الإيمان.

وإذا كان المذهب العلمي قد طرح العديد من المسائل، فإن القارة الأوروبية ولا سيما الغربية قد جمعت العديد من العلماء. فنذكر منهم العالمين الكبيرين في الرياضيات جوردان وپوانكارّه، وفي الفيزياء كوري وماكسويل وهزر وبرانلي. ووضع برتيلو وليبيغ أساس الابداع في الكيمياء العضوية. وغالباً ما وصل علماء البيولوجيا إلى بعض التطبيقات العلمية بفضل أعمال پاستور وكوخ ويرسين...

وظهر هذا التفوق العلمي لأوروپا كذلك في مجال الفكر والعلوم الإنسانية، والنتاج الأدبي والفني.

وامتدت الرؤية العلمية إلى مسألة النظر إلى العالم. فلم تبحث الفلسفة الوضعية لأوغست كونت، في معرفة أصل العالم ومصير الكون بل كان ينبغي تخيل الواقع واكتشاف القوانين وإعادة بناء المجتمع على أسس علمية. وأبعدت الرؤية الماورائية لصالح الاعتقادات المادية القائمة على الأساس العلمي. فبحث دارون وسبنسر وهوكسلي في التفسير العقلاني. وتوقع رينان كل شيء ليعطي الإنسانية «رمزاً وقانوناً». وبحث دوركهايم، بالمحاكمة العلمية والتجربة، في القوانين التي تحكم الحياة الاجتماعية، ورأى البعض أن العلمية تجعل العلم قادراً على تقديم الحل لجميع المشكلات الإنسانية أي ما يشبه «صنمية جديدة». ولكن هذا المذهب العلمي لم يُرض جميع الأذهان، وفي بداية القرن العشرين، أحس العديد من المفكرين بهذه الثغرات. وإذا كانت الحتمية تقدم مجالات للبحث المفيد فإنها لا تسمح بالامساك بكل جوانب الحقيقة. واكتشف العديد من الألمان مع «نيتشه» أن الوضعية لا تسمح

بالوصول إلى عمق الواقع. وسجلت المثالية بعض النقاط في انكلترا مع برادلي وفي إيطاليا مع بينديتو كروس، وفي فرنسا مع برغسون. فأكد هذا الأخير منذ عام 1889 أن الوعي لا يستطيع الامساك بكل ما هو حقيقي. واحتل الحدس مكاناً بارزاً في البحث عن الحقيقة.

ومع ذلك لم تستطع هذه الحملة ضد قدرة العلم أن تغطي على ما قدمه العلم في التاريخ. وأن دراسة دقيقة للوقائع والبحث في الوثائق تعطي للتاريخ مدخلاً كبيراً في المجال العلمي. وعبَّر كل من «فوستل دو كولنج» وتين وإرنست لافيس وكميل جوليان عن تقديرهم لنتاج المؤرخين الفرنسيين. وتجاوزت الجغرافيا على يد «فيدال آل دوبلاش» الوصف البسيط للمشاهد، إلى تقديم دراسة معمقة عن العلاقات بين الإنسان والمحيط المادي الذي يعيش فيه.

الغليان الأدبي والفني

وعرفت أوروبا في المجال الأدبي ثورة حقيقية بسبب التيارات العديدة التي ظهرت والموجة الهائلة من المشاعر الوطنية؛ وتراجعت الرومنطيقية بعد أن ظلت مسيطرة حتى منتصف القرن، أمام نهضة المدرسة الكلاسيكية على يد بودلير وبيتهوڤن وغونو وبيزيت... ونمت إرادة الارتباط بالواقع اليومي بعد عام 1850 الأمر الذي أدّى إلى انطلاقة الواقعية في الأدب على يد فلوبير وأوجين سو وإبس ودستويڤسكي وديكنز ولم تكن موسيقى الأوبريت عند أوفينباخ ولا لوحات مانيه وكوربيه بمنأى عن تأثير المذهب الواقعي.

وأدخلت المشاعر القومية بعد عام 1870 الكثير من التنوع. فنما المذهب الطبيعي على يد أميل زولا وموپسان ولكن ردة فعل ظهرت بعد عام 1887 مع بورجيه وأناتول فرانس وبوردو وبارِّيس وليون بْلُوَى. ولم يكن پروست وجِيدْ بعد قد طبعا الأدب الفرنسي بعمق. وشهدت الرمزية ساعات مجدها على يد فرلين وريمبو قبل أن يدخل كل من بيغي وغليوم أپولينير نفخة أكثر روحانية وغنائية إلى الشعر، في أوائل القرن العشرين.

وعرف فن الرسم في فرنسا تألقاً حقيقياً، فأعطى الرسامون الفرنسيون

دفعات جديدة للمدرسة الانطباعية. فلم يكتف غوغين باللون بل ظهر تأثير الرمزية عليه، وأراد سيزان أن يوفق بين اللون والشكل. وفي بداية القرن، فصلت المدرسة التوحشية بين أعمالها وبين الشيء. وظهر هذا الاتجاه مع ماتيس ودوفي وديران. ووجدت التكعيبية أوائل روادها مع بيكاسو وبراك. . . وتعرضت الموسيقى كذلك لتأثير تيارات مختلفة. فتأثر غبريال فور وكلود دو بوسي بالانطباعية والرمزية.

وكذلك فقد شهدت ألمانيا ساحة غليان أدبي وفني بعد عام 1870. فنما الأدب الطبيعي مع هوپمان الذي تحسس مشكلات العصر، والأدب التعبيري مع توماس مان قبيل عام 1914. فجذب الميل للفخامة اهتمام المهندسين الذين غطوا البلاد بالمعالم الغوطية الجديدة، ولم يظهر الأسلوب الحديث إلا حوالي عام 1900 . وكان تأثير واغنر ساحقاً: حيث انطلق عهد احتفالات بايروت في عام 1876 .

وأما في روسيا فقد انتصر الأدب الواقعي وانشغل بتصوير عادات العصر على أيدي دوستويڤسكي وتشيخوڤ وتورغينيڤ ووصف تولستوي مظاهر القلق الماورائية في حين استنكر غوركي المظالم الاجتماعية وظلت الموسيقى موجهة لفن الباليه رغم تنوع أعمال ريمسكي ـ كورساكوڤ وتشايكوڤسكي.

وإذا كانت الباليه السكندناڤية قد ظلت تتميز بأعمال إيبسن الذي اهتم بإبراز مشكلات العصر، فإنها أظهرت كذلك تحسساً للأساطير القديمة وللتعبير عن الفولكلور الوطني. ورغم افتقار إيطاليا للعباقرة من المؤلفين فقد ظلت مركز «الغناء الجميل» مع ڤيردي وپوتشيني».

وأما المملكة المتحدة فقد بدت بعيدة عن بعض التيارات الأوروپية. ومع ذلك فقد شهدت نمواً للمذهب الطبيعي ولإرادة وصف المجتمع المعاصر. وكانت نزعة التقيد بالأعراف المقررة والأحكام الاجتماعية المسبقة هدفاً للنقد العنيف من قبل أوسكار وايلد وخاصة من قبل الإيرلندي برنارد شو. وبدا معماريو عصر الملكة ڤكتوريا انتقائيين فاستوحوا من عصر النهضة الإيطالية ومن أساليب أجنبية أخرى.

وبالرغم من التطور غير المتساوي في العلم والأدب والفن فأوروپا قد

أعطت بمجملها تيارات كثيرة أخصبت حياتها الثقافية، وسهّلت تألقها. وإنه لمن الصعب مقارنة الحضارات والثقافات ببعضها. لأن البعض منها مثل الحضارات الآسيوية تحوي مظاهر غنية وكبيرة ولكنها تفتقد القدرة السياسية والاقتصادية المؤهلة لإيصال إشعاعها إلى الخارج، فظلت في تخوم مناطق نشأتها. ومن الواضح أن أوروپا أرادت أن تفرض هيمنتها الثقافية والحضارية، وكانت تنشر أفكارها وثقافتها خلف الجيوش والمرسلين والمهاجرين والبضائع.

السيطرة المالية والاقتصادية

الظروف العامة

لم تحدث الانطلاقة الاقتصادية بين عامي 1850 و1914 على الوتيرة نفسها في مختلف الدول، ولم تكن سليمة من الهزات والأزمات.

التفاوت في مستوى التصنيع

حوالي عام 1850، كانت عدة دول أوروپية، لا سيما القريبة من المتوسط وفي البلقان، لا تزال تعيش على الاقتصاد التقليدي الذي تشكل فيه الزراعة القطاع المسيطر. وكانت الاستثمارات فيها لا تزال ضعيفة، ودخل الفرد يتراجع أو في حالة ركود. ولكن الظروف اللازمة للانطلاقة الاقتصادية كانت متوفرة في معظم دول أوروپا الغربية: فكانت المنتجات الزراعية والمعدنية تتزايد والدولة تشجع إقامة وسائل النقل وتطويرها، والرساميل تتراكم وحثّت نخبة من رجال الأعمال على التنمية الاقتصادية. وفي حين كانت بريطانيا قد بدأت تنطلق في نهاية القرن الثامن عشر، فإن فرنسا بدأت حوالي عام 1830 ولم يتحقق في عدة دول إلا بعد هذا التاريخ: في ألمانيا حوالى 1850 وفي السويد حوالي عام 1868، وفي روسيا حوالي عام 1890. فقد شهدنا إذا قبل عام 1914 تحولاً عميقاً في البنى الاقتصادية. ولكن الحركة تنوعت في البطء والسرعة، كما شهدت فترات توقف. فكانت بطيئة في فرنسا وشهدت بعض السرعة في عهد الامبراطورية الثانية، وحافظت على مستوى أفقي بعد عام 1870، بسبب خسارة الألزاس واللورين، فضلاً عن ذلك مرت زراعتها بأزمة عميقة في حين ظلت صناعتها وتجارتها خجولة وشهدنا تسارعاً

بعد عام 1900. وأما ألمانيا فقد عرفت انطلاقة جديدة بعد عام 1850، وشهدت أزمة عام 1873، وتسارعاً مفاجئاً اعتباراً من نهاية القرن التاسع عشر مع بعض الهزات (1900 و1901 و1907 و1913) الناتجة عن نشاط العامل الاقتصادي. وتمتعت المملكة المتحدة بتقدم كبير، واستفادت من تفوقها البارز حتى عام 1880 قبل أن تمر بحالة من الركود وانتظرت حتى 1905 لتدخل في مرحلة جديدة من الازدهار. وأما روسيا فقد دخلت مرحلة الانطلاق متأخرة، ولم تشهد قفزة كبيرة من التطور الصناعي حتى نهاية القرن؛ وحققت إقلاعها بدعم كبير من الرساميل الأجنبية، ولكن الأزمة الاقتصادية لسنوات 1901 و1903 والاضطرابات السياسية لعامي 1905 و1906 كبحت حركة النمو ولم تعد إلى الانطلاق حتى 1909 حيث حققت توسعاً كبيراً عشية الحرب مباشرة. وإيطاليا حققت انطلاقتها الصناعية عند منعطف القرن، وعرفت المجر انطلاقة مشهودة في الصناعات النسيجية والمعدنية مما سمح لها بألاّ تبدو منطقة زراعية فقط، داخل المملكة المزدوجة.

وهكذا فلم تظهر أوروپا صورة وحيدة في تطورها الاقتصادي، بل شملت كذلك العديد من البلدان المتأخرة في مناطق البحر المتوسط والبلقان وسكنديناڤيا باستثناء السويد.

التطور الدّوري

لقد خضع التطور الاقتصادي في أوروپا لتقلبات سمحت بالحديث عن تطور دوري. لقد ميّز الاقتصادي الروسي كونْدزاتْيِفْ دورات ذات مدى طويل، شملت مرحلة صعود ومرحلة هبوط على مدى عشرين إلى ثلاثين سنة لكل دورة. وحسب رأيه فإن الدورة بين 1850 و1873 قد عرفت ارتفاعاً في الأسعار والانتاج، في حين أن أوروپا شهدت مرحلة هبوط بين 1873 و1896. ولاحظ كوندراتيف مرحلة صعود أخرى بين عامي 1896 و. 1926 ولكن يمكن التمييز في هذه المراحل بين دورات أقصر من سبع إلى عشر سنوات ونصف حسب كيتشين. ومن المؤكد أن أوروپا قد شهدت أزمات دورية، كل سبع أو عشر سنوات (1857، 1866، 1873، 1882 ـ 1883، 1890، 1900، 1907، 1913) تفصل بينها مراحل رخاء وأصابت أزمة عام 1857 خاصة فرنسا وانكلترا حيث

عرفت مصارف عديدة بعض الصعوبات. ونشأت أزمة عام 1866 عن حرب الانفصال، وعن وضع دولي متوتر في أوروپا حينذاك. وضربت في البلدين الصناعات القطنية، وشهدت بعض المصارف ساعات صعبة. وأما أزمة 1873 فإنها بدت كثمرة لحمّى المضاربة، فأصابت ألمانيا والنمسا والمجر بشكل خاص. وكانت فرنسا وروسيا الضحيتين الأساسيتين لأزمة 1882 ـ 1883 وتسببت إجراءات الحماية لأعوام 1890 ـ 1893 بالعديد من الصعوبات لانكلترا خاصة. وفي عام 1900 تفسر حرب البوير وفيض الانتاج في ألمانيا الإفلاسات البريطانية والألمانية. وفي عام 1907 و1913 كانت ألمانيا الأكثر تأثراً بالأزمة المالية وبتأثيرات فيض الانتاج.

وتبين هذه الأزمات أن أوروپا لم تعرف الاضطلاع بنتائج انطلاقتها الاقتصادية. وفي حين تنتفي مسؤولية الظروف الجوية فإن مظاهر اختلال التوازن بين العرض والطلب تبرز بوضوح. ولئن تنتج الأزمة عن زيادة في التجهيز حسب «أفتاليون» أو عن قلة في الاستهلاك حسب رأي ماركس، فإن أوروپا لم تحسن السيطرة على تطورها والفروق فيما بينها. فمن جهة حمى الاستثمار ومضاربات السوق، ومن جهة أخرى نقص في الرساميل وغياب لأعمال الاستثمار. وسارت البلاد المتطورة والمتخلفة جنباً إلى جنب، وغالباً ما فضلت البلدان الأوروپية الغنية مثل المملكة المتحدة استثمار رساميلها خارج أوروپا. ولكن السوق العالمية لم تبق احتكاراً لأوروپا بل ظهر المزاحمون مثل الولايات المتحدة، ومن أجل أن تأخذ الدول الأوروپية مكاناً تحت الشمس فإنها لم تتردّد في خوض الحروب والاقتتال.

دور الدولة: «شر لا بد منه»؟

في هذه المرحلة من أوج النظام الليبرالي، هل لعبت الدولة دوراً في الحياة الاقتصادية للدول الأوروپية بين عامي 1850 و1914؟.

ومهما اعتبرت «شراً لا بد منه» يمكن أن يتحول إلى «دُمّل» حسب بعض الليبراليين، فإن تدخل الدولة يتأكد في مجالات عديدة. ففي الإطار الحقوقي، كان الأمن الضروري يرتبط بها، تماماً مثل التشريع الاجتماعي الذي تفرضه من أجل تصحيح إساءات استخدام الرأسمالية الصناعية. وقد لعبت دوراً

ليس قليلاً، شمل التدخل لتثبيت النظام النقدي وقبول حصة من الديون الخارجية، وشجعت أو رفضت دعم العمليات المالية الدولية، وحتى في حال كون دوران الرساميل غير خاضع لأي إشراف رسمي. ونادراً ما كانت مسؤولة عن مشروع معين. فكان وضع مناجم منطقة السّار التي كانت تعود للدولة البروسية، قليلة الانتشار. وحاولت الدولة أن تضع يدها على الخطوط الحديد، في ألمانيا مثلاً، فخصّصت لذلك النفقات اللازمة لتحسين وسائل النقل كما في البنى التحتية للمرافىء.

ومع ذلك فإن دور الدولة يمكن تحديده على وجهتين: الحث على التطور الاقتصادي والسياسة الجمركية.

ولا يمكن نكران دور ناپوليون الثالث في الانطلاقة الاقتصادية لفرنسا في عهد الامبراطورية الثانية. فكان يعتقد أن على الدولة تأمين ازدهار البلد، واهتم بهذه المشكلات متأثراً بأنصار سان سيمون. ولم يكن ناپوليون الثالث يريد السماح بولادة هيئات قادرة على أن تفرض وصايتها على الدولة كما لم يرد تقييد مبادرة إنشاء المشاريع الخاصة. وجعل التشريع مرناً لصالح المشروع الخاص، وسمح بإنشاء الشركات المساهمة. وقدم الإعانات المالية للخطوط الحديد، ونظم المعارض العامة في عام 1855 و1867، وقام بأعمال تحسين وتنمية وسائل النقل، وأعمال تنظيم المدن، كل ذلك شكل عوامل دفع قوية.

وأما الدولة الروسية، فقد هزت الحياة الاقتصادية بإلغاء نظام القنانة عام 1861، وبالتشجيع على تكوين اقتصاد حديث. وبين عامي 1881 و1905، حث رجال مثل بونج ووايت على التطوير الصناعي وسهلوا دخول الرساميل الأجنبية الضرورية للانطلاقة الاقتصادية. وتعهدت الدولة بأن تمد شركات الخطوط الحديد بالأموال اللازمة وحمت السوق، وشجعت التوسع. وبعد ثورة عام 1905 كانت سياسة ستوليپين تشرح زيادة الانتاج إلى حد كبير.

وكانت الدولة تستطيع التأثير على الحياة الاقتصادية بواسطة السياسة الجمركية. وبين 1850 و1914 شهدت أوروپا مرحلتين: مرحلة التبادل الحر حتى نهاية سنوات 1870، ومرحلة الحماية حتى نهاية الحرب، ولكن القوة التجارية الأولى في العالم: أي بريطانيا العظمى لم تتراجع عن التبادل الحر.

وقد اتخذ الليبراليون الانكليز بين 1849 و1860 جملة من الإجراءات، حققت في الواقع تبادلاً حراً تاماً، ولم تواجه المملكة المتحدة أية مخاطر بسبب تفوقها الاقتصادي، غير أن الدول الأخرى كانت أكثر تحفظاً. ففي فرنسا كانت الزراعة لا تزال سائدة والصناعة هشة. وكان أنصار سان سيمون ينادون بالتبادل الحر التعاقدي الذي يسمح بالحصول على المقابل من الخارج. وبعد أن أصبح ميشال شوڤاليه مستشاراً لدى نابوليون الثالث ومحركاً لحزب التبادل الحر، تمكن من إقناع الامبراطور. ومنذ بداية الامبراطورية الثانية، صححت عدة مراسيم إجراءات الحماية بتخفيض الرسوم على الفحم الحجري والحديد وعُلِّق السلم المتحرك لأسعار القمح في مواجهة المعارضة الصلبة لأنصار الحماية، واضطر نابوليون الثالث إلى العدول عن تعريض الصناعات الفرنسية للمزاحمة الخارجية. ولكن منعطفاً برز عام 1859، فقد وقف نابوليون الثالث في وجه جماعة الحماية، وبحث عن أرضية للتفاهم مع انكلترا حول معاهدة تجارية تستطيع تحقيق هذا التفاهم وتمنح فرنسا بعض تدابير المعاملة بالمثل. وبذل كوبْدِن وشوڤاليه الجهود لفرض هذا الحل. وهذا ما حققته المعاهدة التجارية الأنكلو ـ فرنسية التي أبرمت في 23 كانون الثاني/ يناير 1860 لمدة عشر سنوات، فنصت على جملة من التخفيضات المتبادلة للرسوم الجمركية وعلى مبدأ الأمة الأكثر رعاية. وفتحت هذه المعاهدة الطريق إلى جملة من الاتفاقات التي شكلت ثغرات هامة في نظام الحماية. وعلى هذه الأسس نفسها عقدت فرنسا بين عامي 1861 و1867، اتفاقات مماثلة مع بلجيكا وسويسرا وإسبانيا والبلاد المنخفضة، والنمسا والبرتغال. وعقدت هذه الدول اتفاقات مماثلة مع انكلترا وفيما بينها. واستفاد المتعاقدون من تعرفة متفق عليها، في حين خضعت منتجات الآخرين لتعرفة عادية أعلى، ويمكن القول إن أوروپا غدت ذات تبادل حر بفضل هذه الاتفاقات التجارية، ولكن دون الوصول إلى الإلغاء التام للحواجز الجمركية. وتسبب النظام الجديد بصدمة هامة للعديد من الاقتصاديات التي كانت تصونها تعرفة الحماية سابقاً، وتجابهت صناعات دول القارة مع المارد الانكليزي بشكل مفاجىء: ومرت عدة قطاعات ولا سيما الصناعة القطنية في ساعات عصيبة. ولقيت الصناعة الفرنسية متاعب كبيرة لتتكيّف مع النظام الجديد. ومرت صناعات الاتحاد الجمركي الألماني بالحالة

العصبية نفسها، فكان على پروسيا أن تخفض الرسوم الجمركية للاتحاد الجمركي الألماني، ومن أجل إبعاد النمسا ـ المجر عن هذا الاتحاد، عقدت معاهدة تجارية مع ڤيينا عام 1853 . وعقد الاتحاد اعتباراً من عام 1862 جملة من الاتفاقات مع فرنسا وبريطانيا العظمى وبلجيكا وسويسرا وإيطاليا لأسباب اقتصادية وكذلك سياسية. وبعد عام 1866، وبالرغم من عداء بسمارك، فقد تبنى برلمان الاتحاد جملة من التخفيضات للرسوم.

وهكذا غدت أوروپا ذات تبادل حر في عام 1870. وبعد عشر سنوات، نمت ردة الفعل لسياسة الحماية واستمرت حتى عام .1914 وأحاطت جميع الدول الأوروپية نفسها بالحواجز، باستثناء المملكة المتحدة. فكيف تفسر هذه العودة؟.

فمن جهة ألمانيا التي انطلقت الحركة فيها، فإن دوافع بسمارك تبدو واضحة. فكان لا بد من الحماية لردة فعل الأزمة عام 1873 . ونظم الصناعيون والعاملون في الزراعة صفوفهم ومارسوا الضغوط من أجل اتخاذ تدابير الحماية ضد مزاحمة المنتجات الصناعية الانكليزية، والحبوب من روسيا وأميركا. ولكن الأوساط الاقتصادية انقسمت حول هذه المسألة؛ فالتجارة الكبيرة، والصناعة الكيميائية وصناعة النسيج لم تكن تريد سياسة الحماية، وكان بسمارك مالكاً عقارياً كبيراً ومستشاراً تهمه زيادة موارد الحكومة الاتحادية، ففرض بتعرفة عام 1879، جملة من رسوم الحماية على الأخشاب والحبوب والمعادن. . . واتخذت دول أخرى تدابير مماثلة. ولأجل مبررات تتعلق بالميزانية رفعت حكومته بعض الرسوم الجمركية، ولكن احتجاجات المزارعين أثناء أزمة 1881 فرضت العودة إلى سياسة الحماية في فرنسا. وجرى تصحيح ذلك بعد عدة اتفاقات تجارية، ظلت هذه العودة غير تامة بالرغم من زيادات الرسوم على المنتجات الزراعية بين عامي 1884 و.1887 وخاض ميلين معركة من أجل تطبيق تعرفة مزدوجة في عام 1892 : فحددت تعرفة الحد الأدنى تجاه الدول التي تقبل بوضع اتفاق مع فرنسا؛ بينما تدفع الدول الأخرى تعرفة الحد الأقصى. وأدت هذه السياسة الجديدة إلى ظهور مصاعب كبيرة مع بعض البلدان، ومن أبرزها مشكلة الحرب الجمركية مع سويسرا!.

بينما اتبعت فرنسا نظام الحماية الجمركية، فقد تحدثت ألمانيا عن

مساوىء هذا النظام، واتبعت سياسة عقد الاتفاقات التجارية عامي 1891 و1894 المخصصة لتسهيل تصدير المنتجات الصناعية. ولكن الزراعيين يحرصون على الحبوب، ومنذ عام 1902، زادت ألمانيا تعرفتها. وقبل تطبيقها عام 1906 عقدت جملة اتفاقات خففت منها بتنازلات متبادلة، وسمحت بعدم تعريض الصادرات الألمانية للخطر. وفي عام 1910، وضعت فرنسا لنفسها تعرفة جديدة أضرت بمنتجات بعض الدول الأوروبية ولا سيما ألمانيا وبلجيكا.

ولم تبق روسيا بمعزل عن موجة سياسة الحماية الأميركية. فقد رفعت الرسوم اعتباراً من 1876، لأسباب مالية في أول الأمر، وفي عام 1891 فرضت تعرفة على المنتجات الخارجية مما خلق بعض الصعوبات مع ألمانيا، فوقعت معها اتفاقات تجارية (1894، 1904) سمحت للأولى بتصريف منتجاتها من الحبوب في ألمانيا، وللثانية بتأمين سوق هامة لمنتجاتها الصناعية في روسيا.

في هذه الأثناء هل كان يمكن للمملكة المتحدة أن تبقى بعيدة عن نظام الحماية في حين تتغلغل المنتجات الأجنبية في أسواقها شيئاً فشيئاً وتنخفض بالمقابل سيطرتها؟ وكان أنصار الحماية يريدون الحصول على تعرفة جمركية تشكل الأساس لاتفاقات تضمن المعاملة بالمثل أمام المنتجات البريطانية. ويبدو أن المزاحمة الألمانية والأميركية وأسباب مالية متزايدة قد فرضت إعادة النظر في الوضع الجمركي. وطرح ذلك جوزيف شامبرلين في مجلس العموم في أيار/مايو 1903. ولكنه كان يريد جعل الامبراطورية البريطانية سوقاً مغلقةً، مستنداً في ذلك إلى المؤتمر الاستعماري في لندن عام 1902 الذي أيد قيام نظام أفضلية جمركية. وقد وافقت عدة دول مرتبطة بالتاج البريطاني على إجراء تخفيضات للرسوم على المنتجات الانكليزية وأنشأ شامبرلين عام 1903 ميثاق إصلاح التعرفة وعرض جملة من الرسوم المعتدلة في الوقت الذي جرى فيه إعفاء المنتجات التي منشؤها في الامبراطورية البريطانية. واصطدم ذلك بمقاومة متنوعة، لأن التجارة البريطانية مع بقية دول العالم هي أهم بكثير من المبادلات مع بلاد الامبراطورية. وجرت انتخابات عام 1906 حول المسألة الجمركية: وفاز فيها أنصار التبادل الحر. وعادت بريطانيا العظمى تشهد الازدهار منذ عام 1905. وبالرغم من الصعوبات التي واجهها المصدرون الانكليز في أوروبا المحاطة بالحواجز الجمركية، وبالرغم من المنافسة

الألمانية في الأسواق البريطانية، ظل البريطانيون مؤيدين للتبادل الحر حتى اندلاع الحرب، وكانوا مقتنعين بأن الدور العالمي لبلادهم وازدهارها إنما يقومان على التجارة الحرة.

الهيمنة المالية وتأثيراتها

إنه لمن الممكن الحديث عن هيمنة مالية حقيقية لأوروبا التي بدأت تتمتع بنوع من الاستقرار النقدي اعتباراً من عام 1871، واستقر استخدام الذهب كمعدن وحيد في إصدار النقد. وغدا الذهب وسيلة الدفع الدولية الفضلى. وصارت الدول الأوروبية تجتذبه بشكل واسع بفضل إيجابية ميزان مدفوعاتها. وهذا ما جعل أوروبا تحوز في عام 1914 على 60٪ من النقد المقدر بالذهب في العالم؛ فحازت فرنسا على 14٪، بينما بلغت حصة أميركا كلها 30٪، منها 22٪ للولايات المتحدة وحدها. وفي هذا العصر من التبادل الحر للرساميل استطاعت أوروبا استخدام السلاح المالي بشكل واسع. واستندت إلى شبكة مصرفية متقنة وأسواق مالية قادرة مما هيأ لها إمكانية القيام باستثمارات واسعة في العالم بأسره، وبالتالي تمكنت من تعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي.

تنوع المصارف وطاقتها

وقد استلزم التطور الاقتصادي وجود مسائل مالية أكثر أهمية، بحيث لم تستطع المصارف الفردية مواجهتها، فصدرت تشريعات جديدة بين عامي 1858 و1871 أزالت العقبات التي تفترض تأسيس مصارف منظمة كشركات مساهمة. فظهرت حينها مصارف كبرى في أوروبا، ولكن دون أن تشهد الدول الأساسية تطوراً موازياً.

وفي عام 1880 كان في بريطانيا العظمى 25 مصرفاً تعود ملكيتها للأفراد مقابل 120 مصرفاً لشركات مساهمة. وبعد حركة من التمركز، لم تعد المصارف الفردية تزيد عن 48 مصرفاً في عام 1913، وهبط عدد المصارف المساهمة إلى 43 مصرفاً. وجرت عمليات اندماج، وتشكلت مؤسسات مالية قادرة: فأضيف اللويدز عام 1865 والبركلز عام 1896 إلى لندن سيتي، وميدلند والوستمنستر بنك والناشونال بروڤينشال.

وفي ألمانيا حيث كان يوجد 165 مصرفاً عام 1900، استمرت بعض البيوتات المالية مثل بْليخْرودِز، ومندلسون وواربورغ وكذلك ظهرت مؤسسات كبيرة، وتزايد التمركز فظهر مصرف ديسكنتو جيسيل شافت في برلين عام 1851 ومصرف دارمشتادر بنك عام 1853 ومصرف برليز هاندل جيسيل شافت في عام 1856 ومصرف كومِّرز أند ديسكنتو بنك في همبورغ عام .1870 وفيما بعد شهد مصرفان آخران ازدهاراً كبيراً: دوتش بنك عام 1870 ودرزدنر ودرامشتادر وديسكنتو، فجمعت لديها وحدها ثلاثة أرباع المبالغ المصرفية لمجمل بلاد الرايخ.

ومرت فرنسا بمسار تطور مختلف بعض الشيء. فشهدت الامبراطورية الثانية نشوء أولى المؤسسات المالية الكبرى ومنها «كونتوار الاسكونت» الذي أعيد تنظيمه عام 1853 وعوِّم عام 1889، والكريدي العقاري الذي تأسس عام 1852 وصُفِّي عام 1870، والكريدي الصناعي التجاري عام 1859، والكريدي ليونيه عام 1864، والسوسْيِتِيه جنرال عام .1864 وأما المؤسسات المصرفية الحقيقية فقد ظهرت بعد عام 1870، ومنها بنك باريس والبلاد المنخفضة عام 1872، والبنك الفرنسي للتجارة والصناعة عام 1901 وبنك الاتحاد الباريسي عام 1902، فضلاً عن ذلك فقد استمر وجود المصرف البروتستانتي ـ اليهودي.

وفي روسيا ظهرت المصارف الكبرى بعد عام 1860، وكانت مصارف ودائع وأعمال في آن واحد، وارتبطت بالرساميل الخارجية بشكل واسع: فقد كان في البنك الدولي للتجارة في سان بطرسبورغ عام 1869 رساميل ألمانية، ووجدت هذه الرساميل، إلى جانب رساميل فرنسية، في بنك آزوف ـ دون عام 1871، والبنك الروسي للتجارة الخارجية عام 1879، وأما البنك الروسي الصيني الذي تأسس في نهاية القرن فقد كان مدعوماً من قبل نقابة مصارف باريسية.

وشهدت دولة أوروبية أخرى إنشاء مصارف ذات أهمية كبرى مثل السوسيتيه جنرال البلجيكي، الكريدي انستالت في ڤيينا وبنك ميلانو التجاري.

وكان لدى جميع هذه المصارف رساميل أساسية ظلت تتزايد باستمرار مستندة إلى شبكة كثيفة من المؤسسات والفروع المصرفية، وكانت تمتلك

رساميل معدة للاستخدام والاستثمار. ولعبت دوراً أساسياً في حركة الرساميل لأجَل قصير، وسمحت للمراكز المالية الكبرى في لندن وباريس وبرلين أن تلعب دور المنظم للاقتصاد العالمي وفي السياسة العالمية أيضاً. وكانت تمنح قروضاً قصيرة الأجل للمشروعات الوطنية والأجنبية. وكانت تنطلق بجرأة في الاستثمار. وبعد انهيار بنك الاتحاد العام عام 1882، ازداد الحذر وصار أمراً اعتيادياً، وظلت مصارف الكريدي ليونيه والسوسيتيه جنرال والمصرف الفرنسي للتجارة والصناعة، مصارف ودائع كانت تمنح قروضاً قصيرة الأجل، غير أن مصاريف بنك باريس والبلدان المنخفضة، والاتحاد الفرنسي وسّعت استثماراتها في الصناعة، وساعدت بعض المصارف المحلية صناعة التعدين في اللورين والصناعات في مناطق جبال الألب. ولم يكن لدى بريطانيا مصرف حقيقي للأعمال. فكانت المصارف البريطانية الخمسة الكبرى للودائع قبل كل شيء، ورغم أنها كانت تشجع التجارة العالمية لعبت بعض فروعها الخارجية أو الاستعمارية في بعض الأحيان دور مصارف للأعمال. أما المصارف الألمانية، فقد أظهرت كثيراً من الجرأة بلغت حد التهور، فكانت تمنح مختلف القروض وساعدت بقوة في تطوير الاقتصاد الوطني، على حساب طمأنينتها في بعض الأحيان. وكانت تحتل العديد من المقاعد في مجالس إدارة الشركات الأمر الذي أتاح لها أن تمارس رقابة حقيقية على أعمالها. ففي عام 1903 كان الدوتش بنك يشارك في المجالس الإدارية لـ 540 شركة صناعية. وكانت هذه المصارف بممارستها التحويل المسبق، تعوّل على زيادة ثرواتها، وتجد نفسها أكثر توغلاً في شباك لا تستطيع الخروج منها إلا بالاندفاع إلى الأمام، وهذا ما كانت تفعله المصارف الألمانية الكبرى.

وفضلاً عن ذلك فقد شهدنا ظهور مصارف متخصصة في مشاريع هذه المنطقة أو تلك من الكرة الأرضية؛ فنمت مؤسسات مقرها لندن، ونشاطها محدد بدقة، مثل مصرف هونغ كونغ، وشنغهاي والانكلو ـ مصري، ولندن والبرازيل. . . وفي الامبراطورية ظهر البنك الامبريالي للهند، والبنك الوطني لجنوب أفريقيا، ولم تتأخر المصارف الألمانية الأربعة، لا سيما الديسكونتو والدوتش بنك عن إنشاء فروع متخصصة مثل الدوتش بنك الآسيوي، والدوتش أورينت بنك في تركيا وشرق المتوسط. . . وافتتح مصرف الكونتوار

الايسكونت مكاتب له في المستعمرات الفرنسية وفي الشرق الأقصى، وأُسِّس بنك الهند الصينية عام 1875. وأما البنك الامبراطوري العثماني فقد تأسس بمشاركة إنكليزية وفرنسية، وسيطرت عليه الرساميل الفرنسية. وشاركت مصارف عديدة بتأسيس مصارف متخصصة، مثل البنك الروسي الصيني، وأنشأت كذلك مصارف إصدار في الخارج، في المكسيك والمغرب والبرازيل وكوبا. . .

الأسواق المالية الكبيرة واتجاهاتها

وسيطرت على العالم ثلاث أسواق كبيرة. فقد ظلت لندن حتى عام 1880 أكبر سوق لأموال الدول الأجنبية، ولكن باريس أخذت مكانها حوالى عام 1900 لأن الانكليز استخدموا مبالغ كبيرة من أجل حاجاتهم وحاجات الامبراطورية. ولكن أسواق برلين وفرانكفورت ظلت بعيدة عن بلوغ هذه الأهمية على الصعيد الدولي لأن اعتماد الحاجات الألمانية على السندات الخارجية ظل ثانوياً.

ثم ما لبثت باريس أن أصبحت مصرفاً للعالم، ونمت فيها الرغبة في التوفير بحيث سمحت باستخدام مبالغ ضخمة. ولكن الرأسماليين كانوا يفضلون الاستثمارات في الخارج لأنها تعطي مردوداً أكبر، وتحولت قيمة السندات الأجنبية من نصف مليار في السنة بين عامي 1873 و1891 إلى مليار في السنة بين عامي 1892 و1913. وقد تجاوزت قيمة هذه السندات قيمة السندات الفرنسية بين عامي 1904 و1911؛ وفي ظل الامبراطورية الثانية حظيت الاستثمارات المتوسطية في إسبانيا وإيطاليا والبرتغال بالاهتمام الأوفر. وفيما بعد أصبح الشرق الأوسط وأميركا الجنوبية، وأوروبا الوسطى، ومناطق البلقان وروسيا، مناطق الاهتمام الأساسية. وفي عام 1914 استثمر أكثر من ثلث الثروة (45 مليار من 120) الفرنسية المنقولة خارج فرنسا. فاستثمر 27،5 مليار في أعمال أوروبية ـ منها 11 مليار في روسيا و4 مليارات في المستعمرات والباقي في أمكنة أخرى من العالم. 6 مليارات في أميركا اللاتينية، وملياران في أميركا الشمالية، و3،3 مليارات في أفريقيا(مصر، السويس، جنوب أفريقيا) و2،2 ملياران في آسيا.

وظل البريطانيون في المقدمة في التوظيفات الخارجية عام 1914 بما مقداره 93 مليار فرنك. ولم تنل منها أوروبا إلاّ قدراً ضئيلاً بلغ 8٪ ووظفوا كثيراً في الامبراطورية 47٪ وفي أميركا 41٪ حيث تساوت الاستثمارات تقريباً في كل مكان من الولايات المتحدة وأميركا اللاتينية. بينما لم تنل أفريقيا وآسيا خارج الممتلكات البريطانية، إلاّ القليل من الرساميل الانكليزية، ما يقرب من 7٪ فقط.

وأما ألمانيا فكانت استثماراتها في الخارج محدودة بسبب ضيق سوقها المالية، فاستثمرت 29 ملياراً من الفرنكات في العالم. وكان 53 بالمئة منها يوجد في أوروپا وخصوصاً في النمسا ـ المجر وأقل من الثلث بقليل في أميركا. كما ظلت حصة أفريقيا وآسيا متواضعة جداً.

وفي عام 1914 كانت الحصيلة مدهشة. فالرأسماليون الفرنسيون والانكليز والألمان، حققوا ثلاثة أرباع الاستثمارات في الخارج، وبلغت الفوائد في الخارج 165 مليار فرنك. ويضاف إلى ذلك استثمارات البلجيكيين، والسويسريين والنمساويين والهولنديين حيث ارتفعت مجمل الرساميل المصدرة إلى 200 مليار. وكانت تسعة أعشار هذه الرساميل بين يدي أوروپا. وأما الولايات المتحدة فلم يكن دورها في هذا التصدير إلا ثانوياً إذ بلغ 8٪ فقط.

فإلى أي حد ارتفع مجموع الرساميل الأوروپية المصدرة إلى خارج أوروپا؟ باستثناء المستعمرات فقد تراوحت بين 7 و8 مليارات من الفرنكات في آسيا و6 إلى 7 مليارات في أفريقيا، حوالي 27 ملياراً في أميركا الشمالية، و30 ملياراً في أميركا الجنوبية، فبلغ مجموع ذلك 70 ملياراً. وإذا أضفنا إلى هذا مبلغ 50 ملياراً من الاستثمارات في المستعمرات وخصوصاً الانكليزية منها لارتفعت قيمة الاستثمارات والتوظيفات الأوروپية في العالم في 1914 إلى 120 ملياراً من الفرنكات.

الفوائد الاقتصادية والسياسية

من الواضح أن الأوروپيين قد حقّقوا بذلك ميزات سياسية واقتصادية وسنقصر حديثنا على الجوانب الاقتصادية.

فقد ضمنوا قبل كل شيء تحقيق مداخيل هامة تسمح بتغطية عجز ميزان المدفوعات. وشكّل دخول الرساميل الموظفة في الخارج بالنسبة لانكلترا 2،5 ملياري فرنك ونصف سنوياً في السنوات العشر الأخيرة من القرن التاسع عشر، وخمسة مليارات بين عامي 1911 و 1913.وفي هذا الوقت كان عجز الميزان التجاري قد ارتفع إلى 3،3 مليارات، فأتاح دخول الاستثمارات الخارجية تغطية عجز ميزان المدفوعات. ووجد وضع مشابه في فرنسا عام 1913 حيث إن الرساميل الموظفة في الخارج كانت قد أعطت 1،8 ملياراً من الفرنكات في حين بلغ عجز الميزان التجاري 1،5 ملياراً من الفرنكات.

ولكن البلدان الرأسمالية الكبرى لم تكتف بتحصيل مداخيل تأتيها من أنحاء مختلفة من العالم، بل ساهمت، بإدخال بعض التحسينات إلى بلدان جديدة ومصادر أرباح جديدة. وتمكن الأوروبيون من مراقبة وسائل النقل الأساسية، ولا سيما الخطوط الحديد، ووضعوا أيديهم على مصادر التموين بالمواد الأولية؛ كل ذلك بفضل رساميلهم، وأوجدوا أسواق تصريف جديدة بإنشاء المرافىء والسكك الحديد. وهناك أمثلة على ذلك، فقد حاز الانكليز على ما قيمته 38 مليار فرنك من السكك الحديد في الخارج. فمدوا 100،000 كلم من الخطوط الحديد، في الهند وكندا فقط. وكان دورهم أساسياً في إنشاء خطوط المواصلات مع الولايات المتحدة، وكانوا يشرفون على تسعة أعشار الشبكة الحديد الأرجنتينية في أميركا الجنوبية. فقدموا الرساميل، وأنشأوا الخطوط، وفرضوا المعدات الانكليزية وحتى استهلاك الفحم الانكليزي. وكذلك حصلت الشركات على الأراضي مما أتاح لها السيطرة على تربية الحيوانات. وضمنت لنفسها ما يقرب من أربعة أخماس السكك الحديد في البرازيل، الأمر الذي أتاح للمشاريع الانكليزية أن تلعب دوراً بارزاً في مزارع البن. وامتلك الرأسماليون الانكليز كذلك ما يقرب من 7 مليارات فرنك من الأسهم المعدنية في مناجم القصدير في ماليزيا وبوليفيا، والفحم من الصين، والألماس والذهب في أفريقيا الجنوبية. وسيطروا مع الهولنديين على نفط الهند من خلال شركة رويال دوتش شل، ومع الألمان على نفط الموصل ومع الأميركيين على «المخزون الأرضي الانكلو ـ فارسي». وسيطر الانكليز كذلك على الشركات الكبرى لاستثمار العقارات في الولايات المتحدة والعديد

من المزارع في الهند وسيلان. . . ومن ناحية أخرى، فالرساميل الانكليزية لم تلعب إلاّ دوراً متواضعاً في إنشاء الصناعات التحويلية خارج أوروپا مثل بعض الصناعات القطنية في پومباي وشنغهاي.

وأما الفرنسيون فقد توجهوا بشكل واسع نحو مرافق الدولة، واهتموا بالسكك الحديد الأوروپية خاصة، وأصبحوا سادة الخط الحديدي الصيني في يونّان. واهتموا بالخطوط الحديد في سوريا. وقاموا بدور حاسم في شركة قناة السويس التي أنهت بناء القناة في عام 1869، وفي إنشاء المرافىء: في بيروت والقسطنطينية والمرافىء المغربية. وقد بدا أن مساهمتهم في المناجم خارج أوروپا قد تضاءل في مناجم نحاس أفريقيا وقصدير يونّان وفحم ايريغلي في تركيا وذهب جنوب أفريقيا. وقد أظهر الفرنسيون القليل من الاهتمام لإقامة المصانع خارج روسيا.

وقد أظهر الألمان اهتماماً بالاستثمارات خارج أوروپا. فاهتموا بالسكك الحديد في فنزويلاّ والأرجنتين والمكسيك والصين، وعلى الأخص خط حديد بغداد الذي أصبح فيما بعد المشروع الكبير في بداية القرن العشرين.

وقد بلغ طول خطوطه 4000 كلم جهزت بلوازم ألمانية، والتزامات معدنية في رواق بلغ طوله 30 كلم على جانبي الخط، وكان لا بد أن يصبح وسيلة ممتازة للتوسع الألماني. كما اهتم الألمان بالمناجم في أفريقيا الجنوبية وبالحديد في المغرب والجزائر وبالنفط في رومانيا.

وهكذا أشرف الأوروپيون على تحسين الوضع في الخارج بواسطة استثماراتهم في العالم وبشكل يخدم مصالحهم بتجنب إقامة صناعات تستطيع منافسة منتجاتهم. ولم يتردّدوا في استخدام السلاح المالي للحصول على تنزيلات جمركية وطلبات صناعية. فلجأت كل من الامبراطورية العثمانية والصين واليابان إلى تحديد سقف للضرائب على المستوردات. وقد طلبت كل من فرنسا وانكلترا وألمانيا عند منح كل قرض أن تعقد بالمقابل صفقة شراء للأسلحة أو طلبات صناعية مع التشيلي والأرجنتين والبرازيل وتركيا والدول البلقانية.

ومن الطبيعي أن تؤدي هذه الامتيازات الاقتصادية التي عملت القوى

الأوروبية على تحقيقها إلى إثارة منافسات حادة. وأدت قبل عام 1914 إلى خلق مواجهات عنيفة بين تجار الأسلحة (كروب وشنيدر وفيكرز) الذين يلقون الدعم من حكوماتهم. وكذلك مشروع خط بغداد، فقد كان موضع نزاعات قاسية، لأن الألمان رفضوا جعله مشروعاً دولياً. فوصل الأمر إلى حصول مقاطعة مالية من قبل القوى الكبرى الأخرى التي كان يهمها عرقلة التغلغل الألماني في الامبراطوريّة العثمانية.

وكذلك سمحت الهيمنة المالية للقوى الأوروپية بالحصول على امتيازات سياسية خارج أوروپا. وفضلاً عن الخدمات للامبريالية الاستعمارية، فقد أتاحت فرض تقسيم الصين والتغلغل داخل الامبراطورية العثمانية. واهتم البريطانيون والروس والفرنسيون والألمان بالقروض للصين. فقد منحتها روسيا مساعدة لدفع تعويضات لليابان الأمر الذي أتاح قيام تحالف دفاعي ضد اليابان، وحقق الروس بعض المكاسب السياسية والاقتصادية (خط سكة حديد الشرق الصيني وجنوب منشوريا). وترافقت القروض للصين بتقسيم اقتصادي لها، ففازت كل من روسيا وانكلترا وألمانيا وفرنسا بمناطق نفوذ لها. وسيطرت القوى الأوروپية على الامبراطورية العثمانية من خلال مجلس الديون والبنك العثماني. ولم تتمكن فرنسا وبريطانيا وروسيا من منع تغلغل النفوذ الألماني، واستخدم ديلكاسّيه السلاح المالي لبدء سياسة تغلغل هادئة. وفي أميركا اللاتينية الخاضعة لسياسة الدولار، أبدت أوروپا اهتماماً أمثل لاستخدام السلاح المالي من أجل فرض اتجاهات سياسية معينة. وفي القارة الأوروپية نفسها استخدم هذا السلاح بشكل واسع من أجل إقامة أو تثبيت بعض التحالفات، كالتحالف الفرنسي ـ الروسي مثلاً، وكذلك من أجل محاولة الفصل بين هيئات أخرى كما فعلت باريس من أجل فصل إيطاليا عن التحالف الثلاثي.

وأدت الامتيازات السياسية والاقتصادية التي حصلت نتيجة الهيمنة المالية إلى فرض خوة على العالم، ولكنها لم تحدث إلاّ القليل من ردود الفعل. ولم تظهر خارج البلدان المستعمرة إلا في إيران والامبراطورية العثمانية والصين. ولم يكن انتصار القوميين الفرس الذين عزلوا محمد علي عام 1908 وثورة «تركيا الفتاة» في السنة التالية إلاّ حدثين عابرين. وانتفض سن ـ يات ـ سن في الصين ضد الرأسمالية الامبريالية. وظهرت أكثر الانتقادات شدة في

أوروپا، قبيل الحرب. وظهر هوبسون في كتابه الامبريالية الذي نشر عام 1902 مبشراً، ثم جاءت مؤلفات «الفريد يونغ» (الرأسمال المالي) عام 1910، و «تراكم الرأسمال عام 1913» لروزا لوكسمبورغ، وأخيراً كتاب لينين (الامبريالية، المرحلة العليا للرأسمالية عام 1916).

الطاقة الاقتصادية

وبالرغم من الفروق بين الدول الأوروپية، فإن مداخن المصانع هي التي ميّزت الهيمنة الاقتصادية الأوروپية لأوروپا. وشكل الفحم والحديد والفولاذ والصناعات الكيميائية والكهربائية والصناعات الجديدة والنسيج القواعد التي استندت إليها القدرة الصناعية الضخمة. وفرضت الظروف الجديدة للسوق تمركزاً شديداً في المشاريع والأعمال. ألم تتعرض الزراعة لتحمل مخاطر التصنيع الذي يتسارع؟ وهل ستبقى أوروپا استناداً إلى الثورة المتوالية في وسائل النقل سيدة التجارة الدولية؟.

القدرة الصناعية

وظهرت في هذا المجال بعض انعكاسات التطور غير المتساوي للدول الأوروپية. فشهدت المملكة المتحدة نوعاً من الاختناق، وألمانيا سرعة في التطور، وبعض القوى نوعاً من الاقلاع الصناعي.

ونامت المملكة المتحدة على أمجادها السابقة فخورة بسبقها ومدركة لتفوقها الصناعي. وإنه لصحيح أن إنتاج الفحم تزايد (112 مليون طن عام 1870 إلى 268 مليون طن عام 1913) والفولاذ (375 مليون طن عام 1913) وعدد المغازل في الصناعة القطنية تزايد من 40 مليون طن عام 1881 إلى 55 مليون طن عام 1913.

ولكن الصناعة الانكليزية هبطت بالمقارنة، فكانت تنتج أكثر من نصف الانتاج العالمي من الفحم الحجري عام 1870، بينما هبط ذلك إلى أكثر من الربع بقليل في عام 1913، وتخلفت صناعة القصدير عن إنتاج الولايات المتحدة وألمانيا. وعرفت الأخيرة قفزة صناعية مدهشة، وقدم الصناعيون الألمان منذ عام 1914 نسبة 14،3٪ من المنتجات المصنعة في العالم مقابل

14،1٪ في المملكة المتحدة و7٪ في فرنسا، مستفيدين من المساعدات المصرفية، ودعم الدولة، ومن التقدم التقني ومن تزايد نمو السوق الداخلية. فازدهر الانتاج الألماني في الصناعة الثقيلة بشكل مدهش، وارتفع من 59 مليون طن من الفحم عام 1880 إلى 190 عام 1913، ومن 700 ألف طن من الفولاذ إلى 15 مليون عام 1913، وأما الصناعات التحويلية فقد بدأت تغزو الأسواق العالمية.

وأما فرنسا التي عرفت انطلاقة مشهودة في عهد الامبراطورية الثانية، فقد راوحت في مكانها في نهاية القرن قبل أن تعرف انطلاقة جديدة بعد عام 1900 . فارتفع مؤشر الانتاج الصناعي العام من 141،6 سنة 1890 إلى 176 سنة 1900 وإلى 241،4 سنة 1910. واستخرجت الحديد عشر مرات أكثر عام 1914 ممّا في عام 1873 وتضاعف إنتاجها من الفحم الحجري بين عامي 1880 1914.

وظهرت النمسا في الدرجة الثانية بين القوى الصناعية، وطورت صناعاتها كثيراً بعد عام 1896، وأما بلجيكا في عهد ليوپولد الثاني (1865 ـ 1909) فقد عرفت انطلاقة صناعية مشابهة لانطلاقة فرنسا، طورت كل من سويسرا والسويد قدراتها الكهربائية إلى جانب دول أخرى شهدت أوج انطلاقتها في بداية القرن العشرين، مثل أيطاليا وروسيا.

وبالتأكيد فقد وجدت فروق كبيرة بين الدول في مجال القدرة الصناعية، وظهرت هذه الفروق أيضاً بين القطاعات الصناعية.

وأما في مجال الطاقة، فقد توالى التطور التقني في البخار والفحم. في حين ظهرت الكهرباء والنفط، كمصدرين للطاقة، وتميّزت بهما الثورة الصناعية الثانية، ولكنهما كانا لا يزالان يلعبان دوراً ضعيفاً جداً عام 1914.

وفي مجال استثمار الفحم كانت أوروپا تنتج 88٪ من الفحم الحجري في عام 1850 أي أكثر بقليل من 90 مليون طن، وفي عام 1911 كانت مناجمها تعطي 600 مليون طن ولم يكن ذلك يمثل أكثر من نصف الانتاج العالمي. ولكن التقدم في الاستثمار، أدى إلى تحسين المردود اليومي للعمال (1200 كلغ في ألمانيا و900 في فرنسا) ولكن تكاليف الانتاج كانت أعلى بكثير من

التكاليف في البلدان الحديثة الاستخراج. ففي انكلترا كان الطن يكلف 10 فرنكات، و15 فرنكاً في فرنسا و7 فرنكات في الولايات المتحدة. ومع ذلك فإن أوروپا تستطيع أن تكتفي لأن فيها مصدرين كبيرين هما المملكة المتحدة (92 مليون طن عام 1913) وألمانيا (45 مليون طن). ولكن مردود الآلة البخارية زاد كثيراً، بفضل القاطرة المركبة، وزيادة سرعة المكبس، وكانت تستهلك محروقات أقل، واستفادت من اختراع العنفة البخارية على يد پارسون عام 1884. ولم يبدأ عصر الكهرباء إلاّ في عام 1870 باختراع المولد الكهربائي. واحتاج الأمر كذلك إلى استخدام المساقط المائية (برجس عام 1873) ومعرفة نقل التيار (دپريز 1883) وبفضل اختراع أديسون عام 1879 للسلك المضيء، أصبح انتشار الإضاءة الكهربائية ممكناً. وفي حوالي عام 1900 أحسن استخدام الكهرباء للجر في الترام والميترو، وفي التدفئة والتحليل واستخدام الكهرباء في التعدين. ولكن الكهرباء في عام 1914 لم تكن تقدم بعد إلاّ قدراً ضئيلاً من الطاقة المستهلكة في أوروپا. وكذلك قليلاً من النفط الذي كانت تنتج منه ربع الانتاج العالمي المقدر بـ 52 مليون طن عام 1913. واكتشفت حقوله الهامة في روسيا ورومانيا والنمسا. ولم تستهلك الدول الأوروپية التي أدركت أهميته المستقبلية إلاّ القليل منه في عام 1914، ووظفت رساميلها في عدة شركات نفطية تعمل خارج أوروپا. وكان يستخدم في الإضاءة بشكل خاص، إلاّ أن اختراع المحرك الانفجاري خلال أعوام 1860 و1880 وبداية استخدام الزيت الثقيل بفضل المهندس ديزل، كان ذلك يعد بمستقبل زاهر.

وتحت تأثير ضربات المزاحمة، اضطرت صناعة النسيج الأوروپية أن تتراجع أمام التعدين والصناعات الكيميائية التي كانت تشهد توسعاً غير عادي قبل عام 1914.

وقدم عصر الحديد والفولاذ نماذج مشهودة في الساحة الأوروپية فأقيم جسر الْغَرِبِيتْ عام 1884 وجسر فيرْثْ أوفْ فُورْثْ عام 1888 وبرج إيفل عام 1889. وفرض الحديد والفولاذ في كل مكان: في الأعمال الغنية والبناء والسكك الحديد عام 1880 والمنشئات البحرية. وقد تحقق هذا الانتصار بفضل جملة من الاختراعات التي شكلت معالم بارزة خلال النصف الثاني للقرن

التاسع عشر، ومنها محوِّلة بِسِيمِرْ عام 1856 وأفران سيمنس عام 1861 ومارتين عام 1862 وطريقة توماس جيلكريست عام 1878، الذي سيتيح استخدام الفلزات الفوسفورية والإسراع بتحسين الفرن الكهربائي في عام 1892. وإذا كان الانتاج البريطاني من فلزات الحديد قد مرّ بفترة ركود بين عامي 1871 و1913، حوالي 16 مليون طن، فإن إنتاج ألمانيا وفرنسا قد زاد بشكل كبير فزاد إنتاج الاتحاد الجمركي الألماني من 4 إلى 28 مليون طن، والإنتاج الفرنسي من 2 إلى 22 مليون طن. وتحول مجمل إنتاج أوروبا من حديد الصلب من 11 مليون طن عام 1871 إلى 47 مليون طن؛ وبلغ إنتاج الفولاذ مقدار 44،5 مليون طن في عام 1913، منها 16،3 من إنتاج الاتحاد الجمركي الألماني و9 ملايين للمملكة المتحدة و4 ملايين لروسيا و3،5 لفرنسا. وظهرت منتجات جديدة، هي الألومينيوم الذي غدا معدناً صناعياً عام 1800 والدورالومين [1] حوالي عام 1910، وقد حافظت أوروبا على تفوقها في الألومينيوم بفضل الإنتاج الفرنسي والألماني.

واستفادت الصناعات الآلية من ارتفاع أسعار الصناعات المعدنية، ولكن المزاحمة الأميركية تأكدت في هذا المجال. ولا شك في أنّ أوروبا بمجموعها قد بقيت الأولى في صنع المنتجات النهائية من الفولاذ في عام 1913، ولكن الولايات المتحدة احتلت المرتبة الأولى وسبقت ألمانيا، والمرتبة الأولى في صناعة السيارات. وأما في المنشآت البحرية، فإن المشاغل الأوروبية حافظت على تفوق ساحق: فمن بين ما سعته 3،3 ملايين برميل من السفن البحرية عام 1913، فإن المملكة المتحدة قد أنتجت مليونين، وألمانيا نصف مليون، أي مجموع الاثنتين يزيد عن الثلث.

وقد استفادت الصناعة الكيميائية من خطوات البحث في الكيمياء وساهم في تسهيل ذلك صنع حامض الكبريت والصودا منذ عام 1860. وشهدت هذه السنوات كذلك تقدم الكيمياء العضوية. وإثر صدور مؤلفات برتيلو (الكيمياء العضوية المبنية على أساس التركيب عام 1860؛ والتركيب الكيميائي عام 1875) أصبح الفحم والليتيت والنفط مواد أولية لإنتاج المواد الدهنية والعطور

(1) الدورالومين: مزيج يتكون من الألمينيوم والنحاس والمنغنيز. المترجم.

ومواد التلوين، ,وقد أتاحت جملة الاختراعات الهامة صنع النيتروغليسرين[1] عام 1867، والحرير الصناعي عام 1889 والأسبيرين عام 1899، والأمونياك والنيترات الأزوتية عام 1913. وبفضل اختراعات أخرى وخاصة أميركية تمكنت أوروپا من صنع السلولوييد كأول مادة بلاستيكية ومواد التلوين المشتقة من الأنيلين، والفيلم الفوتوغرافي، الذي جعلت العمل السينمائي ممكناً من قبل الأخوة لومْيِيْرْ في عام 1895. وقد أتاحت جميع هذه الاكتشافات وتطور المختبرات، واستغلال الثروات مثل بوتاس ستاسفورت، والألزاس، تحقيق انطلاقة خارقة للصناعة الكيميائية الألمانية ممّا حمل ألمانيا إلى الصف الأول في العالم. وفي سنوات 1880، عرفت كل من باير وهوشست وباديش أنيلين، انطلاقة حاسمة، وغدت الصناعة الألمانية عشية الحرب المنتج الأساسي للسماد الكيميائي والملونات الاصطناعية.

وبالرغم من ظهور النول الآلي عام 1894، فقد رأينا صناعة النسيج في أوروپا تراوح مكانها. ولا شك في أن وراء ذلك نقص القطن، أثناء حرب الانفصال وبسبب إتلاف الحشرات الضارة لمحاصيل الحرير الطبيعي، وهبوط تربية الغنم في حين كانت الأغنام خارج أوروپا تعطي أصوافاً ذات نوعية جيدة. غير أننا شهدنا ظهور صناعات منافسة خارج أوروپا لا سيما في الولايات المتحدة والشرق الأقصى وظل لدى أوروپا في عام 1913 تفوق واضح في عدد مغازل النسيج (نصف المجموع العالمي كان يوجد لدى بريطانيا) وأنوال غزل القطن ولكنها لم تكن تستهلك أكثر من 42٪ من القطن في العالم. وبالرغم من تطور صناعة النسيج القطنية في روسيا، فإن موقف أوروپا بدا مهدداً أكثر فأكثر.

وظهرت أشكال جديدة للعمل في كل مكان. وكان الهدف من عقلنة العمل زيادة الانتاجية.

ودعا رائد الإدارة، المدير العام لشركة كومَنْتِري فورْشَامبو هنري فايول، إلى تقسيم العمل بين الخدمات المتنوعة، والتبصر في القرارات القصيرة والطويلة الأمد. وإذا كان فايول قد اهتم بالمردود الأفضل بشكل عام، فإن

---

(1) زيت عديم اللون وشديد الانفجار. المترجم.

الأميركي تايلور مال كذلك إلى دراسة حركات العامل للحصول على أكبر مردود في أقل وقت. وانطلاقاً من التجربة فقد ثبت تنظيماً للمشغل على أساس العمل. وأقام مدرسة في انكلترا وفرنسا في بعض المؤسسات من أجل نشر أفكاره في بداية القرن العشرين، ولكن هذا التنظيم العلمي للعمل ظل يشكل استثناءً في أوروپا قبل عام 1914 .

ومن جهة أخرى فإن التمركز فرض نفسه في العديد من القطاعات قبل الحرب بزمن طويل، فقبل عام 1870، كانت الصناعة تابعة لمشاريع تملكها عائلات أو بعض الشركاء، لذا فقد مرّ العديد من هذه المؤسسات بأوقات عصيبة أو اختفت من الوجود. وعندما وجب تجاوز بعض الحواجز التشريعية، أخذت الشركات ذات المسؤولية المحدودة تصبح مقبولة اعتباراً من عام 1856؛ واختفت في فرنسا أشكال الرقابة، في نهاية الامبراطورية الثانية، وفرضت الحماية نفسها في ألمانيا منذ عام 1870. وانتشرت الأسهم والالتزامات الصناعية دون أن ينتفي التمويل الذاتي الذي تمارسه المؤسسات.

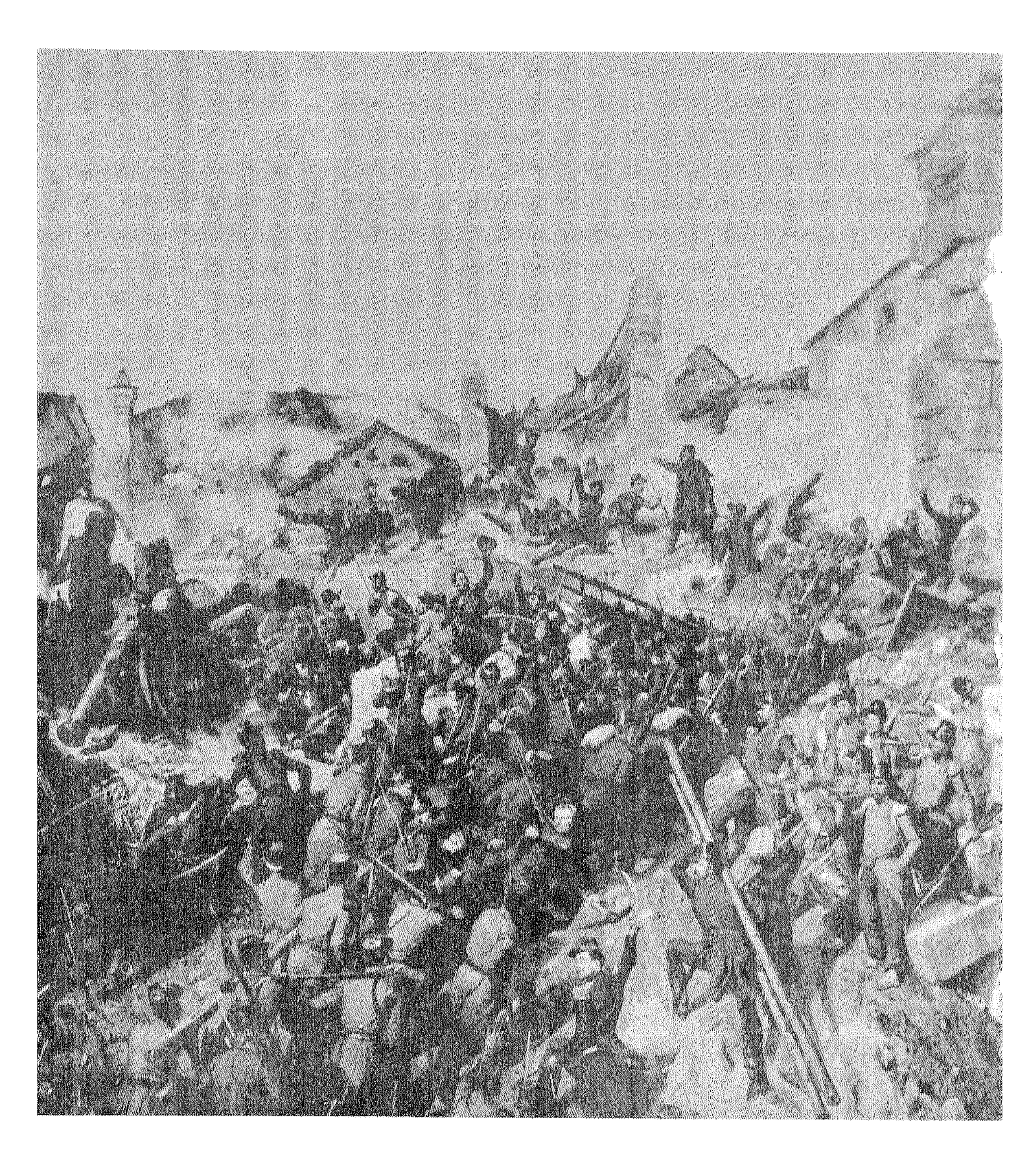
وظل التمركز محدوداً قبل سنة 1871. وشهدت لانكشاير مشاريع ضخمة منذ أعوام 1860؛ وفي فرنسا انطلق التمركز في التعدين، وكانت وندل مثلاً تعطي 11 بالمئة من الانتاج قبل حرب سنة 1870. وفرض انخفاض الأسعار والمزاحمة الانتاج الموسع. وكان لا بد للآلات التي غدت أكثر كلفة من أن تنتج على أساس الحد الأقصى باستثمارات هامة، الأمر الذي يضع المشروع تحت إشراف المصارف. ويجب كذلك مراقبة السوق، وقد أدت جميع هذه المظاهر إلى تسارع التمركز بعد عام 1871. هذا التمركز الذي أخذ أشكالاً مختلفة.

وكانت الاتفاقات المعقودة لفترة معينة تضم مشروعات تحتفظ باستقلالها المالي الذاتي. وأطلق على هذه الاتفاقات أسماء مختلفة حسب كل لغة. فكانت جمعية «ستيل شيت ماكرز أسُوسياشن» تضم صانعي صفائح الفولاذ سنة 1904، وتحدد حصص البيع؛ وأما كونتوار التعدين في «لونغوي» الذي أسس سنة 1877، فكان يشتري الانتاج من أعضائه ويبيعه في السوق الوطنية دون القيام بعمل الإشراف على الانتاج. ولعب كونتوار الفحم في رينانيا ووستفاليا

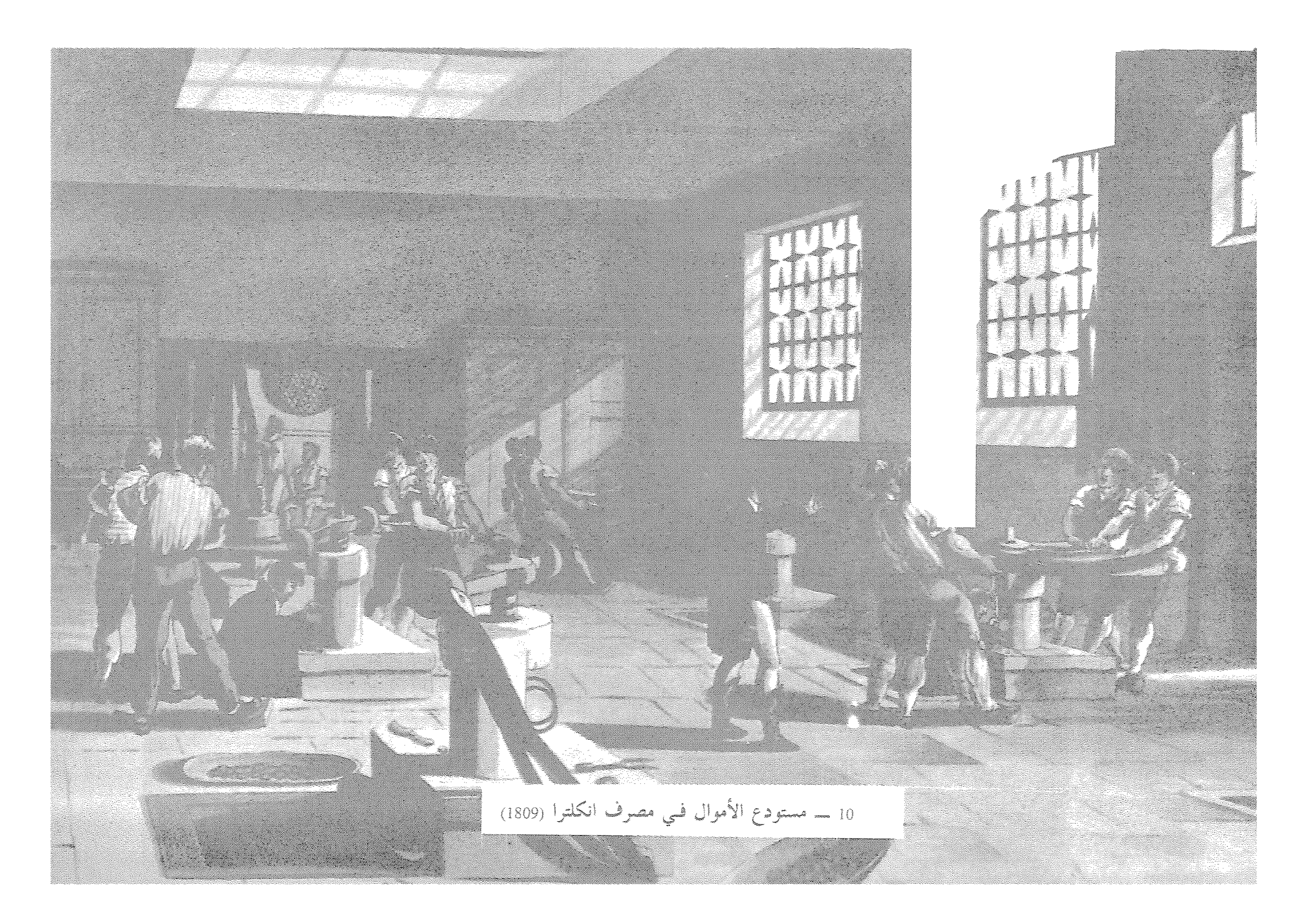
دوراً أوسع: فكان يشتري الانتاج من الأفراد، ويحدد أسعار المبيع، ويوزع الأرباح. وفي حالة فيض الانتاج، فإنه يقرر حدود الاستخراج. وكان الاتفاق يتحدد كل خمسة أعوام، وقد تطور إلى أن ضم 64 شركة انتجت 53٪ من الانتاج الألماني. وظهرت مئات الكارتلات في جميع القطاعات الصناعية. وقد تأسس مكتب الفولاذ عام 1904 وبلغ حد تمثيل ثلاثة أرباع إنتاج الفولاذ. وظهر نظام الكارتل الاحتكاري في روسيا سنة 1902، وأشرف على ما يقرب من نصف صناعة الحديد؛ وطالت الظاهرة كذلك مجال إنتاج الملح والترابة. ودخل الصناعيون الأوروپيون حتى في الكارتلات الدولية مثل «إيرما» الذي جمع مصنّعي السكك الأميركية والأوروپية. وتوغلّت هذه الأشكال من التمركز الأفقي في الصناعات الجديدة. واتسع نفوذ شركة «باير» و «الباديش أنيلين» في الصناعات الكيميائية الألمانية، في حين أن معظم مصانع الكهرباء خضعت لإشراف سيمنس ـ شوكرت.

وقوي التمركز العمودي أو التكامل الذي جمع شركات مكملة بعضها لبعض في أوروپا. وظهرت احتكارات كبيرة في ألمانيا (كروپ، وهايْنِيْلْ، وتيسين وستين): حيث إن كروپ بمناجمها ومنشآتها الحديدية ومصانع السلاح، وورشاتها البحرية كانت تستخدم 25،000 عامل عام 1890 و70،000 عامل عام 1913 وكان اتحاد «ستين» ينتج الفحم وفلزات الحديد والصب والفولاذ والسفن والمنتجات الكيميائية، كما كان يشارك في شركة «رينانية» للملاحة.

وأما في انكلترا فقد طال «الاندماج» بادىء الأمر الصناعة الكيميائية، وتضاعفت احتكارات استخراج المعادن، فجمعت منتجي حديد الصب والفولاذ والمنشآت المعدنية. ووجد داخل مؤسسة «الڤيكرز» مصانع للفولاذ والمنشآت البحرية ومعامل السلاح. وطال التمركز اقتصاديات ألمانيا وروسيا. وكان أكثر عمقاً في انكلترا في الفروع الصناعية الجديدة؛ وفي فرنسا، كان في بدء تكونه. وكان القانون يقاوم الميول الاحتكارية في أوروپا، وكانت الحكومات تراقب ظاهرة التمركز التي قد تخلق دولة داخل الدولة. ولكنها استسلمت لمبدأ «دعه يتصرف» لأن الاتفاقات تميزت بتنظيم العملية المزدوجة للانتاج والبيع.



٩ ـ حصار قسطنطين واحتلالها (1837)



10 ـــ مستودع الأموال في مصرف انكلترا (1809)

التقدم الزراعي و الأخطار

هل الزراعة هي الأم الفقيرة للاقتصاد الأوروبي رغم الخطوات التقنية التي تخص مناطق الريف الانكليزية والأراضي الواقعة شمالي المرتفعات القديمة من فرنسا إلى الحدود الشرقية للرايخ؟.

لقد أتاحت عمليات تصريف المياه في المناطق الرطبة وإصلاح الأراضي بالكلس، كسب أراضٍ جديدة وتحسين الانتاج. وكانت زيادة الانتاج تعود إلى المناوبة الزراعية دونَ استراحة، وإلى اختيار أفضل للبذار واستعمال الأسمدة الكيماوية من (فوسفات ونيترات وبوتاس). وبين عامي 1850 و1914 تطوّر مردود القمح من 18،4 كنتال في الهكتار إلى 22 في انكلترا، ومن 11،1 إلى 12،7 في فرنسا، ومن 14،4 إلى 19،9 في ألمانيا التي تستهلك الكثير من الأسمدة. ولكن وجدت فروق كبيرة! فالدانمارك تجاوزت الثلاثين كنتالاً، في حين لم تبلغ روسيا 7 كنتالات، وحافظت المناطق المتوسطية على نسبة ضعيفة من المحاصيل، (إيطاليا 10،5) وتقدمت تربية الأبقار، في حين تراجعت تربية الأغنام.

وأما مكننة الزراعة فقد تحققت ببطء. فاستخدم الألمان بشكل واسع المحراث البخاري ثم المحراث الذي يجره محرك، والحاصدات والدرّاسات، وشاهدنا في روسيا عام 1910 أكثر من 800،000 حاصدة و27،000 درّاسة.

ولكن هذه الخطوات التقدمية لا ينبغي لها أن تحجب رؤية الصعوبات الحقيقية أمام الزراعة الأوروبية، فقد قل وزنها في الحياة الاقتصادية. وانخفضت حصتها من الدخل الوطني للدول الكبيرة. ففي ألمانيا، اعتبر الدخل الزراعي سنة 1913 معادلاً 12 مليار مارك مقابل 25 ملياراً للصناعة. وانخفضت بوضوح نسبة المزارعين من السكان العاملين (بلغ 29٪ في المملكة المتحدة بين عامي 1881 ـ 1901) وتضاءل دخلهم وكانوا يقعون ضحايا المزاحمة، فيتركون الأرض أو يتخصصون في العمل أكثر فأكثر.

وبعد حوالي ثلاثين سنة من الازدهار، من 1840 إلى 1875 تقريباً، عرفت الزراعة أزمة حادة دامت ربع قرن. وأدّت الثورة في وسائل النقل وتحسين أوضاع البلاد الجديدة إلى طرح كميات من الحبوب في السوق

الأوروبية، فانهارت الأسعار: وصار المزارعون يعوّلون على سياسة الحماية من أجل الاستمرار، في كل مكان (التعريفات الألمانية لعام 1879 و1902، والفرنسية لعام 1881 و1892).

وكان تكيف الزراعة مع الوضع الجديد متقلباً جداً. وقد كشفت أوضاع كل بلد فروقاً جدية.

وقد توزعت الأرض البريطانية بين المراعي والمزارع حوالي سنة 1850، ووصل الأمر إلى الحد من الارتباط بالخارج، وأخذت المكننة تتقدم منذ أعوام 1860، وبين عامي 1850 و1870، زاد إنتاج القمح من 2،5 إلى 3 ملايين طن؛ وفي سنوات 1870 زادت نسبة المراعي، ولم يغطِّ إنتاج القمح أكثر من نصف الاحتياجات. وبعد سنة 1880 زادت بسرعة مستوردات الحبوب واللحوم من البلدان الجديدة ومن روسيا. فقد تم استيراد ما يقرب من مليون طن من القمح سنة 1852 و3،5 ملايين طن سنة 1896. وبين بداية أعوام 1880 ونهاية القرن، تضاعفت المستوردات من لحوم الغنم ثماني مرات، ومن لحوم البقر أربع مرات؛ وفجأة هبطت الأسعار؛ فانخفض سعر القمح إلى النصف بين عامي 1882 و1894، وانخفض لحم البقر إلى الخمس. وحاول المالكون الحد من تأثيرات الأزمة، بتخفيض زراعة الحبوب لصالح المراعي. فانخفض الانتاج بمعدل النصف بين عامي 1880 و1894، وانخفضت المساحات المخصصة لها من 1650،000 هكتار عام 1855 إلى 725،000 هكتار عام 1913. وأصبحت المراعي تعادل 63٪ من المساحات المزروعة عام 1910، بينما كانت تقدر بـ 43٪ سنة 1870. وعجلت الأزمة بالنزوح من الريف حتى سنة 1900، وزاد ارتباط بريطانيا العظمى بالخارج، وفي حين كانت الزراعة تغطي 80٪ من الحاجات الوطنية سنة 1860، لم تعد تغطي أكثر من الربع عشية الحرب. وبالرغم من استقرار الوضع اعتباراً من سنة 1900 فإن الزراعة البريطانية قد خرجت من الركود، واضطرت انكلترا أن تستورد 80٪ مما تستهلك من القمح و46٪ من اللحوم والزبدة.

وبينما لم تستطع الزراعة البريطانية أن تعتمد على تدابير الحماية من أجل الخروج من الأزمة، فإن التعرفة الجمركية في فرنسا وألمانيا قد مثلت دعماً للمزارعين.

وبفضل الاستخدام الواسع للأسمدة الكيميائية، تمكنت الزراعة الألمانية من زيادة مردودها من المحاصيل: فزاد إنتاج القمح من 13 كنتالاً في الهكتار عام 1870 إلى 20 كنتالاً عام 1911، وزادت المحاصيل رغم انخفاض الأسعار الذي بدأ سنة 1873، واشتد في نهاية القرن، حيث هبط سعر كنتال القمح من 21،1 مارك عام 1876 إلى 16 مارك عام 1896، ولكنه عرف ارتفاعاً شبه مستمر بعد سنة 1897 ووصل إلى 23 ماركاً عام 1910. وبين عامي 1880 و1913 زاد إنتاج القمح في ألمانيا بمعدل الضعفين، وإنتاج السكر بمعدل ست مرات، وزاد إنتاجها من الشيلم (نبات شبيه بالشعير يستخدم في صنع البيرة/ المترجم) من 50 إلى 122 مليون كنتال ومع ذلك فلم تكن هذه الكمية لسد حاجات السكان. وبسبب الديون أصبحت الزراعة الألمانية تعتمد على الجمعيات الزراعية والتعاونيات وعلى رسوم الدخول من أجل تخفيف تأثيرات الأزمة. وبالرغم من الجهود الكبيرة فإن حصة الزراعة في اقتسام اليد العاملة قد تحول من 42٪ سنة 1880 إلى 34٪ سنة 1907.

وقد عرفت الزراعة الفرنسية زيادة في مساحات الأراضي القابلة للفلاحة ولإقامة المراعي الاصطناعية. وجرى ذلك بفضل اهتمام نابوليون الثالث، وارتفاع الأسعار، وزيادة الاستهلاك. فزادت الأراضي المزروعة بالقمح والبطاطا والشمندر السكري. وفي حين بدأ التقدم السريع في تحديث الزراعة في ألمانيا، فإنه ظهر بطيئاً في فرنسا حيث كانت تستخدم الأسمدة بشكل أقل، والمكننة تنتشر ببطء كبير. وتعرضت فرنسا مثل جاراتها إلى مزاحمة البلدان الجديدة اعتباراً من سنة 1870، فبينما كان يكلف الكنتال من القمح 32 فرنكاً سنة 1860، وجدناه يهبط إلى 18 فرنكاً فقط سنة 1895 ثم عاود الصعود ليصل إلى 25 فرنكاً سنة 1911. وانخفضت المساحات المخصصة للقمح في حين زاد الانتاج، وأصبحت فرنسا ثالث منتج في العالم بمعدل وسطي بلغ 90 مليون كنتال. وضُربت بعض الزراعات التقليدية حتى الانقراض مثل القنب والكتان ونباتات الصباغ، واستمرت مزروعات أخرى بصعوبة مثل نباتات الزيتون. وأما الشمندر السكري فقد تقدم بوضوح حتى سنة 1900، ثم أخذ يراوح مكانه بعد ذلك. ونقصت ماشية الأغنام وتقدمت تربية الأبقار، وأخذت بعض المناطق مثل النورماندي والشاروليه تتخصص في الزراعة. وتعتبر زراعة

الكرمة أصيلة هناك. فزادت المساحات المزروعة 200،000 هكتاراً بين سنة 1860 وسنة 1870 وأنتجت بين 60 و70 مليون هكل. ولكنها أصيبت بمرض الفيلوكسرا وخصوصاً في سنوات 1880، وانخفض الانتاج إلى ما يقرب من الثلث. وأمكن التغلب على الأزمة في نهاية سنوات 1890. ولكن أشجار الكرمة لم تعد تغطي إلا مساحة 1،6 مليون هكتار مقابل 2،3 مليونين سنة 1870. وأعطت الكروم الجديدة ذات المردود الكبير نوعية أدنى لا تشجع عملية التصدير. وظهرت أزمة فيض الانتاج اعتباراً من سنة 1907. وبالرغم من التسهيلات في القروض والتعاونيات والحماية الجمركية، فقد بقي وضع الزراعة صعباً. ولم يزد عدد المزارعين عام 1913 عن الأربعين بالمئة من القادرين على العمل، مقابل 51٪ في نهاية الامبراطورية الثانية، وانخفضت حصة الزراعة في الدخل الوطني من 43٪ سنة 1872 إلى 35٪ سنة 1910.

وكانت روسيا مصدِّراً كبيراً للحبوب رغم أن الزراعة فيها كانت ذات إنتاجية متدنية. ونتج ذلك عن استمرار المناوبة الثلاثية في الزراعة، والاستخدام الضعيف للأسمدة، والقطع الزراعية الصغيرة والتقنية الزراعية القديمة.

ولجأ كبار الملاكين إلى شراء الآلات الزراعية، فاستخدموا 17،000 جرار سنة 1904. وزاد الانتاج بفضل اتساع الأراضي الصالحة للزراعة بنسبة 14٪ بين عامي 1860 و1881 وغطت زراعة الحبوب أكثر من نصف الأراضي المزروعة. وزادت محاصيل القمح من 508 ملايين طن كمعدل وسطي خلال الأعوام 1886 ـ 1890 إلى 103 ملايين خلال الأعوام 1896 ـ 1900، وخطا الشمندر السكري والبطاطا والكتان خطوة كبيرة. بينما زادت قطعان الأبقار والخيل، بنسبة الثلث بين عامي 1872 و1905. وبعد فترة من الازدهار (1860 ـ 1870) انخفض سعر القمح في التصدير خلال فترة عشرين سنة. ومع ذلك فقد ظل التصدير كبيراً. فمثَّل عام 1890 ما يقرب من نصف محصول القمح وثلث محصول الشعير واستمر في فترات الجوع مثل فترة 1868 ـ 1891، وأدت إصلاحات ستوليبين إلى زيادة مساحة الأراضي المستثمرة من قبل الفلاحين، وارتفع مردود المحاصيل إلى 8،6 كنتالات من القمح في الهكتار. وبلغ إنتاج القمح 22 مليون طن في سنة 1913. وظلت روسيا مصدراً كبيراً للمنتجات

الزراعية: ما يقرب من نصف الحبوب، وربع البطاطا وثلاثة أرباع الكتان كانت تذهب للخارج.

وحوالي أواسط القرن التاسع عشر كانت النمسا ـ هنغاريا لا تزال تشكل مصدراً كبيراً للحبوب، ولكن التطور في حياة السكان كان يقلل من هذا الدور رغم أن 56،5٪ من القادرين على العمل، كانوا يعيشون من العمل في الأرض. وكان كبار الملاكين في هنغاريا يظهرون تعارضاً جدياً مع زراعة الحاجات الأساسية للعيش، وبلغ الانتاج بالاجمال 23،7 مليون طن من الحبوب سنة 1913؛ وتجاوز مردود القمح ما يقرب من 13 كنتالاً في الهكتار. ولكن استخدام السماد الكيماوي ظل محدوداً.

وأما في إيطاليا فقد تسببت المزاحمة بين الروس والأميركيين في إحداث أزمة خطيرة اعتباراً من سنة 1880. فانخفض إنتاج الحبوب، في حين زادت زراعة الكرمة والحمضيات، ولكن دون أن يعوِّض ذلك الخسائر الناجمة عن أزمة الحبوب. وأسهمت الزراعة بنصف الانتاج الاجمالي حوالي سنة 1900 ولكنها ظلت ذات أساليب قديمة.

أوروبا سيدة التجارة العالمية

وبفضل مظاهر التقدم في مجال النقل، أصبحت أوروبا مترابطة بعضها ببعض بشبكة من الخطوط الحديد بشكل يسرع في القيام بالمبادلات التجارية، وصارت تلعب الدور الأول في التجارة الدولية رغم أنها كانت تحمي أسواقها بإجراءات شديدة.

وقد تحققت تحسينات جديدة في وسائل النقل، استفادت منها الخطوط الحديد والملاحة بشكل واسع. فزادت شبكة السكك من 000، 23 كلم سنة 1850 إلى 000،395 كلم سنة 1913 وجرى تسارع مفاجىء في التمديدات في الثلاثين سنة الأخيرة، وتجاوزت هذه الشبكة العراقيل الطبيعية: فتم اختراق جبال الألب في سمرينغ عام 1854، والمون سَنِيْس سنة 1871، وتارڤيس سنة 1879، وسان غوتارد سنة 1882، وآرْلْبِرْغ سنة 1884، وسمپلون سنة 1906، ولوتشبرغ سنة 1911. وسمح تحديد عرض الخطوط بـ 44،1م بربط شبكات الدول المختلفة بعضها ببعض، غير أن عرض الخط في روسيا ظل مختلفاً

52،1م وفي إسبانيا 68،1م. وبلغت سرعة القطار السريع من 60 إلى 70 كلم في الساعة منذ نهاية القرن. وأما سرعة قطارات نقل البضائع فقد تروا‌حت بين 20 و30 كلم في الساعة ووزن قاطرتها أكبر والحافلة أكثر اتساعاً. وأدى تعميم الكابح بالهواء المضغوط إلى زيادة الأمان.

وأما السفن الشراعية فقد بلغت ذروتها نحو أواسط القرن التاسع عشر. ومثلت أهمية كبيرة في النقل العالمي حتى نهاية القرن، ولكنها فقدت مهمة نقل المسافرين منذ سنة 1860، ولم تحتفظ إلا بنقل المنتجات الثقيلة الوزن. وانتصرت السفن التجارية التي تميزت بالهيكل الحديدي ثم الفولاذي، والمروحة بدلاً من الدولاب بشكل نهائي. وسمح مولد البخار بإعطاء مردود أفضل وخفّض حمولة المحروقات في العنابر إلى حد كبير. وانتشر استخدام المازوت اعتباراً من سنة 1904 وبلغت سعة بعضها حداً يفوق التصور مثل سفينة تيتانيك وسفينة فرنسا وقدرت سعة الأولى بـ 000،46 برميل. لقد انطلقت وفقدت سنة 1912، وكان المفترض أن تحقق الاتصال بين ليفربول ونيويورك في أربعة أيام ونصف. وكانت سعة السفينة الألمانية ڤاترلند 000،62 برميل. ثم ظهرت شركات كبيرة مثل الكونارد في انكلترا وهامبورغ أميركا في ألمانيا. وكانت تؤمن الخدمات لأقوى الخطوط، في حين تسافر السفن الضخمة إلى جميع أنحاء العالم. وقد كان القسم الأكبر من الاسطول التجاري العالمي بين الأيدي الأوروپية (ما يقرب من 85٪). وكان الاسطول البريطاني وحده يمثل 53٪ من الاسطول العالمي. وإذا كان نصيب فرنسا قد ظل متواضعاً (حوالي 4٪)، فإن نصيب ألمانيا ارتفع بسرعة وبلغ 2،8٪ وجرت أعمال عامة في المرافىء البحرية. وكانت لندن وآنڤرس وهمبورغ ونيويورك من أضخم المرافىء العالمية.

وحسّن االأوروپيون المواصلات البحرية بإنشاء الأقنية البحرية بين أوروپا والخارج. حيث سمحت قناة كورنثيا سنة 1893 بتجنب الدوران حول الجزر اليونانية، وأتاحت قناة كيال التي اكتمل حفرها سنة 1895 تحقيق الاتصال المباشر بين البلطيق وبحر الشمال. وكان حفر قناة السويس إنجازاً كبيراً ذا نتائج متعددة. وقد بلغ طولها 162 كلم ووصلت البحر المتوسط بالبحر الأمر. وحفرت خلال عشر سنوات بإشراف فرديناند دو لسّبْسْ، وبمساهمة الرساميل

الفرنسية، وتم فتحها عام 1869، وصارت تخدم المصالح الانكليزية. فنقصت الطريق بين كالكوتا وليڤربول بمقدار النصف. وإذا كان الفرنسيون قد نجحوا في حفر هذه الطريق المائية الهامة فإن جهودهم لحفر قناة پاناما، قد باءت بالفشل. وتولت الولايات المتحدة العمل لإتمام المشروع وفتحت القناة في آب/أغسطس سنة 1914.

وأما الطرق النهرية، فقد فقدت كثيراً من أهميتها أمام مزاحمة السكك الحديد. ولا شك في أن خطة فرايسينِه في فرنسا سنة 1879 قدرت نفقات الطرق بأكثر من مليار فرنك. وشهد المحور «الريناني» طريق مرور تزايدت كثافتها أكثر فأكثر. وإذا لم تكن الطريق تسهل التجارة لمسافات بعيدة، فقد عرفت بعض التحسن في انتقال الأشخاص مع انتشار الدراجة وبدايات السيارة. وأما المحرك الانفجاري والإطار الهوائي اللذان اخترعهما «دنلوپ» سنة 1888 ووضعهما ميشلين في الاستخدام سنة 1891، فقد سهّلا انتشار العربات ذات المحرك. ومن بين مليوني سيارة في العالم سنة 1914، كان ما يقرب الثلثين يجوب الطرقات في الولايات المتحدة. ولم تكن المملكة المتحدة تملك منها أكثر من العشر، وفرنسا من واحداً من عشرين منها، وهذا يعني أن أوروپا بدأت تتأخر عن أميركا.

وكانت الملاحة الجوية في خطواتها الأولى. فانطلق زيپلين في بناء المنطاد الموجَّه. وفي سنة 1890 أقلع كليمون آدر بأول «طائرة»، واجتاز بليريو بحر المانش في سنة 1909، وفي سنة 1913 قطع رولان غاروس البحر المتوسط بجولة طيران من سان رافاييل إلى بيزرت. ولكن القوى الأوروپية كانت قد أصبحت تمتلك طائرات عسكرية: فكانت فرنسا وألمانيا تمتلك كل منها أكثر من 200 طائرة.

وتحققت خطوات تقدمية في توجيه الأخبار مما أتاح قيام علاقات فورية. وفي سنة 1843 وضع التلغراف الكهربائي، فقصر مهلة الاتصال كثيراً. وربطت الكابلات البحرية بين الدول والقارات. وتم اجتياز مضيق «كاليه» في عام 1851 وتحقق الاتصال بين أوروپا وأميركا الشمالية سنة 1866، ومع الشرق الأقصى في سنة 1872 ومع أميركا اللاتينية سنة 1874. وفي عام 1902 تم ربط

شاطيء المحيط الهادىء. وعشية الحرب تم وضع أكثر من 500،000 كلم من الكابلات البحرية، وكان ما يقرب من أربعة أسباع هذه الكابلات تحت إشراف شركات انكليزية. وانتشر استخدام الهاتف بعد سنة 1880 بفضل غراهم بِلْ. ونجح برانلي وماركوني بربط إيرلندا مع اللابرادور سنة 1902 استناداً إلى أعمال ماكسويل وهرتز في مجال المغنطة الكهربائية.

وأدت جميع هذه الخطوات في مجال النقل والمواصلات إلى تنشيط الحياة الاقتصادية. وغدت وسائل النقل الواسعة سريعة ومنتظمة وقليلة التكاليف. فهبطت أجرة نقل كنتال القمح بين نيويورك وميناء الهافر من 180 فرنكاً سنة 1856 إلى 22 فرنكاً سنة 1913. وانخفض مجمل سعر الشحن البحري ببطء بين عامي 1873 ـ 1910. إلا أن تعرفة الخطوط الحديد هبطت بشكل أسرع. واختفت مجالات استخدام مثل عمل النوتي والحوذي، وظهرت مجالات جديدة مثل عمال السكك الحديد، وشجع هذا الجديد على استخراج المعادن. وخرجت الأرياف من نظام الاكتفاء الذاتي وسَهُل النزوح من الريف، وأصبحت المدن تتزود بسهولة أكبر بالأغذية والطاقة والمواد الأولية والمنتجات الصناعية. فتحطّمت الحواجز، وترسخت أشكال المزاحمة، وصارت هجرة الأوروپيين، وإقامة المستعمرات في غاية السهولة. حتى إن الاستراتيجيات العسكرية تأثرت بذلك، وصار يمكن إجراء التعبئة والتحرك بسهولة فائقة بفضل الخطوط الحديد.

وقد لعبت أوروپا دوراً كبيراً في تنمية التجارة الدولية، وتشهد على ذلك طرق التجارة بين المرافىء الكبيرة مثل لندن وليڤرپول، وروتردام وهامبورغ... في علاقاتها مع محطات ومرافىء الترانزيت ذات الأهمية الأولى.

وحافظت انكلترا ولا سيما عاصمتها لندن على موقعها كمركز للتجارة الدولية. فكانت تقبل فيها سندات المصدرين من جميع البلدان. وجعلت هذه الساحة التجارية من الليرة الاسترلينية معياراً حقيقياً للتبادل الدولي. فأدخلت الصادرات 21،7٪ من الناتج الوطني للمملكة المتحدة عام 1913. ولا بد هنا من ذكر واقعتين: فقد ظهرت ثغرة في التفوق التجاري الأوروپية لأوروپا،

وأظهرت دراسة بنية المبادلات التجارية في الدول المختلفة تأخراً كبيراً.

وشهدت القوة الأولى في التجارة العالمية أي المملكة المتحدة هبوط نصيبها من التجارة الدولية، فهبطت من 25٪ سنة 1860 إلى 2،15٪ سنة 1913. وتبدل العصر الذهبي. ففي حين زادت الصادرات الانكليزية بمعدل 4،15٪ في السنة بين عامي 1850 و1872 فإن هذه الزيادة لم تتجاوز 89،0٪ بين عامي 1872 و1905. وذلك أن الركود الاقتصادي الكبير والعودة إلى سياسة الحماية من قبل معظم الدول، والمزاحمة فيما بينها تفسر هذا الهبوط. ولكن ملامح النهوض ارتسمت بعد سنة 1905. وهبطت التجارة الفرنسية كذلك من 11٪ إلى 8،7٪؛ بينما شهدت ألمانيا وحدها ارتفاعاً في حصتها من 9٪ سنة 1880 إلى 1،13٪ عشية الحرب. واشتدت المزاحمات التجارية بين الدول الأوروپية، ولا سيما بين انكلترا وألمانيا، حيث إن أساليب تجارية جديدة وممارسة سياسة الإغراق، أتاحت لألمانيا تحقيق توسع كبير. وبينما تضاعفت الصادرات البريطانية مرتين بين عام 1893 وعام 1913، وفي مدى عشرين سنة ازدادت مبيعات المصنوعات الألمانية بنسبة 239٪ وزادت المبيعات البريطانية بنسبة 121٪ فقط. وقد جرى استنكار عبارة «صنع في ألمانيا» في بريطانيا العظمى منذ نهاية القرن التاسع عشر، فأقلق ذلك فرنسا بشكل جدي بعد عام 1911.

وحققت الدول الكبرى تنوعاً كبيراً في بنية مبادلاتها. فزادت بشكل بارز مستوردات المواد الغذائية في عام 1913، فبلغت 6،40٪ في المملكة المتحدة و26٪ في ألمانيا و21٪ في فرنسا و6،18٪ في روسيا. وبالمقابل فإن هذه الأخيرة كانت مصدراً كبيراً للمنتجات الزراعية، 5،73٪ وأما الحاجة للمواد الأولية والطاقة فإنها تفسر النسبة المرتفعة للمستوردات التي بلغت 59٪ في فرنسا، و58٪ في ألمانيا و6،48٪ في روسيا و4،40٪ في بريطانيا. وكانت روسيا وحدها تستورد كثيراً من المنتجات المصنعة ـ ثلث مشترياتها تقريباً ـ في حين كانت دول أوروپا الغربية من المصدرين الكبار لهذه المنتجات؛ فكانت تصدر المملكة المتحدة 69٪ وألمانيا 67٪ وفرنسا 60٪. وأظهرت هذه البلدان، ميزاناً تجارياً سلبياً، ولكن ميزان المدفوعات كان إيجابياً بفضل مداخيل الرساميل الموظفة في الخارج وبفضل أجور الخدمات. فكانت

المملكة المتحدة تستطيع بسهولة تغطية عجز الميزان التجاري (– 134 مليون استرليني) في عام 1913 بواسطة مداخيل الرساميل (+ 188) والخدمات (+ 166)، وكذلك كانت فرنسا تستطيع الاعتماد على مداخيل رساميلها (+ 1775 مليون فرنك) وخدماتها (+ 1061 مليون) من أجل تغطية عجز ميزانها التجاري (– 1540).

التوسع الأوروپي

التوسع الديموغرافي

الثورة الديموغرافية

يعتبر المؤرخون أن أوروپا قد عرفت ثورة ديموغرافية حقيقية في القرن التاسع عشر، وبالرغم من عدم كفاية الإحصاءات وندرة المؤلفات المتعلقة ببعض المظاهر الديموغرافية. وقد اتسعت الثورة الصناعية وتسارعت خلال عهد الازدهار الكبير في المرحلة بين 1850 و1873، واشتد الضغط السكاني كنتيجة،حتمية سهلت حصولها الثورة الزراعية. وارتفع معدل إعادة الانتاج بوضوح بين عامي 1850 و1880 في الدول الكبرى من أوروپا الغربية. ثم انخفضت الولادات في المناطق المتطورة خلال فترة الركود التي انتهت سنة 1896، بينما استمر انخفاض الولادات. وفي الوقت ذاته انخفضت نسبة الوفيات رغم أن تزايد السكان الاجمالي كان كبيراً بين عام 1850 والحرب العالمية الأولى.

وكان عدد الأوروپيين 266 مليوناً في سنة 1850 وأكثر من 300 مليون عام 1871 و401 مليون في عام 1900، وما يقرب من 450 مليوناً عشية الحرب. وفي عام 1900 كانوا يمثلون ربع سكان العالم. وبدت أوروپا في هذا التاريخ البلد الأكثر كثافة في العالم حيث بلغت 40 نسمة في الكلم^2، في حين كانت كثافة آسيا 21،3 نسمة في الكلم المربع، وكثافة أفريقيا وأميركا أقل من 4 في الكلم المربع.

ولكن الانفجار السكاني لا يظهر بالطريقة نفسها في كل مكان. ويتغير مداه ووتيرته تبعاً للدول. فقد عرفت المملكة المتحدة نمواً هاماً (كان التاسع

بنسبة 78٪ بين عامي 1850 و1900؛ وبنسبة 23٪ بين 1900 و1920). وانخفضت الولادات فيها بوضوح اعتباراً من سنة 1880. وزاد السكان من 32 مليون في عام 1871 إلى 46 مليون في عام 1910. وفي ألمانيا كان نمو السكان بطيئاً حتى 1850، وكانت تعد يومها 35،5 مليون نسمة، ولكنه تسارع اعتباراً من عام 1860. وبعد 1870 تأكدت الانطلاقة، فبلغ عدد السكان 41 مليوناً في عام 1870 وفي سنة 1913 67،4 مليون. وكانت الزيادة السنوية الطبيعية سريعة بفضل استمرار نسبة عالية من الولادات، الأمر الذي طبع السكان بالفتوة. وكان ثلث السكان لم يبلغ بعد الخامسة عشرة من العمر عام 1910. وبالرغم من الفروق القطرية فقد شهدت إيطاليا زيادة في عدد السكان بشكل سريع: فبلغ عددهم 26،8 مليوناً في سنة 1871 وما يقرب من 36 مليوناً في سنة 1911. وانخفضت الولادات المرتفعة في بداية القرن وظلت نسبة الوفيات عالية. وبدت حالة فرنسا شاذة في أوروپا الغربية، لأن عدد السكان بدا مستقراً، حوالي 35،7 في سنة 1851 و39،6 في سنة 1911. وظهر تراجع حقيقي في عدد السكان من 14٪ من سكان أوروپا إلى 9٪ عشية الحرب. ولا شك أنها كسبت ما يقرب من مليون نسمة بعد إلحاق «السافوا ونيس». ولكنها فقدت ما يقرب من مليون ونصف بفقدان الألزاس واللورين في سنة 1871 وكان انخفاض الولادات ملموساً حيث نقص باستمرار، اعتباراً من سنة 1896 وبين 1907 ـ 1911 زادت الوفيات عن الولادات. وتسارع هرم السكان (10٪ من هم فوق الستين في سنة 1851 و12،6٪ سنة 1911). وبدت فرنسا حينها بلداً للهجرة حيث وجد فيها أكثر من مليون أجنبي.

وشهدت المناطق السكندناڤية تطوراً مشابهاً بغرب أوروپا، فزاد عدد سكانها من 8 ملايين نسمة عام 1850 إلى 12،7 مليون سنة 1910 وعرفت روسيا ثورة مميزة، فزاد عدد سكانها من 85 مليوناً في سنة 1870 إلى 133 مليوناً في سنة 1900، إلى 170 مليوناً في سنة 1914. وحصلت الزيادة هذه بسرعة بفضل نسبة عالية من الولادات، حيث تجاوزت نسبة مرتفعة من الوفيات. قبل الحرب مباشرة قدرت الزيادة الطبيعية بما يقرب من 2،5 مليونين نسمة سنوياً.

وتبين هذه الأمثلة أن البلاد الأوروپية لم تعرف الوتيرة نفسها من تزايد

السكان. ومع ذلك فقد تزايد سكان جميع البلدان.

وكيف يُفسر هذا التوسع الديموغرافي؟ فلقد جاء تراجع الوفيات الظاهرة الأكثر بروزاً. ففي أوروبا الغربية هبط معدل الوفيات من 22٪ خلال أعوام 1861 ـ 1870) في المملكة المتحدة إلى 15،7٪ (خلال 1900 ـ 1910). وجاء الهبوط في ألمانيا أكثر بروزاً، حيث هبط المعدل من 27٪ إلى 18،7٪ أي بنسبة 30٪. ولكن كان أقل في فرنسا حيث جاءت المعدلات من 23،7٪ إلى 19،4٪. وأما في البلدان المتوسطية حيث ظلت الوفيات عالية حتى 30٪ خلال الفترة من 1861 حتى 1870، فبلغ الهبوط في إيطاليا 21٪ في السنوات العشر الأولى من القرن العشرين، وظل المعدل حوالي 25٪. وفي روسيا ظل هبوط الوفيات بطيئاً، فكان يقرب من 39٪ في سنوات 1861 ـ 1870 وهبط إلى 27٪ قبل الحرب مباشرة. وبالرغم من هذه الفروق بين بلد وآخر، فإن انخفاض الوفيات كان ظاهرة عامة. ولا شك في أن نسبة وفيات الأطفال ظلت مرتفعة؛ ففي بداية القرن العشرين بلغت 126 بالألف في فرنسا، و250 بالألف في روسيا حيث كان يموت واحد من أربعة قبل اكتمال السنة الأولى من العمر. ولم تختف الأوبئة الخطيرة بشكلها النهائي، فالكوليرا أودت بـ 600،000 ضحية في روسيا في سنوات 1847 ـ 1849، وضربت غربي البحر المتوسط عام 1855، وتسببت بوفاة 120،000 شخص في إسبانيا سنة 1885.

ومع ذلك فلم يتم الانتصار على الجوع بشكل نهائي بل ظل يتسبب بالعديد من الضحايا في روسيا سنة 1890.

ولكن تراجع الوفيات إنما يعود لتحسن العناية الصحية والمعالجة الطبية والتغذية الأفضل. واتسعت ممارسة التطهير والتعقيم. وتراجعت وباءة العديد من المنازل في المدن إثر إنشاء المجارير ومنشآت مياه الشفة. وبفضل تقدم وسائل النقل، وصار ممكناً الحد من نتائج أزمات القحط؛ وأحدثت مظاهر التقدم الاقتصادي ارتفاعاً في مستوى المعيشة الذي سمح على الأقل، بتأمين تغذية أغنى وأكثر تنوعاً وأوفر وجوداً لمعظم سكان أوروبا، رغم أن ذلك لم يشملهم جميعاً. وفي سنوات 1850 كان الفرنسي من الفئات الوسطى يستهلك 187 كلغ من القمح و4 كلغ من السكر في السنة. وبعد ذلك بخمسين سنة

صار يستهلك 234 كلغ من القمح و14 كلغ سكر، وزاد استهلاك الألماني من 29 كلغ إلى أكثر من 52 كلغ من اللحوم. وحقق الطب خطوات حاسمة في مجال مكافحة الجراثيم: فنجح «إبَرْثْ» في عزل جرثومة التيفوئيد في سنة 1880، وبعد ثلاث سنوات اكتشف «كوخ» جرثومة الكوليرا. وفي عام 1855، استخدم پاستور التطعيم ضد مرض الكلب، وعزل «يرسين» Yersinجرثومة الطاعون سنة 1894.

وصار الأوروپي وكذلك الأوروپية، يأملان بالعيش زمناً أطول بفضل هذا التقدم المتنوع. فحوالي سنة 1860 كان معدل الحياة لدى الفرنسي 38 سنة، ولدى زوجته 41 عاماً وارتفع هذا المعدل إلى 48 و52 سنة 1913. وإذا كان الأوروپييون قد نجحوا في التقليل من الوفيات، فإن الولادات قد انخفضت كذلك لا سيما اعتباراً من سنة 1860، وكان الانخفاض أكبر في البلدان التي حققت نمواً كبيراً بين عامي 1800 و 1850. وقد انخفض معدل الولادات بين العقدين من 1861 إلى 1870، و1900 إلى 1910 من 34 إلى 27٪ في المملكة المتحدة، ومن 39 إلى 33٪ في ألمانيا، ومن 26،4 إلى 20،6٪ في فرنسا. إلا أن انخفاض الولادات كان أقل في شبه الجزر المتوسطية التي حافظت على نسبة عالية من الولادات: من 38 إلى 34٪ في إسبانيا، ومن 35 إلى 33٪ في إيطاليا. وأما في روسيا فقد كان معدل الولادات يقرب من 52٪ خلال السنوات 1861 ـ 1870، وبلغ 44٪ عشية الحرب. وقد لاحظ جميع المؤرخين أن انخفاض الولادات كان أكثر ظهوراً في البلدان الصناعية، وهي التي ارتفع فيها مستوى المعيشة، وصار الأهل يحدون من الولادات من أجل الحفاظ على هذا المستوى أو رفعه. وكان تطور الثقافة يترافق مع انتشار وسائل منع الحمل؛ كما أن فقدان نفوذ الكنيسة حتى في البلدان الكاثوليكية كان يشجع على تحديد الولادات. وفي العديد من الدول، كانت الولادات تنخفض داخل العائلات الميسورة في حين أنها بقيت مرتفعة لدى الطبقات الأكثر فقراً: فبلغ معدل الإخصاب 870 بالنسبة لنساء عمال المناجم الانكليز، وأقل من 800 بالنسبة لزوجات الريفيين و650 فقط بالنسبة لزوجات أعضاء المهن الحرة.

وبعد سنة 1850 اشتد النزوح من الريف في بعض الدول الأوروپية. ففي حين كان سكان الريف يؤلفون 52٪ من مجمل سكان المملكة المتحدة في

أواسط القرن، لم يؤلفوا أكثر من 27٪ في سنة 1911، وكان الوضع مشابهاً في ألمانيا، حيث نقص سكان الريف من 64٪ في سنة 1871 إلى 40٪ في سنة 1911. وكان التطور أقل سرعة في فرنسا، وكان ثلاثة أرباع السكان في مناطق الريف في سنة 1851، في حين لم يؤلفوا أكثر من 56٪ سنة 1911، وفي روسيا ظل الطابع الريفي يسود معظم السكان رغم أن سكان المنطقة الريفية قد نقص من 92٪ في سنة 1851 إلى 81٪ عشية الحرب.

وأصبح الناس يتركون الريف إلى المدن في كل مكان مع اختلاف في النسبة، وقد ارتبط ذلك بعدة عوامل منها المزاحمة الدولية التي تسببت في هبوط الأسعار، الأمرالذي زاد من الصعوبات أمام المزارعين، ومكننة الزراعة، وزوال الحرف الريفية، والتصنيع الذي جذب إلى المدن قطاعاً واسعاً من فقراء الريف وصغار الملاكين والعمال والزراعيين، والذين يتعاطون حرفاً صغيرة. وغادرت الريف كذلك بعض الفئات الميسورة.

وفي هذه الظروف، لم تتوقف نسبة سكان المدن عن التزايد المستمر. فمنذ عام 1851 إلى عشية الحرب ارتفع سكان المدن من 48 إلى 73٪ في المملكة المتحدة، ومن 33 إلى 60٪ في ألمانيا ومن 25 إلى 44٪ في فرنسا، ومن 8 إلى 19٪ في روسيا. فأفاد ذلك العواصم التجارية التقليدية والمدن الصناعية الناشئة، وهنا أيضاً لم يجر التطور في كل مكان بالوتيرة ذاتها: فقد طبعت هذه الظاهرة انكلترا وألمانيا أكثر من فرنسا وروسيا. وتجاوزت ليڤربول وبرمنغهام النصف مليون نسمة منذ سنة 1900؛ وفي هذا التاريخ وجد في انكلترا 37 مدينة كان عدد سكانها يزيد عن 100،000 نسمة مقابل 28 مدينة قبل نصف قرن من الزمن. وفي ألمانيا تضاعف سكان الرُور أربع مرات بين عامي 1860 و1870، وتجاوز سكان ثمانية مدن فقط 100،000 نسمة في سنة 1871، بينما في سنة 1910 تجاوزت 45 مدينة، هذا الرقم، حيث شكل سكان المدن خمس مجمل سكان الرايخ. وأما في روسيا فلم يكن هناك سوى أربعة مدن عدد سكانها 100،000 نسمة في سنة 1870، و16 مدينة في سنة 1900، وهذا العدد من المدن وجد في فرنسا، ولكن في سنة 1911، وأما لندن وباريس وبرلين، فقد ضمت كل منها 2،800،000 نسمة في سنة 1911، ولكن هذه المدن الثلاث مع ضواحيها تجاوزت مقدار 4،500،000 نسمة. وأما في سنة

1900 فإن 135 مدينة أوروبية تجاوز سكان كل منها الـ 100،000 نسمة وضمت جميعها مقدار 46 مليون نسمة. فوضع هذا التدفق السكاني المدن على حافة الانفجار، وغصت بالمشكلات المخيفة. فتكسرت الأسوار القديمة وتكونت تجمعات جديدة بموازاة خطوط المواصلات، وجذبت الضواحي الصناعيين والعمال في آن واحد. واحتكر الميسورون الأحياء الجميلة من المدن القديمة، وتركوا مراكز هذه المدن للأعمال، والأحياء الأخرى لكثافة سكانية عالية. وغالباً ما جرى اتساع المدن بشكل غير منظم، ولا تطال أعمال التنظيم مراكز المدن. وأما أزمة السكن فإنها تفسح في المجال لصعود الايجارات وكذلك لمعدل إشغال المساكن.

وشهد النزوح من الريف وتوسع المُدن على التغييرات العميقة الحاصلة في توزيع السكان العاملين. ففي المملكة المتحدة أدّى ترك الأرض إثر المزاحمة الدولية وانهيار الأسعار إلى انخفاض العاملين في الزراعة 29٪ بين عامي 1881 و 1901. وفي سنة 1910 كان 8٪ فقط من القادرين على العمل يمارسون العمل في الزراعة. وفي عام 1858 كان ما يقرب من 93٪ من الروس يعملون في الزراعة ومثّل سكان الريف ما يقرب من 80٪ من العاملين. وفي الرايخ الألماني انخفض العاملون في الزراعة بسرعة من 42،5 عام 1881 إلى 28،6٪ سنة 1907. وظلت نسبة العاملين في الزراعة مرتفعة في مناطق الدانوب (ففي سنة 1910 كانت هذه النسبة 62٪ في هنغاريا و56٪ في النمسا) وكذلك في أشباه الجزر المتوسطية (55٪ في إيطاليا سنة 1910).

وأما في الدول المتقدمة صناعياً، مثل انكلترا، كانت الصناعة والمناجم تستخدم 46٪ من القادرين على العمل في سنة 1910، والتجارة والنقل 20٪ وفي ألمانيا وفرنسا حيث كان التصنيع يتوالى ويتسارع بعد سنة 1850، وكان نصيب القطاع الصناعي والتجاري أدنى من ذلك؛ وكانت الصناعة تستخدم 43٪ من القادرين في ألمانيا و31٪ في فرنسا. وفي إيطاليا لم يكن نصيب القطاع الصناعي يزيد عن 27٪، وفي النمسا 25٪، و21٪ في هنغاريا، و10٪ تقريباً في روسيا في السنوات التي سبقت الحرب واستخدمت التجارة في جميع هذه البلدان أقل من 10٪ من القادرين على العمل.

ولم يلبث التوسع الديموغرافي أن تسبب بالقلق لبعض المراقبين. فتساءلوا ما إذا كان في أوروپا فائض من السكان؟ وفيما إذا كان يجب تخفيض الولادات ولا سيما عند الأكثر فقراً؛ ولهذا دعا مالتوس منذ نهاية القرن الثامن عشر، إلى الحد من الولادات من أجل تجنب الجوع والفناء، واعتبر الاشتراكيون مثل پرودون وماركس أن التوزيع السيء لنتاج العمل يُسبب الاكتظاظ السكاني كما أكد الاقتصادي الليبرالي «جان باتيست ساي» أنه من الأفضل «القيام بالتوفير وتقليل إنجاب الأولاد». ولكن انكلترا هي التي عرفت الدعوة الحقيقية إلى الحد من الولادات. ولكن الحملة التي قام بها فرنسيس پلاس لم تحقق نتائج جدية بعد خمسين سنة. فقام شارل برادلو وآني بِزَنْتْ بحملة أقوى بكثير في سنة 1870. وفي سنة 1877 صدرت إدانات لمؤلفاتهما التي لم تلق انتشاراً واسعاً. وظهرت الرابطة المؤيدة لآراء مالتوس، وصدرت مجلات، وعقدت مؤتمرات تحدثت عن أساليب منع الحمل. وأيّدت الكنيسة المنشقة الحد من الولادات منذ سنة 1893. ولقي أنصار مالتوس معارضة شديدة خارج انكلترا من قبل الكنيسة، وكذلك من قبل الاشتراكيين الذين نادوا بحل مشكلة الفقر عن طريق تبديل المجتمع وليس عن طريق الحد من الولادات.

موجة المهاجرين

وكانت أوروپا مصدر موجة قوية من المهاجرين. ويجدر أن نتساءل كم كان مدى هذه الحركة؟ ولكن فقدان الإحصاءات حول ذلك في بعض البلاد مثل روسيا والنمسا أو ظهورها في وقت متأخر مثل إيطاليا سنة 1876 وهنغاريا في سنة 1899. . . يزيد في صعوبة الإدراك الصحيح لهذه الظاهرة. وإذا دققنا في المعلومات التي أوردها ويلكوكس ولان Lannes يمكن القول إن 42 مليوناً من الأوروپيين قد اختاروا طريق الهجرة بين عامي 1871 و1915، حيث هاجر ما يقرب من 36،5 مليون إلى ما وراء البحار، و5 إلى 6 ملايين من روسيا استقروا شرقي الأورال مع الأخذ في الحسبان عمليات العودة الكثيرة، لأن 70٪ من المهاجرين الانكليز و55٪ من المهاجرين الإيطاليين فقط استقروا فيما وراء البحار يمكن الاعتقاد أن حوالي 30 مليون شخصاً قد غادروا أوروپا

بشكل نهائي بين عامي 1871 و 1914.

فلماذا غادروا القارة القديمة؟ لأسباب اقتصادية في بادىء الأمر. فقد شهدت البلدان الأوروبية فيضاً سكانياً لم يترافق مع انطلاقة اقتصادية قادرة على موازنة الضغط السكاني. فأدى اكتظاظ الريف بالسكان إلى دفع الناس باتجاه المدن وكذلك باتجاه العالم الجديد. فظهرت الهجرة حينها كشكل من النزوح من الريف. ودفع النظام العقاري لبعض البلدان مثل روسيا وإيطاليا، القرويين لمغادرة موطنهم الأصلي. وقد ساهمت الصعوبات الاقتصادية بتضخيم موجة المغادرين من ألمانيا بين عامي 1880 و1885 مثلاً. ولعبت أزمة البطالة وكذلك الأزمة التكنولوجية دوراً هاماً في انكلترا غير القادرة على تجنب منعكسات التصنيع القوي. ومن الواضح كذلك أن الهجرة تأثرت بالوضع الاقتصادي في بلدان المهجر، فالعالم الجديد أخذ من الاحتياط البشري الأوروبي تبعاً لحاجته. ويعكس الخط البياني للدخول إلى الولايات المتحدة المراحل السعيدة والفترات الصعبة للاقتصاد الأميركي. وقد ساهم تطوير وسائل النقل والتعرفات الخاصة في تسريع حركة الهجرة.

ولم تلعب العوامل السياسية إلا دوراً ضئيلاً، حيث نقلت فرنسا متمردي حزيران/ يونيو سنة 1848 إلى الجزائر، ولكن هذا النوع من الاستيطان في ما وراء البحار نادر جداً. ولا شك في أن أناساً غادروا أوروبا هرباً من المذابح السياسية أو مثل هجرة بعض اليهود والروس نحو الولايات المتحدة، أو تخلصاً من التجنيد كما فعل الشباب السويدي في سنة 1880. ودُفِع آخرون إلى هذه الأرض أو تلك بدافع من السياسة الامبريالية الاستعمارية؛ كما فعل المسؤولون الانكليز بدفع موجة الهجرة نحو كندا وأوستراليا وزيلنده الجديدة. وأخيراً اضطر الإسبان والنمساويون والروس والهنغاريون إلى الهجرة للتخلص من بعض القيود التشريعية في بلادهم الأصلية التي حاولت التقليل من الهجرة أو منعها بتأثير المنظمات القومية والسلطات الدينية.

وينبغي هنا عدم إغفال العوامل النفسية. فقد دفع الطموح وإرادة التقدم الكثير من الأوروبيين نحو أميركا التي بدت أنها تقدم إمكانيات غير محدودة. وكان النجاح الذي يلقاه المهاجرون، ومستوى المعيشة الذي يحققونه في

العالم الجديد يؤثر على المهيئين للسفر، ويدفعهم إلى الرحيل. وكانوا يتأثرون كذلك بالدعاية التي تقوم بها شركات الملاحة والوكالات المتخصصة، فيتوجهون برغبة قوية نحو بلاد تتعاطف مع ميولهم الثقافية؛ فجذبت المناطق ذات الثقافة الأنكلوسكسونية الانكليز والسكندنافيين بينما استهوت أميركا اللاتينية الكاثوليكية الإسبان وحتى الإيطاليين.

ولكن وتيرة حركة الهجرة لم تكن واحدة منذ أواسط القرن التاسع عشر وحتى سنة 1914، كما أنها لم تكن واحدة من حيث انطلاقها من هذا البلد أو ذاك. ومن الواضح أن الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأعوام 1846 ـ 1848 قد سرّعت هذه الحركة التي استمرت حتى سنة 1880. وأعقبت هذه الموجة من «الهجرة القديمة» من الفئات الانكلوسكسونية «هجرة جديدة» لاتينية وسلافية. وشكلت هذه الأخيرة نصف المهاجرين ابتداء من سنة 1890 وثلاثة أرباعهم في السنوات التي سبقت الحرب مباشرة في حين لم تكن تؤلف إلا 10٪ في السنوات من 1871 إلى 1875 وكانت «الهجرة بسبب البؤس» دفعت إلى العالم الجديد قطاعاً واسعاً من الفقراء الذين ينقصهم الإعداد المهني. وبشكل إجمالي فإن الهجرة انخفضت في نهاية القرن قبل أن تمر بانطلاقة جديدة خاصة خلال العقد الأول للقرن العشرين.

ولكن البريطانيين تفوقوا في مجال الهجرة، فقدموا 50٪ من المهاجرين ما بين عامي 1850 و1880؛ وكذلك من 20 إلى 30٪ فيما بعد. وتحت تأثير عوامل التطور الاقتصادي للولايات المتحدة، شهدت هذه الهجرة انطلاقة جديدة في نهاية القرن؛ ولكنها توجهت نحو الامبراطورية البريطانية.

وأما الهجرة الألمانية، فغالباً ما كانت تدعمها السلطات وشركات الملاحة الكبيرة. واشتدت خصوصاً بعد 1846 وظهرت بمحطات بارزة في بداية سنة 1850، وبين عامي 1866 و1870 وعلى الأخص بين عامي 1880 و1885، حيث كانت تسود أزمة اقتصادية. ففي عام 1881 غادر 220،000 ألماني بلادهم. وبعد ذلك خففت الانطلاقة الاقتصادية التي عرفها «رايخ ويلهلم» حركة الهجرة إلى حد بعيد.

وغادر الكثير من الإيطاليين بلدهم بعد سنة 1870 وذلك من أجل الإقامة

في بلاد أوروبية مجاورة. وتوجهوا بأعداد كبيرة اعتباراً من 1895، نحو ما وراء البحار، نحو الولايات المتحدة، وكذلك نحو أميركا الجنوبية. وكانت الهجرة الإيطالية لا تزال قليلة، حوالي 80 ألف مهاجر سنة 1880 ولكنها تسارعت حتى بلغت 240 ألف سنة 1900، وقبل أن ترتفع إلى نسبة هائلة عشية الحرب حيث بلغت 873،000 سنة 1913. وبلغ مجموع الإيطاليين المهاجرين ثمانية ملايين بين عامي 1871 و1915. ولكنه يجدر ملاحظة حالات العودة بين عامي 1906 و1910، فمثلاً من عدد من المهاجرين يزيد قليلاً عن ثلاثة ملايين إيطالي، عاد حوالي المليون مهاجر بين عامي 1905 و 1914. وغادر الامبراطورية النمساوية ـ المجرية، ما يقارب من الخمسة ملايين مهاجر، مع موجات سنوية تزيد عن 000 200 بعد عام 1900. ومن بين جميع دول أوروبا الغربية والوسطى، فإن فرنسا وحدها لم تشهد إلا تياراً خفيفاً من الهجرة، ما يقرب من نصف مليون مهاجر بين عامي 1870 والحرب الأولى. وإنه من الواضح أيضاً أن فرنسا لم تعرف نمواً سكانياً واسعاً كما ظهر لدى جيرانها. ففي حوالي عام 1850 كان يغادر أوروبا ما يتراوح بين 25 إلى 30 ألف فرنسي كل عام. وبعد سنة 1871 وخلال عقد الثمانينات من القرن التاسع عشر، ولم تزد مغادرة المواطنين من الألزاس واللورين عن معدل 50 ألف في السنة، وذلك بسبب أزمة الفيلوكسرا والصعوبات الاقتصادية. وبشكل إجمالي لم تكن السلطات لتشجع الهجرة التي بدت كأنها علامة «شؤم على الوطن المهجور منه».

ولم يغادر إلى أميركا من الروس إلا ثلاثة ملايين ومعظمهم من اليهود والپولونيين. بل توجهت حركة الهجرة الأساسية نحو الأراضي الآسيوية من الأمبراطورية. وفي وقت متأخر عرفت هذه الحركة اتساعاً بين عامي 1907 و1909 فتراوح المجموع بين 5 و6 ملايين مهاجر.

وهكذا فإن أوروبا بكاملها تقريباً قد دفعت بموجة من المهاجرين نحو البلاد الجديدة. ولا بد أن يكون لهذه الحركة منعكسات جديدة متنوعة. فقد بدت الهجرة كصمام الأمان لأوروبا الغنية بالسكان، وسمحت بتخفيف مدى الأزمات الاقتصادية والتقليل من المشكلات الاجتماعية في المناطق الضعيفة التطور. ومع ذلك فإن تقليل السكان لا يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة، بل

تفقد البلاد المهجورة يداً عاملة شابة، وتشهد هرماً في سكانها الذين يميلون إلى نوع من التهاون وحتى إلى نوع من الانهزامية في المجال الاقتصادي. وبالمقابل فإن هذه الهجرة سهلت كذلك تحقيق النفوذ السياسي والاقتصادي والثقافي لأوروپا. وولدت «نماذج أوروپية جديدة». ولكن المهاجرين لم يكتفوا بنقل حضارتهم إليها، بل شجعوا بحيويتهم وبروح المبادرة لديهم على تطور دول جديدة لم تلبث أن أصبحت بسرعة في عداد المزاحمين الاقتصاديين الأقوياء. من هنا فإنه يتوجب على أوروپا التي أوجدت أسواقاً جديدة، أن تتجه نحو تخصص متنامٍ.

وقد تلقت الولايات المتحدة ما يقرب من سبعة ملايين ونصف المليون من الأوروپيين خلال فترة 1881 ـ 1895 ووفد إليها في السنوات العشرة التالية أكثر من خمسة ملايين، وتجاوزت موجة المهاجرين ثمانية ملايين بين عامي 1906 ـ 1914 . ولا شك في أنه ظهرت حالات عودة، ولكن الفائض لم يكن كبيراً. ففي عام 1910، كان 32 مليوناً من السكان يعيشون في الولايات المتحدة ولدوا في الخارج أو تحدروا من عائلات أجنبية. وكان ربعهم من الألمان، وسبعهم من الإيرلنديين، وألّف الروس أكثر بقليل من 1 على 12 منهم وكذلك من الانكليز والإيطاليين. وكانت كندا تقدم آمالاً كبيرة للمهاجرين وأصبحت في بداية القرن العشرين، وبفضل تحسن المواصلات مقراً هاماً لهم. ولم يَفِد إليها إلا 100،000 أوروپي عام 1900، ولكنهم غدوا أربع مرات أكبر عام 1912 .وجاء إليها 2،700،000 مهاجر من عام 1901 إلى اندلاع الحرب، وظل الانكليز أكبر عدداً، فكانوا يؤلفون ثلاثة أرباع المهاجرين. وجذبت أميركا الجنوبية المهاجرين من رعايا أوروپا المتوسطية. وتلقت الأرجنتين أكثر من أربعة ملايين شخص بين سنة 1870 وسنة 1904، وأقام منهم هناك أكثر من مليونين ونصف، 47٪ من الإيطاليين و32٪ من الإسبان. وجاء إلغاء العبودية في البرازيل سنة 1888 ليشجع الهجرة إليها، حيث أقام فيها مليونان ونصف المليون بين عامي 1888 و1914، وكان نصفهم من الإسبان والپرتغاليين؛ غير أن حركة الهجرة إلى نصف الكرة الجنوبي ظلت متواضعة. فاستقبلت أوستراليا معدل 40 ألف أوروپي في السنة، بين عامي 1890 و.1914 وبفضل الذهب والتطور الاقتصادي كان جنوبي أفريقيا يجذب أكثر من 150 ألف شخص في

السنة لا سيما بعد سنة 1905.

وهكذا فإن الهجرة الأوروبية قد أخصبت البلاد الجديدة في العالم، ووسعت نفوذ حضارة القارة القديمة. وخدمت النفوذ الامبريالي للدول الأوروبية، ولكنها شجعت كذلك على تطور البلدان الجديدة، حيث إن الولايات المتحدة مثلاً أصبحت قادرة على تجاوز أوروبا في العديد من المجالات.

التوسُّع الاستعماري

السيطرة: لماذا؟ وكيف؟

غالباً ما وُضعت الأسباب الاقتصادية في المقدمة، من أجل تفسير الغزو الاستعماري الذي قامت به الدول الأوروبية الكبرى. فيقال إن أوروبا كانت بحاجة إلى تأمين تزويدها بالمواد الأولية، وإلى إيجاد الأسواق لمنتجاتها وحتى لرساميلها. ألم يعلن جوزف تشمبرلن في سنة 1896 «الامبراطورية هي التجارة»؟ والملك البلجيكي ليوبولد الثاني ألم يؤكد أن «أمة صناعية وتجارية مثل أمتنا يجب عليها بذل الجهود من أجل تأمين الأسواق لجميع العاملين فيها، في مجال الفكر والرأسمال والأيدي»؟ بالنسبة له فالكونغو يستجيب لهذا الهدف.

ولكن هل إن التوسع الاستعماري ضروري للاقتصاد الأوروبي؟ لا شك أن عدة مواد أولية لا يمكن إيجادها إلا خارج القارة الأوروبية. وبعد أن عانى الصناعيون الأوروبيون من تأثيرات حرب الانفصال في الولايات المتحدة، أخذوا يشجعون زراعة القطن. فشجع الانكليز هذه الزراعة في مصر، ولكن الفرنسيين لم يلقوا إلا المرارة في الجزائر والسنغال، ومع ذلك فإنه يجري البحث عن المعادن القليلة الوجود في أوروبا، مثل النحاس والقصدير ومعادن أخرى. ولكن الشمندر السكري يجعل اللجوء إلى قصب السكر عديم الجدوى، ولم يحدث الذهب إلحاقاً استعمارياً إلا في جنوبي أفريقيا حيث خاض الانكليز معارك قاسية ضد البوير من أجل تأمين الذهب والماس من منطقتي الترانسفال والأورانج.

وبعد عام 1879، بدا البحث عن الأسواق محركاً قوياً، في وقت أحاطت فيه الدول الأوروبية نفسها، باستثناء بريطانيا العظمى، بحماية حواجز جمركية ثابتة. وفي حينها ألم تكن المستعمرات مخصّصة لامتصاص منتجات البلد الأم التي وجدت أسواقها في أوروپا تتقلص؟ ولكن هذه المستعمرات ظلت فقيرة جداً، وأحياناً قليلة السكان، من أجل أن تؤلف سوقاً جدية. فاستيقظت بعض المصالح الاستعمارية (الفرنسية والانكليزية مثلاً) قبل العودة إلى سياسة الحماية. ولا بد من التشديد كذلك على أن الأوروپيين عرفوا كيف يفتحون أسواقاً دون القيام بالغزو والاحتلال. فقد فرضوا فتح اليابان والصين. ونادوا أحياناً بنظام الباب المفتوح وعقد مؤتمر الجزيرة سنة 1906 من أجل الحؤول دون السيطرة الفرنسية على المغرب سنة 1906

وهل احتاجت أوروپا إلى المستعمرات من أجل أن توظف فيها الرساميل التي جمعتها بكثافة؟ فقد استثمر الانكليز بشكل واسع في الامبراطورية؛ وبلغت هذه الرساميل 1780 مليوناً في عام 1914، ومثّل هذا المبلغ نصف الاستثمارات الانكليزية في الخارج. وقد جذبت كندا وأوستراليا وزيلندا الجديدة، والهند، وسيلان وجنوب أفريقيا الرساميل البريطانية بشكل واسع. وأما بالنسبة إلى فرنسا «مصرف العالم» كما بالنسبة لألمانيا، فإن أقل من عشر الرساميل الموظفة في الخارج قد أخذت طريقها إلى المستعمرات. ومن الواضح أن الأسواق المالية لپاريس وبرلين وفرانكفورت وحتى لندن عرفت كيف تقوم في أوروپا أو خارج المستعمرات بعمليات مثمرة جداً. ولكن الجميع استخدموا السلاح المالي من أجل تحقيق خططهم الامبريالية. ووضع الإفلاس مصر تحت إشراف أوروپا؛ وأدى شراء أسهم الخديوي في قناة السويس من قبل بريطانيا إلى منحها وسيلة للتدخل بشكل واسع في منطقة كانت تخضع لفرنسا حتى ذلك الوقت. وإذا كانت القوى الكبرى تهتم بالقروض للپرتغال، إنما كان يجري ذلك على أمل إفلاس الرهان على المستعمرات البرتغالية في أفريقيا. فقد استخدم «دلكاسيه» السلاح المالي في المغرب بشكل واسع من أجل تسهيل التغلغل الفرنسي فيه. وكانت التوظيفات والاستثمارات تسهل إقامة دوائر النفوذ وتوطيدها. وترافقت القروض للصين بالتجزئة الاقتصادية للامبراطورية الوسطى لصالح القوى الأوروپية.

ومع ذلك فإذا لم تظهر الدوافع الاقتصادية كعوامل حاسمة، فإن الكثير من المبررات الأخرى لم تلعب إلا دوراً ثانوياً لأنه من الواضح أن أوروبا لم تكن تنظر إلى المستعمرات كأمكنة تدفع إليها ما يفيض عنها من الناس فقط؛ بل كان يجب توجيه بعض الهجرات إليها وإرغامها على ذلك. حيث أرسل سجناء الأشغال الشاقة إلى أوستراليا وسيبيريا وغويّانا وغيرها. واستقبلت الجزائر متمردي حزيران/يونيو سنة 1848 غير المرغوب فيهم، والرجال المطرودين من بلادهم كما جرى لمواطني الألزاس واللورين. ولا شك في أن المستعمرات قد قدمت للكثيرين إمكانات الطموح في المجالين العسكري والمدني.

فهل أصبح القصد تحقيق «الأمن والسلام والازدهار النسبي» كما كان يزعم تشمبرلين؟ وهل ينبغي التأكيد على «الجانب الإنساني والحضاري» كما قال «جول فيري» مستنداً إلى الحق المزعوم للأجناس العليا التي يقع عليها «واجب تمدين الأجناس الدنيا»؟. وما لا شك فيه، أنه كانت هناك رغبة صادقة في نقل الحضارة الأرقى إلى المناطق المعتبرة أدنى منها وللتبشير بالإنجيل فيها؛ ولكن هذه الاهتمامات الإنسانية والدينية لم تستطع إخفاء المطامع الخاصة. فقد اعتبر نابوليون الثالث نفسه كحام للكنيسة في الشرق الأقصى والامبراطورية العثمانية، فأتاحت له هذه «المهمة» أن يوسع نفوذه في الهند الصينية، وأن يجد في مسألة الأمكنة المقدسة حجة للحرب مع روسيا. وغالباً ما تركزت مقابلة المرسلين للسكان الأصليين على أهداف سياسية، وعندما كان يتعرض هؤلاء لإعدام أو تهديد، كان يشكل ذلك مبرراً للتدخل من أجل تقوية نفوذ القوى الاستعمارية في الصين. وغالباً ما شكل عمل رجل عسكري أو بحار أو مستقص أو تاجر أساساً للغزو الاستعماري. فقد أطلق «فيدهرب» غزو السنغال، وكان دور ضباط البحرية كبيراً في عملية احتلال الهند الصينية، ومدغشقر. وغالباً ما تحرك الرواد بدفع من جمعيات جغرافية لا تلبث أن تصبح بؤرة للدعاية الاستعمارية، وقد ظهر ذلك بوضوح مع ستانلي و ليڤينغستون وبرازًا. . . وفي تونكين، لعب التاجر دوپوي دوراً كبيراً. ووجد كذلك مغامرون مهرة منهم سيسيل رودس الذي غزا روديسيا وأصبح عام 1890 الوزير الأول لمستعمرة الكاب. وقد بدا مغامراً جديداً حلم بسيطرة انكلترا على

أفريقيا من القاهرة حتى الكاب. ولكن مبادرة جميع هؤلاء لم تكن لتتحول إلى احتلال لولا دعم الحكومات والرأي العام، المستعدين لدعم سياسة توسعية. وقد حثُوا المسؤولين على الأقل، وأرغموهم أحياناً على الخروج عن تحفظهم.

وفي النهاية فإن العامل السياسي يبدو حاسماً. وهنا أيضاً فإن سنة 1870 تمثل حداً معيناً. فالتيار المعادي للاستعماريين من قبل الليبراليين الانكليز المهتمين بالفتوحات الاقتصادية فقط، وغياب سياسة استعمارية حقيقية لدى نابوليون الثالث أوصلا إلى صياغة تحفظات جدية تجاه التوسع الاستعماري الذي اعتبر مكلفاً وقليل المردود. ولكن يقظة ظهرت بين عامي 1870 و1880 في بريطانيا العظمى وفرنسا، وبعد ذلك بقليل في ألمانيا وإيطاليا. وفي أساس هذه اليقظة، لعبت العوامل الاقتصادية السياسية دوراً ذا أهمية أولى، ولا سيما أنها دعمت بقوة من قبل التيارات القومية التي تستند هي نفسها إلى حركات وروابط وحتى إلى حزب سياسي. ولم تلبث جميع القوى أن وجدت نفسها منقادة للسياسة الاستعمارية لأن مسائل النفوذ والقوة لا تسمح بالبقاء بعيداً عن عملية اقتسام العالم. فتحرك ليوبولد الثاني نحو أفريقيا. وفي انكلترا اتخذ دزرائيلي سنة 1872 موقفاً مؤيداً للتوسع وتقوية الوحدة الامبريالية وأعلن تتويج الملكة ڤكتوريا امبراطورة على الهند في سنة 1876. وانعكس تأثير الموقف الامبريالي على الليبراليين أنفسهم، فانقسموا في سنة 1886 إلى تيار مؤيد لـ غلادستون الذي اتخذ موقفاً سلبياً تجاه السياسة الاستعمارية وآخر مؤيداً لتشمبرلين الذي دعا إلى التوسع دون حدود. ونمت مشاعر التفوق في أوساط الرأي العام الذي صار يفخر بالسيطرة على العالم وامتدح تشمبرلين الجنس الأنكلو ـ ساكسوني أكبر الأجناس الحاكمة التي عرفها العالم. واحتفظت بعض التيارات مثل الپريمروزليغ (منظمة سياسية محافظة أنشئت عام 1833 ـ المترجم)، وكانت تضم، مليوني عضو عام 1910، بتحمسها لهذه السياسة.

وأما في فرنسا التي قُهِرت في سنة 1871، وجرح كبرياؤها كقوة كبرى فإنها راحت تبحث عن تعويض لا تستطيع إيجاده إلا خارج أوروپا الواقعة في قبضة بسمارك. وهذا الأخير ألم يكن يدفع الفرنسيين منذ مؤتمر برلين سنة 1879 لاحتلال تونس والاهتمام بأراض أفريقية أخرى لكي يصرف أنظارهم عن

خط ڤوج الأزرق؟ وكان العديد من الجمهوريين يحلمون بالقيام بعمليات توسيع نفوذهم تسمح لفرنسا باستعادة هيبتها وتضميد جرح شعورها الوطني. وأدرك السياسي الفرنسي غامبيتا والبارون كورسل أهمية هذه الحجج. واستندت سياسة جول فيري في سنة 1880 إلى حزب استعماري ضم رجالاً، أمثال أوجين اتيان وجول سيغفري وغبريل هانوتو وعلى دعاية ناشطة أطلقها «بول لوروا» و «أميل ليڤاسور» و پول شارم إلى جانب جمعيات جغرافية واقتصادية، واستعمارية. وكانت تحاول إقناع الرأي العام. وقد صارعها التيار المعادي للاستعمار بقوة. وفي بداية القرن وبعد فترة ركود استعادت السياسة الاستعمارية في فرنسا حيوتها. فقد أظهر الشأن المغربي داخل العلاقات الفرنكو ـ ألمانية وأزمتا سنة 1905 وسنة 1911 أن مسائل النفوذ والمصالح السياسية تبقى محور السيطرة والهيمنة.

لقد فضلت ألمانيا في عهد بسمارك أن تلعب دور السمسار الشريف، أي دور الحكم في مؤتمر برلين في سنة 1878 . فالمستشار الذي يعتبر أنه لا بد من تقديم هموم القارة على ما عداها، لم يظهر الاهتمام بالمستعمرات. وبقيت المسائل الاستعمارية بالنسبة إليه بيادق تحرك على الرقعة الدبلوماسية الواسعة جداً. وكان يتعرض لها مدفوعاً من قبل التجار، ولكنه كان يميل دائماً إلى استخدامها كسلاح دبلوماسي. وكان لا يريد انتظار سياسة غليوم الثاني ودعوة الرابطة الجرمانية لكي تشهد تطوراً لسياسة توسعية تكون أكثر ملاءمة لإقامة دوائر نفوذ من إقامة مستعمرات حقيقية. إن منطقة ألمانية واسعة في وسط أفريقيا، بحيث تشمل المستعمرات الپرتغالية والكونغو ـ البلجيكي، وحدها كانت تستطيع إرضاء الاستعماريين الألمان الذين يتشبثون كذلك بالمغرب.

وحاول كريسپي أيضاً إنعاش فكرة التوسع الاستعماري. فبعد أن فشل الإيطاليون في تونس، أخذوا يستثيرون الشعور الوطني باستعادة سياسة روما القديمة واندفعوا في المغامرات الصعبة. (هزيمة عَدْوَة في سنة 1896، وتريپوليتين سنة 1911).

وفي بلجيكا كان دور الملك ليوپولد الثاني أساسياً، فقد كان يحلم

بالسيطرة على بعض المناطق، واستثمارها حتى قبل ارتقاء العرش. وأصبح الكونغو ملكية شخصية للملك عام 1885 ولم يلحق بالدولة إلا عام 1908.

وعشية الحرب، كانت الدول الأوروپية، باستثناء روسيا، تملك امبراطوريات واسعة تشمل ثلث مساحة العالم. فكيف تحققت هذه السيطرة؟.

ويفاجأ المؤرخ في بادىء الأمر بسعة المناطق التي تمت السيطرة عليها بشكل سلمي من قبل رجال شبه منفردين أو بواسطة حملات صغيرة جداً مثل حالة برازًا وستانلي في الكونغو، ونشتيغال في الكاميرون، وپافي في لاوس. ولم تستوجب معظم الاحتلالات في أفريقيا السوداء الا إجراءات قليلة. ولا شك أن احتلالات أخرى قد استلزمت نشوب حروب حقيقية. فقد وجب تجهيز 100،000 رجل في الجزائر في سنة 1850، واضطر الانكليز لخوض حرب طويلة وصعبة ضد البوير في أفريقيا الجنوبية سنة 1899 وسنة 1902. كما اضطروا إلى استخدام مئات الألوف من الرجال لكي يتمكنوا من قمع حالات التمرد في الهند.

وقد شكلت المسائل الاستعمارية لب الصراعات الامبريالية بشكل متكرر. فأحدثت قضايا تونس ومصر والمغرب أزمات دولية خطيرة. وكانت القوى الاستعمارية يراقب بعضها بعضاً وتدافع بعناد عن غنائمها. ولم يتوقف حكام الولايات الهندية عن استنكار الخطر الروسي في إيران وأفغانستان، والخطر الألماني في الشرق الأوسط. ولكن العديد من القضايا قد سويت بالتراضي عن طريق البيع أو التبادل أو التنازل المتبادل. فاشترت الولايات المتحدة منطقة الألاسكا من روسيا في سنة 1867؛ وحصلت ألمانيا بالأسلوب نفسه على مناطق الماريان والكارولين من إسبانيا سنة 1899، ولم تكن الاتفاقات بين القوى الكبرى غير تبادل للمصالح الاستعمارية مثل الاتفاق الفرنسي ـ الإيطالي عام 1900، والاتفاق الفرنسي ـ الانكليزي عام 1904، والاتفاق الانكليزي ـ الروسي عام 1907، والاتفاق الألماني ـ الفرنسي عام 1911. وطاولت المؤتمرات الدولية تحديد قواعد اللعبة والتذكير بحقوق وواجبات كل طرف، فعرض مؤتمر برلين (1884 ـ 1885) الذي نظمه بسمارك، على القوى الاستعمارية الحيازة الفعلية لبعض المناطق وإعلانها للدول الأخرى. وحاول المؤتمر الدولي الذي عقد في مدينة الجزيرة الخضراء

الأندلسية في سنة 1906 تنظيم حقوق كل دولة.

وفضلاً عن ذلك، فإنه من الواضح أن الاحتلالات الاستعمارية كانت تشكل دلالة على قوة الدول الأوروبية. فلم يكن للپرتغال وبلجيكا وهولندا أي اعتبار بدون أملاكها الا ستعمارية الواسعة التي شكلت مصدر ثروتها واعتبارها وقوتها. فالامبراطورية البريطانية بمساحة تقرب من 30 مليون كلم^2 و400 مليون نسمة؛ والامبراطورية الفرنسية بمساحة من 11 مليون كلم^2 و50 مليون نسمة، تقريباً، وسّعتا بشكل هائل نفوذ أوروپا في العالم.

موازنة أوروپا والمستعمرات

وطرح التوسع الاستعماري مسألتين أساسيتين: ما هي الفوائد التي جنتها من استثمار الأملاك الاستعمارية؟ وماذا حملت أوروپا إلى العالم الذي سيطرت عليه؟.

وكان عشر الدخل الوطني الانكليزي، عشية الحرب، يأتي مما وراء البحار. ورغم أن التجارة البحرية سنة 1849، ورغم فشل تشمبرلين الذي أراد جعل الكومنولث جماعة اقتصادية ذات تسعيرة تفضيلية، فقد ظلت المستعمرات الانكليزية مرتبطة بالبلد الأم بشكل واسع. وكان ربع المستوردات البريطانية تأتي من الامبراطورية، حتى وإن كانت الدول الأعضاء تبيع أكثر فأكثر إلى الخارج لا سيما إلى ألمانيا. وعشية الحرب كان 38٪من الصادرات الانكليزية تذهب باتجاه الامبراطورية وخاصة نحو الهند. وصناعة النسيج كانت تمثل نصف المبيعات الانكليزية، والمنتجات المعدنية الثلث. وكانت بدايات التصنيع في كندا والهند وأوستراليا لا تشكل عقبة جدية أمام الصناعيين الانكليز.

ولم تكن المملكة المتحدة وحدها تجني فوائد كبيرة من امبراطوريتها الاستعمارية. فقد جمع الهولنديون أرباحاً هائلة من شجر المطاط والتبغ والكينا والسكّر من بلاد الهند. وكذلك من القصدير والذهب. وتمكنوا من تغطية عجز ميزانهم التجاري على حساب المستعمرات.

غير أن الامبراطورية الفرنسة لم تقدم للبلد الأم ميزات مشابهة بسبب القلة النسبية لعدد السكان. فلم تستثمر الممتلكات الفرنسية بشكل صحيح، ولم

يكن لفرنسا مستعمرات كثيفة السكان، باستثناء الجزائر. وظل توظيف الرساميل فيها قليلاً، فلم يتجاوز 6٪ من الرساميل الفرنسية في الخارج. وشكلت التمور الجزائرية، والفستق السنغالي، وكاكاو وموز جنوبي أفريقيا، المواد الأساسية التي دخلت فرنسا من مستعمراتها، وظلت حصتها في التجارة الفرنسية ضعيفة حيث بلغت 12٪ سنة 1913. ولكن الميزان التجاري للمستعمرات مع الخارج كان في حالة عجز، الأمر الذي أثقل حسابات البلد الأم. وقد بدا أن تكاليف فرنسا على التنمية الاقتصادية والإدارة والدفاع في المستعمرات كانت أعلى من المداخيل فيها.

وشهدت ألمانيا وضعاً مشابهاً، ففي عام 1906 بلغ عدد الألمان الموجودين في مساحة 3 ملايين كلم²، من الممتلكات الاستعمارية، 8 آلاف شخص، وارتفع العدد إلى 25 ألفاً عشية الحرب. وكانت التجارة مع البلد الأم ثانوية جداً. وكانت المستعمرات تكلف عشر مرات أكثر مما تعطي، وأدى ذلك إلى صدور انتقادات حادة. ولم تجذب المستعمرات الرأسماليين الألمان الذين لم يوظفوا أكثر من 400 مليون مارك، ويعادل هذا المبلغ أقل من 2٪ من مجمل التوظيفات الخارجية. ولم تزد المبادلات التجارية للمستعمرات الألمانية مع البلد الأم أكثر من واحد بالمئة من مجمل المبادلات التجارية الألمانية. وتجاوزت النفقات المخصصة للمستعمرات عشية الحرب، الفوائد التي تجنيها ألمانيا منها بكثير.

وفي عام 1914 ظلت حصة الكونغو ضعيفة جداً من التجارة البلجيكية، بما يعادل واحد بالمئة فقط. وأسقطت مزاحمة المزارع أهمية الكاوتشوك الطبيعي وكان استثمار الثروات المعدنية لا يزال في بدايته.

وماذا قدمت أوروبا للمستعمرات؟ هل أعطت السلام والازدهار وخيرات الحضارة العليا لأناس أدنى منها؟ إن ما أُعطِيَ قد امتزج بما أخذ في جميع المجالات.

وأما تقييم الوضع الاقتصادي فإنه يستند إلى تحديدات اقتصادية تقنية لا يمكن إنكارها. فقد تحولت مناطق غير صحية، بعد تصريف المياه منها، إلى مناطق زراعية مزدهرة. وبفضل أعمال الري في البنجاب، وسهل الغانج،

والمناطق القاحلة في مصر وشمال أفريقيا، توسعت المزارع وتحسنت المحاصيل. وأتاحت الأبحاث حول المناخ والمياه والتربة، ونوعية النباتات، تحقيق خطوات واسعة في الزراعة. ولكن هذه النجاحات قد أفادت كثيراً زراعات التصدير التي تهم أوروبا بالدرجة الأولى مثل شجر المطاط في ماليزيا، والقطن في الهند ومصر، وفستق العبيد في السنغال، والكاكاو في غربي أفريقيا، وقصب السكر في جزر الأنتيل. وقبل الاهتمام بزراعة المواد الغذائية، لم تلبث الأراضي الاستوائية أن أُنهكت بالاستغلال، وكانت الأراضي اللازمة للاستعمار تُنتَزَع من أصحابها الأصليين الحضر أو الرحل. ولم يكن نادراً أن تجد الأوروبيين قد احتكروا أحسن الأراضي وطردوا أصحابها باتجاه مناطق أكثر جفافاً ووعورة (الجزائر ، أوستراليا، الهند) ولجأوا أحياناً إلى حصرهم في مناطق منعزلة ذات إمكانات زراعية ضعيفة (جنوبي أفريقيا)، وهذا ما أتاح توزيع المناطق بين المستوطنين والشركات الأوروبية. فحصلت بعض الشركات على مساحات شاسعة في الهند الصينية والجزائر حيث حازت الشركة الجزائرية على 100 ألف هكتار، وفي تونس كانت شركة إنفيدا تملك مساحات مشابهة. وتبدو هذه الحيازات متواضعة بالنسبة للتسعة ملايين هكتار التي كانت تملكها شركة ألمانية ـ بلجيكية في الشمال الغربي للكاميرون أو بالنسبة للأربعة عشر مليون هكتار لشركة أوبانغي العليا. وقد لجأت هذه الشركات الكبيرة إلى إجبار الناس على العمل لديها من أجل جمع الثروات الطبيعية من الخشب والكاوتشوك والعاج.

وأنشأ الأوروبيون السكك الحديد والمرافىء، ومدوا خطوط التلغراف من أجل مبررات اقتصادية واستراتيجية. فقد أقام الانكليز 70 ألف كلم من الخطوط الحديد حتى عام 1914، وكانت حصة الهند منها ستة أسباع هذه الخطوط. وأما الفرنسيون فقد أقاموا ثلثها في الجزائر، والربع في غربي أفريقيا، والخمس في الهند الصينية. بينما بلغت الشبكة في المستعمرات الألمانية 4300 كلم منها ألفا كلم في الكونغو البلجيكي. وأنشئت مرافىء كبيرة في كل مكان تقريباً في بومباي وسنغافورة، ودكار. . . .

من أجل تحسين الوضع في المستعمرات، أدخل الأوروبيون نقدهم إليها، وأقاموا أولى البنى التحتية المصرفية. فلعبت كبرى المصارف، مثل

مصرف هونغ ـ كونغ وشنغهاي وبنك الجزائر والكريدي العقاري، وشركة الكريدي المرسيلية وبنك الهند الصينية، دوراً هاماً على أرفع مستوى، في حين كانت تبذل الجهود محلياً لمقاومة الربا وتشجيع الشركات المحلية التعاونية والصناديق الإقليمية والمحلية للقروض المتبادلة.

ومن أجل تخفيف ثقل النفقات في المستعمرات لم يتوان الأوروپيون عن الاستمرار في النظام الضريبي القديم مع بعض التعديلات أو إدخال نظام ضريبي مباشر أو غير مباشر. ورفعت الرسوم الجمركية. وفي الهند الصينية حققت إدارات حصر الملح والأفيون والأرز مداخيل هامة. وأدخل الانكليز في الهند الصينية مبدأ الضريبة على الدخل.

ولكن مجمل التحسينات إنما قامت لتلبية حاجة البلد الأم. ولم يحقق الأوروپيون أية صناعة تحويلية في المستعمرات، لأن السوق الاستعمارية ينبغي أن تبقى سوقاً خاصة لصناعاتهم الوطنية، لذا فإن الصناعات كانت استخراجية، لاستخراج الفوسفات في شمالي أفريقيا، والذهب والماس في جنوبي أفريقيا والفحم في تونكين والقصدير في ماليزيا.

وفي المجال الاجتماعي، فإن الحصيلة عرفت الجيد والرديء، كما جرى في المجال الاقتصادي. فقد ساهم عمل الأطباء والمدنيين والعسكريين بمقاومة الأوبئة والأمراض المستوطنة في هذه البيئة أو تلك. ولا شك في أن الطاعون قد قتل مليوني شخص في الهند في سنة 1907. وأدت إجراءات التطعيم ضد الطاعون والكوليرا في الهند الصينية من قبل مؤسسات پاستور والبعثات الطبية المرسلة إلى غرب أفريقيا الفرنسية، إلى تخفيض نسبة الوفيات. وتحسنت التغذية، وخف تأثير حالات المجاعة بفضل تقدم وسائل النقل، وأمكن تخفيف آثار المجاعات. ومع ذلك فإنه يجدر أن نذكر هنا أن الإحصاءات الرسمية في الهند قدرت عدد ضحايا الجوع بين عامي 1860 و1900 بثلاثين مليون حالة. وبعد أن تميز الاستعمار بإنهاء الحروب القبلية، بدا أنه قد أسهم بانطلاقة ديموغرافية لأن نسبة الوفيات انخفضت بسرعة، في حين ظلت الولادات مرتفعة. ولكن وفيات الأطفال ظلت كبيرة جداً. ففي الهند ظلت الانطلاقة الديموغرافية متقطعة، وأما في المحيط الهادىء، فقد

أحدث الاستعمار صدمة مميتة، فتسارع الزوال في فيجي وجزر هاواي وزيلاندا الجديدة.

وبالنسبة إلى التعليم فهل شجعه الأوروپيون؟ فبعد زوال مدارس السكان الأصليين، لم يحثوا على إنشاء المدارس، ولم تصل مدارس البعثات إلى جميع المناطق. وبينما ساعد الانكليز على إنشاء المدارس، بلغ عدد الأولاد الملحقين بالمدارس في الهند خمسة ملايين في عام 1913، واستوعب الهولنديون 600 ألف تلميذ في مدارسهم؛ كان التعليم في المستعمرات الفرنسية ضعيفاً، بلغ 3٪ و4٪ في أفريقيا الاستوائية الفرنسية و6٪ في الهند الصينية و8٪ في الجزائر، وظل ضعيفاً في مجمله العام. وكانت نخبة قليلة جداً تصل إلى التعليم الثانوي؛ وتدخل الجامعات الأوروپية؛ إلا أنه لم يكن يعطى لهذه النخبة إلا وظائف ثانوية. لذا فقد أصيبت بالمرارة والخيبة، ولم تلبث أن ظهرت كبؤرة ممتازة للخمائر القومية الأولى.

وهكذا فقد حطّم الاستعمار مجتمعات السكان الأصليين بإدخال نمط حضارة المحتل إلى بلادهم. فاستفاد الوجهاء وكبار الملاكين والتجار من التغييرات الحاصلة في حين ظلت جماهير السكان الأصليين محصورة ضمن جهاز إداري واقتصادي، مستعبدة أكثر فأكثر. وبدأت المدن التقليدية تشهد تجمعات أجنبية، وأخذ الأوروپيون يعيشون منعزلين في مدنهم وأحيائهم. واتبعوا سياسة أبوية تجاه السكان الأصليين؛ فأدّى ذلك إلى بعض التحسن في ظروف معيشتهم. ولكن ذلك لم يظهر للمواطن الأصلي، لأنه غالباً ما صودرت أملاكهم وأخضعهم للعمل الإجباري وترك في أوضاع متدنية. وبالطبع، فقد تحسنت تغذيته قليلاً وكان أمام أولاده حظ ضئيل في الدخول إلى المدرسة. ولكنه فقد ثقافته ولم تسمح له الدولة الحامية بالوصول إلى مواقع المسؤولية في المجتمع الجديد الذي يراه يولد.

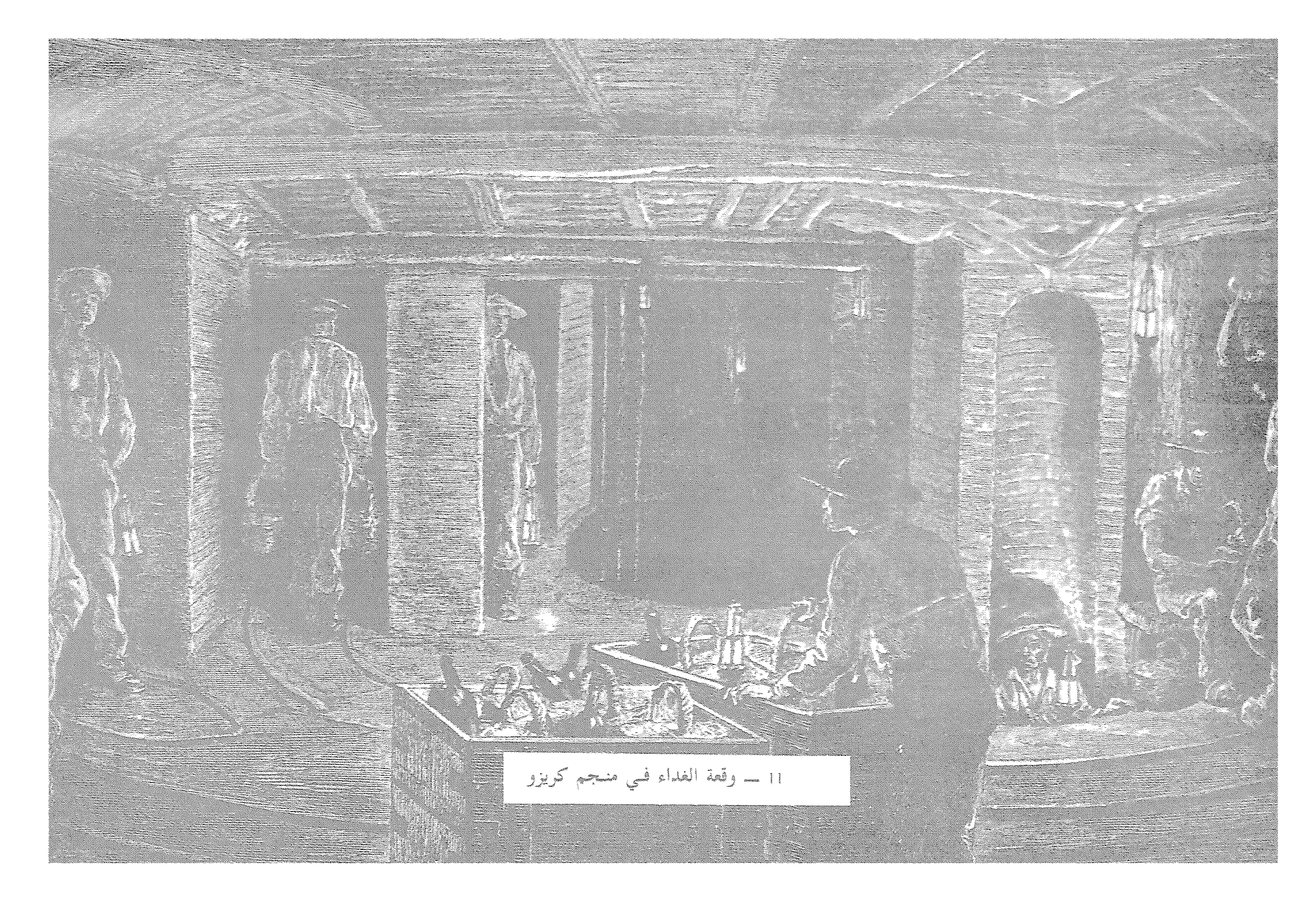
واستناداً إلى هذا الاستثمار للسكان الأصليين ولأسباب أخرى فإن تياراً معادياً للاستعمار بدأ يتكون وينمو في بعض المستعمرات وكذلك في البلد الأم. ففي نهاية القرن التاسع عشر بدأت الحركات القومية بالظهور الخجول. ورفض التقليديون الحضارة المستوردة وقرروا مقاومتها، ألاّ أنهم أظهروا بعض

الانفتاح وطمحوا إلى استخدام التعليم الأوروبي من أجل التحرر من السيطرة الأجنبية. ونما الجنين ببطء في مصر (حزب مصطفى كامل) وفي تونس (الحزب الدستوري). ولكن هذا الجنين في الهند قد امتلك حيوية جدية؛ حيث إن انتصار اليابان على روسيا في سنة 1900 قد أنعش آمالاً كبيرة. وكان حزب المؤتمر الهندي قد تأسس في سنة 1885، كحزب إصلاحي وتحرري، وأخذ يطالب بمشاركة أوسع للشعب الهندي في حكومة البلاد. وبدأ المؤتمر مع تيلاك الأشد قومية واستناداً إلى المفاهيم البوذية، دعا إلى المقاطعة، وطالب بالحكم الذاتي على الأقل. وانتشرت الأعمال الإرهابية فأجاب الانكليز بإجراء إصلاحات معينة وبالقمع في آن واحد. ولكن طاغور وغاندي ما لبثا أن كبر نفوذهما كداعيين للتحرر بالأساليب السلمية. وإذ ظلت معاداة الاستعمار ضعيفة في البلدان المستعمرة، فإنها ظهرت أكثر قدرة في أوروبا. ولا شك أن القومية الامبراطورية كانت تسيطر بشكل واسع في أوساط الطبقات الحاكمة وحتى في الرأي العام. فقد استنكر كليمنصو والراديكاليون السياسة الاستعمارية لأنها تستغل السكان الأصليين لصالح بعض الأفراد، وتكلف غالياً من الرجال والمال، ولأنها تحرف فرنسا عن هدفها الأساسي، أي الثأر من ألمانيا. ورأوا كذلك أن المنافسات الاستعمارية يمكن أن تؤدي إلى نشوء أزمات دولية خطيرة. واستنكر الاشتراكيون فيما بعد، سوء استخدام هذه المنافسات. وأدانت الأممية الثانية المظهر الاستعماري في مؤتمرات باريس سنة 1900 وشتوتغارت سنة 1907، حيث بررت ذلك بالاستغلال الرأسمالي للمستعمرات، وبالخشية من مزاحمة اليد العاملة في ما وراء البحار. ولكن الاشتراكيين لم يجمعوا على ذلك. وشكل «الاشتراكيون الامبرياليون» تياراً قوياً في ألمانيا وقبلوا بالتوسع الاستعماري وشجعوه؛ واعتقد اشتراكيون أوروبيون آخرون بالفضائل الحضارية للاستعمار. ولم يكن للاشتراكية قبل سنة 1914، مفهوم واضح في هذا المجال.

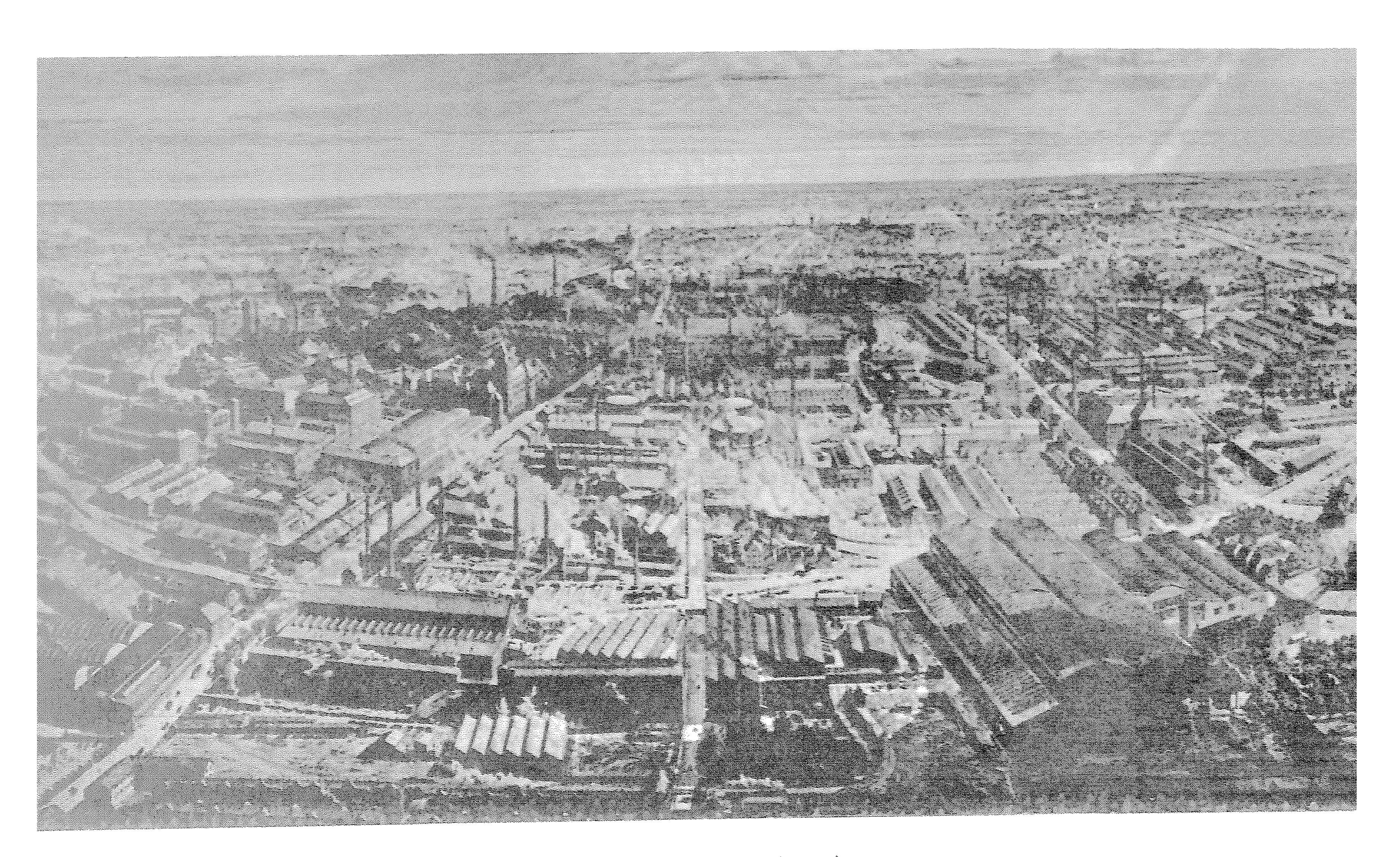
الانتشار الديني

الظروف المؤاتية

وأراد الأوروبيون أن يفرضوا كذلك اعتقادهم الديني على العالم. ولم



١١ ـــ وقعة الغداء في منجم كريزو



12 ـــ منظر عام لمصانع كروپ في إيسّن 1912

تكن المحاولة جديدة، ولكن مهمة المرسلين لم تؤد إلى أية نتائج حاسمة في القرن العشرين، حيث لم يكن في العالم أكثر من خمسة ملايين كاثوليكي خارج أوروبا. وكان عمل المرسلين للقرون السابقة قد انهار وضعف.

واستعاد التوسع الديني لأوروبا نشاطه بقوة ملحوظة، خصوصاً في 1840، فقد جهد الكاثوليك والبروتستانت في التغلغل في العالم الوثني بشكل واسع. واستفاد المرسلون الجدد من التوسع الاستعماري لأن السكان الأصليين اضطروا إلى قبول وجود المرسلين الذين منحوا قدراً كبيراً من الحرية. وغالباً ما تقوم علاقات دقيقة بين الغزو السياسي والغزو الديني. وإذا كان السيف مدعواً لحماية عمل الصليب«فإنه يمكن استخدام الصليب لتهيئة عمل السيف. وقد ساندت انكلترا عمل المرسلين في الهند. وقدمت إحدى مجلات المرسلين الحملة الفرنسية الإسبانية على طوران عام 1858 كأنها «حملة صليبية مقدسة». وفي تونكين رأى المرسلون أن الذين يعتدون على القرى المسيحية، إنما يعتدون «على الله وعلى فرنسا» (1891). وفي أفريقيا الشرقية اعتبر الآباء البيض مثل الممثلين السياسيين. وفي عام 1896 أراد المرسلون إيهام الناس أن «كاثوليكي وفرنسي أمر واحد». وفي الصين كان المرسلون هدفاً للتحركات المعادية للأجانب، وما لبثوا أن اعْتُبِرُوا «طليعة أوروبا الممقوتة» حسب تعبير أحدهم. وفي سنة 1900 اعتبر اسقف پيكين الأب فاڤيه بأن «الخدمة لم تبد غير مفيدة للنفوذ الفرنسي في الشرق الأقصى». وفي الفترة ذاتها، كتب الضابط القديم في الجمارك الصينية فوڤل يقول «مرسلونا هم أفضل دبلوماسيينا وأكثر المعتمدين فائدة للنفوذ الفرنسي في العالم بأسره، فلا بد إذاً من تصدير بذور المرسلين». وغالباً ما توجه البروتستانت مثل الكاثوليكيين إلى الحكومات الأوروپية من أجل مواجهة حملات الاضطهاد. فقدموا بذلك لهذه الحكومات المبررات للتدخل المسلح وللوصول إلى احتلالات جديدة أو توسيع دوائر النفوذ. وحسب رأي اللورد سالسبوري، فإن انكلترا أرسلت «المرسلين بادىء الأمر، ثم التاجر وتبعهم الجندي دوماً.».

وإذا كان التوسع الاستعماري قد ساعد بقوة جهد المرسلين، فإن عوامل أخرى قد لعبت دوراً هاماً. وبعض هذه العوامل دينية صرفة، وأخرى ترتبط بالثورة التقنية. وأراد الأوروپيون تمدين العالم غير الأوروپي. فوجب نقل

«الحضارة والإنجيل إلى الصينيين وزنوج أفريقيا، وسكان أميركا وأوستراليا والجزر الأوقيانية» كما ورد في رسالة كاثوليكية عام 1869. والرأي العام الأوروبي تصنعه عاطفة المرسلين. ولعبت فرنسا دوراً حاسماً في هذا التيار، فهي مبشرة بطبيعتها، كما كتب لويس ڤويُو. أنه كان على الفرنسي المواطن ـ المبشر أن ينشر الحضارة الأوروبية المسيحية: «المسيح وفرنسا، هذا هو شعارنا»، وهذا ما كتبه خبير الإعلان دو مونت في عام 1857.

وتتيح اليقظة الدينية نمواً جدياً للدعوات والإرشاد. كما تتيح أيضاً نمو حماسة تبشيرية ترافق ولادة العديد من الجمعيات المتخصصة، والأعمال المساعدة. وهكذا فإن اليقظة الدينية عند الكاثوليك كما عند البروتستانت تعطي رجالاً حازمين، وموارد مالية هامة. فمن جانب الكاثوليك، أنشئت مؤسسة الدعوة للإيمان في سنة 1822، ومؤسسة الطفولة المقدسة في سنة 1843، وتوسع نفوذهما؛ وتكاثرت المؤسسات للقيام بمهمة المرسلين: فظهرت في روما وسائر أنحاء إيطاليا وفي ألمانيا والبلاد المنخفضة وفرنسا جمعية الإرساليات الأفريقية، والآباء البيض. وإلى جانب هذه المؤسسات المخصصة للذكور تألفت جمعيات نسائية مثل الفرنسيسكان في سنة 1877. وقدر حوالي العام 1900 أن فرنسا تعطي ثلاثة أرباع الرهبان والأخوة المتفرغين لمهام إرسالية، وقد تطلبت هذه المهام موارد مالية. وشهدت المؤسسات الكبرى زيادة في مداخيلها. فقد جمعت مؤسسة الدعوة للإيمان مثلاً خمسة ملايين فرنك في سنة 1871؛ وأكثر من ثمانية ملايين عام 1914، وأنشأت مؤسسات مساعدة مهمتها الدعوة للإرساليات وتأمين الموارد لها، في كل مكان تقريباً. فظهرت 153 مؤسسة بين عامي 1870 و1914 تهتم بأوروبا خصوصاً. وكثرت مجلات الإرساليات كذلك بين عامي 1871 و1914«فبلغ عددها 29 في فرنسا، و26 في ألمانيا، و25 في بلجيكا، و23 في إيطاليا. ولقيت حركة الإرساليات الكاثوليكية الدعم من قبل الكرسي المقدس، وخصوصاً في ظل بابوية ليون الثالث عشر وبيوس العاشر.

وأما من جانب البروتستانت فقد برزت اندفاعة مماثلة للإرساليات، غير أن ذلك لم يكن حكراً على الأوروبيين: فقد شاركت الولايات المتحدة بشكل واسع في هذه المهمة التي امتدت إلى كل مكان«رغم أنها جاءت متأخرة

ومتناثرة، ووجدت من العراقيل أحياناً بتأثير كثرة المذاهب المتنافسة. ودعمت التوسع جمعيات متنوعة. وكثرت الجمعيات الإرسالية في بداية القرن العشرين، ولا سيما في المملكة المتحدة (154 في سنة 1903) و24 في ألمانيا و22 في هولندا. وفي التاريخ ذاته كرست أكثر من مئة جمعية نشاطها في مجال التربية والمساعدة الاجتماعية؛ وأخرى ساعدت في التبشير بنشر المؤلفات والمناشير والكتاب المقدس... وفي أوائل القرن كانت 558 جمعية إرسالية بروتسانتية أوروبية تعمل في العالم بأسره. وفي حين كرست الإرساليات الكاثوليكية جهدها الأساسي لتنبؤات الإنجيل، فقد اهتم البروتستانتيون بإنشاء المدارس والأعمال الاجتماعية والمهمات الطبية والصحية. وبذلوا الجهود كذلك لتنسيق أعمالهم بشكل أفضل؛ ففي عام 1888 عقدوا في لندن مؤتمراً إرسالياً عاماً ومؤتمراً مسكونياً في نيويورك عام 1900، وكذلك مؤتمراً عالمياً كبيراً في سنة 1901 في ادمبورغ ضم 1200 مندوب، جرى فيه عرض للوضع العام وبحث في المسائل الإرسالية، وحددت استراتيجية جديدة تقوم على تجنب المنافسة، والقيام بعمل منظم حول قضايا مختارة بدلاً من التشتت الواسع.

وهكذا ظهر الأوروبيون الكاثوليك والبرتستانت، مدفوعين بيقظة دينية واسعة. وعلى أساس اقتناعهم بتفوق الحضارة المسيحية، حاولوا أن يعرضوا على الشعوب غير الأوروبية، نوعاً من الثورة الروحية والأخلاقية من أجل دفعهم إلى التحول إلى المسيحية. وقد ساعدهم في ذلك تقدم الملاحة التي أوصلتهم إلى العالم، وتزايد ثروة أوروبا التي سمحت لهم بتأمين المواد الضرورية لمهمة الإرساليات.

لقد سمحت هذه الظروف الملائمة بإزالة عدة عوائق في طليعتها ظهور العداء من جانب السكان الأصليين، ووصل الأمر إلى درجة القيام بمذابح: فقدمت آسيا وأفريقيا أمثلة عديدة. وكانت هناك عوائق طبيعية تسببت بوفيات عديدة في صفوف المرسلين. وكان لا بد من مواجهة معوقات داخلية أخرى. وشكلت الإرساليات، لكونها مستنداً للاستعمار هدفاً للأعمال المعادية للاستعمار. فقد طرح أخصام الحملة الفرنسية الإسبانية إلى تورين في 1858 المشكلة بوضوح: «ما هي الضرورة لاستخدام جنودنا وأموال البلد من أجل نشر المسيحية بعيداً، ولا سيما وأننا لا نريدها هنا عندنا؟». وهاجم الأب

«ماڤيه» في سنة 1910 الشخصيات الكبرى التي تعتبر أن «مهمة الإرساليات تسبب من القلق والإزعاج أكثر مما تعطي من الإيجابيات». وبعد أن اندمج المرسلون في جملة رجال الدين، بدأوا يتعرضون للحملات المعادية لرجال الدين ولا سيما في ألمانيا وفرنسا.

ومع ذلك فإن هذه المعوِّقات لم تمنع حصول توسع ديني ملحوظ طال مجمل الكرة الأرضية. فهل يمكن وضع حساب شامل لذلك؟ وما هي المناطق الكبرى التي وصلت إليها عملية نشر الإنجيل؟.

نتائج الإرساليات

لقد حظيت أفريقيا والشرق الأقصى بالقسط الأوفر من اهتمام الإرساليات. فمنذ عام 1878 صار يوجد في آسيا ما يزيد عن 2،800،000 كاثوليكي برعاية 109 أساقفة، يوجههم أكثر من 5630 مبشراً.

وعلى أثر فتح الصين اندفع المرسلون في الامبراطورية الوسطى، متعرضين لأكبر المخاطر، لأن الموظفين الكبار ضاعفوا من العراقيل. وأدى الصراع بين فرنسا والصين حول خليج تونكين إلى وقوع مذابح للمرسلين والمسيحيين في سنة 1884. وظل الوضع صعباً، بالرغم من الأمر الامبراطوري لعام 1886 الذي اعترف بالدين المسيحي وأوصى باحترام المرسلين. ولكن ضعف السلطة المركزية أدى إلى وقوع مذابح جديدة في عام 1898. وفي السنة التالية منح مرسوم امبراطوري حماية كاملة للمسيحيين ولكن بعض حوادث القتل والاضطهاد جرت كذلك. وفي زمن انتفاضة البوكسير في 1900 كان عدد الكاثوليك في الصين 742 ألفاً، وذبح منهم عشرات الآلاف. واعتبر أسقف پكين الأب «فاڤيه» أن الخراب شامل وأنه «أتلف عمل أربعين سنة» ومع ذلك فقد عاد التفاؤل من جديد. ومنذ عام 1903 أسس اليسوعيون جامعة «الأورور» في شنغهاي. وأصبح عدد الكاثوليك في سنة 1905 تسعماية ألف. وبدا أن الثورة الصينية لعام 1911 قدمت عدة إيجابيات، فكان سن يات سن يحضر القداس في كاتدرائية كانتون؛ ويتابع المرسلون وعظهم. وكان يُصلَّى للصين في الكنائس بناء على طلب الحكومة في سنة 1913. كذلك اهتم البروتستانت، وخاصة الأميركيين، بالصين. وقد قاسوا كثيراً من حرب البوكسير، غير أنهم

استعادوا نشاطهم بعدها: وفي سنة 1910 صار عددهم أكثر من 200 ألف معمّد.

وفي سنة 1865 وجد المرسلون الكاثوليك في اليابان بعض المسيحيين المتحدرين من الذين آمنوا بالإنجيل في القرن السابع عشر. ووضع حد نهائي لأنواع الاضطهاد في سنة 1873. وفي سنة 1890 منحت الحرية الدينية لليابانيين. ومنذ عام 1883 رُسِم الأساقفة الثلاثة من السكان الأصليين. وكرست كنيسة الـ 26 شهيداً لمدينة ناكازاكي في عام 1907. وفي عام 1905، إثر انتهاء الحرب الروسية ـ اليابانية وقعت أعمال التمرد والتخريب لبعض المؤسسات الإرسالية، ولكن الحكومة الامبراطورية لم تحاول تقييد جهود المرسلين الكاثوليك. وفي عام 1913 ظهرت دوائر كنسية جديدة، وفتحت جامعة كاثوليكية في طوكيو. ونافس البروتستانتيون الكاثوليك بجدية. وهنا أيضاً ظهر المرسلون الأميركيون نشيطين جداً. ويعود تاريخ التحولات الأولى إلى عام 1872، وسارعت الحركة بفضل الياباني المسيحي الجديد نيزاما الذي أعدّ في أميركا، وعاد إلى بلده في عام 1874. وتغلغل البروتستانت في الأوساط المثقفة. وكانت تعمل في اليابان 32 جمعية بروتستانتية بين عامي 1871 و1914، وكانت جميعها تقريباً في أميركا الشمالية، وكانت الجمعيات الأوروبية قليلة. وفي عام 1911 وجد ما يقرب من ألف مبشر بروتستانتي وثمانين ألف مؤمن تقريباً.

وفتحت مناطق أخرى من آسيا أبوابها للمرسلين، فبعد أن ظلت كوريا طويلاً مقفلة وخطرة إثر ذبح 9 آلاف مبشر في عام 1882 ، وعادت وفتحت أبوابها لهم بعد عقد اتفاقات دولية، اعتباراً من سنة 1893؛ ومع ذلك فقد جرت أعمال اضطهاد في سنة 1901. وكان البروتستانت قد جاءوا إلى هذا البلد في سنة 1881، وبلغ عددهم عشية الحرب أكثر من تسعين ألفاً. وحاول نابوليون الثالث وحاشيته أن يفرضوا الوجود الفرنسي في الهند الصينية رافعين راية الدين. ولكن ظاهرة رفض بدت في بلاط هُوْيِه (Hué) في حين تعايش الرؤساء المحليون لمنطقة كوشنشين بوفاق مع «دين الفرنسيين» وبلغ مجموع الكاثوليك نصف مليون في أيّام عام 1870. وقد تم تأسيس أول مركز إرسالي في «لاوس» سنة 1881، ولكنه لم يلق نجاحاً كبيراً. وفي هذا الوقت قلقت

تونكين من الحملة العسكرية ضد هانوي، وزادت الخشية من المرسلين، فوقعت مذبحة ضدهم في سنة 1883. وترافقت حرب تونكين مع عمليات اضطهاد جديدة، ومرَّ المسيحيون في أنّام كما في كوشنشين بساعات عصيبة حيث ذبح أكثر من 30 ألف في عام 1885، وتتابعت خلال عدة سنوات أعمال السلب والاغتصاب والاضطهاد؛ وبالرغم من الحماية الفرنسية، لم تتحقق خطوات إلى الأمام حتى نهاية سنة 1890، عندها ترك البروتستانت الساحة للكاثوليك بشكل شبه كامل. ولكن هذا لم يحصل في الهند. فمنذ سنة 1870 كان عدد الكاثوليك يتزايد، وأحياناً في حالات الجوع والأوبئة التي سببت تحولات دينية هامة. وفي عام 1884 بعث البابا، ليون الثالث عشر، بوفد رسولي إلى الهند، وبعد ذلك بعامين أقام فيها سلسلة رتب دينية هامة، تكونت من 27 أسقفية وأبرشية. كما ضاعفت الإرساليات البروتستانتية مؤسساتها هناك، وفي عام 1910 بلغ عددها 37 مؤسسة تعليم، و153 مستشفى، و320 مستوصفاً و265 داراً للأيتام. وبلغ عدد الجمعيات البرتستانتية 122 جمعية ضمت أكثر من 4600 مبشر كانوا يعملون في الهند. وقارب المعمدون مليون شخص وشهدت المعاهد والجامعات إقبالاً كبيراً من قبل الطبقات الميسورة. ولكن التحول إلى الدين كان يجري في الطبقات الدنيا بشكل واسع. ففي سيلان بلغ عدد الكاثوليك 100 ألف في عام 1870، وبعد عام 1871 أوفد البروتستانت إليها عدة جمعيات إرسالية، ونجحوا في اجتذاب أكثر من 250 ألف تلميذ. ونشطوا كذلك في المناطق الهندية الخاضعة للهولنديين، حيث استطاع 500 مُرسَل بروتستانتي إجراء عمادة أكثر من 400 ألف شخص.

وإلى جانب الشرق الأقصى كانت أفريقيا ساحة عمل واسعة للمبشرين. ولم يكن فيها إلا عدد ضئيل من المعمدين في سنة 1870.وفي سنة 1878 وجد في القارة الأفريقية 13 أسقفاً و800 مبشر وما يقرب من 1،600،000 كاثوليكي، في حين أن الجمعيات البروتستانتية الأولى كانت في بدء ظهورها. فوجد السويديون في الشرق، والسويسريون فى الجنوب، والنروجيون في مناطق «الزولو» والسكندينافيون في أنغولا . . . وضاعف الكاثوليك جهودهم في أفريقيا السوداء، حيث بلغ عددهم مليوني مؤمن عام 1913 . وكان الآباء البيض قد دخلوا البحيرات الأفريقية الكبرى منذ عام 1878، وتبعهم المبشرون الأفارقة

إلى ساحل الذهب؛ واليسوعيون وآباء الروح القدس إلى زامبيا. واتبعوا طريق الرواد القاسية وسط المصاعب الشاقة. ونشطت جهودهم إثر بعض النجاح في السنغال وسيراليون والكونغو في بداية عام 1880. وتعرضت الإرساليات في الداهومي للمخاطر بسبب الحرب بين فرنسا والملك بهانزين ولم تحقق الإرساليات نجاحات مشهودة في مناطق البحيرات الكبرى حتى نهاية القرن فقط، حيث بلغ عدد المؤمنين 100 ألف خلال عشرين سنة. وفي عام 1898 تحول إلى الإيمان الآلاف من السكان الأصليين في أوغندا؛ ولكن الكاثوليك لم يحققوا نجاحاً يذكر في المغرب برغم مجيء الآباء البيض إلى الجزائر وتونس عام 1870. غير أن أبرشية قرطاجة عادت للظهور في سنة 1884. ولم يلق البروتستانت نجاحاً في شمالي أفريقيا، بينما جرى العكس في جنوبي أفريقيا، حيث أظهروا حماسة كبيرة، وحيث وجد ما يقرب من خمسين جمعية إرسالية وأكثر من 620 ألفاً من الأنصار في سنة 1911. فقد كان البروتستانت نشيطين جداً في أفريقيا الانكليزية، وحققوا تقدماً في غربي أفريقيا والمناطق الآسيوية (200 ألف من المعمدين تقريباً) وفي شرقي أفريقيا (83 ألفاً من الأنصار). وبلغ عدد المؤيدين للبروتستانت في مجمل أفريقيا السوداء 1،600،000 مؤمن في سنة 1913، ويقرب هذا العدد من النتائج التي حققها الكاثوليك. ففي مدغشقر بلغ عدد البروتستانت أكثر من 120 ألفاً من المعمدين عام 1911، ولكن الكاثوليك استفادوا من الاحتلال الفرنسي من أجل تمتين المعالم الأولى التي وضعها اليسوعيون.

ولكن مهمة الإرساليات لم تقف عند حدود آسيا وأفريقيا، بل إن أوقيانيا كذلك بدأت تشهد وصول المرسلين الكاثوليك والبروتستانت. وفي سنة 1878 كان يتحرك في هذه المنطقة 22 أسقفاً وأكثر من 500 مبشر، وزاد عدد الكاثوليك عن 570 ألفاً كان ثلثاهم في أوستراليا. وأقيم في هذه الأخيرة في سنة 1896 مجمع كنسي ضم 23 أسقفاً. ويشهد هذا على التقدم السريع للكثلكة في هذا البلد في حين ظلت الإرساليات البروتستانتية قليلة العدد، فلم تجمع حولها أكثر من 500 نصير. وقد وجد وضع مشابه في الفيليبين حيث أقام الكرسي الرسولي فيها هيئة رسولية في سنة 1901، وظهرت فيها، في الوقت ذاته تقريباً، بعض الجمعيات البروتستانتية.

وفي عام 1893 بعد المؤتمر القرباني في القدس، أوفد البابا ليون الثالث عشرة مبشرين جدداً إلى فلسطين وسوريا ومصر حيث أقيمت رهبانيات جديدة. ولكن هذه الجهود المبذولة منذ ثلاثة قرون في الامبراطورية العثمانية لم تنل من العالم الإسلامي، إلا أنها أعادت قسماً من المسيحيين المنشقين إلى حظيرة الكنيسة. وبدورهم البروتستانت تحركوا في أرمينيا (40 ألف مهتدٍ) وفي إيران (30 ألف مؤمن).

وبينما كانت الولايات المتحدة تشارك جهود الإرساليات البروتستانتية في العالم بشكل واسع، فإن أميركا ذاتها كانت ساحة للتوسع الكاثوليكي. ففي عام 1878 بلغ عدد الكاثوليك على الساحة الأميركية ثمانية ملايين، يربط فيما بينهم 99 أسقفاً وأكثر من سبعة آلاف مرسل. وكان التقدم إلى الأمام ملحوظاً في الولايات المتحدة، وكندا بين عامي 1840 و1870، ففي ثلاثين عاماً ارتفع عدد الأساقفة في الولايات المتحدة من 15 إلى 61، وفي كندا من 6 إلى 120 أسقفاً. وتضاعف عدد القساوسة سبع مرات في الولايات المتحدة، في حين تضاعف ثلاث مرات في كندا. وقد زاد عدد هؤلاء في البلدين معاً عن 500 قس. وبين عامي 1840 و1870 تضاعفت أعداد المؤمنين أربع مرات في الولايات المتحدة، فبلغت 4 ملايين و700 ألف، ومرتين في كندا، حيث بلغ عددهم مليوناً و745 ألفاً. وتوجهت مهمة المرسلين البروتستانت في أميركا الشمالية نحو السود والملونين بشكل خاص.

وتوالت في أميركا اللاتينية جهود الكاثوليك لنشر الإنجيل بين القبائل الهندية. وقدمت إليها الجمعيات البروتستانتية نسبة ضئيلة حيث كسبوا من المؤيدين حوالي 40 ألفاً من بين الهنود والمهاجرين القادمين من آسيا.

وهكذا فلم تبق منطقة في الكرة الأرضية بعيدة عن نشاط الإرساليات التي كسبت حتى أراضي الأسكيمو والأراضي البعيدة في المحيط الهادىء. ولم يتم هذا التوسع المذهل بدون إحداث منافسات حادة بين البروتستانت والكاثوليك. وتؤكد ذلك بعض الأمثلة. فقد اشتكى المرسلون الكاثوليك من رؤية قسس أنكليكانيين يتسللون تحت ظل العلم البريطاني، كما اشتكى اليسوعيون من المزاحمة البروتستانتية التي بلغت حد التعصب في مدغشقر في

سنوات 1800 .وفي عام 1885 اشتكى مبشر كاثوليكي في اليابان من تصرفات البروتستانت والأرثوذكس الروس. وفي منطقة البحيرات الكبرى، ألم يغضب الآباء البيض من هؤلاء القسس الأنكليكانيين الذين ذهبوا إلى حد إعلان حرب أهلية في أوغندا عام 1892 لوقف انتشار الكاثوليك؟ وفي أفريقيا الشرقية اشتكى الآباء البيض أنفسهم من حملات البروتستانت الانكليز. وإنه يمكن الإكثار من هذه الأمثلة. وفرضت قاعدة «كلٌ يعمل لنفسه»، نفسها بين المسيحيين؛ فكانت هذه القاعدة شديدة بقدر ما امتزجت الرغبة في نشر الإنجيل برغبة الغزو والاحتلال.

وينبغي تقدير مدى التوسع الديني. فهل أتاح الست عشرة ألفاً من المرسلين الكاثوليك والثمانية آلاف من البروتستانت الذين خاضوا ميدان التبشير في بداية القرن العشرين، إظهار العالم المسيحي بمظهر نقطة الزيت؟ ولا شك أن الإرساليات قد استطاعت أن تصل إلى كل مكان، لأنها غطت العالم بأسره. فهل كانت النتائج بمستوى اليقظة التي أدت إلى قيام مثل هذه الحركة؟ وهنا لا بد من القول إن العمل الاجتماعي لا يمكن نكرانه. فبفضل الإرساليات رأت النور مدارس ومستشفيات ومستوصفات في المناطق المعدمة. وقدم من أوروپا رجال ونساء جابهوا الطبيعة بشجاعة وكراهية السكان الأصليين من أجل تعريفهم بالإنجيل، وفقد البعض حياتهم، ودفع مؤيدوهم ضرائب باهظة، واضطهاداً ومذابح. ومن الواضح أن جهودهم لنشر الإنجيل ظلت متواضعة قياساً على حالات الاهتداء المتحققة؛ ولكن الاختراق الذي جرى في العالم الإسلامي ظل محصوراً بالرغم من ازدهار الكنائس في كل مكان. ففي الشرق الأقصى حيث تركزت الجهود، لم يزد عدد المسيحيين عن المليون إلا بقليل مقابل 350 مليون صيني، إلى جانب 160 ألف مسيحي من أصل خمسين مليون ياباني. ولم يزد هذا العدد عن 400 ألف مسيحي في الهند من أصل 60 مليون نسمة. وظل أعداد القساوسة من السكان الأصليين ضعيفاً. فبلغ العدد 12 ألفاً فقط في سنة 1913. وكان نصفهم يمارسون خدمة كهنوتية في بلاد الإرساليات. وكان يحصل أن يستشار مؤيدو الأديان التقليدية بدخول المسيحيين، فيلجأون للدفاع عن أنفسهم وللهجوم المضاد. فقاوم الإسلام بشدة، في الهند وتركستان وأفريقيا، وقاوم الهندوس بالتيار القومي، وظهرت

البوذية أشد قوة في الهند وسيلان وسيام واليابان اعتباراً من نهاية القرن التاسع عشر.

هكذا فإن الإرساليات قد فتحت الطريق إلى الاستعمار أو رافقته، وبدت عاملاً مميزاً لتغلغل الحضارة الأوروبية في العالم وعاملاً مميزاً للامبريالية كذلك. وهكذا أوشكت ردود الفعل القومية المعادية للأجانب أن تختارها هدفاً للمقاومة، كما أمكن للإنجيل أن يبدو كبضاعة مستوردة تهدد التقاليد والثقافة الاجتماعية.

التوسع الثقافي

كما كانت أوروپا واثقة من قوتها وإمكاناتها الاقتصادية، كانت كذلك تثق بثقافتها، رغم أنها شهدت نوعاً من الضعف في آواخر القرن. وانفتحت على المؤتمرات الخارجية، واهتمت بالأخلاق الآتية إليها من الخارج. غير أنه إذا «ترافقت الأممية الاقتصادية مع الأممية الثقافية» فإن الحركة تتم في الاتجاهين وينكشف الميزان الثقافي مختلاً جداً لأن أوروپا تستورد القليل وتصدر الكثير.

وهل نستطيع في الواقع اعتبار أوروپا مفتوحة بشكل واسع على الثقافات الخارجية؟ ومن الملاحظ بقوة أن الأخذ من الخارج إنما هو حب الاستطلاع أكثر مما هو رغبة حقيقية بالانفتاح والأخذ عن الحضارات غير الأوروپية. وبالطبع فإن الروايات الخارجية تنمو وتشهد نجاحاً كبيراً. فهذا جوزيف كونراد يدخل الرجل الأبيض في البحار العميقة وكذلك في الطبيعة الاستوائية وسط شعوب معادية، ويجوب ستيڤنسون العالم، ويكثر من الروايات التي يترافق فيها الغريب واللغز والمجهول. وآخرون أغوتهم الأخلاق الأجنبية، وشغفوا بها مثل لافْكاذْيُو هِيْرْنُ الذي أغرم بالفروسية والبطولة في اليابان، فتزوج من يابانية من أجل العثور مجدداً على اليابان التقليدية. وبتصنع أكبر انتقل «بيار لوتي» من البحار الباردة في الشمال إلى الشرق الأقصى ليصف أخلاقاً غريبة للأوروپيين. ويعجب قارىء القارة القديمة بهذه الروايات بل القصائد الغريبة، وهو مدفوع إلى الرحلات بكتابة كونراد وستيڤنسون ولوتي، ولكن هندكپلنغ وبحار جنوب ستيڤنسون وجزر الهادىء كما يراها غوغين، والشرق الأقصى لپيار لوتي إذا كانت هذه المؤلفات تخرج الأوروپي من قارته، فإنها لا تغويه

لدرجة اعتبارها إسهاماً خارجياً كبيراً في الثقافة الأوروبية.

ورغبت أوروبا بتصدير ثقافتها مثل تصدير رجالها وبضائعها. فقد ارتاد الأدب الأجنبي أفاقاً جديدة لم تلبث أن أصبحت حقولاً ممكنة لثقافة تريد الوصول إلى العالم بأسره. وهل يمكن للإنسانية والتقدم أن يتحققا بأسلوب آخر؟ وقد حاول الأوروبيون إنشاء جمعيات مهمتها نشر ثقافتهم في جميع أنحاء الكرة الأرضية. ولم يتردد الدبلوماسيون في تشجيعهم لأن راية الثقافة لها الأفضلية في تغطية جميع أنواع البضائع لا سيما التوجهات السياسية. فالتوسع الثقافي والسياسي مرتبطان بعضاً ببعض بدقة. وما يثير الفضول أن تكون الثقافة الأوروبية راوحت مكانها حوالي أعوام 1870، في حين ظهرت حية في الخارج. وحيث شهدنا ولادة مدارس ومعاهد تأخذ على عاتقها مهمة تنمية ثقافة مشابهة للنماذج الغربية. فكانت خطة ماكولي في الهند تهدف إلى إنشاء طبقة من المثقفين مميزة بالميول الغربية. وفي اليابان شمل عهد ميجي إدخال وسائل إعداد خاصة من الغرب. وجرى تشجيع الأجيال الشابة لتغرف من المصادر الغربية: فألحقوا بمدارس وجامعات أوروبا القديمة، والولايات المتحدة. ولقد طالت الظاهرة، اليابان وكذلك الهند، والشرق الأوسط. ومع ذلك فهل يمكن التأكيد مع أدرياني، بأنها حققت الاتساع بقدر ما فقدت من العمق؟... وفي كل الأحوال فإنها نجحت بدخول بعض البلدان التي ظلت مغلقة في وجه أوروبا حتى ذلك الوقت. ووجدت كتّاباً لديهم استعداد لإنشاء المدائح لها، واتابابي ـ كازان وميتسو جولي غِمْپو في اليابان مثلاً، كما وجدت كذلك مثقفين تقدميين ومصلحين مهّدوا لإدخال الطعم الأوروبي في عمق الثقافة التقليدية، في اليابان والصين والهند وتركيا. وكانت الفئة المؤيدة لطاغور تقطّر شيئاً فشيئاً الثقافة الأوروبية في الفكر الهندي. ما أدّى إلى اغتناء هذا الأخير دون أن يصيبه أي تشويه. فنرى عند شاتّريجي كما عند طاغور نفحة الفكر الأوروبي. وفي الصين أنعش كانغ ين وي مدرسة من المصلحين وُسِمَت بالتأثير عينه؛ ونجحت في اختراقها مستوحية الأدب الأوروبي. وفي اليابان شهد عصر ميجي اعتباراً من سنة 1868 قيام جملة مبادرات تستوحي الثقافة الأوروبية بشكل واسع. ويمكن من خلال هذه المبادرات معرفة الكتّاب الغربيين الكبار؛ ووجدت التيارات الفكرية الأساسية في اليابان دعاة

اختصاصيين مثل ناكاتوكو سوك الذي عرّف بالكاتب روسو. في حين أنه حتى سنة 1890 كان الأدباء الذين دخلوا اليابان بشكل واسع هم من البلاد الأنكلو - ساكسونية، وفي منعطف القرن وجد الفرنسيون والألمان والروس مدخلاً لهم إلى تلك البلاد. وتم وضع الأدباء الفرنسيين في القرن التاسع عشر في متناول الرأي العام المثقف، وكذلك كان يمكن كشف تأثير تولستوي في العديد من المؤلفات الأدبية اليابانية.

وفي العالم الإسلامي، فتحت ثغرة في التقاليد الأدبية، بفعل الثقافة الأوروپية التي تستفيد من حركة الإصلاحات (تنظيمات) فعرفت القصيدة الفرنسية بفضل شيناسي، قبل عام 1870. وأدخل نامق كمال التركي مسرحاً يغرف من معين غربي. ومنذ نهاية القرن عرف العالم الإسلامي جملة من الدراسات التي تولدت عن هذا الاتصال مع الثقافة الأوروپية.

ولم تكن أرض الثقافة في أميركا الجنوبية عذراء، بل كانت الثقافة الإسبانية والپرتغالية قد وصلت منذ قرون، وكادت تحد من تأثيرات الثقافة الأنكلو. ساكسونية وغيرها. وفي الواقع، فإن هذه البلاد انفتحت بشكل واسع بعد سنة 1860. ففي البرازيل كان العديد من الكتاب يستوحون من الأدب الانكليزي، من ديكنز مثلاً. وفي المكسيك تولى هيريديا التعريف بالفكر الفرنسي للنصف الثاني من القرن التاسع عشر. وعرف الفكر الأوروپي انتشاراً واسعاً في أميركا اللاتينية بكاملها، مع دخول مؤلفات توكڤيل وكونت وليتريه وتين وسپنسر وميل.

وكان الموضوع الأوروپي حاضراً بشكل طبيعي في أميركا الشمالية. فاستقبل المذهب الوضعي بحماسة في الولايات المتحدة. ولكن النفوذ الأوروپي أنعش طموحات أخرى إلى جانب تصريحات حول الأخلاق المستقلة. وقد توفرت إرادة الانفصال عن أوروپا، والقيام بإنقاذ الحضارة الأوروپية في نظام جديد.

وهكذا فإن الثقافة الأوروپية نفذت إلى العالم، وبهذا القدر أو ذاك من العمق. ويجدر التساؤل حول تأثيرات هذه الحركة وعمقها. وما يدهش بالدرجة الأولى هو ظهور نخبة مثقفة ولدت مع وصول الثقافة الأوروپية، في

مناطق مختلفة من العالم. وظهرت هذه النخبة في اليابان بعد سنة 1870 وأخذت على عاتقها مهمة تمثيل الثقافة الغربية ونشرها واستفادت هذه النخبة من اهتمام السلطات بها.

وكذلك ساعدت الاتصالات بالثقافة الغربية على استخدام اللغة الشعبية. فرجعت المدارس الأدبية إلى اللغة الشعبية في الهند، وارتفع مستوى هذه اللغة في الصين وتركيا إلى مستوى اللغة الأدبية. ويجدر هنا التساؤل عما إذا كانت هذه القفزة تؤدي إلى تنمية تيار رجعي معاد لأوروپا؟ ولا بد من القول إن نشر الثقافة الأوروپية لا يلغي التقليد المحلي. بل على العكس من ذلك فإنها توفر له الحياة وتنتزعه من حالة الهرم المزمن. فقد اطلع غاندي على بهاغڤادجيتا بواسطة ترجمة لها بالانكليزية. ويمكن أن تتحول الثقافة الغربية إلى ما يشبه حلّة مؤقتة. وتشجع على اختمار أفكار تؤدي في نهاية المطاف إلى يقظة قومية وحتى معادية لما هو أجنبي. وفي عام 1900، لم تكن الصين المثل الوحيد. لأن اليقظة ظهرت كذلك في الهند، وفي أميركا الجنوبية، وحتى في اليابان حيث اعتبرت بعد إنزال الهزيمة بروسيا المعتبرة قوة أوروپية كبرى، ظهرت نهضة قومية بعد سنة 1905 في عهد الامبراطور تايشو.

الفصل الثاني

أوروبا التناقضات

التنوع الكبير بين الأنظمة السياسية

إن نظرة سريعة على تطور الحياة السياسية في أوروبا تكشف التنوع الحقيقي بين الأنظمة. كان هناك بعض الجمهوريات إلى جانب الممالك العديدة، ولكن الفروق كانت كبيرة!.

المعطيات الجديدة

لقد جرى تحديث الدولة في العديد من البلدان الأوروبية، فتحررت من وصاية الكنيسة، وغدت أكثر ليبرالية وديموقراطية في بعض الأحيان. وتحولت بعض الدول من الملكية إلى الجمهورية، فجرى ذلك في البرتغال في سنة 1910، وعرفت فرنسا الجمهورية الثانية، التي حلّت محلها الامبراطورية الثانية قبل أن تعود إلى الجمهورية بعد عام 1871. وقامت في سويسرا دولة اتحادية ذات نظام جمهوري منذ سنة 1815. ولكن معظم الدول حافظت على النظام الملكي. وقامت أنظمة ملكية في الدول الجديدة رأت النور بالتحرر القومي: وعملت القوى الملكية الكبرى على تحقيق هذا الأمر، حيث تولى الحكم في هذه الدول ملوك من الخارج. فقدمت عائلات ألمانية عدداً غير قليل من الملوك: آل ساكس ـ كوبورغ في بلجيكا عام 1821، وفي بلغاريا عام 1887، وآل هُوهِنْزولِرْن في رومانيا عام 1881 والبيت الدانمركي في اليونان عام 1863 وفي النروج عام 1905.

واتجه التطور نحو تقوية السلطة المركزية في الممالك، كما في الجمهوريات بالاعتماد على جهاز الدولة وعلى القوات المسلحة. ويستطيع المواطن تحمل نفقات ذلك عندما تقوى الوحدة الوطنية حيث يكون هو محصوراً ضمن جهاز بيروقراطي وبوليسي كما في روسيا. بينما يفلت المواطن

في انكلترا من هذا الخطر لأن الدولة تتدخل في الحياة الإدارية بقدر ضئيل وتبقى «الخدمة المدنية» قليلة. وحتى في الدولة الاتحادية، فإن السلطات المركزية تعمل على تقوية سلطاتها، كما جرى في الرايخ الألماني بعد عام 1847. وفي سويسرا قاومت الرابطة الانفصالية بالسلاح في عام 1847، محاولات إقامة سلطة مركزية، ولكن إعادة النظر بالدستور عام 1874، أقرت المركزية في السياسة والتشريع والعمل العسكري.

وكذلك مالت الدولة إلى الطابع الدنيوي وبدت روسيا كحالة استثنائية: وهنا كان النظام الأوتوقراطي بحاجة إلى مساعدة الكنيسة الأرثوذكسية من أجل تقوية سلطته. بينما كان يجري البحث في البلاد الأخرى عن كيفية نزع السلطة المدنية والتعليم من الكنيسة. فخاض بسمارك ضدها كفاحاً ثقافياً طويلاً وصعباً أدى إلى انتصار جزئي. وجعلت الجمهورية الثالثة التعليم علمانياً وفرضت فصل الكنسية عن الدولة.

واتسع نفوذ النظام البرلماني. وأقر في بريطانيا وتوطّد، ثمرةً لتقليد طويل وانعكاساً لذهنية فريدة. ومارست السلطة فيها حكومة متجانسة ومسؤولة أمام البرلمان، ولكن الملك لم يكن يحكم. وأما الجمهورية الثالثة في فرنسا فقد اتخذت، هي كذلك نظاماً برلمانياً، غير أن السلطة التنفيذية ضعفت، وصارت الحكومة تنبثق من المجلس.

وبرز تطور نحو الديمقراطية في كل أوروبا تقريباً. ففي سويسرا كانت مباشرة: حيث يستشار الشعب بالاستفتاء، ولم يكن يكتفي بمصادقة أو رفض اقتراحات السلطات، بل يستطيع عرض أي مشروع تتبناه مجموعة من المواطنين. بينما في البلاد الأخرى ينتخب الشعب ممثليه، لأن الديمقراطية المباشرة لم تظهر قابلة للحياة. وأما الاقتراع فقد أخذ به ببطء، وفي أول الأمر في فرنسا عام 1848، ثم في سنة 1875، وفي الدانمرك عام 1849، وفي الامبراطورية الألمانية في انتخابات الرايخ عام 1871 فقط، وفي اليونان عام 1864، وفي سويسرا 1874، وفي بلغاريا عام 1879، وفي صربيا سنة 1888، وفي إسبانيا سنة 1890، وفي بلجيكا 1893، وفي النروج 1897، وحتى في الدول التي تبنت الاقتراع العام مثل فرنسا أو شبه العام مثل المملكة المتحدة، فإن قيوداً جدية كانت تحرم قسماً من السكان حق التصويت. فلم يمنح هذا الحق للنساء

حتى بداية القرن العشرين، إلا في الدانمرك والنروج. وكانت هناك قيود على بعض الفئات والطبقات، وفي پروسيا والنمسا وروسيا وبلجيكا والبلاد المنخفضة؛ وأعطى هذا النظام أفضلية لقلة من الأغنياء، كما هي الحال في النمسا، كان كبار الملاكين مميزين في البرلمان النمساوي في ڤيينا وفي مجلس الدوما في سان بطرسبرغ. وحتى النظام الانتخابي الانكليزي فإنه كان يستبعد بعض الأفراد: اشترط حق التصويت أن يكون المنتخب مالكاً أو مستأجراً.

وقد ترافق تقدم الديمقراطية مع ممارسة الحريات اللازمة لإعلام المواطنين. وكان نظام الصحافة قاسياً جداً في عهد الامبراطورية الثانية في فرنسا، وأصبح ليبرالياً اعتباراً من سنة 1881. ولكنه ظل خاضعاً لرقابة شديدة في روسيا. وبينما ترسّخت حريات الاجتماع والتنظيم في فرنسا أو انكلترا، فإنها ظلت محدودة في البلاد الأخرى.

وكذلك أدّى التطور الديموقراطي في العديد من الدول الكبرى الأوروپية إلى ظهور طبقة سياسية جديدة، وإلى تكوين الأحزاب. واختفى الوجهاء في عهد الجمهورية الثالثة في فرنسا لصالح الطبقة الوسطى كما كسبت المهن الحرة وأرباب العمل الصغار والمعلمين موقعاً أفضل. وفي ألمانيا، لم يبق للأرستقراطيين والموظفين إلاّ عشرة بالمئة من المقاعد في البرلمان النمساوي بعد سنة 1890، ولكن أسياد الأرض ظلوا أقوياء في بريطانيا العظمى والنمسا وروسيا.

وبدأت الأحزاب بالظهور خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكان دورها الأساسي كسب الأصوات، واتخذت تنظيمات هيكلية. ولكنها قدمت صوراً مختلفة. وكان أفضلها تنظيماً بدون شك الحزب الاشتراكي الديموقراطي الألماني، الذي تأسس عام 1875، وبعد أن تعرض لاضطهاد بسمارك، أصبح بعد عام 1890 ماكنة حقيقية تستند إلى جيش نظامي. ولم يستطع الفرع الفرنسي للأممية العمالية ولا الاشتراكيون الثوريون الروس بلوغ المستوى التنظيمي المشابه. وظلت الأحزاب في بريطانيا ذات بنية هشة ظهرت عند المحافظين في سنة 1867 وعند الأحرار في سنة 1874؛ ولم يوضع أول برنامج حزبي محدد إلاّ في سنة 1801. ولقيت الأحزاب في فرنسا متاعب

كبيرة لتتكون: ومن هذه الأحزاب، الحزب العمالي الفرنسي، والحزب الراديكالي، والفرع الفرنسي للأممية العمالية. وأما في الامبراطورية الألمانية، فإن الأحزاب كانت تمثل مصالح اقتصادية وإيديولوجية حيث كان الأرستقراطيون يدعمون المحافظين، في حين دعمت الطبقات الوسطى، الوطنيين الأحرار، وبينما دعمت البورجوازية الصغيرة والقرويون الصغار وذوو المصالح الفردية الخاصة الحزب الكاثوليكي.

ولكن التطور الديموقراطي لم يطمس استمرار الأنظمة الاستبدادية. فبعد مرحلة من الإصلاح، عادت روسيا القيصرية لتمارس سياسة رجعية. ولم تمنع تقوية النظام الأوتوقراطي قيام ثورة 1905 التي أجبرت القيصر على اتخاذ إصلاحات جديدة. ولكن صلاحيات مجلس الدوما، التي كانت محدودة في البداية، راحت السلطات تقضمها؛ فغيرت القانون الانتخابي من أجل ضمان نجاح اليمين الرجعي. وفي النمسا كان الامبراطور فرنسوا جوزيف يمارس سلطاته المطلقة، في حين كان ملك هنغاريا يشهد بوادر ديكتاتورية حقيقية في هذا الجزء من مملكته.

النموذج الانكليزي

وشيئاً فشيئاً، غدت انكلترا في عهد الملكة فكتوريا نموذجاً للديمقراطية، فبعد فترة من الاضطراب دامت قرابة عشرين سنة بين عامي 1848 و1869، تناوب على السلطة حزبان كبيران، توفر لكل منهما زعيم حقيقي. فوضعا الإصلاحات الضرورية خلال خمسة عشر عاماً. ووجد الأحرار، بعد موت بالمرستون سنة 1865، في شخص غلادستون زعيماً أعطى للحرية أهمية كبرى. وتمكن دزرائيلي من الصعود شيئاً فشيئاً في حزب المحافظين حتى غدا زعيماً له، وكان مقتنعاً بضرورة القيام بإصلاحات سياسية واجتماعية.

وقد هدفت الإصلاحات السياسية إلى توسيع الجسم الانتخابي وتحقيق أفضل توزيع للمقاعد. فازداد عدد الهيئة الانتخابية من 1،300،000 عام 1832 إلى 2،5 مليونين ونصف المليون عام 1867، وانخفضت ضريبة حق الانتخاب في المقاطعات ومنح حق التصويت للمالكين في القرى و للمستأجرين الذين يدفعون 10 ليرات على الأقل بدلاً للإيجار. ووضع توزيع للمقاعد خصَّ القرى

الصناعية بـ 52 مقعداً. ووضع غلادستون مبدأ الاقتراع السري عام 1871. وضاعف الجسم الانتخابي بالإصلاحات عامي 1884 ـ 1885. ومع ذلك فقد بقيت النساء والخدم والأبناء المقيمين مع أهلهم والعمال المقيمين عند رب العمل، بقي جميع هؤلاء محرومين من حق الانتخاب. وعدل توزيع المقاعد من جديد بشكل يضمن تمثيلاً أكثر عدلاً للمدن الصناعية.

ولم تخلُ بعض الإصلاحات الاجتماعية من خلفية سياسية. فإصلاح المدارس الذي وضعه غلادستون عام 1870 طور التعليم الابتدائي وجعله إلزامياً من 5 إلى 13 سنة (1881) ومجانياً (1891). ومنحت النقابات وجوداً شرعياً في عام 1871 وفي عام 1875 ألغى دزرائيلي قانون السيد والمسود، ونص على المساواة المدنية بين الاثنين. وحاول غلادستون كذلك الوصول إلى حل للمسألة الإيرلندية، كمشكلة سياسية ودينية واجتماعية. ومن أجل تسوية المشكلة الدينية، فقد أجرى تصويتاً عام 1869 حول «فصل الكنيسة الانكليزية» عن الدولة، فألغى بذلك ضريبة العشر التي كان يدفعها الإيرلنديون للكنيسة الأنكليكانية. ومن أجل تهدئة الإيرلنديين، والمزارعين لدى كبار المزارعين الانكليز، ضمن لهم غلادستون حق التعويض (1870)، وبواسطة القانون الزراعي لعام 1881 منع طردهم، وألاّ يدفعوا إلاّ ضريبة عادلة وأعطاهم إمكانية التخلي عن الأرض لمزارع آخر. وأما المشكلة السياسية فهي أشدّ صعوبة أمام الحل. فقد لجأ البعض إلى عمليات إرهابية بدعم من الإيرلنديين المهاجرين إلى الولايات المتحدة، ولكن آخرين ظلوا في إطار العمل المشروع. ومارس هؤلاء بعد تجمعهم حول پارنيل، وبفضل 82 مقعداً تعود لهم، سياسة عرقلة في مجلس الدوما، وغدا النواب الإيرلنديون حتى بعد عام 1885 في موقع الحكم بين الحزبين الكبيرين، وفي سنة 1886 وضع غلادستون مشروع حكم ذاتي للإيرلنديين، ولكنه رفض من قبل المحافظين وقسم من الأحرار الذين لجأوا إلى الانشقاق وكونوا حزباً مستقلاً (الوحدويون).

في حين تميز يوبيل تتويج الملكة ڤكتوريا عام 1887 بأعياد ضخمة بهية، فإن المملكة المتحدة دخلت مرحلة صعبة تميزت بدفع جديد للديموقراطية، وشهدت الأحزاب مشكلات معينة، وحظي المحافظون الذين ظلوا في السلطة

حتى عام 1906، بدعم الوحدويين الذين تجمعوا حول جوزيف تشمبرلين. ولكن زعماءهم أمثال سالسبوري وبلفور، لم يكونوا بمستوى دزرائيلي. وكان لدى الأحرار زعماء أشد بروزاً مثل أسكيث، ولويد جورج، ولكن الحزب صارمهدداً بتطور حزب العمال. ولم يكن لهذا الأخير الذي تأسس عام 1900، إلا 29 نائباً عام 1906 و42 نائباً عام 1910 وعمل نظام الحزبين بشكل ملائم. وفي سنة 1906 تجنب العمال والأحرار المواجهة بينهما حيث تقاسما الدوائر للفوز على المحافظين. واضطر الأحرار أثناء الانتخابات عام 1910 إلى التحالف مع 42 نائباً عمالياً ومع 84 نائباً إيرلندياً من أجل المحافظة على أكثرية ثابتة.

وفي عام 1913 كان لثمانية ملايين إنكليزي بلغوا سن الرشد حق التصويت، ولكن أربعة ملايين ظلوا محرومين منه ومعهم جميع النساء بالرغم من حملة المطالبة التي قامت بها الناخبات بقيادة السيدة پانكورْسْتْ.

ومع ذلك فقد تسارع المسار الديموقراطي تحت تأثير اهتمام قطاع واسع من الرأي العام بالمسائل السياسية. وساعد على ذلك تطور التعليم الثانوي وتوسيعه بفضل إعطاء المنح، والإكثار من الجامعات. وبعد سنة 1906 وضع الأحرار العديد من الإجرءات الاجتماعية التي استجابت لمطالب الرأي العام حيث أقر التقاعد للعمال، وتحديد يوم العمل بثماني ساعات لعمال المناجم والتأمين ضد البطالة... وفي سنة 1909، عارض مجلس اللوردات المشروع الذي وضعه لويد جورج بفرض ضريبة الدخل والميراث وأعلنوا إدانتهم له. وأظهرت عمليتا الانتخاب إلى مجلس العموم، سنة 1910، أن الرأي العام يؤيد تقليص سلطة اللوردات. وفي عام 1911 تمكن أسْكيث، بدعم من الملك جورج الخامس، من إقرار قانون أعطى اللوردات مهلة شهر واحد من أجل اتخاذ قرار بالڤيتو تجاه القوانين المالية ومهلة سنتين تجاه القوانين الأخرى. فحقق مجلس العموم بذلك تفوقه؛ وبإقراره الحصانة البرلمانية عام 1911، تعزز الطابع الديموقراطي للنظام.

وتطور الرأي العام البريطاني كذلك، في ما خص الوجه السياسي للمسألة الإيرلندية، حيث غدت تسوية هذه القضية أمراً ملحاً بعد اتساع التحركات

المطالبة بالاستقلال. وفي سنة 1910 كانت حكومة أسكيث بحاجة إلى تأييد النواب الإيرلنديين، فطلب رئيس الحكومة التصويت على الحكم الذاتي في مجلس العموم عام 1912. ولكن معارضة اللوردات لم تسمح بتطبيقه حتى عام 1914، مما أتاح للمتمسكين بالوحدة الكاملة أنْ يعدوا السلاح لمنع تنفيذه بالقوة. فوضعت هذه المسألة المملكة المتحدة على أبواب الحرب الأهلية. ولكن المسؤولين الانكليز تمكنوا من متابعة التطور الديموقراطي لبلادهم بمواجهة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الدولية الصعبة.

توطيد الجمهورية في فرنسا

خلال ربع قرن من الزمن انتقلت فرنسا من عهد الجمهورية الثانية إلى عهد الامبراطورية الثانية ثم إلى تثبيت أسس الجمهورية الثالثة بوضع دستور عام 1875.

من الجمهورية الثانية إلى الجمهورية الثالثة ومرحلة الامبراطورية الثانية بينهما

ولم تلبث الجمهورية التي «أيدها الملكيون والاشتراكيون وباركها رجال الدين ، واحترمتها القوات المسلحة وغنّاها الشعراء وأغدقت كرمها على العمال» أن أخلت الساحة لجمهورية رجعية. فبعد فشل أحداث عام 1848 في باريس، حرك القلق الاجتماعي النشاطات البورجوازية. وأتى الدستور المعلن في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1848 من قبل سلطة تنفيذية قوية، إذ انتخب الرئيس بالاقتراع العام، في وجه مجلس تشريعي منتخب كذلك بالاقتراع العام.

وفي كانون الأول/ ديسمبر عام 1848 أصبح لويس نابوليون بونابرت رئيساً للجمهورية، وكانت الأسطورة النابوليونية أحد العوامل الأساسية التي أوصلته إلى السلطة. فصوتت له جماهير الفلاحين ومنحه المحافظون تأييدهم، فأحرز الفوز بالحصول على 74٪ من الأصوات. وفي الانتخابات التشريعية لأيار/ مايو عام 1849، جرت مواجهة بين حزب النظام والحزب الديموقراطي الاشتراكي وفاز الأول بعد أن حصل على 450 مقعداً مقابل ما يقرب من 200 مقعد للطرف الآخر.

وعادت السلطة السياسية للوجهاء رغم أن التحالف المنتصر يضم ثلاثة تيارات: الملكيين والكاثوليك، والليبراليين ومؤيدي أورليانوس، والبوناپرتيين. وهاجم هذا المجلس إصلاحات عام 1848. وألغى حق الإضراب، ورفع قانون فالو سيطرة الجامعة عن التعليم الثانوي. وأدى الصراع حول الاقتراع العام إلى قانون 31 أيار/مايو سنة 1850 الذي حرم حق التصويت لما يقرب من 3 ملايين مواطن. كما توجهت حملة الرجعية ضد حرية الصحافة وتنظيم الاجتماعات.

واهتم لويس ناپوليون بشعبيته، فأعد تعديلاً في الدستور من أجل ضمان استمراره في السلطة. ولما خذله المجلس التشريعي تراجع عن التعديل الشرعي، وأعد للقيام بانقلاب عسكري. فأصبح سيد باريس في 2 كانون الأول/ديسمبر عام 1851 حيث حل المجلس، وألغى القانون الانتخابي ليوم 31أيار/مايو أحداث تسببت بـ 300 ضحية، وسحق تمرد الجنوب ـ الشرقي. وأدّى القمع إلى إبعاد المعارضة الجمهورية، ودعم الرئيس عمله باستفتاء عام، نال فيه 7 ملايين نعم ضد 641 ألف لا. فسدت الطريق أمام الجمهورية التي دامت مدة سنة. وقام محلها نظام شبه ديكتاتوري، وجعل الدستور الجديد ولاية الرئيس المنتخب مدة عشر سنوات. وبدون شك، فقد عرفت الجمهورية الثانية فرض الاقتراع العام، والتصويت في الأرياف، وطرح المسألة الاجتماعية. وبعد إبعاد الملكية، بدأت بصيغتين مدعوتين إلى مستقبل زاهر، هما النظام الرئاسي والديموقراطية البرلمانية.

وجاء السابع من تشرين الثاني/نوڤمبر يعيد العزة الامبراطورية مؤيدة باستفتاء عام بشكل أوسع من الانقلاب، وفي الثاني من كانون الأول/ديسمبر استقبلت باريس الامبراطور ناپوليون الثالث كامبراطور بالوراثة، فهيمن على السلطة التنفيذية حتى المبادرة بسن القوانين وكانت الهيئة التنفيذية المؤلفة من 262 نائباً منتخباً بالاقتراع العام تصوت على القوانين والضرائب والميزانية دون أن يكون لها حق الرد والتعديل والاستجواب. وكان مجلس الشيوخ يضم أعضاء منتخبين، وآخرين يسميهم الامبراطور لمدى الحياة، وكان النظام استبدادياً، ولكنه احتوى على بعض المظاهر الديموقراطية.

وبين عامي 1852 و1857 ظلت الحياة هادئة جداً. واستتب النظام، وشعرت البورجوازية وكذلك الفلاحون بالارتياح، وانصرف العمال إلى العمل. ودعمت الكنيسة والجيش النظام الجديد. وبفضل نظام الترشيح الرسمي، لم يصل إلى الهيئة التشريعية، بين عامي 1852 و1857 إلا مؤيدو النظام. وخضعت المعارضة للرقابة، وبقيت الصحف حذرة بسبب نظام التهديد والإنذار. وتخوف الملكيون وتردد الأورليانيون. وبعد اعتداء أورسيني على الموكب الامبراطوري عام 1858، صدر قانون الأمن العام لتشديد الإجراءات ضد المعارضين.

وقام نابوليون بعدة تنازلات بعد سنة 1860. ونتج الطابع الليبرالي للنظام عن تأثيرات السياسة الخارجية (فلم يكن الكاثوليك راضين عن التدخل في إيطاليا)، والسياسة الجمركية (لم يكن بعض البورجوازيين راضين عن معاهدة التبادل الحر بين انكلترا وفرنسا). واضطر الامبراطور إلى البحث عن قوى أخرى لدعم سلطته. فمنح الهيئة التشريعية بعد عام 1860 حق التوجه إلى الامبراطور، ومنحها في السنة التالية حق التصويت على الميزانية. وفي انتخابات عام 1863 أحرز التحالف الديموقراطي ـ الملكي ـ الكاثوليكي قوة جديدة في المجلس التشريعي حيث نال 20٪ من الأصوات، غير أن المرشحين الرسميين ظلوا يمثلون الأكثرية فيه. ولكن تحسن وضع المعارضة أتاح لها المطالبة بإصلاحات جديدة: حيث طالب تْيِيْرْ بالحريات الأساسية (سنة 1864)، ولكن الامبراطور لم يكن يريد تشجيع «مناورات النظام البرلماني». ومن جهة أخرى تحرك الوسط العمالي. وسمح نابوليون الثالث لوفد عمالي بحضور المعرض الشامل في لندن عام 1862 وإقامة اتصالات مع الاتحادات العمالية. وفي سنة 1864 منحهم الامبراطور حق الإضراب. ولكن هذه الإصلاحات لم تمنع نمو فروع الأممية الأولى التي تأسست في لندن سنة 1864.

وبعد فشل الحملة على المكسيك، والانتصار البروسي في معركة سادُوَا، وفشل سياسة التعويضات تلقت هيبة النظام صدمة قاسية. فلجأ الامبراطور إلى تنازلات جديدة، من أجل تخفيف استياء الرأي العام: حيث منح المجلس التشريعي حق استجواب السلطة التفيذية، وتحرير نظام الصحافة

والاجتماعات العامة. فشجعت قوى الوسط بتحريك من إميل أُوليڤيَهْ، هذه السياسة التي لم تجرد المعارضة من أسلحتها. وكان كليمنصو وفيري وروشفور وغامبيتا يقودون اتجاهاً راديكالياً، والبلانكيون يعدون للعمل الثوري، وفروع الأممية تدعم الإضرابات. وفي انتخابات عام 1869 تحالف الملكيون والكاثوليك والأحرار الذين طالبوا بنظام برلماني، وطالب اليسار المتجمع في «اتحاد ديموقراطي» بالحريات، وناضل ضد مرشحي الحكومة. وفاز الوسط بـ 125 مقعداً، الأمر الذي أعطاه دور الحكم بين اليسار الجمهوري (ثلاثون مقعداً) واليمين الاستبدادي (ما يقرب من مئة مقعد) والملكيين (ما يقرب من 50 مقعداً). ودفع هذا الوضع الامبراطور للقيام بتنازلات جديدة، فمنح الهيئة التشريعية المبادرة بوضع القوانين، وأصبح مجلس الشيوخ هيئة تشريعية ثانية. ودفعت الاضطرابات التي تلت مقتل ڤكتور نُوارْ حكومة أوليڤيه عام 1870 إلى احتواء هذه المخاطر ودفع الأوضاع عامة باتجاه نظام برلماني. فطرح على الفرنسيين إبداء الرأي باستفتاء عام حول الإصلاحات الليبرالية التي تم إجراؤها منذ عام 1860. وكان الاستفتاء جيد التنظيم، وشكل نجاحاً كبيراً للامبراطور، فصوت لصالحه 7،358،000 ناخب مقابل 1،572،000 . وبدا وضعه أكثر ثباتاً «وأقوى من أي وقت مضى» كما اعترف غامبيتا. ومع ذلك فقد انهار عندما تلقى أولى صدمات الحرب.

وشكلت حكومة دفاع وطني في الرابع من أيلول/سبتمبر سنة 1870، وبعد عجزها عن صد العدو، لجأت إلى توقيع الصلح وإلى قمع عامية باريس. وفي شباط/فبراير سنة 1871 تم انتخاب مجلس جديد ضم الملكيين خاصة وجماعة أورليانوس؛ وبدت عودة الملكية ممكنة، ولكن ميثاق بوردو أجّل مسألة النظام: وكان لا بد من تحقيق الصلح في بادىء الأمر: وفي 31 آب/أغسطس 1871 منح قانون ريڤيه تْيِيْرْ سلطات رئيس الجمهورية، ولكن هذا الرئيس كان مسؤولاً أمام المجلس التشريعي الذي احتفظ لنفسه بحق وضع الدستور. وأما تْيِيْرْ الذي أغضبت سياسته المجلس، فقد مال نحو الجمهورية. وأعلن في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1872 بوضوح «إنهاء الحكومة الشرعية في البلد». وطالبت الأكثرية الملكية في المجلس «بسياسة محافظة حازمة». واضطر تيير إلى الاستقالة في أيار/مايو عام 1873 بعد أن لم يبق حوله إلا

الأقلية. وعندما تولى «ماكماهون» رئاسة جمهورية الدوقة أراد تثبيت النظام الأخلاقي والإعداد لعودة الملكية. ولكن الكونت دو شامبور منع هذه العودة، رافضاً العلم المثلث الألوان. وبفضل التقارب بين الجمهوريين المعتدلين واليمين الوسط، جماعة أورليانوس، صوت على التعديل الدستوري الذي قدمه والون في 30 كانون الثاني/ يناير سنة 1875، فأنقذت الجمهورية بصوت واحد: ونص التعديل على أن يجري انتخاب رئيس الجمهورية من قبل مجلس الشيوخ ومجلس النواب ومنحت القوانين الدستورية الجديدة حق الاقتراع للذكور الذين بلغوا الواحد والعشرين من العمر. وقد أسندت السلطة التنفيذية إلى رئيس منتخب لمدة سبع سنوات من قبل المجلس معاً، ويمكن تجديد انتخابه، ويتمتع بكامل السلطة التنفيذية ويشارك المجلسين في المبادرة بطرح مشاريع القوانين ويختار الوزراء، ويعين الموظفين المدنيين ويستطيع حل مجلس النواب بعد أخذ رأي مجلس الشيوخ. ولم يكن مسؤولاً لأن على الوزير المختص أن يشارك في توقيع جميع القرارات. وكان يتمتع بسلطات هامة. ويشارك المجلسان في طرح القوانين والتصويت عليها، وأما الميزانية فكان يجري التصويت عليها في مجلس النواب ثم في مجلس الشيوخ. ويعتبر الوزراء مسؤولين أمام المجلسين. وينتخب النواب لمدة أربع سنوات بالاقتراع العام؛ ويضم مجلس الشيوخ 75 عضواً ثابتين لمدى الحياة (سمّتهم الجمعية الوطنية التأسيسة المنتخبة عام 1871، ثم الشيوخ أنفسهم)، و225 عضواً لمدة تسعة أعوام من قبل هيئات إقليمية منتخبة، ويتم تجديدهم بنسبة الثلث كل ثلاث سنوات، ويتمنى الوجهاء دستوراً صالحاً للملكية والجمهورية في آن واحد، بحيث يمكن لهذا النظام البرلماني أن يؤدي إلى قيام نظام رئاسي أو ملكية برلمانية.

وفجأة عاد الجمهوريون بقوة، وأحرزوا الأكثرية في مجلس النواب، وأراد الرئيس اختيار الوزراء بحرية. وبعد أزمة 16 أيار/مايو سنة 1877 جرت انتخابات تشرين الأول/أكتوبر الحماسية، وتميزت بضغط إداري لصالح اليمين، وجاءت الأكثرية للجمهوريين، ورضخ ماكماهون للأمر الواقع. ووطد الجمهوريون موقعهم حين تجديد الثلث الأول للشيوخ عام 1879 حيث تم انتخاب 66 جمهورياً مقابل ستة عشر محافظاً. وأدت إرادة الجمهوريين في

تطهير الإدارة والجيش إلى استقالة ماكماهون في بداية عام 1879، وانتخب بعدها الجمهوري جول غريفي رئيساً. وخسر الأعيان الجولة.

نحو برلمانية مطلقة

وتطور النظام بسرعة نحو برلمانية مطلقة، فضعفت السلطة التنفيذية في بادىء الأمر. ومنذ الثمانينات للقرن التاسع عشر أصبح الرئيس حكَماً قبل كل شيء. وكان ينقص رؤساء الوزارات، باستثناء وَالْدِكْ ـ روسو وكليمنصو، السلطة أو الوقت من أجل فرض أنفسهم. فبين عامي 1875 و1915 «استهلكت» الجمهورية الثالثة 52 حكومة و279 وزيراً. فولَّد هذا التقلب حذراً كبيراً لأن الحكومات كانت تبذل أقصى الجهود من أجل الاستمرار، وغالباً ما حددت سياسة أسبوعية لتتجنب الاستجوابات. وأما البرلمان فقد مارس رقابة حذرة وبالغ في ذلك. وكان مجلس النواب يدرس جميع مشاريع القوانين بواسطة لجان برلمانية تضع الصياغة الخاصة لها ولم تكن تعفي الوزير المختص إلا في آخر المطاف. وأما مجلس الشيوخ الذي فقد صفة العضوية الدائمة لبعض أعضائه بعد إصلاح عام 1848، فصار يقوم بدور المعدِّل والمدافع عن الجمهورية.

ومن الناحية السياسية، فقد سيطر ممثلو الطبقة الوسطى على البرلمان وأخذوا مواقع الوجهاء القدماء؛ ومنذ سنة 1902 كان ثلث النواب فقط يمثل النبلاء والبورجوازية الكبيرة. وعشية الحرب كان نائب واحد من كل عشرة ينتمي إلى الطبقة العاملة أو إلى الفلاحين، يعني أن الطبقة الوسطى هي التي كانت تسيطر على الحياة السياسية.

ولم يكن الفرنسي مؤيداً لظهور أحزاب كبرى تحت تأثير فرديته، وتفضيله للتعددية. فكان لدى الحزب العمالي الذي تأسس عام 1882، 17 ألف عضو، بعد عشرين سنة من وجوده، ولدى الفرع الفرنسي للأممية العمالية الذي تأسس عام 1905، 72 ألف عضو فقط، في بداية عام 1914 ولم تعرف الأحزاب الأخرى، يمينية كانت أم راديكالية كيف تنظم نفسها.

وظهرت معالم بعض الاتجاهات الكبيرة وأصبحت أكثر ثباتاً، فبعد أن

كان اليمين قد خسر معركة النظام عاد فأثبت وجوده اعتباراً من عام 1889. وقبل قسم من الملكيين الكاثوليك تأييد الجمهورية تحت تأثير نصائح البابا ليون الثالث عشر، . حصلوا على خمسين مقعداً عام 1902. بينما حصل التقدميون الليبراليون، جماعة آل أورليانوس على 110 مقاعد، ودافعوا بقيادة ميلين وريبو عن النظام والحرية والسياسة المعتدلة. وظهر اليمين القومي بعد قضية دريفوس ونال حوالي 60 مقعداً في عام. 1902.وجمع الموقف اليساري تيارين كبيرين هما الراديكاليون والاشتراكيون. وكان الراديكاليون جمهوريين وفي الوقت ذاته معادين لرجال الدين ومؤيدين للسلام الاجتماعي. وطالبوا بفصل الكنيسة عن الدولة، وبإلغاء مجلس الشيوخ، وبفرض ضريبة الدخل. وقد ظهروا أقوياء جداً في مجلس عام 1902 حيث كان لهم 250 مقعداً. غير أن الحزب الذي تأسس عام 1901، لم ينطلق إلا بصعوبة. وانقسم زعماؤهم: بورجوا، بريسون، وبِلّيتانْ وكليمنصو وكايو... بين عدة اتجاهات، وكانت الراديكالية قوية في الأرياف والمدن الصغيرة وتميزت بـ «ديموقراطية جزئية إيديولوجياً ومعتدلة عملياً» حسب تقييم أندريه سيغفريد. وأما الاشتراكيون المشتتون في فرنسا فقد حلموا بتغيير المجتمع. وتنوعوا بين الفوضويين وجماعة غيسد Guesdeوجماعة بلانكي Blanquiوجماعة الممكن والاشتراكيين المستقلين واختلفوا كذلك حول أساليب العمل. وحاولت الأممية توحيد صفوفهم، فأسسوا الفرع الفرنسي للأممية العالمية SFIOعام 1905، ولكن الحزب الجديد لم ينجح في جمع المستقلين مع برياند وڤيڤياني... وحققوا مواقع هامة في المجالس البرلمانية، فكان لهم 53 نائباً عام 1906 و75 نائباً عام 1910، و103 نواب عام 1914.

وبالرغم من تطورات هذا التيار أو ذاك فلم تتميز الانتخابات الفرنسية بإصلاحات خطيرة، ومع ذلك فقد تأثرت أحياناً ببعض القضايا الكبيرة مثل المسألة الدينية عام 1902. وظل الناخبون أوفياء لآرائهم، وفاز اليسار بفضل ناخبي جنوبي نهر اللوار؛ بينما حافظ اليمين على مواقع قوية في الشمال الشرقي والجنوب الشرقي الداخلي والغرب.

وقد اهتزت الحياة السياسية الفرنسية بعدة أزمات جدية، تسبب بها بعض الفضائح مثل فضيحة الأوسمة التي لطخت الرئيس غريڤي سنة 1887، وفضيحة

باناما عام 1892 التي طالت فلوكيه، وفرايسينيه، وروڤييه، وكليمنصو. . . وأخرى أشد خطورة كان لها انعكاسات كبيرة على الرأي العام. وتعرضت الجمهورية البرلمانية لخيبة مريرة أمام ألمانيا، فكان ذلك طريقاً إلى صعود نجم جنرال الثأر بولونجيه. وقد نشأت باسمه حركة (1888 ـ 1889) طلبت بالثأر وشكلت تحالفاً غير متجانس تجمّع حول شخصية متآمرة طموحة ومترددة. وبعد ظهور قضية دريفوس وتحولها من قضية جاسوسية إلى سياسية، انقسم الرأي العام إلى تيارين. تيار مال إلى دريفوس باسم الحرية والعدالة والحقيقة حيث وقفت معظم قوى اليسار في وجه اليمين المعادي لدريفوس الذي تستر وراء مصلحة البلد ومصلحة الدولة وشرف الجيش. وشكل ذلك شرخاً عميقاً، ولكن الأمر لم يصل إلى درجة العمل الانقلابي، رغم أن العديد من الملكيين فكروا بذلك من أجل «خنق الفسق».

ولكن التهديد الخارجي خفف من حدة الانقسامات. وفي سنة 1914، وبالرغم من كون اليمين القومي ميالاً إلى الحرب، واليسار المتطرف إلى السلم، فإن إعلان ألمانيا الحرب على فرنسا أدى إلى قيام الاتحاد المقدس.

وهكذا فإن الجمهورية الثالثة عرفت تطوراً، حين فرض نظام المجلس التمثيلي، والأحزاب، في وجه سلطة تنفيذية لم تستخدم الصلاحيات التي منحها إياها دستور عام 1875. ولقد غدا النظام ديموقراطياً، وأمسكت الطبقة الوسطى بزمام الحكم.

المَلَكيات القديمة الرجعية

المَلَكية المزدوجة «صنيعة» القوميات

بعد ثورة عام 1848، قمع المحافظون النمساويون محاولات التمرد والثورة، وفرضوا نظاماً مركزياً واستبدادياً متشدداً. غير أن هذا النظام تطور بحيث وافق الامبراطور فرنسوا جوزيف، في نهاية المطاف، على قيام ملكية فردية. فأقام نظاماً ثنائياً على أساس اتفاق عام 1867. وصار امبراطوراً للنمسا وملكاً لهنغاريا في آن واحد. وعهد بالشؤون المشتركة إلى ثلاثة وزراء في الشؤون الخارجية والتعليم، والجيش؛ وبالرقابة البرلمانية إلى هيئتين من ستين عضواً منتخبين من قبل برلمان كل منهما.

وشكلت النمسا وما حولها محور القسم الأول. . . وكانت تضم 19 مليون نسمة. وتجمعوا حول نواة ألمانية 35٪، وتشيكية (23٪) وضمت كذلك فئات من السلاف ومن پولونيين، وسلوڤين وحتى من اللاتينيين. وضم مجلس الأعيان، في داخل البرلمان أعضاء بالوراثة، أو لمدى الحياة، في حين تألف مجلس النواب من أعضاء تسميهم المجالس المحلية المنتخبة على أساس عشائري. وأما السلطة التنفيذية فكانت تخص الامبراطور الذي يستطيع ممارسة كامل صلاحياته عند الحاجة، وشكلت مملكة هنغاريا محور القسم الثاني من الامبراطورية. وضمت 14،5 مليوناً، تكونوا من 40٪ من المجريين، و15٪ من الرومان و15٪ من الصرب و12٪ من الألمان و11٪ من السلوڤاك. وشكل جميع هؤلاء كتلة أكثر تجانساً. وكان الملك يختار وزراء مسؤولين أمام البرلمان الذي تكون من مجلس النبلاء بالوراثة أو لمدى الحياة، ومجلساً من الممثلين، ينتخبه عدد قليل من الناخبين.

ولكن اتفاق عام 1867 لم يسوِّ المسائل السياسية الكبرى لهذه الدولة المتعددة القوميات. أهي مركزية أم اتحادية؟ والنظام ليبرالي أم استبدادي؟ وقد أدت انطلاقة حركة القوميات إلى جعل الحلول أشد صعوبة.

وكان الامبراطور فرنسوا جوزيف يلقى الاحترام بصفته رجل نظام وواجب. وبعد عام 1896 خلفه ابن أخيه فرنسوا فرديناند، فبدا أكثر استبداداً وأقل استعداداً للقيام ببعض التنازلات أمام التحرريين.

وفي النمسا حاول تآف (Taaffe) بين عامي 1878 و1893 أن يضفي على النظام طابعاً تحررياً. فوضع القانون الانتخابي لعام 1882، الأمر الذي فتح الطريق إلى صناديق الاقتراع أمام البورجوازية الصغيرة؛ ووضع تشريعاً اجتماعياً هاماً يمكنه جذب أنظار عالم العمل. ولكن تآف اصطدم بتصلب القوميين الألمان والشباب التشيكي الذي طالب بالحكم الذاتي الكامل وبالاقتراع العام. ولم يستطع أن يحول دون ولادة حزب اشتراكي ديموقراطي في عام 1889 قاده أدْلِر المعادي لسياسته. وفي السنوات الأولى للقرن العشرين، كانت كل سياسة ليبرالية تصطدم بمقاومة جدية، ولكن الثورة الروسية لعام 1905 وطدت موقع الاشتراكيين الديموقراطيين. وغالباً ما كان فرنسوا جوزيف مضطراً إلى ممارسة

الصلاحيات الكاملة، ففرض عام 1906 الاقتراع العام بغرض شد الجماهير إلى الملكية، وتهدئة القضايا الوطنية. ولم تأت انتخابات عام 1907 بحل للمشكلة، حيث فازت القوميات بـ 230 مقعداً، والأحزاب الألمانية بـ 180 مقعداً، والاشتراكيون الديمقراطيون بـ 86 مقعداً، ولم تتحقق أكثرية ثابتة، فاضطر الامبراطور إلى ممارسة سلطاته الكاملة.

ولم يكن تطور النظام واضحاً في بلغاريا. فعندما كان الحزب الليبرالي بزعامة دياك Deakفي السلطة، لم تكن هناك حرية في التنظيم والتجمع، ولا حرية في الصحافة. وشلت الحياة السياسية بالمنافسات بين القوميات وبالصراعات السياسية داخل مجلس الممثلين. واعتباراً من عام 1910 فرض إثيان تيزا ديكتاتورية حقيقية. وفي عام 1914 رفضت الحكومة الهنغارية اعتماد الاقتراع العام.

ومن الواضح أن الحياة السياسية في المَلَكية المزدوجة، تميزت بتفاقم مسألة القوميات. ففي عام 1910 لم يكن الألمان يؤلفون إلا 24٪ من السكان، ومع ذلك كان ثمانية من كل عشرة موظفين يتكلمون اللغة الألمانية. وفي التاريخ نفسه كان يوجد في الامبراطورية النمساوية والهنغارية 47،2٪ من ذوي اللغات السلافية (12،6٪ من التشيك، 10،3 من الصرب، 5،1 من البولونيين) و20،2٪ من المجريين و6،4٪ من الرومان و2٪ من الإيطاليين. وتفاقمت المسألة القومية بعد الاتفاق بين المملكتين عام 1867. فبدأت الأمم تدرك أكثر فأكثر وجودها الخاص، وتفتقد دولتها الخاصة، في حين أخذت الحكومة المجرية تحاول جعل جميع السكان مجريين. ولم يمنع حسن تعاملها مع الكرواتيين، بروز ظاهرة مقلقة وهي اجتذاب جامعة زغرب لسلاف الجنوب، وجرى تقارب بين الصرب والكرواتيين. وانطلقت الفكرة اليوغوسلافية في نهاية القرن. كما جرى تقارب بين السلاف والتشيك، قبل الحرب ببضع سنوات، وطالب الرومان بالحكم الذاتي لمنطقة ترانسلڤانيا وظهرت بوادر اليقظة لدى الأوكرانيين.

وظهرت صعوبات خطرة في مناطق المملكة المجرية، فوقف التشيك الذين كانوا يؤلفون ثلثي سكان منطقة بوهيميا، في مواجهة الألمان. وإذا كان

«التشيك القدامى» اكتفوا بالمطالبة بالحكم الذاتي، فإن «الشبان» منهم نادوا بالاستقلال. وقدَّم تآف بعض التنازلات حيث منح التشيك وسكان يوغوسلافيا المساواة في الوظائف العامة، وإقامة جامعة في براغ. ولم يستطع أن يمنع وقوع الاصطدامات فيها بين الطلاب التشيك والطلاب الألمان. وكسب الشبان التشيك مواقع أفضل، وشكلوا عقبة أمام المجلس الامبراطوري وبحثوا عن حلفاء لهم بين سلاف الجنوب، ولكن الحزب الشعبي بقيادة مازاريك «بدا متحفظاً». وأما پولونيو غاليسيا فكانوا يحلمون بالاستقلال ويسيطرون في الوقت ذاته على الأوكرانيين الذين كانوا يتطلعون نحو روسيا. وقد استيقظت المعارضة الإيطالية في تيرول، ولكن دون أن تتقارب مع سلاف دلماسيا.

وهكذا فإن تسوية عام 1867 لم تُرضِ إلا الألمان والنبلاء الپولونيين والمجريين بشكل واسع. ومع ذلك فإن اليقظة القومية ارتدت طابعاً اجتماعياً كذلك، وجرت المطالبة ليس فقط بتفكك الامبراطورية بل كذلك بإصلاحات تمنح الأمم حقها بدولة مستقلة أو اتحادية. ولكن فرنسوا جوزيف ظل حبيس صموده، ورفض ذلك، معتمداً على بعض التماسك لإنقاذ الامبراطورية، مثل السلالة الحاكمة، والكنيسة والجيش. بينما أقام آل هابسبورغ علاقة معينة بين القوميات، واعتمدوا على دعم الكنيسة وظلت الجماهير الريفية في هذا البلد الواسع مؤمنة جداً، كما ظلت النخبة ورجال الدين مخلصين للأسرة المالكة: وكان الجيش، بفضل الخدمة العسكرية الإجبارية، عامل صهر وامتزاج للشعوب وبقي موالياً ومخلصاً للامبراطور.

وبالرغم من هذه الصعوبات السياسية والاجتماعية والقومية، لم يكن النظام فاسداً كما يريد إظهاره بعض المراقبين الأجانب. وفي عام 1913 رفض «مازاريك» أن يستسلم «لأحلام سقوط النمسا». وإنما جاءت الحرب، كما رأى «بيرانجيه» تدمر التوازن السريع العطب «المستند في آن واحد إلى القوى المحافظة وإلى مصلحة جميع هذه الشعوب في العيش المشترك.

الأوتوقراطية الروسية والاحتجاجات المتنامية

حوالي سنة 1850 كان القيصر كائناً شبه أسطوري، ومجسداً للامبراطورية الروسية، وكان يستند نظامه الأوتوقراطي إلى ما يقرب من 900 ألف من النبلاء،

وإلى جيش من الموظفين يتراوح بين 440 و500 ألف لا يقوم بأي مبادرة، واعتاد على الطاعة العسكرية. وقليلون جداً من الروس مَنْ توقعوا تطوراً سياسياً يؤدي إلى نوع من الديموقراطية البرلمانية، وكثيرون الذين كانوا يقيمون تعادلاً بين النظام الأوتوقراطي والطبقات الغنية.

وكان القيصر ألكسندر الثاني واثقاً من مهمته ويتصرف كمستبد مستنير، واتبع سياسة إصلاحية كان ينبغي ألا تبلغ وضع دستور تحرري قد يؤدي حسب رأيه إلى زوال الامبراطورية. وتأثراً بواقعيته، كان يريد أن تتكيف روسيا مع العالم الحديث الذي يتيح لها أن تلعب دوراً هاماً على المسرح الدولي.

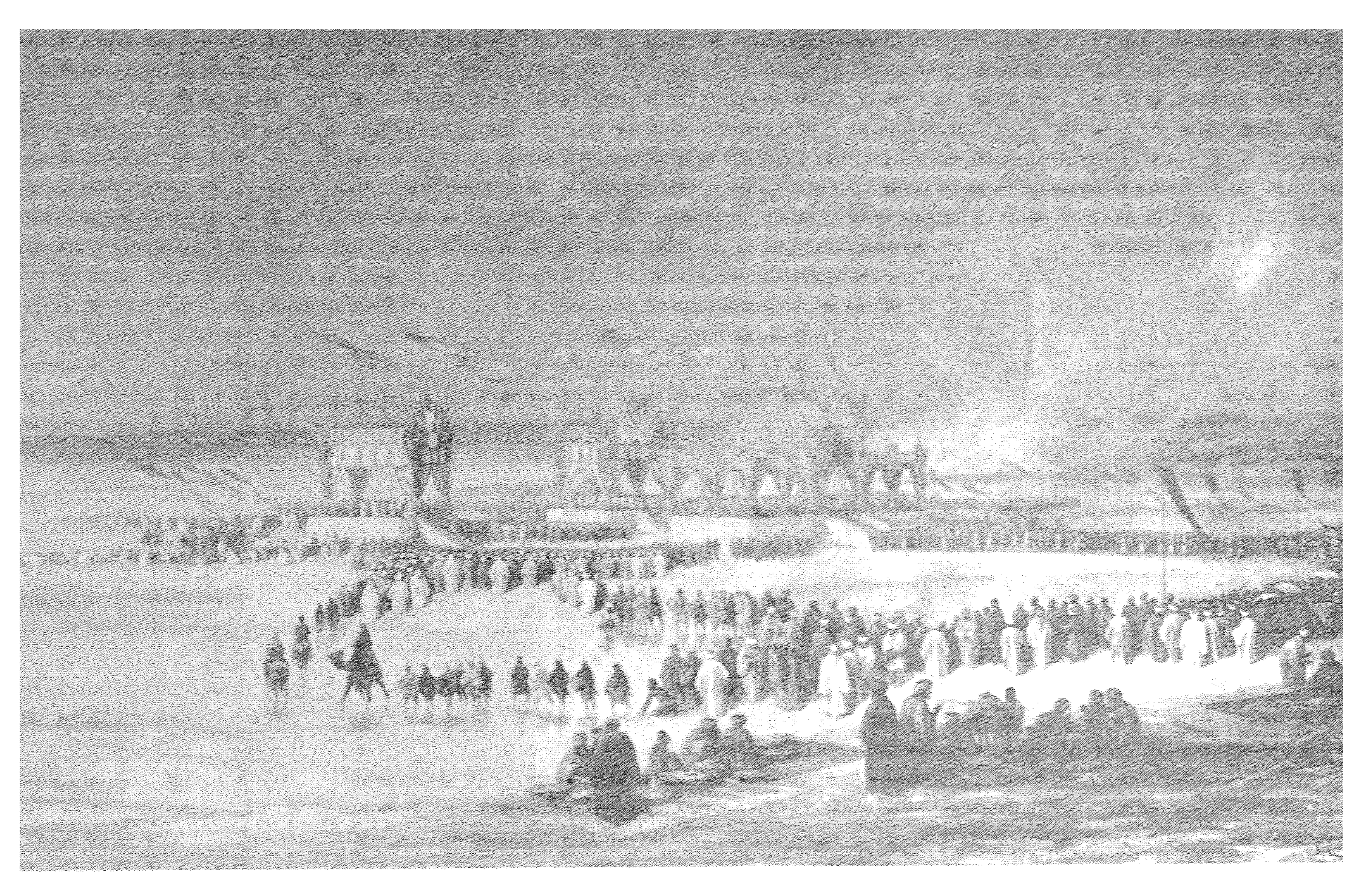
وفي عام 1861 أصدر قانوناً تشريعياً ألغى فيه أوضاع القنانة. فأراد منح الأقنان، الحرية الشخصية وتشجيع تحوّل القرية من التبعية للإقطاعي إلى الارتباط بالدولة. كما أراد منح الأقنان القدامى حدّاً أدنى من الأرض لكي يتيح لهم أن يعيشوا أو يصبحوا مساهمين دون إغضاب المالكين. ولكن الإصلاح أغضب الجميع فقد شعر النبلاء بأنهم وقعوا ضحايا اغتصاب أرضهم، وأما الفلاحون الذين لم يحصلوا على أرض كافية، فقد وجب عليهم شراؤها بواسطة سلفات تمنحها الدولة.

ولكن فشل الإصلاح الزراعي لم يؤدّ إلى التخلي عن فكرة إعادة تنظيم روسيا بهدف تجديد النظام الأوتوقراطي. غير أن هذه الإصلاحات ينبغي ألا تطال الصلاحيات المطلقة للقيصر الذي رفض أي تغيير سياسي حقيقي. وقد استخدم المجددين والواقعيين، إلا أنه كان يطردهم عندما يجد دليلاً على ليبراليتهم.

وكذلك لم تؤدّ الإصلاحات الإدارية إلى تغيير سياسي كبير. ففي عام 1864 تغيرت الإدارة المحلية بإدخال المجالس المنتخبة من قبل النبلاء وسكان المدن والفلاحين. وطبق ذلك في المقاطعات، إلا أنه لم يكن لها أية صلاحية في مجال العدل والبوليس والإدارة، أو اقتصر دورها على التجهيزات الاقتصادية والنقل والتعليم. وأما القرارات فلا بد أن يصادق عليها موظفو الحكومة، الأمر الذي كان يحد من حرية عمل هذه المجالس. واعتباراً من عام 1870 كانت المجالس في المدن تنتخب حسب نظام يعطي الأفضلية



13 ـ داخل مصرف في نهاية القرن التاسع عشر



14 ـــ تدشين قناة السويس برعاية الإمبراطورة أوجيني 1869

للأغنياء، وكانت شرطة المدينة لا تخضع لعمدتها المنتخب، ومع ذلك فقد سمحت هذه المجالس بازدهار الحياة السياسية، بالرغم من ظروف انتخابها وعملها. وبدا أن الإصلاح القضائي لعام 1864 قد سار في الاتجاه نفسه بعد أن أعلن استقلال السلطة القضائية. وقارب وضع القضاة ما هو قائم في البلاد القريبة، فأقيمت جملة من المحاكم الموسعة المتسلسلة من قضاة صلح منتخبين من قبل المجالس الإقليمية، ومحكمة عدل في كل ولاية، وفي القمة عشر محاكم للاستئناف ومحكمة للتمييز، واستخدمت المحاكم أحياناً كمنابر سياسية، ولكن استقلال القضاء بقي في الغالب نوعاً من الخديعة، لأن قانون المحاكمات الجنائية أتاح للإدارة اتخاذ إجراءات وقائية بتدارك الجرائم، حيث أصبح الاعتقال الإداري يستخدم بشكل واسع.

وأما الإصلاحات في مجال التعليم فقد عرفت هي كذلك حالات حصرية في التطبيق. ففي عام 1863 حصلت الجامعات على استقلال إداري واسع، ولكن البرامج كانت موحدة فيها جميعاً وتتدخل الوزارة في اختيار الأساتذة. ولقد وضع الكونت تولستوي الجامعات في حرية تخضع للرقابة. واعتباراً من عام 1864 جرى توسيع التعليم الثانوي في مدارس مستوحاة من النموذج الألماني وأعطى طابعاً أكثر حداثة في حين ظلت دور التربية القديمة مخلصة للتقاليد. ولم تسمح معارضة الأكليروس بأنشاء مدرسة ابتدائية علمانية، حتى إن المدارس المرتبطة بالمجالس الإقليمية التي تأسست بعد سنة 1864، ظلت تحت الوصاية التربوية للسلطات المدنية والدينية. ومع ذلك فإن تولستوي كان يشجع المدارس المذهبية باعتبارها ذات ضمانة أكبر.

لقد سهلت جميع هذه الإصلاحات بعض التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي في روسيا، ولكنها أحيت أمل القيصر الذي لم يتوصل إلى الانتصار على المعارضة، والنبلاء، والفلاحين. ولقد كان ألكسندر الثاني بعيداً عن فئات المعارضة، وأما تجاه الآخرين فلم تكن إصلاحاته تؤلف إلا مرحلة أولية. وكان المحافظون وقسم من الليبراليين يخشون الموجة الثورية، لذلك شجعوا القيصر على وضع حد لهذه الإصلاحات. ولكن جمود القيصر وسياسة القمع لم تؤديا إلا إلى تقوية المعارضة، فالتنازلات المحدودة لم تمنع وقوع التمرد البولوني في عام 1863، الذي أعطى إشارة العودة عن تلك السياسة

الجديدة، فقمع القيصر التمرد بوحشية. ومع ذلك فإن أنظمة الرقابة والتحذير للصحافة لم تنجح في كمّ أفواه معارضة روسية تشتد أكثر فأكثر. فصارت فئات المثقفين تبحث عن التحالف مع الطبقات السياسية الشعبية، ولجأت الحركة الشعبية إلى إرسال العديد من الشباب إلى الأرياف في عامي 1873 و1874، ولكن الفلاحين لم يتحركوا ولم يستنكروا ذلك، وكانت جماعات أخرى من المثقفين الشباب أقل مثالية، فالتفتوا إلى دوبروليوبوف وتْشِرْنيشفسْكي اللذين كانا يؤمنان بالمسألة الثورية وبالثورة الاجتماعية. والتفت آخرون إلى نيتْشِيئْف وتْكَاتْشِيئْف ولاڤْروف الذين دعوا إلى العمل الثوري. وتكونت جمعيات سرية ولجأت إلى العمل الإرهابي. فكثرت محاولات الاغتيال اعتباراً من سنة 1878، فقتل القيصر نفسه في آذار/ مارس.

وخلال ما يقرب من خمس وعشرين سنة، من 1881 إلى 1904، غرق النظام في أوحال الرجعية. وتولى العرش ألكسندر الثالث، وكان مقتنعاً بأن سلطته مستمدة من الله، وتحت تأثير پوبيدونوستيڤ، المدعي العام في سان سينود، الذي كان يرفض أية ليبرالية ويجعل القيصر أوتوقراطياً تستند سلطته إلى أسس دينية، فألغى بشكل عملي جميع إصلاحات والده. وصارت المدارس المذهبية المدعومة من قبل السلطات تنافس أكثر فأكثر المدارس التي أنشأتها اللجان المحلية، وظلت المدارس القديمة مخصصة للأغنياء، وزادت الجامعات نفقات التدريس وأصبحت تخضع للمراقبة أكثر فأكثر. وتميز النبلاء في المجالس التي استعاد القيصر منها بعض حقوقها. وأما الرقابة على القضاء فصارت تتم بطرق مختلفة حيث لم تعد المناقشات عامة، وعدم جواز عزل القضاة غدا كلمة فارغة، واختفى العديد من المحاضر من سلطة المحاكم العادية، وفي عهد ألكسندر الثالث ذهبت الرجعية بعيداً. فأخذ القيصر، باسم الدفاع عن الأرثوذوكسية، يهاجم المنشقين ولا سيما اليهود، فلحقت بهم مذابح عديدة. وهاجم كذلك الجنسيات الأخرى، فطالت سياسة «الروسنة»[1] پولونيا وفنلندا ودول البلطيق. واستمرت هذه السياسة بعد موت القيصر سنة 1894 من قبل ابنه نقولا الثاني الذي أعلن أمام المجالس منذ عام 1895

(1) تحويل الشعوب إلى الشعب الروسي ـ المترجم.

تصميمه على «الاستمرار في تبني مبدأ الأوتوقراطية».

وبالرغم من رقابة البوليس السياسي، فإن المعارضة قويت وأخذت أشكالاً عديدة. فحلم الليبراليون بنظام على الطريقة الغربية، اعتماداً على المجالس الإقليمية، وبدستور ديمقراطي يوضع بطريقة شرعية. وكانت أكثريتهم من الطبقة البورجوازية والطبقة العليا من النبلاء. وفي عام 1903 شكلوا جميعة سرية هي الاتحاد من أجل التحرر. وأما الاشتراكية، فقد عرفت بدايات صعبة. وبذل بليخانوڤ ولينين الجهد لتنظيم عمل الماركسيين. وظهر الحزب العمالي الاشتراكي الديموقراطي في مؤتمر مينسك في سنة 1898، وقاوم لينين الانقسامات والانحرافات. وعبر عن أرائه في مجلة «الإيْسْكْرا» (الشرارة) التي استخدمت كدليل ومرشد، اعتباراً من سنة 1900. وعقد المؤتمر الثاني في لندن في سنة 1903. حيث فرض البلاشفة (الأكثرية ـ المترجم) مع لينين وجهة نظرهم، في حين انسحب المناشفة (الأقلية ـ المترجم) إلى جنيڤ، وتحول الحزب الشعبي إلى الاشتراكية الثورية: تأسس الحزب في برلين في سنة 1901 واستهدف العمل الإرهابي عدة وزراء منهم بوغوليپوڤ، سيپياغين، وپليڤ.

واستغلت هذه المعارضة أزمتي سنة 1901 وسنة 1903، كمصدر لاضطرابات اجتماعية خطرة، وأخطاء السياسة الامبراطورية التي تمحورت حول القمع والاضطهاد. وجاءت الحرب الروسية ـ اليابانية تقوي ردود الفعل في الداخل. وفي الثاني والعشرين في كانون الثاني/ يناير أطلق الجيش في سان بطرسبورغ النار على موكب مظاهرة سلمية: فقتل حوالي ألف وجرح عدة ألوف؛ وشكل هذا «الأحد الأحمر» شرخاً كبيراً بين القيصر والشعب. وتضاعفت الاضطرابات وتشعبت. وبينما كان القيصر يتهيأ لدعوة مجلس الدوما المنتخب لمهمة استشارية، طالبت المجالس الإقليمية بالاقتراع العام ودعوة مجلس تأسيسي، ولجأ الاشتراكيون الثوريون إلى تحريض الأرياف. وقاموا بإضرابات سياسية وأسسوا السوڤيات (المجالس ـ المترجم) الخاصة بهم في المعامل. وفي هذه الأجواء اضطر نقولا الثاني إلى إعلان بيان 30 تشرين الأول/ أكتوبر وعد فيه بإطلاق الحريات وبإجراء إصلاحات اجتماعية وبانتخابات لمجلس الدوما. ولكن القيصر لم يتخلّ عن نية سحق المعارضة، فلجأ خلال شهر تشرين الثاني/ نوڤمبر وكانون الأول/ ديسمبر سنة 1905 إلى

قمع انتفاضات مدينتي كرونستاد وسباستوپول، واعتقل مجالس العمال في بطرسبورغ وموسكو. وأدّت الانقسامات في صفوف المعارضة إلى إنتصار القوى الرجعية.

وكان على القيصر أن يطبق هذه الإصلاحات وأن يحاول الحد من مداها قدر الإمكان. واقترح ويت في نيسان/ إبريل سنة 1906 «القوانين الأساسية» التي نصت على إبقاء السلطة التنفيذية وجزءاً من التشريعية في يد القيصر. وأما صلاحيات الدوما الذي كان يصوت على الميزانية دون أن يعرف النفقات الدفاعية، فقد ظلت محدودة. وظل النظام بعيداً عن النظام البرلماني. وكان أول مجلس دوما منتخب يضم الدستوريين الديموقراطيين بنسبة الثلثين، وكان يريد هؤلاء ملكية برلمانية، وحوالي مئة من العماليين المؤيدين لنظام مجلسي ومصادرة الملكيات. وفي 27 نيسان/ إبريل سنة 1906 وجه مجلس الدوما مذكرة طالب فيها بالحريات، والمساواة المدنية والنظام البرلماني، والإصلاح الزراعي، والعفو العام... ولكن القيصر رفض هذه المطالب وحل المجلس. وكلف سْتوليپين بتشكيل الحكومة، وتثبيت النظام العام وإنشاء المحاكم العرفية. وأصبحت الصحف والجامعات تخضع لرقابة دقيقة. وجرى انتخاب مجلس الدوما الثاني بعد حملة تميزت بضغوط كبيرة من السلطات. وأحرز فيه المتطرفون قوة جديدة، وظهر الاشتراكيون الذين فازوا بـ 83 مقعداً. ومن أجل إجراء انتخابات المجلس الثالث، لجأ القيصر إلى تغيير القانون الانتخابي بحيث منح أفضليات كثيرة للمالكين الأمر الذي يتيح تأمين ثلاثة أرباع المجلس لصالح الحكومة. وانتخب المجلس الرابع عام 1912 وفاز فيه اليمين، ولكن المعارضة فازت بما يقرب من 150 مقعداً.

وبينما فقدت المعارضة من مواقعها في السنوات الست التي تلت الثورة، بسبب القمع والانقسامات التي تعرضت لها الأحزاب، فإن السنوات الثلاث التي سبقت الحرب تميزت بعودة اللهيب من جديد. فقد وقعت إضرابات دامية منها إضرابات عمال مناجم لينا عام 1912 حيث سقط 270 قتيلاً. وحدثت ألوف الإضرابات السياسية في الأول من أيار/مايو سنة 1912. وبلغ عدد المضربين 1،750،000 بين حزيران/ يونيو سنة 1913 وآب/أغسطس سنة 1914 وكان الاشتراكيون الثوريون ينشطون في الأرياف، بينما زاد تشدد البولشفيك

في الأوساط العمالية، ووقفت الأقليات القومية أكثر فأكثر ضد محاولات «الروسنة». واستاء الشعب من النفوذ المتعاظم لراسپوتين في القصر الامبراطوري. وبالرغم من جميع هذه المصاعب فإن النظام لم يبدُ في خطر سنة 1914، لأن قسماً كبيراً من الشعب الروسي ظل مخلصاً للقيصر، ولم تنبىء انقسامات المعارضة بقرب إعلان توجه ديموقراطي للنظام أو اندلاع ثورة تؤدي إلى تفجير شامل.

المصاعب أمام الملَكيات الجديدة

وأخذت المملكة الأيطالية والرايخ الألماني يبذلان الجهود لتقوية وحدتهما في بادىء الأمر. وكان أمامهما عدة نماذج لاختيار نظامهما. غير أنه لم تتوصل أي منهما إلى إقامة ملكية دستورية حقيقية.

إيطاليا بين اليمين واليسار المعتدلين

إن دستور المملكة الإيطالية هو القانون الأساسي الذي منحه شارل ألبير إلى منطقة پيامون عام 1848، وشمل المملكة بكاملها سنة 1861، ففتح الطريق إلى تطور يمكن أن يجري في إطار ليبرالي أو استبدادي. وكان الملك رأس السلطة التنفيذية، ويتمتع بصلاحيات واسعة جداً. وكان يدعو ويحل البرلمان، ويستطيع إصدار مراسيم لها قوة القانون. وتكونت السلطة التشريعية من مجلس للشيوخ يعين الملك أعضاءه، ومجلس للنواب ينتخبه المواطنون الذين يبلغون الخامسة والعشرين على الأقل ويدفعون ضريبة مباشرة من 40 ليراً كحد أدنى.

وشكلت إيطاليا ملَكية دستورية تطورت في بادىء الأمر نحو نظام برلماني لأن الوزراء كانوا يحتاجون إلى دعم الأكثرية البرلمانية رغم كونهم مسؤولين أمام الملك. ولكن كافور وخلفاءه المباشرين مثل ڤكتور عمانوئيل الثاني وهامبرت الأول أقاموا نظاماً استبدادياً من النموذج الألماني. ولم تعرف إيطاليا نظاماً ديمقراطياً حقاً حتى اندلاع الحرب. غير أن إصلاحات انتخابية متتالية حققت مشاركة واسعة من المواطنين، وحتى عام 1882 كانت شروط ضريبة حق الاقتراع والتعليم (في سنة 1870 كان ثلاثة أرباع السكان أميين) قد جعلت أقل من 2٪ من السكان يتمتعون بحق التصويت. وأدّت إصلاحات عام

1882 إلى رفع عدد الناخبين من 530 ألف إلى مليون ونصف، بفضل تخفيض الحد الأدنى للسن الانتخابية (21 سنة) وللضريبة (19 ليراً على الأقل) ومنح قانون عام 1912 حق التصويت لخمسة ملايين مواطن، تحددت سن الانتخاب بدءاً من 21 سنة على الأقل واشترط معرفة القراءة والكتابة (كان في إيطاليا واحد من كل ثلاثة لا يزال أمّياً) وأن يكون المنتخب قد أدّى خدمة العلم، وأما الآخرون فلا بد أن يبلغوا سن 21 عاماً. الجدير بالملاحظة أن ليس جميع الناخبين كانوا يشاركون في عملية الاقتراع. فالكاثوليك كانوا يحترمون الحظر الذي أصدره البابا بيوس التاسع وامتنعوا عن التصويت حتى بداية القرن العشرين.

واختار قادة النظام الجديد سياسة مركزية السلطة، وإهمال المؤسسات القائمة والتعددية والتطلعات إلى الحكم الذاتي. واستندت هذه المركزية إلى موظفي منطقة بيامون، وظهرت عملياً بتعيين 59 حاكماً مرتبطاً بالحكومة مباشرة. ولكن استخدام موظفي بيامون صار يقل شيئاً فشيئاً بعد عام 1870 بعد أن تسبب بإثارة أحقاد شديدة في جنوب البلاد خاصة.

وقد طرح قطع العلاقات مع البابا بيوس التاسع مسألة العلاقات بين المملكة والكنيسة.

وأجمعت الهيئة السياسية تقريباً على الخيارات الكبيرة ومنها الملكية الدستورية، واستمرار النظام، واحترام الملكية والدفاع عن الحريات. وبسبب غياب أحزاب سياسية جيدة التنظيم انقسمت إلى جماعات وزمر حول رئيس متنفذ أو من أجل حماية مصالحها المهددة. وكانت الحدود متحركة، وظل اليمين التاريخي في السلطة حتى عام 1876. وضمت «جماعة كافور» النبلاء التحرريين، والبورجوازية الكبيرة في الشمال، والهيئة العليا للإدارة. وكانوا يريدون حصر السلطة بفئة ارستقراطية ولم يذهبوا إلى حد المطالبة بتوسيع حق التصويت. وصل اليسار إلى السلطة عام 1876. وأما البورجوازية الوسطى باعتمادها على المهن الحرة، فكانت تتركز وسط البلد وجنوبه. وتكونت على الأغلب من جمهوريين متحالفين وقبلت الملكية. ولكنها كانت تتمنى توسيع شرعية السلطة، فطالبت بمنح حق التصويت للبورجوازية الصغيرة. وكانت أقل

تأييداً للمركزية ومعادية لرجال الدين. وظلت معارضة لإقامة نظام ديمقراطي حقيقي.

وقاطع اليمين الكاثوليكي في المعارضة النظام بناءً على توجيه الكرسي الرسولي. بينما انضم اليسار الديمقراطي بمعظمه إلى حل پيامون. وكان زوال اليسار المتطرف مؤقتاً، لأن الاشتراكيين والفوضويين عادوا وسجلوا عدة نقاط منذ نهاية القرن. ودخل الاشتراكيون البرلمان بمقعد واحد عام 1882 وحصلوا على 16 مقعداً سنة 1897 و33 مقعداً سنة 1900 و59 سنة 1913، وظهر فعل الفوضويين في حالات من التمرد (ميلانو، أيار/مايو 1898) والاغتيال (الملك هامبورت الأول، 1900). ولم تكن هذه الوثبة لليسار المتطرف تكفي لسحب الطبقة الحاكمة من المستنقع السياسي المليء بالمنافسات العشائرية.

وبعد موت كافور عام 1861 وخلال خمس وعشرين سنة لم تعرف إيطاليا رجل دولة حقيقياً. فقد وجب على لانْزا ومينْغتّي (1869 ـ 1876) أن يكرسا جهدهما للإنهاض المالي للدولة الجديدة التي غدت على حافة الهاوية، ولكن التقشف يسبب الفتن. فقد وصل اليسار إلى السلطة مع ديپريتي (1876 ـ 1877) الذي حاول خلق ديمقراطية محدودة بواسطة القانون المدرسي لعام 1877، وكان هذا القانون جريئاً ولكن غير قابل للتطبيق في الأرياف، والقانون الانتخابي لعام 1882. وحكم ديپريتي مع أكثرية متغيرة، ولكن الخلافات تأكدت داخل اليسار وكثرت المصالحات المؤقتة. وكان لخلفه كْرسْپي صفات رجل دولة. وكان متعجرفاً وعديم الذمة وحكم بشكل استبدادي ولجأ إلى تقوية السلطة التنفيذية ومنذ وصوله إلى السلطة للمرة الأولى من 1887 إلى 1891. وعندما عاد إليها عام 1893 حاول قمع المعارضة وسحق الفتن الفلاحية والعمالية بالقوة. وكان قوياً بدعم الملك، لذلك فقد حكم بدون البرلمان. وجاءت كارثة عدوى[1] في سنة 1896 تضاف إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي السيء لتؤدي إلى سقوطه. وحاول روديني وقف الأزمة معتمداً على أخصام كريسپي، ولكن إيطاليا لم تستعِدْ توازنها قبل عام 1901، وفتح عهد جيوليتي مرحلة أكثر استقراراً استمرت حتى الحرب. ويعود الفضل في

(1) مدينة أثيوبية هزم فيها الإيطاليون ـ المترجم.

هذا «العهد المستقر» إلى ڤكتور عمانوئيل الثالث الذي كان أكثر تحرراً وانفتاحاً من والده في المسائل الاجتماعية، وكذلك إلى جيوليتي الذي يعتبر رجل أعمال حقيقياً، واضحاً دقيقاً؛ وعرف كيف يكون واقعياً. وكان يمتدح الطموحات الشخصية، ويدعم المصالح المحلية. وعرف كيف يضمن حوله صداقات مخلصة حيث كان عنده منهم في كل العائلات السياسية. وكان يتقبل المنافذ التي يستخدمها الكاثوليك (كان لهم 50 مقعداً سنة 1913) في الصراع مع الاشتراكيين (52 مقعداً سنة 1913)، وكان يدعمه اليمين واليسار والأحرار والراديكاليون، وكان يعمل كذلك لكسب الكاثوليك الذين كانوا يمتلكون أصواتاً يحتاجها مرشحوه. ولمواجهة الاشتراكيين كان يعمل لشق حركتهم، فوضع تشريعاً اجتماعياً طلب التصويت عليه. ومع ذلك فإنه لم يستطع تجنب تصاعد حركة الاضطرابات في ربيع عام 1914 حيث دفعه تآكل بطيء للنظام إلى الاختفاء مؤقتاً، حسبما كان يعتقد، ولكن الحرب أفسدت حساباته.

وهكذا فإن إيطاليا قد مرت بجملة تجارب ولكنها لم تعرف نظاماً برلمانياً حقيقياً. فالقانون الأساسي ورجال الدولة، والدسائس والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية، وفي وقت ظلت فيه القاعدة السياسية ضيقة جداً فذلك لم يؤد بها إلى النضج السياسي لأنها استهلكت جميع خيوط اللعبة الديموقراطية قبل أن تعرف كيف تتم العملية الديمقراطية الواسعة.

الرايخ الألماني: امبراطورية اتحادية

جاء الدستور الذي صدر في 16 نيسان/إبريل عام 1870 إعلاناً لجعل ألمانيا الجديدة امبراطورية اتحادية توزعت فيها السيادة بين الـ 25 دولة وبين الرايخ. وقد احتفظت الدول بصلاحيات في قضايا العدل والعبادة والتعليم والأشغال العامة وجباية الضرائب المباشرة. وكانت مملكة پروسيا تضم 34،5 مليوناً في سنة 1900 أي ما يقرب من خمسة أثمان سكان الامبراطورية، في حين أن بعض الدول لم تكن تزيد عن 100 ألف. وكان يوجد في بعضها اتجاهات إقليمية، وشمل الرايخ الألزاس وجزءاً من اللورين.

واحتفظت الدول بدساتيرها، وكان في معظمها هيئة تمثيلية تتكون من

مجلس أعلى ومجلس أدنى، ويجري الانتخاب لهما بالاقتراع العام وعلى درجتين على أساس مقدار الضريبة. وظل نظام تقسيم الطبقات في المجتمع سائداً، بين كبار المكلفين، ما ضمن سيطرة الأستقراطية من قبل مالكي الأرض والبورجوازية الكبيرة. بينما ظلت بروليتاريا المدن، ومعظم سكان الريف، والطبقات الوسطى مبعدين عن الحياة السياسية للعديد من الدول. وفي برلين كانت السلطة التنفيذية بين يدي الامبراطور: يقود الجيش، ويصدر القوانين، ويعلن الحرب ويحل المجلس التشريعي بموافقة المجلس التمثيلي الاتحادي. وكان الامبراطور يسمي المستشار الأول الذي لم يكن مسؤولاً إلا أمامه ويساعده في ممارسة الصلاحيات التي تخص الحكومة الاتحادية: منها الشئون الخارجية، والجيش والاسطول والجمارك، والنقد والضرائب غير المباشرة... ولم يكن في الرايخ مجلس للوزراء بل يعتمد المستشار على مكاتب الامبراطورية وعلى الوزراء البروسيين. وقد أمكن استمرار هذا الوضع بسبب كون المستشار هو ذاته رئيس مجلس الوزراء في پروسيا... وعلى المستوى الاتحادي كان العمل التشريعي يخص المجلس التمثيلي الاتحادي والمجلس التشريعي الامبراطوري اللذين يطرحان القوانين ويصوتان عليها ويراقبان عمل الحكومة دون أن يكون لديهما القدرة على تغيير المسنشار. وكان تكوين المجلس التمثيلي الاتحادي من مندوبين للدول، عددهم 58 عضواً، بينهم سبعة عشر پروسياً، وكان يقوم بدور المجلس الأعلى ومجلس الدولة. وأما المجلس الامبراطوري المنتخب بالاقتراع العام فكان كذلك تحت سيطرة پروسيا حيث كان لها ثلاثة أخماس المقاعد. وكانت الهيمنة الپروسية واضحة في هذا النظام، فالامبراطور نفسه هو ملك پروسيا، ولكن في حين كان رعايا هذا الملك ينتخبون النواب إلى المجلس التشريعي الامبراطوري بالاقتراع العام، كان نظام الطبقات هو الذي يرأس هذه الانتخابات في الأراضي الپروسية.

وبشكل إجمالي فإن هذا النظام الذي فرض منذ عام 1871، ظل بعيداً جداً عن النظام البرلماني. ولكن بسمارك لم يحل جميع التناقضات. فكان الألماني يطيع قوانين دولته وقوانين الامبراطورية، ويدفع الضرائب المباشرة لدولته، ولكن الضرائب غير المباشرة تعود إلى الصندوق الامبراطوري. وكانت

سلطة الحكومة الامبراطورية تعاني عدم كفاية المداخيل الاتحادية، وكان على المستشار مفاوضة الدول حول دفع ما عليها من الضرائب المسجلة. كما أن القانون الجمركي لعام 1879 لم يعط بسمارك المداخيل المرجوة.

وكان على «المستشار الحديدي» أن يحل مختلف المشكلات السياسية: كان عليه أن يؤمن الأكثرية في المجلس التشريعي الامبراطوري و «جرمنة الأقليات»، والصراع ضد الكنيسة والاشتراكية. فكان يستند في المجلس إلى أكثرية احتياطية، وكان عليه أن يجد الأكثرية لدى عدة أحزاب: المحافظين، والوطنيين الأحرار، والتقدميين، والحزب الامبراطوري، والوسط الكاثوليكي. وكان هذا الأخير قوياً جداً منذ عام 1874 (68 مقعداً) وخاض صراعاً قوياً ضد بسمارك في المجال الفكري. ومن عام 1871 إلى عام 1877، كان المستشار يعتمد بشكل خاص على المحافظين والوطنيين الأحرار، ولكن اعتباراً من عام 1877 فرضت عليه سياسة الحماية، وصراعه ضد الاشتراكيين، تقارباً مع الوسط الكاثوليكي الذي أصرّ بالمقابل على وضع الصراع الفكري جانباً، فأدى ذلك إلى إثارة حفيظة الوطنيين الأحرار. وبين عامي 1881 و1890 كان بسمارك يعتمد على دعم المحافظين والوطنيين الأحرار وأحياناً على الوسط. ولكن هذا الكارتيل المحافظ فقد العديد من مقاعده في بداية سنة 1890.

وكان المستشار يريد «جرمنة» الألزاس واللورين بشكل سريع، بواسطة الازدهار والنزوح الألماني إليهما. فعرفت المنطقة في أول الأمر نظاماً ديكتاتورياً، واعتباراً من عام 1874 حصلت على حق انتخاب 15 نائباً للمجلس التشريعي الامبراطوري. ولكن التيار الاحتجاجي ازداد قوة في الولايات الملحقة، وأظهرت الأزمة الألمانية الفرنسية لفترة 1886 ـ 1887 بوضوح، أن ناخبي الألزاس واللورين يريدون إعادة تأكيد ولائهم لفرنسا. وأن الجرمنة التي مارستها الامبراطورية في الوطن الپولوني لم تعط نتائج مرضية.

ولكن التعارض بين الامبراطور الشاب غليوم الثاني والمستشار العجوز، أدى إلى استقالة بسمارك سنة 1890، وكان على خلفه أمثال كاپريڤي، وهوهِنلوهِ Hohenlohe، وبولو Bülowوغيرهم أن يواجهوا صعود نجم الاشتراكيين، وكذلك عدة مصاعب سياسية وأخرى تتعلق بالميزانية. وتراجعت

الأحزاب التقليدية إذ هبطت قوة المحافظين من 56 مقعداً عام 1898 إلى 43 مقعداً عام 1912، وفي هذا التاريخ لم يكن لأنصار الامبراطورية أكثر من 14 نائباً، وفقد الوسط الكاثوليكي من مواقعه، وظهر فيه تيار طائفي وتيار معتدل، فانخفض عدد مقاعده من 102 عام 1898 إلى 91 مقعداً عام 1912، بينما تماسك الحزب الوطني الحر وحافظ على أربعين مقعداً تقريباً. وهكذا فالأحزاب المؤيدة للنظام،تراجعت في حين نال الحزب الاشتراكي الديموقراطي 34،8٪ من الأصوات عام 1912، وكسب 110 مقاعد. واعتمد بولو،على قوى النظام، وأما المطالب الاجتماعية والمستلزمات المتعلقة بجعل حق الاقتراع ديمقراطياً في جميع الدول فلم تلق اهتماماً لديهم بالرغم من الاضطرابات الضخمة والمظاهرات في الشوارع في فترة 1905 1906 ولكن الوسط الكاثوليكي تغيب عن المناقشات حول السياسة الاستعمارية عام 1906، فخرج التكتل الحكومي ضعيفاً في انتخابات عام 1907 وانشق على نفسه عام 1909 عند البحث في مشروع فرض ضريبة الأملاك والتوريث.

وعُيِّن بِثْمَن ـ هولْوِيغ Bethmann - Hollweg مستشاراً اعتباراً من عام 1900، فكان عليه مواجهة ثلاث قضايا سياسية هامة؛ والرد على أولئك الذين يريدون جعل النظام ديمقراطياً بفرض النظام البرلماني، وتأمين موارد الميزانية بواسطة إصلاح مالي، وحل قضية الألزاس واللورين. وكان التقدميون والاشتراكيون الديمقراطيون يريدون الاقتراع العام المباشر في جميع الدول، ولكن القوى المحافظة تعاهدت لتجنب أي إصلاح انتخابي. لذلك فقد وجب على هذه الكتلة «السوداء ـ الزرقاء» في انتخابات عام 1912، أن تواجه الأحرار الاشتراكيين المدعومين من قبل الوطنيين الأحرار في بعض الأحيان. وجاء حكم الرأي العام واضحاً حيث نالت القوى المحافظة 163 مقعداً في حين نالت قوى المعارضة 197 مقعداً ، غير أن الأحرار رفضوا التحالف مع الإصلاحيين خوفاً من تنامي قوة الاشتراكيين الديمقراطيين. ووجد المستشار المؤيد لمبدأ الاقتراع العام نفسه مشلولاً بردة فعل المحافظين، فسيطر الجمود حتى الحرب. ولم يتوصل بثمن ـ هولويغ إلى حل تفاقم مشكلة الميزانية. وكانت زيادة النفقات المدنية والعسكرية تستلزم إصلاحاً مالياً، ولكن هذا لا يتم بدون تغيير الدستور بشكل يؤمن لخزينة الامبراطورية مداخيل جيدة، وأدان المجلس

الاتحادي إجراء الحكومة بزيادة الضرائب غير المباشرة، وكان المحافظون يريدون إبعاد أية ضريبة على الأملاك، لدرجة أنهم رفضوا الضريبة المتواضعة على الميراث التي اقترحها المستشار سنة 1913 .

وبدا في منطقة الألزاس واللورين، أن نمو إرادة الحكم الذاتي وضعف الاحتجاج على ذلك قد سمحا بظهور تطوير جديد. فزاد عدد الذين يطالبون بالحكم الذاتي والدستور، ووضعوا هذه المنطقة على قدم المساواة مع الدول الألمانية الأخرى. وفشل دستور عام 1911 الذي وضعته الحكومة الامبراطورية، وظلت منطقة الألزاس واللورين في وضع غامض ولم تتحقق المساواة المطلوبة. وفي عام 1914 أدركت سلطات برلين فشل عملية «الجرمنة». فكان فشل في الغرب وآخر في الشرق وفي پولونيا الپروسية، ولم تنجح برلين في حل مشكلة الأقليات حيث فشلت محاولات التوفيق كما فشلت سياسة الشدة.

وهكذا قدمت الحياة السياسية في أوروپا جملة من التجارب. ففرنسا الجمهورية الكبيرة، اطمأنت إلى البرلمانية المطلقة، وتطورت بعض الملكيات الدستورية نحو المجتمع الديمقراطي والنظام البرلماني، والبعض الآخر نحو توطيد الأوتوقراطية. وتكونت أحزاب عديدة في فرنسا وألمانيا، وأقل في المملكة المتحدة حيث أصبحت القاعدة تتمثل في تناوب الحزبين على السلطة. وبينما كسبت الاشتراكية مواقع لها في كل مكان، فإن الأحزاب التقليدية لم تحسن مواجهة المشكلات السياسية والاجتماعية القائمة حينذاك. أضعفت هذه الفروق بين الدول الأوروپية مصداقية صورة أوروپا السياسية، فنظر إليها بشكل طوباوي ودافع عنها بعض المثقفين في سويسرا وإيطاليا وفرنسا. . . وهم مدركون للخطر الذي يثقل كاهلها في عصر «السلم المسلح».

المحافظة والإصلاح

وظلت الحياة السياسية والاجتماعية في أوروپا خاضعة للاصطدام بين النظام والحركة. وبقي المحافظون، والجيش والأرستقراطية والكنائس والفلاحون في مواقع صلبة رغم أن مواقفهم أصيبت بالاختراق. وكانت

البورجوازية ذات دور حيوي في النظام الاقتصادي والاجتماعي وحاولت باستمرار المشاركة في السلطة، ولكنها بقيت حذرة، وظلت تخشى محاولات التغيير السياسي عن طريق العنف. وشكلت عنصر انتقال بين القوى المحافظة والحركة المتمثلة بشكل أساسي بطبقة البروليتاريا المتزايدة التي تعمل لتنظيم حركة نقابية من أجل الدفاع عن حقوقها والتي غالباً ما تترك للاشتراكية مهمة ضمان دورها السياسي.

بقايا قوة المحافظين الخدّاعة

الأرستقراطية

كان زوال الأرستقراطية ظاهرة عامة رغم أن النبلاء ظلوا يلعبون دوراً هاماً في انكلترا وألمانيا وروسيا.

وأما في فرنسا، فقد حافظت على ألقابها وفقدت امتيازاتها. واستمرت بالانغلاق في دوائر صغيرة مغرقة في محافظتها، أو بالاقتراب من البورجوازية الكبيرة. ولما كان النبيل الفرنسي مالكاً للأرض وللقصر، كان يعيش في المدينة شتاءً، وفي القصر صيفاً، وكانت المداخيل العقارية عالية. وفي سنة 1878 ترك المركيز ڤيبراي عند موته 6300 هكتار، وكانت زوجته تملك 3000 هكتار. ولكن النبلاء تعاطوا كذلك في شئون المنقولات، وانضموا إلى عالم الصناعة والمال عن طريق الزواج. وكانوا يوظفون أولادهم في العمل الدبلوماسي والجيش والإدارة العليا. وكانوا في صف اليمين الكاثوليكي، فقدموا الدعم للمدرسة الحرة. وظل نفوذهم كبيراً في الريف، رغم أنهم كانوا يبعدون شيئاً فشيئاً عن طبقة السياسيين.

وقد جرى تطور مشابه في إيطاليا حيث انزوت قلة ضئيلة من العائلات النبيلة في انعزال متعجرف. وظلت هذه «الأرستقراطية السوداء» تتشبث بالماضي الذي مثل عنصر التصلب في «حزب الإكليروس». غيرأن معظم النبلاء كانوا يحسنون التكيف، وكانوا يجهدون ليؤلفوا حول الملك «أرستقراطية بيضاء» إلى جانب الاهتمام بالمشاريع المالية والصناعية الكبيرة في الشمال لأنها كانت ضرورية من أجل تأمين نسبة معيشة لم تكن تعطيها أملاكها في الجنوب. وهنا أيضاً سهلت المصاهرات والزواج عملية الاندماج بين النبلاء

والبورجوازية الكبيرة.

وأما أرستقراطية الأرض، فقد عرفت أن تحافظ على قسم كبير من أملاكها في المملكة المتحدة. ففي عام 1873 كانت لا تزال تسيطر على 35،5٪ من الأرض. وكان عدد اللوردات 450 عائلة عام 1885 و570 عام 1914، وكانوا يحملون لقب نبلاء، وتعود لهم الملكيات العقارية الشاسعة. وكانوا يمتلكون أكثر من أربعة آلاف هكتار، ويتمتعون بدخل سنوي من 10 آلاف ليرة، ويقيمون في قصورهم الريفية، جزءاً من الصيف، ويستسلمون في لندن، كما في قصورهم الريفية إلى متطلبات الحياة المدنية. وكانوا مغرمين بالرياضة والصيد، ويكتفون بالاشراف على الأملاك التي يدير شؤونها وكلاء عنهم، وقد يمنح الصف الثاني من الأمراء اللقب والأرض، فقد توجهوا نحو الجيش والعمل الدبلوماسي وإدارة المستعمرات والكنيسة، فكل ذلك بقي مفتوحاً أمامهم. ولم يتخلفوا عن إرسال أبنائهم إلى أكسفورد وكمبريدج وايتون وهارُوْيْ، حيث يُمنحون شارات انتمائهم إلى هذه المؤسسات. وقد شكلوا دائرة شبه مغلقة كانت تفتح لكل فرد من عامة الشعب ينال لقباً من الملك. إلا أن الملك لم يمنح إلا 246 لقباً بين عامي 1886 و1914، نال ربعها أبناء الصف الثاني والمتحدرون من الأرستقراطية، ومنح الباقي مكافأة للصناعيين والدبلوماسيين وكبار الموظفين.

وعلى صعيد أدنى فقد اكتفت الأرستقراطية الجديدة بأملاك أقل، ولكنها كانت ذات دخل وفير. ولم تتردد في دفع الصف الثاني نحو المهن الحرة أو التجارة والصناعة. وفقدت الأرستقراطية العقارية من نفوذها. فظلت تتمتع بجميع مقاعد مجلس اللوردات وبأكثرية مجلس العموم، وتسيطر على الحياة السياسية حتى 1868. ومنها نشأ معظم الزعماء باستثناء دزرائيلي وأسكيث اللذين هما من عامة الشعب. ولكن التطور الاقتصادي، لا سيما الانكماش الكبير أجبرها ـ بسبب انخفاض مداخيلها ـ على التوجه نحو نشاطات أخرى منها المناجم والمضاربة العقارية والمناصب في مجالس إدارة المشاريع. وفتشت عن الزواج من النساء الغنيات من عامة الشعب. وجاءت زيادة حقوق الميراث ضربة لها (1909). فباعت أكثر من 300 ألف هكتار من الأرض خلال

السنوات الخمس التي سبقت الحرب. وإلى جانب محافظتها على هيبتها الاجتماعية، حاولت التكيف مع التغيرات الاقتصادية، ولكن هذا التحول ليس شأناً سهلاً، إذ بدأت تشهد انحسار دورها السياسي منذ صدور القرار التشريعي لسنة 1911.

وفي ألمانيا مرت طبقة النبلاء بمصاعب جدية، رغم أنها بقيت على رأس الهرم الاجتماعي. ففقد الأرستقراطيون ثلثي مقاطعاتهم، التي انتقلت إلى حوزة البورجوازية، ولكنهم لجأوا إلى تزويج أبنائهم وبناتهم من بورجوازيين أغنياء. ولم يعد النبلاء يشكلون أكثر من ربع المكلفين البروسيين من ذوي الثروة التي تتجاوز مليوني مارك. ووقعت الأرستقراطية الدنيا والوسطى ضحية انخفاض أسعار الحبوب، وغرقت في الديون من أجل تحديث استثماراتها. وبالرغم من دورها النشيط داخل حزب المحافظين ورابطة المزارعين فإنها لم تحصل على تشريع جمركي قادر على وقف مزاحمة الحبوب الخارجية. لذلك انخفضت مداخيلها، وكانت وراثة العقار ولقب الشرف، تنحصر في الابن البكر، لذا لا بد من توجيه الصف الثاني من الأبناء نحو الجيش، والعمل الدبلوماسي والإدارة العليا. وكان الضباط النبلاء يمثلون الأكثرية في الهيئات الأكثر شهرة، ومنها الحرس الامبراطوري وسلاح الفرسان. واحتكروا كذلك أعلى الرتب في الجيش البروسي. وكانوا يشغلون جميع المناصب الهرمية الإدارية على الصعيد المحلي وعلى صعيد الدول أو الحكومة الاتحادية. ومنهم كان المستشارون وأمناء الدولة باستثناء واحد فقط. وبين عامي 1888 و1914 فاز سبعة وزراء من عشرة في بروسيا، وما يقرب من ثلثي الدبلوماسيين وكبار الضباط كانوا من النبلاء. ومثل ذلك كانت حالة رؤساء المناطق. وهكذا كان النبلاء يحتلون المواقع الأولى في الجيش والإدارة، في حين كانوا في مواقع أدنى من الناحية الاقتصادية. ولذا فقد وجب القبول ببعض التنازلات والبحث عن تحالفات مع البورجوازية، والاهتمام بالأعمال والمشاريع في مجال صناعة السكر والتقطير والاستثمارات المنجمية. وفقد حزب المحافظين، الناطق باسم النبلاء من مواقعه، حيث هبط عدد مقاعده من 56 عام 1898 إلى 43 عام 1912، ولم يستطع حليفه حزب الامبراطورية الفوز إلا بإثني عشر مقعداً عشية الحرب، ومع ذلك نجحت الأرستقراطية البروسية في إبعاد خطر

الاقتراع العام في پروسيا. وبسبب ضغوطها فقد ظلت الجمعية الاستشارية البروسية تنتخب على أساس نظام طبقي، ووقفت ضد الليبرالية بسبب غيظها من ثروات رجال الأعمال. وتعلقت بالبنى السياسية التي مضى زمنها وعارضت التوجه الديمقراطي والبرلماني للنظام.

وأما الأرستقراطية الروسية فقد بدت ذات قدرة كلية في عام 1858، حيث تصدر النظام 610 آلاف نبيل وراثي، و277 ألف نبيل عصامي يتصدرون المجالس. وجاء إلغاء القنانة ليصيبهم بشكل مباشر عام 1861، وبعد أن فقدوا سلطتهم المطلقة، أحسوا بأنهم تضرروا من ظروف إعادة شراء الأراضي من قبل جمعيات القرويين. واضمحل أملهم بتحسين وضعهم بواسطة بيع أراضيهم، لأن الملكية الجماعية لم تدفع إلا خمس الدين نقداً أو سخرة، ودفعت الدولة ما تبقى كوسيط بسندات بنسبة 5٪، وبشهادات قابلة للتحويل إلى سندات في مهلة خمس عشرة سنة. في هذه الظروف عاود النبلاء الاستدانة وبيع الأراضي، ففقدوا 5،6 ملايين دسياتين (1،892 هكتاراً) من الأراضي بين عامي 1863 ـ 1872، وما يقرب من 30 مليون دسياتين خلال أربعين سنة. وكانت ملكية النبلاء تنقص بانتظام: فكانت 68٪ من الأراضي في عام 1861؛ و52٪ في عام 1904؛ وفي عام 1914 لم يكن النبلاء يملكون أكثر من 13٪ من الأراضي حسب ما رواه روبنسون. ومنذ إلغاء القنانة حتى سنة 1914، انخفضت الملكية العقارية للنبلاء من 121 مليون هكتار إلى 44 مليوناً. ولكن النبلاء ظلوا متنفذين رغم إصلاحات ألكسندر الثاني فكان لهم 42٪ من المقاعد في المجالس الإقليمية و74٪ في مجالس الدولة. وحاولوا إقامة جمعية وطنية لهم، ولكنهم فشلوا في ذلك. وبعد ثورة سنة 1905، كانوا يستطيعون الاعتماد على دور المالكين في مجالس الدوما (حيث حدد ناخب واحد لكل 230 مالكاً بينما حدد ناخب واحد لكل 125،000 عامل) من أجل استعادة بعض النفوذ السياسي كما ظلوا أقوياء في الجيش.

وفي النمسا ـ هنغاريا، كان شراء حقوق الإقطاعيين المكفول جزئياً من قبل الدولة سنة 1849 يتيح للأرستقراطية العقارية تحسين قيمة أرضها، في حين أن الفئة الوسطى منهم وجدت نفسها مضطرة إلى البيع بسبب الحاجة لاستخدام اليد العاملة. وأما لدى الفئة العليا من نبلاء الامبراطورية فقد ظهر ميل لإهمال

الشئون السياسية.

الجيش

يعتبر الجيش في أوروبا كلها الخادم الأمين للنظام، ونشأ الضباط من عائلات أرستقراطية في العديد من الدول، ولكن دور الجيش كان هدفاً للنقد في بعض الأحيان إلى درجة نما معها تيار قوي مضاد للروحية العسكرية.

ففي ألمانيا، تمتعت الأوساط العسكرية بنفوذ كبير، نتيجة الانتصارات عامي 1866 و 1870.وفي عام 1914 كان عدد ضباط الجيش الألماني ثلاثين ألفاً معظمهم من النبلاء، ويرتبطون بالسلطة بشكل دقيق؛ وتعود تسمية الرتب العالية إلى المجلس العسكري الامبراطوري، ويعتبر الضباط أخوة السلاح بالنسبة للمستويات الدنيا، ويترابط جميعهم بذهنية الجماعة المغلقة التي تستند إلى الإخلاص للامبراطور، والإعداد الفكري والعسكري الذي زودتهم به المدارس، والاحترام الذي يحيط بهم، والامتيازات الممنوحة لهم والمتميزة بنفوذ كبير. وكان أبناء البورجوازية يؤدون خدمتهم العسكرية طوعاً، ويخضعون لدورات يكسبون منها نفوذاً واحتراماً بصفة ضباط احتياط. وأما صفوف الضباط الذين وصل عددهم إلى 106 آلاف صف ضابط متدرجين من الصف وملتزمين لمدة 12 سنة، فكانوا مقتنعين بالحصول في نهاية خدمتهم على تعويض ومنصب في وظيفة معينة. وكان قادة الجيش والبحرية، بدعم من المحافظين، يتدخلون في الحياة السياسية للرايخ، من أجل فرض التصويت على الميزانية العسكرية والبحرية المتعاظمة شيئاً فشيئاً، وفي المجلس التشريعي الامبراطوري. وغضب هؤلاء القادة من الاشتراكيين الديمقراطيين ـ الحمر «المعادين للوطن ـ والأحزاب البورجوازية. وتدخلوا في الاتجاهات السياسية الأجنبية، حيث كان «فون تيربيتز» يرى في تطوير الاسطول الحربي وسيلة ضغط على بريطانيا العظمى؛ ولعب مولتكيه ومن حوله دوراً أساسياً في أزمة تموز/يوليو سنة 1914.وكان الجيش والبحرية يبحثان عن دعائم تكوين رأي عام مؤيد للوحدة الألمانية. فضمت الرابطة العسكرية للجنرال كيم 300 ألف عضو وصديق في الصحافة القومية وفي المجلس التشريعي، وقامت الرابطة البحرية التي مولها رجال الأعمال، بدعاية نشيطة لأجل زيادة الأسطول،

ووصل عدد المنتسبين إليها 1،200،000 عضو في سنة 1913 .

وفي فرنسا مرّ الجيش بمشكلات جدية. فبعد أن تواطأ مع لويس نابوليون بونابرت في الانقلاب العسكري، منحه الامبراطور عدة مكاسب وامتيازات. وكمعقل أساسي للبونابرتية، أراد الجيش أن يلعب دوراً سياسياً، فانشغل بحماية النظام في الداخل، وبإرسال الحملات إلى الخارج، الأمر الذي أنساه ضرورات حرب أوروبية، ولم يكن معداً بشكل سليم. لذلك استسلم أمام الضربات الأولى للجيش الألماني في سنة 1870، ولكن عندما كاد ينهار مع النظام في سنة 1870 تم استدعاؤه لتثبيت النظام وسحق العامية. فاستفاد عند ذلك من ذهنية الثأر التي تفتحت في السنوات العشرين الأولى للجمهورية الثالثة. واختلط الأمر بين الدولة والجيش بالنسبة للنقابيين والاشتراكيين، لأن الجيش بدا كوسيلة قمع مكلفة بحماية النظام الاجتماعي القائم. وصار العديد من الضباط المعادين للجمهورية يدافعون عن النظام. وألحق أولاد الأرستقراطية والبورجوازية الذين غالباً ما أعدوا في المَدارس الدينية، بمدينة سان سير. ولكن أزمة بولانجيه وجماعته اقلقت قسماً من البورجوازية التي كانت تعتقد أن الجيش قد يصبح أداة انقلاب ضد الحكم. وبعد قضية دريفوس والقوانين الدينية شعر العديد من الضباط والكاثوليك بالخطر أكثر فأكثر وتفاقم الوضع بتدابير غاليفيه وأندريه؛ وساهمت الموجة المعادية للعسكرية في ذلك، إلى جانب المواقف المعادية من قبل غوستاف هرڤيه، وقيادة الاتحاد العمالي والفوضويين. ولم يتغير الوضع حتى عام 1905، وخصوصاً إلى ما بعد عام 1911، حيث أدى التهديد الألماني إلى زيادة التأييد الشعبي للجيش، الذي استفاد من دعم المظاهرات الوطنية ومن حماسة قسم كبير من الشباب. ولكن الحياة العسكرية بقيت صعبة في البلد الأم، وكانت المغامرة الاستعمارية تجذب العسكريين لأنها تحقق حياة أفضل وأكثر طموحاً مما في فرنسا. لذا فقد استجابوا بسرعة لدعوة نشر الحضارة والمدنية. وظن البعض أنهم مدعوون إلى القيام بمهمة تربوية اجتماعية وأما القادة الذين كانوا يرتبطون باتجاهات سياسية فقد اهتموا بإعداد أداة عسكرية قادرة على خوض الحرب ضد ألمانيا.

وأما الجيش الانكليزي الذي بلغ عدد أفراده 130 ألفاً في نهاية القرن،

فلم يكن يضم إلا عشرة آلاف ضابط من النبلاء. وكان مكلفاً بتوسيع الامبراطورية البريطانية الشديدة الاتساع وحمايتها، ولعب دوراً بارزاً خارج أوروبا، في حين خدم بإخلاص النظام داخل المملكة المتحدة. وعندما جرى تحديد لدوره عام 1891، تم التركيز على حماية النظام العام داخل المملكة. وفي سنة 1914 ارتكب مخاطرة كبيرة عندما تدخل في الحرب الأهلية التي دارت بين أولستر البروتستانتية التي تريد الحكم الذاتي وبين إيرلندا الكاثوليكية.

وفي روسيا قاوم النبلاء عملية التوجه الديموقراطي في إعداد الضباط. وظل الجيش حتى عام 1914 يشكو من الفساد، وعدم انضباط الأمراء، ومن دسائس البلاط. ورغم أن ميليوتين أعاد تنظيمه بعد عام 1874، فإنه أظهر الكثير من مظاهر الضعف أثناء الحرب الروسية ـ اليابانية عام 1904، وانكشف قادة مثل كوروپاتكين عاجزين عن خوض حرب حديثة، ولا تستطيع الجيوش السيئة التنظيم والقيادة تحمل مسؤوليات القتال. ومع ذلك فإن الجهاز العسكري ظل مخلصاً للحكومة، ففي كانون الثاني/يناير عام 1905 «في الأحد الأحمر» أطاع الجيش الأوامر الصّادرة، وأطلق النار على الجماهير. وفي الربيع لم يكن عصيان بوتمكين إلاّ تمرّداً، وقمع الجيش بقساوة تمرّد عمّال أوديسّا. وسمح عقد الصلح في معاهدة بورتسموث، بإعادة الفرق المخلصة للنظام من منشوريا. وبالمقابل فإن انتفاضات كرونستاد وسيباستپول لم تطل إلاّ البحريّة، وسحقت هذه الانتفاضات بواسطة الفرقة التي صفّت التمرد العام في موسكو بعد معركة حامية دامت عشرة أيام. وهكذا فإنّه استخدم الجيش كسد في وجه أعداء الحكومة. وقد ساهم الضباط النبلاء في الحرس والفرسان بشكل واسع في فوز النظام. ولكن أحداث عامي 1904 ـ 1905 هزّت الجيش بقوة. وأعيد تنظيمه اعتباراً من سنة 1909 ولكنّه لم يكن قد اكتمل في عام 1914، إلاّ أنّ الإيمان بالقيصر والكبرياء الوطني ظلاّ شديدين في أطر هذا الجيش.

وكذلك فقد ظهر الجيش الامبراطوري والملكي كإحدى الدعائم الأكثر ثباتاً في الامبراطورية النمساوية ـ المجرية. واستطاع فرنسوا جوزيف أن يصون وحدة القيادة فيه. وكان يعتمد على الجيش لحماية الدولة، وكانت كوادره التي

أعدت في الأكاديمية العسكرية، تتمتع بنفوذ حقيقي.

الكنائس

بين عامي 1848 و1878 فرض البابا بيوس التاسع على الكنائس توجهاً جعله يدير ظهره للعالم بأسره. فأدى الأمر إلى اختفاء الدولة الحبريّة وحددت لائحة الأضاليل (وضعها البابا ـ المترجم) والمجمع الڤاتيكاني المواقف العقائدية الصلة حيث حرّم البابا على الكاثوليك المشاركة في الحياة السياسية.

وتخلّى البابا بيوس التاسع منذ نيسان/إبريل سنة 1848 عن حرب التحرير التي تخوضها الولايات الإيطالية ضد النمسا. وبإعلان حياده، فإنّه بدا في موقع الخيانة للوطن. فانفجرت روما واضطر البابا للهرب إلى غايِتْ في 24 تشرين الثاني/نوڤمبر سنة 1848. وكان هو والإدارة البابوية مقتنعين بأن الليبرالية إنّما هي تخريب وحركة معادية للدين، وأنّ الوحدة الإيطالية صنمية حقيقية. وبعد أن أعيد إلىّ روما بواسطة الجيش الفرنسي عام 1850، لم يستطع البقاء إلاّ بواسطة الحراب الخارجية. والتزم سياسة رجعية أدانت أي مظهر ليبرالي. وفي عام 1860 انحصرت دولة البابا بمدينة روما التي أبقاها ناپوليون الثالث خارج مملكة إيطاليا لتجنب تفاقم عدم رضى الكاثوليك الفرنسيين. وفي عام 1864 تعهد ناپوليون الثالث بسحب جيوشه من روما خلال سنتين. ولكنه في عام 1867 قام بنشر جيوش غاريبلدي في منتانا. واستغل الجيش الإيطالي فرصة الحرب الألمانية ـ الفرنسية ليحتل روما في 20 أيلول/سپتمبر 1870. ووافق السكان بما يشبه الإجماع على ضم روما للمملكة الإيطالية. ونظم قانون الكفالات لعام 1871 نظام المقر البابوي: فاعترف للبابا بصفة الملك. وضمن له ملكية قصر الڤاتيكان وقصر لاتران وقلعة غوندولفو ووعده بتخصيص 3،225،000 لير في السنة؛ ولكن بيوس التاسع رفض هذا القانون، وأعلن الحرم الكبير ضد مغتصبي المقر البابوي، ورفض إجراء أي اتصال بالدولة الإيطالية وحرّم على الكاثوليك الإيطاليين المشاركة في الانتخابات.

وعلى الصعيد العقائدي، نشر بيوس التاسع الدورية المسماة كوانتا كورا عام 1864، وأدان فيها مدارس العقلانية والغاليكانية والليبرالية والطبيعية.

وألحقها بأخرى سماها سيلابوس كان يعرض فيها جميع أخطاء العصر ويشرح كره البابا للعالم المعاصر، ممّا عجّل بوضع المؤسسة الحبرية في أزمة خطيرة، فظهرت سياسة الإدارة البابوية في نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي معادية للتحرر متخلفة عن العصر. وأكد مجمع الڤاتيكان هذا الجانب. وكان بيوس التاسع يحاول عقد مجمع كنسي منذ عام 1864. وقبل عقده بأشهر عديدة أعلنت الإدارة البابوية تصميمها على إجراء تصويت حول تعريف العقيدة كما تطرحه الدوريات الصادرة عنها، وكذلك حول عقيدة العصمة الحبرية. وافتتح المجمع الأول في 8 كانون الأول/ ديسمبر 1869 ولم يترك البابا أيّة حرّية للآباء المؤتمرين الذين بلغ عددهم 774 أباً. وقد أمكن كم أفواه المعارضة. وذكر أعداء العصمة ـ بلغ عددهم 136 أباً أشهرهم هيفيل وكيتلر ـ تحفظاتٍ لهم، ولكن البابا أبعد أيّة تعديلات رغم أن 57 متهماً (فرنسيين وألمان) لم يشاركوا في التصويت يوم 18 تموز/ يوليو 1870 على مبدأ أن الأب الأقدس معصوم عندما يحدد كرئيس أعلى للكنيسة. ورغم أن هذه العصمة لا تمتد إلى النظام الكنسي، ولا إلى السياسية، فإنها تؤكد السلطة الحبرية المطلقة حيث غدا الأساقفة موظفين لدى البابا. وهذا يعني أن المركزية قد غزت المجال اللاهوتي حيث إنه لا يمكن الأخذ بأيّ اتجاه جديد إلاّ بضمانة من روما. وأفسدت العصمة كذلك آمال التحرريين الكاثوليك، فدافع ڤويو عن الدوريات البابوية التي كان ينتقدها الأب دوپان لو. وفي عام 1869 دافع ڤويُو عن العصمة التي رفضها دوپان لو ولاكوردير، ومونتالمبير. وفي ألمانيا دافع شرادر عن دورية السيلابوس في حين أدان الأب كيتلر مبدأ العصمة. وتأثر موقف غير المقيدين بالبابا بالصراع الذي كان يحتدم؛ ففي ألمانيا «كفاح ثقافي» ضد الكتب، وفي فرنسا تطور نحو الفصل بين الكنيسة والدولة. ولكن بينما ظهر في ألمانيا حزب كاثوليكي كبير، فقد دعم الكاثوليك الفرنسيون النظام الأخلاقي، خوفاً من ديموقراطية المساواة وتمنوا إقامة ملكية دستورية، وتسبب تثبيت الجمهورية بإيجاد هوّة بينهم وبين الدولة.

وأدّى هذا الانعزال الواضح لمدينة روما إلى نشوء عبء ثقيل من المخاطر الجدية. وضاعف البابا من قدرات الإدانة، ولم يتعاون مع الحركات التقدمية القائمة حينذاك. وتعتبر سياسة المقر البابوي مسؤولة جزئياً عن «الصراع

الفكري». فلم يكن بسمارك البروتستانتي المعتدل مدفوعاً بعوامل طائفية. بل كان يريد إخضاع الكنيسة للدولة، وكان يحذر رجال الدين الذين أطاعوا الفاتيكان أكثر من برلين. وبين عامي 1871 و1873 اتخذ بسمارك مستشار بروسيا ووزيرها الأول جملة من الإجراءات فرضت على الكاثوليك والبروتستانت. واعترضت الكنيسة الألمانية، بتشجيع من بيوس التاسع، على تطبيق القوانين بمقاومة سلبية، فأجابت السلطات بفرض الغرامات والعقوبات بالسجن. وكان القمع قاسياً خلال عامي 1874 و1875، وهاجم الحزب الكاثوليكي، الذي كان له 86 نائباً، المستشار بعنف في المجلس التشريعي. وبعد أن أدرك بسمارك فشله السياسي منذ سنة 1877 بدأ يبحث عن كيفية «إنهاء» الصراع الفكري مع الكنيسة ولكن دون «الذهاب إلى كانوسا».

وتميزت مدة بابوية ليون الثالث عشر (1878 ـ 1903) وبيوس العاشر (1903 ـ 1914) بمشكلات كبيرة هزت العالم الكاثوليكي بشدة، ومنها مسألة العلاقة الزمنية بين الكنيسة والدولة، والمواجهة بين أنصار الحداثة وأنصار الجمود والمسألة الاجتماعية.

وعمل ليون الثالث على إعادة تثبيت الدولة الحبرية للاستمرار في فرض حظر المشاركة في الاقتراع على الكاثوليك الإيطاليين. وطالب بتوسيع دولته الواقعة على محاذاة الشاطىء الأيمن لنهر التايمز حتى البحر، وكجزء من الامبراطورية الإيطالية. وفشلت المفاوضات مع كريسبي، وفي عام 1887 طالب البابا بالسيادة الكاملة وباستعادة روما ممّا أدّى إلى قطع المفاوضات وإلى صدور جملة من القوانين المضادة لسلطة الإكليروس في إيطاليا. فطلب ليون الثالث عشر دعم ألمانيا في هذا الشأن، ولكن آمال بسمارك في وضع حد نهائي للنتائج السلبية لصراعه مع الكنيسة الألمانية لم تتحقق. وظل البابا ليون الثالث عشر والحكومة يتبادلان الانتقادات، وغدت الأعياد فرصة لوقوع الأحداث. فمن جهة تُستنكر محاولة إعاقة التقدم من قبل البابا، ومن جهة أخرى كان يعوّل على مناسبة الأعياد من أجل تقوية النفوذ الدولي للمقر البابوي. واستمر الوضع كذلك حتى عهد البابا بيوس العاشر الذي اتخذ موقفاً مرناً. فسمح في بعض الحالات للكاثوليك بأن يشاركوا في الاقتراع من أجل إسقاط الاشتراكيين، الأمر الذي أدّى إلى وصول حوالي عشرين نائباً اعتباراً

من سنة 1909. ولكن البابا لم يكن يريد وجود حزب كاثوليكي كبير في إيطاليا.

وكانت العلاقات بين الكنيسة والدولة خارج شبه الجزيرة الإيطالية تشغل بال البابا ليون الثالث عشر والبابا بيوس العاشر. وكان بسمارك في ألمانيا يعلق الأمل على ليون الثالث عشر من أجل وضع حد نهائي «للصراع الفكري» مع الكنيسة، فقدم المستشار بعض التضحيات بين عامي 1880 ـ 1883 وفي عامي 1886 ـ 1887. وأعاد النظر في بعض قوانين 1873، وبدوره حاول ليون الثالث عشر كسر تصلب الكاثوليك الألمان. فاستتب السلام الديني في ألمانيا. وخرجت الكنيسة من أزمة تراجع فيها بسمارك. وفي فرنسا سارت الأمور بشكل مختلف، فظهرت الأكثرية الساحقة من الكاثوليك ملتزمة بالنظام الأخلاقي وبمحاولة إعادة الملكية ومعاداة الجمهورية والديمقراطية البرلمانية، الأمر الذي دفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات معادية للإكليروس. وأنجر الكاثوليك المعادون للتطور إلى قضية بولانجيه، ووقف معظم الكاثوليك في صف المعادين لأنصار دريفوس. وبينما كان ليون الثالث عشر يوصي المسيحيين بعدم طاعة الدولة، وكانت هي تبحث عن كيفية إخضاع الكنيسة، أعلنت دورية عام 1891 قبول الحياد السياسي والأخذ بمبدأ «حق وواجب المشاركة في شؤون الدولة». وإذا كانت إيطاليا قد ظلّت بعيدة عن هذا التطور فإن فرنسا بالمقابل كان بإمكانها أن تلحق بالكاردينال لافيجري في طريق الانضمام إلى الجمهورية. وأيّد ليون الثالث عشر هذا التطور في دورية سنة 1892. ولكن فشل الانضمام وقضية دريفوس انتزعت كل نفوذ سياسي للكاثوليك. وأدت احتجاجات بيوس العاشر، منذ زيارة لوبيه إلى روما عام 1904 والأمر الصادر عن الفاتيكان إلى أسقفين فرنسيين بالاستقالة، إلى قطع العلاقات مع باريس. وفي عام 1905 صوّت البرلمان على فصل الكنيسة عن الدولة. وظلّ التوتر شديداً بين الكنيسة والدولة في فرنسا، وإيطاليا وإسبانيا. ورضيت كل من الكنيسة والدولة بواقع التباعد بينهما في انكلترا وبلجيكا وهولندا وألمانيا والنمسا الهنغارية.

ولم تستطع الكنيسة تجاهل المسألة الاجتماعية. فمنذ عام 1864 استنكر الأب كيتلر أسقف ماينس، بؤس العمّال وأوصى بدعم الدولة لتشجيع إنشاء

التعاونيات الانتاجية. وفي انكلترا اعتبر الكاردينال مانينغ أنّ على الكنيسة حماية حقوق العمّال؛ وطالب الاتحاد الكاثوليكي للدراسات الاجتماعية في فريبورغ بدعوة حقيقية ضد الرأسمالية الحرة، وبتدخل الدولة من أجل تحسين ظروف العمل وكذلك من أجل تسهيل مشاركة العمال في ملكية وسائل العمل. وكان ليون الثالث عشر على علم بهذه الأبحاث، وتابع جهود ألبير دومون وكونت لا تور دو پين (برج الصنوبر)، اللذين عملا لكسب قسم كبير من العمّال. ولم تكن الدوائر العمالية المحافظة تسبب القلق، غير أنّ المنظمات العمالية التي كانت تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي بقيادة ليون هارمل، كانت تقلق البابا ممّا دفعه إلى استنكار مخاطر الاشتراكية منذ سنة 1878، وفي عام 1891 أصدر دوريته الاجتماعية ضد جميع التيارات الحديثة. وأدرك الكاثوليك أهمية المسألة الاجتماعية، ولكن الاجتماعيين منهم ينتمون إلى أرستقراطية الأرض الرجعية، وكان همهم صراع البورجوازية المعادية للإكليروس استناداً إلى دعم الجماهير الشعبية. وقد ظهروا كأنهم يحنون إلى العودة إلى الماضي البطريركي أو الفئوي. وفي كل الأحوال فإنّ دورية عام 1891 أبطلت سلاح الأحكام المسبقة ضد عالم العمل وأخذت بحق العمال في الدفاع المشروع عن مصالحهم وعن الأجر العادل... وتكونت في ألمانيا نقابات مسيحية، ولكن ذلك أغضب المعادين للتطور، وأدّت الخلافات النقابية إلى وقوع انقسامات بين الكاثوليك حتى اندلاع الحرب.

في هذه المرحلة من الاختمار الفكري، بدت الحياة الدينية مميزة بخروج ملحوظ عن المسيحية في المدن والأرياف. وليس لمظاهر التقوى، التقوى الساذجة والصوفية غالباً: التعبد المستمر واحترام القلب الأقدس وعبادة مريم العذراء ورحلات الحج (لقد استقبلت لورد ثلاثة ملايين حاج بين سنتي 1878 ـ 1903) أن تخدع أحداً رغم أنّه لا زال في أوروپا مناطق تمارَس فيها الطقوس بحماسة، كما في شمالي فرنسا وغربيها. وكانت هناك أزمة إرشاد ديني حيث كان الخوري يحمل سلاحاً ضعيفاً في وجه العقلانية، وكان نفوذه يهبط. فقد سيم في فرنسا 1518 كاهناً عام 1904 ولم يزد هذا العدد عن 704 بعد عشر سنوات. ووجد العديد من القرى دون كاهن يخدمها. وضربت الإصلاحات المعادية للإكليروس الجمعيات الدينية في فرنسا بقوة فقد نقص

أفراد الإكليروس النظامي (رجالاً ونساءً) بما يعادل أكثر من النصف في بضعة سنوات (70,000 عام 1901، 31،400 عام 1906).

وفقدت الكنيسة من مواقعها بين الجماهير والأوساط المثقفة، وغالباً ما بدت كالسد الأخير في نظر أولئك الذين يقاومون أي تفجير للنظام الاجتماعي. فمقاومة الحداثة، بالانكماش في وضع دفاعي، وبالرغم من غليان فكري حقيقي، ظهرت معادية للحركات التي تدفع إلى انضمام أكبر عدد إليها، وغير قادرة على اتخاذ الإجراء الحقيقي لحل المشكلات المعاصرة، إلاّ أنّ هذا الوضع لم يمنعها من السير في مهمة توسيع الإرساليات بعناد.

وعرفت الكنائس البروتستانتية كذلك مشكلات جدية. فقد استمرت فيها الانقسامات في بادىء الأمر، ثم تفاقمت أكثر. وكثر عدد اللوثريين في ألمانيا وشمالي أوروپا، وجماعة كالڤان في سويسرا وفرنسا والبلاد المنخفضة، وتوزعوا على عدد كبير من الكنائس.

وأمّا كنائس انكلترا واسكتلندا فقد كانت تجمع أكثرية السكان، غير أنّ الأنكليكانيين لم يمثلوا إلاّ نصف السكان الانكليز والغاليين؛ والكنائس غير الملتزمة بالأعراف المقررة وجدت نفسها تفقد من مؤيديها رغم أنها ظلّت في موقع السيطرة في البلاد الغالية. وكانت الكنيسة الأنكليكانية المحكمة التسلسل تندمج في الدولة ويشكل قساوستها جزءاً من فئات النخبة الاجتماعية، واعتبروا في عداد الطبقة الحاكمة. ولم تستطع أن تمنع الخروج على المسيحية بترك ممارسة الطقوس، الأمر الذي تزايد بعد عام 1850، حيث تعتبر علاقاتها مع الطبقات المميزة في المجتمع مسؤولة عن فقدانها لمواقعها بين الجماهير. وردت الكنيسة الانكليكانية ببذل الجهد لنشر الإنجيل وثقافته. وعوّل الكثيرون على تنمية طقوس الكنيسة الكاثوليكية وفي مجال أزمة الصراع مع أنصار الحداثة، كان في صفوف الكنيسة من يريدون التوفيق بين الإيمان والعلم، ولكن رجال الإكليروس، كما في أوساط الكاثوليك، ظلّوا حذرين تجاه المحاولات التي بدت لهم أنها تحرف الدين. وظلّ السلوك التقليدي هو الأقوى في الكنيسة الأنكليكانية. وكان ذلك قائماً أيضاً في البلاد اللوثرية مثل ألمانيا حيث بقيت التقاليد الدينية هي السائدة. وأما حركة النهضة التي علقت أهمية أكبر على الإيمان ممّا على الاعتقاد المذهبي«فقد ظهرت خصوصاً عند

الكالڤينيين في فرنسا وسويسرا. ولكن اتجاهاً ليبرالياً في ألمانيا ميز بعض الجوانب في المدارس اللاهوتية المشهورة في توبنغن وهيدلبرغ وفي برلين أيضاً. وكان يرى في التوراة خاصة تعاليم أخلاقية وبحثاً عن التوفيق بين الإيمان والعقل والعلم. وكان أصحاب هذا الاتجاه يتمنون الفصل بين الكنيسة والدولة. وقد فشلوا في ألمانيا غير أنهم حصلوا على نجاحات معينة في اسكتلندا والبلاد الغاليّة وفي مقاطعات جنيف وبال، وكذلك في فرنسا سنة 1905 .

ومثل الكاثوليك، كان على البروتستانت الاهتمام بالمسألة الاجتماعية. فأنشأوا الجمعيات الخيرية مثل جيش السلام الذي رأى النور في انكلترا في سنة 1887. وكان في صفوفهم من هاجم الرأسمالية (ألفونس واغنر، اقتصادي ألماني عاش حتى سنة 1917 وأظهر تفهماً معتدلاً للاشتراكية ـ المترجم) ونادى بنظام إصلاحي يستند إلى سلطة أبوية، في حين بحث آخرون مثل فريدريك نومان، في كيفية الجمع بين أرباب العمل والعمّال في نظام احتكاري اجتماعي ديموقراطي. وفي انكلترا نادت الجمعية المسيحية بحل اشتراكي مسيحي.

وهكذا عرفت الكنائس البروتستانتية المشكلات نفسها التي واجهتها الكنيسة الكاثوليكية، وقد قاومت معاقل المحافظين بعناد في انكلترا وألمانيا ـ وكان الخروجُ عن الكنيسة يطال السكان البروتستانت الذين شاركوا مثل الكاثوليك بالإرساليات بنشاط.

وأما الكنيسة الأرثوذكسية الروسية التي ترتبط بالدولة بعمق، فقد ظهرت كمركز أساسي للنظام القيصري، وكانت تتمتع بامتيازات هامة لا سيما في مجال الملكيات العقارية، كما اعتبرت مدافعة أولى عن النظام. ويصح ذلك على الإكليروس العالي الملزم بالعزوبية الذي يعدُّ الأساقفة والمطارنة، كما يصح على أساقفة القرى المتحدرين من أوساط متواضعة والذين لم يُعدُّوا بالمستوى المطلوب لمهمتهم والذين كانوا يعيشون من الإعانات المالية وأحياناً من العمل بالأرض. فظلّوا مرتبطين بالتقاليد، وغالباً ما كانوا أكثر المدافعين عن النظام. كما لم تكن مهمة الحكومة تجديد الكنيسة، بل كانت تعتمد عليها لفرض إجراءاتها الرجعية.

هكذا شكلت الكنائس المختلفة في أوروبا، بدرجات متفاوتة، وبالانفتاح على بعض مشكلات القصر أحياناً، قوى محافظة خدّاعة.

القرويون

وقد شهد المجتمع الريفي اضطرابات خطيرة. وإذا كانت جميع الدول قد ألغت نظام القنانة قبل سنة 1815، فإن ذلك لم يحصل في روسيا حتى سنة 1861. وقضت ثورات عام 1848 على النظام الإقطاعي، ولكن الحقوق الإقطاعية لم تختف إلاّ ببطء. وفي هنغاريا وغاليسيا (منطقة في پولونيا - المترجم) تخلص منه الفلاحون بفضل تعويضات تكفلت بها الدولة، وفي بقية مناطق الامبراطورية، كان عليهم دفع نصف سعر الشراء، وكان ذلك مبلغاً متواضعاً. وفي ألمانيا في عام 1914، لم يكن بعض فلاحي باڤاريا قد سددوا كامل سعر الشراء.

وينبغي أن يفهم هذا الاختفاء للنظام الإقطاعي على حقيقته، فقد تبع ذلك هجرة الفلاحين بسبب عدم توزيع الأرض، وصاروا يعملون كعمّال زراعيين، وقبلوا أشكال عمل شبيهة بالقنانة. وظلّ الفلاحون في شرقي ألمانيا، مرتبطين بالأرستقراطيين الذين أمسكوا بهم بواسطة العقود السنوية وبالسكن. وكانوا مجبرين على أداء أعمال صعبة من أجل أجر زهيد.

ولم تختف الملكية الكبيرة، واستمر وجود المزارع الكبيرة في مناطق البحر المتوسط (البرتغال، إسبانيا وإيطاليا) والبلدان البلقانية (رومانيا مثلاً) وفي أوروپا الوسطى (هنغاريا) وفي روسيا.

ولم يشهد عالم الريف تطوراً واحداً في كل مكان. لقد برز في فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وروسيا وإيطاليا العديد من الملامح الجديدة.

ففي فرنسا وجد عشية الحرب 3،5 ملايين من الاستثمارات التي تزيد عن هكتار واحد. وبين عامي 1862 و1913 كان ما يقرب من ثلاثة أرباع هذه الاستثمارات أقل من 10 هكتارات، وفي سنة 1913 لم تغط إلاّ 23 بالمئة من الأرض الفرنسية. والاستثمارات بين 10 و40 هكتاراً جمعت من 20 إلى 22٪ من المستثمرين و31٪ من المساحة. بينما من 4 إلى 5٪ فقط تجاوزت ملكيتهم

الـ 40 هكتاراً، إلا أنهم كانوا يستثمرون 46٪ من الأرض. واستمرت الملكية الكبيرة حيث كان 150 ألف مستثمر يحوزون على 45٪ من الأرض المزروعة عشية الحرب. وكان ذلك يغطي الجنوب الشرقي والجنوب الغربي والوسط.

وكانت فرنسا كذلك بلد الاستثمار الزراعي المباشر، ففي عام 1892 كان هذا النمط من الاستثمار يتعلق بأربعة أخماس الاستثمارات وثلاثة أخماس الأرض المزروعة. فكان المالك يستثمر مع عائلته أحياناً بمعونة العمال الزراعيين الموسميين. ولكن الكثيرين من نبلاء ومالكين وبوجوازيين غير مقيمين في الريف، كانوا يوكلون العمل إلى المزارعين أو المستأجرين. وفي نهاية القرن كان 14٪ من الاستثمارات لأكثر من ربع الأرض المزروعة يتم بإيجار الأرض، في حين أنّ الزراعة التي لعبت في الغرب خاصة، كانت تتعلق بـ 60٪ من الاستثمارات وتغطي 13٪ من المساحة. وبقي ذوو الأجور كثيرين. فقبل عام 1892 بلغوا 1،200،000 مياوم، وكان نصفهم على الأقل يحوزون ملكية صغيرة، وفي الوقت ذاته، يضطرون إلى العمل لدى الآخرين لقاء قوتهم وأكثر من 1،800،000 عامل زراعي، لا يملكون شيئًا البتة، يرهنون أنفسهم لعام كامل، أكثر الأحيان، لدى ملاك يوفر لهم السكن والقوت.

ويبدو شبه مستحيل تقديم صورة ثابتة عن المستوى الوسطي لظروف الحياة القروية بسبب الاختلافات الكبيرة في تطور الجماعات والمناطق، وبسبب بعض الأوبئة مثل الفيلوكسرا، التي أدّت إلى زوال ما لا يقل عن 300 ألف وظيفة زراعية، ولا شك أنّه تحقق بعض التحسن في ظروف السكن، فاستخدم النفط في الإنارة، وصار يستهلك قدر أكبر من السكر واللحوم، ولكن التغذية ظلّت بسيطة وقليلة التنوع في العديد من الأرياف، وغالباً ما كان يُكتفى بالمنتجات المحلية في المزرعة. ومع ذلك فقد اتسع استهلاك البن والمعجنات في سهول نهر الإيزير في بداية القرن الحالي. وظلّت الأميّة مرتفعة (13٪ من العمال الزراعيين) عام 1911، وبالرغم من أن المدرسة كانت تقدم للبعض ما يساعدهم ليصبحوا موظفين صغاراً وحتى مدرسين.

وتضرر المالك المستثمر من انخفاض الأسعار، ولا سيما بين عامي 1870 و1895، وكان يمكن أن يقع في الإفلاس بسبب الفيلوكسرا أو بفيض

إنتاج الخمور، ففي عام 1908 غرق العديد من زارعي الكرمة في الديون. غير أن المداخيل الزراعية، بشكل إجمالي بين عامي 1850 و1914 وتحت تأثير النزوح من الريف، ارتفعت أجور المياومين بنسبة 60٪، فتحولت من 2،50 فرنكين يومياً عام 1892 إلى 4 فرنكات عام 1913، وفي هذا المجال أيضاً برزت فروق كبيرة بين المناطق.

وبدأت الصناعة الريفية تميل نحو الزوال، ولكن العديد من القرى ظلّت تعيش في وحدة اقتصادية تامة بفضل استمرار الحرف القديمة مثل الحدادة، والبيطرة، وصنع العربات والنجارة. وكانت الأفكار تمر بمرحلة الاختمار، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى المنافسة بين الأسقف التقليدي والمدرس ذي الأفكار الأكثر تطوراً. وظلّ الريف مرتبطاً بالملكية الخاصة، وأما الراديكالية كتسوية بين النظام والحركة كانت تناسب أرياف الجنوب الغربي، في حين ظلّ الريف الغربي مرتبطاً بالأسقف والنبيل المحلي. فبالرغم من الميول الفردية لدى المزارعين الفرنسيين فإنهم بدأوا ينظمون صفوفهم. فتطورت النقابات الزراعية بين عامي 1890 و1914، ولكنها لم تكن تزيد عن مليون عضو عام 1914. وكانوا يهتمون بأعمال الشراء والبيع والتأمين، إلاّ أنهم لم يقوموا بتنظيم عمل مطلبي، بل ترك هذا الأمر للهيئة المحافظة التي عرفت باسم جمعية مزارعي فرنسا، أو للهيئة الجمهورية المسماة جمعية تشجيع الزراعة التي أسسها غامبيتا. وكانت هاتان الجمعيتان تتفاهمان حول مطالبة الدولة بسياسة الحماية الاقتصادية. ولكن السياسيين لم ينخدعوا بهما فاعتبروهما وسيلتين تستخدمهما القوى المحافظة لمواجهة الطبقة العاملة.

وأما المملكة المتحدة فقد بقيت بلداً للملكيات الكبيرة وصغار المزارعين، حيث كان نصف مساحة الأرض يخص ثمانية آلاف شخص. وكان الريف خاضعاً لسيطرة النبلاء والطبقة الحاكمة حيث شكل هؤلاء قلة صغيرة لم تستطع الاستمرار إلاّ بفضل المزارعين الذين يستثمرون الأرض ويعملون في المزارع، ويدفعون للمالك ريعاً محدداً مقابل الإيجار. ولكن المزاحمة الدولية ضربت المزارعين بشدة اعتباراً من عام 1870 حيث أصيب العديد منهم بالإفلاس. وفضل الكثيرون ترك الأرض، هرباً من الارتفاع المستمر في بدلات الإيجار. وانخفض السكان العاملون في الزراعة بنسبة 16٪ من عام

1871 إلى عام 1891، ووجد كبار وصغار الملاكين دخلهم يتناقص بشكل مقلق. إذ بلغ في بعض الأحيان 50٪ من دخلهم طيلة 15 سنة. وظهر هذا النقص في الجنوب الشرقي أكثر منه في الشمال الغربي. فلم يكن لدى أرستقراطية الأرض الرساميل التي يحتاجها العمل في الأرض، فالتفتت نحو قطاعات أخرى، وسهلت القرارات الصادرة عن السلطات، اعتباراً من نهاية ثمانينات القرن الماضي، القروض، وضمنت للمزارع ثمار التحسينات التي يقوم بها بمبادرة فردية. كما استفاد بعض رجال الأعمال من السعر المتدني للأرض للحصول على أملاك واسعة تراوحت أحياناً بين 500 وألف هكتار، ثم وجدوا مزارعين لاستثمارها، وأحدثت ميزانية عام 1909 بسبب الضرائب على فضل القيمة العقارية والأراضي غير المزروعة، حركة ناشطة في مبيعات الأملاك، توالت حتى عام 1914. فبلغت هذه المبيعات خلال خمسة أعوام مقدار 20 مليون ليرة، حيث بيع أكثر من 3،200،000 دونم. وأدّت هذه الحركة إلى ظهور بضعة ملايين من الملكيات الصغيرة من 5 إلى 6 هكتارات.

وفي ألمانيا كذلك، كان يوجد ملاكون كبار؛ ففي سنة 1907 كان هناك 23 ألف ملاك يحوزون 22٪ من المساحات المزروعة، وكانت ملكية كل منهم تزيد عن 100 هكتار. وإلى جانب هذه الأقلية الضئيلة التي وجدت في شرقي البلاد خاصة، كان هناك 262 ألف من الملاكين الذين يملكون مزارع تراوحت مساحة كل منها بين 20 و100 هكتار، وكانت تمثل 29٪ من الأرض الزراعية. وهذا يعني أن خمسة بالمئة من الملاكين كانوا يحتكرون 51٪ من المساحة المزروعة. وما تبقى من هذه المساحة يتوزعه 5،50 ملايين من الملاكين، منهم 3،4 ملايين تزيد ملكية كل واحد عن 2 هكتار، لذلك فقد وجب على القرويين الفقراء أن يعملوا في الملكيات الكبيرة من أجل ضمان معاشهم. وحاولت الدولة تشجيع تكوين ملكيات متوسطة وصغيرة في الشرق، بتسهيل شراء وتجزئة الأملاك الواسعة. فأدّت هذه السياسة التي بدأت في الثمانينات، إلى ظهور ما يقرب من 45 ألف ملكية جديدة حتى عام 1919، وغطت مساحة من نصف مليون هكتار، نشأت من توزيع 3000 ملكية. ومع ذلك فلم تهدد هذه النتيجة هيمنة الأرستقراطية الألمانية. وكان القرويون الألمان يتجنبون تجزئة الأرض باستخدام حق الإرث الذي يتيح لهم توريثها لولد واحد.

وكان المالكون المستثمرون لأرضهم كثيرين جداً، وكانوا يزرعون 68٪ من الأرض، تاركين قسماً قليلاً للمزارعين المستأجرين. وبلغ عدد العمال الزراعيين ثلاثة ملايين قبل الحرب، وكانوا يعملون في الملكيات الكبيرة للأرستقراطية البروسية، إلاّ أنهم لم يحسدوا على مصيرهم غير المستقر، فكانوا يعاملون بقسوة من قبل المشرفين عليهم، ولكونهم عمالاً موسميين؛ ولا يحصلون إلاّ على جزء من أجورهم نقداً، والباقي عيناً في حال كونهم يعملون بعقد سنوي. وفي سنة 1909 نشأت نقابات للعمال الزراعيين، ولكنها لم تضم إلاّ القليل من الأعضاء، وفي سنة 1911 حصل هؤلاء العمال على مكسب الضمانات الاجتماعية.

وكان القرويون الألمان يعانون من انخفاض أسعار منتجاتهم، فوقعوا تحت الديون، وكانوا يجتمعون مع أرستقراطية الأرض داخل حزب المحافظين، أو في مواقع قريبة من الوسط الكاثوليكي، وقد دافعوا عن سياسة الحماية الاقتصادية، وحققوا حماية جيدة في أعوام 1879 و1885 و1887 و1902، وشجعوا على قيام التعاونيات من أجل إيجاد تسليف رخيص، وإمكانية شراء أكثر سهولة، حيث وجد في الرايخ عام 1914 أكثر من ألف تعاونية زراعية ضمت خمسة أثمان المستثمرين.

وشكلوا عامل استقرار سياسي، فكانوا يصوتون لصالح اليمين والوسط الكاثوليكي، وعامل استقرار اجتماعي فيلقون المجاملة من قبل السلطات. وكانت مناطق الشمال والوسط في إيطاليا بلاداً للملكيات الصغيرة في حوالي منتصف القرن التاسع عشر - 90٪ يملك الواحد منهم أقل من هكتار - رغم ظهور بعض الملكيات الكبيرة واليد العاملة المأجورة في سهل البو. وفي جنوب إيطاليا بقيت تسود المزارع الكبيرة التي يستثمرها مستأجرون أو مزارعون لا يملكون الأرض. وعاش هؤلاء في اكتفاء ذاتي، غير مبالين بالتطور، وظلّ الكثيرون من كبار وصغار المستثمرين أوفياء للطرق القديمة. ويشير البحث الزراعي لعام 1884 إلى مصاعب المياومين الذين يعانون من العمل 150 يوماً في السنة. وترافقت التفجرات السكانية في المناطق الجنوبية بأعمال السلب والانتقام، وتخريب دور الضرائب وعقود التأجير والمزارعة. وفي عام 1860 استخدم غاريبلدي هذه الثورات من أجل إبعاد آل بوربون،

ولكنه عاد ليقمعها بسرعة لكي لا يثير ذعر كبار الملاكين.

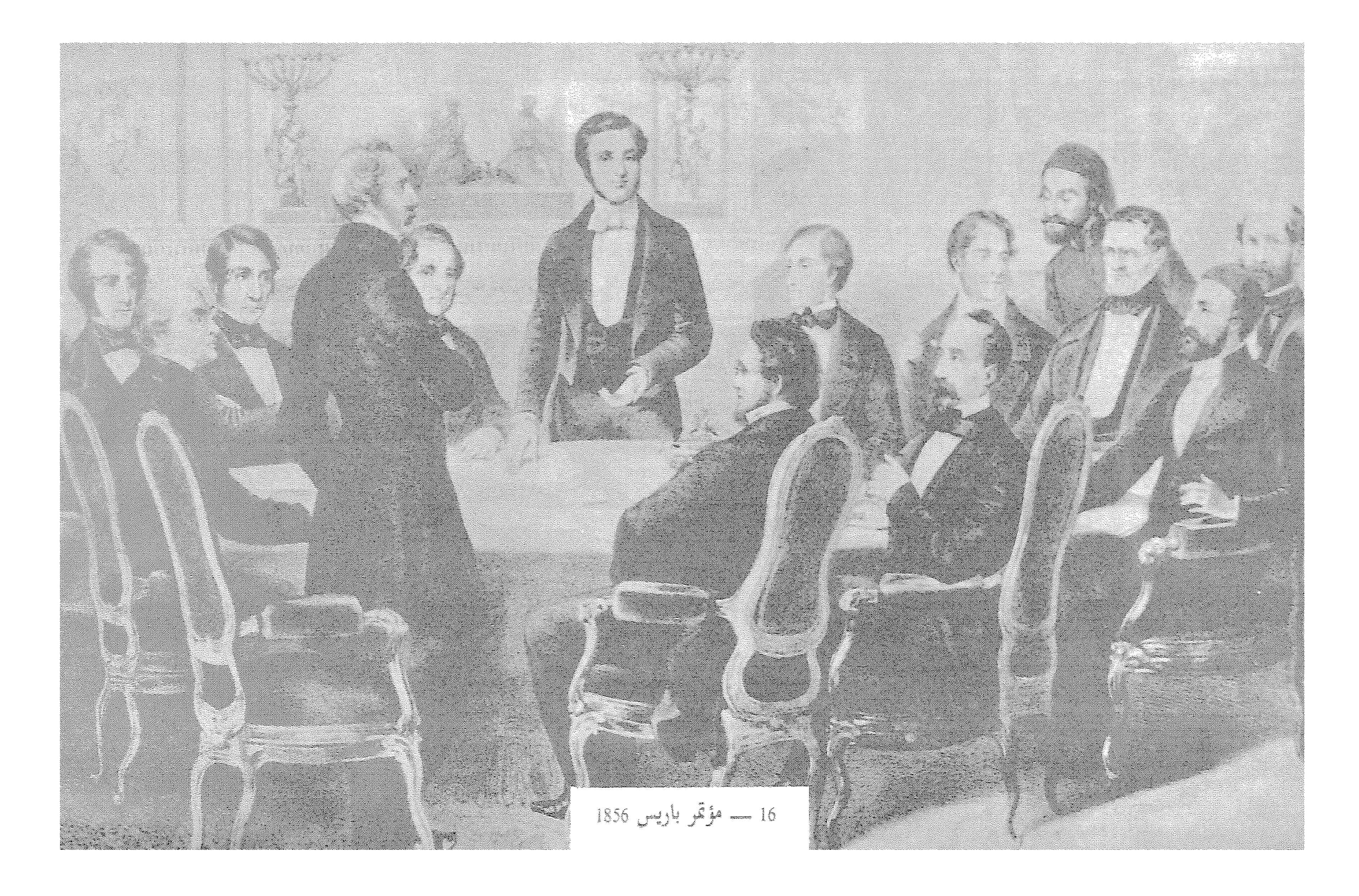
وضربت الأزمة الزراعية إيطاليا كذلك، اعتباراً من عام 1880، وتفاقم الوضع فيها، حيث تسارع النزوح، وكثرت الانتفاضات الفلاحية، ونظمت الإضرابات من قبل العناصر الفوضوية، وكانت الحكومات تقمعها بقساوة كما جرى في عام 1894. وبينما كانت إيطاليا تمر بمرحلة إنطلاق صناعي، استمر الفلاحون ولا سيما في الجنوب يعانون المصاعب قبل عام 1914. واستمرت بالتالي موجة الهجرة نحو ما وراء البحار، ونحو البلدان الصناعية المجاورة، ولكن ذلك لم يضع حدّاً للأزمة في مناطق إيطاليا الجنوبية. وجاءت التخفيضات المالية والإجراءات المتخذة اعتباراً من عام 1904، لصالح كبار الملاكين بالدرجة الأولى.

هكذا لم يكن الريف الإيطالي عنصر استقرار سياسي واجتماعي، فظلّ ساحة تمرد وثورة على طريق محاولات معالجة الأوضاع الصعبة فيه. ولكن الحكومة كانت تحطّم هذه الثورات وتكتفي بإجراءات محدودة؛ الأمر الذي جعل الهجرة الأمل الوحيد.

وأمّا حالة روسيا فكانت استثنائية إذ جاء إلغاء القنانة يهز المجتمع الريفي. وفي عام 1858 كان لا يزال هناك 22 مليون قن و20 مليوناً من القرويين الأحرار الذين لا يملكون أرضاً، وبالتالي كانوا مرغمين على القيام بأعمال السخرة لدى أصحاب الأرض. وكان سكان الريف يرتبطون بال «مير» أي الملكية العامة الإقطاعية للقرى. وكان عليهم كذلك أن يقوموا بأعمال السخرة في أملاك النبلاء. وهذا ما جعل جماهير الفقراء لا يترددون في القيام بأعمال التمرد، ما أدّى إلى اضطرار القيصر إلى إجراء إصلاحات في الريف من أجل تهدئة الاضطرابات، ومعالجة التأخر الاقتصادي وإعادة تنظيم الجيش. وفي عام 1861 أعلن ألكسندر الثاني إلغاء القنانة ولكن دون أن يمنح القرويين ملكية الأرض. وغدا المير المالك الجماعي للإقطاعية وهو يحدد مساحة الحصص التي تسلم لكل فلاح وقدرت الحصص والإتاوة في حينها بـ 870 مليون روبل ويسطيع المشترون أن يتحرروا عندما تدفع هذه المبالغ مقسطة إلى 49 قسطاً سنوياً، وكان يمكنهم كذلك أن يستفيدوا من سلفات مصرف القرويين



15 ــ منظر عام للمعرض العالمي 1867



16 — مؤتمر باريس 1856

المؤسس من قبل الدولة. وأما الفلاحون الذين رفضوا الاستدانة فكانوا يستطيعون الحصول على ربع الحد الأدنى ولكن شرط أن يتخلوا عن الباقي. وكان ذلك يعني البؤس لمعظم الفلاحين بعد أن حصل فلاح الدولة على 6 هكتارات والفلاح في الأملاك الخاصة على 4 هكتارات وغالباً أقل من ذلك بكثير. ووجدوا أنفسهم يملكون مساحات زهيدة بعد أن فقدوا حق الانتفاع من الغابات والمراعي التي تخص الإقطاعيين. وفي عام 1900 كان 60 بالمئة من فلاحي روسيا يعتبرون من الفقراء. ونشط النبلاء والمالكون للحد من مدى الإصلاحات، ولكنهم فشلوا وانتزعت منهم أملاك واسعة بحيث فقدوا ما يقرب من 40 مليون هكتار دون أن تنتشلهم التعويضات من الديون المزمنة. فكان معظمهم يؤجر قسطاً من أملاكه، وقليلون جداً الذين عرفوا كيف يحولون أملاكهم إلى مشاريع ممكننة. وهكذا تجاورت المزارع الكبيرة مع الملكيات الزراعية الصغيرة.

وكانت قلة من الفلاحين تغتني بالتجارة والربا شيئاً فشيئاً، وتوسع نفوذها بشراء أراضي الفلاحين والنبلاء الواقعين في الإفلاس. وانطلق هؤلاء المزارعون الأثرياء يستخدمون اليد العاملة المأجورة، وينتجون للسوق. فوطدوا نفوذهم في بداية القرن العشرين. وبينما هبطت الحصة الوسطى لملكية الفلاحين إلى 3 هكتارات فقد زاد عدد العمال الزراعيين، وبلغ 4 ملايين أي ما يعادل 18،5 بالمئة من مجموع الفلاحين في روسيا الأوروبية. وأدّت إصلاحات ستوليبين إلى تسريع هذه الحركة. وشجعت السلطات على تفكك «المير» خلال أعوام 1906 ـ 1911 من أجل تحويل الريف عن المعارضة وإقامة نظام يستند إلى بورجوازية ريفية محافظة في النظام السياسي والاجتماعي.

وطالت الإصلاحات أكثر من مليونين ونصف المليون من المالكين. واستفاد منها الفلاحون الأغنياء ولكنها زادت من حدة التناقضات بين الأغنياء والفقراء.

وكانت المعارضة تعمل لاستغلال أخطاء النظام. وفي عام 1862 ظهر تيار سياسي عرف باسم «الأرض والحرية» وتوجه للفلاحين ونادى بتحريرهم وبتحقيق ملكية الأرض لهم. ومنذ 1861 جرت انتفاضات قمعت بالقوة

المسلحة. وأكد تْشِيِزينڤسكي (ما العمل؟ 1862) بأن الثورة لا تصبح ممكنة إلاّ بمشاركة جماهير الفلاحين. كما حاولت الحركة الشعبية إعداد سكان الريف عامي 1873 ـ 1874. ولكن جميع هذه الجهود لم تحقق شيئاً حيث ظلّت الجماهير الفلاحية مغلقة أمام مشاريع العنف التي طرحها المثقفون لأنّها كانت تريد الأرض للعمل دون اعتبار الدولة أو سلطة القيصر هدفاً لها. وفي فترة ثورة ربيع 1915، كثرت الاضطرابات في الأرياف ولكن أعمال العنف ظلّت عرضية لأنّ الفلاحين كانوا يأملون بإقرار حقوقهم بالأساليب الشرعية. وفي الأسابيع التي تلت الثورة حاول الاشتراكيون الثوريون تحريض الأرياف، فجرت مصادرات للأراضي من قبل الفلاحين؛ ووقع 796 حادث عنف في الوسط الريفي في تشرين الثاني/ نوڤمبر 1905. ولكن الجماهير الفلاحية منحت مجلس الدوما الأول ثقة أكبر من ثقتها بالاتحاد الفلاحي الموجه من قبل الاشتراكيين الثوريين، من أجل تحسين مستقبلهم. وتمكنت الحكومة، في نهاية عام 1905، من سحق الثورة دون إحداث ردود فعل وسط جماهير الريف التي أظهرت تفضيلها للحلول الشرعية. فأدى هذا الموقف إلى تشجيع ستوليپين لتنمية الطبقة الوسطى والصغيرة من الفلاحين المخلصين للنظام، فاتسعت هذه الفئات من 2،8 مليونين عام 1905 لتبلغ 5،5 ملايين عام 1914.

وفي النمسا ـ هنغاريا، حيث ألغت ثورة 1848 النظام الإقطاعي والسخرة، ظلّ التشريع يميز بين أراضي الإقطاعيين وأراضي الفلاحين. واستعاد الإقطاعيون مجمل أراضيهم رغم تفاقم اختلال التوازن بين المزارع الكبيرة والصغيرة. ففي عام 1900، كان في النمسا 232 ملكية تزيد كل واحدة منها عن خمسة آلاف هكتار، و175 ملكية في هنغاريا؛ ويعني ذلك أن واحداً بالمئة من المالكين كانوا يملكون خمسي الأراضي الصالحة للزراعة. وأمّا في ترانسلڤانيا فكانت الهوة عميقة بين متوسط الملكيات الكبيرة أي 1900 هكتار وملكية صغار الفلاحين الأقل من هكتارين. واستمر النبلاء يعملون على زيادة أملاكهم في حين كانت البروليتاريا الريفية تجد نفسها مضطرة إلى النزوح أو الهجرة. ممّا أدى إلى ظهور تحركات ثورية مخيفة في بعض مناطق المملكة قبل عام 1914.

وهكذا فإن الجماهير الفلاحية ظلّت ميالة للنظام في أوروپا الغربية وحتى

في روسيا. وكانت لا تزال تخضع لنفوذ كبار المالكين. وأما الجماهير الفلاحية فكانت لم تزل سيئة التنظيم ولم تلجأ إلى العنف إلاّ في حالات عرضية في إيطاليا وروسيا. وقد لعب النزوح من الريف والهجرة دور صمام الأمان.

قوى التحرك

في هذه الظروف كانت البورجوازية تتردد بين النظام والحركة وأرادت أن تضيف إلى دورها الاقتصادي نفوذاً سياسياً قوياً. والطبقات الوسطى هي الأخرى أرادت أن يكون لها نصيب في السلطة السياسية. ولكن مولوداً جديداً كان يزداد قوة أكثر فأكثر هو البروليتاريا. وبسبب ضخامة عددها بدأت تنظم صفوفها بحيث أخذت الحركة النقابية تنمو رغم تنوع ارتباطها بالاشتراكية. وأخذت تهاجم النظام القائم مستخدمة أساليب مختلفة. وكسبت الاشتراكية مواقع جديدة، ولكنها تكونت من تيارات عديدة وصراعات تجددت داخل الأممية الثانية.

البورجوازية والطبقات المتوسطة

وتوطد صعود البورجوازية، ولكن ذلك كان يجري بدرجات متفاوتة إذ أظهرت هذه الطبقة تنوعاً في بنيتها.

وكانت قوية وذات نفوذ في انكلترا وفرنسا وألمانيا، واتسعت في إيطاليا والنمسا ولكنها كانت لا تزال قليلة العدد في الدول البلقانية وروسيا. ويفسر التأخر الصناعي لبعض الدول الظهور المتأخر للبورجوازية الكبيرة التي سبق أن رسخت أقدامها في الغرب. وإلى جانب هذه البورجوازية التي استمر دورها الاقتصادي والسياسي ينمو ويقوى، نمت بورجوازية وسطى وصغيرة من أصحاب المهن الحرة وصغار الصناعيين، والمصارف الإقليمية الوسطى، والمهندسين والصحفيين والأساتذة والقضاة وبدرجة أدنى صغار التجار وصغار الموظفين والمستخدمين.

وتعززت البورجوازية الكبيرة العليا. وتكونت سلسلة من كبار الصيارفة، والصناعيين وكبار أصحاب السفن أمثال آل ساي، وهنري جرمين وشنيدر . . . في فرنسا؛ وآل غوينر Guinner وفورستنبرغ، وتيسين، وكروب، وكيردورف،

وبالان في ألمانيا. وآل آنيلي، وأوليفتي وپيروني في إيطاليا؛ وريابوشنسكي، وبوتيلوف، وياسوكوڤيتش في روسيا. وكان بعض هؤلاء يتمتع بقوة اقتصادية هائلة. فبعد أن بدأ كل من كروپ وتيسين بأعمال متواضعة في حوالي 1850 أصبح كل منهما في عام 1913 يرأس امبراطورية صناعية ضخمة فبلغ عدد العمال لدى الأول 73 ألفاً، ولدى الثاني 25 ألفاً. وظل دورهما الاقتصادي والسياسي في تصاعد مستمر. وتابعت البورجوازية الكبرى تثبيت سيادتها على السلطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتكونت منها هيئات ضاغطة مخيفة تتدخل عند تحديد السياسات الجمركية وبعض أوجه السياسة الخارجية التي ترتبط بمصالحها في مجال تأمين الأسواق الخارجية. وفي هذا المجال، لم يتردد كبار أصحاب مصانع الحديد الفرنسيين والألمان والانكليز في المطالبة بدعم السلطات لتسهيل تصدير منتجاتهم من الأسلحة والسكك الحديد والسفن. وبفضل وجودهم المباشر في الحياة السياسية (الحزب الوطني الليبرالي في ألمانيا) فقد وظفوا أبناءهم في المناصب العليا من الوظائف العامة. وصاروا ذوي اعتبار كبير لدى المسؤولين وعاشوا نوعاً من الحياة الأرستقراطية حيث امتلكوا قصوراً في الريف وبيوتاً مترفة في المدينة. واحتلوا مكان الصدارة والتوجيه. وغالباً ما تحولوا إلى نبلاء من خلال مصاهرة الأرستقراطية القديمة. وبسبب ارتباطهم بالنظام القائم، بالليبرالية في أعمالهم، وبالاهتمامات الاجتماعية التي انحصرت عند الأبوة البشوش، فإنهم جهدوا في سد الطريق على الاشتراكية اعتماداً على تشدد السلطات أكثر من الأخذ بسياسة اجتماعية جريئة. وتسلق إلى البورجوازية العليا بعض ذوي المهن الحرة من المحامين والأطباء الذين حققوا النجاح والشهرة، ولكنهم ظلّوا قليلي العدد؛ فكان عددهم في فرنسا في التسعينات من القرن الماضي حوالي 20 ألفاً من ذوي المداخيل التي تفوق 50 ألف فرنك، منهم ثلاثة آلاف فقط تجاوز دخل كل منهم 100 ألف فرنك ـ ذهباً. وبلغوا بضعة آلاف في انكلترا أخذوا نموذج الحياة الأرستقراطية وجعلوا أولادهم في مستوى أبناء اللوردات. فحازوا على أملاك شاسعة حيث أقاموا فيها دور ضيافة، وميادين سباق، وامتلكوا كذلك يخوتاً فخمة. وكانوا يكثرون من السفر، ويترددون باستمرار إلى المحطات التي استهوت سكان القارة في ذلك العصر مثل نيس ومارينباد. . .

وبعد 1880 بدأت البورجوازية الكبرى تفقد تفوقها في فرنسا وانكلترا. وأخذت تعتاد على مشاركة الطبقات الوسطى في السلطة السياسية، ولكنها عرفت كيف تصون سلطتها الاجتماعية والاقتصادية. وحتى لو اضطرت إلى القبول بإجراء اجتماعي فإنها عرفت كيف تجعل تأثيراته محدودة. كما عرفت كيف تستبعد المشاريع الأكثر خطورة في الإصلاح المالي، مثل الضريبة على الدخل. وانتشرت أفكارها في أوساط مديري المؤسسات والتجار الذين يريدون إدارة أعمالهم بحرية إلى جانب مطالبتهم باتباع سياسة قادرة على قطع الطريق أمام المزاحمة الخارجية.

وتكونت «البورجوازية المثقفة» من ذوي المهن الحرة من الكتّاب العدل والمحامين والأطباء وأساتذة الجامعات والقضاة. واعتزت هذه الفئة بدراساتها وبأهميتها في الحياة الفكرية والفنية وكانت ذات نفوذ في فرنسا وألمانيا. وفي الأخيرة تمتع أساتذة الجامعات بالاستقلال تجاه الكنيسة والدولة وبنفوذ كبير. وكانت هذه الفئة البورجوازية مشدودة إلى الدولة وتزود هيئاتها الكبرى والحياة السياسية في فرنسا بالرجال المرموقين أمثال كايُو وَالْدِك ـ روسُو، وكليمنصو وكومب، وبوانكارّيه... وأرادت إن تكون نخبة اجتماعية. وكانت تستطيع أن تعيش المظاهر البورجوازية لأنها ملكت العقارات والأبنية والمداخيل. وكانت تهتم بالمظهر الحسن، وتحيط نفسها بالعديد من الخدم، وتنفق الكثير من أجل تربية أولادها، وتخصص مهراً لبناتها.

وإلى جانب البورجوازية العليا والبورجوازية «المثقفة» كانت تنمو الطبقات الوسطى شاملة ملايين الأشخاص الذين لا يريدون أن يصبحوا فلاحين أو عمالاً. كانوا يريدون أن يحققوا رقيًا اجتماعياً وأن يصبحوا بورجوازيين. إلاّ أن البورجوازية «المثقفة» رفضتهم لنقص أموالهم وثقافتهم. فظلّ صغار أرباب العمل ومتوسطوهم (في الصناعة والحرفة والمتجر) قليلين جداً. ففي عام 1906 كان في فرنسا 778 ألف رب عمل صناعي، و713 ألف في التجارة. وسار الأغنياء من تجار الجواهر، وتجار الماشية مع مديري الحانات البائسين جنباً إلى جنب في المجال التجاري. وفضلاً عن ذلك كانت هناك فرقة الحرفيين. ويضاف إلى هذا العالم المتباين، ذوو الريع القليل، وصغار ذوي

المهن الحرة وكان عددهم أكثر من نصف مليون في فرنسا في بداية القرن. وبسبب حيازتهم لسندات مختلفة كانوا يعولون على الاستقرار النقدي من أجل إبقاء مداخيلهم في إطار نظام رأسمالي يناسبهم. وساهموا في ألمانيا، بالتوسع الاقتصادي الوطني من خلال توسيع الثقة بالسندات الصناعية.

وإلى جانب هذه الطبقة الوسطى، ظهرت طبقة جديدة تتكون من العاملين في القطاع الثالث. وكسبت ظاهرة البيروقراطية مواقع في القطاع الخاص، فبلغ عدد المستخدمين فيه نصف مليون في التجارة وأكثر من 200 ألف في الصناعة.

وظلّ عالم المكاتب يتميز عن الوسط العمالي، فالأول أكثر ثقافة ويستفيد من استقرار حقيقي في الاستخدام، وظلّ بعيداً عن العمل النقابي. وفي انكلترا شكل نصف مليون من مستخدمي التجارة والمصارف وشركات التأمين نوعاً من الأرستقراطية العمالية. وتزايد عالم المخازن لكنه ظلّ كبير التمايز، حتى إن الحوانيت الصغيرة لم تتطور إلاّ قليلاً، وأمّا الموظفون فقد أصبحوا أكثر عدداً. وزاد عدد الموظفين أكثر فأكثر في جميع الدول الأوروبية. ففي فرنسا أصبحوا 550 ألفاً عام 1906.وترواحت الأجور بين 800 و1200 فرنك سنوياً في الثمانينات، وبين 1200 و1600 فرنك عام 1913.وكانوا يعولون على ضمان الاستخدام وأمل التدرج فيه والتقاعد الأخير من أجل الاطمئنان إلى مصير أفضل من مصير العامل. وطالبوا بقانون تشريعي وبالحق النقابي. وكان ربعهم يعمل في مجال التعليم في فرنسا؛ وخمسهم في مراكز البريد والهاتف. وشكل المدرسون منذ قوانين جول فيري كتائب الجمهورية. وقد جاءوا في بادىء الأمر من أصول فلاحية، ثم بعد عام 1900، من عائلات العمال والمستخدمين. وبالرغم من الأجر المتدني ـ من 700 إلى 1200 فرنك سنوياً في حوالي 1890، ومن 1100 إلى 2300 فرنك سنوياً حوالي 1914 ـ وألفوا جيشاً مدنياً واعياً لأهمية رسالته. وجذبت الاشتراكية والسياسة السلمية اهتمامهم ـ وقلة فقط استهوتها النقابية الثورية ـ وانتعشت وطنيتهم بعد عام 1905 . وأما في التعليم الثانوي، فكان العشرة آلاف أستاذ الذين يكسبون بين 2000 و6000 فرنك سنوياً شكلوا وسطاً منعزلاً ومحافظاً. وإذا كان لدى هؤلاء «المتدربين على البورجوازية» الثقافة الضرورية لبلوغ هذه الطبقة فإنهم كانوا

يفتقدون الثروة. وفي ألمانيا، تفسر البنية الاتحادية للامبراطورية وجود جيش من الموظفين. الذين كانوا مخلصين للنظام ومعادين «للحمر» وقليلي الاهتمام بالمطامح الاجتماعية. وكان الموظفون الروس والنمساويون في حالة مشابهة.

واقتفت الطبقات الوسطى أثر البورجوازية حتى عام 1880، وأخذت فيما بعد تبحث عن نصيبها في السلطة السياسية. وبفضل توسيع الاقتراع في بعض البلدان من جهة، وبفضل ثقافتها من جهة ثانية شكلت القوة الأساسية للراديكالية الفرنسية، والليبرالية الراديكالية الانكليزية، أمّا في إيطاليا فقد اندمجت في النظام محاولة إعطائه توجّهاً أكثر ديمقراطية؛ وهنا أيضاً دعمت اليسار. وفي فرنسا بعد عام 1910 سيطرت المهن الحرة والطبقات الوسطى على مجلس النواب. وفي ألمانيا كانت الطبقة الوسطى شوفينية ولم تعترض على تفوق الأرستقراطية وكبار رجال الأعمال.

طبقة العمال والحركة النقابية

لقد أدّى توسيع التصنيع، والانطلاقة الاقتصادية في روسيا، وفي إيطاليا. . . إلى نمو طبقة البروليتاريا. وقد سبق أن نمت في فترة 1850 ـ 1860، فبلغت 3،8 ملايين في المملكة المتحدة، و3 ملايين في فرنسا، وزادت في ألمانيا بسبب الازدهار الصناعي، وفي روسيا بسبب ارتفاع وتيرة التصنيع حيث زاد عدد العمال من مليون حوالي 1860 إلى 4،5 ملايين عام 1913.

ورأى جميع المراقبين أن ظروف العمال تحسنت بين عامي 1850 و 1914. فإلي ماذا يعود ذلك؟.

لقد كان الأجر الحقيقي يزيد باستمرار، بالرغم من الفروق التي يمكن أن توجد بين المهن، وبين المناطق، وبين الدول. وبين عامي 1850 و1873 عرف الأجر الإسمي ارتفاعاً قوياً حيث زاد متوسط الأجر من 1،89 فرنك يومياً عام 1853 إلى 2،65 فرنكين عام 1871، ولكنه ترافق بارتفاع الأسعار بشكل لم يترك إلاّ هامشاً من 13 بالمئة لزيادة الأجر الحقيقي في فرنسا، و30 بالمئة في انكلترا. وانخفضت الأسعار خلال العشرين سنة اللاحقة، في حين ارتفع الأجر الإسمي ببطء. وبين عامي 1900 و1914 كان ارتفاع الأسعار بارزاً، فامتص

تقريباً، زيادات الأجر الإسمي، رغم أن مستوى المعيشة قد مر بالركود أو انخفض بنسبة ضئيلة جداً. ولكن القدرة الشرائية للعمال تحسنت بشكل إجمالي. ومع ذلك فإن أجر المرأة ظلّ أقل من نصف أجر الرجل مقابل العمل ذاته. ولا بد أن نلاحظ أن أجور العمال في إيطاليا كانت الأدنى في أوروبا، وأن أرباب العمل في بريطانيا قد فرضوا تخفيضاً للأجور بين عامي 1875 - 1878.

وأما مدة العمل اليومي فلم تنخفض إلاّ قليلاً جداً حيث نقصت من 11 ساعة في اليوم عام 1850، إلى 10 ساعات عام 1900. وقد وجدت استثناءات عديدة. ففي انكلترا لم يعد عمال الميكانيك وصب الحديد يعملون أكثر من 54 ساعة في الأسبوع اعتباراً من 1872؛ ومنذ 1874 صار أسبوع العمل يتألف من 56 ساعة في صناعة النسيج ليمتد شيئاً فشيئاً إلى جميع الصناعات الأخرى. وفي ألمانيا حددّ قانون 1891 مدة العمل بإحدى عشرة ساعة للنساء، وعشر ساعات للأولاد الذين تجاوزوا سن الرابعة عشرة، وحددّ قانون آخر صدر في عام 1905 أن القاصرين لا يعملون أكثر من ثماني ساعات. وفي فرنسا منع قانون صدر عام 1900 تشغيل الأطفال الذين لم يبلغوا الثالثة عشرة من العمر، وخفض يوم العمل إلى عشر ساعات للنساء واليافعين الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة؛ وأما القاصرون فقد حدد يوم عملهم بثماني ساعات اعتباراً من عام 1905. وفي روسيا، حددّ قانون 1906 يوم العمل بعشر ساعات، ولكنه لم يطبق بشكل صحيح. ولكنه لم يجر أي تعديل في بلاد أخرى مثل إيطاليا.

وقد جرى تحسين على غذاء العامل؛ فصار يستهلك كمية أقل من النشويات، وأكثر من اللحوم والدسم والسكر. وحوالي 1880 كان العامل الفرنسي يخصص ما يقرب من ثلثي أجره للغذاء من الخبز واللحم والخمور، في حين يستهلك على اللباس 16 بالمئة، وعلى أجرة السكن 7 بالمئة فقط. وكان هناك مساكن غير صحية، وأحياء موبوءة في المدن الكبيرة في أوروبا الغربية كما في روسيا. وقد أحدثت عمليات تجديد المدن فصلاً بين الحارات البورجوازية ومناطق سكن العمال، وغالباً ما أبعد هؤلاء نحو أطراف المدن. ففي ضواحي موسكو وسان بطرسبورغ حارات قذرة، ومنازل بائسة من الصفيح يسكنها العمال. وفي نهاية القرن كان ثلث العمال الروس يعيشون خارج مراكز

المدن. وكانت المدن العمالية لا تزال نادرة في عام 1870، وجرى بعض التطور بعد عام 1880 حيث أكثر منها أصحاب مصانع الحديد الألمان. وبفضل التطور الاقتصادي صار يمكن تحسين مستوى المعيشة للعمال، كما أفاد في ذلك موقف ملائم من أرباب العمل، والإجراءات الاجتماعية الصادرة عن الدولة. ومن البديهي أن أرباب العمل والدولة اضطروا في معظم الأحيان للقيام بتنازلات أمام ضغوط حركة عمالية تنشط وتنظم صفوفها.

وقد توجه أرباب العمل نحو العمال من أجل صرفهم عن المؤتمرات الثورية والدعاية الاشتراكية ولم يكن ذلك صادراً عن دوافع إنسانية أو دينية. فغالباً ما بحثوا عن كيفية تحسين ظروف المعيشة بممارسة أبوّة بلغت حد بناء مساكن ومدن عمالية. ولعبت الدولة دوراً هاماً، حيث اختفى مبدأ دعه «يعمل» لصالح التدخل في المجال الاجتماعي. ومن الطبيعي أن هذا التدخل ظهر بشكل ملحوظ في البلاد الأقوى تصنيعاً أي في المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا. ولا شك في أن الدوافع غالباً ما كانت هي ذاتها التي تحرك أرباب العمل. فقد جهد بسمارك مثلاً من أجل صرف العمال عن الاشتراكية ـ الديمقراطية. وأقر نظام تأمين اجتماعي متقدم جداً. وقبله كان نابوليون الثالث يحاول كسب دعم الطبقة العاملة، وقد سهل قيام مبادرات (تولين)، ومنح حق الإضراب (1864) وعدل دستور الهيئات النقابية، وتدخلت الدولة من أجل تحديد يوم العمل وإلغاء التمييز الذي يعاني منه العمال وفرض نظام عام للتأمين الاجتماعي. وفي عام 1890 ألغي السجل العمالي الذي فرضه نابوليون الثالث؛ وألغت الجمهورية الثالثة هذا النوع من جواز المرور الخاص الذي لم يستخدم أبداً بعد عام 1871. وفي انكلترا حلّ قانون رب العمل والمستخدم بفضل دزرائيلي محل قانون السيِّد والأجير، وأقرّ للعمال بالمساواة القانونية. وظهر الرايخ الألماني سباقاً في مجال التأمينات الاجتماعية. ومنذ 1883 أجرى بسمارك تصويتاً على قانون سمح بإنشاء صناديق ضمان المرضى على نفقة العمال بنسبة الثلثين وأرباب العمل بنسبة الثلث. وأقرّ في السنة التالية ضماناً ضد حوادث العمل على نفقة أرباب العمل وحدهم. وفي سنة 1889 وضع ضمان العجز والشيخوخة بتمويل متساو من قبل المستخدمين والعمال. وجعل هذا النظام من التأمين نموذجاً يقتدى به منذ نهاية الثمانينات من قبل النمسا ـ

هنغاريا. وأما في انكلترا فكان لا بد من انتظار الراديكاليين لإجراء التصويت على ضمان الشيخوخة للأشخاص الذين تجاوزوا السبعين من العمر (1908) ثم قانون الضمان الوطني عام 1911، لحماية العمال ضد أخطار الأمراض والعاهات والبطالة. ووضعت مسؤولة تمويل هذه التأمينات على عاتق الدولة وأرباب العمل والعمال. ولكن فرنسا تخلفت عن هذا التطور. ففي عام 1898 رفض مشروع يضع مسؤولية حوادث العمل على رب العمل، إلاّ أنّه فرض عليه، في حين عجز العامل، أن يدفع ما يتراوح بين ثلث ونصف الأجر، وفي حال الوفاة يدفع معاشاً يعادل 20 بالمئة من أجر العامل لأرملة المتوفى. وفى عام 1910 وضع قانون حول تقاعد العمال عندما يبلغون الستين من العمر شرط أن يساهم العامل بدفع حصته إلى صندوق التقاعد الذي يمول من قبل أرباب العمل ومساعدات الدولة. ولكن هذا القانون لم يلق نجاحاً كبيراً لأنه لم يحظ بثقة العمال. وأما في البلدان الأوروبية الأخرى، فلم تُبدِ الحكومات اهتماماً لوضع تشريعات اجتماعية، غير أن روسيا أصدرت، في عام 1912، قوانين تنص على أنظمة للتأمين ضد الحوادث وضد المرض بإشراف صناديق يمولها أرباب العمل والعمال مناصفة. وقد بدا أن هذا النظام كان لا يزال قليل الانتشار في عام 1914.

ومن الطبيعي أن العديد من الإجراءات الاجتماعية قد وضعت تحت تأثير التحرك العمالي. وغالباً ما كان هذا التحرك غريزياً وفوضوياً قبل عام 1880 ولكنه توجه نحو التنظيم، بعد هذا التاريخ ومع تطور الحركة النقابية. وكانت الأممية الأولى هي التي أعدت إضرابات عامي 1869 ـ 1870 في فرنسا أو تلك التي جرت ضد شنايدر ودامت من كانون الثاني/ يناير إلى نيسان/ إبريل 1870.

لقد بدأت الحركة العمالية تنظم صفوفها اعتباراً من 1880، وقدمت تنوعاً كبيراً حيث قامت نقابات مهنية وأخرى تضم جميع العمال في فرع صناعي واحد. وفي بعض الأحيان وجدت وحدة نقابية، إلاّ أنّه غالباً ما وجدت عدة مراكز نقابية في ألمانيا مثلاً. وكذلك كانت النقابات منقسمة من حيث الأسس الإيديولوجية. فاختلفت بين إصلاحية وماركسية وثورية ودينية... وكانت علاقاتها مع الأحزاب السياسية حميمة كما في انكلترا، إلاّ أنها كانت فاترة في فرنسا.

ونمت الحركة النقابية في بادىء الأمر في بريطانيا حيث ظهر «اتحاد النقابات» منذ عام 1851 لدى عمال الميكانيك إلاّ أنها كانت منحصرة بالعمال المهرة، وكانت تجمع اشتراكات مالية باهظة، وأقامت صناديق تأمين غطت أخطار المرض والحوادث والعجز وحتى البطالة. وظلّ اللجوء إلى الإضراب استثنائياً. إذ كان يفضل مناقشة أرباب العمل حول تحسين ظروف العمل والأجور. وعام 1871 منحهم غلادستون اعترافاً شرعياً وأعطى دزرائيلي النقابات حق مراقبة الدخول إلى مكان العمل أثناء الإضراب (1875). وكان عدد أعضاء النقابات قد بلغ مليون نقابي في عام 1874.ولكن حرباً طبقية حقيقية، انفجرت اعتباراً من عام 1857.فقد كان أرباب العمل يريدون تخفيض أسعار الكلفة بتخفيض الأجور، ويرد العمال بإضرابات غالباً ما كانت تنتهي إلى الفشل. وكانت النقابات تصاب بالإفلاس بسبب دفع تعويضات الإضراب. وتحت تأثير الأزمة الاقتصادية والبطالة جرى تحول في الحركة النقابية فأصبحت أكثر انفتاحاً وتسيساً. وظهرت اتحادات جديدة اعتباراً من 1889 تضم العمال غير الفنيين من عمال الغاز والسكك الحديد وأحواض السفن، وانتهت هذه المرة لصالح العمال في معظم الحالات. فساهمت النقابات الجديدة بتنشيط الاتحادات العمالية التي كانت تضم 1،5 مليون عضو في عام 1890.وأظهرت مؤتمرات هذه النقابات روحاً نضالية عالية، فطالبت بثماني ساعات عمل في اليوم وبتأميم المناجم وأعمال التعدين والأرض والسكك الحديد. وبحثت في نهاية القرن بالتخلف مع الأحزاب الاشتراكية، الأمر الذي أدى إلى ظهور «اللجنة الممثلة للعمال» ثم إلى تكوين حزب العمال، عام 1906، حيث احتل مندوبو النقابات ثلاثة أرباع المقاعد في الهيئة التنفيذية. ولكن الكثيرين من أعضاء النقابات ظلّوا بعيدين عن المفاهيم الاشتراكية. وحوالي العام 1910 ظهر تيار ثوري دعا بقيادة بِنْ تيليت، إلى أعمال العنف، وانفجرت موجة من الإضرابات منذ 1911، ومع ذلك، ففي عشية الحرب كان 4 ملايين نقابي قد انضووا تحت «راية اشتراكية تجريبية أكثر مما هي ثورية».

وعلى العكس من ذلك بدت الحركة النقابية الفرنسية أكثر ثورية، وأخذت أبعادها فى الحركة الاشتراكية، فأعادت النقابات تنظيم صفوفها بعد

1871، وظهرت الاتحادات الوطنية الأولى لعمال صناعة القبعات عام 1879، وعمال طباعة الكتب 1881، وعمال المناجم .1883 وفي عام 1881 بلغ عدد النقابات حوالي خمسة آلاف نقابة حيث حددت كل واحدة منها عملاً خاصاً بها. واعترف قانون 1884 بشرعية النقابات المهنية، فأعطى ذلك انطلاقة لإقامة مراكز للنقابات والاتحادات الوطنية. فأقيم حوالي ثلاثين مركزاً في المناطق الأخرى. وبقيادة پيلوتْيِيهْ (Pelloutier)قامت بمهام نشر التعاون والتعليم والدعاية. وجمعت عمالاً من جميع المهن وأبعدتهم عن تأثير جول غِيْسْدْ (اشتراكي فرنسي 1845 ـ 1922، انفصل عن جوريس ولكنه ظلّ مخلصاً للفرع الفرنسي للأممية العمالية) وكانت تتأثر بأفكار بلانكي وپرودون وباكونين. وكانت تنادي بالإضراب العام من أجل القضاء على النظام الرأسمالي، ومنذ 1892 تجمعت مراكز النقابات في اتحاد عام كان يوجهه پيلوتيه. وبعد 1884 تضاعفت النقابات وظهر أول اتحاد عام 1886 بهدف جمعها كلها. وكان همها الابتعاد عن الأحزاب رغم مشاركتها في المؤتمر التأسيسي للأممية الثانية، وقد نجحت في معارضة وصاية غيسد عام 1894.وأما الاتحاد العام للعمل الذي ولد عام 1895، فلم يكن يضم إلاّ عدداً قليلاً من النقابات. وكان خاضعاً لتوجيه ڤكتور غريفويلز في بادىء الأمر، ومتأثراً بالتيار النقابي الفوضوي. وظلت ساحة النقابات مضطربة حتى عام 1902، حيث أمكن جمع 56 مركزاً نقابياً و29 اتحاداً في مؤتمر مونپيلْيِيْه. واشتد التوتر بين النقابات والحكومة، خاصة بعد حادث منجم كورييرالذي قتل فيه 1100 من عماله. في آذار/ مارس عام 1906 . وحيث استدعى كليمنصو القوات العسكرية إلى پاريس وأوقف غريفويلز. وفي تشرين الأول/ أكتوبر عام 1906 أكد مؤتمر آميان على استقلالية النقابات تجاه الدولة وتجاه جميع الأحزاب بما فيها الحزب الاشتراكي؛ وكانت تريد التحضير للاستيلاء على السلطة و «التحرر الكامل». وكانت تستخدم سلاح الإضراب حيث أعلن الاتحاد العام للعمل العديد من الإضرابات الثورية بين عامي 1906 و1910، وطالت هذه الإضرابات الموظفين الذين رفضت الحكومة منحهم حق الإضراب. فردت السلطات بتدخل القوى المسلحة، وبعزل بعض الموظفين وإجراء توقيفات كثيرة. وتولى ليون جوهو امانة الاتحاد اعتباراً من عام 1909، فلجأ إلى استخلاص الدروس من فشل

الحركات الثورية، وجعل من قضية السلم ومعاداة العسكر اهتمامات أساسية للاتحاد العام للعمل. وبالرغم من أن هذا الأخير قد ضم أكثر من مليون عضو فإنّه لم يبلغ مستوى قدرة النقابات الألمانية.

وكان تياران هامان لدى النقابات الألمانية قد ظهرا قبل عام 1871 حيث كانت معظم الدول الألمانية قد سمحت بإنشاء التجمعات العمالية. ففي عام 1868 تم تأسيس النقابات «الليبرالية» بقيادة هيرش ودانكر، على غرار «النقابات العمالية» في انكلترا. ولكن هذا الاتجاه الذي عمل لإيجاد تفاهم بين أرباب العمل والعمال لم يلق إلاّ نجاحاً محدوداً في ألمانيا. بينما كانت النقابات الحرة المرتبطة بالاشتراكية ـ الديمقراطية تتوجه نحو مستقبل زاهر. فبعد تأسيسها عام 1869، بلغ عدد أعضائها ما يقرب من 700 ألف عضو في عام 1900 و2،5 مليونين في عام 1914. وبعد تجمعهم في اتحاد عام بقيادة كارل ليجيان، وقع بعض التباعد بينهم وبين الحزب، اعتباراً من 1905، وذلك من أجل تجنب خيارات لا تؤيدها الجماهير العمالية حيث لم يترددوا في إجراء مفاوضات مع أرباب العمل من أجل تحسين ظروف المعيشة، ولم يلجأ إلى إدانة القومية ولا التوسع الاستعماري، فكانوا بذلك قريبين من الاتجاهات التحريفية. وقد شكّلوا هيئة قادرة، منظمة وغنية، بفضل كوادر متخصصة ومتفرغة، وأنشأوا التعاونيات، وصناديق البطالة والمرض ومكاتب التوظيف. ولم يقلقوا من مزاحمة النقابات المسيحية التي ظهرت عام 1890 والتي شكلت هي كذلك اتحادها الخاص عام 1899. وبلغ عدد النقابيين الكاثوليك أكثر من 800 ألف عضو عام 1913، وأبدوا حرصهم على الاستقلال عن الكنيسة وعن الحزب الكاثوليكي، بينما ضمت النقابات البروتستانتية حوالي 340 ألف عضو. كل ذلك جعل الحركة النقابية، بالأربعة ملايين منتسب، تبدو كقوة قادرة ولكن غير ثورية.

وفي إيطاليا، عرفت الحركة النقابية تحولات شبيهة بما حدث في فرنسا. حيث تكوَّن اتحاد عام في ميلانو عام 1906؛ ولكنه لم يضع حداً للنزاعات بين الإصلاحيين والنقابيين الفوضويين. وشكل الثوريون اتحاداً نقابياً ضم 100 ألف عضو عام 1914 وأما الاتحاد العام ذو الاتجاه الإصلاحي فقد

أقام تعاقداً مع الرابطة الوطنية للتعاونيات واتحاد جمعيات التعاون المتبادل المنظمتين اللتين تطورتا بعد عام 1870. وأعلن استقلاله إزاء الأحزاب، مما أدّى إلى تقارب الطريق الذي اختاره لتحويل المجتمع مع الأفكار التحريفية للحزب الاشتراكي. وأظهر بأعضائه الذين زادوا عن نصف مليون. وهي قوة لم يستطع جيوليتي إلاّ أن يحسب حسابها. وكما في ألمانيا، فإن الدورية التي كان يصدرها ليون الثالث عشر قد سهلت ولادة النقابية الكاثوليكية. فكانت تشارك النقابات الأخرى في الإضرابات كهيئة نقابية، الأمر الذي دفع البابا ليون الثالث عشر إلى منعها من ذلك عام 1909. فارتدت الحركة طابعاً مهنياً لدرجة ظهرت معها في عام 1914، كفرع من العمل الكاثوليكي.

وهكذا فقد تنوع تطور الحركة النقابية في أوروبا ولعبت الخصائص القومية دورها هنا وهناك. فإذا كانت الحركة النقابية والاشتراكية في ألمانيا والمملكة المتحدة قد ارتبطتا بشكل واسع، فلم يكن الأمر كذلك في فرنسا ولا في إيطاليا. ومع ذلك فإن طبقة البروليتاريا العمالية قد اعتمدت كذلك على الأحزاب الاشتراكية، من أجل الوصول إلى تحويل للمجتمع، نظرياً على الأقل، بشكل يستطيع فيه أن يكون مفيداً للفئات الأكثر فقراً.

الاشتراكية

لقد اعتبرت الاشتراكية نفسها المعبِّر السياسي عن الحركة النقابية العمالية، وكان عليها في بادىء الأمر أن تتخلص من فشل عامّية باريس، ومن تفكك الأممية الأولى التي رأت النور عام 1876، ووجهت لها ضربة حاسمة في عامي 1871 ـ 1872 وحُلّت في عام 1876. وقد تميز الربع الأخير للقرن التاسع عشر بظهور الأحزاب الاشتراكية، عندما كان ماركس الذي مات عام 1883 وانجلز عام 1895، وكاوتسكي يحاولون إعطاء الاشتراكية طابع العقيدة المستقيمة. وقد تفاوت ظهور الأحزاب في أوروبا بهذه السرعة أو تلك. ولم تكن الماركسية القاعدة الإيديولوجية الوحيدة. فبعد فشل أوين ومؤيدي الميثاق، كان لا بد من الانتظار حتى عام 1881 لظهور أول حزب اشتراكي انكليزي أسسه هيندمن. بالرغم من الدعاية الناجحة فإنه لم يضم أكثر من عشرة آلاف عضو في مدة عشر سنوات؛ وكانت تنافسة «الجمعية الفابية» التي

عملت مع سيدني وِب وبرنارد شو على تربية الجماهير وتحويل المجتمع دون اللجوء إلى الثورة، من خلال برنامج إصلاحات مباشرة تتناول التأميم والمشاريع الكبيرة ويوم العمل من ثماني ساعات، والحد الأدنى للأجر. وأما الرابطة الاشتراكية التي تأسست عام 1884 فقد كانت تحت سيطرة الفوضويين. وفي نهاية الثمانينات دعا الاتحاديون الجدد بقيادة بورنز وكيير هاردي النقابات إلى ممارسة النشاط السياسي. وفي عام 1892 قام كيير هاردي بتأسيس حزب العمال الذي ضم بسرعة ما يقرب من 50 ألف عضو ببرنامج يطالب بالتأمينات الاجتماعية، وثماني ساعات عمل يومياً، وضريبة الدخل، ونزع السلاح، ولكن هذا الحزب واجه فشلاً ذريعاً في انتخابات .1895.وفي بلجيكا تأسس الحزب عام 1885 بدعم من الحركات النقابية، كما في إسبانيا التي شهدت، قبل عامين، ولادة الاتحاد العام للشغيلة بتوجيه من إيغليزياس. وفي النمسا، قام أدلر بتأسيس الحزب الاشترامي الديمقراطي عام 1889.

وقد رافقت المصاعب ذاتها تطور التيار الاشتراكي في فرنسا. ولا ينبغي أن يخدعنا تكوين حزب العمال الاشتراكي في مرسيليا في عام 1879، من مندوبي المنظمات العمالية. واتخذ الحزب برنامجاً متأثراً بالاتجاهات الماركسية المستقيمة التي لم ينجح في تجنبها. وكان البلانكيون يريدون استمرار التحريض، وآخرون، تحت تأثير پرودون، كانوا يفكرون باشتراكية تعاونية ونقابية. وكان الانفجار عام 1882 حيث شكل غيسد حزب العمال الفرنسي، بينما أعلن بروس إنشاء اتحاد العمال الاشتراكيين. وفي ألمانيا تم تأسيس الحزب الاشتراكي العمالي الثوري. ولم يمنع هذا التفتت وجود اشتراكيين مستقلين خارج الهيئات الحزبية. ومع ذلك فقد كسب الاشتراكيون أصواتاً كثيرة في الانتخابات، لقد نالوا 176 ألفاً عام 1889 و598 ألفاً عام 1893.

وكانت إيطاليا مفتوحة على مختلف التيارات ومنها الپرودونية، والاشتراكية المنبرية، والفوضوية ـ وكان باكونين يقيم في إيطاليا ـ وفي وقت متأخر التيار الماركسي. ففي عام 1881 أسس كوستا نواة حزب اشتراكي إصلاحي. وفي عام 1892 أسس الإصلاحيون الحزب الاشتراكي الإيطالي، والذي اضطر لمواجهة السلطة ـ حيث قرر كريسبي حلّه في عام 1894، وأعيد

تأسيسه عام 1895 ـ وتناقضاتها، حيث مارس اللعبة الانتخابية عناصر راديكالية داخلية كانت تدعو إلى استخدام العنف. وظهر تناقض آخر: فلم يكن لهذا الحزب الذي أسسه المثقفون إلا حظوة محدودة لدى الوسط العمالي الذي يغريه العمل المباشر.

وأما في ألمانيا فقد ظهرت الاشتراكية أشد بأساً وأفضل تنظيماً. فمنذ عام 1860 سار التطور في اتجاهين. وفي عام 1863 أعلن لاسال تأسيس الجمعية العامة للشغيلة الألمان؛ وكان يعول على عمل الدولة من أجل اتخاذ الإجراءات الإصلاحية. وعمل الماركسيون المتجمعون حول ليبْكْنِيخْتْ وبيبل، على إثبات وجودهم اعتباراً من التاريخ ذاته. واندمج التياران في مؤتمر غوتا عام 1875. وتعرض الحزب الاشتراكي ـ الديموقراطي للاضطهاد من قبل بسمارك ومرّ بسنوات صعبة ولكنها ساعدته على بناء ذاته. غير أن السياسة الاجتماعية للمستشار لم تمنع تطور الحركة حيث وضع كاپريڤي حداً للإجراءات الاستثنائية. وأحرز الاشتراكيون ـ الديموقراطيون 18 بالمئة من الأصوات في انتخابات عام 1890.

وهكذا ففي معظم الدول الأوروبية ـ وحتى في روسيا حيث ولد الحزب العمالي الاشتراكي ـ الديموقراطي عام 1898 ـ ظهرت الأحزاب الاشتراكية إلى الوجود قبل عام 1900. ونجحت في تأسيس الأممية الثانية عام 1889. وضم أحد المؤتمرين اللذين عقدا في باريس مندوبي تسع عشرة دولة كان منهم غيسد، وبليخانوف، وبيبل وانجلز. . . وتخلصت الأممية الثانية من الفوضويين في عام 1896 بفضل أعمال قامت في الداخل.

وبعد عام 1900 زادت قوة الأحزاب الاشتراكية، وكسبت أصواتاً كثيرة ولكنها لم تنجح في تجنب الانشقاقات الداخلية ولم تتوصل إلى فرض الحلول المشتركة للمشكلات الكبيرة التي كانت قائمة آنذاك.

وحقق الاشتراكيون تقدماً مشهوداً في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والنمسا، وكانوا أقل نجاحاً في البلاد الأخرى. فأحرز الاشتراكيون ـ الديموقراطيون الألمان 81 مقعداً في المجلس التشريعي عام 1903 و110 مقاعد عام 1912، واقترع لهم ما يزيد عن أربعة ملايين ناخب. وفي فرنسا تأسس الفرع الفرنسي

للأممية العمالية الذي أحرز 103 مقاعد في انتخابات 1914 التي فاز فيها كذلك 27 جمهورياً اشتراكياً. وفي إيطاليا حصل الاشتراكيون على 52 مقعداً عام 1913، في حين حصل الحزب النمساوي برئاسة أدلر على 57 مقعداً بعد انتخابات عام 1911. ولكن التقدم واجه مصاعب أكبر في البلاد الأخرى. ففي بريطانيا تطلعت الأحزاب إلى النقابات حيث أعلن العماليون والاشتراكيون والفابيون والنقابات تشكيل «لجنة التمثيل العمالي». فنالت في انتخابات 1906 بقيادة رامسي ماك دونالد 29 مقعداً، و40 مقعداً في عام 1910. وفي روسيا بعد أن لعب الاشتراكيون دوراً هاماً في ثورة 1905، أعلنوا مقاطعة الانتخابات لمجلس الدوما الأول، وفعل مثلهم كذلك الاشتراكيون الثوريون؛ ومع ذلك فقد حصلوا على 20 بالمئة من المقاعد. وفي انتخابات مجلس الدوما الثاني عام 1907 حصل الاشتراكيون على 83 مقعداً. وفي السنة ذاتها جرى تعديل لقانون الانتخابات بشكل لم يسمح لهم بالحصول إلاّ على 14 مقعداً في مجلس الدوما الثالث.

وإذا كان الاشتراكيون قد كسبوا كثيراً من الأصوات، فإن الأحزاب قد شهدت عدة انشقاقات داخلية، وقد ظهر مدافعون أقوياء عن الماركسية المستقيمة. وكان منهم غيسد في فرنسا، وكاوتسكي وبيبل وليبكنخت في ألمانيا ولينين في روسيا. فانتقد كاوتسكي الإصلاحيين بحدة، وهاجم لينين بليخانوف وتروتسكي والمنشفيك. ولكن الفوضويين في أقصى اليسار هاجموا الدولة والرأسمالية والملكية، والدين، فكانوا نشيطين في إيطاليا، وفرنسا وروسيا. وكانوا وراء جملة من الاغتيالات منها اغتيال الرئيس كارنو (1894) وامبراطورة النمسا أليزابيت (1898) وملك إيطاليا هومبِرْت (1900) وعدة وزراء في روسيا. وإلى يمين هؤلاء كان العمل الإصلاحي ينمو بثبات. ففي ألمانيا دافع ڤولمار وبرنشتاين عن أن الرأسمالية عرفت كيف تتجاوز بعض تناقضاتها، وأنها ليست في عشية انهيارها وأن صراع الطبقات لا يتفاقم. ورفض دكتاتورية البروليتاريا، وكان يفضل تغلغل دور الاشتراكية بمشاركة من البورجوازية التحررية. وظهرت مواقف مشابهة في النمسا ـ هنغاريا، حيث لم يستطع الاشتراكيون تجاهل مسألة القوميات، وفي روسيا أوصى بليخانوف بإقامة تحالف انتقالي مع البورجوازية لأن العديد من الاشتراكيين يريدون استلام

السلطة بالطريق المشروع؛ وأما في فرنسا، عشية الحرب فإن الاتجاه التحريفي على يد جوريس، وميليران، وبرياند، وڤيڤياني، كان ينتصر على الماركسية المستقيمة.

وظهر الصراع بين هذه الاتجاهات على صعيد الأممية الثانية فأدّى إلى عرقلة نشاطها. ومع ذلك فقد أنشيء المكتب الاشتراكي الأممي عام 1900 في بروكسل؛ وسُميّ البلجيكي هويسمن سكرتيراً دائماً عام 1905. ولكن المؤتمرات الأممية شهدت مواجهات حادة بين الزعماء المنقسمين حول بعض المسائل الأساسية. ومنها مسألة المشاركة في الحكم، حيث كان غيسد يعارض مشاركة ميليران في حكومة والديك عام 1899، وجهد لكي يتبنى مؤتمر أمستردام وجهة نظره رغماً عن جوريس الذي رضخ للقرار في النهاية. ولم تتوصل المناقشات حول الامبريالية إلى إدانة واضحة، لأن قسماً كبيراً من الاشتراكيين ـ الديموقراطيين الألمان أيدوا التوسع الاستعماري. والأخطر من ذلك أن المناقشات الجادة حول مسألة الحرب (شتوتغارت، 1907) لم تؤد إلى تحديد موقف مشترك في وجه أخطار الخلاف. ورفض المندوبون الألمان تأييد إعلان الإضراب العام الذي اقترحه الفرنسيون والانكليز، بحجة الخوف من عدم تأييد جماعتهم لهم في ذلك. هذه الخلافات تبين وضع الأممية الثانية والأحزاب الاشتراكية عند وقوع أزمة تموز/يوليو عام 1914 فبدت هذه الأحزاب عاجزة عن تنظيم عرض معاد للحرب.

وبالرغم من ظهور هذه التيارات المتعددة وهذا الضعف الذي أصاب الروح الأممية في وجه المصالح القومية فقد ظلت الاشتراكية القوة الكبرى الصاعدة خلال الخمس عشرة سنة التي سبقت الحرب. ولكن هذه الاشتراكية التي كانت التعبير السياسي عن العمل، كانت في الغالب موجهة من قبل مثقفين ذوي نشأة بورجوازية، وقد بذل بعضهم جهوداً عنيدة لأجل قلب النظام القائم.

الفصل الثالث

أوروپا المتفجرة

نحو عصر القوميات في أوروپا
1848 - 1871

وبدت أوروپا، في عصر الحلف المقدس، تغرق في الاضطرابات الثورية، اعتباراً من عام 1848.وتتابعت الحركات الوطنية التحررية والديموقراطية تعلن اهتزازاً حقيقياً في الخارطة الأوروپية. فبدا أن أوروپا القوميات تولد من الأزمة. وتجاوز الحلم الرومنطيقي مستوى الأمة ليمتد إلى أوروپا كلها. وإذا كان جرى الحديث عن فكرة الوحدة الأوروپية، فإن مازيني خاصة قد ساهم في تطورها. ورأى أن إعادة النظر في الخارطة السياسية تمر عبر تأسيس جمهوريات قومية توحد فيما بينها ذهنية أخوية. وتعرض الكثيرون، عام 1848، لفكرة إنشاء الولايات المتحدة الأوروپية. وعقدت مؤتمرات للسلام في بروكسل وپاريس وفرانكفورت، بين عامي 1848 و1850، وأتاحت مبادرات المسالمين لڤكتور هوغو أن يستحضر اليوم الذي تظهر فيه الولايات المتحدة الأوروپية إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية.

فشل الحركات الوطنية 1848 - 1850

ولكن هذا الحلم الأوروپي الكبير تحول إلى المقام الثاني بعد موجة التفجر الوطني التي أصابت عدة دول أوروپية في ذاك الوقت. وكانت هذه الموجة حادة في الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو عام 1848. فانتفضت لومبارديا ـ فينيسيا، بدعم من ملك سردينيا شارل ألبير، ضد السيطرة النمساوية في شمالي إيطاليا؛ غير أن السلطات في ناپولي وروما ظلّت مترددة وتخلت عن واجبها بدعم الانتفاضة. وفي ألمانيا أخذ الأحرار يعدون لانتخابات الجمعية الوطنية. وتم تشكيل حكومة ألمانية مؤقتة في فرانكفورت. وطالت

الموجة امبراطورية آل هابسبورغ حيث بدأت القوميات المجرية والتشيكية تخلق متاعب جدية.

ولكن، في ربيع 1848، هل كانت القوى الكبرى قد صممت على تشجيع تطور حركة القوميات؟ من الواضح أن موقف كل من فرنسا وانكلترا وروسيا كان يرتبط بمصالحها قبل كل شيء، أي بشؤونها الذاتية. وتنبه وزير الشؤون الخارجية الفرنسية في حينها، إلى ذلك، فأعلن في 4 آذار/ مارس 1848 أن فرنسا لا تريد «تمزيق خارطة أوروپا». وأما في انكلترا التي كانت تؤيد سقوط نظام مترنيخ من حيث المبدأ، إلاّ أنها كانت تتساءل حول النتائج المترتبة على ذلك، وكان يتوق پالمرستون إلى تقوية الرابط الاتحادي في ألمانيا. ولكن دون بلوغ وحدة حقيقية. وفي رؤية إيطاليا متحررة من الوصاية النمساوية، إلاّ أنه كان يتجنب التدخل المباشر لكي لا يعزز النفوذ الفرنسي هناك. وتزايد القلق الروسي، فرفض القادة الروس مبدأ القوميات الذي يهدد الامبراطورية القيصرية ويهز أوروپا كلها. ولم يكن القيصر يريد دعم النمسا في إيطاليا إلاّ في حالة وقوع تدخل فرنسي. غير أنه كان مستعداً للتدخل في ألمانيا من أجل منع قيام دولة كبرى يخشى أن تكون دولة جمهورية.

ولكن القوى الكبرى ظلّت حائرة ومتنبهة وغير مستاءة من رؤية الحركة الوطنية والثورية تتصدع بالشقاق الذي يتزايد بين المعتدلين والأحرار والديمقراطيين والاشتراكيين. وقد لجأ المعتدلون إلى العنف، كما جرى في فرنسا في حزيران/ يونيو 1848، خشية أن يفوتهم القطار. بينما تابعت الحركات الوطنية اندفاعها، حيث توجهت الجمعية الوطنية لفرانكفورت نحو إقامة امبراطورية اتحادية تضم الدول الأعضاء للاتحاد الجرماني عام 1815 باستثناء النمسا. وكان هذا الحل يستبعد النمسا عن الشؤون الألمانية. وأما في إيطاليا فإن هزيمة شارل ألبير، في 25 تموز/ يوليو 1848 في كوستوزا لم تعلن بعد نهاية الحركة الوحدوية الموجهة ضد النمسا؛ حيث طرحت عدة مشاريع بين آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر؛ ولكن حكام الولايات رفضوا إقامة جمعية تأسيسية خشية تفوق سردينيا. غير أن مازيني الذي أقام الجمهورية في روما وفي فلورنسا، لم يلبث أن قضى عليهم. وأما في هنغاريا في أوائل الخريف، رغم أنه تم القضاء على تمرّد براغ في حزيران/ يونيو. تجاه هذا التطور في

الحركة القومية، لم تكن روسيا تريد ألمانيا كبيرة ولا صغيرة، كما لم تكن تريد تصدع الامبراطورية النمساوية. وأما في لندن، فقد ظهر انقسام في الرأي حول الوحدة الألمانية فبدا دزرائيلي معادياً لها، بينما كان پالمرستون متردداً. وأرادت أن تلعب دور الوسيط بين النمسا وشارل ألبير لتتحاشى تدخلاً فرنسياً؛ كما حاولت أن تتجنب تجزئة الامبراطورية النمساوية. وأما فرنسا فقد تزايدت خشيتها من تكوّن ألمانيا قوية لأنها لن تتردد في أن تصبح قوة غازية. ولكن الجمعية التأسيسية تجاوزت الحكومة واتخذت في 2 أيلول/ سبتمبر قراراً يؤيد التدخل المسلح في إيطاليا. وفيما يخص النمسا كانت باريس (حيث كان قسمٌ من الرأي العام متعاطفاً مع التشيكيين والسلافيين في الجنوب) لا تريد إلحاق الضعف بها لأنه يفسح المجال للمد الروسي.

ورغم أن ساعة تصفية الحسابات دقت في عام 1849 فإن حركة القوميات سجلت بعض الانتصارات في آذار/ مارس ـ نيسان/ إبريل من هذا العام. فعاود شارل ألبير الحرب ضد النمسا في إيطاليا، وأعلنت الجمعية التأسيسية في فرانكفورت عن تأييدها لإقامة امبراطورية ألمانية في ظلّ التاج الروسي؛ وطالب كوسوت وقسم من المجريين باستقلال هنغاريا. وتدخلت القوى الأوروپية في تسوية هذه الأزمات، بشكل واسع. وتنازل شارل ألبير عن العرش في آذار/ مارس 1849، بعد هزيمته في نوڤار. ولم تعارض فرنسا وانكلترا استمرار السيطرة النمساوية على لومبارديا وتوسكانا. وفي روما أعادت الجيوش الفرنسية سلطة البابا في حزيران/ يونيو 1849. وفي ڤيينا اضطر شوارزنبرغ بعد أن حاول استغلال المنافسة بين الجماعات القومية، إلى طلب المساعدة العسكرية من روسيا من أجل تسوية المسألة الهنغارية. ولجأ القيصر الروسي إلى إرسال 150 ألف رجل لسحق جيش كوسوت لكي لا يرى الحركة القومية تمتد إلى المنطقة البولونية ـ الروسية. وعادت هنغاريا تخضع للنير النمساوي بعد أن تخلت فرنسا وبريطانيا عن دعمها. وفي ألمانيا رفض فريدريك غليوم الرابع اللقب الامبراطوري خشية ردود الفعل لدى الأمراء الألمان والقوى الأوروپية. ثم ظهر التعارض بين مشروع پروسي لإقامة ألمانيا الصغرى وبين مشروع شوارزنبرغ لألمانيا كبرى مع امبراطورية النمسا، فدعت پروسيا إلى مؤتمر إيرفورت عام 1850؛ وعارضت النمسا المشروع وبدت ألمانيا منقسمة

إلى معسكرين. وفي تشرين الثاني/ نوڤمبر 1850 تخلت پروسيا عن مشروعها بعد إنذار من شوارزنبرغ؛ واضطرت للقبول بإعادة بناء الاتحاد القديم. في هذه الأثناء لم تتحرك بريطانيا. بينما في فرنسا، كان لويس ناپوليون يحلم بتحالف مع پروسيا مقابل تعويضات عن الضفة اليسرى لنهر الراين. غير أن پروسيا صرفت النظر عن هذا الأمر في حزيران يونيو 1850، فاتخذ لويس ناپوليون موقفاً حيادياً تجاه الصراع النمساوي - الپروسي. وأما القيصر الحريص على بقاء التوازن بين النمسا وپروسيا، فقد وصل إلى ممارسة الضغط على پروسيا بالتهديد بالتدخل العسكري.

وهكذا فإن المطالب القومية ظهرت للعيان إبان ثورات سنة 1848. غير أن خارطة أوروپا خرجت منها دون تغيير، حيث لم تكن أوروپا القوميات قد فرضت نفسها بعد. وإن انقسام الحركة الثورية غير كافٍ لتفسير هذا الشأن؛ لأنّ القوى الأوروپية لعبت دوراً هاماً في حركة القوميات. ولما كانت هذه القوى عاجزة عن حماية أنانياتها القومية، فقد تغاضت عن سحق حركات كان باستطاعتها إحداث تغيير عميق في خارطة أوروپا. وبالرغم من قساوة القمع ومرارة الفشل فإن الدرس لم يذهب سدى بل إن معالم سنة 1848 قد أنعشت الأمل بانطلاقة سريعة لحركة كبرى للقوميات.

الاضطرابات الكبرى

لقد شهدت أوروپا اضطرابات كبيرة خلال عشرين سنة بين عامي 1851 و 1871، وأدّت إلى تغييرات عميقة في خارطتها السياسية وزعزعتها أربع حروب. وإذا كانت حرب القرم التي قامت بها فرنسا وبريطانيا وپيامون ضد روسيا، قد اندلعت بسبب التطلعات التوسعية لروسيا، فإن الحرب الأخرى (الحرب الإيطالية، والحرب النمساوية - الپروسية، والحرب الألمانية - الفرنسية) كانت شديدة الارتباط بتكون وحدتين قوميتين كبيرتين هما إيطاليا وألمانيا.

وقف التوسع الروسي

منذ عدة سنوات، كان القيصر نقولا الأول يتمنى إحداث انهيار «الرجل المريض»، الامبراطورية العثمانية، الذي قد يتيح اقتسام تركيا الأوروپية بشكل

يؤمن لروسيا دوراً مسيطراً في البلقان بفضل تشكيل دول تابعة لها والقيام بمراقبة البوسفور. ولكن روسيا اصطدمت بالسياسة الانكليزية الحريصة على تثبيت قوانين المضائق؛ وبسياسة ناپوليون الثالث حامي الكاثوليك في الامبراطورية العثمانية. وفي أيار/مايو 1853 اقترح الامبراطور على لندن الوصول إلى وفاق فرنسي ـ انكليزي ضد روسيا، من أجل خلق الظروف الملائمة لتحقيق أهدافه في القارة الأوروپية. وبعد ذلك بعدة أسابيع احتل الروس الإمارات على نهر الدانوب. فأبدت تركيا تصلباً تجاه ذلك، مدفوعة بتحريض من السفير الانكليزي في القسطنطينية سترافورت كايننغ. فاندلعت الحرب بين الطرفين، وتضايقت كل من فرنسا وانكلترا، واختارتا القيام بالحرب في شبه جزيرة القرم، من أجل حماية الامبراطورية العثمانية. وإبطال فاعلية روسيا في البحر الأسود. ورغم ما في هذه العملية من المجازفة وقلة الفعالية من أجل دحر روسيا، فقد حاول الانكليز والفرنسيون إنهاءها بسرعة عن طريق محاولة تشكيل تحالف واسع ضد القيصر. ولا شك أن النمسا قد قلقت من المطامع الروسية، ولكن كيف تنسى مساندة القيصر لها في عامي 1849 ـ 1850؟ غير أنها قبلت أن تبرم مع لندن وپاريس اتفاقاً يرسي قواعد السلام في آب/أغسطس 1854 وينص على التعاون المسلح. غير أن پروسيا والمجلس التشريعي لفرانكفورت رفضا التدخل في شباط/فبراير 1855، فدفع ذلك النمسا إلى محاولة العدول عنه. فكان لا بد من تدخل پيامون ـ سردينيا واحتلال سباستوپول لجعل ڤيينا توجه إنذاراً لروسيا في كانون الأول/ديسمبر 1855. ورضخ القيصر الجديد ألكسندر الثاني. وتم التوصل إلى اتفاقية پاريس عام 1856، حيث وضعت الامبراطورية العثمانية تحت ضمانة القوى الأوروپية، وفقدت روسيا نفوذها في المقاطعات الدانوبية واضطرت إلى قبول حياد البحر الأسود. فهل كان هذا الوقف للتوسع الروسي ناتج عن الرغبة في إبعاد روسيا عن التفاهم الأوروپي؟ وهل كان عليها أن تنظر إلى أوروپا، وهل هي أوروپية؟ واستمر الجدل طيلة النصف الثاني للقرن، حتى في روسيا ذاتها، حيث تواجه تيار ذوي التوجهات الغربية مع تيار ذوي العواطف التقليدية السلافية. ولكن التيارين اتفقا على اعتبار واحد، هو أن روسيا ستحتل في المستقبل موقفاً مسيطراً في أوروپا الجديدة. وانتظاراً لذلك، فإن روسيا بدت تلتزم بعدم

التدخل لسنوات عديدة. غير أن تمرد پولونيا الروسية في عام 1863 ـ كشف أنها لم تكن كذلك ـ فقد طالب ناپوليون الثالث بالحكم الذاتي للپولونيين؛ وذهب في المباحثات إلى حد طلب إعادة بناء پولونيا مستقلة وقام بالضغط على روسيا، مهدداً بإعلان الحرب ضدها، ولكن ذلك «خدعة» لم يكن لها أي صدى. فقد فضلت پروسيا في عهد بسمارك سحق المتمردين الپولونيين؛ ولم تكن بريطانيا العظمى تريد أن ترى في أوروپا الشرقية دولة كاثوليكية صديقة لفرنسا، لذا فقد تمكن القمع الروسي من وضع حد نهائي لآمال الپولونيين.

إيطاليا وألمانيا: النمسا وفرنسا المهزومتان

وكان تشكيل الوحدات الكبرى في أساس نشوب حروب ثلاث أخرى. وبعد أن ظلّت الحركات القومية خامدة، بعد المحاولات الفاشلة في عامي 1848 ـ 1850، عادت للظهور من جديد في إيطاليا 1857 وفي ألمانيا 1859.

ففي إيطاليا كان دور كافور أساسياً. فبعد أن أصبح رئيساً لمجلس الوزراء في مملكة پيامون ـ سردينيا، وبعد أن جعل من پيامون دولة حديثة، ضم إليها مؤيدي الفكرة القومية. وكانت محاولات مازيني ومؤامراته المرتجلة قد أدّت إلى إفلاس المازينية. وقد نجح كافور في استقطاب المبعدين، وأن يضم إلى مملكة تورين معظم الجمهوريين. وبعد أن أدرك أن الوحدة بحاجة لمساندة خارجية، أعد لذلك دبلوماسية مناسبة. وعندما رأى أنه لا بد من الاعتماد على فرنسا وانكلترا، أدخل پيامون في حرب القرم إلى جانبهما. وفي مؤتمر پاريس عام 1856، طرح المسألة الإيطالية. وبعد ذلك بمدة سنتين، حصل من ناپوليون الثالث على وعد بالمساعدة على إقامة دولة إيطالية اتحادية تضم أربع دول. وأعطت هذه السياسة ثمارها. ومن نيسان/إبريل إلى تموز/يوليو 1859، خاض حرباً ناجحة ضد النمسا، بفضل الدعم الفرنسي وضم لومبارديا إلى دولة پيامون. ولكن كافور وأنصاره كانوا يأملون أكثر من ذلك، مما أثار موجة من الغضب ضد فرنسا في شبه الجزيرة الإيطالية، ومع ذلك فإن إيطاليا الوسطى سارعت إلى الانضمام إلى دولة پيامون بين تموز/يوليو ونيسان/إبريل 1860. وتحمل ناپوليون ضغط هذا الأمر لكي يحصل،

بالمقابل، على السافوا ونيس. ووجه كافور وفكتور عمانوئيل حملة بقيادة غاريبلدي ضد مملكة نابولي. وحصل كافور كذلك على موافقة نابوليون الثالث لتجتاز جيوش سردينيا الدول البابوية. وعمل غاريبلدي لصالح ملك بيامون - سردينيا. وجرت استفتاءات سمحت بضم نابولي وصقلية والمناطق العسكرية وأومبريا. وأنشىء مجلس برلماني لإيطاليا كلها، باستثناء روما والبندقية، وتمت تسمية فكتور عمانوئيل أول ملك لإيطاليا. خلال عامين تمكن كافور من بناء المملكة الإيطالية. وتوفي في عام 1861، بعد أن لعب بمهارة الورقة الفرنسية والورقة الانكليزية، وعارض الورقتين أحياناً، وتمكن من دفع جنوده إلى الأمام. وتطلب إكمال الوحدة مدة عشر سنوات بسبب المصاعب السياسية الداخلية وبسبب خلاف مع فرنسا حول وضع مدينة روما. وإذا كانت فرنسا سمحت لإيطاليا أن تستفيد من الحرب النمساوية البروسية في سنة 1866 من أجل كسب البندقية، فقد عارض نابوليون ضم روما. ومع ذلك، فإن دور فرنسا، في تشكيل الوحدة الإيطالية كان حاسماً، رغم أن إيطاليا الجديدة لم تأت كما تمنتها دولة تابعة لها. وفي عام 1870، استغلت الجيوش الإيطالية فرصة الحرب الألمانية ـ الفرنسية للقيام باحتلال روما، غير أن بيوس العاشر رفض إجراء أية اتصالات مع الدولة الجديدة.

وأما اليقظة القومية الألمانية، فقد برزت في عام 1859 تحت تأثير الأزمة العالمية التي أظهرت، أثناء الحرب الإيطالية، أن ألمانيا غير معتبرة على الصعيد الدولي، وأن أحد أعضاء الاتحاد الألماني ـ النمساوي يمكن أن يتعرض للهجوم دون أن يقدم له الآخرون مساعدة جدية. فبدأت بعض الهيئات السياسية تدعو لإقامة «ألمانيا صغرى» وعبّر رجال الأعمال عن رغبتهم في دولة ألمانية قوية وموحدة وقادرة على مساندتهم في الخارج. وسرعان ما أمكن بسمارك رئيس وزراء بروسيا، اعتباراً من أيلول/ سبتمبر 1862، من أن يضع حداً للمحاولات اليائسة لإصلاح الاتحاد، وأن يمسك بيده القضية الوحدوية التي لم تكن تستهويه حتى ذاك الوقت. وكان بسمارك أرستقراطياً بروسياً ينتمي إلى اليمين المتطرف، ونائباً في الجمعية البروسية، وفي نيسان/إبريل 1849 كان يعتقد: «ألاّ وجود لمفهوم ألماني، بل يوجد بروسيون وبافاريون، وهانوفريون، ولا وجود للألمان». ثم أصبح سفير بروسيا إلى مجلس

فرانكفورت بين عامي 1851 و1859، وفي هذه المرحلة قرر «تخليص ألمانيا من النفوذ النمساوي». ومن أجل هذا صمم على تحقيق التقارب مع فرنسا وروسيا. وعندما عين سفيراً لدى سان بطرسبورغ بين عامي 1859 و1861، عمل لتحقيق التقارب الپروسي ـ الروسي؛ ثم عين سفيراً في پاريس في ربيع 1862، فطرح فكرة إيجاد تحالف فرنسي ـ پروسي. وكانت المفاجأة عندما استدعي لوضع الحلول لبعض المشكلات الداخلية، فوضع كل حنكته في سبيل الوحدة الألمانية في ظل الإدارة الپروسية. وكان عليه، منذ 1863، إجهاض جميع الدسائس النمساوية الخطرة في ألمانيا مثل إصلاح الاتحاد الذي كانت تعتبره ڤيينا طريقاً إلى تحقيق سيطرتها، ومن أجل بلوغ تفكك الاتحاد الجمركي المعمول به منذ سنة 1834 والذي اعتبره بسمارك إحدى وسائل السياسة الوحدوية لصالح پروسيا. وبعد أن جرّ النمسا إلى حروب الدوقيات، تمكن من فرض تسوية عرجاء في اتفاق غاستاين عام 1865، واستخدمها مهلة قصيرة من أجل الإعداد للحرب ضد ڤيينا. فحصل على حياد روسيا مقابل الخدمة التي كان قدمها لها أثناء الانتفاضة الپولونية سنة 1863، كما حصل على تضامن إيطاليا معه عن طريق توسط ناپوليون الثالث الذي التقى به في بياريتز في تشرين الأول/ نوڤمبر عام 1865، والذي كان يأمل منه حياداً ترحيبياً.

وفي حزيران/ يونيو 1866، أصبحت القطيعة كاملة مع النمسا؛ حيث دخلت الجيوش الپروسية إلى هولشتاين، عندما قررت النمسا إحالة قضية الدوقيات إلى المجلس التشريعي. وفي الواقع فأن الحرب النمساوية ـ الپروسية غدت حرباً أهلية حقيقية بسبب الانقسامات بين الحكومات الألمانية. فقد وقفت جميع حكومات الشمال باستثناء هانوڤر وراء پروسيا بينما ساندت حكومات الجنوب حكومة ڤيينا. وبعد أن ألحقت الهزيمة بها في كوستوزا وسادوڤا، في 3 تموز/ يوليو 1866، اضطرت لعقد الصلح. واستغربت فرنسا ما جرى، وأعربت عن دهشتها ومخاوفها؛ ورفض ناپوليون الثالث فكرة التعبئة ضد پروسيا رفضاً باتاً واكتفى بالتوسط الدبلوماسي. وعرض أسساً للصلح تستند إلى تأليف ثلاث مجموعات على أنقاض الاتحاد القديم، الأول يضم شمال ألمانيا حتى ماين؛ والثاني يضم الدول المستقلة إلى جنوب ألمانيا، والثالث يتكون من الأراضي النمساوية. وعلى هذه الأسس تم عقد الصلح في

براغ، ولكن پروسيا احتفظت بحق القيام بضم أجزاء من ألمانيا الشمالية من أجل تحقيق تكامل أراضيها، وأصبح واضحاً أنه تم إبعاد النمسا عن الشؤون الألمانية، حيث ستتم الوحدة تحت شكل ألمانيا مصغرة.

وكان لا بد من حلحلة بعض الصعوبات الجدية، ومنها كسر مقاومة التيارات المعادية لپروسيا وإبعاد السياسة الفرنسية، حيث بدا أن ناپوليون الثالث يشكل العقبة الأخيرة أمام الوحدة الألمانية. فاستخدم بسمارك عدة أسلحة لتذليل هذه الصعوبات. فقام بضم هانوڤر، في بادىء الأمر، ثم الدوقيات الدانماركية، وفرانكفورت... فأصبحت پروسيا تجمع 25 مليوناً من أصل 30 مليوناً كانوا يؤلفون سكان اتحاد ألمانيا الشمالية. وقد تجنب بسمارك إضفاء طابع مركزي متشدد، خشية أن يخيف سكان الجنوب. وأسندت الدولة الجديدة بقيادة ملك پروسيا السلطة التشريعية إلى مجلس تشريعي جرى انتخابه بالاقتراع العام؛ وإلى مجلس اتحادي تكون من مندوبي الحكومات. غير أن بسمارك لم يكن يريد نظاماً برلمانياً، ولكنه تقرب من الأحرار من أجل تسهيل العمل الوحدوي. وأظهر حنكة ومهارة تجاه الجنوب. ففرض قبل كل شيء، على الملك وأركان الدولة، الصلح مع حكومات الجنوب دون التخلي عن أية أراضٍ إقليمية؛ بل مقابل بعض التعويضات فقط. ولكنه استخدم مطالب التعويضات الفرنسية من أجل بث الرعب بين هذه الحكومات التي لم تلبث أن قبلت، في آب/ أغسطس ـ أيلول/ سبتمبر 1866، أن تعقد مع الشمال معاهدات تحالف هجومية ودفاعية. وأنشأ كذلك، داخل الاتحاد الجمركي الألماني، مجلساً برلمانياً جمركياً يلتقي فيه نواب الجنوب مع آخرين من الشمال. ولكن هذه السياسة لم تجرد الجنوب من أسلحته، وأظهرت دولة باد وحدها تعاطفاً مع پروسيا. بينما ظلّ العداء تجاهها يتزايد في باڤاريا وفي ورتمبرغ لدرجة «تعطلت معها آلة بسمارك»، حسب تعبير صحافي باڤاري، في ربيع 1870.

وفي الواقع، فإن أزمة دولية وحدها تستيطع تسهيل إكمال الوحدة، وكان بسمارك يهيىء لذلك. وسهلت السياسة الخرقاء لناپوليون الثالث هذه المهمة. فقد طالب الامبراطور ببعض التعويضات مقابل موقفه المؤيد والمرحِّب فطالب على التوالي بالسار ثم بالبلاتينات الپاڤارية؛ ورفض بسمارك ذلك. كما رفض الموافقة على مطالبة ناپوليون بالتوسع على حساب بلجيكا. وأخيراً حاول

ناپوليون الحصول على لوكسمبورغ بدفع من بسمارك الذي أبدى استعداده لتغطية هذا العمل. فأدّى ذلك إلى إظهار الامبراطور المدافع عن مبدأ القوميات مستعداً لخرقه، من أجل تحقيق رشوة معينة لفرنسا. وبعد أن وضع الامبراطور في موقف سيء، بدأ بسمارك يعد للحرب ضد فرنسا. وكان قد قرر ذلك منذ ربيع 1867. فعزز الجيش وبحث عن تواطؤ دولي. فوجده لدى الروس لأن اتفاق آذار/مايو سنة 1868 يتوقع حال نشوب حرب فرنسية ـ ألمانية. تستطيع روسيا شل النمسا بمحاصرة قواتها كما حاول بسمارك إفشال المبادرات الناپوليونية تجاه النمسا؛ وفي الواقع فإن النمسا، لم تتعهد بأي التزام. وأما إيطاليا«فكان بسمارك يدرك أن ناپوليون الثالث لن يقيم معها تحالفاً بسبب قضية مدينة روما. ولم يبق إلاّ انتظار الوقت المناسب واستغلال المبرر للحرب. وظلّ يجامل فرنسا حتى نيسان/إبريل 1870، ولعل ذلك كان يعود لاعتقاده أنها تتطور نحو نظام برلماني سلمي. وأنها سترضخ في النهاية لإتمام الوحدة الألمانية؛ وكان إميل أوليڤيه يعتبر أن «زمن عرقلة پروسيا قد مضى»! إلاّ أن بسمارك غيّر هذا الرأي بعد الاستفتاء الفرنسي في 8 أيار/مايو 1870 الذي عزز الامبراطورية وأدّى إلى تصلب السياسة الخارجية. ثم جاء الوزير الجديد للشؤون الخارجية الفرنسية الدوق غرامون، وبدأ يبحث في إيجاد تحالف بين پاريس وڤيينا. وعندها أخرج بسمارك من الأدراج ترشيح ليوبولد هوهنزلرن لعرش إسبانيا من أجل إحراج فرنسا والنيل من هيبة ناپوليون الثالث. ومن الطبيعي أن ترفض فرنسا انتقال العرش الإسباني إلى سلطة أمير پروسي. ولكن غليوم الأول أعلن سحب ترشيح هوهنزلرن رغم معارضة بسمارك. فكاد هذا الأخير أن يصاب باليأس وكاد يقدم على الاستقالة، حتى جاءه الإنقاذ من رعونة السياسة الفرنسية. فقد رفض غليوم الأول إعطاء السفير بنديتي ضمان عدم ترشيح هوهنزلرن في المستقبل. فنظم بسمارك رسالة إيْمسْ، (الرسالة التي بعث بها الملك غليوم إلى السفير الفرنسي بنديتي وأعلن فيها رفضه إعطاء الضمان المطلوب ـ المترجم) بلهجة جافة، من أجل النيل من هيبة فرنسا. وفي 15 تموز/يوليو جرى التصويت على اعتمادات التعبئة في المجلس التشريعي وكان هذا إعلاناً لبدء الحرب. وحسب تنبؤات بسمارك فقد ظلّ الصراع منحصراً بين ألمانيا بقيادة پروسيا. ومنذ شهر آب/أغسطس أجبرت

الانتصارات الألمانية ماك ماهون على الانكفاء إلى الغرب من ڤوج وتمت محاصرة بازين في ميتز. وفي 2 أيلول/ سبتمبر أرغمت القوى التي أعدّها ناپوليون الثالث على الاستسلام في سيدان.

واستفاد بسمارك من الانتصار لإكمال تحقيق الوحدة الألمانية. وأعلن قيام الامبراطورية الألمانية في 18 كانون الثاني/ يناير 1871.وضم إليها منطقة الألزاس ـ اللورين، ما أدّى إلى نشوء مظهر جديد للمشكلة القومية. وبعد عملية سيدان، تم في باريس، تشكيل حكومة الدفاع الوطني، ولكنها لم تلق العون الذي بحثت عنه في أوروپا. ورغم أن لندن كانت تخشى پروسيا فإنها لم ترد أن تتعهد بشيء؛ كما أن ڤيينا لم ترد اتخاذ أية مبادرة، رغم المخاطر الماثلة في قيام وحدة ألمانية قوية؛ وأما سان بطرسبورغ فقد استفادت من ذلك لإلغاء بند اتفاق پاريس الذي فرض حياد البحر الأسود؛ كما استغل الإيطاليون الهزيمة الفرنسية للقيام بالسيطرة على روما. وهكذا فقد تركت أوروپا المتواطئة لبسمارك أن يخضعها لسياسته طيلة عشرين سنة.

وأدّت حركة القوميات في أوروپا إلى ظهور دولتين جديدتين هما المملكة الإيطالية والامبراطورية الألمانية، وإلى اهتزاز كبير للخارطة السياسية الأوروپية. فقد تحطمت امبراطورية النمسا ـ هنغاريا وأبعدت عن الشؤون الألمانية؛ ووجهت ضربة قوية لفرنسا، ففقدت هيبتها والألزاس ـ اللورين في آن معاً. ولحقتها خسارة كبيرة بسبب قيام الوحدة الألمانية، وهي التي كانت تظهر المدافع الأكبر عن القوميات. وأما روسيا التي سحقت الپولونيين عام 1863، فقد ظهرت متواطئة مع بسمارك؛ في هذا الوقت أظهرت بريطانيا موقفاً سلبياً، بسبب حذرها من ناپوليون الثالث ومن المستشار الألماني في آن معاً.

ولكن نتائج الحركة القومية لم تظهر في تكوين الوحدات الكبرى فقط. فالنمساويون، هم أيضاً، حققوا أهدافهم القومية بفرض الثنائية في عام 1867. ولا شك أن كوسوت لم يحصل على الاستقلال ولكن المجريين وجدوا في المملكة الثنائية، التي تكونت باتفاق نمساوي ـ مجري، مجلساً وجيشاً وقسماً من النفوذ أتاح لهم أن يلعبوا دوراً هاماً داخل الامبراطورية المتعددة القوميات. غير أنه من الواضح أن مشكلة القوميات في الامبراطورية النمساوية ـ المجرية

لم تحل بشكل كلي. ولم يكن السلاڤيون وحدهم يخضعون لسيطرة قومية أخرى حيث ظهر أن الپولونيين والإيرلنديين ومن جديد سكان الألزاس ـ اللورين مرغمون على تحمل الوصاية الخارجية على حساب مشاعرهم القومية. غير أن أوروپا عام 1871 ليست هي أوروپا القوميات، كما كان يتصور الرومنطيقيون، فلم يكن مهدها السلام والانسجام، بل قد بدأ عصر بسمارك عصر السلام المسلح.

أوروپا البسماركية 1871 - 1890

لقد ظلّت أوروپا لبسمارك طيلة عشرين سنة. وأكد پيار رينوڤين أن «جميع الأنظار تتوجه نحو بسمارك». ومن كان يستطيع الاعتراض على سلطته؟ لا أحد في القارة الأوروپية. فقد قطعت أوصال فرنسا وخضعت لرقابته، وكانت تحاول تجميع قواها، وتنمية الشعور الوطني، ولكنها كانت حريصة على أمنها قبل كل شيء خشية اعتداء ألماني محتمل. كما أنها لم تصغ للمتعصبين لفكرة الثأر التي قد تقود إلى المغامرة، ولكنها لم ترضخ لفقدان الألزاس ـ اللورين. وأخذت تتطلع إلى خارج أوروپا لإعادة بناء هيبتها ونفوذها. فالامبراطورية الپروسية رغم ضخامتها، لم تزل تعتبر قوة زراعية، وجيشها قليل العدد نسبياً وضعيف، وغير قادر على مساندة حرب ضد قوة أوروپية كبرى. والمملكة الثنائية تغرق في موزاييك من القوميات، ولا تستطيع تحمل مخاطر الحرب، وبسبب إدراكها لهذا الضعف لم تكن تمارس سياسة بلقانية إلاّ بدعم من برلين. وأما بريطانيا العظمى القوية بتفوقها الاقتصادي، فكانت تعول على أسطولها من أجل ضمان أمنها وأمن الطرق البحرية التي تربطها بأملاكها في الامبراطورية الواسعة. وبسبب حرصها على التوازن الأوروپي، لم تكن تريد أن تلتزم بشيء في القارة الأوروپية. غير أن سياستها الانعزالية لم تكن تنفي تدخلاتها السياسية.

بسمارك يحقق التوازن الأوروپي تحت السيطرة الألمانية

لقد بدا بسمارك سيد اللعبة بحق. فسرعان ما أصبح الرايخ الجديد الذي أقامه قوة كبرى وغنياً بالرجال، كما شهد انطلاقة اقتصادية سريعة. وأصبح

قادراً على إعلاء صوتها، مستنداً إلى أفضل جيش في العالم، وتميز بسمارك بسياسة واقعية تستبعد المشاعر العاطفية، ولم ير في أوروپا غير «بعد جغرافي»؛ وكان همه تحقيق التوازن الأوروبي، بإشراف أكبر قوة في القارة هي ألمانيا أو بالأحرى پروسيا. وتمكن من فرض آرائه على الامبراطور وعلى أركان الدولة، وكان يعتقد أنه لا ينبغي فرض الهيمنة الألمانية على أوروپا؛ بل أن تطمئن ألمانيا لتحقيق وحدتها، ولهالة هيبتها وانتصارها على النمسا وفرنسا، وأن توحي للآخرين بالاطمئنان. وبعد أن «شبع» الرايخ فلم يبق عليه أن يتابع سياسة ضم مناطق جديدة بل أن يلعب دوراً معتدلاً وموفقاً بين المطامع المتنافسة. وكان بسمارك مصمماً على تقديم خدماته الطيبة في الصراعات بين النمسا ـ هنغاريا وروسيا، وانكلترا. وكان يعتبر كتلة القوى المحافظة من ألمانيا والنمسا ـ هنغاريا وروسيا أفضل حاجز في وجه تقدم الديموقراطية والاشتراكية. وبالطبع فقد كان عليه منع الرغبة في الثأر الذي تتوق إليه فرنسا الحريصة على استعادة الألزاس ـ اللورين؛ لأجل هذا، يجدر العمل لعزلها، لأنها لا تستطيع القيام بأية مغامرة لوحدها. وانطلاقاً من هذه الخطوط العريضة، أقام بسمارك أنظمة مختلفة، وحاول التوفيق بين المصالح المتناقضة.

وكان يريد أن يفرض على فرنسا احتراماً دقيقاً لمبادىء اتفاق فرانكفورت (10 أيار/مايو 1871). وفي الوقت نفسه، عمل على عزل فرنسا والحفاظ على الوضع الذي كان قائماً في أوروپا، من خلال تحالف يجمع القوى الأوروبية. وقد نجح في تحقيق تقارب مع ڤيينا، بقدر ما كان يشجعها على الاندفاع نحو بلاد البلقان. ولكن كيف يمكن كسب روسيا، التي تحرص على تنمية مصالحها في تلك البلاد؟ من أجل هذا الأمر لجأ بسمارك إلى توجيه النصيحة إلى القيصر بتضامن المملكة معه في وجه فرنسا الجمهورية العدوانية. والتقى الأباطرة الثلاثة في أيلول/سبتمبر 1872، وتبع ذلك جملة من الاتفاقات (1873) شكلت بدايات ظهور الوفاق الثلاثي. ومن جهة أخرى فقد بدا أن العزلة الدبلوماسية والأزمة البلقانية لأعوام 1875 ـ 1878 أدّت إلى إضعاف النظام.

وقلق بسمارك لإبعاد تيير ، وتضايق من الانتقادات التي وجهها بعض

الأساقفة الذين أدانوا سياسة بسمارك ضد الحزب الكاثوليكي الألماني، واستاء من إعادة تكوين الجيش الفرنسي، فاتخذ من القانون العسكري لعام 1875 حجة لاستنكار الاتجاهات الثأرية للفرنسيين وتوجيه التهديد لها. وكشفت حملة صحفية وأحاديث أحد المقربين من المستشار راد ڤيتز، احتمال خوض حرب وقائية، فأقلق ذلك الحكومة الفرنسية بشكل جدي. ثم نشطت للحصول على تأييد دبلوماسي من انكلترا وكذلك من روسيا التي كانت تخشى الهيمنة الألمانية، الأمر الذي أظهر هشاشة النظام البسماركي، بل الهشاشة المتزايدة بسبب الأزمة البلقانية.

وفي عام 1875 إثر انتفاضة البوسنة وأعمال القمع التركية، أعلنت روسيا الحرب على الامبراطورية العثمانية في نيسان إبريل 1877،فأقلقت الانتصارات الروسية النمسا ـ هنغاريا بشدة. وخلال الأزمة بذل بسمارك الجهود لتجنب الصدامات بين حلفائه في القارة. فتجنب، في بادىء الأمر، تحديد موقفه ثم أعرب عن ارتياحه للاتفاق النمساوي ـ الروسي الذي وعد بحياد نمساوي في حال نشوب صراع روسي ـ تركي. وفي آذار/ مارس 1878 فرضت روسيا المنتصرة جدياً بين القوى الأوروبية لا سيما النمسا. وقبلت روسيا بالتفاوض أمام ردود فعل هذه الدول. فعقد مؤتمر في برلين في صيف 1878، وظهر فيه المستشار الألماني حكماً أو «وسيطاً شريفاً»، فدعم النمسا ـ هنغاريا مع إجراء الضغوط عليها للحصول على تسوية مع روسيا. وكان همه الأساسي إنقاذ نظام الأباطرة الثلاثة، ولكن موقفه أحدث استياءً لدى روسيا التي رأت آمالها تخيب. فأعلن القيصر الروسي ألكسندر الثاني انتهاء الوفاق بين الأباطرة الثلاثة؛ وفي هذا الحين بدأ بسمارك يرسي قواعد بناء دبلوماسي جديد.

لقد أظهرت الأزمة البلقانية استحالة استمرار روسيا والنمسا ـ هنغاريا داخل نظام تحالفي واحد، فاختار بسمارك النمسا ـ هنغاريا، مع استمرار محاولته لأبقاء علاقاته مع روسيا. واضطر لاستخدام التهديد بالاستقالة من أجل فرض وجهة نظره على غليوم الأول الذي كان أكثر ميلاً إلى سان بطرسبورغ من ڤيينا. وجاء الاتفاق النمساوي ـ الألماني في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1879 تحالفياً دفاعياً ضد روسيا بالدرجة الأولى. وكان بسمارك يأمل إعادة روسيا إلى الدائرة الألمانية بإثارة مخاوف العزلة لدى الروس عن طريق



17 ــ إطلاق النار على العمال أمام قصر الشتاء في بطرسبورغ (9 كانون الثاني/ يناير 1905).



١٨ — كليمنصو يوقع على معاهدة سان — جرمان — أون — لاي سنة ١٩١٩

الانفتاح على انكلترا. ثم تبين أن حسابات المستشار كانت دقيقة لأن روسيا قبلت التفاوض بعد ذلك. وبعد أن وجه إنذاراً إلى ڤيينا. وانتصر بسمارك على التصلب النمساوي، ثم عقد معاهدة الأباطرة الثلاثة في 18 حزيران/ يونيو 1881 لمدة ثلاث سنوات. وبموجب هذه المعاهدة حددت مناطق النفوذ الروسية والنمساوية في البلقان، وضمنت لألمانيا الحياد الروسي، في حال وقوع حرب فرنسية ـ ألمانية حتى لو كانت برلين مسؤولة عنها. وكانت هذه المعاهدة انتصاراً كبيراً لدبلوماسية بسمارك، حيث جرى تجديدها في عام 1884 لمدة ثلاث سنوات أخرى، كما جرى توسيع هذا التحالف بانضمام إيطاليا إليها في عام 1882. وبالرغم من المصاعب النمساوية الإيطالية الناتجة عن انضمام الولايات فإن إيطاليا كانت على استعداد للانضمام إلى تحالف يضم النمسا. فتم توضيح معاهدة التحالف الثلاثي في 20 أيار/ مايو 1882. وكانت هذه المعاهدة دفاعية ولصالح إيطاليا، وضمنت لبسمارك حليفاً جديداً ضد فرنسا. وبفضل النظام التحالفي الجديد أصبحت فرنسا في عزلة تامة. «وكانت الماكنة محكمة التركيب لدرجة أنها تعمل تلقائياً»، هكذا كان يعتبر المستشار.

وكان بإمكان بسمارك أن يمارس سياسة وفاقية مع فرنسا. فقد ارتاح لانتصار الجمهوريين غداة أزمة أيار/مايو 1877 لأن وضعاً جمهورياً في فرنسا ليس أمامه أية فرصة لإيجاد حليف معين في أوروبا الملكية، فضاعف بسمارك النشاطات التوفيقية. وشجع تطلعات الفرنسيين إلى تونس والمغرب ومصر. . . من أجل حرفهم عن خط ڤوج الأزرق. واعتباراً من عام 1883 دعا لإجراء مباحثات فرنسية ـ ألمانية. وأظهر حوار بسمارك ـ جول فيري، أن فرنسا كانت مستعدة للتفاهم حول قضايا استعمارية. ولكن فكرة التقارب أو التحالف لم يكن لها أية فرصة للنجاح، في فرنسا، ولم يكن الرأي العام قادراً على قبول فكرة التخلي النهائي عن الألزاس ـ اللورين وكان جول فيري يخشى مناورة بسماركية تهدف إلى إرباك العلاقات الفرنسية ـ الانكليزية عن طريق تقارب ألماني ـ فرنسي وكان محقاً في هذه الخشية.

غير أن النشاط المعادي للاستعمار الذي أدّى عام 1885 إلى سقوط جول فيري، بدا أنّه أعاد فرنسا إلى الاهتمامات الأوروبية. وأدّى وصول الجنرال بولانجيه إلى وزارة الحربية، ونشاط رابطة الوطنيين، إلى إقلاق ألمانيا،

بالرغم من التصريحات المطمئنة للحكومة الفرنسية. ومن أجل تهدئة هذه الرغبات الثأرية، أجرى بسمارك التصويت على قانون عسكري جديد، واستدعى الجنود الاحتياطيين، وأخضع سكان الألزاس ـ اللورين لإجراءات مشددة، بسبب اختيارهم لممثلين معادين لخطط بسمارك. وجاءت قضية الشرطي الفرنسي شنايبيليه Shnaebelé الذي وقع في شرك نصبه له زميله الألماني، في نيسان/إبريل 1887 لتسجل أوج الأزمة. ولكن بسمارك الذي فاجأه الحادث، قبل بإطلاق سراح الشرطي الفرنسي. وبعد أن أبعد بولانجيه، عمل الجمهوريون على تخفيف التوتر.

وجرى تجديد الحلف المقدس في عام 1887، فأعطى الفرصة لبسمارك ليجعل منه وسيلة هجومية. وأجبرت الأزمة البلغارية والأزمة الألمانية ـ الفرنسية بسمارك على تعهد حماية المصالح الإيطالية في أفريقيا الشمالية. وبناء على إيعاز من المستشار قبلت إيطاليا أن تبحث في كيفية الاتفاق مع بريطانيا حول القضايا المتوسطية. وتم وضع الاتفاق في شباط/فبراير 1887 مما أتاح لبسمارك أن يضم بريطانيا إلى نظامه بشكل غير مباشر. وبقي أمام بسمارك إيجاد علاقة مع روسيا. كان يوجد حول القيصر أنصار للتحالف مع فرنسا، ولكن العصبية المحبة للألمان ظلّت متفوقة، ففي 18 حزيران/يونيو وقعت روسيا مع ألمانيا معاهدة اطمئنان لمدة ثلاث سنوات، ضمنت لبسمارك الحياد الروسي في حال وقوع هجوم فرنسي ضد ألمانيا؛ وبالمقابل تعهد المستشار بدعم دبلوماسي لروسيا في القضية البلغارية وفي شأن المضائق. ولكن هذه الوعود تتناقض مع الالتزامات الأخرى لبسمارك. وبعد بضعة أسابيع، مارس بعض الضغوط على روسيا، ولا سيما عندما وضع حداً للتسهيلات المالية الممنوحة للروس من قبل بنك الرايخ في تشرين الثاني/نوڤمبر 1887، مشيراً، في المجلس الامبراطوري، إلى حرب على جبهتين في شباط/فبراير 1888. وهذا التهديد من قبل المستشار المعادي لحرب وقائية ضد روسيا، جعل القيصر يرضخ ويقبل بواحد من آل ساكس ـ كوبورغ على رأس الدولة البلغارية. وتحت تأثير الانشغال الدائم بضرورة تجنب تقارب فرنسي ـ روسي وبعد فشل فكرة التحالف الدفاعي الألماني ـ الانكليزي، اشتد تفكير بسمارك منذ تشرين الأول/أكتوبر 1889 بتجديد معاهدة الاطمئنان. وكانت روسيا مهيأة

لذلك عند سقوط بسمارك. وكانت مسألة العلاقات الألمانية ـ الروسية إحدى المسائل التي أوصلت إلى المواجهة بين المستشار العجوز والامبراطور الشاب غليوم الثاني. ومنذ 1888 بدأ غليوم يساند أنصار حرب وقائية ضد روسيا ويدعم ـ بحزم أكبر ـ مطامع النمسا ـ هنغاريا في البلاد البلقانية. ولكن أسباباً أخرى تكمن وراء استقالة بسمارك.

المنافسات الاستعمارية، واصطدام القوى الامبريالية

وأصبحت القوى الكبرى في القارة الأوروبية مشمولة بالنظام البسماركي؛ وأخذت تبحث عن ضم الأراضي خارج أوروبا، مدفوعة بإرادة القوة والنفوذ والآمال الاقتصادية. ولكن اقتسام هذه الأراضي جر إلى منافسات حادة؛ وتسبب الاصطدام بين الامبرياليين بالتالي إلى وقوع أزمات دولية خطرة. فقبل عام 1890، كانت أفريقيا السوداء ومناطق المتوسط وآسيا الساحات الأساسية لهذا الاصطدام الذي واجه بشكل خاص مصالح بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا وروسيا.

دور بسمارك

إذا كان بسمارك لم يُبْدِ اهتماماً بالتوسع الاستعماري، فإنه قد لعب دوراً تميز بأهمية كبرى في هذا المجال. فقد استخدم الشؤون الاستعمارية بيادق على الرقعة الدولية العريضة، ورغم هذه القوة أو تلك، تبعاً لأهدافه السياسية العامة، وكان يلذ له القيام بدور الوسيط باحثاً عن جعل برلين مركزاً للمؤتمرات الكبرى لتسوية شؤون تقسيم مناطق النفوذ.

وقد بالغ المستشار في لفت أنظار فرنسا نحو القضايا الخارجية وشجعها على التوسع الاستعماري لصرف أنظار الفرنسيين عن خط ڤوج الأزرق؛ وفي الوقت نفسه، تعلق بآمال أخرى مثل إفساد علاقات فرنسا بانكلترا وإيطاليا من أجل تعزيز عزلتها. ولكن بسمارك وجه هذه السياسة الإغرائية تجاه فرنسا نحو القضايا المتوسطية والأفريقية. فمنذ 1875، كان يحاول تشجيع فرنسا في المسألة التونسية من أجل أن يقدم لها «هدفاً يحول الاتجاهات العدوانية تجاه ألمانيا». وبعد ثلاث سنوات، أعلن في مؤتمر برلين تأييده لفرنسا قائلاً: «خذوا تونس، إذا كنتم تريدون» وكرر الدعوة فيما بعد حيث قال: «أعتقد أن

الإجاصة التونسية قد نضجت. . . وحان الوقت لكي تقطفوها». وكان يردد دائماً أنه على استعداد «لمساندة السياسة الفرنسية». وبالرغم من الاعتراضات على مظاهر التشجيع المغدقة على فرنسا، في ألمانيا نفسها، فقد أصر المستشار على وجهة نظره واستمر يتصرف كـ «صديق مخلص ومتسامح» تجاه تسوية القضية التونسية في عام 1881. وفي بداية 1880 أكد بسمارك أنه «لا يمكننا إلاّ أن نبتهج عندما تضع فرنسا يدها على المغرب». وبدت هذه الرغبة أثناء اجتماع مؤتمر مدريد في ربيع 1880. بينما لجأ المستشار إلى محاولة التخفيف من المطامع الإيطالية الإسبانية. وأما في المسألة المصرية، فقد أظهر بسمارك حذراً أكبر لأنه كان يخشى بعض المصاعب مع انكلترا. وقد بدا مستعداً لدعم فرنسا في إطار التقارب الفرنسي ـ الألماني، ولكنه لم يلبث أن عاد إلى سياسة متوازنة تجاه باريس ولندن. بينما في شؤون مدغشقر وتونكين أظهر دلائل عديدة على حسن نية تجاه فرنسا. وأعطت هذه السياسة النتائج المؤمل بها حيث خف التفكير بالثأر من فرنسا، واشتدت عزلة فرنسا بتأثير المنافسات الاستعمارية.

وأحب بسمارك كذلك القيام بدور الوسيط ذي الشأن. فأعطته المنافسات في حوض الكونغو الفرصة لهذا الدور. فأبعد حل اللجوء إلى إقامة «نظام ينحصر بمصلحة قوة واحدة عند مصب الكونغو»، الأمر الذي يتعارض مع الادعاءات البرتغالية المدعومة من قبل بريطانيا العظمى. وطالب كذلك بـ «الحرية في التجارة» في أراضي أفريقيا الوسطى القريبة من الأطلسي. وقد قصد بسمارك بهذه المقترحات حرمان القوى الاستعمارية من الفائدة الاحتكارية، بحيث يمكن لألمانيا أن تشارك في استثمار هذه الأراضي وأن «يحصد دون بذار». ونجح المستشار بإقناع جول فيري، والحكومة الانكليزية؛ وجرى عقد المؤتمر الدولي الكبير في برلين بين تشرين الثاني/ نوفمبر 1884 وشباط/ فبراير 1885، لتسوية مشكلة الكونغو.

وهكذا فقد تدخل بسمارك في عدة مسائل استعمارية. فإلى أي مدى أحدثت هذه المسائل توتراً بين القوى الأوروبية الكبرى؟.

حالات التوتر والوفاق بين القوى الكبرى

من استفاد من السياسة الطائشة للخديوي إسماعيل؟ ففي نهاية عام 1875 غرق في العجز، بسبب القروض المتوالية، وأصبح غير قادر على دفع فوائد هذه القروض. ولم تحسن فرنسا استغلال تفوق مصالحها، ولا سيما في شركة قناة السويس، ونجح دزرائيلي في شراء أسهم الخديوي في القناة؛ وأصبح لدى الانكليز ثلث المقاعد في الشركة. وأضيف إلى هذا النجاح الأول للانكليز، أن مشاركتهم للفرنسيين في السيطرة المالية على مصر في عام 1876 قد ضمنت لهم الدور الأول في الواقع. وتمردت مصر بعد أن خضعت لنظام الوصاية؛ وأسس الزعيم عرابي حزباً وطنياً، وفي تموز/يوليو عام 1882 قتل 62 أوروپياً في الاسكندرية. فلجأت لندن إلى التدخل لحماية الأوروپيين والقناة، بينما تقاعست فرنسا. ولم تلق الحماية الانكليزية أية صعوبة لسحق مؤيدي عرابي. وظهرت فرنسا تجاه هذه المسألة، حريصة على عدم إغضاب بريطانيا العظمى؛ ولم تُرد إثارة الخصومات القديمة في حين أنها بحاجة إلى دعم لندن ضد برلين. وفضلاً عن ذلك، لم يهتم الرأي العام الفرنسي بمصر، بعد الحصول على الاطمئنان من انكلترا، ولم يفكر رجال الأعمال الپاريسيون إلاّ في الحفاظ على مصالحهم. وإلى جانب أن مجلس النواب لم يوافق على الميزانية المتواضعة لحكومة فرايسينيه Freycinet لأجل المساهمة في الحملة المقررة إلى جانب الانكليز.

وهكذا فقد سهّل الإحجام الفرنسي إقامة الانكليز في مصر «بصفة مؤقتة»، مما أتاح لهم توجيه البلد في الواقع. ولكن هذا أحدث ردة فعل فرنسية من الانتقادات المتكررة. وباستخدام السلاح المالي، لم تحقق الحكومة الفرنسية إلا نجاحاً واحداً: النظام الدولي لقناة السويس في عام 1888. ورفضت لندن تحديد تاريخ سحب القوات الانكليزية، وأصبحت مسألة مصر، أكثر فأكثر، السبب الرئيسي للخلاف بين فرنسا والمملكة المتحدة.

وكانت تونس تهم كلاً من فرنسا وإيطاليا وانكلترا، وحاولت كل من الدول الثلاث تسجيل بعض النقاط لصالحها بالحصول على موافقة الباي على القيام ببعض الأشغال العامة. وبدا أن إيطاليا قد كسبت ذلك في عام 1880،

من خلال العشرة آلاف مستوطن إيطالي. وترددت فرنسا طيلة أكثر من سنتين، رغم عامل الدفع من قبل بسمارك، وعامل التشجيع من قبل انكلترا التي كانت ترغب في أن تقدم لفرنسا تعويضاً عن دخولها إلى قبرص، وعن تزايد مصالحها في مصر. وقرر جول فيري ذلك، في نيسان/إبريل عام 1881، بعد أن اطمأن إلى دعم من غامبيتا. وبعد ذلك بشهر واحد، فرضت الحملة الفرنسية على الباي معاهدة باردو، وتعزز عهد الحماية بشكل كامل بمعاهدة المرسى عام 1883.

وهكذا فقد رسخت فرنسا نفوذها في تونس بتواطؤ كل من لندن وبرلين. وكان ثمن هذا النجاح باهظاً، فغضبت إيطاليا، وأعلنت احتجاجها على ذلك، وبدا لها أن سياستها الاستعمارية تسير إلى الفشل، إذا لم تلق دعماً من إحدى القوى الكبرى؛ فاندفعت تطلب المعونة من ألمانيا، مما أتاح ولادة التحالف الثلاثي كخطر كبير على فرنسا.

وأصبحت أفريقيا كلها مسرحاً للتنافس بين القوى الاستعمارية: انكلترا، وفرنسا، وإيطاليا، والبرتغال، وألمانيا، وملك بلجيكا. وكان كل منها يحاول احتلال المناطق الساحلية أملاً في احتكار الداخل. فثبتت بريطانيا أقدامها في الوجه السفلي للنيجر وأفريقيا الشرقية، في بداية عام 1880؛ واحتلت فرنسا منطقة أوبوك (Obok)، وأقامت عند منعطف مجرى النيجر، وبسطت سيطرتها على مدغشقر، وأقامت إيطاليا مستعمراتها في إريتريا على شاطىء البحر الأحمر؛ ووجدت ألمانيا نفسها مضطرة لأخذ دورها، رغم تحفظات بسمارك، وأعلنت حمايتها لجنوب غربي أفريقيا، واحتلت الكاميرون، والتوغو، وأسست مستعمرة لها في أفريقيا الشرقية. وكانت مناطق النفوذ مثل نقاط الزيت، فتصارعت جميع القوى على حوض الكونغو، المنطقة الحقيقية لتلاقي مصالحها. وتولت هذه المنطقة الهيئة الدولية للكونغو التي أسسها ملك بلجيكا، ليوپولد الثاني، وبين عامي 1879 و1882 أقام ستانلي باسم الهيئة، محطات في الحوض الداخلي للكونغو ويبقى الحصول على منفذ إلى البحر، الأمر الذي كان ليوپولد الثاني يتصارع من أجله مع قوى أخرى. فتصرفت فرنسا، بمساعدة المستكشف برازًا، طريق أوغويه، صعوداً إلى ستانلي پول، وكانت البرتغال المسيطرة على أنغولا وكابندا تعمل بمساعدة بريطانيا العظمى

على تثبيت سيطرتها على الساحل كله. فاستغل بسمارك هذا النزاع بتدويل المسألة، وبالتالي لتبني مبدأ الاستثمار الاقتصادي المفتوح للجميع. وتحددت قواعد ذلك في مؤتمر برلين في 1884 ـ 1885، الذي اعترف بوجود دولة مستقلة في الكونغو، وملكها ليوپولد الثاني بصفته الشخصية، وفرض احتلالاً واقعياً لأفريقيا الوسطى، وإعلام القوى الأوروپية الأخرى بذلك. وأيد المؤتمر كذلك حرية التجارة في «حوض الكونغو»، وفي الواقع على الساحل الأطلسي لأفريقيا الوسطى حتى المحيط الهندي، بين زامبيا وإثيوبيا. وأصبح جميع الأوروپيين بالتالي، قادرين على إدخال سفنهم وبضائعهم إلى هذه المنطقة الضخمة. وتمكن مؤتمر برلين من فرض نظام خاص لتهدئة المنازعات الاستعمارية.

ولم يكن الوضع مشابهاً في آسيا حيث تواجه الانكليز والروس من جهة، وكذلك الفرنسيون والانكليز من جهة أخرى في شأن المسألة الأفغانية وشبه الجزيرة الهندية. فكشرت بريطانيا عن أنيابها، لأسباب اقتصادية واستراتيجية. واعتبرت انكلترا أن توجه الروس نحو أفغانستان ـ التي فرضت عليها حمايتها ـ يهدد أمن الهند. وفي عام 1885 احتل الروس واحة الپندجيه، مما أظهر احتمال وقوع حرب أنكلو ـ روسية. ولما كانت بريطانيا العظمى غير قادرة على توجيه ضربات حاسمة بحثت عن تسوية معينة. ولما كان القيصر الروسي يخشى أن يؤدي الصدام مع انكلترا إلى تعزيز تفوق ألمانيا في أوروپا، توجه أيضاً نحو المفاوضات، فتوصل الطرفان إلى بروتوكول كانون الأول/ ديسمبر عام 1885، تركت الپندجيه بموجبه إلى روسيا، بينما بقي ممر ذو الفقار تحت سيطرة الأمير الأفغاني، وبالتالي تحت السيطرة الانكليزية. وقلقت انكلترا كذلك من الضغط الفرنسي في الهند الصينية: حيث احتلت فرنسا تونكين، وفرضت حمايتها على ما تبقى من إمارة أنّام. واستسلمت الصين بعد هزيمتها. غير أن معاهدة تيين ـ تسين (1885) فتحت الطريق أمام التجارة الفرنسية إلى يونان وكوانغ ـ سي. وبسبب الحرص على ضمان السيطرة على الهند لجأت بريطانيا العظمى إلى احتلال بورما (1885 ـ 1887). وبدت سيام حينها منطقة فاصلة بين المصالح الفرنسية والمصالح الانكليزية. وحاصرت فرنسا سواحل سيام (1893) من أجل ضمان السيطرة على لاوس. وتهيأت انكلترا لجميع

الاحتمالات «أمام المخاطر على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية ولم تستسلم للفرنسيين». غير أن سيام تخلت عن قضية لاوس دون أن ينال ذلك من استقلالها، مما خلق الاطمئنان لانكلترا وزال التوتر.

وهكذا، كانت المنافسات الاستعمارية تؤدي إلى أزمات خطرة في بعض الأحيان، دون أن تصل إلى حروب مكشوفة بين القوى الامبريالية. ولم يصل الصراخ والاحتجاجات الغاضبة إلى حالة غير قابلة للمعالجة لأن خوض الحرب كان يبدو مستحيلاً (فكيف يمكن قهر روسيا على أرضها؟) أو لأن الصدامات المباشرة في أوروپا يمكن أن تأتي لصالح طرف ثالث هو ألمانيا. ولكن هذه الخلافات في الشؤون الاستعمارية كانت تسمم الأجواء بين فرنسا وانكلترا، وبين روسيا وانكلترا، وبين فرنسا وإيطاليا، وكانت هذه الشؤون ذاتها تفصل لصالح بسمارك، حيث تعززت عزلة فرنسا وترسخ تفوق ألمانيا.

التوازن الأوروپي الجديد
1907 - 1890

الظروف العامة

وبانتهاء بسمارك دخلت أوروپا عصراً شهد الكثير من الاضطرابات السياسية. وفرض التوازن الجديد في مناخ عام من الانطلاقة الاقتصادية وتوظيفات الرساميل، ونهوض حركة القوميات واشتداد الحس الوطني. وفرض التطور الاقتصادي المتوالي منذ عام 1895 على كل دولة صناعية البحث عن ساحة جديدة للتوسع. فرأت بريطانيا العظمى سيطرتها مهددة من قبل ألمانيا، وبدرجة أقل من فرنسا. وغدا التوسع وكسب الأسواق صعباً، حتى في أوروپا ذاتها، بعد تقوية إجراءات الحماية، وظلت المملكة المتحدة وحدها وفية للتبادل الحر. وحاولت كل دولة إعطاء الأفضلية لتصدير منتجاتها، عندما يجري البحث في العقود التجارية. ومن جهة أخرى كان لا بد من البحث عن أسواق جديدة، وعن مصادر المواد الأولية في بلاد جديدة، بعد أن أصبحت الولايات المتحدة ذاتها في عداد المصدرين. وعندما تبدل عهد الفتوحات الاستعمارية، أخذت الدول تبحث عن مناطق نفوذ غنية بالمواد الأولية، وقادرة

على تقديم أسواق واسعة. وحاولت الدول الأوروپية عن طريق الضغوط الدبلوماسية، والسلاح المالي، فرض نفوذها على دول متخلفة وجدت نفسها مجبرة، على تحويل الطلبات الصناعية والعسكرية إلى مقدمي الأموال. وشكلت عقود السكك الحديد والقروض والطلبات الصناعية والحربية موضوعاً للصراع الحاد بين باريس ولندن وبرلين. وظهر الدبلوماسيون وأصحاب المصارف والصناعيون على المسرح لتجزئة الامبراطورية الصينية أو لبناء سكة حديد بغداد. وعولت فرنسا على سلاح المال، لإخراج إيطاليا من دائرة النفوذ الألماني، كما لتوسيع منطقة نفوذها في أوروپا وخارجها. وكانت المنافسات الاقتصادية تُزكّي تفاقم الخصومات السياسية. وأدّى هذا الصراع إلى تشديد الأحقاد. وكان الرأي العام يهتم بالسياسة الخارجية، أكثر فأكثر، ويتحمس متأثراً بالحملات الصحفية. وسهل التطرف الوطني سياسة التصلب التي لا تخلو من المخاطر. وأظهرت الدعوات الجرمانية السلافية شعور التعالي. وتأكدت إرادة القوة والبحث عن النفوذ، ليس على مستوى المسؤولين فقط. وامتلأ الجو بمظاهر الحسد والتنبه. ولم يُفِدِ احتجاج الأقليات في تهدئة الخواطر. وإذا كانت قضية الألزاس ـ اللورين قد شهدت فترة هدنة اعتباراً من عام 1890، فلم يكن الأمر كذلك بالنسبة إلى قضية إيرلندا وپولونيا وخصوصاً في النمسا ـ هنغاريا حيث يضطرب وضع الأقليات. وفي بلاد البلقان كان السكان المسيحيون المنقسمون على أنفسهم يكافحون ضد السيطرة التركية.

أمام جميع هذه العوامل التي تساهم في زيادة مخاطر الأزمات لم تكن الدعوة السلمية كافية. ولم تصل مؤتمرات السلام في لاهاي، عامي 1899 و1907، إلى فرض الحد من السلاح واللجوء للتحكيم. ولم تنجح الأممية الثانية في فرض موقف مشترك على مجموع الاشتراكيين، وبدت الكنائس، ولا سيما الكنيسة الكاثوليكية، عاجزة عن تشجيع الانفراج الدولي. ومن هنا كان توازن أوروپي جديد ينشأ في أوروپا المضطربة، ووصل الأمر إلى تكوين كتلتين متخاصمتين.

السياسة الألمانية الجديدة ونتائجها

بعد سقوط بسمارك، توجهت ألمانيا في سياسة خارجية أقل خطراً على

فرنسا. ومن أجل تثبيت دورها كقوة كبرى«لم تستطع البقاء خارج إرادة تقاسم العالم، وكان لا بد من أن تثبت مكاسبها، كما كانت تفعل كل من بريطانيا العظمى وفرنسا. . . وبدا هذا الأمر ضرورياً بقدر الدينامية الاقتصادية والطاقة الديمغرافية للرايخ من أجل أخذ «مكان تحت الشمس». وكان غليوم الثاني ومساعدوه يتطلعون إلى النموذج الانكليزي ويدفعهم إلى ذلك رجال الأعمال وأنصار النزعة الجرمانية، فوجهوا ألمانيا في سياسة ذات أفق عالمي. وحملت هذه السياسة مخاطر الصدام مع قوى استعمارية أخرى، وخصوصاً انكلترا؛ وحملت كذلك مخاطر حرف الرايخ عن أوروپا التي فرض عليها بسمارك هيمنة ألمانية حقيقية. وكان واضحاً أن غليوم الثاني بعدوله عن ممارسة سياسة شبه حصرية على أوروپا، لم يسعه إلا أن يخلق الاطمئنان لدى فرنسا التي كانت الضحية المميزة لسياسة بسمارك.

وتركزت جهود ألمانيا تبعاً لهذه السياسة على الصين وأفريقيا الجنوبية والمغرب وتركيا. ففي الصين، فازت ألمانيا بمنطقة نفوذ هامة إثر اتفاق عام 1898؛ وأقامت فيها قيادة الحملة الدولية التي كان عليها إخماد تمرد جماعة البوكسير، في عام 1900، وحققت نجاحاً حقيقياً. واصطدمت بالمطامع الانكليزية في أفريقيا الجنوبية. وتركت لها حرية العمل أثناء حرب البوير، أملاً في أن تلقى دعمها للحصول على تعويضات في أفريقيا الوسطى. وسجلت بعض المكاسب، في الامبراطورية العثمانية إثر رحلة الامبراطور إلى القسطنطينية والقدس في عام (1898)، وحصلت على امتياز إقامة سكة حديد بغداد، كوسيلة حقيقية للنفوذ الألماني. واصطدمت بالمصالح الانكليزية والفرنسية والروسية، مما اضطرها إلى تعهد هذا المشروع الكبير بموارد سوقها المالي وحدها. واصطدمت في هذا الشأن بالمعارضة الفرنسية. وحققت هذه السياسة الألمانية إذاً نتائج كبيرة في الصين وفي الامبراطورية العثمانية؛ وبالمقابل ضعف الموقع الألماني على الساحة الأوروپية، فقد استمرت بعض الجوانب الأساسية لنظام بسمارك، وظلت جوانب أخرى غامضة ومشوشة. وظل التحالف النمساوي ـ الألماني لعام 1879 قاعدة صلبة، ولكنه كان تحالفاً دفاعياً ضد روسيا؛ ولم يضمن إلاّ حياداً نمساوياً في حال نشوب حرب فرنسية ـ ألمانية، وخصوصاً أنه كان يجر ألمانيا إلى نزاعات مع روسيا بسبب قضية

بلقانية، وضعف التحالف الثلاثي الذي أقيم بين ألمانيا والنمسا ـ هنغاريا وإيطاليا، في عام 1882، تحت تأثير السياسة الإيطالية. وفي عام 1898، عقد اتفاق تجاري فرنسي ـ إيطالي، ووضع حداً للحرب الجمركية بين الطرفين، وفي عام 1900 فتح الاتفاق على المسائل الاستعمارية الطريق لاتفاق سياسي. فاستخدمت الدبلوماسية الفرنسية السلاح المالي مع الوعد بمساهمة السوق الباريسية في تحويل الدخل الإيطالي، في ممارسة الضغوط على إيطاليا للتخلي عن الالتزامات الدفاعية ضد فرنسا، عند تجديد التحالف الثلاثي في عام 1902. وأخفت ألمانيا قلقها من «الرقصة غير البريئة» لإيطاليا مع فرنسا. فرفض بولو تعديل التحالف الثلاثي الذي جُدِّد في 28 حزيران/ يونيو عام 1902. ولكن الاتفاق السياسي الفرنسي الإيطالي، المعقود في تموز/ يوليو والمؤرخ في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1902، خلق الارتياح لدى فرنسا، حيث احتفظت إيطاليا بحيادها في حال وقوع عدوان ألماني مباشر أو غير مباشر من برلين. وكان واضحاً أن هذا الاتفاق الفرنسي الإيطالي قد عدّل في الوضع، دون أن يشكل تعارضاً رسمياً مع التحالف الثلاثي. وقد أمكن لألمانيا أن ترتاب في إخلاص إيطاليا للتحالف، كما أعلن ديلكاسيه في مجلس النواب «أن إيطاليا لا يمكن أن تكون وسيلة ولا عوناً للعدوان» ضد فرنسا، وأن زيارتي ملك إيطاليا إلى باريس (1903)، والرئيس الفرنسي لوبيه إلى روما (1904) قد أظهرتا الهزيمة السياسية لألمانيا بوضوح. فقد أضعفت فرنسا ألمانيا، بإلحاق الضعف بالتحالف الثلاثي.

من التحالف الفرنسي الروسي إلى الاتفاق الثلاثي

وجاء التحالف الفرنسي الروسي يضع حداً لمرحلة طويلة من العزلة لفرنسا، ويمثل عامل اطمئنان كبير لها. وكانت العلاقات الألمانية ـ الروسية، التي بدأت تتعرض للمخاطر اعتباراً من عام 1887، قد تدهورت بعد سقوط بسمارك. واعتباراً من عام 1888 وظف الروس القسم الأكبر من قروضهم في باريس، وساروا في تحالف مع فرنسا خشية بقائهم في حالة من العزلة. وبعد بعض التردد، وقعوا الاتفاق العسكري الفرنسي ـ الروسي في 18 آب/ أغسطس 1892. وضمنت بنود الاتفاق لفرنسا، مساعدة عسكرية روسية من 800 ألف جندي، إذا هوجمت من قبل ألمانيا أو إيطاليا المدعومة من قبل ألمانيا؛

وبالمقابل التزمت فرنسا بدعم روسيا بـ 1،300،00 رجل في حال وقوع هجوم من قبل ألمانيا أو من قبل النمسا ـ هنغاريا المدعومة من قبل ألمانيا. وهكذا خرجت فرنسا من عشرين سنة من العزلة السياسية، وصار باستطاعتها اتباع معاملة الند للند مع الرايخ الألماني. وبالرغم من رغبة الامبراطور بتحقيق تقارب مع سان بطرسبورغ، والاتفاق التجاري لعام 1894 ومساهمة متمولي برلين في القروض للسكك الحديد الروسية، فلم تستطع ألمانيا الحؤول دون تعزيز التحالف الفرنسي الروسي باتفاقات عامي 1899 ـ 1900. وحيث غدا الرايخ، في حال نشوب حرب عامة، أن يحسب الحساب للخطر على جبهتين، مما يضطره إلى زيادة قواه المسلحة.

وتبقى انكلترا وحيدة، فسياسة استعمارية طموح لفرنسا، لا بد أن تثير التنافس معها. واشتد التوتر بينهما بسبب المسألة المصرية، حتى بدا شبح الحرب غير بعيد. في هذه الظروف، كانت هناك مصلحة لفرنسا في تخفيف التوتر مع جارتها القارية القوية، لأنها غير قادرة على مواجهة بريطانيا العظمى وألمانيا في آن معاً. فحاول هانوتو استخدام هذه الورقة قبل مواجهة الأزمة الفرنسية الانكليزية الخطرة، حول قضية فاشودا (1898). وكان يمكن لألمانيا استغلال التنافس الفرنسي الانكليزي. وعندما التفتت بريطانيا العظمى نحو برلين من أجل كسر «عزلتها البيّنة» أقنع هولشتاين السيد الحقيقي لوزارة الخارجية، غليوم الثاني بفكرة التقارب الألماني الانكليزي. فقام السفير الألماني هاتزفلد Hatzfeldt في لندن بالتفاوض معها، ليس فقط لأجل الوصول إلى ترتيبات استعمارية، بل كذلك للبحث في تحالف حقيقي. غير أن شكوكاً كبيرة ألقت بثقلها على هذه المفاوضات. فمنذ 1895 ـ 1896 كان الرأي العام البريطاني يقلق من التوسع التجاري الألماني؛ ويقلق لرؤية ظهور الاسطول العسكري الألماني ونموه السريع كخطر يهدد أمن بريطانيا العظمى. وكان هذا الاسطول الذي أراده الامبراطور تيربيتز Tirpitz، مرتكزاً للسياسة الألمانية ويمكن أن يستخدم وسيلة ضغط على سياسة لندن. ورغم موقف برلين المؤيد لبريطانيا العظمى في حرب البوير، كانت المفاوضات تسير ببطء. ومع ذلك فقد أعلنت لندن استعدادها لعقد التحالف مع برلين على الأسس التالية: الحياد إذا دخلت إحدى الدولتين حرباً مع دولة ثالثة، والدعم

العسكري إذا تدخلت دولة أخرى في مثل هذه الحرب. فغطى هذا العرض عجرفة غليوم الثاني الذي كان يعول، في حال خوض الحرب ضد روسيا، على دخول انكلترا الحرب ضد فرنسا الملتزمة بدعم روسيا، بموجب التحالف الفرنسي ـ الروسي. وكانت برلين تريد أكثر من ذلك: مثل التزامات انكليزية ضد التحالف الثلاثي. إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك. وفي كل حال لم تكن ألمانيا على استعداد للعدول عن سياستها، في تطبيق البرنامج البحري الناتج عن قوانين عامي 1898 و.1900 وارتكب هولشتاين خطأ الاعتقاد بأن انكلترا لا تلتفت نحو فرنسا، حتى في حال الفشل. ولم يكن بولو Bulow مرتاحاً للفشل لأن تحالفاً انكليزياً ـ ألمانياً قد يخلق بعض المصاعب أمام روسيا، حيث كان هو وغليوم الثاني ينويان الإعداد لها. وفي الواقع كانت نتائج الفشل كبيرة. فقد خدع هولشتاين: حيث إن انكلترا توجهت نحو فرنسا وعقدت معها اتفاقات استعمارية في 8 نيسان/ إبريل 1904، وكانت بداية عهد الوفاق الودي.

ردود الفعل الألمانية

تجاه ذلك، ماذا فعلت ألمانيا؟ لقد أعلنت حكومة الامبراطور رسمياً، أنها ترحب بكل تفاهم يعزز السلام. وأراد المستشار بولو أن يبدو مطمئناً أمام البرلمان الاتحادي. وأراد التأثير على الصحف لتجنب كل ردة فعل متعصبة، فحاول أن يظهر أن الاتفاق الفرنسي الانكليزي قد استقبل دون غضب أو حسد، كما استخدم كلاماً صريحاً مع السفراء الأجانب المعتمدين في برلين بقوله إن التفاهم يساهم بتحقيق السلام الأوروبي. غير أن السلطات الألمانية كانت تهضم بصعوبة الهزيمة الدبلوماسية الحقيقية. فكان هولشتاين الذي كذبت الوقائع تنبؤاته، مرغماً على الاعتراف بالضربة الموجهة إلى نفوذ الرايخ، المسألة المغربية سويت بين لندن وباريس، وبمعزل عن ألمانيا. وأصابت الإهانة غليوم الثاني الذي وجه التحية لمهارة السياسة الفرنسية، ولم ينس الإشارة إلى كون بريطانيا قد عززت موقفها بالنسبة إلى الرايخ، وإلى الأمل بمشاركة فرنسية ألمانية في الشؤون غير الأوروبية قد تبخر. وبدا بولو غاضباً وقلقاً؛ واعتقد بوجود بنود سرية ذات طابع عسكري. وكان على المستشار كذلك أن يواجه استياء أنصار الجرمانية وأوساط رجال الأعمال. وبالنسبة لهؤلاء ولهيئات السلطة، كان اتفاق عام 1904 يعني إعلان احتكار فرنسا

للاستثمار الاقتصادي في المغرب. ولا شك أن الظرف الألماني لن يفوّت أية فرصة لمحاولة «كسر» الوفاق الودي وإثارة مستقبل المغرب.

ومن هنا كانت الحكومة الامبراطورية تعمل على إضعاف التحالف الفرنسي الروسي باتباع سياسة تقارب مع روسيا. وحاولت استغلال الاستياء الروسي الناشيء عن التقارب الفرنسي الانكليزي، وعن موقف فرنسا تجاه النزاع الروسي الياباني. وكانت روسيا تقلق لرؤية حليفتها فرنسا وهي تحاول التوافق مع بريطانيا التي تعترض التوسع الروسي في آسيا الوسطى والشرق الأقصى. وكان التحالف الياباني الانكليزي لعام 1902 موجهاً ضد روسيا. وفي بداية عام 1904 اكتفى ديلكاسيه بعرض وساطة فرنسية بين اليابان وروسيا؛ ما لم يحل دون الحرب التي اندلعت في شباط/فبراير، والتي هددت التحالف الفرنسي الروسي بشكل جدي. ورغم محاولة ديلكاسيه الحد من تفاعلات حادثة دوغِرْ بنك Dogger Bank الذي وضع روسيا وانكلترا وجهاً لوجه في تشرين الأول/أكتوبر عام 1904، فقد اعتبرت سان بطرسبورغ أن حليفها الفرنسي قد تخلى عنها. وتابعت فرنسا بقلق الاندفاعة الروسية نحو الشرق الأقصى لأنها تضع روسيا خارج دارة القدرة على التدخل الفعال في الغرب، في حال وقوع حرب أوروبية. وأدّت هزائم روسيا في موكدن Moukden، والاضطرابات الثورية إلى إقناع باريس بأن التحالف الفرنسي الروسي لم يعد له أية فعالية عسكرية.

وأتاحت المتاعب الفرنسية الروسية للألمان القيام بمبادرات جديدة. وظلت روسيا العدو الأشد خطراً على السلطات في برلين، لذا فقد وجب تحريضها على متابعة سياستها التوسعية في الشرق الأقصى. فكان غليوم الثاني يدفع القيصر للاستمرار في «المهمة التاريخية» التي على روسيا أن تقوم بها في هذا الاتجاه. ولكي تتجنب برلين إثارة القضايا القابلة لإعادة السياسة الروسية نحو الغرب، فقد قامت بدور الموفق بين المصالح النمساوية ـ الهنغارية والمصالح الروسية، في خريف عام 1903. وبالطبع فقد حاول الامبراطور أن يبرهن على ألاّ مصلحة لروسيا في البقاء وفيّة لحليف غير صادق، ولـ «أمة في انحطاط». وكان يردد أن فرنسا ستتخلى عن روسيا، بتقاربها من انكلترا. ولم يترك أية فرصة ليشير إلى موقف فرنسا السلبي، خلال الحرب الروسية

اليابانية. واستفاد غليوم الثاني من ذلك لإعطاء دفع لفكرة تحالف قاري واسع على قاعدة جرمانية روسية، وموجه ضد انكلترا، وقام بمبادرتين: في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1904، وفي تموز/ يوليو 1905. ففي التاريخ الأول حاول استغلال قضية دوغر بنك عارضاً على روسيا تحالفاً دفاعياً نافذاً أثناء الحرب الروسية ـ اليابانية. ورحب القيصر في بادىء الأمر بمخطط قد يتيح تحييد بريطانيا المتحالفة مع اليابان؛ ولكنه رفض الاستجابة للعرض الألماني بعد أن بدا أن التدخل الانكليزي غير محتمل. ولكن القيصر لم يتخذ الموقف ذاته في بداية عام 1905: فقد أقلقته الهزائم البحرية، والاضطرابات الثورية، وكذلك تحسن العلاقات الفرنسية الألمانية إثر استقالة ديلكاسيه. وفي 24 تموز/ يوليو 1904، قبل التوقيع على وثيقة تحالف دفاعي مع ألمانيا في مدينة بْجوزكو Björko. وظن غليوم الثاني أنه فتح «صفحة جديدة فى تاريخ العالم». ولكن باريس رفضت الاشتراك في الاتفاق، الأمر الذي أبقاه ميتاً. وظلت روسيا التي هي بأمس الحاجة إلى مساعدة السوق المالية الفرنسية، متمسكة بالتحالف الفرنسي الروسي. وكان ذلك فشلاً جديداً للامبراطور وللدبلوماسية الألمانية.

وبقي أمامها أن تستغل الأزمة المغربية التي بدأتها بسفر غليوم الثاني إلى طنجة (31 أذار/ مارس 1905). وكانت المصالح الألمانية قد بقيت محدودة. وارتكبت فرنسا خطأ فادحاً عندما اعتبرت سلبية المسؤولين الألمان على أنها تسليم بالأمر الواقع. فتفاهمت مع أيطاليا (1900)، ومع بريطانيا وإسبانيا (1904)، وتابعت سياستها في التغلغل الهادىء في المغرب دون الاهتمام بالموقف الألماني. وجربت برلين إرغام ديلكاسيه على التفاوض وضاعفت من التحذيرات. وفي بداية عام 1905، غيرت السلطات الألمانية موقفها، عندما حالت الهزائم الروسية في الشرق الأقصى أمام فرنسا من التورط في عملية حربية. وأظهر غليوم الثاني ألمانيا كمدافع عن سيادة السلطان وشجعه على رفض شبه الحماية التي تحاول فرنسا فرضها عليه. مما فتح أزمة دولية خطرة. فماذا كانت تريد ألمانيا؟ أتريد حرباً وقائية ضد فرنسا؟ لقد ظن البعض ذلك، ولكن الامبراطور والمستشار بولو والبارون هولشتاين السيد الحقيقي لوزارة الخارجية رفضوا ذلك. وكانت ألمانيا تريد تثبيت نفوذها وإبعاد ديلكاسيه، و«تحطيم» التفاهم الودي الفرنسي الانكليزي، والحصول على

الباب المفتوح والمساواة الاقتصادية في المغرب. وكانت ضربة طنجة قد أحدثت اضطرابات جديدة في فرنسا. واعتبر روڤييه والقادة العسكريون والزعماء البرلمانيون أنه يجب التفاوض مع برلين. وكان ديلكاسيه وحده يعتقد أن ألمانيا تقوم بـ «ضربة خادعة»؛ وتسببت برلين بضغوط مختلفة باستقالة ديلكاسيه في 6/ حزيران يونيو 1905. ولكن هذا الانتصار ظل وحيداً. ولا شك أن ألمانيا قد فرضت اجتماع مؤتمر دولي كبير حول المغرب، ولكنها ظلت معزولة أثناء المفاوضات في حين كانت روسيا وبريطانيا تدعمان الطروحات الفرنسية. وفي نهاية المطاف أدّت هذه المحاولة ضد فرنسا إلى جملة من الهزائم. وهبطت هيبة الألمان، وتعرضت مصالحهم في المغرب للخطر. ولم يهتز الوفاق الودي.

وأدّى سقوط بجوركا، وآثار الأزمة المغربية إلى نتيجة غير متوقعة: لقد حصل تقارب بين روسيا وبريطانيا. وقبلت بريطانيا التفاوض مع روسيا، خشية من مناورات برلين الهادفة إلى إقامة تحالف قاري واسع موجه ضدها، مما يحقق حلماً كثيراً ما راود خيال ديلكاسيه وخلفه من بعده. وتوصلت بريطانيا وروسيا، بعد مفاوضات طويلة، إلى توقيع اتفاق 31 آب/ أغسطس 1907 الذي نظم خلافاتهما المتعلقة بإيران وأفغانستان والتيبت. وظهر الوفاق الثلاثي.

وبالرغم من الاتصالات الرسمية المهدئة، كانت ألمانيا تقلق. وسرعان ما قامت الصحف الروسية والفرنسية والانكليزية بإظهار الوفاق الثلاثي كوسيلة ممتازة لتعطيل مطامع الهيمنة الألمانية. واحتجت الصحف الجرمانية والامبراطور ذاته على محاصرة الرايخ.

وهكذا فقد ضعف الموقع القاري لألمانيا بشكل جدي. فإذا أعطتها سياستها بعض المكاسب، فإنها ولدت الوفاق الثلاثي، في حين كان التحالف الثلاثي يظهر مهدداً بسياسة إيطاليا التي أخذت تتقرب من فرنسا. ومنذ الآن أصبحت الأدوار محدودة: فقد وجدت أوروبا منقسمة إلى كتلتين متعارضتين. ولا شك أن هذا الوضع لم يمنع المناورات الموجهة لتفكيك هذه الكتلة أو تلك، بل ساهم في تعزيز التوتر الدولي وفي تصليب السياسة الألمانية.

أوروبا الممزقة 1908 - 1914
هُواس الحرب

وبدأ الجو يتلبد في أوروبا، تهزه الأزمات الدولية الخطيرة، اعتباراً من 1907 ـ 1908: فاستيقظت القوميات، وتعززت التحالفات، وزادت الطاقة العسكرية للقوى الكبرى، وأصبحت المنافسات الاقتصادية والمالية أكثر حدة.

اشتداد التيارات القومية، وضعف أنصار السلم

لقد بدأ الشعور بالتفوق يشتد في ألمانيا، عندما قوي الانطباع في الرايخ أنه محاصر من قبل القوى الكيرى التي ترفض إعطاءه مكاناً تحت الشمس. وبدأت تشهد نفحة قومية تستند إلى افتخارها بالازدهار الاقتصادي المفاجيء، وبأقطابها الصناعيين الكبار، وبمفكريها، وبجيش كبير مدرب وأسطول قادر. ولجأت المدرسة والجامعة والجيش إلى ترسيخ مشاعر التفوق في أذهان الشبيبة الألمانية. وأخذت عدة روابط تقوم بنشر الأفكار القومية. فضمت الرابطة البحرية والرابطة العسكرية والجمعية الاستعمارية أكثر من مليون ونصف مليون عضو. وضمت الرابطة الجرمانية 17 ألف عضو فقط عام 1912. وقامت خطوة واسعة تعود إلى نوعية منتسبيها ومنشوراتها، ونشرت أفكارها صحف كبرى. وبهدف «تحريك الشعور القومي الألماني» أرادت أن تحقق لألمانيا الصغيرة التي يتحدث سكانها بالألمانية، كما أرادت أن تحقق لألمانيا منطقة نفوذ اقتصادي في أوروبا الوسطى. كما حلم البعض بالتوسع نحو الغرب على حساب فرنسا، ونحو الشرق. وخارج أوروبا أراد القوميون الجرمانيون ضمان النفوذ الألماني في الامبراطورية العثمانية وداعبت خيالهم أحلام إقامة منطقة استعمارية في أفريقيا. وقد تلقوا الدعم من رجال الأعمال ومن أوساط الحزب الوطني الحر وكان لهم بعض النفوذ في أوساط المحافظين. ولم يتوقفوا عن ممارسة الضغط على السلطات؛ وقد أغضبت سياستهم الحكومة، وخدمتها في بعض الأحيان. وكان الألماني المتوسط يستجيب لهذه السياسة ويتقبل فكرة استخدام القوة من أجل حصول ألمانيا على الموقع الذي يحق لها، كما قبلت الأعباء العسكرية، وسارت جنباً إلى جنب مع إرادة القوة والخشية من

السياسات الانكليزية والروسية والفرنسية التي تتوجه لمحاصرة الرايخ. وهكذا فقد ساهمت الحملة القومية في نشر فكرة الحرب الضرورية والملحة. ولا شك أن التيار الاشتراكي الديموقراطي قد صارع هذه الاتجاهات ولكنه رفض أن يعلن موقفاً صريحاً من مسألة الحرب، الأمر الذي كان الاشتراكيون الفرنسيون قد طالبوا به في مؤتمرات الأممية الثانية. وإذ انقسم الاشتراكيون، لم يظهروا قادرين على عرقلة الخط القومي الناشط الذي استمال حتى البروليتاريا. فيما كان القسم المطالب بإعادة النظر في سياسة الحزب معادياً لسياسة التوسع.

وفي فرنسا، ساهم العديد من الكتاب في إيقاظ العصبية القومية، فشدد باريس، ومارسيل پريڤو وأندريه ليشتنبرغر على الخطر الألماني الذي ينبغي على فرنسا مواجهته. وكثرت المؤلفات حول قضية الألزاس ـ اللورين، وأعطى بعض النجاح الذي لقيته هذه القضية من خلال رفض السكان محاولة الجرمنة، الفرصة لتمجيد فرنسا وإلهاب الوطنية الفرنسية، وأخذ پيغي يمجد رغبة الثأر، فأراد إيقاظ القوى السليمة في البلد عن طريق الحرب. وتحدث أرنست پسيكاري عن شرف الحرب؛ فرأى أن الحرب ضرورية ضد ألمانيا. وتعزز هذا التيار بالأدب العسكري الذي نما بعد عام 1911 حيث ساد الاعتقاد بأن الحرب الفرنسية ـ الألمانية مقبلة حتماً، وكان بوشيه مقتنعاً (بأن فرنسا ستكون منتصرة في الحرب المقبلة) لأن «الشعب الغالي القديم سيستيقظ».

وتميز التيار الجديد بدلائل أخرى من الاستعراضات العسكرية والتطواف بالمشاعل وما يليها من مئات الألوف من الأشخاص وهم يطلقون صرخات الثأر. وتأثرت الشبيبة الفرنسية باليقظة الوطنية. فبدت واقعية ومصممة على تسوية النزاع الفرنسي ـ الألماني، ما دفع ليوتي Lyautey ليقول عنها «ما أحب شبيبة اليوم، إنها قولاً وفعلاً لا تخاف من الحرب».

غير أنه كان في فرنسا عقبات جدية في وجه الحرب بين ألمانيا وفرنسا. فكان رومان رولان يريد العمل للمصالحة بينهما. وجهد كتاب آخرون ليثبتوا أن ألمانيا ليست خطرة كما يشاع ولأنها تمر بأزمة سياسية يبقى اقتصادها سريع العطب. ووقف الاتحاد العام ضد العمل العسكري من حيث المبدأ. ودافع

عن فكرة الإضراب التمردي. ولكن العديد من المناضلين كانوا يتأثرون بالإيديولوجية الوطنية. وانقسم الاشتراكيون إلى عدة تيارات فكان هناك تيار معادٍ للروح العسكرية بقيادة غوستاف هيرڤيه، وتيار يرفض الإضراب التمردي بقيادة جول غيسد ودافع جوريس عن فكرة الوطن حيث دعا لتجنب الحرب في داخل الأممية وضاعف جهوده لإظهار الإرادة الطيبة تجاه الاشتراكي الديموقراطي الألماني. ولكن هذا الموقف لم يكن بالإجماع حيث استنكر شارل آنذلِرْ موقف الجناح اليميني الذي أيد العسكرية والاستعمار.

وهكذا، فإن فرنسا قد عرفت كذلك موجة قومية. وكانت كما وصفها السفير الألماني ڤون شوين «وطنية دفاعية منقادة» وظلت مسالمة في جوهرها و «لم ترد أن يلقى بها في مغامرة حربية».

والسؤال الآن هل أمكن المراهنة على الأممية الثانية من أجل إبعاد مخاطر الحرب؟ ففي عام 1907، جرت، في مؤتمر شتوتغارت، مواجهة عنيفة بين مؤيدي الإضراب العام ـ ولا سيما من الفرنسيين ـ التمرد العسكري وبين أولئك الذين اكتفوا بالإعلان عن إرادة السلام، ورفضوا الحلول المقترحة. وفي مؤتمر كوپنهاغن (1910) جرت معارضة قرار الإضراب في مصانع الأسلحة والمناجم ووسائل المواصلات في حال التهديد بالحرب، ولا سيما من قبل المندوبين الألمان الذين رفضوا هذا القرار. وبدا مكتب الاشتراكية الأممية في بروكسل غير فعال تجاه الأزمات الكبرى (1911)، ووصل المؤتمر الاستثنائي الذي عقد في باريس في تشرين الثاني/نوڤمبر 1912 إلى المأزق ذاته؛ حيث لم يحدد أي قرار. مما كان يعني أن الأممية الثانية عاجزة عن تنظيم الكفاح ضد الحرب بشكل جدي.

السباق إلى التسلح

وأدى التوتر الدولي إلى تشجيع السباق إلى التسلح. فبدأ إعداد الاحتياطات في كل مكان من أوروپا. واضطرت الدول الصغيرة التي تشعر بالأخطار، التضحية ببعض الجوانب من أجل تقوية جيشها. ففرضت بلجيكا الخدمة الإجبارية على أساس فرد واحد من كل عائلة، من أجل تكوين جيش يكون قوامه 30 ألف رجل في حالة الحرب؛ وعززت السويد جيشها في عام

1914 . وأخذت الدول البلقانية تعيد بناء قواها بعد أن مزقتها حروب 1912 ـ 1913 . وتسارع هذا السباق للتسلح بعد تكوين الكتلتين. فأعادت إيطاليا بناء كوادرها وتجهيزها بعد حربها في شمال أفريقيا عام 1911، وكانت انكلترا قد رفضت الأخذ بمبدأ الخدمة العسكرية حيث كان لديها جيش قوامه 280 ألفاً ولكن هذا الجيش المحترف كان موزعاً في المستعمرات ولا يستطيع أن يحرك أكثر من ست فرق في القارة الأوروپية. فركزت جهودها على سباق التسلح البحري، بسبب تطور الأسطول البحري الألماني. وكان لديها، في عام 1914، 64 بارجة و10 طرادات.

وفي الوقت ذاته، كانت ألمانيا تعمل على زيادة أسطولها وجيشها. وإدراكاً منها للجهد الذي عليها أن تبذله لدعم النمسا ـ هنغاريا في بلاد البلقان، أرادت أن تعد الوسائل اللازمة لسحق فرنسا في ستة أسابيع قبل أن تتحول ضد روسيا. وفي تموز/ يوليو 1913 صدر قانون رفع عدد أفراد الجيش من 621 ألفاً إلى 761 ثم إلى 820 ألفاً. وفعلت مثل ذلك حليفتها النمسا ـ هنغاريا، فرفعت قواتها المسلحة من 100 ألى 160 ألف رجل؛ استناداً إلى مشاريع قوانين صدرت في عام 1912 و. 1914.ولكن التصويت في برلماني ڤيينا وبودابست سبّب بعض التأخر.

واضطرت فرنسا وروسيا إلى اتخاذ إجراءات مماثلة. فرأى جوفر أنه بحاجة لزيادة عدد القوات المسلحة من أجل تغطية الفارق الكبير بين الفرنسيين والألمان وهو 165 ألف رجل عام 1912، الأمر الذي لايتحقق إلاّ برفع الخدمة العسكرية من سنتين إلى ثلاث سنوات فجرى التصويت على قانون بهذا الشأن في عام 1913، مما أدّى إلى رفع القوة الفعلية لفرنسا إلى 750 ألفاً. ولجأت روسيا أيضاً إلى رفع قدرتها العسكرية من 1،200 مليون إلى 1،400 مليون رجل في عام 1914 ثم إلى 1،800 مليون. ووعد مجلس الدوما بالتصويت على الاعتمادات اللازمة لذلك في ربيع .1914 وشيئاً فشيئاً كان الجيش الروسي يعد كوادره وتجهيزاته بشكل يترافق مع زيادة عدده.

وهكذا فقد اندفعت الدول الأوروپية في سباق التسلح وخاصة فرنسا وألمانيا وروسيا في مجال الجيوش البرية، وانكلترا وألمانيا في مجال الأساطيل البحرية، وكان يجري الدفاع عنه أمام الرأي العام والمجالس

البرلمانية مما أدى إلى تشديد هُوَاس الحرب في كل مكان من أوروبا.

المنافسات الاقتصادية والمالية

وصار التوسع التجاري يهدد التفوق الانكليزي في كل مكان. فتطورت المبيعات الألمانية سريعاً وتجاوزت أوضاع المصدرين الانكليز في بلجيكا وهولندا وإيطاليا وفي روسيا... كما أصبح ذلك ملموساً في المملكة المتحدة نفسها، وفي الامبراطورية البريطانية وأميركا اللاتينية. وأمام هذا الصعود لماركة «صنع في ألمانيا»، في نهاية القرن التاسع عشر، تزايدت مخاوف بعض الأوساط الاقتصادية الانكليزية. فأخذت تطالب بالحماية الجمركية وبنظام الأفضلية الامبراطوري، ودعمتها الصحافة المحافظة في ذلك. ولكن مشروع القانون الذي وضعه جوزيف شمبرلين عام 1902 لم تتوفر له فرص التطبيق حيث أعلن الأحرار وقسم كبير من الرأي العام تمسكهم بسياسة التبادل الحر. وكان لا بد من التسليم بالأمر الواقع، في ظروف فقدان القدرة على خوض حرب جمركية، وأدّت هذه المرحلة الألمانية إلى إثارة الرأي العام الانكليزي وأسهمت في زيادة البغض للألمان؛ ولكن الأمر لم يصل إلى درجة الرغبة في سحق المزاحم بالقوة.

وفي فرنسا كذلك، زاد السخط على «الغزو الجرماني». فاحتدمت معركة جمركية صغيرة بين البلدين، إثر تطبيق التعرفة الفرنسية لعام 1910. وتورطت الحكومتان في طريق الردود الثأرية من التدابير الجمركية الفرنسية والإجراءات الألمانية ضد الخمور والكحول. وأطلقت حملات مقاطعة عامي 1912 - 1913؛ وكانت شديدة جداً في فرنسا، وضعيفة في ألمانيا. حيث جرت في فرنسا مهاجمة الفروع الألمانية العديدة، والسيطرة الألمانية على مناجم الحديد في الألزاس - اللورين رالنورماندي الفرنسيين. وزادت السلطات في ألمانيا وفي الألزاس - اللورين من المصاعب أمام استخراج الفحم، وأمام الشركات ذات الرأسمال الفرنسي. ولكن هذه المظاهر الاقتصادية للمفهوم القومي لم تلحق ضرراً جدياً بالتجارة بين البلدين، إلاّ أنها ساهمت في زيادة التوتر بينهما. وترافقت أيضاً بتغيرات في العلاقات المالية. فجرى سحب الرساميل الفرنسية العاملة لأجل قصير في السوق الألمانية في أيلول/ سبتمبر 1911، ولم تعد إلى ما وراء الراين بعد أزمة أغادير. واعتباراً من هذا العام حلت

المزاحمات المتزايدة بين البلدين محل الاتفاقات المالية القديمة. وانتهى عهد الالتزام بمناطق النفوذ المالية لهذا الطرف أو ذلك. وإذا كانت المصارف الباريسية لم تَشْكُ من الهيمنة الألمانية في صربيا واليونان، فإن النفوذ الألماني قد جرى إبعاده بشكل عملي وتمت تصفية المصارف الفرنسية الألمانية المشتركة القديمة. ومنحت مالية برلين، بدفع من السلطات قرضاً لبلغاريا عشية الحرب، فانتزعت بذلك من مجموعة فرنسية قلعة مالية وسياسية هامة. وفي الامبراطورية العثمانية، كان الاتفاق مع بغداد عام 1914، يشكل صراعاً على مناطق النفوذ: فتم إبعاد الفرنسيين عن بغداد ولكن الدوتش بنك حرم من مساهمة الرساميل الفرنسية. وبعد أن أقفلت السوق الباريسية أمام القروض النمساوية ـ الهنغارية اضطرت برلين لتلبية حاجات شريكتيها في الحلف الثلاثي. فلجأت باريس إلى مضايقة ألمانيا بالطلب إلى روسيا أن تخفض ودائعها في مصارف برلين، صدىً واسعاً. وأدت الحملات ضد الغزو الألماني في جميع أشكاله إلى تغذية هواس قابل لتقوية القومية الاقتصادية والمالية والدفاعية بشكل أساسي. فاعتبرت ألمانيا المدفوعة نحو التوسع، الإجراءات المتخذة ضد مصالحها مقدمات لخطة تطويق تهدف إلى حصرها في مجال حيوي ضيق جداً. غير أنه لم يكن أحد في فرنسا يريد منع التغلغل الاقتصادي الألماني بقوة السلاح. ولم تكن أوساط رجال الأعمال والرأي العام، في ما وراء الراين، يريدون الدفع نحو الحرب من أجل فتح ألمانيا أمام جوارب الصوف الفرنسية أو احتكار مناجم الحديد في بْريي Briey. غير أن حدة المزاحمات الاقتصادية والمالية قد ساهمت في تسميم الأجواء إلى حد كبير.

تصلب السياسة الألمانية:
أزمات 1908 - 1909و 1911

وظهر تصلب في السياسة الألمانية تجاه روسيا إثر قضية البوسنة عام 1908 ـ 1909؛ وتجاه انكلترا بسبب عدم التوصل إلى اتفاق حول تحديد التسلح البحري؛ وتجاه فرنسا بسبب الأزمة المغربية الثانية عام 1911.

تهديد روسيا

في الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر 1908 بدأت الحكومة النمساوية ـ

الهنغارية تطالب بضم مقاطعة البوسنة إلى امبراطوريتها، وكانت تدير شؤونها بصفة مؤقتة منذ 1878. ولما كان سكان هذه المقاطعة من الصربيين بنسبة الثلثين، فقد اعترضت صربيا على ذلك، ثم تلتها روسيا باعتبارها الحامية للمصالح الصربية، الأمر الذي خلق أزمة خطرة بين روسيا وڤيينا. وقررت ألمانيا استغلال هذه الأزمة إلى أبعد حد ممكن، فأعلنت دعمها الكامل لحليفتها النمساوية ـ الهنغارية. فما هي آمال حكومة ألمانيا في ذلك الوقت؟.

ولم تكن روسيا قادرة على الرد وحدها على قرار حكومة ڤيينا، بعد أن اضعفتها الأحداث الداخلية لعامي 1904 ـ 1905. فكان لا بد لها من دعم شريكتيها في الوفاق الثلاثي فرنسا وانكلترا. وكانت السياسة الألمانية تعتقد أن هاتين القوتين غير المباليتين بتورطهما في المأزق البلقاني، ستوجهان النصح للحكومة القيصرية بالاعتدال، الأمر الذي سيؤدي إلى نوع من الاستياء لديها. وعلى هذا الأمر فقط انتعش أمل المستشار بولو بكسر حلقة التطويق التي تضغط على ألمانيا. فبادر إلى تأييد حكومة ڤيينا في بداية عام 1908. ورفض أن يلعب دور الوسيط بعد نشوب الأزمة، بالرغم من قدوم السفير الروسي للشؤون الخارجية إيسفلوسكي إلى برلين. وليس فقط أنه لم يتح لروسيا فرصة لحفظ ماء الوجه، بل أيد مسبقاً القرارات التي أعلنتها النمسا ـ هنغاريا؛ وأعلم رئيس الأركان الألماني مولتكيه ڤيينا أن ألمانيا ستعلن التعبئة فوراً فيما لو دخلت روسيا حرباً ضد النمسا ـ هنغاريا. فأدّى الموقف الألماني إلى تعزيز موقف الامبراطورية النمساوية في نواياها ضد صربيا. ونجحت برلين كذلك في إبعاد وساطة فرنسا وبريطانيا العظمى. وفي آذار/ مارس 1909 وجهت ڤيينا إنذاراً لصربيا تطلب فيه الموافقة على ضم البوسنة إليها. وفي 21 آذار/ مارس وجهت الحكومة الألمانية مذكرة للحكومة الروسية تطلب فيها تحديد رأيها في هذا الضم. فلم يكن بإمكان الحكومة القيصرية إلاّ القبول وابتلاع «الدواء المر» ونصحت صربيا بالرضوخ.

وحققت برلين أحد أهدافها حيث بدا أن روسيا لا تستطيع الاعتماد على فرنسا وانكلترا. وفي الواقع فقد لجأت حكومتا هذين البلدين إلى توجيه النصح بالاعتدال إلى الحكومة القيصرية. وأكدت فرنسا، في 25 شباط/ فبراير 1909،

أنه لا حاجة إلى دفع الأمور باتجاه الحرب طالما أن «المصالح الحيوية» لروسيا ليست معنية في هذه القضية. ولكن استياء روسيا، وتخلي شريكتيها عنها، لم يصل إلى درجة التشكيك بالوفاق الثلاثي. بل أدّى إلى تشديد العداء بين روسيا وألمانيا؛ واعتبر القيصر أن الصراع بين الجرمانية والسلافية أصبح أمراً لا يمكن تجنبه.

ومع ذلك لم تفقد برلين الأمل بالوصول إلى تقارب مع روسيا. والضغط السابق لم يؤدِّ إلى النتائج المرجوة، فظلت الحكومة الامبراطورية تحاول التفاوض مع الحكومة القيصرية. فشكل لقاء نقولا الثاني مع غليوم الثاني في پوتسدام، في الخامس من تشرين الثاني/ نوڤمبر 1910، بداية مرحلة من المفاوضات تناولت في بادىء الأمر قضية بغداد ثم لم تلبث أن أخذت بعداً شاسعاً إثر مبادرات ألمانية. وجهد الرئيس الجديد للدبلوماسية الألمانية، كيدرلين ويختر في إيجاد التباعد بين روسيا وانكلترا. ومن أجل ذلك، اقترح في الأول من كانون الأول/ ديسمبر 1910 تبادل المذكرات بين برلين وسان بطرسبورغ حول نص العهود المتبادلة بألاّ تدعم ألمانيا السياسة العدائية للحكومة النمساوية في البلقان؛ وألاّ تدعم روسيا سياسة انكليزية معادية للحكومة الألمانية. غير أن الحكومة الروسية رفضت الالتزام بتعهدات خطية وفشلت مناورة وزارة الخارجية الألمانية. وبالمقابل توالت المُناقشات حول قضايا آسيا الصغرى حيث حققت الدبلوماسية الألمانية نجاحاً هاماً. ففي 19 آب/ أغسطس 1911، تعهدت روسيا، حسب اتفاق پوتسدام، بألاّ تضع خطوطاً حديداً على تخوم الامبراطورية العثمانية مع إيران. وأعطى هذا الاتفاق أفضلية لألمانيا برفع الڤيتو الروسي وأن تقلق بشكل خاص حليفي روسيا. فاشتد القلق الفرنسي لأن الاتفاق جرى أثناء وجود أزمة فرنسية ـ ألمانية بسبب قضية أغادير. وخشيت الأوساط الفرنسية كثيراً من التقارب الألماني ـ الروسي. وجرى التساؤل حول ما إذا كانت روسيا على طريق «نقل بندقيتها إلى الكتف الآخر». ولكن هذا القلق لم يلبث أن تبدد في نهاية آب/أغسطس 1911 عندما وعدت روسيا بدعم فرنسا. ولقي كيدرلين ويختر ما لقيه سلفه من الفشل في محاولة تفكيك الوفاق الثلاثي؛ وبفضل اتفاق پوتسدام، اطمأنت ألمانيا إلى أن خط حديد بغداد، وسيلتها للتغلغل في الامبراطورية العثمانية، يمكن إتمامه

بموافقة روسيا، ويحتمل أن يؤدي رفع الڤيتو الروسي إلى رفع الڤيتو من قبل لندن وباريس.

نحو تفاقم الأزمة الفرنسية الألمانية، 1911

وتميوت الدبلوماسية الألمانية تجاه فرنسا بالتقلب، بين الانفراج والتأزم. وظلّت المسألة المغربية موضوعاً للخلاف، بالرغم من قرارات مؤتمر الجزيرة الخضراء عام .1906 وكانت ألمانيا قد قررت، في بادىء الأمر اتباع «سياسة القيام بالمعاكسات» وراحت تستغل جميع الحوادث لتؤكد أن فرنسا قد تجاوزت الحقوق التي أقرت لها في ذلك المؤتمر. وكانت فرنسا ترد على أعمال الفوضى التي تنتشر هنا وهناك في المغرب، وتمكنت من توسيع حدود سلطاتها إلى أبعد مما اتفق عليه. ووقع حادث الفارين من الجندية في الدار البيضاء، في أيلول/سبتمبر 1908، مما دعا إلى احتجاج الحكومة الألمانية. وفي بداية تشرين الثاني/نوڤمبر، وجهت برلين إلى باريس مذكرة هددت فيها باستدعاء سفيرها. غير أن الحكومة الألمانية تخلت عن بعض مطالبها أمام التصلب الفرنسي.

وفي هذا الوقت الذي كانت تستعر فيه النار باستغلال الأحداث الناشئة في المغرب، كانت ألمانيا تصغي إلى اقتراحات مهندسي تقارب اقتصادي ومالي فرنسي ـ ألماني.

وكان الشغل الكبير للأوساط المالية الألمانية هو الحصول على مساهمة أوسع للرساميل الفرنسية. فمنذ 1898 كانت المؤسسات المصرفية الفرنسية تضع مليار فرنك سنوياً تحت تصرف السوق الألمانية، وتشارك المصارف الألمانية في العديد من القروض للدول الأجنبية مثل القروض الصربية والرومانية والبلغارية والتركية، ولكن عالم الرأسمال كان يتمنى الحصول على المزيد، فانفتحت بورصة باريس على الأسهم الألمانية مثل أسهم خط حديد بغداد الصادرة عن شركات يشرف عليها الألمان.

ومن جهة أخرى فإن بورصة باريس والعديد من رجال الأعمال الفرنسيين كانوا يرغبون بتعزيز العلاقات المالية مع ألمانيا لأنهم كانوا يترقبون توظيفات مربحة. وكانوا يتمنون كذلك دخولاً واسعاً للأسهم الألمانية إلى بورصة باريس

ويأملون أن تقوم فرنسا بتسهيلات مالية أمام الألمان، من أجل أن تقوم برلين بالمقابل بوضع حد للعقبات التي تقيمها أمام السياسة الفرنسية في المغرب. وظلت هذه الآمال تلقى الخيبة حتى توقيع الاتفاق الألماني ـ الفرنسي حول المغرب في 9 شباط/فبراير 1909. فما هي المبررات التي دفعت وزارة الخارجية الألمانية إلى توقيع هذا الاتفاق وماذا كان يأمل الألمان من ذلك؟.

منذ عام 1907 بدت مسألة وفاق اقتصادي فرنسي ألماني حول المغرب أمراً وشيك الوقوع. وظهر باعثو التقارب الاقتصادي بين البلدين مشجعين له؛ ومنهم أرباب صناعة الحديد شنيدر وكروپ، ولكن المحركات السياسية راحت تلعب الدور الحاسم. وأرادت الحكومة الامبراطورية أن تدلل على حسن النية تجاه باريس من أجل تخفيف دعم فرنسا لروسيا في شأن قضية البوسنة، فأقدمت على توقيع الاتفاق المذكور في 9 شباط/فبراير. واعتقد بولو كذلك أن الاتفاق قد يؤدي إلى بعض الاضطراب بين دول الوفاق. وأخيراً كان المستشار يأمل في إنقاذ وتعزيز المصالح الاقتصادية الألمانية في المغرب، بعد أن لمس فشل سياسة المعاكسات السابقة. وفرض اتفاق التاسع من شباط/ فبراير على فرنسا المحافظة على وحدة واستقلال المغرب، إلى جانب الاعتراف بـ «المصالح السياسية الخاصة لفرنسا»؛ كما فرض الاتفاق «حماية المساواة الاقتصادية»، عن طريق التطلع إلى الجمع بين المصالح الفرنسية والألمانية. واستقبل الفرنسيون هذا الاتفاق بالارتياح واعتبرته أوساط البورصة خطوة على طريق تقارب اقتصادي ومالي أوسع. وقوبل بنظرة مشابهة في ألمانيا حيث كان يتوقع الوصول إلى نتائج حسنة في المغرب وغيرها. ولكن هل تحققت هذه الآمال؟.

لا شك أن العلاقات المصرفية تعززت بين البلدين، ولكن محاولة الجمع بين المصالح المشتركة في الكونغو ـ كاميرون فشلت؛ ولم تكن أسهم مشروع بغداد مقبولة دائماً في بورصة پاريس، ومثلها أيضاً الأسهم الألمانية الأخرى. ولم يزد حجم التوظيفات الفرنسية لأجَل قصير في ألمانيا، ويجدر التساؤل ما إذا كان لهذا الاتفاق آثار عملية في المغرب؟ في الواقع أن مناقشات غيوت ـ لانغُورتْ المخصصة لتسوية القضايا الكبرى مثل المناجم

والقروض، والأعمال العامة لم تستطع التغلب على المنافسات بين المصالح. فقد بذلت شركة مانّسمان مثلاً جميع المحاولات من أجل منع عمل هيئة اتحاد المناجم الغربية. وفضلاً عن ذلك فقد قامت بتحريض قومي ضد اتفاق التاسع من شباط/ فبراير مدعومة من قبل القوميين الجرمانيين المتطرفين، حيث بذلت الجهود لتظهر للرأي العام أن أي اتفاق مع فرنسا غير ممكن. وفي بداية 1911، وجاءت قضية إنشاء الخطوط الحديد في المغرب لتزيد من تفاقم خيبات الأمل تفاقماً عندما اضطرت الحكومة الفرنسية إلى رفض المقترحات المتطرفة لوزارة الخارجية الألمانية.

وبدت نتائج سياسة التقارب الاقتصادي واهية جداً، سواء حول الشؤون المغربية أم في مجال العمليات التي كان يؤمل إشراك الرساميل الفرنسية فيها. فلم يتردد القوميون الجرمانيون في استغلال مظاهر الفشل التي ضغطت بكل ثقلها لإبراز الأزمة المغربية الثانية في عام 1911.

وعندما تفاقمت الاضطرابات في المغرب، قررت الحكومة الفرنسية إرسال حملة إلى فاس في نيسان/ أبريل 1911. وفي أيار/ مايو دخل الجنرال موانيه مدينة فاس. وهنا رأت الحكومة الامبراطورية الجرمانية أن تستغل هذه الفرصة. فجدد كيدرلين ويختر موقف برلين في 28 نيسان/ أبريل وأعلن استعداد ألمانيا للتصرف بحرية إذا ما بقي الفرنسيون في فاس. وعرض في 3 أيار/ مايو على الإمبراطور والمستشار خطة عمل كاملة حيث يتم الاحتجاج ويجري احتلال أغادير أو موغادور من أجل إرغام الفرنسيين على تقديم تعويضات معينة. وكان كيدرلين ويختر يعتبر أن انكلترا لن تقوم بشيء لدعم فرنسا، كما أن روسيا ليست في حالة استعداد للتدخل. وأجرى محادثات مع السفير جول كامبون، في 20 .21 حزيران/ يونيو 1911 في كيسنجن، حيث أظهر أن تثبيت الحماية الفرنسية على المغرب لا بد أن يترافق مع تعويضات لصالح ألمانيا. وقد أُطلقت فكرة التعويضات في الأيام التي سبقت إرسال الزورق المسلح الألماني المسمى بانتير إلى مرفأ أغادير في الأول من تموز/ يوليو. فكانت برلين ترى أنه لا بد من أخذ رهينة معينة، ولا بد من «ضربة على الطاولة بقبضة اليد» من أجل الحصول من فرنسا على شيءٍ غير «الفضلات»، غير أن المبادرة الألمانية أحدثت توتراً حاداً.

وجرت المفاوضات في جو توتر. وفي تموز/يوليو طالب كيدرلين ويختر بكامل الكونغو الفرنسي. ولم ترد الحكومة الروسية دعم فرنسا لأجل «بخشيش معين»؛ وأما الحكومة البريطانية فقد أوضحت على لسان لويد جورج بأنها على استعداد للسير حتى الحرب في دعمها لفرنسا. مما أدى إلى تليين الموقف الألماني حيث قبل كيدرلين ويختر التفاوض على أساس تخلي فرنسا عن جزء من الكونغو. ومنذ بداية أيلول/سبتمبر، بدت الحكومة الامبراطورية راغبة في الوصول إلى نتيجة بسبب اضطراب البورصة في برلين الناتج عن سحب الرساميل الأجنبية ولا سيما الفرنسية؛ كما أن الحرب الإيطالية التركية شكلت ضغطاً لإنهاء المفاوضات. ووقع الاتفاق في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1911، فأعطى لألمانيا مكسبين هامين؛ إذ تخلت لها فرنسا عن قسم كبير من الكونغو الفرنسي كما التزمت بألاّ تطالب باسترداد حق الشركاء دون تبادل الرأي مع ألمانيا. وفي مقابل ذلك تخلى الرايخ لفرنسا عن أرض صغيرة قرب بحيرة تشاد تسمى «رأس البط»؛ كما قبل الحماية الفرنسية للمغرب.

وبدل أن يؤدي هذا الاتفاق إلى تحقيق السلام فقد أطلق العنان للعواطف والشهوات. وحملت الأوساط الاستعمارية والقومية الجرمانية بشدة على التخلي عن المغرب، ولم تعلق الأوهام على المصالح الاقتصادية الألمانية التي وعدت فرنسا بحمايتها والحرص عليها. واعتبرت هذا التعويض مثاراً للسخرية، رغم أن بعض بنوده قد أعطت للألمان مكاناً في أفريقيا، ساحة الصراع الأساسية بين الامبرياليين.

ولم تكن الانتقادات أقل حدة في فرنسا. فإلى جانب المآخذ الموجهة إلى رئيس الوزراء كابو واتهامه بأنه كان يقوم بمفاوضات سرية مع ألمانيا، أثناء المفاوضات الرسمية، كانت توجه الانتقادات من بعض الرأي العام الذي أصيب بالخيبة عندما رأى فرنسا تجري مبادلة بين أرض تسيطر عليها في الكونغو بأرض أخرى تطلب السيطرة عليها هي المغرب.

وهكذا فإن اتفاق 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1911 يمثل بداية مرحلة سيتفاقم خلالها توتر العلاقات الألمانية ـ الفرنسية.

تفاقم العداء لبريطانيا العظمى

وأرادت الدبلوماسية الألمانية استغلال القلق الذي يتزايد لدى الرأي العام البريطاني إثر إنشاء أسطول حربي ألماني كبير. وكانت بريطانيا ترفض فكرة الحرب الوقائية. لذا لم يكن أمامها إلا التفاوض مع الألمان أو التورط في سباق التسلح البحري بشكل أكثر عمقاً.

غير أن الحكومة الامبراطورية لم تكن مهيأة لبدء التفاوض في عامي 1907 ـ 1908. فعارضت، في مؤتمر لاهاي الثاني عام 1907 طلباً انكليزياً بإدراج مسألة تحديد التسلح البحري على جدول أعمال المؤتمر. وفي شهر آب/ أغسطس من العام التالي، أجاب غليوم الثاني بوضوح على سؤال طرح من قبل السكرتير الدائم لمكتب الصداقة حيث قال: «إنه لا يقبل تجديداً لبرنامج التسلح البحري»، وأضاف القيصر الألماني غليوم الثاني «فإذا جرى الحاح، فإننا سنقاتل، لأن هذا شأن من شؤون الشرف الوطني» فثارت موجة عنيفة من الكره للجرمانية في انكلترا إثر الموقف المتصلب، وبدا أمن بريطانيا مهدداً فلجأت الحكومة البريطانية في شباط ـ آذار/ فبراير ـ مارس إلى الدخول في سباق التسلح بوضع برنامج جديد للإنشاءات البحرية.

وبدا هذا البرنامج في بادىء الأمر غزواً ألمانياً للندن. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1909، طالب بيتمان هُولْوِيغ أن يتم الاتفاق على تعهد متبادل بعدم الاعتداء وبالحياد في حال الصراع مع طرف ثالث ثمناً للحد من التسلح البحري. ولم تعط لندن رأيها في هذه المقترحات. وفي بداية 1911 حاولت تحريك المفاوضات فعرضت إعطاء ألمانيا أفضليات في بعض القضايا غير الأوروپية على حساب دول أخرى. ولكن الحكومة الامبراطورية رفضت الدخول في هذه اللعبة، لأنها تريد اتفاقاً سياسياً عاماً. ولم تجر أية مفاوضات جدية بين عامي 1907 - 1911 . وظل التفاوض الألماني ـ الانكليزي في مجال البحار يمثل لب المشكلات الدولية.

تفاقم التوتر الدولي 1911 - 1914

وبينما تعززت التحالفات وغدت أكثر صلابة، اعتباراً من 1911، ظلّت

العلاقات الألمانية الانكليزية متوترة بسبب عدم التوصل إلى الحد من التسلح البحري. وغدت العلاقات بين ألمانيا وفرنسا أكثر حدة، ثم جاءت الحروب البلقانية لتخلق مواجهة بين مصالح كل من النمسا وروسيا.

تعزيز التحالفات

وأخذت ألمانيا وفرنسا تبحث عن تعزيز تحالفاتها اعتباراً من عام 1911 وكانت باريس تتمنى الحصول على تعهد انكليزي بالوقوف معها في حال وقوع حرب في القارة. وظلّت المحادثات بين عامي 1905 و1911 غامضة وبدون أية نتيجة حتى وقوع ما جرى في أغادير حيث وجدت بريطانيا أنه لا بد من مشاركتها في العمليات بتجميع ست فرق وراء مدينة موبوج. ورأت أن ترسل 150 ألف رجل إلى القارة ، وجرى تحديد أشكال النقل والتجمع. وكانت فرنسا ترغب في أكثر من ذلك، في تحديد اتفاق سياسي. فجرت محادثات بحرية وسياسية بين تموز/ يوليو وتشرين الثاني/ نوڤمبر 1912. وتدل الرسائل المتبادلة بين الحكومتين الفرنسية والانكليزية في 21 و22 تشرين الثاني/ نوڤمبر 1912 على أن يلجأ أحد الطرفين، إذا رأى المخاطر جدية من طرف ثالث، إلى بحث ضرورة التحرك المشترك من أجل منع العدوان؛ وفي هذه الحالة تحدد الإجراءات التي يطلب القيام بها. وهذا يعني أن انكلترا لم تتعهد بدعم فرنسا في حال وقوع حرب ألمانية ـ فرنسية، ولكن پوانكاريه كان يظن أن تسوية الأمر سيؤدي إلى تدخل انكليزي بقدر ما وضعت هيئة الأركان البرية والبحرية من الترتيبات التقنية التي تدخل حيز التنفيذ منذ اندلاع الحرب. وقد نظم الاتفاق البحري لشهر شباط/ فبراير 1913 الدفاع المشترك عن مضيق پادوكا ـ ليه وبحر المانش والبحر المتوسط. وأصبح الوفاق الودي منحصراً في حدود «الارتباط الأخلاقي» على الأقل، الأمر الذي يلزم بريطانيا في الواقع بالتدخل في حال نشوب الحرب بين فرنسا وألمانيا. ولم يقم هناك تحالف متين لأن لندن كانت تأمل في كبح جماح السياسة الفرنسية.

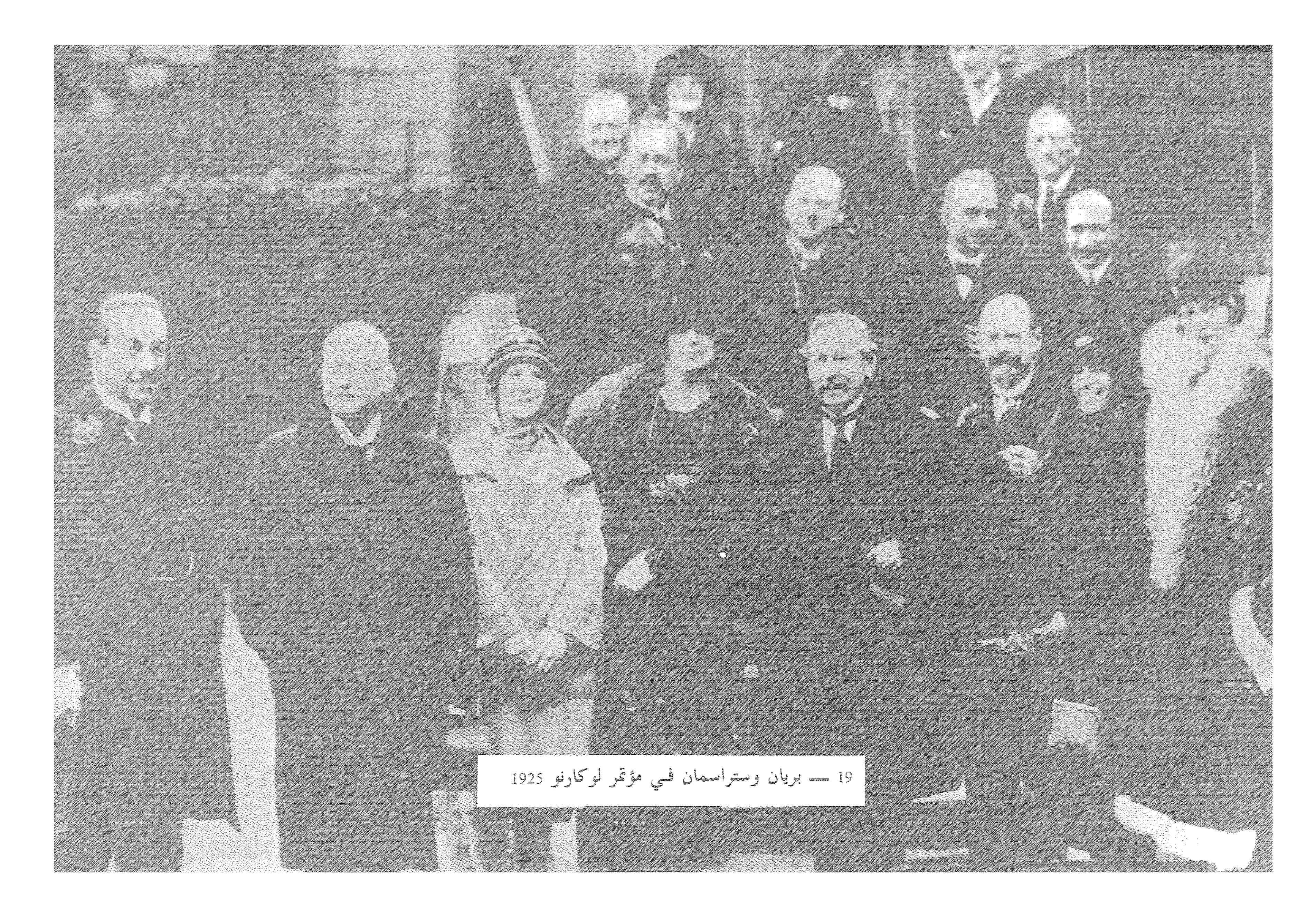
وحاول پوانكارّيه تعزيز التحالف الفرنسي ـ الروسي، فأكد للروس أثناء زيارته لمدينة سان بطرسبورغ في آب/ أغسطس 1912، أن فرنسا لن تتدخل إلا إذا هوجمت من قبل ألمانيا، أو من قبل النمسا ـ هنغاريا التي تدعمها ألمانيا.

ولكنه في الواقع أعطى تفسيراً واسعاً لهذا التحالف لأن الحرب قد تنشب بسبب مشكلة بلقانية. وكان پوانكاريه يريد فرض مشاركة دبلوماسية منتظمة، الأمر الذي لا يتحقق بسهولة. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 1912 مثلاً، نقل السفير إيسْفولْسكي إلى پوانكاريه أنه إذا أعلنت روسيا الحرب، ستفعل فرنسا مثلها، مما دعا رجل الدولة الفرنسي إلى أن يعترض ويذكر بأن بلاده لا تقوم بالحرب إلاّ إذا دعمت ألمانيا النمسا ضد روسيا بواسطة السلاح. فكان پوانكاريه يحاول كبح جماح روسيا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1912، وفي آذار/ مارس 1913 أثناء الحروب البلقانية. واعترض على المعاهدة الصربية ـ البلغارية المؤيدة من قبل روسيا. وفي بداية 1913 بدل سفراءه في روسيا برجال أكثر تصلباً. ولكن هل أصبح هدف التحالف الفرنسي ـ الروسي غزو المضائق واحتلال منطقة الألزاس ـ اللورين؟ والواقع أن پوانكاريه كان يفكر دائماً بتعزيز التحالف ليبقى دفاعياً ومن أجل ضمان فعاليته، فأوصلت محادثات هيئات الأركان إلى تحسين واضح لشروط تدخل الجيش الروسي. وتعهدت روسيا حسب بروتوكول 13 تموز/ يوليو 1912 بأن تدفع بقوة عسكرية قوامها 800 ألف رجل منذ اليوم الخامس عشر لنشوب الحرب. وطلبت فرنسا أثناء مباحثات القروض، أن يجري إنشاء الخطوط الحديد الستراتيجية من أجل تسريع تعبئة وتمركز الجيوش في پولونيا ثم قبلت عقد اتفاق بحري يجبر فرنسا على أن تمنع الأسطول النمساوي ـ المجري من دخول المضائق في حالة الحرب.

وكذلك كانت ألمانيا تعمل لتعزيز تحالفاتها. فكان عليها في بادىء الأمر تخليص ترپليس لأن العلاقات تصبح أكثر حدة بين إيطاليا والنمسا ـ هنغاريا. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1912، تمكنت من تحديد التحالف ـ الثلاثي مسبقاً، كما نجحت بعقد اتفاق بحري بين الأطراف الثلاثة، في تموز/ يوليو 1913 تطلعت إلى تجميع الوسائل بهدف قطع الاتصالات بين فرنسا والجزائر، الأمر الذي يمنع الجيوش الفرنسية من العودة نحو البلد الأم. وفي بداية 1914 انتهت المفاوضات الإيطالية الألمانية إلى اتفاق التزمت فيه إيطاليا بدعم الرايخ مباشرة بإرسال فرق من الجيش وفرقتين من الخيالة إلى منطقة الراين. غير أن العلاقات النمساوية ـ الإيطالية ظلّت سيئة بل تسبب قضية الأدرياتيك بتوتر حاد بين البلدين في حزيران/ يونيو 1914.

خلال ذلك، تعزز التحالف الألماني ـ النمساوي. فساندت برلين ڤيينا في القضايا البلقانية في تشرين الثاني/ نوڤمبر 1912 . وكانت وزارة الخارجية الألمانية أكثر حذراً فحاولت كبح جماح النمسا ـ هنغاريا في تموز/ يوليو 1913، في شأن قضية رسم الحدود مع ألبانيا الشمالية، شجعت برلين حليفتها ووعدتها بمساعدة مطلقة. وفي 13 حزيران/ يونيو 1914 التقى غليوم الثاني الأرشيدوق وريث النمسا ـ هنغاريا، ووعده بدعم غير «مشروط» في حال ظهور أزمة بلقانية جديدة. وأعلنت ترتيبات بين قيادات الأركان الألمانية والنمساوية لا سيما منذ عام 1909 تحدِّد الدور لكل طرف. وفي ربيع 1914 اتفق مولتكيه مع زميله النمساوي كونراد ڤون هوتزندورن حول فكرة أن الوقت الملائم لحرب كبرى قد حان وأن «أي تأخير قد يضعف احتمالات النجاح».

وتكهنت السلطات الألمانية بقيام حرب شاملة منذ نهاية عام 1912، كما يشهد بذلك «المجلس الحربي» المنعقد في 8 كانون الأول/ ديسمبر. وكان رأي مولتكيه وغليوم الثاني أن الحرب «لا يمكن تجنبها» والأسرع هو الأفضل. وكان يريد تيرپيتز الانتظار قليلاً من أجل إنهاء القاعدة البحرية هليغولاند. وتمكن المستشار بيتمان هولويغ الذي لم يشارك في «المجلس» من فرض وجهة نظره في القيام بجهد دبلوماسي من أجل تحييد انكلترا، والبدء بإعداد اقتصادي ومالي ونفسي للحرب. وحتى ربيع 1913 لم يكن المستشار قد اقتنع بعد بل كان يعتبر أن الحرب «نوع من الجنون» ولا تحل شيئاً. وحسب رأيه لم تصبح هذه الحرب ضرورية إلاّ عندما يصبح مستقبل ألمانيا مهدداً. غير أنه في مقابل هذا التعقل من قبل بيتمان هولويغ كانت هيئة الأركان والامبراطور نفسه الذي أعلم في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1913 أن الحرب «بين الشرق والغرب ستكون حتمية على المدى الطويل». قبل القيام بالهجوم على فرنسا. وصرح غليوم الثاني لملك بلجيكا ألبير أن فرنسا «تعيق ألمانيا في كل مكان» وبأنها تخضع لفكرة الانتقام «فلا يمكن تجنب الحرب مع فرنسا». وطلب مولتكيه، في 20 أيار/ مايو 1914، من وزارة الخارجية «أن تقوم بالاستعدادات السياسية والعسكرية لحرب وقائية ضد روسيا وفرنسا». ولم يكن المستشار ووزير الخارجية جاغو مؤيدين لفكرة الحرب الوقائية. وكان جاغو متردداً، فأوحى إلى وزارة الخارجية بالوقوف ضدها؛ ولكنه عاد في 21 أيار/



19 — بريان وستراسمان في مؤتمر لوكارنو 1925

20 ـ غرفة طعام في مأوى ـ إنكلترا

مايو 1914 وأشار إلى الاستعدادات الروسية متسائلاً «ألا يتطلب الوضع أن نحسن الضربة، بدل الانتظار».

فشل المفاوضات الانكليزية الألمانية

وأدّى تعزيز التحالفات وهواس الحرب إلى جعل آمال تحسين العلاقات بين قوى الكتلتين المتنافستين أمراً مشكوكاً فيه.

وبعد حادثة أغادير، جهدت الحكومة البريطانية للتفاوض مع ألمانيا من أجل الحد من التسلح البحري وإعطاء الرايخ تعويضات خارج أوروبا من أجل تحويله عن التفكير باستخدام القوة. وفي شباط/ فبراير 1912، بدأت مفاوضات هيأت لها اتصالات جرت بين أحد كبار أصحاب السفن ألبير بالين من همبورغ وبين المصرفي أرنست كاسيل وهو من أصل ألماني اكتسب الجنسية الانكليزية وكان صديقاً للملك أدوارد السابع. وتم إيفاد وزير الحربية هالدان إلى برلين. فالتقى تيربيتز والمستشار بيتمان هولويغ والامبراطور غليوم الثاني. وأبدت ألمانيا استعدادها لتخفيف التسلح البحري مقابل وعدٍ من بريطانيا بالبقاء في موقع حيادي. وكان هذا يعني إصرار ألمانيا على الوصول إلى اتفاق سياسي، وظلّت لا مبالية بعروض المشاركة الانكليزية ـ الألمانية في شأن قضايا خارجة عن الدائرة الأوروبية. ورفضت لندن إعطاء وعد بالحياد ولكنها قبلت بأن تقدم وعداً بألاّ تهاجم ألمانيا وألاّ تشارك في أي نشاط سياسي موجه ضدها. ولم تكتف برلين بهذه التنازلات فجرى قطع المفاوضات. وفي العاشر من نيسان/ أبريل 1912 أعلنت الحكومة الامبراطورية التصويت على القانون البحري. وأدّى فشل المفاوضات إلى نتيجة خطرة على ألمانيا حيث توجهت بريطانيا نحو تمتين تفاهمها مع فرنسا.

وكذلك اهتمت الأوساط السياسية الانكليزية بإبعاد ألمانيا عن أية مغامرة حربية في أوروبا؛ وكان يُعتقد في لندن أن تعويضات استعمارية واقتصادية تستطيع إرضاء الرايخ الألماني. وأعلن السير أدوارد غري، منذ عام 1911 أنه في حال اقتسام المستعمرات البرتغالية في أفريقيا أو بيع الكونغو البلجيكي، فإن بريطانيا لا تعترض على المطامح الألمانية في أفريقيا الوسطى. وكانت برلين تعمل للاستفادة من هذه الاستعدادات. وأوحى في حزيران/ يونيو 1912

بإعادة طرح مشروع تقسيم المستعمرات البرتغالية في أفريقيا. وأوصلت المفاوضات إلى معاهدة 20 تشرين الأول/أكتوبر 1913، متممة لاتفاق 1898، وبصيغة جاءت لصالح ألمانيا حيث ستحصل بموجبها على شمال الموزامبيق وكامل منطقة ساحل أنغولا. وفي حال تنفيذ ذلك تصبح ألمانيا في موقع يُطوق الكونغو البلجيكي. وهذا هو السبب الذي حال دون التصديق على اتفاق 1913 الذي واجه معارضة فرنسية شديدة.

وفي آسيا الصغرى تقدمت بريطانيا في عام 1913، باقتراحات تؤدي إلى تحريك فكرة مشاركة الرساميل الانكليزية في مشروع بغداد. ونص الاتفاق الموقع في 15 حزيران/يونيو 1914 على هذه المشاركة مقابل تعهد ألماني بالتخلي عن إيصال الخط الحديد حتى الخليج العربي؛ أي أن ينتهي في بغداد. وإضافة إلى ذلك فقد حصلت ألمانيا على وعد بإعطائها حصة في النفوذ الاقتصادي في بلاد ما بين النهرين أي في الاستثمار المشترك لنفط الموصل وتوزيع الانتاج بشكل يضمن الثلث للبحرية الانكليزية والثلث للبحرية الألمانية، وبيّن هذا الاتفاق الذي لم يكن تطبيقه ممكناً، أن الحكومة الانكليزية، بمنحها بعض الأفضليات لألمانيا، عشية الحرب، كانت تبحث دائماً عن دفع للتفاوض حول التسلح البحري. وقد يفسر هذا الموقف استمرار المستشار بيتمان بالتعلق بوهم الحصول على حياد بريطانيا في حال نشوب الحرب في أوروبا. ولكن لماذا لم يمسك بالعصا التي كانت لندن تمدها له؟.

التوتر الفرنسي ـ الألماني

في هذه الظروف عادت قضية الألزاس ـ اللورين لتطرح نفسها بين ألمانيا وفرنسا بعد مضي عشرين سنة من الخمود. واتضح أن محاولات الجرمنة قد فشلت. وفضلاً عن ذلك فقد خابت آمال ومطالب أنصار الحكم الذاتي بعد إصدار الدستور الامبراطوري في أيار/مايو 1911، حيث لم تعتبر منطقة الألزاس ـ اللورين دولة مساوية لباقي دول الرايخ. وقد برزت مظاهر متنوعة ـ كان الألوف من السكان يجتازون الحدود إلى فرنسا في احتفالات 14 تموز/يوليو فضلاً عن أن أكثر من 4 آلاف شاب كانوا يقطعون كل سنة منطقة الڤوج الفرنسية هرباً من الخدمة العسكرية الألمانية ـ بينت لسلطات ستراسبورغ

أستمرار المشاعر الموالية لفرنسا، الأمر الذي كانت تحييه الصحافة الفرنسية بالسرور والبهجة. وظلّ نواب من الوسط الكاثوليكي مثل ويترليه، ومن الوسط البروتستانتي مثل جاك برايس حاملي راية الاحتجاج الذي أبرزته صور والز الكاريكاتورية كما أبرزت شؤون أخرى العداء بين الألزاسيين والألمان. وفي عام 1912، اشتدت حملات الصحف القومية الجرمانية، بدعم من السلطات، ضد هيلر مدير مصنع غرافنشتادن الذي اتهم بالميول الفرنسية، مما يكشف الصراع الخفي الموجه من قبل السلطات ضد الشركات التي كانت لا تزال تفتح أبوابها أمام الرساميل الفرنسية. وتفاقم الوضع بعد اضطرار هيلر للاستقالة، مما تسبب بحملة فرنسية ضد «صنع في ألمانيا» رداً على الدسائس الألمانية في الألزاس ـ اللورين. وفي عام 1913، بعد قضية سافيرن زاد اتساع الهوة بين الرأي العام في الألزاس ـ اللورين وفي ألمانيا. فانطلق الأمر من شأن بسيط بدأ بكلام وقح من قبل ملازم بروسي يدعى فورستز، وأدّى إلى أحداث سافيرن، وتبعتها اضطرابات في كل منطقة الألزاس ـ اللورين وانعكاسات في ألمانيا وفرنسا. وتزايد السخط في تلك المنطقة حيث كثرت الاحتجاجات إثر تبرئة فورستز من قبل المحكمة العسكرية في ستراسبورغ. وأظهرت مناقشات المجلس التشريعي ومقالات العديد من صحف ما وراء الراين، أن الكثير من الألمان، يعتبرون سكان الألزاس ـ اللورين مواطنين من الدرجة الثانية، ومتهمين بتنمية ميول متعاطفة مع فرنسا. كما لم تتردد الأوساط القومية الفرنسية في تفسير ما يحدث كدليل على وفاء الألزاسيين لوطنهم الأم السابق. لقد شكل هذا نوعاً من اليقظة لقضية الألزاس ـ اللورين، ولكنه لا ينبغي المبالغة بمدى العلاقات الفرنسية ـ الألمانية، حيث إن الأكثرية الساحقة من الفرنسيين لم تكن تفكر بحرب انتقامية من أجل الألزاس ـ اللورين. وكانت الصعوبات في العلاقات الاقتصادية والمالية الفرنسية ـ الألمانية تتزايد أكثر فأكثر في المرحلة بين 1911 ـ 1914، مما زاد في التوتر بين البلدين.

التوتر النمساوي ـــ الروسي:
الحروب البلقانية، 1912 - 1913

كانت روسيا قد اضطرت إلى الرضوخ في عام 1909، لذا عادت تأخذ

المبادرة في البلاد البلقانية: فأرادت أن تثبت هيبتها لدى المسيحيين وأن تستفيد من ضعف الامبراطورية العثمانية من أجل الحصول على فتح المضائق أمامها. وأصبحت أكثر قوة بعد أن وضعت حليفتها فرنسا أمام الأمر الواقع. فقامت بمبادرات خطرة كان يمكن أن تؤدي إلى حرب عامة، أثناء الأزمات البلقانية لعامي 1912 ـ 1913. واستغلت رغبة دول البلقان بتسوية قضية مكدونيا مستفيدة من المصاعب التي واجهها السلطان إثر الحرب الإيطالية التركية عام 1911. وشجعت على عقد المعاهدة الصربية ـ البلغارية في شهر آذار/مارس 1912، والمعاهدة بين اليونان وبلغاريا بعد ذلك بشهرين.

وأدّت الحروب البلقانية إلى هزيمة الامبراطورية العثمانية التي اضطرت، في أيار/مايو 1913، إلى التخلي عن تركيا الأوروبية بكاملها تقريباً. ولكن الدول البلقانية المنتصرة انقسمت على نفسها. فخاضت بلغاريا الحرب ضد شريكاتها. وعندما خسرت هذه الحرب، اضطرت، في حزيران/يونيو 1913 للقبول بتقسيم مكدونيا بين صربيا واليونان.

وأما النمسا ـ هنغاريا فلم تستطع البقاء في موقع المتفرج تجاه تطور الأوضاع الذي أوصل إلى تعزيز النفوذ الروسي في البلاد البلقانية. وكانت تخشى ظهور «صربيا الكبرى» التي تهدد الامبراطورية ذاتها بتشجيع الاتجاهات الانفصالية لسلاف الجنوب، فأخذت، في هذه الظروف، تحاول الحد من نجاحات روسيا وحلفائها. وهددت باستخدام القوة ضد توسع صربيا حتى بحر الأدرياتيكي مستندة إلى دعم ألمانيا وإيطاليا. ونجحت في إبعاد هذا الخطر، في تشرين الثاني/نوفمبر 1912. ولكنها تراجعت، في عام 1913، عن مشروع دعم الدولة البلغارية ضد الدول البلقانية الأخرى لمنع قيام صربيا كبرى، عندما تخلت حليفتاها عن دعمها. فلم يكن غليوم الثاني يريد تشجيع «غلطة فادحة»، واعترضت إيطاليا بحزم على سياسة ڤيينا.

لقد ترافقت الحروب البلقانية بضعف موقع الدوپليس في مناطق الجنوب الشرقي من القارة الأوروبية. فتوسعت صربيا «ربيبة» روسيا، ولم تقم ألمانيا بشيء لدعم الامبراطورية العثمانية مما جعل مصالحها في تركيا تتعرض للمخاطر. بينما عززت روسيا نفوذها. صحيح أنها لم تتمكن من منع نشوب

حرب بين الدول البلقانية ولكنها ساندت صربيا، فأزالت ما لحق بها من هزيمة عام 1908 ـ 1909؛ كما جاء ضعف الامبراطورية العثمانية خدمة لمصالحها. وكان كل ذلك يؤدي إلى تفاقم التعارض بين روسيا والنمسا ـ هنغاريا في البلاد البلقانية حيث بدا أن ڤيينا قد أصبحت أكثر تصميماً على توجيه الضربة إلى صربيا عند أول فرصة.

الكارثة: تموز/يوليو 1914

ولا تتم دراسة الأسباب المباشرة للحرب إلا بدراسة مواقف وتصرفات قوى التحالف الثلاثي والوفاق الثلاثي أثناء أزمة تموز/يوليو 1914.

تواطؤ برلين وڤيينا

وجاءت الفرصة المنتظرة في عملية الاغتيال التي حدثت في ساراجيڤو في 28 حزيران/يونيو فاستخدمت ڤيينا ذلك حجة لمحاولة تحطيم حركة القوميات التي تحمل خطر تفجير الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية. واتخذت قرارها بإعلان الحرب على صربيا في بداية تموز/يوليو. ولكن الامبراطورية وحدها لا تستطيع فعل شيء بدون دعم من برلين التي تعهدت في 5 تموز/يوليو بـ «دعم كامل» في حالة نشوب حرب روسية ـ نمساوية، وحثتها على الإمساك بالفرصة «الملائمة جداً». ورغم أن برلين وڤيينا كانتا لا تزالان تعتقدان بإمكانية بقاء الحرب في إطار محدود، فإنه كان يجري توقع فرضية أوسع تستند إلى تدخل روسي محتمل، وكانت ألمانيا بحاجة إلى الامبراطورية نمساوية قوية لأسباب داخلية وخارجية؛ لأنها لا تستطيع التساهل تجاه تثبيت الهيمنة الروسية في البلقان. وكان المسؤولون الألمان يعتبرون أنه لا ينبغي «إعاقة ذراع النمسا». ولم تكن روسيا في حالة استعداد، فبدت الفرصة مناسبة؛ وقال جاغو: «إذا فرضت علينا المعركة ينبغي ألاّ نتراجع».

وانتظرت ڤيينا مغادرة پوانكاريه وڤيڤياني لروسيا لترسل «إنذاراً» إلى صربيا في 23 تموز/يوليو. وعندما استشيرت برلين حول تعابير الإنذار، وجدت أنه كتب بتعابير لا يمكن قبولها من قبل صربيا؛ وأعلنت الدول الأخرى بأنها تؤيد موقف الحكومة النمساوية ـ الهنغارية، كما طلبت أن يبقى

الصراع الصربي ـ النمساوي محدوداً لأن أي تدخل من قوة أخرى يتسبب بـ «نتائج لا يمكن تقديرها».

ولكن الإبطاء النمساوي أزعج السلطات الألمانية الذين كانوا يضغطون على ڤيينا من أجل تنفيذ إعلان الحرب على صربيا في 28 تموز/ يوليو؛ فكانت برلين تريد تسريع الأمور من أجل استبعاد كل إمكانية للتدخل الخارجي، بينما تظاهرت وزارة الخارجية الألمانية بأنها تدعم محاولات الوساطة التي قامت بها بريطانيا بين 24 و28 تموز/ يوليو؛ في الواقع، كانت تعمل على إفساد مقترحات لندن. ولكن من كان يدفع نحو الحرب في برلين؟ من الواضح أن العسكريين كانوا يريدون اغتنام هذه الفرصة لعدة أسباب؛ منها أن روسيا وفرنسا ليستا مهيأتين، في حين أن الظروف اختلفت بعد ثلاث سنوات بفضل اكتمال الاستعدادات الروسية. ومن جهة أخرى فإن تطبيق خطة شليفن يتطلب قطيعة مع باريس ومع سان بطرسبورغ.

وأما دور المستشار بيتمان فقد شكل موضوعات للعديد من المناظرات في السنوات الأخيرة. فاعتبره البعض نصيراً للسلام، حريصاً على ضمان حياد بريطانيا من أجل تحديد محيط الصراع؛ ورآه آخرون مجبراً على دعم ڤيينا أملاً بأن يخلق عملاً سريعاً من قبل النمسا أمراً واقعاً يتيح تجنب حرب عامة. واعتبره ف. فيشر المسؤول الأساسي عن حرب أوروبية أرادتها ألمانيا. غير أن عدة وثائق تبين أنه حاول كبح جماح وزارة الخارجية والأركان ـ العامة ولكن هل كان يرى ضرورة تجنب الحرب؟ وكان ينصح ڤيينا بالمرونة فقط، وكان يتمنى منع الرفض الفظ للعرض الأخير من الوساطة الانكليزية من أجل تجنب تحميل ألمانيا مسؤولية الحرب. وقد فوجئت ڤيينا بالاقتراحات المتناقضة، ولكنها أدركت أن مولتكيه قد فرض وجهة نظره ورضخ بيتمان قبل الحرب الشاملة في 30 تموز/ يوليو. وهل صدّق المستشار حتى 18 تموز/ يوليو أن الحرب ستكون حقاً محدودة؟ إن ذلك محتمل، ولكنه، منذ بداية الأزمة ، كان يترقب احتمال نشوب الحرب العامة، وعندما بدا واضحاً أن الحرب ستكون أوروبية بعد التعبئة الروسية، إذ انضم للأخذ بمبدأ استخدام القوة. وبعد «قفزة في المجهول» أفلتت الأزمة من يده واستسلم «القدر أقوى من الطاقة الإنسانية».

هكذا فإن الأكثرية من المؤرخين يعتبرون أن السياسة الألمانية هي التي قادت إلى الحرب. فكانت ألمانيا واثقة بتفوقها العسكري و «أرادت ودعمت الحرب النمساوية ـ الصربية». وسارت عن وعي في مغامرة الصراع العسكري مع فرنسا وروسيا حسب رأي فريتز فيشر الذي استنتج: «هكذا تتحمل الحكومة الألمانية الجانب الحاسم من المسؤولية التاريخية للحرب العالمية».

الموقف الغامض لدول التحالف الثلاثي

والآن هل يمكن القول إن دول التحالف الثلاثي قد بذلت كل ممكن من أجل تجنب الحرب؟ لا شك أن بريطانيا قد كررت عروض الوساطة وتسبب ترددها بإقلاق حلفائها بشكل جدي. لقد حاولت الحكومة البريطانية التقليل من المخاطر. وتقدم السير غري بعدة صيغ توفيقية لم يكن ممكناً رفضها صراحة من قبل الدول الأخرى. في هذا الوقت، بعد الإنذار النمساوي لصربيا، كانت الحكومتان الفرنسية والروسية منشغلتين بكسب تضامن بريطانيا معهما في موقف سياسي حازم، غير أن لندن لم تكن تريد الانجرار إلى الحرب «بسبب نزاع في صربيا». وأكد غري لباريس، في 29 تموز/يوليو أن بريطانيا ليست مدعوة «للقيام بدور فاعل»، في الخلاف الصربي ـ النمساوي. بينما وجه پوانكاريه نداء للملك شدد فيه على الوفاق الحميم «حتى في ساحات القتال»، قبل أربع وعشرين ساعة من خرق الحياد البلجيكي، لأنها لا تستطيع القبول بهيمنة ألمانيا على القارة الأوروپية، حيث إن ذلك «يهدد أمن الجزر البريطانية». ومما لا شك فيه أن بريطانيا كانت تريد حماية السلام، ولكنها اكتفت بالوساطة دون أن تربطها بتهديد فعال.

أما موقف باريس وسان بطرسبورغ فكان أقل وضوحاً. وزار پوانكاريه وڤيڤياني روسيا من 20 إلى 23 تموز/يوليو وبحثا مع المسؤولين الروس «مشكلة السلام العام والتوازن الأوروپي»، وحرصت الدولتان، في الوقت نفسه، على الخروج من المحادثات بـ «تأكيد رسمي على الالتزامات التي يفرضها التحالف على الدولتين». فهل يعني هذا أن فرنسا كانت تساعد روسيا على إبعاد قوى أوروپا الوسطى عن البلاد البلقانية؟ لقد اعتبر المؤرخ الفرنسي جول إسحق، أن الكتلة الفرنسية ـ الروسية أخذت الموقع الدفاعي وكانت على

استعداد للسير نحو الحرب إذا تطلبت الظروف ذلك. وكان الروس متأكدين من «التصميم الكامل للحكومة الفرنسية» للتصرف بالاتفاق معهم، رغم إصغائها إلى مقترحات الوساطة الانكليزية ونصائح الحذر في الأوساط الباريسية. وأما التردد في السياسة الفرنسية بين 24 و28 تموز/يوليو فلا ينبغي أن يُنسي تدخلات باريس في سان بطرسبورغ حيث وجهت النصح للروس بتجنب أية مبادرة قد تسبب بردة فعل ألمانية. وفي حين كانت الحكومة الفرنسية تنصح بتعبئة روسية ضد النمسا ـ هنغاريا وحدها، كانت السلطات القيصرية تقوم بالتعبئة العامة حتى دون استشارة حلفائها. ولم تستطع باريس إلاّ قبول هذا الأمر الواقع؛ لأنه كان عليها أن تدعم حليفتها لتتجنب أن تجد نفسها يوماً، في مواجهة مع ألمانيا أشد قوة بعد الانتصار على روسيا. وفي كل حال، فلم يكن ممكناً لفرنسا أن تبقى في موقع حيادي لأن نجاح خطة شلايفن إنما يتعلق بدخولها الحرب بحيث إن الحكومة الامبراطورية كانت قد طلبت ضمانات غير مقبولة حول تول وڤردان.

وكان واضحاً أن القرار الروسي بالتعبئة، في 29 تموز/يوليو قد عجل في تطور الأزمة. فهل كانت تريد تأكيد عزمها على عدم الرضوخ. لأن حماية مصالحها في البلقان وحل مشكلاتها الداخلية إنما يتحققان بدعم شامل لصربيا ضد النمسا ـ هنغاريا، وكانت التعبئة الجزئية، في 29 تموز/يوليو موجهة ضدها ولكن إثر بعض الضرورات التقنية، وبعد الكثير من مظاهر التردد تحولت الحكومة إلى التعبئة العامة التي لا يمكن إلاّ أن تعتبرها برلين تهديداً لها.

ولم تعرف الحكومة الفرنسية ولا أرادت عرقلة المبادرات الروسية، لأنه كان لا بد من الحفاظ على التحالف الفرنسي الروسي بأي ثمن. وقد بدا أن نصائح الاعتدال المقدمة إلى سان بطرسبورغ أقل قوة من الجهود المبذولة في لندن من أجل الحصول على دعم بريطانيا العظمى في حالة حرب عامة. وفي كل الأحوال، فإن موقف فرنسا لم يكن «محدداً بالتصميم على خوض حرب انتقامية ضد ألمانيا».

من هنا ظهر أنه لا ينبغي البحث عن أسباب الحرب في سياسة طرف واحد من نظامي التحالف اللذين قسما أوروبا عام 1914. ومن الصعب تحميل

كل المسؤولية للسياسة الألمانية، كما فعل فريتز فيشر، غير أن برلين دفعت ڤيينا إلى استغلال جريمة ساراجيڤو إلى أبعد حد ممكن. وإذا بدا أن بعض المسؤولين الألمان قد فضلوا حرباً محدودة، فلا شك أن هيئة الأركان، أرادت حرباً مع فرنسا وروسيا في أسرع وقت ممكن. إلا أن أحداً، حتى بيتمان هولويغ لم يفكر بصدق في كيفية تجنب حرب عامة. وإذا كانت ڤيينا وبرلين على استعداد لخوض مغامرة حرب عامة، فإن اعداءهما ارتضوا ذلك أيضاً؛ إذ إن باريس وسان بطرسبورغ لم تريدا الرضوخ لإرادة النمسا ـ هنغاريا، ووجدت بريطانيا نفسها مجرورة رغماً عنها؛ ويمكن القول إذاً، مع العديد من المؤرخين، إن المسؤولية موزعة بين جميع الأطراف. فكانت المبادرات الألمانية والنمساوية تهدد السلام في حين أن دول الوفاق الثلاثي لم تبذل أقصى الجهود من أجل صيانته.

الكــتاب الثالث

أوروبــا

من عام 1914 حتى أيامنا

الفصل الأول

الحرب العالمية الأولى والأزمة الأوروبية

يعتبر الأول من آب/أغسطس 1914 نهاية عهد طويل من السلام في أوروبا، وباستثناء بعض النزاعات المحلية، والحرب الفرنسية الألمانية في عامي 1870 ـ 1871، فقد عرفت استقراراً كبيراً منذ مؤتمر ڤيينا. في هذا اليوم بدأت عصور الاقتتال الأوروبي.

الحرب

بعد دخول الجيوش النمساوية إلى صربيا، أعلنت ألمانيا الحرب على روسيا، وعلى فرنسا في 2 آب/أغسطس بعد أن رفضت إنذاراً ألمانياً ثم احتلت بلجيكا خارقة حياد المملكة المعترف به منذ 1839، فأدّى ذلك إلى دخول انكلترا الحرب إلى جانب فرنسا وبلجيكا وروسيا وصربيا.

وإذا كانت دول الحلف تتمتع بقدرة ظاهرية كبرى، فإن التحالف النمساوي الألماني كان يمتلك التأثير المفاجىء. ومن جهة أخرى فإذا كان لدى صربيا وفرنسا جيوش ذات إعداد نسبي، كان الجيش الروسي مفككاً؛ وكانت بريطانيا وبلجيكا تملكان القليل من القوى العسكرية البرية. ففي بداية الأعمال العسكرية إذاً، كانت قوى أوروبا الوسطى تتمتع بأفضليات بارزة. لذا فقد احتلت معظم الأراضي البلجيكية في بضعة أيام، وتوجهت الجيوش الألمانية نحو باريس التي غدت مهددة بعد هزيمة معركة الحدود. وفي بداية أيلول/سبتمبر 1914 تم إيقاف الهجوم الألماني على نهر المارن، بفضل عناد الجنرال جوفر. وبعد عدة أسابيع، حاولت الجيوش الألمانية أن تفتح طريقاً لها نحو البحر، وتم إيقافها بعد أن احتلت مدينة أنڤير. وفي بداية شتاء 1914، توقفت الجبهة الغربية عند خط يصل بين مدينة ڤوج والبحر، وبقيت مناطق

ڤردان وريمس وأميان للحلفاء.

وفي الجبهة الشرقية، تم إيقاف هجوم الجيش الروسي في تانبرغ منذ أواسط آب/ أغسطس بسبب سوء التنظيم العسكري وضعف القيادة. وتمكن الهجوم المضاد النمساوي ـ الألماني من احتلال قسم كبير من الأراضي البولونية خلال فصلي الخريف والشتاء.

غير أن الصراع لم يكن عسكرياً فحسب، بل دبلوماسياً واقتصادياً كذلك.

وكان كل معسكر يحاول إيجاد حلفاء له، وتوسيع إمكاناته. ففي البلقان، كانت ألمانيا والنمسا تتمتعان بنفوذ قوي كسبتاه أثناء الحروب البلقانية وتمكنتا من ضم بلغاريا وتركيا إلى خططهما، ووضع اليونان في موقع حيادي.

ومن الجهة الأخرى، حقق البريطانيون والفرنسيون تحالف إيطاليا معهم، مقابل جملة من الوعود ببعض الأراضي على حساب الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية.

وهكذا فقد تم إعداد جبهات أخرى، ولكن أياً من المعسكرين لم يحقق نجاحات حقيقية. فتجمدت الجبهة النمساوية الإيطالية بعد سلسلة طويلة من المعارك، وفي البلقان فشل الانكليز والفرنسيون في مراقبة المضائق بسبب فقدان التنظيم ونقص الأعتدة. فاضطروا إلى الانكفاء نحو سالونيك حيث توجد حملة عسكرية في ظروف صعبة منذ ثلاث سنوات.

وراح المعسكران يبحثان، في الوقت نفسه، عن انتصار اقتصادي فحاولت دول وسط أوروپا خنق أعدائها باستخدام حرب بحرية، بينما لجأت دول الحلف إلى حصار مرافىء الدول المعادية. وأصبحت الحرب شاملة، وتغير وجهها في الواقع.

وفي عام 1914، كان كل من الجيش الألماني والفرنسي، يضم فوجاً من المدفعية، يتكون من ثلاثة آلاف رجل مع أسلحة رشاشة؛ وفي عام 1915 أضيفت إليه مدافع الهاون ومدافع صغيرة لحرب الخنادق والبنادق الرشاشة. وتطورت المدفعية الثقيلة كثيراً، ودخلت الطائرات والسيارات والشاحنات ترسانة الأسلحة بشكل فعلي. فساهم كل ذلك بزيادة كبيرة للمنتجات الصناعية

الثقيلة؛ كما أن استخدام الغاز الخانق، أدّى إلى انطلاقة وتحول في الصناعات الكيميائية. ومن جهة أخرى فإن إطالة الحرب حملت تحولاً عميقاً لمعارك القتال التي شارك فيها ملايين الرجال. ففي عام 1915، كان الجيش الألماني يعد أكثر من 3 ملايين رجل، والجيش الفرنسي مليونين ونصف المليون والجيش والروسي بين 2 و3 ملايين، والنمساوي ـ الهنغاري ما يقرب من ثلاثة ملايين. وفضلاً عن ذلك فقد احتلت المرأة مكان الرجل في كل مكان تقريباً، الأمر الذي كان له نتائج عميقة على سلوك المرأة.

وإذا كانت دول المحور تعاني من نقص بعض المواد الأولية وبعض المنتجات الغذائية، فإن الدول المنافسة كانت تعاني نقصاً أكبر لدرجة اختل معها الاقتصاد الفرنسي الذي كان يتمركز في الشمال بشكل أساسي، وكان على الطرفين إعادة بناء أنظمتهما الاقتصادية، فالألمان كانوا يتمتعون باقتصاد حديث، تجاوزوا أخصامهم بمدى واسع، بفضل الميزات الكبرى لمعلمهم الاقتصادي الجديد ولتر راتِنو. وكان هذا الأخير الموجه العبقري للشركة العامة للكهرباء، وأعطى الاقتصاد الألماني الحكومي الفعالية نفسها التي للاحتكارات الكبرى التي حققت قوة الاقتصاد الألماني. وكان هذا التدخل الأول هاماً جداً في ألمانيا، وأقل ظهوراً في فرنسا، وبريطانيا أو في النمسا ـ هنغاريا، وأدّى إلى جملة من المعاكسات السياسية أو الاقتصادية، بل وحتى الإيديولوجية في حياة العالم الأوروبي.

ولم يشهد عام 1915 أي تطور حاسم. لقد لجأت ألمانيا إلى خرق التشكيل الفرنسي في وسطه وأعدت هجوماً ذا بعد عميق في ڤردان. وبدأت المعركة في شباط/ فبراير 1916، ولكن المقاومة الفرنسية، التي قادها الجنرال پيتان بعناد، شلّت الاندفاع الألماني. وفي بداية الصيف قام الفرنسيون بهجوم مضاد واستعادوا الوضع بكامله؛ بينما في الجبهة الشرقية، تمكن الجيش الروسي بقيادة الجنرال بروسّيلوڤ من احتلال قسم من پولونيا، ولكنه دفع ثمناً غالياً من الرجال. ومع ذلك فقد كان صحيحاً أن الخسائر بالأرواح كانت عالية على جميع الجبهات، وفي ڤردان اشتبك ما يقرب من 350 ألف رجل فرنسي وألماني في مواجهة دامية، إثر معارك مرعبة من المدفعية.

وأما خسارة قوى المحور فقد بدت شبه مؤكدة بعد دخول رومانيا الحرب إلى جانب الجيش الروسي. غير أن الألمان والنمساويين عرفوا كيف يبطلون هذا العون الجديد قبل أن يستفيد منه الجيش الروسي بسبب نقص الاعداد والتنظيم؛ وبدت روسيا على شفير الغرق.

وفي نهاية عام 1916 بدت الحرب وكأنها لا تريد الوصول إلى نهايتها. فقد تضاعفت حرب الغواصات في البحر، على امتداد هذه السنة، ودمر الألمان مقادير ضخمة من الحمولات البحرية. غير أن هذا التحول أدّى إلى جر الولايات المتحدة إلى الحرب في 6 نيسان/ إبريل 1917. فبعد أن اقتنع الرئيس ويلسن بضرورة مساعدة الديموقراطيات الغربية، أخذ يستعد لإدخال بلاده إلى حلبة الصراع. سيما وأنه قد ضمن إعادة انتخابه رئيساً للولايات المتحدة، التي قدمت مساعدات هامة لحلفائها، شملت في بادىء الأمر عوناً اقتصادياً كبيراً؛ ثم وضعت تحت تصرفهم على الجبهة الغربية بضع مئات الألوف من الرجال الذين عوّضوا نقص الخبرة لديهم بحماستهم الغامرة. ولكن هذه المساعدة الخارجية أبرزت بدء انحسار النفوذ الأوروپي لتصبح نتائجه دائمة.

وجرى العكس في الشرق حيث اندلعت الثورة الروسية بتسهيل واسع من الألمان الذين سمحوا بمرور لينين، ونتيجة لذلك اختفت في الواقع أية مقاومة حقيقية. وأصبحت روسيا سوڤياتية بقيام ثورة 1917، وقبلت توقيع معاهدة جائرة في بريست ليتوڤسك، في آذار/ مارس 1918، أدّت إلى تفكيكها وإلى نقل مئات الآلاف من الرجال الألمان للقتال في الجبهة الغربية. ولكن نجاح الثورة الروسية ساهم في إضعاف إرادة القتال لدى الطرفين المتحاربين، وكادت تنهار المقاومة في فرنسا.

وفي ربيع عام 1918 وجه الألمان حملة كبيرة ضد الجبهة الفرنسية، وحققوا نجاحات قيمة. غير أن صمود الفرنسيين وحلفائهم حال دون أن تصبح هذه النجاحات حاسمة.

وفي تموز/ يوليو قاد لودندورف هجوماً كان يعتبره الألمان حاسماً. غير أن جيوش الحلفاء بقيادة المارشال فوش، إلى جانب جيش أميركي ضخم،

قامت بهجوم مضاد. وأجبرت ألمانيا على الانكفاء ثم على طلب الهدنة في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1918.

وفي هذه الأثناء كان حلفاء فرنسا قد تحولوا إلى الهجوم في جميع الجبهات. ففي إيطاليا تم خرق الجبهة النمساوية وتحرير البندقية؛ وفي البلقان تمكن الفرنسيون والصربيون من سحق النمساويين والبلغار. لقد انهارت قوى أوروپا الوسطى على جميع الجبهات الأوروبية كما على الشرق الأوسط.

معاهدات السلام

وقد ساهم التدخل الدبلوماسي الأميركي، ومبادىء ويلسن الأربعة عشر في تسهيل المفاوضات. فاقترحت تلك المبادىء سلاماً مثالياً على أساس حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وإنشاء منظمة سياسية عالمية سميت عصبة الأمم.

وأدّى ذلك إلى جملة من اتفاقات الهدنة اعتبرت مقدمة لبلقنة أوروپا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر في ريتوند، أُرْغِمَتْ ألمانيا على قبول إخلاء الأراضي المحتلة، من الألزاس ـ اللورين ومن الضفة اليسرى لنهر الراين. وفي أوروپا الوسطى شكلت اتفاقات الهدنة مقدمة لزوال امبراطورية آل هابسبورغ التي أظهر رجال السياسة والفكر الفرنسيون تجاهها كرهاً شديداً لا تفسير له؛ ثم جرى تفككها ونشأت مكانها عدة دول قومية.

وبدأ الإعداد لظهور أوروپا جديدة حيث حضّر لها في باريس الرؤساء الأربعة: كليمنصو عن فرنسا، ولويد جورج عن بريطانيا، وأورلاندو عن إيطاليا وويلسن عن الولايات المتحدة.

وكان السلام مهمة صعبة. وغدت باريس حينها عاصمة العالم، فجمعت جملة من المندوبين الكبار. ومع ذلك فإن مؤتمر باريس الذي حاول تقليد مؤتمر ڤيينا عام 1815 كان مختلفاً عن سابقه. فقد ضم المنتصرين فقط، ولم يُدع الخاسرون للمشاركة في إعلان السلام. ومنذ 15 آذار/مارس بدأ البحث في مجموعتين كبيرتين من المشكلات؛ الأولى تخطيط الحدود والمناطق الإقليمية، والثانية تحديد الموقف تجاه السوڤيات.

وفي مجال المشكلة الأولى كان لا بد من النظر في ثلاث مشكلات فرعية أساسية هي الحدود الشمالية الشرقية لفرنسا، والمطامح الإيطالية، وقضية الحدود بين بلاد الدانوب، وبلاد البلقان. وفيما يخص فرنسا، كان الجنرال فوش يتمنى «تقسيم منطقة رينانيا الألمانية إلى عدة دول «فاصلة» بين فرنسا وألمانيا، كما كانت الحال قبل عام 1815. كما أثار الفرنسيون مسألة حركة استقلالية رينانية حيث لم يكن لقواعدها الشعبية إلاّ وجود ضئيل. واعترض البريطانيون على ذلك، وأظهر الأنكلو ـ ساكسونيون تمسكهم بدولة ألمانية قوية؛ وأوحوا بحماية الحدود الفرنسية من قبل البريطانيين والأميركيين، وباحتلال رينانيا لمدة خمس عشرة سنة، وبالربط الاقتصادي والجمركي لمنطقة السار لمدة خمس عشرة سنة. فتراجع الفرنسيون عن الاحتلال الدائم للضفة اليسرى لنهر الراين وعن ضم جزء من رينانيا.

وأما المشكلات الإيطالية البلقانية ـ الدانوبية فكانت أشد تعقيداً وكان الإيطاليون قد وعدوا، خلال الحرب، بمنطقة ترانتين وبساحل دالماسيا غير أن هذا الساحل كان لا بد من أن يلحق بالدولة اليوغسلافية الجديدة التي يجري تكوينها. ولم يكن مطروحاً اغتصاب أي جزء من أرض «مملكة الصربيين والكرواتيين والسلوفانيين» لصالح إيطاليا. وغادر أورلاندو المؤتمر وعاد إليه ثانية، ولكن الرأي العام الإيطالي لم ينس الإهانة التي لحقت به. واستغلها موسوليني فيما بعد.

وفيما خص المشكلات الدانوبية ـ البلقانية، فقد جرى إنشاء ثلاث دول صغيرة؛ شهدت مصاعب سياسية واجتماعية ـ اقتصادية وأحياناً عرقية، وشكلت عبئاً ثقيلاً على مستقبل أوروبا، فقد أنشئت دولتان جديدتان، هما تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا، وبعد قضم كل من النمسا وهنغاريا أعيد تكوين بولونيا التي لم تعرف كيفية تثبيت حدودها، ولا سيما مع ألمانيا وروسيا.

وتم توقيع المعاهدة في فرساي، في 28 حزيران/يونيو 1919. فأخذ من ألمانيا 15 بالمئة من أراضيها و10 بالمئة من سكانها. فأعادت الألزاس ـ اللورين إلى فرنسا وتخلت لبولونيا عن بوميريليا. وتمت تسوية وضع سيليزيا وجنوب بروسيا الشرقية بواسطة استفتاء عام. واعتبرت ألمانيا مسؤولة عن

اندلاع الحرب. ومنذ إعلان بنود المعاهدة، أصبحت في نظر جميع الألمان رمزا لمعاداة الجرمانية مما ساهم في تأجيج الشعور القومي في جميع أوساط الرايخ. وفضلا عن ذلك، كان على الرايخ أن يدفع للمنتصرين تعويضات لم تحدد قيمتها في المعاهدة. وكذلك وجب على ألمانيا أن تعيد جيشها إلى 100 ألف رجل من المجندين الدائمين. وفقدت أخيرا جميع مستعمراتها التي وضعت تحت الانتداب الفرنسي أو الانكليزي أو الياباني؛ وحظر عليها أي اتحاد مع النمسا دون رغبة الشعب النمساوي.

وأكدت جميع معاهدات السلام الأخرى قرارات مؤتمر الصلح. وقد حافظت تركيا وحدها على حدودها الأوروبية لعام 1913 بينما فقدت بلغاريا كل مدخل لها على بحر إيجه.

أوروپا جديدة

لم تلبث الدول الجديدة أن طرحت مشكلات حادة أمام أوروپا. فكانت تشيكوسلوڤاكيا دولة متعددة القوميات، يتعايش فيها ألمان السوديت والتشيك والسلوڤاك، وعرفت نظاما برزت فيه المشكلات في المناطق غير التشيكية. وأما الدول الأخرى، يوغسلاڤيا، هنغاريا ورومانيا، فقد وجدت في أوضاع اجتماعية واقتصادية فرضت عليها أن تكون مرتبطة بأمة أخرى: فقد كانت تابعة لفرنسا من 1920 إلى 1935؛ والرايخ من 1935 إلى 1945 ومنذ 1949؛ وهي تابعة للاتحاد السوڤياتي. والفرق هنا أن هذه البلاد تلقت مساعدات فرنسية قبل عام 1935، في حين خضعت لسيطرة النازيين والسوڤيات ولاستغلالهم.

وفي تشرين الثاني/نوڤمبر 1918، قال كليمنصو «يجب تحقيق السلام»؛ وعندما ترك السلطة في كانون الثاني/ديسمبر 1920، كان متأكدا أن السلام لم يكن قد تحقق. فقد تلا نظام مؤتمر ڤيينا الذي دام ما يقرب من مئة سنة، محاولة جديدة لتحقيق التوازن الأوروپي الذي لم يدم أكثر من عشر سنوات.

وأصبحت أوروپا مقسمة. فبدلا من بضعة دول لا تتجاوز العشر كان يتم التنقل بينها بدون جواز سفر، ظهر ما يزيد عن عشرين دولة متمسكة بحدودها، قلقة على أمنها ومقفلة أبوابها. فضلا عن ذلك، كانت مدمرة، وتسببت الحرب

بمقتل ما بين 3 و4 ملايين أوروبي من الرجال الشبان، معظمهم من الأكثر حيوية بل من فئات النخبة التي ستتأثر الأجيال القادمة بفقدهم.

وإلى جانب الاضطراب الاجتماعي برز اضطراب اقتصادي. ففي عام 1914 كانت لا تزال أوروبا تسيطر على الاقتصاد العالمي. وفي عام 1919 أصبحت أوروبا مدينة بعد أن كانت دائنة. واختفت معظم الاستثمارات الأوروبية في أميركا الشمالية والجنوبية، لأنها استخدمت لتمويل الأعمال الحربية. وفي حين لم تكن الولايات المتحدة في عام 1914، قوة عالمية رغم طاقتها الصناعية، أصبحت فعلياً كذلك في عام 1919.

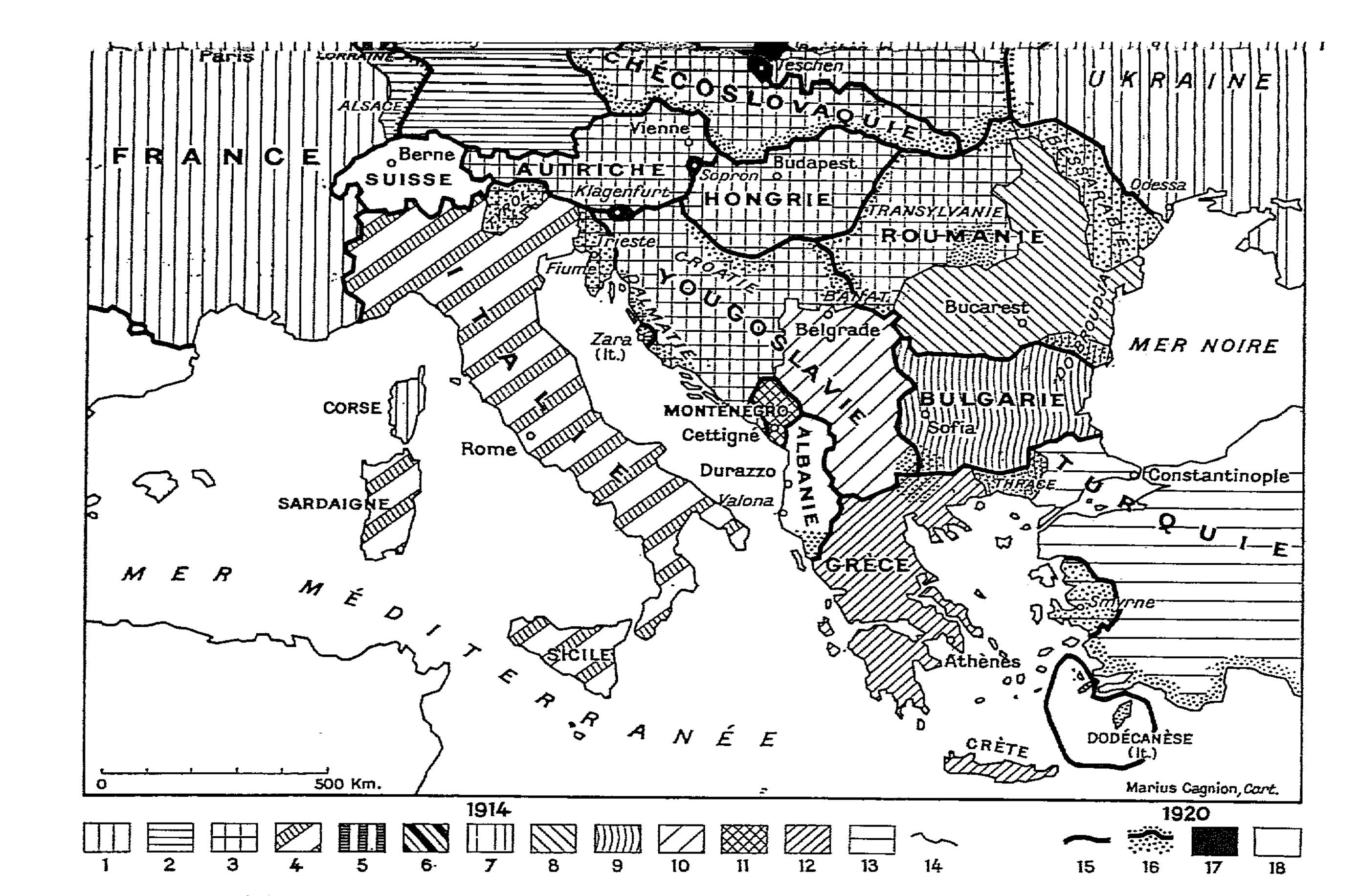
وفي النهاية بدأت تجتاز أوروبا فكرة خطرة، فبعد أن كان المجتمع منتظماً على أساس الفكر اليهودي ـ المسيحي، تطورت بعد الحرب حياة فكرية منقطعة عن هذا التراث، في مجال الفنون والآداب من خلال الدادائية[1] والسوريالية والتكعيبية والتعبيرية. ولا شك أن جملة من الأفكار القديمة قد انبثقت من أعماق هذه الاتجاهات، ولكنها تميزت، بشكل أن جملة من الأفكار بارزة عما جرى الاعتياد على قراءته وسماعه ومشاهدته، كما ظهر في الحركة الموسيقية التي بدأت تتجه للتخلص من التأثيرات الكلاسيكية أو الرومنطيقية.

وفضلاً عن ذلك فقد نمت بقوة إيديولوجية أكثر قدماً هي الماركسية الناشئة عن مختلف أشكال التراث البروتستانتي المتمحور حول الحرية والعقلانية العلمية. وبعد عام 1917 أصبحت الإيديولوجية المسيطرة في الاتحاد السوڤياتي، فشهدت انطلاقة جديدة ساهمت بتسريع مسار التوجه الأوروبي والغربي في البلاد غير الأوروبية. وهكذا في الوقت الذي فقدت فيه أوروبا تفوقها الاقتصادي، أخذت تعمل للإبقاء على نوع من التفوق الفكري والإيديولوجي، وتطور هذا الأمر ببطء، في حين أنشئت عصبة الأمم بوحي من أفكار ويلسن، ولكن عصبة الأمم لم تستطع القيام بالدور المناط بها من أجل تعزيز السلام بين الدول والذهنيات.

---

(1) مدرسة أدبية تميزت بالحرية في الشكل تخلصاً من القيود التقليدية ـ المترجم.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1919، رفض الكونغرس الأميركي التصديق على إنشاء عصبة الأمم التي اقترحها رئيس الولايات المتحدة ذاته، وقبل أن يتم تأسيس الهيئة الجديدة التي ستتولى الحفاظ على السلام في العالم.

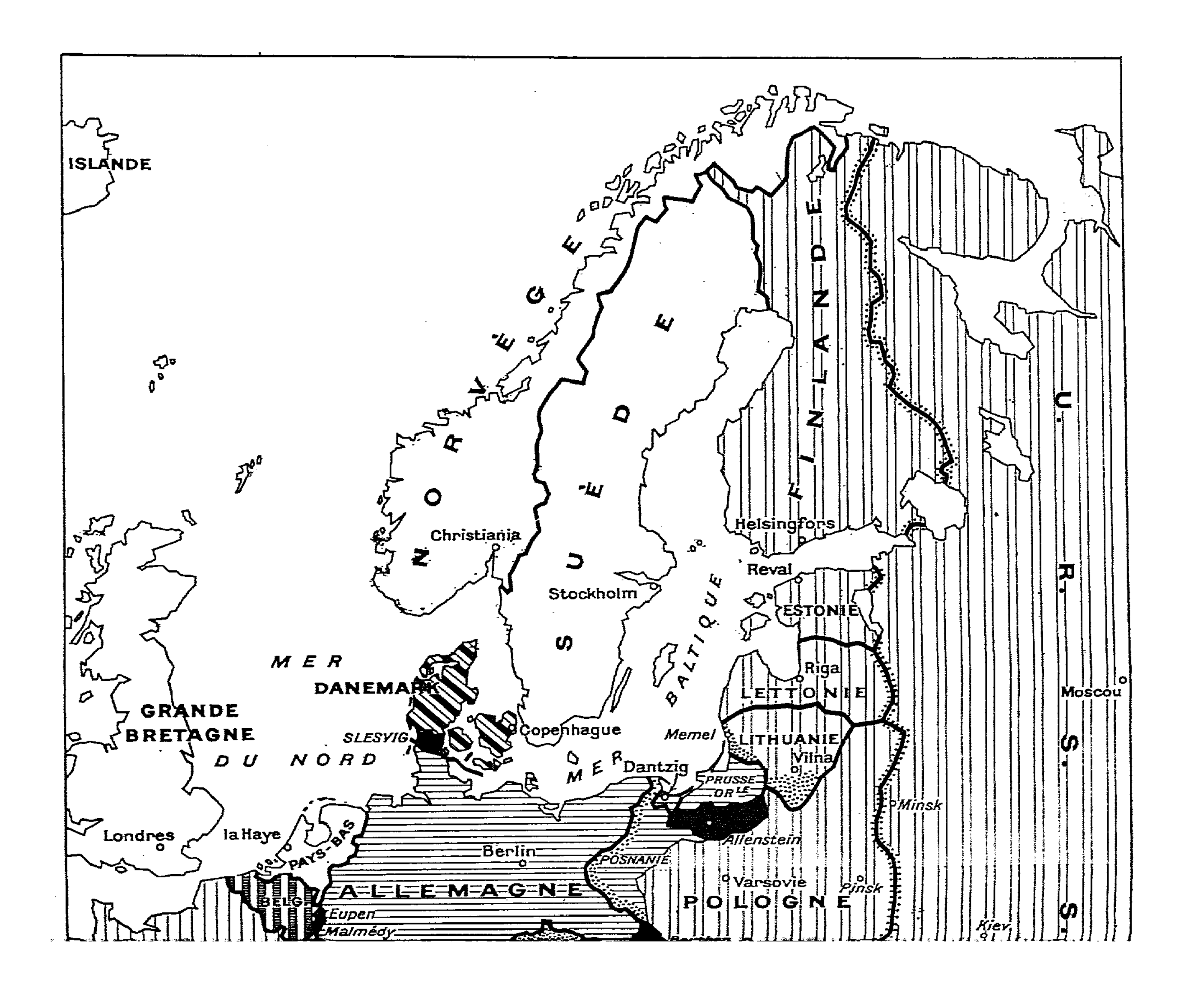


سنة 1914: 1 ـ فرنسا 2 ـ ألمانيا 3 ـ النمسا ـ هنغاريا 4 ـ إيطاليا 5 ـ بلجيكا 6 ـ الدانمارك 7 ـ روسيا 8 ـ رومانيا 9 ـ بلغاريا

10 ـ صربيا 11 ـ الجبل الأسود 12 ـ اليونان 13 ـ تركيا 14 ـ الحدود سنة 1914 15 ـ الحدود الجديدة سنة 1920

18 ـ أراضٍ لم تجرِ عليها أي تعديلات 17 ـ أراض يجري فيها استفتاء عام. 16 ـ أراض متنازع عليها سنة 1919 ـ 1920 ومناطق إحتكاك.

شكل 1 ـ الحدود الجديدة والأراضي المتنازع عليها بعد الحرب العالمية الأولى.


ISLANDE
NORVÈGE
SUÈDE
FINLANDE
U. R. S. S.
Moscou
Christiania
Stockholm
Helsingfors
Reval
ESTONIE
Riga
LETTONIE
LITHUANIE
Vilna
Minsk
Pinsk
Kiev
BALTIQUE
MER
Memel
Dantzig
PRUSSE OR.LE
Allenstein
Varsovie
POLOGNE
POSNANIE
Berlin
ALLEMAGNE
Copenhague
DANEMARK
SLESVIG
MER DU NORD
GRANDE BRETAGNE
Londres
la Haye
PAYS-BAS
BELG.
Eupen
Malmédy

الفصل الثاني

الثورة الروسية والشمولية السوفياتية

جاءت ثورة 1917 نتيجة للحرب العالمية الأولى. وكانت القيصرية قد فشلت في التكيف مع ضرورات المرحلة، بعد عام 1905، وبالرغم من جهود ستوليپين وآخرين، فلم تتوفر ظروف ولادة طبقة ريفية وسطى وطبقة بورجوازية. وكان النظام يستند إلى عمل البوليس ودعم الكنيسة الأرثوذكسية ولا سيما إلى قوة العادات واحترام التقاليد. وكانت جماهير الريف تطمح إلى الملكية الفردية والحرية، وأما البروليتاريا التي تكونت في المدن نتيجة التصنيع المدعوم من قبل الرأسمال الخارجي فإنها كانت تنتفض بسرعة حيث لم تكن البورجوازية ولا النبلاء مؤهلين للقيام بمهمة المقاومة في حال وقوع هزة عميقة.

الانفجار الثوري

وبعد اضطرابات بداية القرن، حملت الحرب هذه الصدمة العميقة. ففي عام 1914 لم يكن هناك أي استعداد. ولم تتم السيطرة على الفروق الاجتماعية بعد. وكان إزهاق الأرواح البشرية يجري على قدم وساق؛ فقد أُحصِي خلال عامين من أعمال القتل، ما يقرب من مليوني قتيل وأربعة ملايين جريح. وكان شتاء عام 1916 ـ 1917 قاسياً جداً. وأثقل البؤس والبرد والجوع حياة السكان ذوي الأجور المتدنية، فأضرب بحارة پتروغراد منذ شباط/فبراير 1917. وفي آذار/مارس بلغ عدد المضربين 200،000، ولم يكن الجيش قادراً على حماية النظام العام. وفضلاً عن ذلك فقد رفض إطلاق النار على الجماهير وأعلن التمرد. وكان هذا التمرد تلقائياً بشكل كامل. ولم يكن له أية علاقة بثورة ماركسية كانت تعد بعناية لتنفجر في الوقت المناسب من قبل طليعة الطبقة البروليتارية.

ووجدت حكومتان انتقاليتان وجهاً لوجه، هما اللجنة التنفيذية المؤقتة التي انبثقت عن الجماهير، واللجنة المؤقتة لمجلس الدوما. وبسرعة بدأ البحث في كيفية توحيد اللجنتين ولكن الحكومة المؤقتة بقيادة ميليوكوف، ظهرت عاجزة عن إدارة دفة السلطة. فأعلنت الحريات العامة، وقررت إجراء الانتخابات لمجلس تأسيسي، ومنحت الحريات للأقليات القومية، ولكنها لم تتخذ أية إجراءات اجتماعية.

من كيرنسكي إلى لينين

واكتمل المسار الثوري بوصول لينين الذي عاد إلى روسيا بمساعدة ألمانيا. وفي بلد يريد السلام، أعلن لينين: «يجب إنهاء الحرب من أجل إنقاذ الثورة». ولم يرَ ضرورة المرور بمرحلة الثورة البورجوازية؛ بل إن المجالس السوڤياتية تستيطع الأخذ بزمام السلطة في الحال. ونشرت موضوعات نيسان/ إبريل في جريدة البراڤدا، وأطلق لينين دعوة حماسية في أوساط الجيش والأرياف. وضغطت الجماهير باتجاه ثورة حقيقية. فاضطر لينين للاختفاء في فنلندا ولكن الوزير الاشتراكي المعتدل كيرنسكي وقع في المأزق، فأصبح مهدداً من قبل اليمين ومن قبل البولشفيك[1]. فأمسك هؤلاء زمام السلطة في بتروغراد وموسكو وكييڤ. ودعا لينين إلى الثورة الفورية وأعلن الانقلاب على حكومة كيرنسكي في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1917. ومنذ استلام السلطة اتخذت الحكومة الثورية جملة من الإجراءات الهامة. وتم إلغاء الملكية الكبرى في 8 تشرين الثاني/ نوڤمبر؛ وسلمت الأراضي للجان الزراعية ولمجالس الفلاحين.

برنامج المجالس السوڤياتية

وقد جاء في هذا البرنامج «أن السلطة السوڤياتية تعرض صلحاً ديموقراطياً على جميع الأمم. وتحيل جميع الأملاك العقارية التابعة للعرش وللكنيسة إلى اللجان الفلاحية. وستقيم الرقابة العمالية على الانتاج وستضمن لجميع الأمم في عموم روسيا حقها في تقرير مصيرها بنفسها. وفي الوقت ذاته

(1) هذه اللفظة تعني الأكثرية في اللغة الروسية. المترجم.

صدرت جملة من المراسيم بمنع صدور الصحف التي تدعو إلى مقاومة الحكومة؛ وتم إنشاء الحرس الأحمر وهيئة تشيكا[2]. فماذا كانت تعني هذه السياسة؟ فهل تتوجه الأمور نحو الملكية الجماعية أم نحو توزيع الأراضي كما كان يأمل الفلاحون؟.

واستغلت ألمانيا رغبة لينين بالصلح ففرضت في آذار/ مارس معاهدة بريست ـ ليتوفسك. فاعتبر اليسار الشيوعي ذلك تراجعاً عن مصارعة الامبريالية الألمانية من أجل إنقاذ الثورة الروسية ووصف بأنه خيانة للطبقة العاملة ولا سيما الألمانية. فقد أعطى لينين الأولوية للثورة الروسية. وتخلت روسيا بموجب ذلك الصلح عن پولونيا، ومناطق البلطيق وفنلندا وأوكرانيا. وتم تسريح سبعة ملايين جندي فلجأوا إلى السلب لتأمين معيشتهم وأبدوا الاستعداد للسير وراء من يقودهم. ولما كان الضباط الروس معادين للبلشفية، أتاح ذلك تكوين مجموعات من «الحرس الأبيض» للقتال ضد الحمر وبمساعدة الحلفاء المنتصرين على ألمانيا. ولكن هذه المجموعات كانت تفتقر إلى التنسيق وإلى الإدارة المصممة. فضلاً عن الخوف من البلشفية ومضاعفة الخشية من المخاطر الثورية في كل مكان من أوروپا مثل الحركة السپارتكية في ألمانيا، وحركة البيلاكون في هنغاريا . وكان سكان الريف في روسيا معادين للبيض الذين أرادوا إعادة الملكيات الكبيرة. فأنشأ تروتسكي الجيش الأحمر ونجح في تثبيت النظام السوڤياتي شيئاً فشيئاً. ولجأت الحكومة السوڤياتية إلى تشديد عمليات القمع من أجل تثبيت سلطتها؛ فصادرت محاصيل الحبوب، وألغت اللجان العمالية، وأممت الصناعات. واستتب الوضع العسكري، لدرجة قام بها السوڤيات بهجوم على پولونيا في صيف 1920. وبلغوا أبواب وارسو التي أنقذتها الجيوش الفرنسية ـ الپولونية وردّت السوڤياتيين إلى مسافة 210 كلم شرق خط كورزون، فأتاح ذلك للپولونيين تأمين حدود شرقية بشكل أفضل بكثير.

الحرب الأهلية والخطة الاقتصادية الجديدة N. E. P.

ورغم انتصار الشيوعيين فقد واجهتهم مصاعب كثيرة، توقف الانتاج

(2) أول شكل تنظيمي للشرطة السوڤياتية. المترجم.

الزراعي وانتشر الجوع في كل مكان؛ وانخفض الانتاج الصناعي إلى ثلاث مرات أقل مما كان في عام 1912، وتوقفت التجارة كذلك. وأصبحت الفوضى والبؤس أمرين مرعبين؛ وفقدت موسكو 40 بالمئة من سكانها وبتروغراد 60 بالمئة. وأدى التخطيط الحكومي إلى زيادة الانتاج الثانوي. وإلى جانب ذلك كان الوضع السياسي صعباً فتكونت معارضة اشتراكية ثورية مدعومة من قبل الفلاحين ضد السياسة الزراعية للشيوعيين. وفي كرونشتاد (براشوف) ذاتها انتفض البحارة الذين كانوا شاركوا بشكل واسع في انتصار لينين منادين بتأييد المجالس السوفياتية بدون الشيوعيين. وفي نهاية 1921 غير لينين سياسته. «فبعد انتهاء الحرب لا بد من القيام بانعطاف استراتيجي لأن الاشتراكية لا تبنى فوق الأنقاض»... وكتب بعد ذلك بقليل: «الرأسمالية ليست سوءاً إلا بالنسبة للاشتراكية. وأما بالنسبة للعصور الوسطى حيث لا زالت روسيا متخلفة فهي خير وفائدة». وتراجعت الحكومة عن الجماعية في الزراعة، ونادت بحرية التجارة الداخلية وشجعت على إلغاء تأميم المشاريع الصغيرة. وجهت دعوة للفنيين الأجانب، وجرى تشجيع الكوادر لما قبل الثورة، وتم وضع نظام شبيه بالرأسمال. فتكونت طبقة من الفلاحين الميسورين هم الكولاك، وفي الوقت نفسه ظهرت بورجوازية تجارية جديدة، مبينة ما يمكن أن تؤدي إليه السياسة الاجتماعية ـ الاقتصادية الجريئة لما بعد عام 1905. وكانت السياسة الاقتصادية الجديدة ناجحة، فتضاعف إنتاج الفحم ثلاث مرات بين عامي 1921 و1927، وكذلك تضاعف إنتاج النفط والفولاذ بالنسبة ذاتها، وبالرغم من استمرار الصعوبات أمام التطور الصناعي غير الكافي والمحصول الضئيل عام 1913 بشكل ملحوظ، فقد تحسنت ظروف المعيشة.

ولكن هذه السياسة أدت إلى ظهور العديد من المصاعب داخل الحزب الشيوعي البولشفي. وحسب رأي تروتسكي وأنصاره، فإن سياسة لينين اعتبرت استسلاماً أمام الرأسمالية، ويعد وفاة لينين في 21 كانون الثاني 1924 تفاقم الصراع السياسي وطرحت مشكلة من سيخلفه.

إبعاد تروتسكي

يبدو أن لينين كان يرغب في جعل تروتسكي خليفة له، ولكن ستالين تولى الأمانة العامة للحزب. وكان لينين قد كتب عنه «جمع بين يديه سلطات

واسعة وأخشى ألا يحسن استخدامها دائماً بالحذر المطلوب». وكان الصراع إيديولوجياً في جوهره. وكان تروتسكي يرى أنه لا بد من تشجيع الاتجاهات داخل الحزب وإقامة البناء الاشتراكي على مستوى العالم. وبالعكس من ذلك فإن ستالين كان يريد أحادية الاتجاه في الحزب وبناء الاشتراكية في الاتحاد الاشتراكي السوفياتي قبل تصديرها إلى الخارج.

واحتفظ ستالين بالأمانة العامة للحزب وأشرف على الحزب بمساعدة زينوفييف وكامينيف في البداية، ولكن ما إن مضى عامان حتى اشتد الصراع بين ستالين وتروتسكي، فوقف زينوفييف وكامينيف إلى جانب الثاني الذي لم يلبث أن طرد من الحزب بعد أن أدخل ستالين أنصاره إلى اللجنة المركزية، ثم نُفي إلى خارج الاتحاد السوفياتي عام 1929 وخضع زينوفييف بعد ذلك بقليل.

وفي عام 1924 جرى إصدار دستور جديد نص على تثبيت دور المجالس في المدينة والريف، وأنشىء مجلس للاتحاد بكامله وآخر للقوميات، وأما السلطة التنفيذية فقد أنيطت بمجلس مفوضي الشعب وهيئة رئاسة اللجنة المركزية. وأعطت المادة 76 صلاحيات واسعة للهيئات الحزبية. غير أن الجمهوريات المتحدة احتفظت ببعض الحريات، ولكن السلطة الفعلية بدأت تتحول شيئاً فشيئاً إلى الحزب الذي خضع لإشراف الفريق الستاليني.

دكتاتورية ستالين

وبعد إبعاد تروتسكي توجه ستالين لإيقاف الخطة الاقتصادية «نيب» التي وضعها لينين. وكانت هذه الخطة تتوجه لبناء مجتمع من النموذج الإصلاحي. وقد استخدمها ستالين لمواجهة تروتسكي. أما الآن فقد أصبحت الطريق مفتوحة أمامه. واستند في بادىء الأمر إلى الخطة المسماة «غوسبلان» التي لم تكن إلا مركزاً للبحث والإحصاء الاقتصادي. ثم أصبحت الخطة الجديدة اعتباراً من 1926 ـ 1927 العنصر الحاسم في السياسة الاقتصادية. وكان جرى التشديد، في الخطة الأولى، على مسألتين هما تأميم الأراضي والصناعة الثقيلة. وأيّد ستالين التأميم لسببين: الأول لدعم الصراع ضد الكولاك الذين كانوا يمثلون الطبقة الوسطى الريفية، التي تتقوى ويزداد خطرها وجرأتها

ويخشى أن تكتسب قوة سياسية عظيمة؛ والثاني لاعتقاده بأن الزراعة الجماعية تعطي محاصيل أعلى مما تعطيه الزراعة التقليدية. وفضلاً عن ذلك فإن التأميم يحرر اليد العاملة الضرورية للصناعة الثقيلة. ولذا فقد حقق التأميم تقدماً كبيراً خلال أربع سنوات؛ ففي عام 1932 طال 62 بالمئة من الأراضي في حين كان أقل من 2 بالمئة عام 1928. ومع ذلك فإنها اعتبرت فشلاً بسبب استخدامها إلى التصفية الجسدية لما يتراوح بين 3 و5 ملايين من الكولاك، وبسبب الهبوط الاقتصادي الذي أدى إليه، لجأ الكولاك، قبل توقيفهم إلى ذبح 15 مليون رأس بقر وستة ملايين خنزير و25 مليوناً من الخراف. كان لا بد من انتظار عام 1960 لتستعيد الماشية السوڤياتية المستوى الذي كانت عليه قبل عام 1913.

ولم تكن النتائج السياسية أقل إثارة للاهتمام. فقد ترافق الصراع مع الكولاك مع تقوية النظام الديكتاتوري. غير أن الانتاج الصناعي أثناء الخطتين الثانية والثالثة لم يكن قليل الشأن. حيث زاد إنتاج الفولاذ بين عامي 1928 و1940 من ثلاثة إلى 18 مليون طن، وبلغ إنتاج الفحم 166 مليوناً، ولكن ذلك لم يحقق بدون مصاعب جدية. فأدى التصنيع قبل كل شيء، إلى نشوء سريع للمدن حيث تجمع فيها الملايين من ذوي المسكن والغذاء السيئين. ومن جهة أخرى «فلا يتم الانتقال بسهولة من حالة فلاح القرون الوسطى إلى حالة عامل القرن العشرين. فظلت الانتاجية في الصناعة ضعيفة جداً بالرغم من كل الجهود المبذولة في المجالين الإيديولوجي والمادي. ولم يكن لتمجيد تايلور لاشتراكية ستاخانوف من نتيجة فعلية إلا زيادة سلم الأجور بشكل ساهم بتكوين نخبة جديدة، نشأت في أحضان الثورة وأخذت تقلد سلوك الطبقة الحاكمة السابقة، ورغم بعض الاختلاف في الأسلوب.

ونتيجة لذلك ظهر نوع من الاستياء لم يلبث أن تحول إلى معارضة حقيقية. وكان ذلك بداية لاضطهاد بدأ عام 1933. وفي عام 1936 تم إصدار دستور جديد في الاتحاد السوڤياتي، فأخذ بمبدأ الاقتراع العام والسري والمساواة بين المدينة والريف، ولكن هذا ظل شكلياً كما جرى بالنسبة إلى الحرية الدينية. وحيث كانت السلطة تنحصر في يدي ستالين والحزب. وجرت تصفية المعارضين ومنهم من قدامى البلاشفة رفاق لينين، بحجج

مختلفة تراوحت بين الانحراف اليساري والانحراف اليميني والتجسس لحساب ألمانيا أو اليابان. واختفى الملايين من الأشخاص، مرة أخرى. وفي هذه الأثناء كانت الشبيبة محاطة بالكومسمول الذي غدا الإطار الأساسي لإعدادها.

وهكذا فقد أقيم في الاتحاد السوڤياتي بين عامي 1917 و1940 نظام اقتصادي في نمط جديد. ولم تعد هناك ملكية خاصة. وكل شيء صار يخص الدولة والهيئات الجماعية والتعاونيات التجارية؛ ولكي تنتصر هذه الاشتراكية كان لا بد من إلغاء جميع الحريات وكل ديموقراطية حقيقية. وأحاط هذا النظام الشبيبة بإطار عقائدي محدد، وفرض إطاراً ثقافياً موحداً، وأقام حرساً دكتاتورياً، ونظاماً بوليسياً متشدداً ولجأ إلى تصفية منظمة لأعدائه، فغدا النظام السوڤياتي الستاليني نظاماً جماعياً حقّاً.

العدوى الثورية
«النطاق الصحي» وأوروپا

كانت هذه التوتاليتارية السوڤياتية القائمة على إيديولوجية ثورية مصدر رعب لأوروپا البورجوازية التحررية. وكانت الأحزاب الشيوعية تتطلع إلى موسكو. فلجأت أوروپا من أجل حماية نفسها إلى إحاطة «الاتحاد السوڤياتي» بـ «نطاق صحي» حقيقي من الدول التي يجب مساعدتها قدر المستطاع مثل فنلندا، وأستونيا، وليتوانيا، وپولونيا ورومانيا. وكانت دول البلطيق تدعمها بريطانيا العظمى وكانت پولونيا ورومانيا تدعمها فرنسا، ولكن أياً من هذه القوى الغربية لم تكن تمتلك وسائل تشجيع التنمية المتناسقة لهذه الدول الست. فكان النطاق الصحي وهماً أكثر مما هو واقع فعلي.

ولم تلبث أن رسمت الخطوط العريضة لعلاقات جديدة بين الاتحاد السوڤياتي والدول الأوروپية؛ مع «البلدان المنتصرة في الحرب الامبريالية». وفي بادىء الأمر وقف السوڤيات ضد معاهدة ڤرساي كما فعل الألمان؛ ولم يثبط عزيمتهم ما أصابهم من الفشل في محاولة التخريب الداخلي التي قاموا بها داخل ألمانيا؛ وأما قيام تحالف مع روسيا فقد داعب خيال بعض أذهان الألمان، كما داعبت أذهان البعض الآخر فكرة حرب في البلطيق تجدد مفاخر الفرسان الألمان. فتم التوصل إلى عقد اتفاق راپالّو في 16 نيسان/ إبريل 1922 بين الاتحاد السوڤياتي وألمانيا إثر مؤتمر جنوى، وأعيدت بموجبه العلاقات

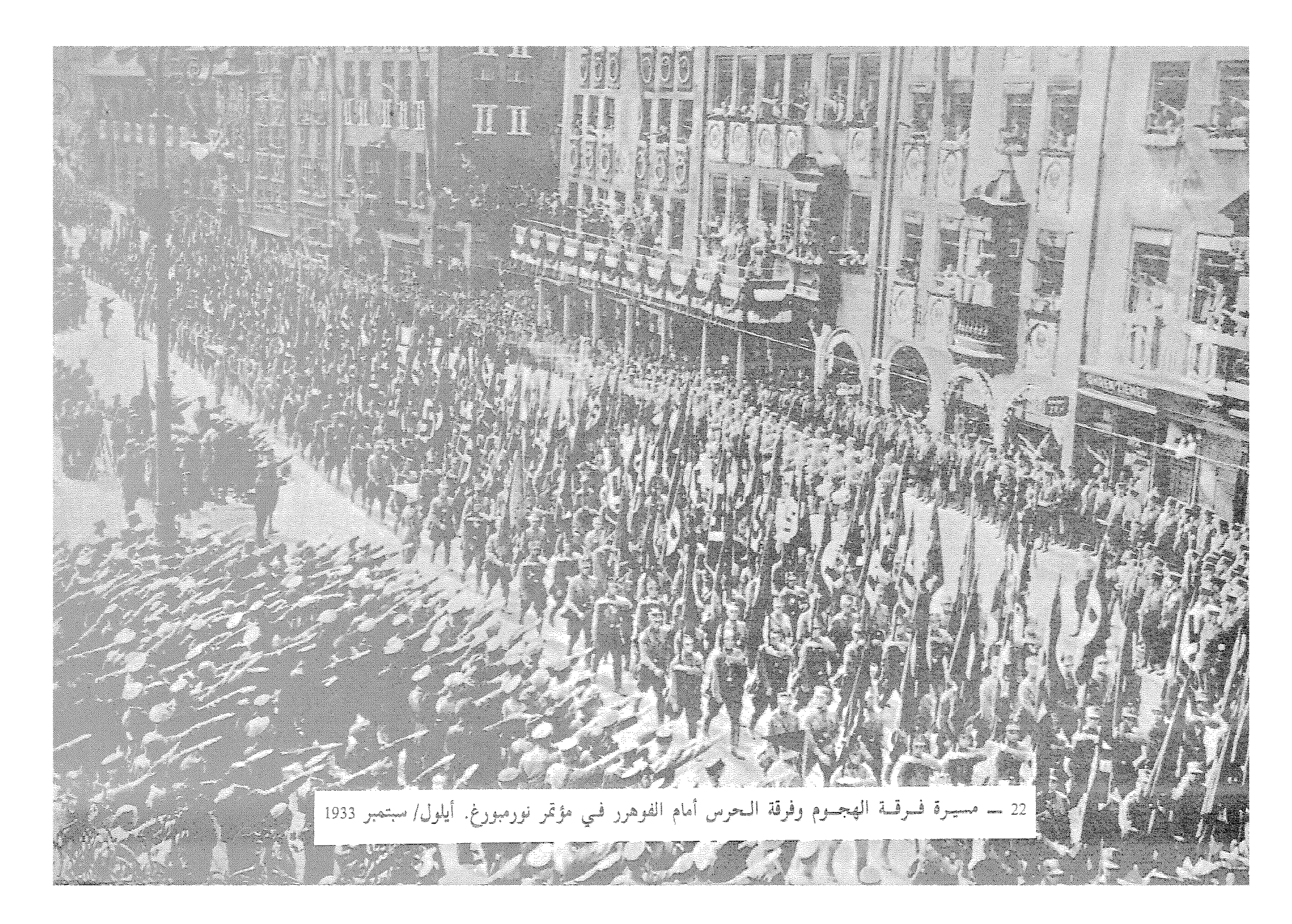
الدبلوماسية بين البلدين على أساس من «الحياد المتبادل في حال الاعتداء على أحدهما من قبل قوة أخرى». وبدا ذلك التغلغل الاقتصادي في الأسواق الروسية. مما دفع الكثيرين إلى الاعتقاد بنشوء تكتل روسي ـ ألماني في وجه تكتل انكليزي ـ فرنسي أو أميركي. وبعد ألمانيا، جاء دور الدول الغربية المجاورة للاتحاد السوفياتي؛ وهي أستونيا وليتوانيا وليتونيا وفنلندا. ومنذ نيسان/إبريل 1920، بحثت انكلترا في مؤتمر سان ريمو مسألة عقد اتفاق مع السوفيات؛ وفي آذار/مارس 1921، وقع لويد جورج معاهدة تجارية معهم ودعا في مؤتمر كانْ إلى وضع خطة أوروبية للبناء الاقتصادي. ولكن فرنسا ظلت مترددة حتى تشرين الأول/أكتوبر 1924 عندما اعترف هيريو بالحكومة السوفياتية ولكن مع الاحتفاظ بحقوق الفرنسيين الذين كانوا يملكون عقارات روسية.

وفي الواقع، إذا كان دستور النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي قد شحذ، في بعض الأوقات، اهتمام المثقفين وبعض عناصر الطبقة العاملة المتطلعين إلى العمل الثوري، فإنه استمر في إثارة المخاوف. غير أن العديد من المثقفين لم يلبثوا أن أدركوا طابع الكلية لدكتاتورية البروليتاريا التي تعني تكوين نخبة جديدة تحكم باسم الطبقة العاملة. وفي هذا الخصوص فإن كتاب «العودة الثانية من الاتحاد السوفياتي» لأندريه جيد وتطور مالرو بين 1938 و1945 يمثلان أفضل تعبير عن هذا الوضع.

ورغم أن إيديولوجية النظام السوفياتي مستوحاة من الإيديولوجية الغربية، ومن اليهودية والمسيحية بشكل خاص، فإنه يمكن التساؤل حول ما إذا كان النظام السوفياتي القائم على أساس المادية التاريخية قد ساهم بفصل الاتحاد السوفياتي عن أوروبا.



21 ـــ أولاد يسعون إلى حصتهم من الغذاء أثناء الأزمة الاقتصادية الألمانية 1923



22 ـ مسيرة فرقة الهجوم وفرقة الحرس أمام الفوهرر في مؤتمر نورمبورغ. أيلول/ سبتمبر 1933

الفصل الثالث

سقوط الديمقراطيات التحررية

«الانتصار الغريب»

لقد أعطت معاهدات 1919 الانطباع بأن الديموقراطيات التحررية هي التي انتصرت. ولكن الحقيقة غير ذلك. ولا شك أن دساتير جميع الدول المكونة حديثاً إنما هي برلمانية وديموقراطية ولكن هذه الأنظمة لم تتمتع بالبنية الاجتماعية ـ الاقتصادية الضرورية، وكانت تعود سريعاً إلى الممارسات السابقة. ومن الناحية الاقتصادية فقدت الديموقراطيات التحررية الكثير من نفوذها. وبينما كان لديها في عام 1914 مليارات الدولارات المستثمرة في المشاريع الأميركية؛ لم يبق لها شيء منها في عام 1919.وكانت تشرف على قسم كبير من الاقتصاد الآسيوي واقتصاد أميركا اللاتينية. وفي آسيا أخذ اليابان مكانها بشكل واسع بينما قامت الولايات المتحدة بذلك في المناطق الأميركية. ولم يقوَ النفوذ الأوروبي بشكل فعال إلا في مناطق الشرق الأوسط حيث حلَّ محل الامبراطورية العثمانية. ولقي العالم التحرري الكثير من المصاعب التي خلقها الصراع العالمي. ولكن طبيعة هذه المصاعب كانت تختلف بين فرنسا وانكلترا الأمر الذي يتطلب تحليل ردود الفعل الخاصة بكل منهما.

متاعب المنتصرين

فرنسا

الكارثة البشرية ومشكلات ما بعد الحرب

لقد فقدت فرنسا بين عامي 1914 ـ 1918، نسبة 8 بالمئة من سكانها القادرين على العمل، ومعظمهم من العناصر الشابة والنشيطة. وتعرضت محافظات للتدمير، ومن بينها أغنى المناطق الصناعية والزراعية. ولكي تحافظ على هيبتها في الخارج كان عليها أن تساعد بفعالية الدول التي أقامتها أو ساهمت في إنشائها مثل يوغوسلاڤيا وتشيكوسلوڤاكيا. وكان عليها كذلك أن

تعيد بناء المناطق المحررة، وأن تحافظ على استمرار تطور المناطق المعادة إليها من الألزاس والموزيل، وأن تسرّع تطور مناطق ما وراء البحار التي قدمت الكثير من الضحايا في سبيل البلد الأم. كما لا بد من التقشف والحزم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من أجل إعادة الوضع الطبيعي للبلاد. وظهر منذ شتاء 1919 ـ 1920 أن الطبقة السياسية لم تتغير. فأوصلت انتخابات 1919 إلى مجلس النواب عناصر شابة من اليمين الوسط، كان معظمهم قد نشأ في عائلات المحاربين القدامى. وانتخب هذا المجلس كليمنصو خلفاً لپوانكاريه في رئاسة الجمهورية. وفي الواقع فإن السياسي المحنك أريستيد بريان قد نجح في جعل المجلس ينتخب المرشح الضعيف الشخصية ديشانيل رئيساً للجمهورية ولكنه اضطر إلى الاستقالة بعد بضعة أشهر بعد أن انكشف ضعفه وطيشه.

واصطدمت الحكومات بجملة من المصاعب الاقتصادية مثل ارتفاع الأسعار وتصاعد التضخم والتطبيق الهش لمعاهدة ڤرساي من قبل الألمان. واضطرت الطبقة العاملة بسبب قساوة ظروف معيشتها إلى اللجوء إلى الإضرابات من أجل الفوز ببعض حقوقها. ولكنها كانت تقمع بشدة في معظم الأحيان. والجانب المأسوي في السياسة الاقتصادية لهذا العصر هو الارتباط بالمفهوم النقدي والمالي الذي ميز الفكر التحرري وتفاقم في فرنسا بسبب عبء الذهنيات الريفية والكاثوليكية وحيث امتنعت الدولة عن القيام بأي دور اقتصادي.

وتعسر الوضع السياسي والاجتماعي بانشقاق الحزب الشيوعي، أي الفرع الفرنسي للأممية العمالية في بلدة تور، وتبع ذلك انشقاق الاتحاد العام للعمل، وأصبحت جريدة لومانيِتْيه ناطقة باسم الحزب الشيوعي المؤيد لموسكو (30 كانون الأول/ ديسمبر 1920).

وظلت الدبلوماسية الفرنسية ثابتة. وترددت تجاه ألمانيا بين القسر والمصالحة. وعندما تولى پوانكاريه رئاسة مجلس الوزراء في كانون الثاني/ يناير 1922 اتبع سياسة متشددة ضد ألمانيا حيث قام باحتلال الرور، ولكنها انحصرت في المجال الدبلوماسي والعسكري ولم يجن منها الثمار الاقتصادية التي تبررها.

وقاد پوانكاريه الحكم من 1922 إلى 1924 ولكن أخطاءه أعاقت فرص النجاح أمامه في انتخابات عام 1924. فأبقى على القانون الانتخابي الهجين، وأعلن عشية الانتخابات، عزمه على زيادة الضرائب. واستمر الرأي العام بمنحه ثقته ولكن النظام الانتخابي ساعد على فوز التحالف اليساري. وتولى هيريو رئاسة الوزراء ولكنه ظهر أكثر عجزاً من سلفه. وعاد إلى السياسة التوفيقية، محاولاً إشراك اليمين ولكنه اصطدم بمعارضة مزدوجة من قبل الحزب الاشتراكي بسبب تنازلاته الدبلوماسية وسياسته المالية. وشهدت فرنسا خلال ثمانية عشر شهراً خمس حكومات وكانت جميعها غير ذات فعالية. وفشل تحالف اليسار كما فشلت الكتلة الوطنية، حيث غدا الحزب الراديكالي محور السلطة، وكان هذا الحزب يمثل البورجوازية الصغيرة والوسطى. وكان يميل نحو اليسار من المنظار الروحاني ونحو اليمين من الناحيتين الأخلاقية والاقتصادية. وأما برنامجه الاقتصادي فهو كما قال تيبوديه «يرتكز على زيادة قيمة صفة «صغيراً» في ظل هالة صوفية: المزارع الصغير، والملكية الصغيرة، والادخار الصغير وصغار المالكين». غير أن الحزب الراديكالي، المعبر عن التحررية الفرنسية، لم يقبل في أي حال التعرض للنظام المالي للطبقة الوسطى. وإضافة إلى ذلك، فإن النظام البرلماني يقضي ألا تراقب الحكومة الأكثرية؛ ولكن المسألة تعني قضية دستورية استمرت طيلة تاريخ فرنسا المعاصر، حيث يعود الحكم للبرلمان وليس للحكومة. وطيلة هذه المرحلة كانت الميزانية تناقش في اللجنة النيابية للشؤون المالية. وخلال سنتين أخذ الحزب الراديكالي وجهة يمينية حكمت فرنسا من عام 1926 إلى 1932.

وشهدنا خلال هذه المرحلة ما سماه دستوريٌّ فرنسي مرحلة «النشاط الجيد للنظام البرلماني». ووجدت في الواقع أكثرية مستقرة ومتجانسة ولكن غير منضبطة، وتوالت بعض الأزمات العادية، فقد استمر النظام يعمل في فرنسا خلال هذه المرحلة لأن الأزمة الاقتصادية لم تنل منها كما نالت من جيرانها.

لوكارنو والاتفاق المصغر

لقد ظل التطور منتظماً حتى عام 1929، وتحسن مستوى المعيشة بشكل ملموس؛ وجرت في بعض الأحيان محاولة إعادة بناء الاقتصاد الفرنسي. ولكن هذه الانطلاقة كانت سريعة العطب. فإذا كانت فرنسا أقل تأثراً بالأزمة

الاقتصادية، فإن ذلك يعود إلى كونها بلداً ريفياً حيث يسود الاعتماد على المحاصيل المحلية لتأمين الحاجات الاستهلاكية. ففي عام 1931 كان 39٪ من القادرين على العمل مزارعين، و33٪ يعملون في الصناعة و28٪ في قطاع الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك فإن نصف الفرنسيين كانوا في ذاك الوقت يعيشون في قرى لا يزيد عدد سكان الواحدة منها عن ألفي نسمة. وأما ضعف الوضع الاقتصادي فكان يعود إلى عدم كفاية الصناعة الثقيلة وإلى سوء السياسة الاجتماعية. ولقد كانت رأسمالية فرنسية إلا أنها كانت مالية وتجارية ولم تكن أبداً صناعية. وفي سنوات 1930 كان لدى فرنسا أفكار ومخططات ولكنها لم تتحول إلى واقع عملي. وكانت المشاريع في حالة التصميم، ومنها قناة الراين، وكهربة السكك الحديد ومشاريع استثمار الصحراء وأفريقيا السوداء، وإنشاء صناعات الطيران. وكانت الاستثمارات الفرنسية الكبرى لذاك العصر تعمل في پولونيا ورومانيا وتشيكوسلوڤاكيا ويوغوسلاڤيا. ولا شك أن هذه الاستثمارات قد ساعدت هذه البلدان ولكنها لم تستمر في نشاطها بعد عام 1933 ولحق رأسماليو هذه الفترة بضحايا الديون الروسية.

ومن النتائج الملموسة لحكومة المعتدلين تثبيت الفرنك في عام 1928، وسياسة التهدئة التي حافظت على نتائج اتفاقات لوكارنو الموقعة في تشرين الأول/ أكتوبر 1925 من قبل بريان وشْتِرِسْمان. وأهم من كل ذلك تقوية النفوذ الفرنسي في أوروپا الشرقية. فقد وقع اتفاق فرنسي ـ پولوني منذ عام 1921. وتلاه في عام 1924 اتفاق مع تشيكوسلوڤاكيا. ولكن هذه الاتفاقات كانت تحمل بعض العيوب، إذ كان بين الپولونيين والتشيكيين سوء تفاهم لأسباب الخلاف على الحدود الإقليمية بين البلدين. وكان التشيكيّون قد طرحوا فكرة اتفاق مصغر يضم پراغ ورومانيا ويوغوسلاڤيا. وبعد عام 1928 ساهم مرفأ أورساي بخلق تقارب حقيقي بين فرنسا وبلاد الاتفاق المصغر، وتميز هذا التقارب بمعاهدة مع رومانيا عام 1926 ومع يوغوسلاڤيا عام 1927. وأما من الناحيتين العسكرية والسياسية فقد ثبتت فرنسا نفوذها بقوة في بلاد البلقان بالرغم من معارضة إيطاليا. وأصبحت تتمتع فيها بجملة من المواقع الاقتصادية؛ حيث كانت كل من يوغوسلاڤيا ورومانيا وپولونيا بحاجة إلى المنتجات الصناعية الفرنسية؛ وكانت فرنسا، بالمقابل، تؤمن حاجاتها من نحاس مناجم البور، ومن نفط منطقة الپْلُويِسْتي، ومن منجم سيليزيا الپولونية.

وكان بإمكان هذه الاتفاقات أن تستمر فيما لو بذلت الصناعة والتجارة الفرنسيتان الجهود الضرورية لذلك. ورغم المصالحة الجزئية بين فرنسا وألمانيا ـ ويبدو أن جمهورية فايمار وسترسمان اعتبرت اتفاقات لوكارنو الواسطة لذلك ـ ظلت الأخيرة في الثلاثينات خاضعة لرقابة فرنسا وحلفائها؛ وفي السادس من أيلول/ سبتمبر 1926 انضمت ألمانيا إلى عصبة الأمم. ويرى الكثيرون أن هذا الأمر هو بداية عهد جديد.

أزمة 1929 ونتائجها

إذا كانت أزمة 1929 لم تصب فرنسا كما أصابت البلدان الأخرى، فإنها لم تكن أقل إعاقة لتطورها وأدت إلى حصول تغييرات اجتماعية وسياسية هامة. فانخفض الانتاج الصناعي كثيراً، وهبط المؤشر عام 1932 إلى 72 بالمئة عن عام 1929. وتميزت الأزمة بانهيار النظام النقدي والتجارة الدولية. وبرزت الأزمة بالمصانع المتوقفة، والمحطات الخالية، والبطالة والجوع. ولم تصب الأزمة السكان بقدر ما أصابت التطور الاقتصادي. فتعلق الرأي العام بالذهب ورفض تخفيض قيمته. وبلغت الأزمة ذروتها في فرنسا في عامي 1933 ـ 1934، تماماً في الوقت الذي ترك فيه اليسار السلطة لليمين بعد فوزه في انتخابات 1932، وهزم المعتدلون ورفض الحزب الاشتراكي المشاركة في الحكومة؛ وأما الحزب الراديكالي الذي تأثرت سمعته باختلاسات قام بها بعض زعمائه، المرتبطين بشكل أو بآخر بستافيسكي وبطانته، وغير القادرين على تسوية المصاعب الاقتصادية والمالية، فكان عليه مواجهة تمرد حقيقي صادر عن الطبقات الوسطى. وفي السادس من شباط/ فبراير 1934 لم تكن هناك حاجة كبيرة للحؤول دون وصول المحاربين القدامى إلى مجلس النواب؛ وبعد حكومة دالاذيه العاجزة تولت حكومة دوميرغ العاجزة كذلك. ولم يبق من برنامج التجديد الاقتصادي إلا مشروع كهربة باريس ـ لومان و20 كلم من أوتوستراد غربي باريس. غير أنه لم يظهر شيء من برنامج التجديد السياسي. وغرقت فرنسا في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والفكرية.

ومع ذلك فقد ظهر في الثلاثينات فكر جديد في أوساط المثقفين الفرنسيين كان يقتبس عن بارّيس وپرودون وينادي بالتجديد الفكري. ويدعو إلى التجديد الديموقراطي وإلى البحث عن طريق ثالث اجتماعي ـ اقتصادي،

غير رأسمالي تستعبده الأشياء المادية، ولااشتراكي كلي. وطرحت اللامركزية في وجه المركزية، والتخطيط الديموقراطي بدلاً من التحررية التي لا تخضع للرقابة. وتحت تأثير ماريتين والتأثير الجديد للنظرية التومائية[1] المحدثة«نُودِيَ باحترام الفرد والإنسان. ولم تلق حينها هذه الحركة أي اهتمام غير أنها شكلت الأساس الجديد للفكر الديموقراطي المسيحي الذي انتصر في أوروپا الغربية إثر الحرب العالمية الثانية، وظهر مؤيدون لهذه الاتجاهات في فرنسا أثناء الاحتلال، في ڤيشي وفي لندن.

وأما الأزمة في فرنسا عام 1934 فقد تميزت بمصرع ملك يوغوسلاڤيا والوزير الفرنسي للشؤون الخارجية من قبل جماعة يوغوسلاڤية قومية تعاونت مع هتلر أثناء الاحتلال النازي.

الوفاق الفرنسي ـ الانكليزي والجبهة الشعبية

وجاء عام 1935 وتميز بأنه أنهى عهود الاستقلال في فرنسا لمدة تقرب من ثلاث وعشرين سنة. حيث غدا كل شيء يجري بكفالة من الحكومة البريطانية. وتركت ألمانيا تتسلح بدون أية عقوبات، وصار يُبحث عن التقارب مع إيطاليا، غير أن المسألة الأثيوبية قضت على هذه المحاولات. وفي عام 1936 لم تجرؤ الحكومة على التدخل ضد ألمانيا التي أعادت احتلال منطقة رينانيا، فمنعتها لندن من القيام بأية حركة! وانهار مجمل النظام الذي أقيم في أوروپا الغربية، كما في أوروپا الشرقية، في بضعة أسابيع. وفقدت فرنسا كل ثقة بها. وصارت تبذل محاولات التقارب مع الرايخ الهتلري الذي حقق أول انتصار له بتواطؤ فرنسي.

وأقلق صعود التيار الوطني ـ الاشتراكي قوى اليسار وكذلك الاتحاد السوڤياتي. ومنذ عام 1934 بدأ يظهر التقارب بين اليسار التقليدي والحزب الشيوعي الفرنسي. وتعزز السير في طريق الجبهة الشعبية التي رفعت شعار: «الخبز، السلام، الحرية»، وأحرزت الفوز في الانتخابات 1936. وكان يمكن لهذا الانتصار أن يكون منعطفاً كبيراً بالنسبة إلى اليسار وإلى فرنسا. ولكن

---

(1) وهي النظرية التي دعا إليها ليون الثالث عشر، بإدخال مكتسبات العالم الحديث إلى فلسفة القديس توما. المترجم.

اليسار لم يكن معداً لذلك، كما أشار لذلك الرئيس منديس فرانس، حيث لم يكن لديه أية رؤية اقتصادية في حين تغمر الأزمة الأوضاع العامة؛ وكان غموض الرؤية تجاه المسائل الدولية يلف موقف اليسار واليمين على السواء. فكان يراد النضال ضد النازية، دون إلحاق أي أذى ببريطانيا العظمى، ولم يكن ممكناً تجهيز جيش قوي، وكان يجري الخلط بين الفاشية الإيطالية والنازية الألمانية؛ ولم تكن هناك رغبة في الاعتماد على الاتحاد السوفياتي. وغدا السلام بأي ثمن الموضوع الأساسي لسياسة اليسار الفرنسي الأمر الذي جعل قسماً كبيراً من قوى اليسار والاشتراكيين والراديكاليين يظهرون وكأنهم متواطئين طوعاً أو اضطراراً مع الامبريالية النازية. وأصبح التخاذل قاعدة للدبلوماسية في هذه المرحلة وتركت الفرانكية تعزز مواقعها في أسبانيا، والهتلرية تضم النمسا. وجرى الاستسلام بدون شروط في ميونيخ عام 1938. في هذه الأثناء كان يلتقي وزراء الشؤون الخارجية والدبلوماسيون الفرنسيون في جنيف، مرة كل ستة أشهر، ويكررون الأقوال حول السلام والأمن الجماعي. وفي الوقت ذاته لم تحسن الحكومة تحديد سياسة اقتصادية جدية. وبينما عرفت بريطانيا العظمى وألمانيا وإيطاليا كيف تخرج من الأزمة وتدفع إنتاجها الصناعي إلى الأمام ظلت فرنسا في حالة من الجمود حيث كان مؤشر الانتاج الصناعي في عام 1938 أدنى منه في عام 1913.

وبينما أقامت ألمانيا منذ 1885 نظاماً شبه مكتمل من التأمينات الاجتماعية، انتظرت فرنسا حتى عام 1932 لتقيم نظاماً مشابهاً. وتوسعت نصوصه لتشمل تحديد أسبوع العمل بأربعين ساعة وبالإجازة المدفوعة الأجر. ولم يحصل ذلك دون متاعب لأن الطبقة العاملة الفرنسية، كانت تميل للمطالبة أكثر من التوفيق، فساهمت بتفكيك الاقتصاد بشكل واسع، وأفسدت جزئياً المكاسب الاجتماعية التي حصلت عليها، الأمر الذي سبب قلق الرأي العام الفرنسي عام 1939، وجعله يتساءل لماذا تعلن الحرب على هتلر بسبب قضية دانتزيغ في حين لم يجر أي تحرك عندما تمركز الألمان دون مقاومة على نهر الراين، وفي النمسا وتشيكوسلوفاكيا؟ وكيف يفهم أن النازية شديدة الخطر عام 1939 في حين وقعت فرنسا مع الرايخ في 6 كانون الأول/ ديسمبر 1938 معاهدة صداقة؟.

ولم تكن سطحية الطبقة الحاكمة أمراً غريباً على هذا الوضع؛ وكان رجال السياسة يفتقرون إلى الحزم. وهذه كانت حال ليون بلوم وادوار دالاديه. وكان بلوم قد أدرك تصاعد الأخطار ولكنه لم ينجح بفرض سياسة ثابتة تجاه ألمانيا وإسبانيا، ولا تجاه النقابات أو المناطق المستعمرة. وكان يدرك ضرورة وضع سياسة تطورية في ما وراء البحار وخاصة في الجزائر، التي تقدم حاكمها العام، وهو أحد أعوانه، باقتراحات حكيمة، ولكنها ظلت في أدراج المكتب. وأدرك دالاديه أنه يجب تطوير النظام العسكري الفرنسي، ولكنه أبقى الجنرال غملين Gamelin رئيساً لهيئة الأركان العامة تجنباً للصراعات داخل الحكومة والبرلمان وهيئة الأركان.

وبين عامي 1932 و1939، في زمن المخاطر الكبيرة، لم تكن فرنسا على مستوى الأحداث. وتبدو مسؤولية الرأي العام في ذلك أكبر من مسؤولية الطبقة الحاكمة، فالمسالمة و «ذهنية التمتع تفوقت لديه على ذهنية التضحية» كما ذكر الجنرال بيتان في تحليله ولكن دون أن يستخلص الاستنتاجات الضرورية. وذهب مارك بلوش إلى أبعد من ذلك عندما قال، إن هزيمة 1940 كانت «هزيمة التفكير». وأخطر ما في الأمر أن فرنسا فقدت كل ثقة خارجية بها، وبدت منعزلة عشية الحرب. والأشد مأساوية أيضاً هو التداخل بين الأزمة الفرنسية والأزمة الديموقراطية في معظم أوروبا حيث تطور حلفاء فرنسا التقليديون نحو أنظمة استبدادية إذا لم نقل نحو أنظمة كلية.

بريطانيا العظمى

الأزمة البريطانية

لقد تطورت بريطانيا بشكل مشابه لفرنسا إلى حد بعيد. فكانت نهاية الحرب بالنسبة إليها بداية لعصر الأزمات، مما دفع أندريه سيغفريد لينشر، عام 1931، مؤلَّفاً بعنوان «الأزمة البريطانية في القرن العشرين»، ولم يكن يركز على أزمة 1929، بل على ظاهرة بريطانية عامة كانت مرئية قبل عام 1914 . وكان الازدهار البريطاني قد استند، إلى امتداد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، على الفحم الحجري، والسبق التقني والرساميل الكبيرة. غير أن الرايخ الألماني والولايات المتحدة تجاوزتا بريطانيا العظمى، بشكل واسع في

المجال التقني منذ نهاية القرن التاسع عشر. وفقد الفحم أسبقيته أمام مزاحمة النفط والكهرباء. وفي بداية القرن العشرين تجاوزت الصناعة الألمانية الصناعة الانكليزية. وحملت نهاية الحرب للمملكة المتحدة يقظة مؤلمة، فقد دفعت ثمناً باهظاً، وأصبحت الولايات المتحدة تشكل خطراً على الوضع المميز لموقع لندن. واتجهت السياسة الانكليزية لإعادة تثبيت الليرة الاسترلينية على وضعها القائم عام 1914. فلجأت إلى ممارسة انكماش نقدي قاس، برفع معدل الفائدة وإجراء تعادل دقيق للموازنة. ما أدى إلى ارتفاع قيمة الليرة الاسترلينية، وفي نيسان/إبريل 1922 أعطي لها دور نقدي عالمي أثناء مؤتمر جنوى. وعاد الاسترليني ليصبح نقداً احتياطياً؛ وفي عام 1925، أقر رسمياً تحويل النقد إلى ذهب.

وأدت كل هذه الوقائع إلى عدة نتائج. فقد زاد العجز التجاري كثيراً، بسبب بيع المنتجات البريطانية بأسعار خاسرة. واتسعت البطالة بسرعة. وساد عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي بشكل دائم. وكما فاز المعتدلون في فرنسا، انتصر الأحرار والمحافظون في مجالس العموم، ولكن العمال عززوا قوتهم بشكل بارز، بينما تصلبت النقابات، وقامت بإضرابات قمعت بقساوة.

العمال في السلطة وأزمة 1929

أمام هذه الأزمة الاقتصادية، لجأت الحكومة في عام 1923 إلى إجراءات الحماية الجمركية، بدلاً من البحث في إصلاح البنى الاقتصادية، الأمر الذي يتعارض مع التقليد البريطاني. وأمام معارضة الرأي العام لسياسة الحماية، اضطرت الحكومة إلى حل مجلس العموم؛ وأحرز العمال الفوز في الانتخابات لأول مرة، ووصلوا إلى السلطة بدعم من الأحرار، في عام 1924.

وتعهد العمال بالقيام بالاصلاحات الاجتماعية مثل المسكن الرخيص، وضمان البطالة، ولكن الحكومة لم تدم إلا شهراً بسبب اضطرار ماك دونالد إلى حل مجلس العموم إثر فضيحة مالية؛ وأدى ذلك إلى فوز ساحق للمحافظين. وعادت السياسة التقليدية في مجال الصراع ضد الاتحاد السوفياتي الذي اعترف به ماك دونالد قبل بضعة أشهر، وفي مجال حماية الليرة الاسترلينية.

وتفاقم الوضع الاجتماعي بتأثير هذه السياسة النقدية. وهددت النقابات بالإضراب العام منذ 1925، ونفذ فعلاً عام 1926. ولكن الحكومة مُنحت صلاحيات مطلقة. فنجحت بتشغيل العجلات الأساسية للاقتصاد، ورضخت النقابات للأمر الواقع، مما ساعد الحكومة على تعزيز اتجاهاتها السياسية.

ثم حملت انتخابات 1929 انتصاراً لحزب العمال: فتولى رئاسة حكومة اتحاد وطني، سيطر عليها المحافظون بشكل فعلي. وكان عدد العاطلين عن العمل قد بلغ مليونين ونصفاً في كانون الأول/ ديسمبر 1930 فكانت هذه الحكومة المشتركة من المحافظين والعمال، فرصة للصراع ضد الأزمة عن طريق محاولة التوفيق بين ضرورات السياسة الاجتماعية من جهة وبين التقاليد المحافظة من جهة أخرى. فلجأت الحكومة في 21 أيلول/ سبتمبر 1931 إلى تخفيض قيمة الليرة الاسترلينية، أو بشكل أكثر دقة إلى فصلها عن الذهب. فأتاح هذا التخفيض لوطن لورد كينز أن يصارع بفعالية وأن يشهد تطوراً صناعياً أبعد مما شهده الرايخ الألماني.

مشكلتان أساسيتان

في هذه المرحلة واجهت انكلترا مشكلتان كبيرتان ترتبطان بتاريخ أوروبا؛ الأولى دستورية تتعلق بإيرلندا، والثانية سياسة تتعلق بتطور الكومنولث. وكانت إيرلندا قد أصبحت انكليزية منذ القرن الثالث عشر، واحتفظت بتقاليد كاثوليكية راسخة، وبنوع من الاستقلال الذاتي اللغوي. ومنذ منتصف القرن التاسع عشر، أخذت تطمع بالاستقلال الذاتي وبتشريع قانون وطني، ولم يمنح لها ذلك إلا في سنة 1912. ولكن الحرب حالت دون تطبيقه، فوقف القوميون الإيرلنديون صراحة إلى جانب ألمانيا. وفي عام 1916، حدث تمرد قومي إيرلندي، قمع بقوة. وفاز الحزب القومي الإيرلندي في انتخابات 1918، ورفض عقد جلساته في لندن وأقام في دبلن برلمانه القومي وعرف باسم الدايل. وكان يأمل الإيرلنديون الحصول على استقلالهم في مؤتمر باريس. فخاب هذا الأمل؛ وأدى ذلك إلى اندلاع حرب أهلية حقيقية طيلة ثلاثين شهراً من كانون الثاني/ يناير إلى تموز/ يوليو 1921. وعرض لويد جورج تسوية المشكلة على أساس تقسيم الجزيرة إلى قسمين؛ حيث تبقى المَناطق البروتستانتية في الشمال جزءاً من المملكة المتحدة، بينما تكون المناطق

الكاثوليكية في الجنوب دولة ذات حكم ذاتي كامل، كما هي الحال في كندا وأوستراليا. وتم اعتماد هذا الحل في اتفاق 6 كانون الأول/ ديسمبر.

وجرى تصديق هذا الاتفاق ولكن الإيرلنديين استمروا في الاقتتال فيما بينهم، لأن المتطرفين لم يكونوا راضين بالتنازلات المقدمة لهم. ودام الصراع حتى عام 1923 عندما أحس الرأي العام بالتعب ودعا إلى عقد اتفاق جديد، ولا زال الوضع حتى أيامنا يعاني التأزم والقلق.

والمشكلة الكبرى الثانية تمثلت بإصلاح الكومنولث. فمن أجل تسهيل الانطلاق الاقتصادي، أقامت المملكة المتحدة نوعاً من الحماية، ومنحت دول الكومنولث تعرفة جمركية مميزة. وكانت الحكومة البريطانية قد اقترحت الأخذ بمبدأ التبادل الحر، ولكن أعضاء الكومنولث فضلوا تخفيض الرسوم من أجل حماية اقتصادهم الوطني. وتشكلت جماعة اقتصادية في بريطانيا العظمى، وأوستراليا، وزيلنده الجديدة، وكندا، والأرض الجديدة، واتحاد جنوب أفريقيا، وروديسيا وامبراطورية الهند، ولعبت هذه الجماعة دوراً حاسماً في النظام الانكليزي حتى ما بعد عام 1960 الأمر الذي يفسر قلة اهتمام الانكليز بمسألة توحيد أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

وكان هذا النظام السياسي الاقتصادي مطلباً للعديد من المحافظين منذ ما يقرب من ثلاثين سنة، وساهم بتحسين ظروف التجارة الانكليزية؛ وبين عامي 1929 و1939 زادت حصة الكومنولث بنسبة 10،8 بالمئة من مجمل تجارة المملكة المتحدة. ولا شك أن نظام الأفضليات كان يعتمد على التشريعات الجديدة للكومنولث. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1931 أخذ «تشريع وستمنستر» بمبدأ الاستقلال التام لدول الكومنولث في المجال الاقتصادي والسياسي والعسكري. ولم يبق من رابط بين أعضائه إلا «الولاء المشترك للتاج». والهند وحدها لم يكن يخصها هذا الأمر، ولم تعد تابعة للتاج البريطاني منذ عام 1935.

وشكلت استقالة ادوارد الثامن في كانون الأول/ ديسمبر 1936 آخر أزمة داخلية شهدتها المملكة المتحدة قبل الحرب العالمية الثانية. فقد أراد الملك الشاب الزواج من اميركية مطلقة، فلقي هذا الأمر معارضة من قبل الكنيسة الأنكليكانية ومن الحزب العمالي أيضاً، وأدى إلى اضطراره للاستقالة.

المسؤوليات البريطانية

وهكذا عرفت المملكة المتحدة كيف تتوافق مع الظروف إلى حد بعيد، عشية الحرب العالمية الثانية، غير أنها تتحمل مسؤولية كبيرة في الحرب العالمية الأولى، ومسؤولية أكبر في اندلاع الحرب الثانية. وحتى عام 1935 لم يكن لدى انكلترا إلا تخوف واحد هو سيطرة فرنسا على أوروپا؛ ومنذ عام 1919 كانت تبحث بجميع الوسائل في كيفية إعاقة السياسة الفرنسية. ففي الشرق الأوسط رفضت الاعتراف بالاتفاقات الأولية لاقتسام الامبراطورية العثمانية عام 1917، وأجبرت فرنسا على التخلي عن الموصل للعراق. وكانت تدعم ألمانيا ضد فرنسا في معظم الأحيان، الأمر الذي يُدرك في عهد جمهورية ڤايمر، مما كان يساهم بتفاقم التوازن غير الثابت في أوروپا. واستمر الموقف البريطاني بعد عام 1933، فوُقِّعت عام 1935 مع ألمانيا معاهدة بحرية أبطلت بكل بساطة البنود البحرية لمعاهدة ڤرساي، وأوجدت ثغرة في الجبهة المعادية للهتلرية التي كانت فرنسا تعمل لتنظيمها حول ألمانيا النازية بدعم من الاتحاد السوڤياتي. وخلال هذه الفترة، وجه المحافظون البريطانيون الدبلوماسية الأولية في اتجاه مناسب للمملكة المتحدة وحدها. وإزاء الأزمة الأثيوبية رأيناهم يحاربون إيطاليا التي كانت إلى ذلك الحين الدولة الوحيدة القادرة على فرض تراجع هتلر. ومنذ ذلك الحين منع التيار المسالم الانكليزي المتحالف مع أعداء الشيوعية، البريطانيين من رؤية إرهاب النظام الوطني ـ الاشتراكي. وفي عام 1936 مارست لندن ضغوطاً على باريس لمنعها من القيام بمقاومة احتلال رينانيا من قبل الجيش الفرنسي وغدا السير نيڤيل تشمبرلين الذي اعتبر رسول السلام في ذلك الوقت الصانع الأول لاستسلام ميونيخ عام 1938.

فشل الغرب

لقد بدا أن التحررية الغربية انتصرت عام 1919؛ ولكنها سجلت فشلها عام 1939. فكانت المجتمعات التحررية ولا سيما الغربية منها، عاجزة عن التكييف مع الأزمة الاقتصادية وعن مجابهة الضغط المزدوج للتيار الكلي الذي تمثله الشيوعية والفاشية. واتخذت مواقف أساسية دستورية وإجراءات اقتصادية محافظة في المجال النقدي بشكل أساسي. فكان يراد الحفاظ على

النقد، سواء تجاه الفرنك أو الليرة الاسترلينية، بينما لم يجر البحث عن النمو الذي هو الأسلوب الوحيد لتخفيف الأزمة والبطالة والبؤس. ولم تعرف المجتمعات التحررية الغربية كيف تساعد المجتمعات التحررية التي تحاول النهوض في الشرق وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وپولونيا وتركت المجتمعين الأخيرين يغرقان في ظلام نظام يقرب من الفاشية. وفي هذا الخصوص فإن مؤتمر لوكارنو يعتبر فشلاً حقيقياً لأنه أعطى انطباعاً للغرب التحرري أن القضايا قد سويت في حين لم يكن قد سُوي شيء في الشرق، وأن الغرب بكامله سيصبح بسرعة موضع منازعات ومناقشات.

وبالمقابل عرفت المجتمعات الغربية في هذا الوقت، غلياناً ثقافياً سيعطي ثماره. فمن جهة أخذ الأدب،الذي تميز بظهور الروائيين البريطانيين، ومارسيل بروست وجيد ثم مارلو، طابعاً داخلياً لم يكتف بالوصف الواقعي الذي ساد في القرن التاسع عشر وحتى 1914.وتساءل مالرو ولورنس أمام قرائهما حول أزمة حضارتنا؛ وظهرت ولادة السينما وانطلاقتها أكثر أهمية واستفادت من مظاهر التأثير الفرنسي والألماني؛ وساد فن التصوير السينمائي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية بالرغم من مزاحمة وتقنية هوليود والسينما الأميركية. ولكن هل تعتبر مظاهر النجاح على صعيد «المنظر» كافية للتعويض عن مظاهر القصور على صعيد العمل؟.

الفصل الرابع

صعود الأنظمة الكلية التوتاليتارية الفاشية

جذور الفاشية

يدور اليوم الحديث عن الفاشية بسهولة. فنسمع هذا الإيديولوجي أو ذاك يعرّف الفاشية بأنها كل ما هو غير ديموقراطي، ويمكن القول بسهولة أيضاً، إن اشتراكية الدولة كما هي الحال في الاتحاد السوڤياتي منذ عام 1917، وأوروپا الشرقية منذ عام 1946، إنما هي فاشية. فيشمل التعبير الواحد أنظمة سياسية مختلفة بشكل تام. وقد وجدت الفاشية الإيطالية والأنظمة الفاشية في أوروپا الوسطى بين عامي 1920 و1935، كما كان في الأنظمة الإسبانية والپرتغالية مظاهر مشتركة بينها وبين الفاشية؛ وجدت كذلك النازية الهتلرية، وهي شكل أخر للنظام الكلي يقرب من الفاشية في بعض المظاهر، ويختلف عنها في مظاهر أخرى. وإن العنصر المشترك بين مختلف هذه الأنظمة هو أنها تستند جميعها إلى المفهوم القومي، والطبقات، ومعنى التسلط، وتمجيد الشباب، ورفض الفردية البورجوازية الليبرالية.

وإذا كانت الفاشية تعود في جذورها إلى الأدب اليميني، فإنها توجد كذلك لدى اليسار، حيث جرت في أواسط السبعينات المقارنة بين اليساريين والفاشيين، مع العلم أن اليساريين مثل الفاشيين قديماً «يمجدون الشباب ودوره الثوري». ويستنكرون التصنع في العلاقات الإنسانية في المجتمعات التحررية، ويصارعون العقلانية، ويخشون الثقافة... ويدينون الفصل بين الفكر والجسد، ويتوقون إلى قدوم الإنسان الكلي... ويمجدون العودة إلى الواقع، والارتباط المادي بالأرض، واللامركزية والإقليمية، ويخلطون بين الفردية الفوضوية والذوق الجماعي، ويعظون بالتخلي عن الغريزة الحياتية، ويريدون أن تصبح الحياة عيداً.

وأبعد من ذلك، فإن العديد من الزعماء الفاشيين أو النازيين كانوا في الأصل رجالاً من اليسار، وظهروا متعمقين بالطابع الماركسي أو البرودوني، قبل أن يصبحوا فاشيين، ألم يكن بنيتو موسوليني واحداً من رؤساء الاشتراكية الإيطالية؟ وألم يكن دوريو وديات من الفاشيين الفرنسيين الحقيقيين؟.

السمات المميزة

لقد تميزت الحركات المختلفة بقدر من العناصر المشتركة: منها دعوة الأمة، الأمر الذي تسهله الهزائم (هنغاريا وألمانيا) ومظاهر الإذلال (إيطاليا) والصعوبات الاجتماعية ـ الاقتصادية. فالميزة الفاشية الأولى هي القومية المتطرفة التي تطمح إلى الهيمنة السياسية دون مستند اقتصادي (إيطاليا، هنغاريا وبلغاريا) أو يغذيها اقتصاد قوي (الرايخ الألماني).

والميزة الثانية هي إقامة دولة قوية، متسلسلة بدقة، وتستند إلى حزب وحيد بشكل عام كأساس للسلطة ويكون رئيسه في الوقت نفسه الحاكم الحقيقي للدولة. ويقيم الحزب والدولة نظاماً بوليسياً شديداً، ويطوقان الشباب الذين يعلق عليهم أهمية كبرى ويبحثان في ضم الطبقة العاملة إلى جانب ضمان دعم الطبقات الوسطى والطبقات المالكة.

والميزة الثالثة لم تظهر إلا في ألمانيا النازية وهي السياسة العرقية المنهجية التي فرضتها الهتلرية على حلفائها اعتباراً من عامي 1938 ـ 1939. وكانت معاداة السامية تنتشر في أوروبا الوسطى كلها في هذا الوقت، ولكن كان يرتبط بتقاليد قديمة جداً منعتها هيبة آل هابسبورغ من الظهور.

والميزة الرابعة هي استخدام العنف والإرهاب.

المظاهر

الفاشية الإيطالية

كانت إيطاليا الموطن الأول لظهور الفاشية. فكانت سنة 1919 مرعبة لهذا البلد فلم يقبل أن تنتزع منه دلماسيا وسلوفانيا؛ وإضافة إلى ذلك، لقد كانت نهاية اقتصاد الحرب. غير أن الحرب كانت قد حملت الانتعاش إلى قسم كبير من طبقة البروليتاريا.

وأدى التحول إلى اقتصاد سلمي، إلى إنهاء الاعتمادات الخارجية،

ولحق ذلك هبوط في الانتاج الصناعي، وازدياد في البطالة، وارتفاع في الأسعار. وبلغ الاستياء حداً كبيراً. وحاولت أحزاب اليسار الاستفادة من ذلك. وفي الجنوب طالب مزارعو الملكيات الكبيرة بامتلاك الأراضي، وفي الشمال نظمت الطبقة العاملة الإضرابات العنيفة، وفضلاً عن ذلك فقد بدت الأوساط الفوضوية قوية، وتفاقمت الصراعات. وأصبح الوضع مناسباً لهم أكثر مما هو بالنسبة إلى الشيوعيين والاشتراكيين الذين انقسموا منذ مؤتمر ليڤورنو في عام 1921.

وفي آذار/مارس 1919 ظهر في ميلانو تنظيم جديد أسسه موسوليني، «الفاشيو» الذي يذكر بحمَلَة الفؤوس وأسلحة المقاتلين أثناء الراحة، كرمز للوحدة لأن الجيش يجمع الأمة بأسرها. ويظهر «الفاشيو» ذا طابع مزدوج ، وطني واجتماعي. فهو اجتماعي لأنه يضم العمال والفلاحين وهو وطني إلى الحد الذي يمثل فيه الحداد على الأمة الخاضعة للهوان (القمصان السود) و يدعو إلى جعل إيطاليا قوية، ووريثة حقيقية للامبراطورية الرومانية.

وفي المجال الاجتماعي هناك مصادر عديدة للفاشية. فإن رغبتها في جمع الفلاحين والعمال والطبقة الوسطى في دولة واحدة، تصلها بالفكر الكاثوليكي الاجتماعي والنظرية الحرفية التي دافع عنها العديد من رجال اللاهوت منذ عشرات السنين. وتجد رغبة في الدفاع عن الطبقة العاملة بعنف عند الحاجة مصدرها أفكار جورج سوريل وفي قسم هام من التقليد النقابي الفوضوي الذي انتشر في أوروپا اللاتينية المتوسطية ـ إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، والپرتغال ـ منذ نهاية القرن التاسع عشر.

وأما مفهومها القومي فإنه يعود إلى حركة ظهرت في بداية القرن العشرين، في مجلة «رغنو» التي كانت ذات نفوذ واسع في أوساط المثقفين. ويستند كذلك إلى الحركة الأدبية الإيطالية المستقبلية التي كانت تريد هدم الحضارة البورجوازية وتنمية «الوثبة الحيوية» عشية الحرب العالمية الأولى. وأخيراً كانت القومية الفاشية تصفق لمفاخر غبريال أنُونْزيو الذي استعاد مدينة فيُومْ من يوغوسلاڤيا إثر هجوم عسكري مفاجىء. من هنا لا ينبغي إبداء الدهشة لرؤية الفاشية تشهد انطلاقة سريعة في إيطاليا، وفي حين كان عدد المنتسبين إليها يزداد بنسبة عشرة بالمئة بين عامي 1919 و1921 لم يكسب

الاشتراكيون والشيوعيون صوتاً واحداً. وفي أيار/مايو 1921، وصل إلى البرلمان الإيطالي 35 نائباً فاشياً.

وكانت إيطاليا في حالة اضطراب اقتصادي دائم. فانتشرت حركة «الفاشيو» بشكل سريع جداً. ففي تموز/يوليو 1920 ارتفع عددهم إلى 108؛ وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1921، بلغوا 2200 إلى جانب 350 ألف مناضل مسجّل. ومن جهة أخرى كانت الفاشية معادية للملكية في بداية ظهورها، ولكنها بدأت تلقى دعم الطبقة المسيطرة منذ وقوفها ضد احتلال المصانع وضد الإضرابات.

وفي مواجهة الفوضى، صار يرجى قيام دولة قوية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1921 تحولت الحركة إلى حزب وطني فاشي. ولكن الأزمة الاجتماعية لم تحل، فضلاً عن أن الصراعات بين الاشتراكيين الإصلاحيين، والشيوعيين الوحدويين والشيوعيين الفوضويين الثوريين أدت إلى التقليل من النضالية البروليتارية. ومقابل صعود ذوي القمصان السود، الذين استخدموا المطرقة وزيت الخروع، لم يكن الاشتراكيون المنقسمون على أنفسهم قد كسبوا شيئاً هاماً. وجاء المجلس المنتخب عام 1920 شديد الصراع؛ فكانت الأمور تنتقل من أزمة إلى أخرى. وفي شباط/فبراير 1922 تساءل الاشتراكيون أمام الفراغ السياسي إذا ما كان يجب المشاركة مع الأحزاب الدستورية البورجوازية. وساهمت جملة من الإضرابات التي قمعت في تموز/يوليو 1922 من قبل الفاشيين بتسريع تفكك اليسار، مما دفع الفاشيين، في تشرين الأول/نوفمبر، إلى تنظيم مسيرة إلى روما، فلجأ الملك إلى دعوة موسوليني لتسلم السلطة تجنباً لاندلاع الحرب الأهلية. فألّف حكومة اتحاد وطني وحصل على ثقة المجلس بأغلبية كبيرة، فيها بعض الأصوات الاشتراكية.

موسوليني في السلطة

وكان عهد الفاشية الليبرالية بين عامي 1922 و 1924. فاستمر إجراء الانتخابات، إلى جانب ديمقراطية ظاهرية. ولكن الأحوال تغيرت بعد انتخابات 1924 حيث فاز الفاشيون بـ 375 مقعداً مقابل 63 لليسار الاشتراكي. فمن جهة، قتل أحد قادة الحزب الاشتراكي ماتيوتي في حزيران/يونيو، ومن

جهة أخرى كمت أفواه المعارضة؛ وفي عام 1925، أعلن قيام الحزب الوحيد، بعد أن تمت تصفية المعارضة؛ وأصبح موسوليني الوزير الأول ورئيس الحزب الفاشي والزعيم، وجمع بين يديه جميع الصلاحيات. وفي عام 1928 جرت الانتخابات على أساس لائحة وحيدة.

وبعد بضعة أشهر من التردد، عرفت الفاشية في سياسة التدخل الاقتصادي والاجتماعي. وفي عام 1926 استعيض عن نقابات العمال وأرباب العمل، بهيئة الحرفة الواحدة، وبالمنظمة التعادلية التمثيل بين العمال وأرباب العمل. وفقد أرباب العمل حق إغلاق المصانع في وجه العمال كما فقد العمال حق الإضراب.

وصدر في السنة التالية ميثاق العمل الذي أعطى لإيطاليا تشريعاً اجتماعياً أقام جملة من الصناديق المشتركة الإلزامية يغطيها صندوق وطني للتأمينات الاجتماعية. وجرى تشجيع السياسة الزراعية بتحسين الأراضي، وإعادة التشجير؛ وحقق استخدام المحرك المائي خطوات إلى الأمام مما أتاح تطوير الطاقة الكهر ـ مائية وتطوير عمليات الري في آن واحد، حيث جرى تجفيف دلتا سهل الپو ومستنقعات الپونتين؛ فتجاوزت المحاصيل الزراعية في أعوام الثلاثينات، مستوى المحاصيل الفرنسية في حين كانت أدنى منها قبل عام 1914.

وتطورت المدن وتنظيمها، والعناية الصحية وكذلك الكهرباء. ومن أجل النضال ضد صعوبات التصنيع تأسس معهد الانشاء الصناعي الذي أتاح للدولة التدخل المباشر في الحياة الاقتصادية، وتشجيع الانطلاقة الانتاجية. وقد أدين هذا النظام من قبل الصحافة اليسارية في أوروپا الديموقراطية في ذلك الوقت. ولكنه استمر في الجمهورية الإيطالية بعد عام 1945 وأصبح أحد العناصر الهامة للتطور الاقتصادي الإيطالي بعد الحرب.

وأخيراً فقد طوَّرت الفاشية شبكة الخطوط الحديد وبدأت بإنشاء الأوتوسترادات، فسهلت إنهاء عزلة بعض المناطق وانطلاق صناعة السيارات في آن واحد.

العلاقات مع المقر البابوي

وتمكنت الحكومة الفاشية من تسوية مشكلة مثيرة للضيق والألم، تلك هي علاقة الدولة مع الفاتيكان، بعد أن تسببت بانعكاسات عميقة في الوجدان الأوروبي.

فمنذ 1870، كان البابا يعتبر نفسه سجين الفاتيكان. وفي عام 1923 بدأت المفاوضات وأدت إلى اتفاقات لاتران عام 1929. وبموجبها اعترفت إيطاليا بالسيادة الدولية لمدينة الفاتيكان. ومنحت المقر البابوي امتيازات مالية من أجل تعويض خسائرها من الأرض عام 1870. وعززت بعض المواد الدستورية نظام الكنيسة بطابع دولة الكنيسة الكاثوليكية الرومانية. وأقر للزواج الديني بجميع تأثيرات الزواج المدني، وبإلزامية التعليم الديني في المدارس، وظل الطلاق ممنوعاً.

وهكذا جرى نوع من التقارب بين المقر البابوي والدولة الإيطالية، رغم استمرار بذرة الشقاق. ولجأ النظام الفاشي إلى تنظيم جميع الإيطاليين من 6 إلى 60 سنة. فيدخل الشباب الإيطالي منذ أول فتوتهم في «الشبيبة الفاشية» التي أنشئت تقليداً لمنظمة الكومسومول والكشّافة. وكان يجري عرض الفتيان أمام الزعيم، ويحيط بهم، في بعض الأحيان، مرشدون في ثياب الكهنة، ولا شك أن دور هؤلاء كان ثانوياً أمام نفوذ الفاشية الكبير.

وفي الواقع فقد أسهم بيوس الحادي عشر بتخفيف التوتر شيئاً فشيئاً بين الكنيسة الكاثوليكية والفاشية، ولم يبق بينهما من خلافات غير الخلافات المحلية.

تطور السياسة الخارجية

لقد أظهرت الفاشية دبلوماسية سلمية في بادىء الأمر؛ حيث تقرّبت من يوغوسلافيا في عام 1924، واعترفت بالاتحاد السوفياتي في السنة ذاتها، وشاركت بفعالية بنظام الأمن الجماعي المقترح من قبل الحكومة الفرنسية. وفي الوقت ذاته حاولت إيطاليا تثبيت مواقع لها في البلقان. فقامت بالتقرب من هنغاريا، ثم من بلغاريا، مما أدّى إلى إقامة نوع من الموازنة مع الوفاق المصغر الذي تدعمه فرنسا. وبدا أن إيطاليا لم تتخل عن مطالبها تجاه

يوغوسلافيا، حيث تأكد أن جماعة القوميين الكرواتيين المسؤولين عن مصرع ألكسندر ملك يوغوسلافيا وليوس بارتو في تشرين الأول/ أكتوبر 1934، كانوا يتدربون أنفسهم في معسكرات إيطالية.

وفي السنة ذاتها كانت إيطاليا تتقرب من فرنسا، فوقفت في تموز/ يوليو 1934 ضد هتلر في مسألة احتلال النمسا بعد مقتل المستشار دلفوس.

ولكن الأزمة الأثيوبية، ثم الأزمة الإسبانية أفسدتا التقارب الفرنسي الإيطالي الذي كانت تجسده معاهدة ستريسا. ولكن تقارباً من ألمانيا ظهر بعد ذلك؛ فأصبحت العلاقات الألمانية الإسبانية، اعتباراً من عام 1936، ولا سيما خلال الحرب الإسبانية. وبتأثير من صهر موسوليني غاليازُو شيانو، متوثقة أكثر فأكثر لدرجة بدأ معها الحديث عن محور برلين - روما، الذي جسّده ضم ألبانيا في نيسان/ إبريل 1939 و «الحلف الفولاذي» في أيار/ مايو 1939.

وبالرغم من مساهمة الفاشية في إعمار إيطاليا باستخدام وسائل وأساليب كلية ولكن ذات طابع إنساني، فإنها قد أوصلت إلى قيام نظام قريب جداً من النازية، وجرّت إيطاليا إلى الحرب والهزيمة والدمار.

ألمانيا القومية - الاشتراكية

وجاءت ألمانيا القومية - الاشتراكية نموذجاً آخر للفاشية الإيطالية. وكانت ألمانيا هي الخاسرة في الحرب العالمية الأولى وأدت هزيمتها إلى سقوط آل هوهنزلرن. وجاء خريف وبداية شتاء 1918 - 1919 يحملان وضعاً مأسوياً بالنسبة إلى ألمانيا، ومقلقاً بالنسبة إلى أوروبا. وبدأ البحث عن نظام جديد للبلد المهزوم، فهل سيكون جمهورية اشتراكية، أو ديموقراطية أو ملكية برلمانية؟ وقد بدا الرايخ متجهاً نحو ثورة اشتراكية أكثر من الاتحاد السوڤياتي. فمنذ 1912 كان الحزب الاشتراكي - الديموقراطي، الحزب الماركسي التحريفي، هو الأول في الدولة. وأصبحت الطبقة العاملة تمثل أكثر من 40 بالمئة من السكان القادرين على العمل. وبدت الأمور حسب رأي ماركس، مهيأة لولادة دولة بروليتارية، تحت تأثير الهزيمة.

فشل مغامرة البروليتارية

ولكن ذلك لم يحصل بسبب رفض الأكثرية الساحقة من الطبقة العاملة الانجرار في مغامرة بروليتارية. وعندما أعلنت الجمهورية في برلين، وفي العاشر من تشرين الثاني/ نوڤمبر 1918، كان الرايخ يتوجه نحو التفكك. فظهر في رينانيا تيار انفصالي بدعم من الجيش الفرنسي؛ وفي باڤاريا كان قسم كبير من السكان يرغب في الانفصال عن الرايخ. وأما في برلين، فكان مجلس مفوضي الشعب الذي يسيطر عليه الاشتراكيون يتمسكون باستمرار جهاز الدولة، ويستندون إلى الجيش في ذلك، وهكذا منذ البداية، ظهرت المفارقة لدى الاشتراكيين وقد تسلموا السلطة عن طريق الثورة وحاولوا الحفاظ عليها بدعم من الأوساط المحافظة. وإضافة إلى ذلك وقع أرباب العمل والنقابات، منذ 15 تشرين الثاني/نوڤمبر اتفاقاً يمنح العمال حق الإضراب والتجمع، ويحدد يوم العمل بثماني ساعات، ويعترف بالنقابات كشركاء شرعيين، في حين ظلت المصانع ملكية لأرباب العمل. غير أن قلة من اليسار المتطرف «السبارتاكيين» بقيادة ليبْكْنِيخْتْ وروزا لوكسمبورغ، كانت تدعو إلى ثورة متطرفة وتحاول إقامة جمهورية اشتراكية. وجرت مظاهرات عنيفة في برلين، مما زاد في المصاعب أمام الاشتراكيين المعتدلين. وفي كانون الأول/ ديسمبر جرت اضطرابات شديدة، ولكن الجيش أعاد النظام والهدوء، وأدانت جماهير الرأي العام الألماني المتطرفين وفشلت الثورة في ألمانيا. جرى ذلك لعدة أسباب أهمها غياب طبقة عاملة مؤيدة للعملية الثورية. وفي شباط/ فبراير التأم المجلس التأسيسي في ڤايمار. فلم يحصل اليسار المتطرف إلا على 7،5 بالمئة من الأصوات. وحصل الاشتراكيون على ما يقرب من الثلث، والوسط والديموقراطيون الثلث كذلك، وما تبقى من الأصوات كانت لصالح اليمين. ولكن هذا المجلس التأسيسي الذي أعلن قيام الجمهورية انبثق من شعب كان القليل منه جمهورياً حقاً. ومن هنا المأساة الحقيقية لجمهورية ڤايمار، إنها كانت جمهورية بدون جمهوريين.

جمهورية ڤايمار ومصاعبها

وتشكلت حكومة جديدة من تحالف الفئات الوسطى واتبعت سلوكاً معتدلاً من الناحيتين السياسية والاجتماعية. ثم وضع دستور جديد للرايخ؛ قلل

إلى حد بعيد من امتيازات مالكي الأراضي ومال إلى إقامة نظام مركزي أكثر مما هو فدرالي. وفي حال وقوع الازمات، فإن رئيس الرايخ يتمتع بصلاحيات كبرى؛ وأتاحت له المادة 48 «اتخاذ الإجراءات الضرورية لإعادة تثبيت الأمن والنظام العام، باللجوء إلى استخدام القوة المسلحة عندما تدعو الحاجة».

وصدر الدستور في 14 آب/أغسطس دون أخذ آراء أصحاب الأراضي ـ في حينه ـ فإن دستور ڤايمار عزز وثبت الوحدة الألمانية. وفي الربيع جرت مظاهرتان عماليتان في برلين وساكس، ولكنهما تعرضتا لقمع شديد أدى إلى مقتل أكثر من ألف شخص.

وكان على المجلس التشريعي لجمهورية ڤايمار أن يصادق على معاهدة ڤرساي المفروضة بالقوة كما وصفتها جميع النصوص الألمانية. وأصبح موضوع هذه المعاهدة المحرك الأساسي للإيديولوجية القومية على امتداد عشرين سنة.

الأزمة الاقتصادية

ومع ذلك فإن أكثرية الرأي العام كان معادياً للنظام القديم. ففي أقصى اليسار نال الشيوعيون والاشتراكيون المستقلون بقدر ما نال الحزب الاشتراكي الديمقراطي، ما يقرب من 20 بالمئة، وفي اليمين نال الوطنيون الألمان ما يقرب من ثلث الهيئة الانتخابية. ويبين هذا قوة المعارضة، حيث كان في صفوفها الضباط وأعداء البولشفية، والأرستقراطية الألمانية وكذلك قسم كبير من الجامعة والطبقة الوسطى. وكان الأساتذة والطلاب المرتبطون بعمق بالكيانية الألمانية يعتبرون الجمهورية عنصراً خطراً. وأما أنصارها فكانوا يمثلون أقل من نصف الهيئة الانتخابية. وتحت تأثير هذا الاضطراب السياسي كان الوضع الاقتصادي خطراً؛ حيث أصبح الرايخ واقعاً تحت الديون التي تزايدت بالاحتلال والتعويضات. وغدا التضخم يتسارع بقدر ما تغيب الدولة عن مراقبة النشاط الاقتصادي. ففي عام 1920 لم يكن المارك يساوي أكثر من عشرة بالمئة من معادله الذهبي الأصلي؛ وهبط الانتاج الصناعي إلى نصف مستواه وفي عام 1913؛ كان العجز التجاري كبيراً، لقد بلغ 90 مليار مارك عام 1920. وبين عامي 1920 و1923 انهار المارك بشكل جنوني حيث كان الدولار يعادل 60 ماركاً في عام 1920 و450 في تموز/يوليو و288 ألفاً في عام 1922.

ولم تعد ألمانيا قادرة على الدفع؛ فقررت فرنسا وبلجيكا احتلال منطقة الرور من أجل مراقبة النشاط الاقتصادي. وفي نهاية عام 1923، عشية انهيار عام خضع الرايخ لضغط الحلفاء وحاول إنشاء اقتصاد جديد ونقد جديد.

وقد تميزت هذه المرحلة المضطربة من 1920 إلى 1924 بمظاهر مختلفة: فقد أوقع التضخم الطبقة الوسطى بالإفلاس، فأصاب ذوي الدخل والمتقاعدين والتجار والمستخدمين غير أن هذه الطبقة لا تقبل الطابع البروليتاري ولا الاشتراكي. ولكونها متجذرة في الوطنية كانت مستعدة للإصغاء إلى كل حزب مدافعاً عنها ويدعو للانتقام من أولئك الذين يحملونها مسؤولية إلحاق الضرر بمصالحهم، من المنتصرين في الحرب، واليهود والماركسيين. وفي أيار/ مايو 1924 حصل الحزب الوطني الاشتراكي الذي لم يكن عمره قد زاد عن أربع سنوات، على ما يقرب من مليوني صوت أي 7 بالمئة من الجسم الانتخابي الألماني.

وقبل وصول النازية إلى السلطة، سهل استياء الطبقات الوسطى قيام العديد من المحاولات الانقلابية، في جميع أرجاء ألمانيا، وكان أهمها محاولات كاپ عام 1920 والمحاولات الثلاثة لعام 1923 حيث جرت الأولى في برلين والثانية في رينانيا، والثالثة قام بها أدولف هتلر في باڤاريا في 8 تشرين الثاني/ نوڤمبر.

والميزة الأخيرة لهذه المرحلة كانت تعزيز دور الرأسمالية الكبيرة التي استفادت وحدها من الأزمة مما أتاح لألمانيا تقوية مشاريعها الكبيرة حيث أقيم فيها أول تروست كيميائي في العالم. وأن تزود بفضل الرساميل الأنكلو ـ ساكسونية الكبيرة بوسائل هامة من أجل دفع عملية التطور إلى الإمام. وفي عام 1929، عشية الأزمة، كان الاقتصاد الألماني قد تجاوز مستوى عام 1913 بنسبة بلغت 15 بالمئة.

وقد أدّى استقرار المارك في آب/ أغسطس 1924، والانطلاقة الانتاجية إلى توطيد النظام، وهذا ما أظهرته انتخابات 1924. وظهر اليسار المتطرف الخاسر الأكبر وخسر اليمين المتطرف أيضاً. وبدت عودة الاستقرار مؤكدة، بعد أن وقع اليسار المتطرف ضحية برامجه وضحية رغبة الأكثرية الساحقة من الشعب بالنظام والاستقرار الاقتصادي والسياسي.

سياسة ستريسمَن

وفي الوقت ذاته، فقد تحسن الوضع الدبلوماسي لألمانيا. وبعد أن تمت المصالحة بينها وبين الاتحاد السوفياتي في مؤتمر راپالُّو عام 1922، تخلى الطرفان عن المطالبة بتعويضات الحرب، وأقاما بينهما تعاوناً سياسياً واقتصادياً وكذلك عسكرياً حيث أخذ الجيش الألماني الجديد يجري تدريباته في الاتحاد السوفياتي.

ومن جهة أخرى كان يجري إعداد نظام للتعويضات بواسطة لجنة داوس Dawes عام 1924 ويونغ عام 1929. وأخيراً أعادت اتفاقات لوكارنو ألمانيا إلى المحيط الأوروبي رغم أنها لم تتخل عن مطالبها الشرقية. وحدد حينها وزير الشؤون الخارجية ستريسمن أهدافه: «تصحيح الحدود الشرقية، وإعادة دانتزيغ والممر البولوني وضم النمسا».

وهكذا كانت سياسة ستريسمن أقل حرصاً على السلام والاهتمام بأوروبا مما أريد قوله. ولم يكن الجيش الألماني يعد أكثر من 100 ألف جندي وقوات الشرطة 180 ألفاً، وأما هيئة الأركان العليا فقد حلت رسمياً ولكنها استمرت قائمة في الواقع. وفي حين كانت ألمانيا لا تخشى أن تفقد شيئاً فإنها كانت على استعداد لفتح المفاوضات حول نزع السلاح، بينما أبدى الفرنسيون والانكليز بعض التحفظ تجاه ذلك. لقد كانت ألمانيا تريد إظهار رغبتها السلمية لأن ذلك يسهم في جذب الرساميل الأميركية إليها وهي مصدر الازدهار.

الأزمة الاقتصادية

في هذه السنوات من 1924 إلى 1928 شهدت ألمانيا انطلاقة اقتصادية كبيرة، قامت على عقلنة الانتاج، والسياسة العلمية، وتمركز المشاريع ومحاولة تحقيق التكامل الاجتماعي. وهذا ما جعل ألمانيا تكسب «معركة براءات الاختراع»، فنالت تسع جوائز نوبل من بين 28 جائزة علمية، بين عامي 1919 و 1927. وبدا في ربيع 1928، غداة الانتخابات التي شهدت تقدماً ملموساً للحزب الاشتراكي الألماني، وتراجعاً للنازيين، أن جمهورية ڤايمار قد عززت

مواقعها. ولكن الأزمة التي برزت في الولايات المتحدة كانت تدفعها نحو الهلاك.

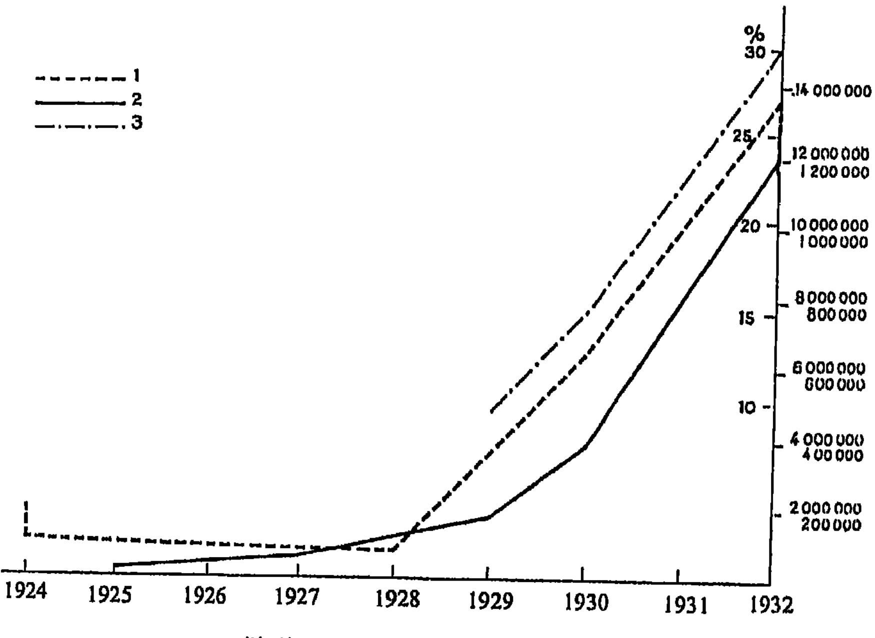
وقبل الأزمة الاقتصادية ظهرت أزمة اجتماعية خطرة، تميزت بإضراب في منطقة الرور وبأحداث خطيرة في برلين بعد مظاهرة الأول من أيار/ مايو فوقعت حوادث اقتتال يومية بين الشيوعيين والاشتراكيين؛ وأدت الإجراءات المضادة للشيوعيين إلى تشديد حدة الصراع استفاد منه النازيون، ومن جهة أخرى، فقد أدت معارضة خطة يونغ إلى تكوين جبهة وطنية، قادها النازيون، وجمعت ما يقرب من ستة ملايين ناخب. وفي هذا القرن ظهر الحزب النازي كأكبر قوة، واجتذب إلى صفوفه الطبقات الوسطى إلى جانب قسم غير قليل من العمال.

أزمة 1929 وظهور النازية

لقد برزت أزمة 1929 في ألمانيا بشكل أقوى مما في الولايات المتحدة. ورغم كون الاقتصاد الألماني تابع للرأسمالية الأميركية بشكل واسع، فإن مقارنة تطور الانتاج الصناعي في البلدين ذو دلالة هامة. فقد زاد عدد العاطلين عن العمل إلى حد كبير؛ وفي آذار/ مارس 1932 تجاوز العدد 6 ملايين عاطل من أصل 20 مليوناً من الأجراء العاطلين عن العمل، أي بنسبة 40 بالمئة. وكانت التعويضات زهيدة لا تكاد تؤمن الحاجة إلى الغذاء البسيط. وقد حاولت الحكومة القيام بإجرءات تعسفية ولكنها اصطدمت بمعارضة الحزب الاشتراكي الديمقراطي والنقابات.

وتم تشكيل حكومة جديدة، واستناداً إلى المادة 48 من الدستور، برئاسة برونينغ؛ ولكن البرلمان رفض تخفيض رواتب الموظفين. فجرى حل المجلس التشريعي؛ وأظهرت انتخابات 1930 فوزاً كاسحاً للنازيين، بأكثر من 100 مقعد، وأصبحوا يشكلون الكتلة النيابية الثانية في المجلس، وأظهر هتلر مهارة شيطانية: حيث بدا معادياًللماركسية والسامية والرأسمالية وقومياً، وفي الوقت نفسه كان يعلن احترامه للشرعية ومعاداته لأي تعديل دستورى. غير أن برونينغ احتفظ بالأكثرية المطلقة في المجلس التشريعي. وفي عام 1931، وأمام تفاقم الأزمة طلب الدعم من باريس ولندن ولكنه اصطدم بعدم استجابة

العاصمتين. فالحلفاء لم يكونوا مدركين لضرورة دعم برونينغ من أجل تجنب هتلر. وفي جوٍّ من الاستياء العام تكونت الجبهة الوطنية بمبادرة من النازيين وطالبت بانتخابات جديدة وبحكومة وطنية شرعية.



1 ـ عدد الناخبين 2 ـ عدد المنتسبين 3 ـ النسبة المئوية للبطالة

رسم 2 ـ مقارنة لانطلاقة الحزب الوطني الاشتراكي الألماني ومسار أزمة البطالة.

المستشار هتلر

وبعد استقالة برونينغ، أحرز النازيون تقدماً كبيراً في انتخابات 1932، حيث تضاعفت أصواتهم عما حصلوا عليه في عام 1930. وأصبحوا يمثلون 37 بالمئة من الهيئة الانتخابية؛ فطالب هتلر بمنصب مستشار ألمانيا ورفض هندنبورغ هذا الطلب؛ غير أن الشيوعيين لم يحاولوا التقرّب من الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي عاملوه كحزب اشتراكي فاشي. وفي الواقع منذ هذا الوقت بدأت الأيام الأخيرة لجمهورية ڤايمار. فقد أصبح الاشتراكيون والشيوعيون في تعارض تام، وكان البعض يتحدث عن دكتاتورية البروليتاريا وينادي الآخرون بالديمقراطية الاشتراكية. وأما أحزاب اليمين التي ظلت لمدة

طويلة تحظى بالأكثرية المطلقة، فإنها لم تكن مدعومة من قبل الحلفاء ولا من قبل أنصارهم الذين رفضوا تقديم أية تضحيات. وأصبح الطريق مفتوحاً أمام النازيين وسط دسائس مجلس الوزراء وأخذت الحكومة المشكّلة عام 1932 تسير من فشل إلى فشل. وبعد أن وجهت لها الانتقادات في المجلس التشريعي لجأت إلى إجراء انتخابات جديدة ثم أخلت ساحة الحكم، وعندما حاولت الحكومة التي خلفتها القيام بإصلاحات سياسية حقيقية، تعرضت لحملات المجلس التشريعي والنقابات والأحزاب. وفي كانون الثاني/ يناير 1933 لم يبق أمام هندنبورغ إلاّ حل واحد هو توجيه الدعوة إلى هتلر.

وأصبح هتلر مستشار ألمانيا في هذا التاريخ. وفي البداية لم تضم الحكومة أكثر من ثلاثة نازيين، ومنهم وزير الداخلية، الأمر الذي سمح بدمج التنظيم السري والبوليس السري للحزب النازي في نشاطات الشرطة. ثم أعلن المستشار الجديد حل المجلس التشريعي؛ وجرت الحملة الانتخابية في أجواء مضطربة، وأشاع النازيون نوعاً من الرعب، ولكنهم لم يتمكنوا من كسب الأكثرية المطلقة بل احتاجوا لدعم الوطنيين الألمان. ومن أجل الحصول على أكثرية الثلثين اللازمة للحصول على الصلاحيات المطلقة، كان لا بد من كسب دعم الوسط. وفي غمرة الحملة الانتخابية شب حريق في المجلس التشريعي، وبدا أن النازيين كانوا وراء ذلك، ورغم ذلك فقد اتخذوا من هذا الحادث الحجة للصراع ضد الشيوعيين حيث مُنعت صحافتهم واحتُل مقر حزبهم.

الحزب الوحيد

وغداة الانتخابات جرى حظر الحزب الشيوعي، مما عزز سلطة النازيين. وعين هتلر في مناطق الأرياف مفوضين تمتعوا بصلاحيات هامة. وفي الرابع عشر من آذار/ مارس عين غوبلز وزيراً للدعاية والإعلام، وفور ذلك تقريباً افتتحت معسكرات المنفيين السياسيين ومنها معسكر داشو. وفي 22 آذار/ مارس مُنح هتلر الصلاحيات المطلقة من قبل المجلس التشريعي. ومنذ ذلك الحين أصبح هتلر، بإجراء شرعي وبموافقة من السلطات العليا، بما فيها السلطات الروحية، السيد المطلق للرايخ. ومارست أحزاب المعارضة اللعبة حيث دعا الحزب الاشتراكي، في نيسان/ إبريل 1933، البلديات لدعم عمل الحكومة. وفي نهاية حزيران/ يونيو حلت جميع الأحزاب الأخرى عدا الحزب

النازي؛ وفي الثاني من أيار/مايو تم إدخال جميع النقابات في «الجبهة الألمانية للعمل». وأعلن غوبلز أنه يجب ألا يبقى في ألمانيا إلا «رأي عام واحد، وحزب واحد، وجماعة واحدة». واستناداً إلى الحزب وجملة من المنظمات الموازية مثل البوليس السري وجبهة العمل، والشبيبة الهتلرية والمنظمة النسائية الجامعية، فإن النازية جعلت من ألمانيا آلة طيعة، في خط مذهبي واحد. وصار الحزب النازي قوة هتلر. وفي عام 1933 عندما تولى السلطة كان يضم مليون عضو، ينتمون إلى الطبقة الوسطى وكذلك إلى بعض فئات العمال، وبين كانون الثاني/يناير 1930 وكانون الأول/ديسمبر 1932 زادت نسبة العمال من الخمس إلى الثلث في تركيب الحزب وشكلت الطبقة العاملة عنصراً هاماً من هيئته الانتخابية. وقد لوحظ منذ زمن بعيد الترابط بين اتساع البطالة والأصوات النازية. ولا بد من الإشارة إلى وزن الشباب ودور المعلمين حيث يمكن القول إن 30 بالمئة من المدرسين الابتدائيين و40 بالمئة من هيئة التعليم الثانوي وأكثر من 50 بالمئة من التعليم العالي، كانوا قريبين جداً من الحزب النازي.

ميزات النازية

تستند الوطنية الاشتراكية مثل الفاشية إلى المفهوم القومي وتكون الدولة ذات تراتبية محكمة، ومستندة إلى حزب وحيد، وعلى أسطورة الزعيم. ولكننا نجد في النازية عنصراً ثالثاً خاصاً بها هو مفهوم العرق. فحسب رأي النازيين، يعتبر الألمان ورثة سكان شمال أوروبا ذوي العرق الآري الذين هم في صراع دائم مع الساميين مخربي الحضارة. وتستند منظومة الوطنية الاشتراكية إلى جملة من الأساطير والخرافات بدءاً من المعرفة اللاهوتية حتى تمجيد سكان أوروبا الشمالية في القرون الوسطى، إنها تجد جذورها في التقاليد الألمانية القديمة. ولعل ذلك يعود لكون ألمانيا لم تصبح دولة حتى عام 1871، ولأن سكانها في قلب أوروبا، فهم نتيجة الاختلاط والامتزاج بين السلتيين والألپيين والشماليين والسلاف والساميين؛ والقومية الألمانية مشبعة بقوة بتقاليد القرون الوسطى من تمجيد للجرمانيين وخرافة باربروسا. وحسب هذا المفهوم فالألماني هو كل من يتحدث الألمانية، ويعود هذا المفهوم إلى الفيلسوف فيخته والأخوة غريم. وتبين جميع هذه الأحداث الفكرة التي ظهرت في القرن

التاسع عشر حول كون الألمان ينتمون إلى عرق أسمى وأن كل من كان ألمانياً يجب أن يعود إلى ألمانيته. وضمن هاتين النظريتين التي تعود جذورهما للفكر الألماني تدخل جميع المفاهيم النازية عن المجال الحيوي والعنصرية.

إعادة تنظيم الدولة

وأجرى هتلر إعادة تنظيم كاملة للدولة والاقتصاد. ووضع التعليم لخدمة أهداف النازية وترسيخ الفكرة القومية والاقتناع بالمصير الأبدي، وأصبح المدرّس هو المعلم وملقّن السياسة والضابط الأحتياطي ومنذ نيسان/إبريل 1933 لم يعد للأرياف إدارتها الذاتية وأصبح الرايخ دولة مركزية.

وقد خصص حيز واسع للدعاية حيث كان الراديو والسينما الوسيلتين الأساسيتين؛ واستخدم غوبلز بشكل شيطاني التقنيات الجديدة للاتصال بالجماهير. وقد عرف كيف ينظم، بمساعدة سبير، احتفالات التعظيم التي كانت ذات تأثير فعال على الجماهير، فكانت تجري استعراضات لحملة المشاعل، وبناء مدرج للحزب في نورمبورغ، وعيد الشمس أو الحصاد. جميع هذه الاحتفالات كانت أفلاماً ذات مشهد عظيم.

تطوير الاقتصاد

وفي الوقت ذاته تركز النشاط على الشؤون الاقتصادية فأراد هتلر في آن واحد كسب الطبقة العاملة وتحقيق مستوى معيشة لائقة لها يسهل اندماجها في المجتمع، مستدركاً بذلك هموم قسم كبير من الرأي العام منذ أكثر من مئة سنة. فجاء قانون تنظيم العمل يثبت المشاركة بين أرباب العمل والطبقة العاملة. وجرى تطوير للتأمينات الاجتماعية، والثقافية الشعبية ووسائل التسلية والراحة. وخاض معركة ضد البطالة وأقام أجواء الانطلاق الاقتصادي وقام ببعض الأعمال الكبيرة. فمنذ 1933 حتى 1939 عُبِّدت مسافة 2500 كلم من الطرق الواسعة. وتم بناء مئات الألوف من المساكن، وتركزت سياسة حقيقية لتنظيم المدن؛ مما أدّى إلى تقليل البطالة إلى حد كبير.

وأدت هذه الوقائع إلى تحقيق الانطلاقة الاقتصادية. ففي عام 1937 تضاعف الانتاج مرتين عن سنة 1932 . وتسارعت وتيرة التطور مستندة إلى عدة

عوامل ، أهمها الفائدة المتحققة من التصدير ويتوضح هذا الأمر من خلال العلاقة مع دول الاتفاق الصغير، ففي عام 1928 بلغت تجارة ألمانيا الخارجية مع هذه الدول نسبة 8 بالمئة، و5 بالمئة في عام 1932، و15 بالمئة في عام 1935، و35 بالمئة في عام 1938.وقبل أن تُلحق ألمانيا الهزيمة العسكرية بفرنسا عام 1940 كانت انتصرت عليها اقتصادياً في بلاد البلقان بين عامي 1935 و 1937.

سياسة الحرب والمصاعب الداخلية

والعامل الهام الآخر في مضاعفة الانتاج وتسريع التطور في ألمانيا، الذي برز بعد عام 1935 هو سياسة الحرب. فقد أخذت الحكومة تشجع البحث في المجالات الرئيسية في الصناعة الكيميائية، والكهربائية والذرية. وبالرغم من هرب بعض الأدمغة فإن البحث العلمي في ألمانيا عام 1939 كان يحتل المقام الأول في العالم. وكانت الدولة تشرف مباشرة على أرباب العمل وتشجع مسار التمركز حيث استفادت احتكارات سيمنس، وفاربن وكروپ من السياسة الوطنية الاشتراكية بشكل واسع.

ولكن هذا الشأن لم يكن ظرفياً، بل كان في صميم الفكرة النازية وقد أعطى نتائج لا يرقى إليها الشك، والمعجزة الاقتصادية التي شهدتها الدولتان الألمانيتان بعد عام 1948 تعود في معظمها إلى السياسة الوطنية الاشتراكية التي أعدت البنية التحتية الصناعية الفريدة في أوروبا بل حتى في العالم.

وأدت تلك السياسة إلى خلق جملة من المصاعب داخل الحزب النازي. فإذا كان هتلر ومحيطه المباشر قد اتبعوا سياسة قومية تميزت بطابع الرأسمالية الجديدة، فإن قلة ذات موقع هام في الحزب كانت يسارية حقاً ومعادية للرأسمالية. وأدّى هذا الموقف إلى ظهور المواضيع الفاشية لدى إيديولوجيي النازية الذين امتدحوا العودة إلى الأرض وإلى الهيئات الحرفية في زمن القرون الوسطى. وكان لهذه الأفكار اعتبار لدى البورجوازية الصغيرة وحتى لدى الطبقة العاملة، المعاديتين للرأسمالية والسامية بسبب كون معظم المخازن الكبرى تعود ملكيتها لفئات يهودية. وكان العديد من مناضلي هاتين الطبقتين، وهم غالباً في الحزب، يتجمعون في منظمة سرية شبه عسكرية وينتظرون القيام

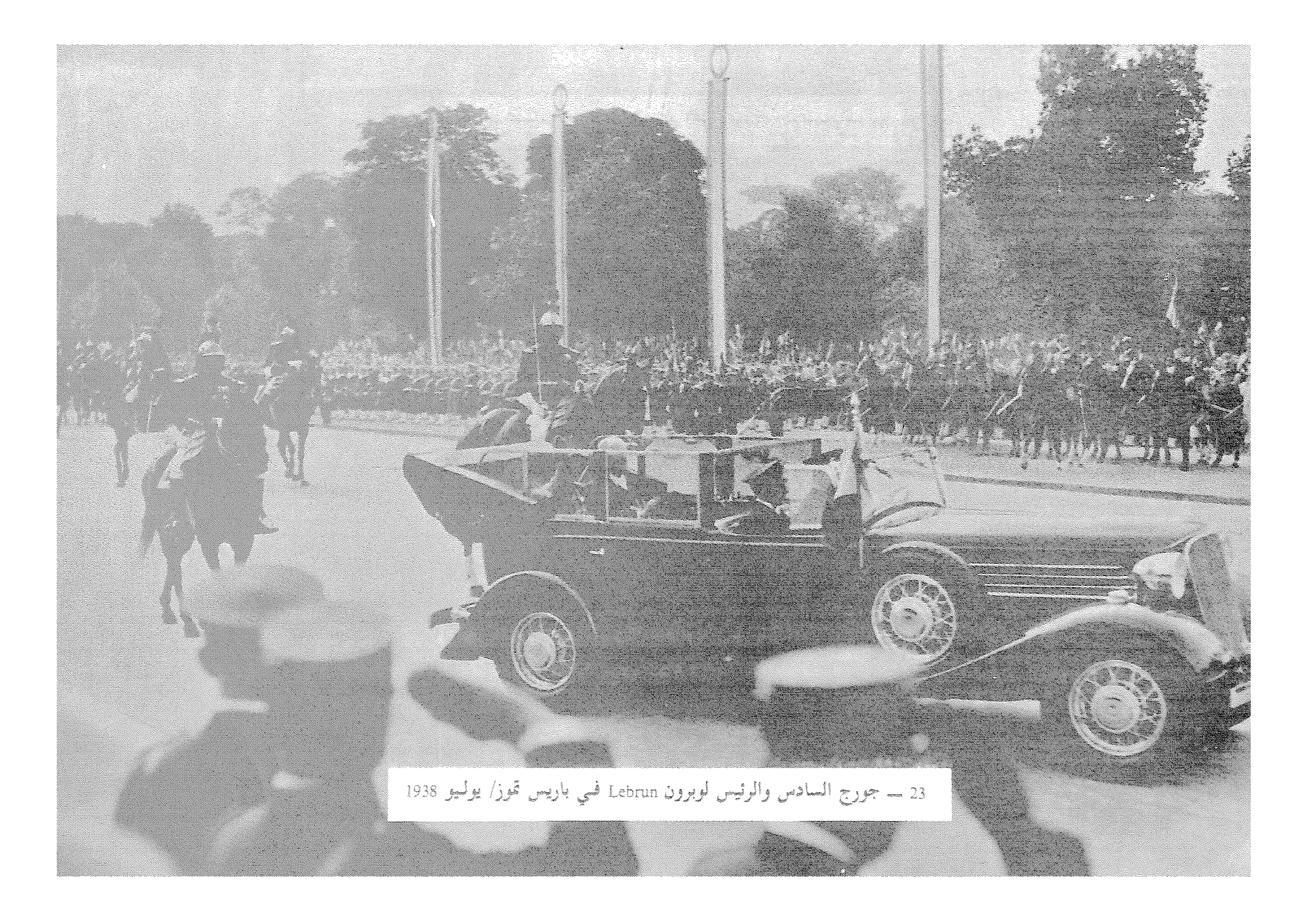
بالثورة الثانية.

ولكن الجيش كان عدواً لهذه المنظمة. فلجأ هتلر إليه وإلى البوليس السري لتصفية قادة هذه المنظمة في 30 حزيران/ يونيو 1934. حيث جرت مذبحة في ألمانيا استمرت لمدة 48 ساعة. وأيد هندنبرغ وقادة الجيش هذه المذابح وبررت بالدفاع عن أمن الدولة؛ ووجهت التهنئة إلى هتلر لتصفية الزمرة الطامعة. وبعد ذلك بشهر واحد توفي هندنبرغ، فجمع هتلر بين يديه مهام رئيس الجمهورية والمستشار للرايخ.

سيطرة النازية

وأصبحت يدا هتلر طليقتين من أجل إكمال سيطرة النازية على الرايخ. فأبعد اليهود في بادىء الأمر. لقد نصت قوانين نورمبرغ على طردهم من أية وظيفة عامة. وتم حظر أية علاقة معهم؛ فأبعدوا من صفوف الأمة، وعوملوا باحتقار، وجرت محاولات التخلص منهم عن طريق إجبارهم على مغادرة ألمانيا. وأمام صمت القوى الغربية تطورت هذه السياسة إلى محاولات إبادة. وعبر عن هذه الفكرة بعد عام 1939 وجرى تنفيذها اعتباراً من عام 1941، حيث أبيد ما يزيد عن خمسة ملايين من اليهود.

وكذلك خاض هتلر الصراع مع الكنيسة. وبدون شك كانت الأكثرية الساحقة من البروتستانت قد تقبلت الرايخ الثالث بسهولة. وحققت النازية أكبر نجاحاتها، في عهد جمهورية ڤايمار، في المناطق ذات الأكثرية البروتستانتية. وأبدى قدرة على تجديد المجتمع الألماني، وتهدئة الصراعات الاجتماعية، وبعث الحياة في الحس القومي. وفي هذا الإطار الفكري تطورت الكنيسة المسيحية الألمانية، وطمحت إلى توحيد جميع البروتستانتيين في الرايخ. وكذلك إلى إزالة «الطابع اليهودي» عن العهد الجديد وشكك بفكرة «الخطيئة الأصلية» بشكل مخالف للإيديولوجية الكلية! وبالرغم من معارضة الكنيسة فإن الأكثرية البروتستانتية دعمت الاتجاهات المسيحية الألمانية أثناء الانتخابات الكنسية، الأمر الذي أتاح لهتلر أن ينشىء في عام 1934، كنيسة للرايخ يوجهها أسقف عينه هتلر نفسه. وأما الكنيسة الشرقية فقد دانت الوطنية الاشتراكية وخاضت ضدها نضالاً إيديولوجياً ولاهوتياً ولكنها ظلت منعزلة في البروتستانتية الألمانية. وظلَّت الطبقة الشعبية التي تخلت عن مسيحيتها غير مبالية بينما



23 ــ جورج السادس والرئيس لوبرون Lebrun في باريس تموز/ يوليو 1938



24 ــ تشمبرلين وريبنترو في ميونيخ 28 أيلول/ سبتمبر 1938

الأكثرية الساحقة من المؤمنين كانت تتقيد بتعليمات رؤسائها.

وأما الاضطهاد للكنيسة الكاثوليكية فكان أكثر عنفاً. وكان هتلر قد تقرب منها في البداية وفي آذار/ مارس 1933 وقع اتفاق بين المقر البابوي والرايخ. وبموجبه حصلت الكنيسة على امتيازات هامة كما أتيح لهتلر أن يعتمد على الدعم الكاثوليكي. ولكن العلاقات ضعفت اعتباراً من 1934. وأدى مصرع دولفوس، وتصفية العديد من قادة الحركة الكاثوليكية في 30 حزيران/ يونيو والتنكر للاتفاقات مع البابوية وحل منظمات الشبيبة، وإلغاء المدارس المذهبية، والصراع ضد الجمعيات الرهبانية، كل ذلك أدّى إلى تفاقم الأوضاع، وإذا كان قد جرى في بافاريا، توقيف بعض الأساقفة، وإذا كان الكاردينال أسقف ميونيخ قد وقف بشجاعة ضد النازية، فإن هؤلاء كانوا قلة. وقد دعم العديد منهم النظام، وبدا أن جماهير المؤمنين يؤيدون السياسة الحكومية. وأفضل دليل على ذلك ترحيب سكان منطقة السار ـ الكاثوليكيين بعمق ـ الذين صوّتوا للعودة إلى الرايخ؛ وكذلك حماسة النمسا ـ التي لم تكن أقل كثلكة ـ بعملية الضم.

وبعد العشرين من حزيران/ يونيو 1944 اشتد الاضطهاد الموجه ضد الكنائس: حيث كان الرايخ قد بدأ منذ 1934 ـ 1935 اتباع سياسة وثنية جديدة مجدت التقاليد الجرمانية. وبالرغم من كل ذلك لم تبدِ هذه الكنائس مقاومة شديدة، ولم تناضل أية كنيسة بعناد ضد النازية، حتى الجماعة اليهودية قد أيدت النازية حتى عام 1935 وغالباً ما بحثت عن التوافق معها. ولكن جماعة يهودية واحدة[1] لقيت الاضطهاد بعنف بسبب معارضتها للخدمة العسكرية لأسباب سياسية ودينية.

سياسة التوسع الخارجي

كانت هذه السياسة الداخلية تعمل تحت ستار الهدوء الدبلوماسي. وبين عامي 1933 و1936 حدد هتلر هدفين هما إزالة ما تبقى من نتائج معاهدة ڤرساي، وإعادة هيبة ألمانيا في العالم. ولكن هذه السياسة السلمية ظاهرياً لم تكن إلا نقطة الانطلاق لسياسة توسعية حدد معالمها كتاب «كفاحي». فبدأ

(1) جماعة شهود يهوى، وهو مذهب يهودي نشأ في الولايات المتحدة. المترجم.

بتوسيع مدى ما حققه أسلافه من حكام جمهورية ڤايمار. ففي 28 كانون الثاني/ يناير 1934 أخذ يتقرب من پولونيا حيث وقع معها معاهدة عدم اعتداء. وأعلن رغبته بالسلام؛ فمنحته بعض القوى ثقتها بإقامة علاقة دبلوماسية وثيقة مع ألمانيا. جرى هذا مع المقر البابوي ومع بريطانيا العظمى. وفي آذار/ مارس 1935، قرر هتلر إعادة تطبيق الخدمة العسكرية الإجبارية وإنشاء جيش مسالم من 36 فرقة. فاحتجت كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا ولكن بشكل غير فعال. وفي 18 حزيران/ يونيو جرى اتفاق ألماني انكليزي سمح لألمانيا بإعادة إنشاء أسطول حربي. وفي 6 آذار/ مارس 1936 استغل هتلر توقيع معاهدة عدم اعتداء بين فرنسا والاتحاد السوڤياتي، ليوجه الأمر لجيوشه باحتلال منطقة رينانيا. وأيدت انكلترا موقف هتلر، واكتفت الحكومة الفرنسية باحتجاج دبلوماسي. وكان هذا الأمر اختباراً هاماً بالنسبة لهتلر، فقد وجد نفسه أنه يستطيع التصرف دون مخاطر. وتصاعدت هيبة ألمانيا في أوروپا؛ وتعززت هذه الهيبة باحتفالات الألعاب الأولمپية. وفي الوقت ذاته فقد أدّى الدعم الذي قدمه للقوميين الإسبان، إلى تحقيق تقارب مع إيطاليا الفاشية. وفي بداية 1938 عزز هتلر سيطرته على الجيش. فأبعد الجنرالات الذين يعيقون التوسع الهتلري. وسلم وزارة الشؤون الخارجية لرجل يثق به.

وحتى نهاية 1937 كان شمبرلين يؤكد حياد بريطانيا ويعلن استعداده لـ «تلبية المطالب العادلة للدول الكلية». ولما كان هتلر متأكداً من موافقة إيطاليا لجأ إلى إعلان ضم النمسا في آذار/ مارس 1938، وسار في اتجاه تصفية تشيكوسلوڤاكيا، بحجة الوضع في منطقة السوديت، وإذ اطمأن هتلر إلى رضوخ الغربيين الذي تم من خلال اتفاق ميونيخ في نيسان/ إبريل 1939 بدا، بمناسبة ميلاده الخمسين، في نظر الألمان محققاً لألمانيا العظمى التي حلموا بها عام 1848، ومنقذاً لهم من معاهدة ڤرساي.

إعادة النظر في مفهوم أوروپا

وهكذا ثبّت النظام الكلي الفاشي مواقعه في ألمانيا وإيطاليا وفي بلدان أوروپا الوسطى السائرة في طريق النمو. وأصبح واضحاً أن الفاشية ترتبط إلى حد بعيد بالمفاهيم القومية وبفهم معنى الدولة أكثر من ارتباطها بإرادة معينة للرأسمال الكبير. وحتى في ألمانيا، فإن رؤية بسيطة للأمور هي التي تجعل

من هتلر وكيلاً لهذا الرأسمال. والحقيقة أعقد من ذلك بكثير. ولا شك أن التحالف بين هتلر والرأسمال الكبير قد حقق مكاسب أساسية ولكنها لم تكن ذات أهمية كبيرة أو قليلة إلا في عهد جمهورية ڤايمار. فلم يكن هناك ضغط من الرأسمال على الدولة. بل على العكس من ذلك فإن الطبقة الحاكمة المكونة من الطبقة الوسطى هي التي كانت معادية للرأسمالية. وقد أقامت الوطنية ـ الاشتراكية نطاقاً اقتصادياً تميز برأسمالية الدولة، كما أقامت الشيوعية، في المرحلة نفسها، اشتراكية الدولة. فلم يتطلب الأمر كثيراً لانتقال المنطقة الشرقية من ألمانيا من النظام الاقتصادي الهتلري إلى النظام القائم في جمهورية ألمانيا الديمقراطية.

إن الأنظمة الكلية الفاشية تمثل بالنسبة لأوروپا عنصراً في غاية الأهمية. إنها في الواقع المرحلة التي هيأت فيها تصدع أوروپا. إن الفاشية تمثل مرحلة توقف لتقليد طويل من التحرر والديموقراطية. وقد بلغ فكرها عمقاً بعيداً لم يكن متوقعاً، ولا زالت نتائجه ماثلة أمامنا حتى اليوم. فأشاع في المجتمع نوعاً من الاستخفاف بالقانون والروح الإنسانية المستوحاة من الفكر اليهودي المسيحي الذي شكل الخميرة الحقيقية للفكر الأوروپي على امتداد القرون.

وهكذا فإن الكلية الفاشية بجميع أشكالها كانت في أساس نشوب الحرب وأدّت إلى إحداث تغيير عميق في الأفكار والأذهان وساهمت بإبراز ما يسمونه أفول نجم أوروپا.

الفصل الخامس

العلاقات الأوروبية
والحرب العالمية الثانية

وتميزت العشرون سنة من السلم التي بدأت عام 1919 بعدم الثبات، وإذا كانت أيامنا اليوم تشهد الحرب الباردة، فإن ما بين الحربين قد شهد صعوداً لأنظمة كلية متنوعة بدت معها الجهود الدولية ـ عصبة الأمم ـ مهما كانت أهلاً للتقدير، ذات طابع مزدوج من الهشاشة وسرعة العطب. ولكن تاريخاً جوهرياً سيكون مِفْصلاً لبحثنا، هو اتفاق ميونيخ عام

من لوكارنو إلى ميونيخ

في فترة ما بين الحربين، برزت عدة مشكلات في العلاقات الأوروبية، منها المسألة الألمانية، وفشل نزع السلاح والأمن الجماعي، والحرب الإسبانية ونتائجها، والامبريالية القومية الاشتراكية.

اتّهام معاهدة ڤرساي

لقد اعتبر الألمان معاهدة ڤرساي أمراً مفروضاً بالقوة لذا كانوا يريدون إعادة النظر فيها لبحث مشكلة الأراضي والتعويضات التي نصت عليها. وبدت لهم تسويات الحدود أمراً مؤقتاً، وقرروا إلاّ يدفعوا مبالغ الـ 150 مليارا من الماركات الذهبية التي قررتها لجنة التعويضات. ويبين هذا الرقم عدم جدية الهيئة السياسية الأوروبية، لأن ألمانيا لا تستطيع دفع مثل هذا الثمن. وتبرز المشكلة عندما ربطت فرنسا الدين الألماني بما على الدول الأخرى من ديون فيما بينها. بينما لم يكن الأميركيون والبريطانيون مؤيدين لوجهة نظر فرنسا. مما أحدث بعض التوتر بين فرنسا وحلفائها. فمن ناحية فرنسا كانت المشكلة الألمانية تعني ضمان أمنها؛ ويمكن تحقيق ذلك بإحدى طريقتين: فإما أن يستمر تطبيق معاهدة ڤرساي بدقة ويدفع الألمان المبالغ المحددة من قبل لجنة

التعويضات مع احتمال إثارة القومية الألمانية، وإما أن يصار إلى دمج الأمن الفرنسي في نظام دولي للأمن الجماعي معتمداً على عصبة الأمم. ووجدت فرنسا نفسها أمام عدة مصاعب لتحديد سياسة متماسكة عندما كانت تدرك أنها لا تستطيع أن تعول على البريطانيين. وفي الواقع، فإن هؤلاء كانوا يخشون النفوذ الفرنسي في أوروپا، أمام حملة متطرفة معادية لألمانيا، وقاموا بعدة محاولات للتقرب من الألمان. وهذا ما ساعد الدبلوماسية الألمانية على النمو بسهولة مستفيدة من الانقسامات والصراعات بين الحلفاء.

وظهر هذا الموقف البريطاني أكثر من مرة: فبعد الحرب مباشرة رفضت انكلترا الموافقة على التدخل الفرنسي في مسألة تأخر الألمان في دفع التعويضات. وكانت لندن تبحث عن تسوية للأمر؛ وفي عام 1922 اقترح لويد جورج، في كان، على الفرنسيين الموافقة على قرار بتأجيل دفع التعويضات الألمانية، مقابل تعهد بريطاني بضمان حماية الأراضي الفرنسية. ولكن مؤتمر كان، في كانون الثاني/يناير 1922، قطع بشكل مفاجىء باستدعاء برياند وشجب تصرفه علناً من قبل رئيس الجمهورية، وبتسمية پوانكاريه رئيساً لمجلس الوزراء. وأعلن هذا الأخير تمسكه الدقيق بمعاهدة ڤرساي، الأمر الذي دفعه إلى احتلال منطقة الرور عام 1923 واللجوء إلى احتجاز حقيقي. ولكن جوانب الضعف في موقع الفرنك أجبرت الحكومة على أخذ المواقف الأنكلو ـ أميركية في الاعتبار وعلى تغيير سياستها.

وقد عجل في هذا التوجه انتصار تحالف القوى اليسارية، التي أدانت احتلال منطقة الرور ولم تؤيده حتى عام 1925، بعد مفاوضات عسيرة مع الحلفاء أدت إلى خطة داوِس.

وأثناء تلك المرحلة كلها، لم يدرك الدبلوماسيون والسياسيون الفرنسيون أهمية قضايا أوروپا الشرقية بالنسبة لألمانيا. فقد كانت منطقتا پوميريليا وپوسنانيا ألمانيتين منذ 150 عاماً. وكان الرايخ يعتبر إنشاء الممر الپولوني إهانة لا يمكن التساهل بها. ولهذا السبب لم تضمن الاتفاقات التي وقعت بعد عام 1925 (اتفاق لوكارنو والاتفاقات اللاحقة) الحدود الشرقية للرايخ أو للحلفاء الشرقيين لفرنسا. وكان مؤتمر لوكارنو في الواقع فشلاً مزدوجاً لها. ورغم أن

ألمانيا أقرّت بالعودة النهائية للألزاس ـ اللورين لفرنسا، فإن هذا لم يمنعها من تكثيف نشاطاتها في المناطق المستعادة.

عصبة الأمم والأمن الجماعي
بريان وستريسمن

وإذا كانت ألمانيا قد دخلت عصبة الأمم وقبلت مبادئها. فإن هذه المنظمة كانت تملك فعالية محدودة: «وأنشئت عصبة الأمم. ولكن من سخرية القدر أن مؤسسيها، ولا سيما الولايات المتحدة لم يشتركوا في عضويتها».

وظلت سياسة الأمن الجماعي الأساس الذي قامت عليه الهيئة الجديدة. وإذا كان العالم قد اتفق على المبادىء، فإن الصراع كان يستمر في الحياة الواقعية. وأراد البريطانيون أن تكفل جميع الدول قرارات جنيف، في حين كان الفرنسيون يريدون الاكتفاء باتفاقات التعاون بين الدول الأعضاء. وتم التوصل إلى تسوية مشتركة، ولكن ذلك لم يكن يعني تحقيق الأمن الجماعي. ومع ذلك ففي جنيف وجوارها كان يتقرر مصير أوروبا الدبلوماسي. وكان بريان وستريسمن موجودين فيها بانتظام: وفيها ظهر أول مشروع شرعي في البناء الأوروبي إلى جانب تصريح بريان في جنيف أمام عصبة الأمم في آب/ أغسطس 1929 . وكان بريان قد اقترح إنشاء عصبة للأمم الأوروبية. وبناء على طلب من ممثل فرنسا «دعي الممثلون المختصون لسبع وعشرين دولة أوروبية أعضاء في عصبة الأمم إلى البحث في وفاق بين الحكومات المعنية بهدف إقامة نوع من العلاقة الاتحادية بين شعوب أوروبا، وتعزيز نظام من التعاون المستمر فيما بينهما. وأن يتاح لهما، كلما بدت الضرورة لذلك، الدخول في علاقة مباشرة من أجل الدراسة والمناقشة وتسوية المشكلات التي تعنيها بشكل مشترك. . .».

وكان هذا المشروع متواضعاً وقليل التماسك بالنسبة إلى البعض، ومتهوراً ومغامراً بالنسبة إلى البعض الآخر، لم يؤخذ به ولكنه شكل تاريخاً ليقظة ضمير واتخذ رمزاً لاتحاد أنصار الفدرالية الأوروبية. وفي عام 1950 استوحت منه خطة شومان أفكاراً جديدة أخرى.

وكان الأمن الجماعي يعني نزع السلاح أيضاً. وفي أعوام 1930 كانت هناك ثلاث أمم أعضاء في عصبة الأمم تتمتع بتسليح قوي. فكان هناك جيش فرنسي قوي يدعمه أسطول بحري هام وقوى جوية تعتبر الأولى في العالم؛ وجيش إيطالي ملائم، وأسطول بريطاني ضخم. وكانت هذه الدول الثلاث تريد نزع السلاح ولكن شرط أن يبدأ به الآخرون، فظل المشروع وهماً. وقبلت فرنسا بتخفيض قوتها إلى 200 ألف رجل، ولكنها لم ترد أن تمس قواها فيما وراء البحار، وكان الرايخ يريد إلغاء البنود العسكرية لمعاهدة ڤرساي، كما أيد نزع سلاح مختلف المنظمات العسكرية السرية أمثال منظمة المحاربين القدامى، والبوليس السري.

وتوالت بعد ذلك جملة من المشاريع التي تميزت بشيء من الواقعية ولكن مؤتمر 1932 كان فشلاً تاماً. حيث حصل هتلر بعد ذلك بقليل بالقوة والمفاوضات، على المساواة في الحقوق، وكانت ألمانيا قد غدت مصدر خوف وقلق. فأخذت فرنسا تبحث في إقامة وتنظيم شبكة دفاعية إلى الشرق من ألمانيا، استناداً إلى ميثاق فرنسي سوڤياتي أعده بارتو ووقعه لاڤال، وتبعه تحالف روسي تشيكوسلوڤاكي وتعزز في النهاية بالتحالف مع تشيكوسلوڤاكيا وپولونيا ورومانيا ويوغوسلاڤيا. وبعد تفاقم الخطر الألماني ضد النمسا. شددت فرنسا على سياسة إحاطة الرايخ بالتحالفات. فأقام لاڤال، في كانون الثاني/ يناير 1935، اتفاقاً فرنسياً إيطالياً توسع في نيسان/ إبريل ليشمل انكلترا. ولكن الأزمة الأثيوبية وخشية انكلترا أن ترى طريق الهند مهددة بالخطر، جعلت هذا الاتفاق دون أية قيمة. وأدّى مقتل بارتو وألكسندر الأول ملك يوغوسلاڤيا في تشرين الأول/ نوڤمبر 1934 إلى التقليل من هيبة فرنسا في البلقان.

ومن هذه الثغرة نفذ الرايخ الألماني، وأقام شيئاً فشيئاً بدلاً من التيار التجاري والثقافي الفرنسي البريطاني، تياراً جرمانياً مستنداً إلى أنظمة شبه كلية في بلاد الدانوب، ومحاولاً جر إيطاليا وحلفائها (هنغاريا، وبلغاريا وألبانيا) إلى دائرة عمله ونفوذه.

تعديلات التوازن الأوروبي

وبالإضافة إلى الأزمة الأثيوبية، والتحولات في البلاد البلقانية فإن

حدثين أساسيين قد حققا التقارب بين برلين وروما وقلبا التوازن الأوروبي رأساً على عقب. وتتحمل فرنسا مسؤولية كبيرة في الحدثين. الأول هو الموافقة الواقعية على إعادة احتلال رينانيا من قبل الألمان في آذار/مارس 1936 وقد جرى الحديث عن هذا الأمر سابقاً، والثاني هو اندلاع الحرب الإسبانية التي شغلت أوروبا مباشرة قبل الحرب العالمية الثانية.

الحرب الإسبانية

بعد أن استفادت إسبانيا من موقفها الحيادي في الحرب العالمية الأولى، اتضح أنها غير قادرة على الاستفادة من تدفق الرساميل وجرها إليها. فالنظام شبه إقطاعي، يعاني من النقص في البنى الصناعية، وغياب الفكر الاقتصادي المرتبط بالكثلكة وفقدان البنى التحتية والبورجوازية، أبقى البلد في مستوى متخلف، لم يتبلور فيه بعد النظام السياسي التحرري والبرلماني حيث لا يزال أكثر من نصف سكانه يجهلون القراءة والكتابة. بل وجدت فيه بضع منشآت صناعية فقط، في غاليسيا وفي كاتالونيا وحول مدريد، مما سمح ببعض التطور الفكري الذي اصطدم بالتقاليد الاجتماعية والدينية لجماهير السكان من وسط وجنوب البلاد. ولكن الملك ألفونس الثالث عشر، من أجل أن يستطيع الحكم، كان قد استند إلى دكتاتورية شبه عسكرية بقيادة الجنرال پريمو دو ريڤيرا. غير أن الملك اضطر إلى التخلي عن هذا الجنرال والتحول إلى نظام أكثر تحرراً، مما أوصل إلى انتصار الجمهوريين في الانتخابات البلدية في عام 1931. ولجأ الملك إلى الاعتزال تجنباً لأية مجابهات، وجرى إعلان قيام الجمهورية التي ضمت أقلية هامة من السكان. وبين عامي 1931 و1936 لم يكن تاريخ إسبانيا إلا سلسلة من الأزمات الانتخابية والسياسية حيث تتجابه الكتلتان دون التوصل إلى إيجاد أرضية للوفاق. ففي عام 1933 فاز اليمين في الانتخابات. ولكنه فشل في تسوية الأزمة الاقتصادية التي أصابت إسبانيا كما أصابت بقية العالم. وأدى ذلك إلى فوز اليسار في عام 1936. وتكونت الجبهة الشعبية الإسبانية كحركة موازية للجبهة الشعبية الفرنسية.

وكان اليسار الإسباني يختلف اختلافاً عميقاً عن اليسار الفرنسي. وفيه قلة من المعتدلين والاشتراكيين. مما أدّى إلى خضوع الجبهة لسيطرة

الشيوعيين والفوضويين من الماركسيين والمعادين للكنيسة وأنصار أعمال العنف ومن أجل منع انتصار سياسة ماركسية، لجأ اليمين الذي يمثل قطاعاً واسعاً من مالكي الأراضي، إلى الاعتماد على الكنيسة الكاثوليكية وعلى الجيش في صراعه ضد الخطر الماركسي.

وفي تموز/ يوليو 1936، قام عدد من الجنرالات بقيادة فرانسيسكو فرانكو بحركة تمرد ضد الحكومة الجمهورية. وشهدت بعض الفشل في البداية فلم تحصل على تأييد العديد من المواقع العسكرية. فظل قسم من الطيران والبحرية وفياً للحكومة الجمهورية التي كانت تحتاج إلى القليل لتنتصر على التمرد، ولعل مساعدة فرنسية صغيرة كانت كافية لذلك. غير أن ضغط بريطانيا العظمى إلى جانب ضغط الراديكاليين من الاشتراكيين حال دون تدخل فرنسا. وفي آب/ أغسطس 1936 بعد انتصار باداجوز، تحددت بوضوح معالم المعسكرين. فحول الجمهورية التفت قوى البحرية والطبقة العاملة وقسم ضئيل من سكان الريف ومناطق الباسك والكاتالان.

وكانت الحرب طويلة وشرسة؛ وبعد الإعلان الرباعي بعدم التدخل في آب/ أغسطس 1936، لم يتلق الجمهوريون أية مساعدة من الاتحاد السوڤياتي بواسطة الفصائل الأممية التي اشتهر فيها مالرو وأرنست همنغواي. وبالمقابل فقد أرسل هتلر وموسوليني إلى إسبانيا من العتاد والكتائب الهامة مثل فرقة كوندور التي كسبت صيتاً سيئاً بِدَكِّها غيرنيكا، المدينة المقدسة في منطقة الباسك. ونجح الفرانكيون في عزل كاتالونيا عن مدريد اعتباراً من 1938؛ واستسلمت برشلونة في كانون الثاني/ يناير ومدريد في آذار/ مارس 1939 .

وعززت الحرب المعسكر الفاشي في المتوسط، بعد إقامة نظام استبدادي في إسبانيا. وكان هذا الصراع أول مجابهة بين الديمقراطية والفاشية، وانتهت إلى خسارة الديمقراطية. ولا شك أن الطابع الذي ظهرت به الجبهة الشعبية قد ساهم باجتذاب العطف والدعم من قبل الديمقراطيات الغربية. وبالرغم من إلحاح برنانو ومورياك فإن فرنسا ظلت مكتوفة اليدين.

ضعف الديمقراطيات الغربية

كان غياب ردود الفعل الفرنسية أمام حالات الخرق المتكررة من قبل

الرايخ وإيطاليا لاتفاق عدم التدخل في إسبانيا، يعني، في نظر ألمانيا، علاقات ضعف في الديمقراطيات الغربية . ولم يعد هناك شيء يعترض تحقيق مخططات الفوهرر. وظلت ألمانيا طيلة عام 1937 صامتة وتتهيأ للمعارك المقبلة. فزادت قوتها العسكرية، وخضع اقتصادها لرقابة أكثر دقة بإنشاء مشاريع تعود إلى الدولة. وترسّخت سيطرة الحزب على الدولة، واتسع نفوذ الشرطة السرية على حساب الجيش، واستفادت منظمة المخابرات الجستابو من الخلافات داخل الجيش الأحمر وعملت على تأجيجها. ونجح الرايخ، أخيراً في تحسين وضعه الاقتصادي في البلقان.

ضم النمسا إلى ألمانيا

ظهر كل ذلك في بداية عام 1938، عندما رأى التقليديون في الجيش الألماني عزل قيادتهم، وعندما حل جهاز الدعاية النازي بقيادة ريبنتروب محل المدرسة الدبلوماسية القديمة. والقليل من الأشخاص هم الذين فهموا معنى هذه التعديلات. وبعد أقل من شهر أنجز هتلر عملية الضم. فلم تُبد باريس ولا لندن اعتراضاً حقيقياً. وتحرك نازيو السوديت، اعتباراً من أيار/مايو وبدأت الأزمة التي انتهت في ميونيخ بإلحاق المناطق الحدودية من تشيكوسلوفاكيا بالرايخ. ولا شك أن السلطة المركزية التشيكية قد أيقظت الروح الانفصالية شيئاً فشيئاً. ولكن تحريض هتلر الذي بدأ اعتباراً من عام 1937 قد ساهم في إيجاد الجو الملائم، كما فعل هتلر الأمر نفسه تجاه منطقة الألزاس.

ميونيخ 1938

كاد البريطانيون يؤيدون عودة منطقة السوديت إلى الألمان. وحاول تشمبرلين تهدئة هتلر واكتفى خلال مجرى محادثاته معه في غودسبرغ، ثم في برغهوف بتحديد المطالب الألمانية. ولكن هتلر كان يريد جميع أراضي السوديت، وحصل عليها في ميونيخ، خارقاً الالتزامات التي جرى التعهد بها من قبل 18 عاماً. وأما الحكومة الفرنسية فقد قبلت التحكيم الإيطالي والمؤتمر الدولي الرباعي في ميونيخ.

وبعد هذا النجاح البارز بأسابيع تم عقد معاهدة الصداقة الألمانية ـ الانكليزية ثم الألمانية ـ الفرنسية، وأدى كل ذلك إلى تشجيع هتلر لأن يعلن

في آذار/مارس 1939 وضع كامل الدولة التشيكية تحت الحماية المباشرة للرايخ، ويعتبر هذا الأمر ضرورياً لتحقيق السيطرة على أوروپا. وهكذا ظهرت إلى الوجود محمية بوهيميا ـ موراڤيا وجمهورية سلوڤاكيا المشوهة.

وهنا أدركت پاريس ولندن خطورة ما يجري. ورغم أنهما اكتفتا بالاحتجاج ضد هذا الخرق لاتفاقات ميونيخ، فقد أدرك الفرنسيون والانكليز بأنه لا يمكن الثقة بأقوال هتلر في أي حال.

واعتقد هتلر بأنه يستطيع الذهاب إلى أبعد من ذلك. ومنذ نهاية شهر آذار/مارس بدأ يطالب بجعل دانتزيغ مدينة حرة، تحت رقابة عصبة الأمم وفي الواقع تحت السيطرة النازية. وطلبت ألمانيا كذلك بمواصلات حديدية وبرية بين پروسيا ومناطق الرايخ الأخرى. واستخدم كل ذلك مبرراً لإعادة النظر في معاهدة ڤرساي.

ولكن انكلترا غيرت موقفها. فأعلن الانكليز والفرنسيون ضمان وحدة الأراضي الپولونية وعرضوا الضمان ذاته على بلاد أخرى معرضة للخطر الألماني (رومانيا، اليونان، تركيا ويوغوسلاڤيا).

الاتفاق الألماني ـ السوڤياتي
اتفاق عدم اعتداء أم اتفاق اعتداء؟

كان هتلر قد وقع الاتفاق الفولاذي مع إيطاليا التي لم تكن تستطيع التعويل عليه قبل عام 1943. ثم التفت إلى الاتحاد السوڤياتي ليتجنب تدخله بأي ثمن. فمنذ نيسان/إبريل 1939 بدأ هتلر مع ستالين مفاوضات سياسية وتجارية انتهت إلى عقد اتفاق عدم اعتداء بين الطرفين في 23 آب/أغسطس 1939 في الوقت الذي لقي فيه الانكليز والفرنسيون في مفاوضاتهم مع موسكو المماطلة من قبل مولوتوف وستالين.

وبعد الاتفاق أصبحت يدا هتلر طليقتين للتصرف في پولونيا. وعندما أحس الانكليز بالخطر أجروا مفاوضات مباشرة بين الألمان والپولونيين، ولكن هؤلاء ترددوا طويلاً قبل الالتزام بأي تعهد ولم يقوموا بأية اتصالات مع الوزير الألماني للشؤون الخارجية إلا في 31 آب/أغسطس. ورأى هتلر أنه قد حان

موعد الإنذار لپولونيا؛ وفي الأول من أيلول/ سبتمبر عند الساعة الخامسة صباحاً دخل الجيش الألماني پولونيا. وبدأت الحرب العالمية الثانية.

الحرب العالمية الثانية
وسقوط الرايخ الثالث

دخلت ألمانيا الحرب مجهزة بقوة أقل بكثير مما كتب، ولكنها استخدمت هذه القوة بشكل يدعو إلى الإعجاب. فكان الجيش الهتلري يعد ما بين 140 إلى 150 فرقة، أي أقل بقليل من الفرنسيين والبريطانيين والپولونيين مجتمعين. وكانت مجهزة بسلاح قوي؛ لقد كان لديها 4500 طائرة منها 1500 طائرة مقاتلة وأكثر من 2500 طائرة قاذفة، مقابل 2500 طائرة معظمها من المقاتلات كانت بحوزة الحلفاء. وأما من ناحية المدرعات فقد كان الطرفان متعادلين إلى جانب أن دبابات الحلفاء كانت تتفوق على الدبابات الألمانية. ويضاف إلى ذلك أن ألمانيا، في بداية الحرب، كانت تهاجم على جبهتين، وقد بدا أنها لم تُبْقِ في الغرب إلاَّ القليل من القوى الأمر الذي كان يقلق قسماً من هيئة الأركان العليا للجيش الألماني.

الحرب الصاعقة 1939 - 1942

وبدأ الجيش الألماني هجومه ضد پولونيا بكل قوته، فهاجم من الشمال والجنوب، وحاصر معظم القوى الپولونية التي كانت تنتظر الجيش الألماني في پوسنانيا. وأدّى الهجوم المشترك للقوى البرية والمحمولة جوّاً إلى تفكيك الجيش الپولوني في عشرة أيام، واندفع الألمان إلى مشارف وارسو. وانتهت الحملة على پولونيا في 27 أيلول/ سبتمبر. ومنذ السابع عشر منه، بدأ دخول الجيش الأحمر إلى پولونيا. وفي 28 منه تقاسم هتلر والاتحاد السوڤياتي الأراضي الپولونية فألحقت پروسيا الغربية وپوسنانيا وسيليزيا العليا بالرايخ في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1939؛ وشكلت في المناطق الأخرى حكومة عامة خاضعة للبربرية النازية.

وعلى الجبهة الغربية لم يتحرك الجيش الفرنسي باستثناء محاولة هجوم على منطقة السار. وأكمل الجيش الألماني إعداد قواه البرية المدرعة، بينما كان الجيش الفرنسي يعد فرقه المدرعة ببطء. في هذه الأثناء كان لا يزال الوضع هادئاً؛ وكانت الحرب الساخرة بالنسبة للألمان و «الحرب المضحكة»

بالنسبة للفرنسيين. فقد قدمت عروض السلام عدة مرات؛ وأعلن هتلر قبوله في تشرين الأول/أكتوبر ولكنه رفض الانسحاب من پولونيا، ولم تجر أية مفاوضات، ولم تلق محاولة توسط بلجيكية هولندية آذاناً صاغية.

وفي التاسع من نيسان/إبريل 1940 احتل الألمان الدانمرك والنروج. وأجبرت القوى الفرنسية والبريطانية على الإبحار بعد أن حققت عدة انتصارات في نارڤيك. وفي العاشر من أيار/مايو تحول الألمان للهجوم على الجبهة الغربية. وبدت العملية خلال مدة 48 ساعة، إنهم ينفذون خطة شلايفن لعام 1914 . وكان ذلك في الواقع خدعة. ففي 14 أيار/مايو هاجمت القوى المدرعة منطقة أردين وخرقت الجبهة في سيدان وتوغلت باتجاه البحر، وبلغته بعد بضعة أيام فقطعت بذلك الفرق الفرنسية والبريطانية الموجودة في بلجيكا عن بقية الجيش الفرنسي. فاضطرت هذه الفرق، وهي من نخبة ما لدى الحلفاء، إلى الإبحار إلى دنكرك، في حين استسلم البلجيكيون في 28 أيار/مايو. وفي الخامس من حزيران/يونيو، قام الجيش الألماني المجتمع على خط سوم ـ إيسن ـ موز Somme - Aisne - meuse بهجوم في ثلاثة اتجاهات نحو النورماندي، ونحو باريس، وعبر منطقة شمپانيا نحو الحدود السويسرية. وخرقت الجبهة الفرنسية في ثلاثة أيام. وفي الرابع عشر من حزيران/يونيو دخل الألمان باريس وكان هذا يعني الهزيمة الشاملة. وكانت المعركة قد زادت تفاقماً بدخول موسوليني الحرب، غير أن جيوشه لقيت الفشل.

ووصل الألمان في الخامس عشر من حزيران/يونيو إلى أورليان، ونيڤر وشالون ـ سور ـ سون Chalon - Sur - Saôn؛ وقطع الجيش في الألزاس عن بقية الجيش الفرنسي. وفي 17 حزيران/يونيو طلبت الحكومة الفرنسية برئاسة الماريشال پيتان الهدنة التي وقعت في ريتوند في 22 حزيران/يونيو، وتلتها هدنة فرنسية إيطالية. ودخلت الهدنة حيز التنفيذ في 25 حزيران/يونيو. ففي مدة أربعين يوماً انتصر الجيش الألماني على الجيش الفرنسي الهرم.

فلماذا تحقق مثل هذا النجاح؟ يعود ذلك، كما ذكر مارك بلوش في «الهزيمة الغربية»، إلى تفوق فكري حقيقي للألمان الذين كانت مفاهيمهم التكتيكية ترتبط بالامكانات الجديدة في التسلح الحديث. فقد استخدموا قوى برية تضم 300 دبابة، ومدفعية قوية مقطورة تدعمها مدفعية محمولة، شبيهة

بالفرق المدرعة التي امتدحها الجنرال ديغول في كتابه (نحو الجيش المحترف) الذي ترجم للألمانية عام 1935. واستخدم غودريان هذه القوى لتحطيم جبهة العدو والتوغل نحو العمق مستفيداً من سرعتها وطاقتها النارية لدرجة كتب عنها أن الألمان قد ربحوا الحرب بـ 15 فرقة. وكانت الأركان الألمانية تبحث بشكل منتظم عن المنافذ الصعبة - الجزء المنخفض لمدينة ڤيستول في پولونيا، والأردين الفرنسية - حيث يستفاد من مفاجأة العدو. كل ذلك يفسر الانتصار الألماني.

وكان هذا الانتصار شاملاً. فأصبح ثلثا فرنسا تحت الاحتلال. وكان الخط الفاصل ينطلق بالقرب من جنيف ويمر عبر شالون - سور - سون إلى الجنوب من مدينة تور، ليبلغ الحدود الإسبانية. فكان الساحل الفرنسي على الأطلسي بين أيدي الألمان. وبقيت «منطقة حرة» أقيمت فيها حكومة فرنسية لم تلبث أن أصبحت خاضعة لإرادة حكومة الرايخ.

ولكن الحرب لم تنته. فكان لا بد من إخضاع انكلترا. فعرض عليها هتلر السلام في بادىء الأمر، ولكنها رفضت وتعهدت بخوض حرب شاملة بقيادة تشرشل. فحاول هتلر القيام بإنزال بحري سبقته غارات جوية قام بها الطيران الألماني. وبدأت المعركة مع انكلترا في آب/ أغسطس؛ وخلال شهرين تمكنت وسائط الدفاع الجوي البريطاني من الانتصار على سلاح الجو الألماني بفضل روح المقاومة التي لا تقهر لدى البريطانيين، وإرادة تشرشل واكتشاف تقني جديد هو الرادار. فخسر طيران الرايخ خلال هذين الشهرين أكثر من ألفي طائرة فخفف قائد الطيران الألماني غورينغ من الغارات. وعدل هتلر عن عملية الإنزال. ولجأ إلى حرب الغواصات. ويوماً بعد يوم أغرق الألمان العديد من سفن الشحن وناقلات النفط ولكن الدعم الأميركي كان يرتسم في الأفق، فوضعت أميركا خمسين مدمرة تحت تصرف البريطانيين.

وخلال أربع سنوات بنى الألمان ألف غواصة والعديد من القواعد في مرافىء الأطلسي، خارج ألمانيا، في النروج وبريست ولورينت، وسان نازير. وكان بعض هذه الغواصات يتميز بقدرة عالية وحمولة 1500 طن ومدى عمل يبلغ 40 ألف كلم. وفقد البريطانيون في عامي 1940 و1941 من السفن ما حمولته خمسة ملايين طن. وفي عام 1942 كان يرسل ما يقرب من مليون طن



1 ـ تقسيم پولونيا (معاهدة موسكو، 28 أيلول/سبتمبر سنة 1939).

2 ـ أراضٍ فنلندية أرفقت بمعاهدة موسكو (2 1 آذار/مارس 1940).

3 ـ دول البلطيق التي ألحقت بالاتحاد السوڤياتي (حزيران/يونيو سنة 1940).

4 ـ استسلام بيسارابيا وبوكوڤين الشمالية للاتحاد السوڤياتي (28 حزيران/يونيو 1940).

5 ـ بلغاريا تضم قسماً من دوبْرودْجا (تموز/يوليو سنة 1940).

6 ـ هنغاريا تضم ثلثي ترانسلڤانيا (29 آب/أغسطس سنة 1940).

7 ـ هنغاريا تضم منطقة بنات (Banat) . 1941.

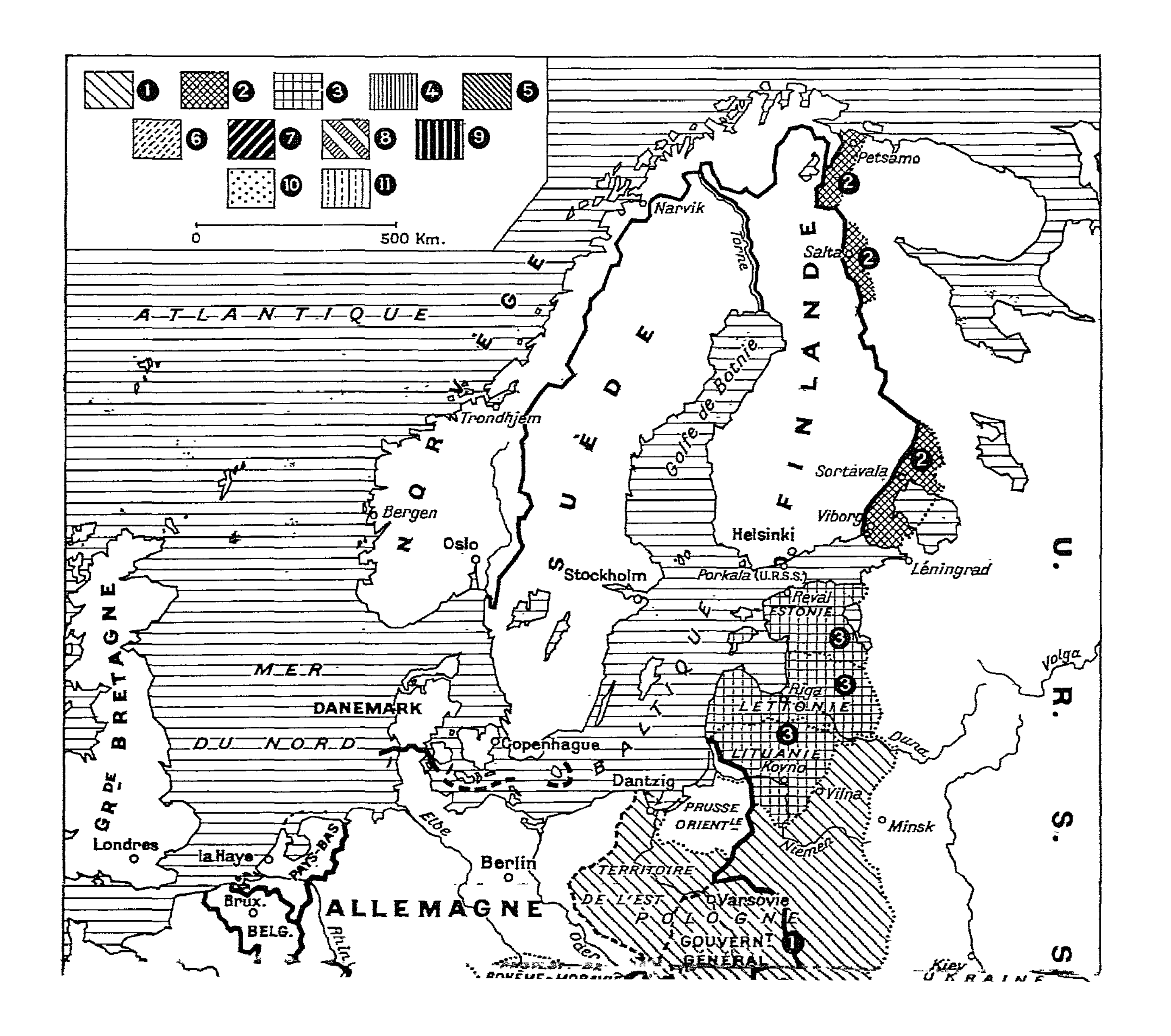
8 ـ بلغاريا تضم مقدونيا الصربية واليونانية وساحلاً بحرياً عريضاً على بحر إيجة (1941).

9 ـ سلوڤانيا تقسم بين ألمانيا وإيطاليا وتلحق هذه بها أيضاً جزءاً من ساحل دلماسيا (1941).

10 ـ إنشاء مملكة كرواتيا بمسعى من دوق سپوليت (1941).

11 ـ أراضٍ أعطيت لألبانيا (1941).

شكل 3 ـ أهم التغييرات الإقليمية التي حدثت ما بين أيلول/سبتمبر 1939 و 1941


1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
0
500 Km.
ATLANTIQUE
NORVÈGE
Narvik
Torne
Trondhjem
Bergen
Oslo
SUÈDE
Stockholm
Golfe de Botnie
FINLANDE
Petsamo
Salla
Sortavala
Viborg
Helsinki
Porkala (U.R.S.S.)
Léningrad
U. R. S. S
Volga
Reval
ESTONIE
Riga
LETTONIE
LITUANIE
Kovno
Vilna
Duna
Minsk
Niemen
BALTIQUE
Dantzig
PRUSSE ORIENT-LE
TERRITOIRE DE L'EST
Varsovie
POLOGNE
GOUVERN-T GÉNÉRAL
Kiev
UKRAINE
GR-DE BRETAGNE
Londres
MER DU NORD
DANEMARK
Copenhague
Elbe
Berlin
ALLEMAGNE
la Haye
PAYS-BAS
Brux.
BELG.
Rhin
Oder

في الشهر إلى قعر البحر. ومع ذلك، فلم يكن ذلك كافياً ليكسب الألمان الحرب.

ومنذ أيلول/سبتمبر 1940 بدأ هتلر يبحث عن تسوية للوضع مع السوفيات، فظن أن إخضاعهم يزيد من عزلة بريطانيا لا سيما وأن مساعدة روزفلت قليلة، بسبب ضغط الرأي العام عنده، مما يؤدي بها إلى المفاوضة. فبدأ بإعداد خطة برباروسًا. وكان يهم هتلر جداً ألاّ يكون الاتحاد السوفياتي البادىء بالهجوم، وإذا كان صحيحاً أن الروس ضموا دول البلطيق وكاريليا وبوكوفين وبيسارابيا، فإن ألمانيا جعلت من رومانيا وبلغاريا وهنغاريا أقماراً تدور في فلك الرايخ وانضمت إلى الحلف الثلاثي الألماني الياباني. وكانت الإعدادات الألمانية توحي ببدء الهجوم في بداية أيار/مايو 1941، ولكن ذلك تأخر بسبب العدوان الإيطالي على اليونان، وانتهى بكارثة بالنسبة للإيطاليين الذين أصيبوا كذلك بخسائر كبيرة في ليبيا حيث اضطر هتلر لإرسال رومل على رأس حملة عسكرية، عرفت باسم الحملة الأفريقية. كما اضطر هتلر للتدخل في البلقان للحؤول دون تحول الخسائر الإيطالية إلى كارثة. فاحتل الجيش الألماني يوغوسلافيا واليونان في ثلاثة أسابيع، ونجح في الاستيلاء على جزيرة كريت بعملية إنزال جوي. وأصبح باستطاعة هتلر التدخل في الشرق الأوسط، ولكن ذلك ظل مرتبطاً بمدى النجاح الذي يحققه رومل.

وبعد شهر من التأخر، أصبح هتلر في ظروف أفضل لمهاجمة الاتحاد السوفياتي. وفي 22 حزيران/يونيو 1941 بدأت 150 فرقة ألمانية و40 فرقة حليفة من الفنلنديين والمجريين والرومانيين، الهجوم على الجيش الأحمر.

ووزع هتلر قواه في ثلاثة اتجاهات. الأول في الشمال عبر فنلندا نحو لينينغراد، والثاني في الوسط نحو موسكو، والثالث في الجنوب نحو أوكرانيا. وتميزت الأسابيع الأولى للحملة بانتصارات باهرة. فحوصرت لينينغراد، وتم احتلال كييف وكارخوف وحوض نهر دونيتز؛ وأصبحت مينسك وسمولينسك بين أيدي الألمان الذين وصلوا إلى مسافة أقل من خمسين كلم عن موسكو. ولكن الجيش الألماني اصطدم بـ «الجنرال شتاء» وبعمليات الأنصار، فاضطر الألمان للتراجع، ولكنهم تمكنوا من إمساك الوضع بسرعة فعاودوا الهجوم باتجاه ستالينغراد والقوقاز في أيار/مايو 1942. في هذا الوقت

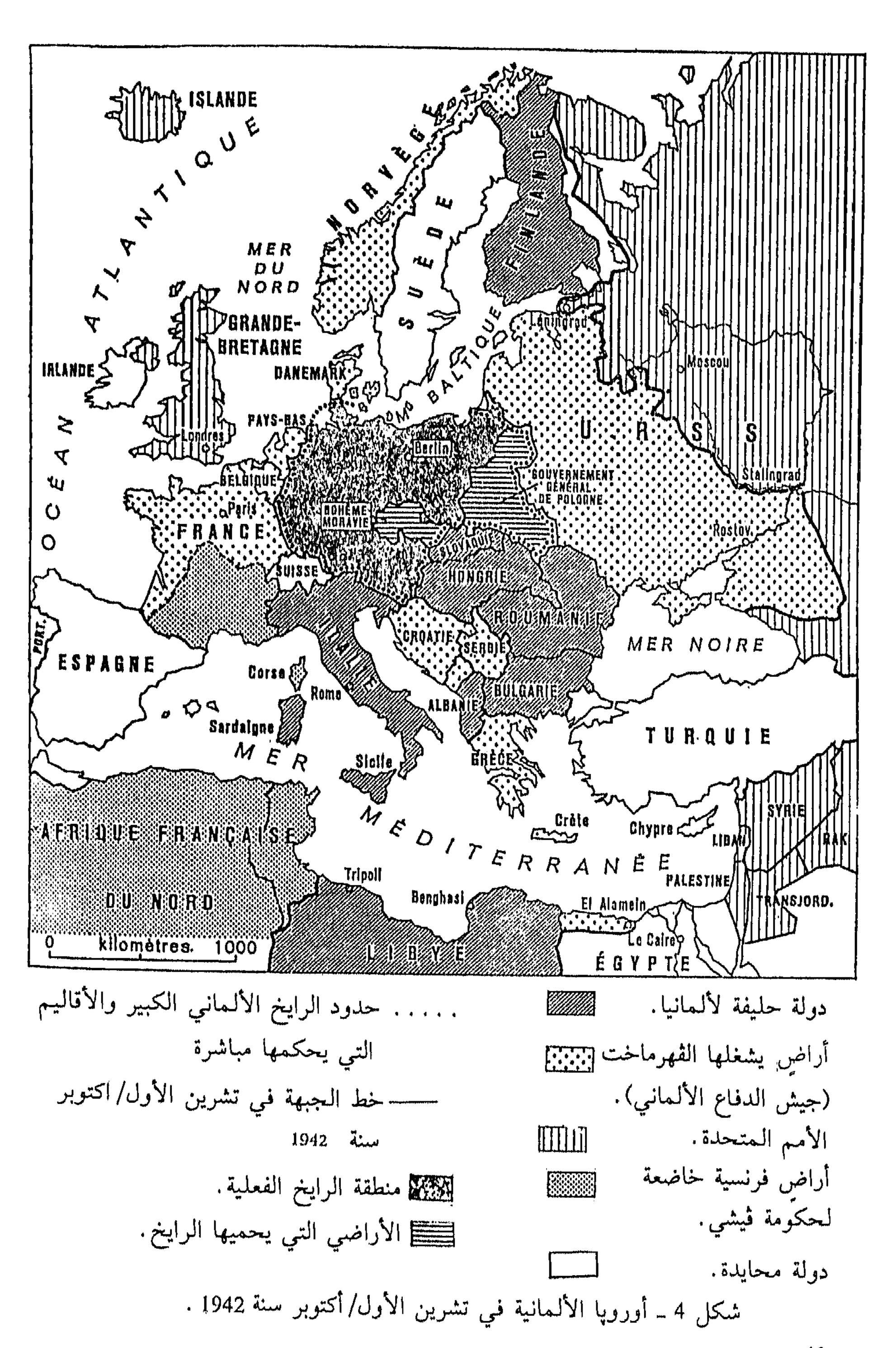
كان الرايخ في أوج انتصاراته.

«الرايخ الكبير»

وأصبح «الرايخ الألماني الكبير» في 1942 يشمل مساحات تبدأ من الألزاس ـ اللورين إلى پوسنانيا، ومن شليسويغ إلى السوديت والنمسا. ويضاف إلى ذلك محميات بوهيميا ـ مورافيا، والحكومة العامة لپولونيا، والحكومة العامة للأراضي الشرقية، وهي أراضٍ سوفياتية. وكانت هذه المناطق تدار مباشرة من قبل الرايخ. وكذلك الأراضي المحتلة، النروج، الدانمارك، هولندا، بلجيكا، شمال فرنسا وغربها، يوغوسلافيا واليونان. وقد أبقى على الإدارات المحلية في بعض هذه البلدان، كما جرى في فرنسا وبلجيكا، ولكن على أساس تشريعات مختلفة جداً. وقد عومل سكان النروج وهولندا بشكل سيء. ولكن ذلك لم يكن يعادل قساوة الاحتلال التي تعرض لها الپولونيون واليوغوسلاف واليونانيون.

وفي فرنسا، انتقلت الحكومة بعد لجوئها إلى بوردو إلى مدينة ڤيشي وبعد إقرار الهدنة أقام الجنرال پيتان، بمساعدة پيار لاڤال والأميرال دارلان، نظاماً جديداً على أساس أفكار اليمين الرجعي والمسيحيين المعادين للاصلاح، وحاولت هذه الحكومة في البداية تحقيق نهضة جديدة للفرنسيين، ولكنها سارت أكثر فأكثر في طريق التواطؤ. واستنكرت «اللعبة المزدوجة» التي كان يمكن أن تسمح بمعاودة القتال عند أول فرصة مناسبة. وفي 8 تشرين الثاني/ نوڤمبر 1942 رفض الماريشال توريط فرنسا إلى جانب القوى الأنكلو ـ ساكسون الذين نزلوا في أفريقيا السوداء. ومنذ هذا الوقت ظهر الجنرال ديغول الذي استمر في المعركة منذ نداء 18 حزيران/ يونيو 1940، وجسد الشرعية الفرنسية في حين غرقت الدولة الفرنسية في نظام قريب جداً من الفاشية.

وأما الدول الحليفة لألمانيا، فلم تكن إلا دولاً تابعة لها. وكانت هذه حال سلوڤاكيا وهنغاريا ورومانيا وكرواتيا التي ظهرت إثر تفكك يوغوسلاڤيا. وأما وضع إيطاليا، فكان يرتبط بنتائج معاركها. فكانت حليفاً كاملاً في عام 1940، وأصبحت تعامل كقوة أدنى منذ عام 1943، حتى قبل إخلالها بالتزاماتها.



دولة حليفة لألمانيا.

أراضٍ يشغلها الفهرماخت (جيش الدفاع الألماني).

الأمم المتحدة.

أراضٍ فرنسية خاضعة لحكومة ڤيشي.

دولة محايدة.

..... حدود الرايخ الألماني الكبير والأقاليم التي يحكمها مباشرة

—— خط الجبهة في تشرين الأول/ اكتوبر سنة 1942

منطقة الرايخ الفعلية.

الأراضي التي يحميها الرايخ.

شكل 4 ـ أوروبا الألمانية في تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1942.

وكان الاحتلال مصدر دخل بالنسبة لألمانيا. فقد فرض على معظم البلدان أن تدفع ضرائب باهظة. فكانت فرنسا، مثلاً، تدفع يومياً من 4 إلى 500 مليون فرنك للرايخ، وفضلاً عن ذلك كان الألمان يصادرون المنتجات الصناعية والزراعية لأجل تأمين التموين الكافي للسكان الألمان الذين أصبح معدل استهلاكهم بين عامي 1940 و1944 أعلى مما قبل الحرب.

وكذلك استقدمت ألمانيا ملايين العمال الأجانب لتستثمر جهودهم. وحصل هذا أيضاً في البلاد المحتلة. ففي عام 1940 كان العامل اليدوي الألماني في وارسو يقبض 1،16 زلوتي في الساعة، بينما كانت أجرة العامل البولوني الماهر 0،88 زلوتي. فأسهمت هذه الوقائع بتفاقم الوضع الصحي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد المحتلة، وبينت كيف يريد الرايخ الوطني الاشتراكي بعد انتصاره، التعامل مع الأمم «الأدنى». واعتمدت هذه السياسة على مبدأ إشراك جماعات محلية في الحكم وظهر هذا الأمر في الدور الذي أسند إلى الحكومة النرويجية برئاسة كيسلينغ، والإدارة الهولندية التي أقيمت بعد رحيل ڤيلهلمين، إلى مختلف الحكومات الفرنسية بعد عام 1942؛ وإضافة إلى ذلك فقد تم تشكيل هيئات من المتطوعين للقتال إلى جانب الألمان الأمر الذي قام به الفيلق الهولندي.

حركات المقاومة الأوروبية

أدّى كل ذلك إلى نمو حركات المقاومة. فقد نشأ بعضها بسبب الاغتصاب الألماني والشعور الوطني المتوثب، كما كانت الحال في يوغوسلاڤيا. وفي الاتحاد السوڤياتي، بعد أن استقبل الجيش الألماني بالحسنى في بعض الأحيان. في البداية، انقلب الأمر بسرعة وصار هذا الجيش هدفاً للمقاومة التي ولدتها الجرائم الألمانية. وفي فرنسا نشأت المقاومة منذ توقيع الهدنة، وبلغت أوجها في عام 1943. وشكلت حركات المقاومة في البلاد السلاڤية قلقاً مخيفاً للجيش الألماني الذي احتاج لأعداد كبيرة لحماية نفسه في روسيا. وفي يوغوسلاڤيا انتشر المقاومون في مناطق واسعة وشلُّوا عمل الجيش النازي.

وأدّت المقاومة إلى أعمال قمعية قاسية؛ فشهدت معسكرات الاعتقال

ملايين المعتقلين من المقاومين والشيوعيين الذين كان الألمان يجبرونهم على العمل في ظروف قاسية من البرد والجوع غالباً ما كانت تؤدي إلى الموت.

وبدأ اضطهاد اليهود اعتباراً من عام 1941، حيث أقيمت معسكرات جهزت بغرف الغاز لقتلهم والأفران لحرق جثثهم. وامتدت هذه الإبادة الجماعية حتى عام 1945. وكان ضحيتها خمسة ملايين يهودي من الرجال والنساء والأطفال دون تمييز.

وأدّت هذه الجرائم البغيضة إلى توليد حقد عنيف ضد ألمانيا، ما عزز عمل منظمات المقاومة في الوقت نفسه الذي بدا فيه أن دورة دولاب الخطر اكتملت.

وقد اقترن هجوم الجيش الهتلري على روسيا بحملته على ليبيا. فبعد نجاحات باهرة سدت الطريق أمام الألمان في العلمين. وعلى الجبهة الروسية كان الانتصار حتى أيلول/ سبتمبر حيث احتلت الجيوش الألمانية أواسط القوقاز وبلغت ستالينغراد على نهر الفولغا. ولكن الجيش الأحمر قاوم بعناد وكانت المعركة عنيفة هناك. وصمد الروس حتى الشتاء، ثم تمكنوا من خرق الجبهة على خطوط الرومانيين والإيطاليين الملحقين بالجيش الألماني.

وفي شتاء 1942 ـ 1943 ألحقت خسائر جديدة بالألمان وكانت الولايات المتحدة قد دخلت الحرب بعد العدوان الياباني في كانون الأول/ ديسمبر 1941، وأخذت تعد مع البريطانيين هجوماً في الغرب. وفي 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1942 نزلوا في أفريقيا السوداء وانضم إليهم الجيش الفرنسي في أفريقيا. وكان الجيش الألماني قد احتل تونس بواسطة قوى محمولة جواً.

وفي نهاية أكتوبر عاود الانكليز الهجوم في العلمين، وأرغموا رومل على الانكفاء عن ليبيا ثم عن تونس. وفي أيار/ مايو 1943 تم إخراج الألمان من الأراضي الأفريقية بفضل العمل المشترك بين الأميركيين والبريطانيين والفرنسيين.

وفي تموز/ يوليو 1943 قامت ألمانيا بهجوم جديد على الجبهة الروسية، وتمكن السوڤيات من صده؛ ثم تحولوا إلى هجوم مضاد استطاع تحرير معظم الأراضي السوڤياتية المحتلة في بضعة أشهر. واضطر الألمان إلى ترك كارخوف وكييف وسباستوپول وسمولنسك. وفي نهاية 1943 كانت ألمانيا في

موقع الدفاع في كل مكان حتى في أوروبا الغربية حيث قام الحلفاء، بعد انتصارهم في أفريقيا، بإنزال بحري في صقلية في تموز/ يوليو 1943 ثم في إيطاليا، بعد أن أرغموا الحكومة الملكية على طلب الهدنة في 3 أيلول/ سبتمبر 1943 . وأدى تصميم الحلفاء على إرغام الرايخ على الاستسلام بدون شروط إلى دفع الحكومات والشعوب في معركة حامية.

الهجوم الكبير للحلفاء

وتوقف القتال في شتاء 1943 ـ 1944، وفي ربيع 1944 عاود أعداء الرايخ الهجوم على جميع الجبهات، إحساساً منهم بأن النصر بات معقوداً لهم. ففي إيطاليا خرقت جيوش الحلفاء جبهة غَريغليانو، ودخلوا روما في الخامس من حزيران/ يونيو وبلغوا أرنو بسرعة. ولكن الهجوم الأعظم حدث في فرنسا. ففي صباح السادس من حزيران/يونيو نزلت جيوش الحلفاء بقيادة الجنرال أيزنهاور واحتلت بسرعة شبه جزيرة كوتنتين، وبالرغم من المقاومة الشديدة للألمان فقد خرق الحلفاء الجبهة في منطقة أفرانش، وتوغلوا باتجاه نهر اللوار ثم باتجاه باريس.

وفي 15 آب/ أغسطس نزلت الجيوش الفرنسية ـ الأميركية في منطقة بروفانس واستعادت طولون ومرسيليا قبل التوغل نحو الشمال لتحرير ليون، وأكملوا الاتصال، في العاشر من أيلول/ سبتمبر، بالقوات القادمة من الغرب، والتي كانت قد حررت اريس في 25 آب/ أغسطس. وتوقفوا لفترة قصيرة عند موزيل بسبب نقص الوقود والمقاومة الألمانية، وعاودوا الهجوم في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر، وفي 19 منه بلغوا نهر الراين، وفي 23 أتم الجيش الفرنسي تحرير ستراسبورغ وكذلك بلجيكا بكاملها.

وفي الشرق استفاد السوفيات من الهجوم الانكليزي ـ الأميركي وعاودوا الهجوم، وفي صيف 1944، حرَّروا مجمل أراضيهم واحتلوا بولونيا، وأرغموا الرومان على توقيع الهدنة، واحتلوا هنغاريا. واحتل الانكليز اليونان بينما تمكن اليوغوسلافيون من تحرير بلدهم. وفي كانون الأول/ ديسمبر أصبح خط الجبهة عند مدينة فيستول ويمر بمدينة بودابست. وفي محاولة لتثبيت الوضع كان هتلر يعول على الأسلحة الجديدة، من الصواريخ والطائرات وعلى هجوم

في الشتاء. ولكن كان عليه أن يحسب للمعارضة المتزايدة التي حاولت اغتياله في 20 تموز/ يوليو. وكانت المحاولة من إعداد مجموعة من المقاومين الذين نجد بينهم ممثلين للأرستقراطية ولأوساط الكنيسة، والاشتراكيين والضباط، ولكنها فشلت لعدم الدقة وجرّت قمعاً مرعباً. واستغلها النازيون من أجل تصفية القوى الرجعية وبهدف تحقيق مجتمع وطني ـ اشتراكي حقيقي بعد نهاية الحرب، كما ذكر غوبلز.

وأصبحت الحياة في ألمانيا أكثر فأكثر صعوبة. وتناقص التموين، وتكاثرت غارات القصف مسببة آلاف القتلى، دون أن تنال من القدرة الاقتصادية للرايخ. واستمر الانتاج الصناعي يتزايد حتى تشرين الثاني/ نوڤمبر 1944. ويمكن القول إن مجمل الشعب الألماني لم يتذمر، بسبب الاضطهاد البوليسي دون شك، وكذلك بفضل الدعاية التي بثها غوبلز وألهب بها حمية الشعب الألماني بأسره لفترة طويلة.

التقدم المزدوج الأميركي والروسي وهزيمة النازية

وحاول الجيش الألماني معاودة الهجوم في الغرب في 16 كانون الأول/ ديسمبر وتمكن من اختراق جبهة الحلفاء، ولكن هؤلاء تماسكوا بسرعة وصدوا الهجوم في باستوينا. وفي الشرق تابعت القوات الروسية هجومها، وتقدمت من ڤيستول إلى مدينة أودر. وفي نهاية آذار/ مارس 1945 تقدم الحلفاء على محاذاة نهر الراين متجهين نحو إلبا، فوصلوا إليها في 22 نيسان/ إبريل. وفي أثناء ذلك تحقق تقدم سوڤياتي جديد وأصبح الجيش الأحمر على أبواب برلين. وضرب الحصار حولها في 25 نيسان/ إبريل. وفي 30 منه، انتحر هتلر في برلين التي استسلمت في 2 أيار/ مايو، وفي 8 منه وقع الجنرال كيتل صك الاستسلام دون شروط، بينما أسر الحلفاء خليفة هتلر الأميرال دونيتز. وانتهت بذلك الدولة الألمانية. وعهد بالسلطة في ألمانيا إلى قادة الحلفاء الأربعة، الأميركي والبريطاني، والفرنسي والسوڤياتي. فتولى كل واحد من القادة الأربعة الحكم في المنطقة الخاضعة لقواته. واتفق في طهران ويالطة على تقسيم برلين نفسها إلى أربعة أقسام. وهكذا زالت الوحدة الألمانية بعد أن عاشت طيلة 74

عاماً وأربعة أشهر، ونشأ فراغ كبير في أوروپا الوسطى حيث حاول البعض تغطيته لحسابه.

أين أوروپا؟

وكرست نهاية الحرب العالمية الثانية نهاية أوروپا من الناحية الدبلوماسية. ولا شك أن الفرنسيين والانكليز كانوا موجودين لدى توقيع عقود الهدنة في أيار/مايو 1945 ولكنهم لم يكونوا إلا ملحقين. وكانت السلطة والقوة بأيدي الاتحاد السوڤياتي والولايات المتحدة. وبدا ذلك بشكل ملموس في مؤتمر طهران الذي تميز بأفول نجم الدبلوماسية البريطانية. وكان أكثر وضوحاً في مؤتمر يالطة حيث لم يكن دور تشرشل إلا ثانوياً وحيث جرى تقسيم أوروپا بين السوڤيات والأميركيين. فمن جهة هناك دولة قوية مسيطرة وفخورة بقوتها، أدانت الامبريالية ولكنها تستخدم لصالحها؛ ومن جهة ثانية شعب سيتهم بانتظام بأنه صورة للامبريالية، وهو يتصرف مثل صبي جوقة الترتيل على الصعيد الدولي.

وفي الواقع فإن مؤتمر يالطة المتفق عليه في مؤتمر پوتسدام في آب/أغسطس 1945 يمثل تقسيم العالم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوڤياتي وانتزع من أوروپا كل إمكانية لتلعب دوراً حقيقياً.

وإذا كانت مؤتمرات طهران ويالطة وپوتسدام قد أعلنت وكرست نهاية الحرب ضد التوتاليتارية الفاشية فإنها أقامت العناصر للحرب الباردة وتقسيم أوروپا.

الفصل السادس

نتائج الحرب العالمية الثانية

الحرب الباردة وتقسيم أوروپا

أوروپا المدمرة والمنهكة والممزقة

عند انتهاء الحرب في 8 أيار/مايو 1945، كانت أوروپا قد أصبحت مدمرة. وكان الانتاج الصناعي فيها قد هبط كثيراً؛ فانخفض في غرب أوروپا بنسبة 50 بالمئة قياساً على ما كان عليه في عام 1939؛ وبلغ الهبوط في أوروپا الوسطى مقدار الثلثين. وانهار الانتاج الزراعي في الوقت ذاته. ففي عام 1945، هبطت المحاصيل بمقدار الثلث، في كل من فرنسا وألمانيا، عما كانت عليه في عام 1939، ولكن الهبوط وصل إلى النصف في أوروپا الشرقية. وتخربت السكك الحديد والخطوط البرية بمقدار الثلثين. ولم يصبح السفر عبر سكة الحديد من باريس إلى تولوز أو مرسيليا، بدون انعطاف أو استخدام السفن، ممكناً إلا بعد ستة أشهر من التحرير حتى بداية عام 1945. وكانت مدن بكاملها أنقاضاً مثل كان روان اللتين لم تشهدا حرباً منذ العصور الوسطى. وقد جرى القتال لعدة أيام في وارسو وبرلين وبودابست؛ ودمرت القوى الجوية الانكليزية والأميركية دريسد وهمبورغ وكولونيا وفرانكفورت بشكل مرعب.

وترافق التدمير المادي مع الخسائر البشرية، فتسببت الحرب بثلاثة أنواع من الضحايا: ضحايا المعارك، وضحايا القصف من المدنيين وضحايا الإبادة التي أصابت جماعات بكاملها كما جرى ليهود أوروپا ولجماعة الغجر، ولبعض الفئات الاجتماعية المهنية، فبلغت الخسائر البشرية في پولونيا 22 بالمئة من السكان في عام 1939؛ وفي يوغوسلاڤيا والاتحاد السوڤياتي 10 بالمئة، وفي ألمانيا 8 بالمئة، وفي بريطانيا العظمى 5 بالمئة، وفي فرنسا 5،1 بالمئة.

فكانت خسارة فرنسا هذه المرة قليلة لأن مشاركتها في الحرب كانت قليلة الأمر الذي ساهم دون شك، في إحداث تغيير عميق فيها بعد عام 1945.

وطال الخراب المجال الفكري كذلك. فوقع العديد من العلماء والكتاب والفنانين ضحايا الصراع، وانقطع العالم، باستثناء ألمانيا وبريطانيا، لمدة خمس سنوات عن الثورة العلمية والتقنية التي كانت تجري في مجالات عديدة. غير أن العديد من العلماء الألمان تابعوا جهود البحث، وفي نهاية الحرب تم أسرهم ونفيهم نحو الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، لدرجة لم يبق معها مكان للحديث عن العلم الأوروپي.

ويجدر التساؤل هنا حول مدى استمرار الثقافة الأوروپية. حيث أصبح النفوذ الكبير للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يطال جميع وسائل الثقافة؛ وصارت الرواية الأميركية هي النموذج الروائي في أوروپا كلها، بعد عام 1940. وجرى الأمر ذاته بالنسبة إلى السينما والرقص والموسيقى. وفي البلاد الأكثر تضرراً بالحرب أصبح نظام المعيشة الأميركي نموذجاً، وأما هيبة النموذج السوفياتي فلم تكن قليلة الاعتبار. فقد اهتدت فئة المثقفين إلى الماركسية بعد عام 1945. برز هذا بوضوح في فرنسا حيث كان لا بد من الانتظار حتى عام 1946 لإدخال ماركس بين الفلاسفة الذين يُدرَّسون في منهاج البكالوريا. ومهما اختلفت الثقافتان الأميركية والسوفياتية فهما مشتركتان في الطابع المادي لكل منهما؛ وتساهمان في إظهار طابع الأصالة للحضارة الأوروپية التي تضرب جذورها في التاريخ وتتمركز حول مفاهيم اليهودية ـ المسيحية للإنسانية.

وفي الوقت نفسه فإن المخاطر تهدد أوروپا المدمرة. فمنذ اجتماعات الثلاثة الكبار في طهران عام 1943 ظهرت رغبة الاتحاد السوفياتي في الهيمنة على أوروپا الشرقية، وتأكدت هذه الرغبة أثناء اللقاء بين ستالين وتشرشل في تشرين الأول/أكتوبر عام 1944، وجرى الاعتراف بأن رومانيا هي منطقة نفوذ سوفياتي، واليونان منطقة نفوذ بريطاني وأن يتعايش النفوذ السوفياتي والبريطاني في يوغوسلافيا. وعقد في يالطة من 4 إلى 11 شباط/فبراير عام 1945 مؤتمر ثلاثي بين انكلترا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وحصل فيه الأخير على اعتراف بحقوقه في أوروپا الشرقية. فانتقلت رومانيا وبلغاريا إلى نفوذ

الرقابة السوڤياتية. وفرض على پولونيا خط كورزون بشكل نهائي، مع تعويض في الغرب على حساب ألمانيا وتم إدخالها في الكتلة السوڤياتية، وأما مناطق النفوذ المشترك فقد مال الوضع فيها لصالح الاتحاد السوڤياتي، جرى هذا في تشيكوسلوڤاكيا وهنغاريا.

تجاه هذه الإرادة في الهيمنة التي أظهرها الانقلاب الشيوعي في صوفيا، بعد يومين من مؤتمر يالطة، قلّلت الولايات المتحدة اهتمامها بأوروپا التي بدت متروكة لوحدها دون أن يكون لديها الوسيلة لتنظيم شؤونها. وكأن فكرة أوروپا ليست موجودة رغم نداءات ديغول وتشرشل، وكان الاثنان قد أصبحا في صفوف المعارضة! ومع ذلك، ففي تموز/يوليو 1946 دعا شارل ديغول «أوروپا القديمة، التي كانت منذ قرون مرشد العالم... لتكون في قلب العالم المتجه نحو الانقسام إلى شطرين، العنصر الضروري للتعديل والتفاهم». وكان ديغول يطالب الدول الغربية المتمحورة حول بحر الشمال والبحر المتوسط ونهر الراين، أن تتعاون فيما بينها «بالرغم من الاعتراضات المتبادلة من جيل إلى جيل». ولكن هذا النداء ـ مثل نداء تشرشل في زوريخ ـ لم يلق في حينه أي صدى.

وانطوت أوروپا على ذاتها في حالة من الضعف السياسي والعسكري تفسره خطورة الوضع الاقتصادي وبروز مظاهر البؤس الاجتماعي. ومن ناحية أخرى أثبتت الأحزاب الشيوعية حضوراً هاماً في أوروپا الغربية كلها. فإذا كانت ألمانيا قد «بعدت عن الماركسية» فإن فرنسا وإيطاليا شهدتا نمواً للأحزاب الشيوعية التي أصبحت تجمع حولها أكثر من ربع الهيئة الانتخابية؛ بينما تمثل، في بلدان أوروپا الشمالية ما يتراوح بين 10 و15 بالمئة من الأصوات والمقاعد البرلمانية.

سياسة الاتحاد السوڤياتي نحو خريطة جديدة لأوروپا

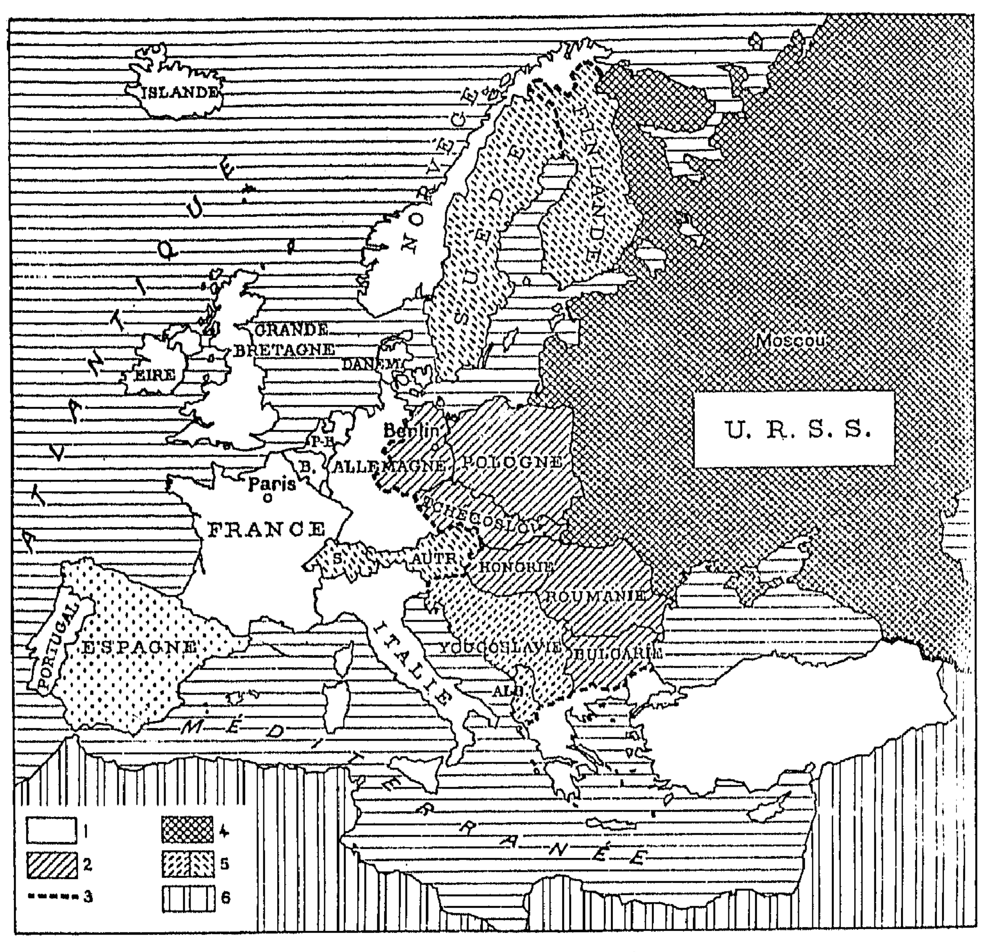
وهكذا تكونت خريطة سياسية جديدة في أوروپا. ونال الاتحاد السوڤياتي حصة الأسد، فاستعاد حدود الامبراطورية القيصرية لعام 1913، وتجاوزها بضم

غاليسيا الشرقية وأوكرانيا مما أتاح له أن يجاور هنغاريا وتشيكوسلوڤاكيا، الأمر الذي يسهل تدخل الجيش الأحمر عندما تدعو الحاجة.

ومنذ الخامس من حزيران/يونيو 1945 لم تعد هناك دولة ألمانية. وجرى تقسيم الرايخ إلى أربعة أقسام، وبرلين إلى أربعة قطاعات حيث مارست السلطة فيها قوى الحلفاء، فكان كل منهم حراً في منطقته ويتصرف حسب رغباته.

وكانت اتفاقات پوتسدام، التي لم تُدعَ فرنسا إليها، وضعت تحت الإدارة السوڤياتية أو الپولونية الأراضي الألمانية الواقعة شرق خط أودر ـ نيسه ولكنها دعت لجعل ألمانيا كياناً اقتصادياً. ورفضت فرنسا القبول به، ومنعت إقامة أية مؤسسة اقتصادية في مناطق الاحتلال الأربع. من هنا فإن الحكومات الفرنسية لأعوام 1945 ـ 1947 تتحمل مسؤولية أكيدة عن تقسيم ألمانيا إلى شطرين. ومن جهة أخرى، فقد نصت اتفاقات پوتسدام على ضرورة إبعاد السكان الألمان، المقيمين في الخارج إلى ألمانيا؛ فأدّى ذلك إلى طرد ما يقرب من عشرة ملايين پروسي وبوميراني وسيليزي وسوديتي وغيرهم اعتباراً من 1945 وعلى امتداد شتاء 1945 ـ 1946، في ظروف مخيفة. ويفسر هذا الأمر ظاهرة معاداة السوڤياتية العميقة التي لا تزال تتسع في ألمانيا الاتحادية. وقد جرى تعديل طفيف في الحدود الإقليمية في أوروپا، كما جرى بين فرنسا وبين كل من ألمانيا وإيطاليا؛ غير أن منطقة السار وضعت تحت الإدارة الاقتصادية الفرنسية، اعتباراً من عام 1946.وفي جميع الأحوال فإن اتفاقات يالطة وپوتسدام هيأت انقسام أوروپا إلى كتلتين.

وظهر تخوف سوڤياتي في عام 1945، صحيح أن الجيش الأحمر هو الأول في العالم عدداً ونوعاً، ولا يعادله الجيش الأميركي من ناحية الأسلحة التقليدية. ولكن الولايات المتحدة لجأت إلى استخدام السلاح المرعب، القنبلة الذرية ضد هيروشيما وناكازاكي، على أنها وحدها تمتلك هذا السلاح. ويضاف إلى ذلك أن الحرب لم تصبها إلا قليلاً، خرجت منها قوة جبارة ذات تقنية عالية، وتمتلك طاقة اقتصادية تعادل تقريباً القدرة الاقتصادية لجميع دول العالم الأخرى. ولا منافس لها لا في البحر ولا في الجو. في حين كانت روسيا إحدى الضحايا الكبرى حيث خسرت بين 18 و20 مليون قتيل، وأصبحت المراكز الصناعية الكبرى في أوكرانيا غير قابلة للاستعمال، ومدن



1 ـ بلدان انضمت إلى الحلف الأطلسي.

2 ـ ديموقراطيات شعبية تحالفت مع الاتحاد السوفياتي بموجب معاهدة ڤرصوڤيا.

3 ـ الستار الحديدي.

4 ـ أراضي الاتحاد السوفياتي.

5 ـ بلدان بقيت خارج التنظيمين.

6 ـ بلدان خارج أوروپا.

ملاحظة: لم يشمل مشروع مارشال إسبانيا.

شكل 5 ـ أوروپا المقسمة.

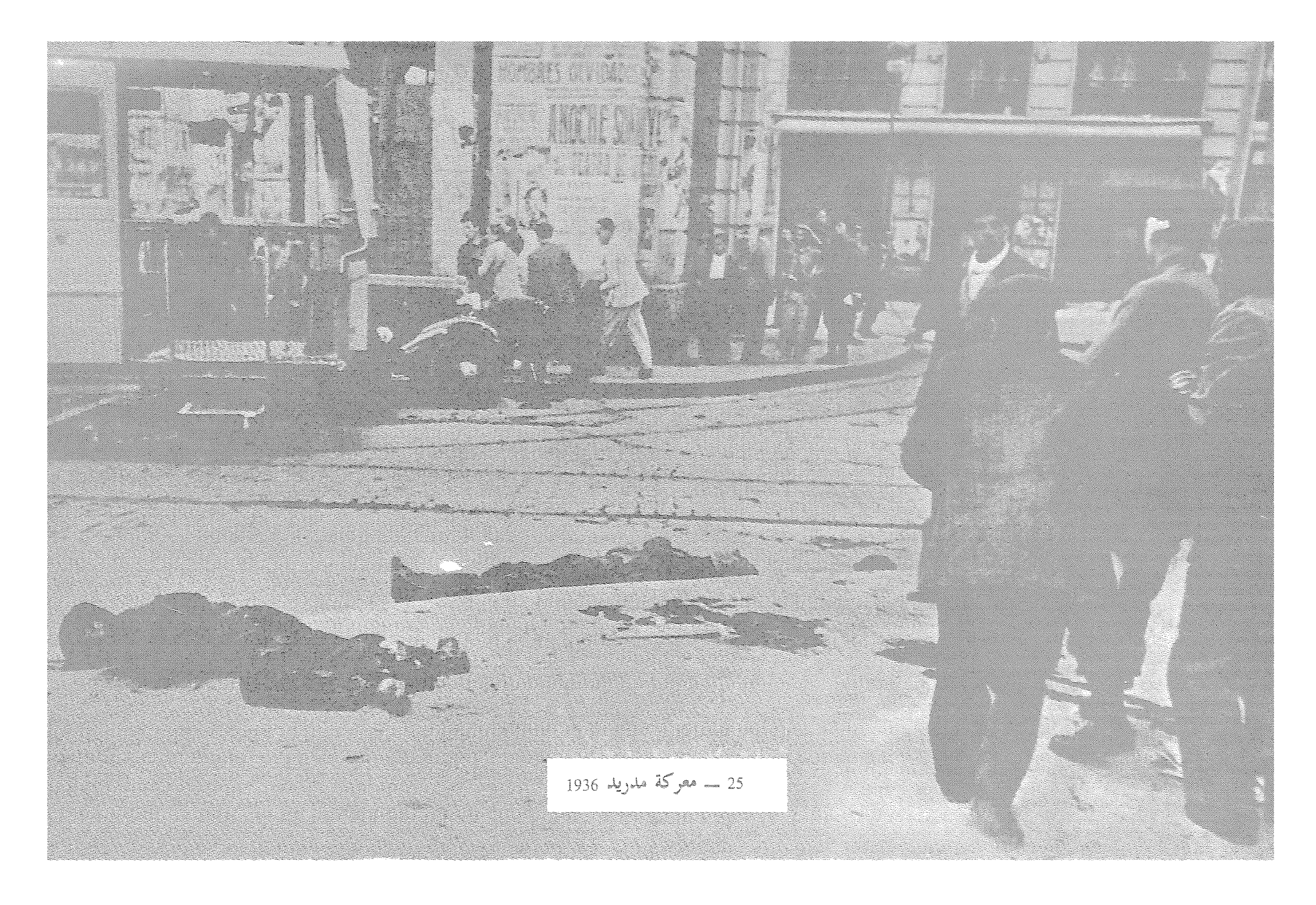
كييف وخاركوف ولينينغراد كتلاً من الأنقاض. فكان من الضروري إذاً تعويض هذه الخسائر اقتصادياً وإقليمياً، الأمر الذي يعتبر أكثر ضرورة لأن النظام السوفياتي مختلف إيديولوجياً، ويشعر باستمرار أنه مهدد بالليبرالية الأنكلو ـ ساكسونية. كما بدا ضرورياً للاتحاد السوفياتي أن يسيطر على أراضٍ جديدة، وأن يشرف بانتظام على الطاقات الاقتصادية للبلاد المحتلة والخاضعة لنظام تعسفي يقوم على مظاهر البؤس، إلى جانب بناء وتطوير الطاقة الصناعية العسكرية.

وتحول الاتحاد السوفياتي إلى قوة مهيمنة، من أجل تعويض مظاهر الضعف. فمنذ عام 1945 فرض نظامه على مختلف جيرانه. واضطرت جميع الدول المحررة في أوروپا الشرقية للالتزام، شاءت أم أبت، بتوقيع معاهدة عدم اعتداء وتعاون متبادل. وخضعت جميعها تقريباً لوجود الجيش السوفياتي في أراضيها. فغدا جيش احتلال في رومانيا وهنغاريا وبلغاريا. وأبقى الروس جيوشهم في پولونيا بحجة أنها ضرورية للربط بين الاتحاد السوفياتي والمنطقة التي يحتلها جيشه في ألمانيا. وظلت تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وحدهما خارج هذا النظام. وبالطبع فلا بد من وجود شرطة الأمن إلى جانب الجيش، وتقوم الصحافة الدولية للحزب الشيوعي بتوجيه الأحزاب الشيوعية المحلية.

تدخل الولايات المتحدة

في نهاية عام 1946، حمل الوضع الاقتصادي والاجتماعي في أوروپا أمام توقع تدخل الولايات المتحدة. وفي 5 حزيران/ يونيو 1947 أعلن الجنرال مارشال سكرتير الدولة الأميركية أن بلاده تستعد لمساعدة أوروپا. وكان الصراع يحتدم بين الشرق والغرب. وتضاعفت مصاعب التعايش بين الأحزاب الشيوعية المشاركة في التحالف الحاكم وبين الشركاء الآخرين في الحكم، في معظم البلدان الأوروپية. ففي فرنسا قام رئيس الوزراء الاشتراكي پول رامادييه في 5 أيار/ مايو 1947 بإقالة الوزراء الشيوعيين من الحكومة، واتخذ الإجراء ذاته في إيطاليا في 31 أيار/ مايو؛ أما في أوروپا الشرقية فقد تمكنت الأحزاب الشيوعية من الانتصار في هذا الصراع بدعم من الجيش الأحمر.

وتأخر البدء بمشروع مارشال. فتراجعت تشيكوسلوفاكيا عن قبوله تحت



25 ــ معركة مدريد 1936



26 ــ صورة عن المساعدة الغذائية الأميركية لفرنسا أثناء مشروع مارشال

ضغط موسكو. وعلمت الحكومة البولونية التي كانت تفاوض من أجل تحديد موقفها، بواسطة الراديو أنها رفضت خطة مارشال. ووقفت موسكو ضده ورفضته بشكل نهائي في 2 تموز/ يوليو 1947.

وظهر التدخل الأميركي على صعيد آخر؛ حيث شكل الجانب العسكري والاقتصادي جزءاً من برنامج واحد بشكل عام. فأدّى استلام السلطة من قبل الحزب الشيوعي في پراغ في شباط/ فبراير 1948، إلى توقيع معاهدة بروكسل (17 آذار/ مارس) وأوصل تشكيل الاتحاد العسكري الغربي، في 24 نيسان/ إبريل 1949، إلى توقيع معاهدة شمال الأطلسي الذي جمع فرنسا وبريطانيا العظمى وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ، والولايات المتحدة وكندا وإيسلندا والنروج والدانمارك والبرتغال وإيطاليا. وأكملت هذه المعاهدة بإنشاء منظمة معاهدة شمال الأطلسي في عام 1952؛ وتم تشكيل أمانة عامة وتسمية مندوبين دائمين؛ وأنشئت المؤسسات القيادية للمنظمة والدفاع المتكامل؛ ثم قُبلت تركيا واليونان في الحلف، كعنصر توازن في البحر المتوسط قبل تباعدهما بسبب الصراع في قبرص الذي وصلت أصداؤه إلى المجلس الأوروپي القائم في ستراسبورغ منذ عام 1949.

القطيعة:
السيطره السوڤياتية على أوروپا الشرقية

خلال ذلك كانت السيطرة السوڤياتية تصبح أشد ثقلاً. فعند التحرير، كانت تقوم، في دول أوروپا الشرقية، أنظمة برلمانية من النموذج الغربي ولم تكن الأحزاب الشيوعية فيها إلا أقلية صغيرة. وعلى امتداد سنتي 1946 ـ 1947 كان السوڤياتيون يدعون إلى اندماج الاشتراكيين والشيوعيين. وتمكن الشيوعيون الألمان من التغلغل في الإدارات العامة استناداً إلى دعم الاشتراكيين اليساريين. وعندما لم يتمكنوا من ذلك منذ تأليف الحكومة كانوا يلجأون إلى إجراء تعديل حكومي يتولون فيه وزارة الداخلية ووزارة الدفاع أي الرقابة على الشرطة وجميع القوى المسلحة.

وأصبح المسار محدداً، ففي البداية اتخذت بعض التأميمات تحت ستار الجبهة الوطنية؛ مما يسهل التغلغل الاقتصادي للاتحاد السوڤياتي الذي يحل

بدلاً من الرساميل الغربية؛ وهكذا تكونت مثلاً سوڤروم ـ النفط، وهي شركة سوڤياتية ـ رومانية للمنتجات النفطية. ثم اتخذت إجراءات توزيع الأرض التي تضاعف الملكيات الصغيرة، وتنمي الاستثمارات. وأخيراً سياسة تطهير طالت بالطبع كبار المشاركين في الحكم، وغالباً ما كانت تجري تصفية من يبدو أنهم يعادون المفاهيم الماركسية.

ونما هذا المسار أثناء صيف عام 1947. فجرت توقيفات منتظمة لزعماء ليبراليين ذوي شعبية في بلغاريا (پيكوف) وفي رومانيا (ماينو) ثم يدانون بالخيانة العظمى. وتضطر الأحزاب غير الشيوعية إلى أن تخضع للشروط المذلة التي يفرضها الشيوعيون. ففي هنغاريا كان معظم زعماء حزب صغار المزارعين، الذي كان يتمتع بالأكثرية المطلقة في البرلمان، شيوعيين سراً. وكان الحزب الشيوعي يدفع ببعض الأشخاص إلى العمل غير القانوني، مما يعرضهم إلى تحديات كبيرة. وفي أيلول/سبتمبر 1947 تم تشكيل الكومنفورم حيث اجتمع ممثلو الأحزاب الشيوعية في أوروپا في سيليزيا بين 22 و27 أيلول/سبتمبر وشكلوا مكتباً إعلامياً أي مكتباً للتنسيق. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر 1947 أعلن يدانوف[1] منظر الحزب الشيوعي السوڤياتي، الموضوعة الرسمية: حول انقسام العالم إلى معسكرين، أحدهما امبريالي ورأسمالي، والثاني معادٍ للامبريالية واشتراكي. وذهب يدانوف إلى أبعد من ذلك، فأكد أن الطريق السلمي نحو الاشتراكية يمكن أن يكون في الديمقراطيات الشعبية، ولكن ليس في البلدان التي يبقى الحزب الشيوعي فيها ضعيفاً.

وقدم اليوغوسلاف الذين حضروا مؤتمر الكومنفورم تعريفاً يوغوسلاڤياً للديمقراطية الشعبية. «الديمقراطية الشعبية تبدأ حيث تمسك الطبقة العاملة، بالتحالف مع الطبقات الكادحة الأخرى، بالمواقع الهامة في السلطة الحكومية». فأدان هذا التعريف جميع الترددات ودعا إلى تمتين النظام.

(1) حسب رأي يدانوف في عام 1947 «استند المعسكر المعادي للفاشية إلى الاتحاد السوڤياتي، والديمقراطيات الجديدة وضم كذلك البلدان التي تخصلت من الإمبريالية وسارت في طريق الديمقراطية مثل هنغاريا ورومانيا وفنلندا».

وهذا يعني أن هنغاريا ورومانيا في أيلول (سبتمبر) 1947 لم تكونا قد أصبحتا من الديقمراطيات الشعبية في نظر يدانوف.

ولـم يتأخر هذا الأمر، حيث بدأ البحث في تعزيز العلاقات بين هذه البلدان بشبكة حقيقية من التحالفات العسكرية والسياسية والاقتصادية. وكان السوڤيات يرون أنه لا بد من الدخول في مرحلة تكوين الهيئات الجماعية تمثلاً بهم، وتشديد النضال ضد الرجعية، وتصفية أحزاب المعارضة وتطهير أحزاب الحكم. ولا بد من عزل الاشتراكيين الديمقراطيين في الشرق عن الاشتراكيين في الغرب، من أجل دمج الاشتراكيين الحقيقيين بالحزب الشيوعي. ودعت موسكو في الوقت ذاته إلى إعداد هيئات التنسيق على الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وتعتبر حالة هنغاريا مثلاً بارزاً. فتنتمي الأكثرية البرلمانية إلى حزب صغار المالكين، الأمر الذي يبدو خطراً. لذا جرى تفكيك الحزب بين شباط فبراير وتموز/يوليو 1947؛ ونظمت الانتخابات في نهاية آب/أغسطس حيث أحرز الاشتراكيون والشيوعيون 9 و22 بالمئة من الأصوات ولكن الجبهة الوطنية التي يشرفون عليها حصلت على ثلثي المقاعد.

وتمت تصفية الأحزاب الاشتراكية في كل مكان. وفي 7 حزيران/يونيو 1947 هاجم محرر شاب، في جريدة البراڤدا، بوريس پونوماريڤ، المؤتمرات الدولية للاشتراكيين، وتوالت الحملة الشيوعية ضد أخوتهم الاشتراكيين. ولكن السوڤيات اصطدموا بمقاومة أكيدة، ليس فقط في تشيكوسلوڤاكيا وهنغاريا، بل كذلك في رومانيا وفي پولونيا. وارتكز العنصر الأساسي لهذه العمليات حول الاشتراكيين اليساريين، إما من النقابيين الذين كانوا يأملون باستمرار استقلالية حزبهم بعد أن أبعدت عنه عناصر «البورجوازية»، وإما من المثقفين الثوريين الذين كانوا على استعداد للتضحية بكل شيء في سبيل الوحدة العمالية.

وهكذا بينما كانت أوروپا الغربية تبحث عن ذاتها، فإنه يبدو أن الظروف قد نضجت لتصبح دول أوروپا الشرقية أكثر ارتباطاً بالاتحاد السوڤياتي.

الفصل السابع

العالم الاشتراكي منذ الحرب العالمية الثانية

التدمير وإعادة البناء

رأينا في الفصل السابق الوضع المأساوي الذي كان فيه الاتحاد السوڤياتي في نهاية الحرب. حيث فقد ما يقرب من 20 مليون إنسان؛ وأصبح السكان منهكين بالجوع والبرد والبؤس والحرب. وانخفض الانتاج بنسبة 35 بالمئة تقريباً، في المجالين الزراعي والصناعي. ولكن إذا كان الجزء الغربي من الاتحاد السوڤياتي أي أوكرانيا وروسيا البيضاء قد تعرض للتدمير، فإن الحرب قد سرعت تحسين المناطق الشرقية لا سيما في سيبيريا. فتضاعف السكان في تْشِلْجِينْسك أو مانْيِيتوغورْسك في ثلاث سنوات. وأصبح الاتحاد السوڤياتي يتمتع بنفوذ سياسي ضخم في العالم. وهو مطمئن لهيمنته في أوروپا الشرقية.

ستالين

وأما في الداخل فقد كان الوضع خطراً عندما أصبح ستالين السيد الذي لا ينازع. وبدا في الواقع أن الناس استقبلوا الألمان في بداية الاجتياح كمحررين. ولا شك أن القوة الألمانية خلقت هذا الانطباع ولكن النظام الستاليني كان قاسياً ومكروهاً؛ وكان قسم من السكان يتوقع من القادمين الجدد أمرين: الأول تقسيم أراضي الكولخوزات، والثاني استقلال أوكرانيا. ولكن النازيين الذين غشيت عقولهم المفاهيم العنصرية الضالة، احتاجوا إلى ثلاث سنوات لفهم هذا الواقع وأظهروا أمام السوڤياتيين موقفاً معادياً للعنصر السلاڤي. وأدى الرعب النازي المتمثل في سياسة الإبادة والتدمير المنظّم إلى نتيجة مزدوجة، تمثلت مباشرة بالمقاومة السوڤياتية الأكثر فعالية في أوروپا وفي المقاومة اليوغوسلاڤية؛ أعطت الحزب الشيوعي نفوذاً كبيراً. ففي تموز/ يوليو 1941 لم يكن تعبير معاداة الفاشية يعني شيئاً لدى الكولخوزي في

أوكرانيا أو روسيا البيضاء؛ بينما في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه أصبح يعتبر الحزب محقاً عندما يصف الفاشيين بالبرابرة. فأصبح ستالين والحزب يجسدان الشعور الوطني.

وعندما ضمنت الحكومة السوفياتية الانتصار عادت تفرض سياسة القمع التي بدت أنها تخفي استياء كامناً ناتجاً عن المصاعب الاجتماعية والاقتصادية، استياء أجبر الحزب على الامساك بالرقابة العامة.

وكان لا بد من إعادة بناء البلاد. حيث توفرت الأجواء الملائمة للانطلاق الديمغرافي، إلى جانب بروز فروق كبيرة بين منطقة وأخرى؛ فلم يزد معدل الولادات في روسيا عن 14 بالمئة، بينما زاد عن 36 بالمئة في تركستان. وكانت إعادة البناء، في العهد الستاليني، تعتمد على التخطيط السلطوي والمركزي حيث حددت خطة «غوسْبْلانْ» أهدافاً تعطى للمشاريع لتنفيذها. وفي الواقع لم يكن عمل النظام صحيحاً. وكان سوء الإحصاءات يرتبط بالمعلومات الخاطئة التي تعطيها المشاريع، والأهداف النظرية التي لم تعرف إن كانت حداً أقصى أو أدنى، وكان الاهتمام يتركز على الكمية وليس على النوعية، كل ذلك ساهم في تكوين نظام اقتصادي قريب من العوز، وجاءت الخطط السوفياتية تندمج بعضها بالبعض الآخر. ويجري التميز بين ثلاثة نماذج من الخطط:

. الخطة ذات الأمد الطويل التي ترسم أفاقاً عامة.

. الخطة الخمسية التي تحدد الأهداف القريبة.

. الخطة السنوية العملية الملزمة للمشاريع.

والتزمت الحكومة السوفياتية بالصناعة الثقيلة، طيلة هذه المرحلة. وركزت الخطة الرابعة، بين عامي 1946 و1950، على الطاقة والمواصلات. وركزت الخطة الخامسة بين عامي 1951 و1955، على الكهرمائية. وإن كان التطور الصناعي بين عامي 1945 و1958 لا جدال فيه (تضاعف أربع مرات) فإن هذا لا يعني زيادة حقيقية في مستوى المعيشة. فقد كان يضحى بالمواد الاستهلاكية، فغالباً ما كانت النوعية رديئة، والخدمات بعد البيع قليلة جداً. ومع ذلك فقد وضع الاتحاد السوفياتي نظاماً لاستثمار البلدان التابعة له، ولا

زال هذا النظام قائماً إلى يومنا، لا بد من ملاحظة حول تغير الأوضاع حالياً كما يبينه مثلاً ارتفاع أسعار المواد الأولية التي يمد بها الاتحاد السوڤياتي بلدان الديمقراطية الشعبية بين عامي 1974 - 1976، وأدّى هذا الارتفاع إلى إيجاد خلل في اقتصاديات هذه الدول مثل پولونيا وهنغاريا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية.

ويفتقر هذا النظام الاستبدادي البيروقراطي إلى الفعالية، ولا شك أن الانتاج منذ عام 1948 قد استعاد مستواه لعام 1940. وتحسنت تركمانستان والمناطق الواقعة شرق الأورال، وأنشئت خطوط للسكك الحديد والأقنية التي تربط بين نهري الڤولغا والدون. وتحققت هذه النجاحات بفضل إرادة العيش الأفضل لدى الشعب السوڤياتي، والمراقبة الثابتة للبوليس والحزب، وكذلك بفضل التعويضات التي دفعها الأعداء القدامى، حيث دفعت جمهورية ألمانيا الديمقراطية مثلاً ما قيمته عدة مليارات دولار من التجهيزات والمصانع. ولا شك أن حصتها من هذه التعويضات كانت أعلى مرتين مما دفعته الجمهورية الاتحادية الألمانية.

ومع ذلك فلم يشهد الاتحاد السوڤياتي ارتفاعاً في مستوى المعيشة. وظلت الزراعة ضعيفة التطور، وكان دورها تمويل التصنيع. وقد لعب تأثير لِيسِنْكو في المجال الإيديولوجي العلمي دوراً كارثياً، وبيَّن التوفيقية الإيديولوجية للعهد الستاليني، حيث كان التجسس السياسي طريقة شائعة وثابتة وأرسل ملايين الرجال والنساء إلى مناطق يجري العمل لتحسينها ولا سيما المناطق الشمالية. من هنا أقيمت منطقة زراعية حول مدينة ڤوركوتا التي ترتبط بموسكو بخط حديدي. وكان يكفي أن يتهم إنسان معين ليرسل إلى تلك المناطق. وظل الاستياء ثابتاً بسبب البؤس، وعدم كفاية التموين، وغياب المساكن. وكان السوڤياتيون يفسرون ذلك باتساع النزوح من الريف. ولكن هذا النزوح لم يكن أقل مما جرى في دول أخرى، حيث كان نقص التموين أقل بروزاً. وبقدر كبير من الجدية دعا عقائدي سوڤياتي، عام 1961، إلى إنشاء صالات استقبال مشتركة ومطابخ وغرف طعام جماعية: «إن بناء مطابخ فردية تكلف نفقات باهظة قياساً على كلفة بناء مطابخ وصالات طعام لمجموعة سكنية».

خروتشيف والتعايش السلمي

توفي ستالين في آذار/مارس 1953. وكانت خلافته صعبة. وأصبحت السلطة تمارس من قبل خمسة، بشكل جماعي، مع سكرتير أول للحزب هو نيكيتا خروتشيف الذي أبعد مالينكوف سريعاً، بعد أن تخلص هذا الأخير في بيريا، وقد هيأ استمرار المشكلات الزراعية الجو الملائم لوصول خروتشيف. فلم يشهد الانتاج الزراعي مستوى ما قبل الحرب إلا في سنة 1953. وبعد وصول خروتشيف جرى التركيز على الصناعة الثقيلة، وكان لا بد من الانتظار حتى الخطة التاسعة لكي نشهد تطوراً متوازياً بين الصناعة الثقيلة والصناعات الاستهلاكية.

وأراد خروتشيف أن يبني سياسته على تحسين ظروف المعيشة. فأقام نظاماً جديداً للتخطيط، عن طريق وضع خطة لكل منطقة. وأنشأ مجالس إقليمية لإدارة الشؤون الاقتصادية في كل منها، وحاول تسهيل العلاقات بين المشاريع في المنطقة الواحدة؛ واستفاد من ذلك لتطوير مراقبة الحزب الشيوعي للاقتصاد؛ وبدا سريعاً أنه جرى تعزيز النظام البيروقراطي.

وظهر نظام اقتصادي جديد في الستينات، حيث جرت محاولات تخفيف المراقبة الإدارية، وتحريك ذهنية التجديد في المشاريع، وزيادة الأجور. فأصبح للمشروع حق تخصيص قسم من الربح لتحسين الأجور، والأجهزة الاجتماعية وتنمية استثماراته الذاتية. ولكن هذا النظام اصطدم بصعوبات كبيرة. فخطة غوسبلان لا تريد التخلي عن امتيازاتها والأسعار سدت الطريق أمامها، والأرباح صعبة التحقيق. وفضلاً عن ذلك فإن زيادة الأجور لا تشد الاهتمام كثيراً، بسبب قلة المواد الاستهلاكية.

واستمرت الزراعة تعاني مصاعب هامة. وكان خروتشيف مدركاً لهذه المصاعب. وكان اقترح في زمن ستالين «مدناً زراعية» بحيث يجري جمع فلاحي كل مقاطعة في تجمعات قروية كبيرة. وكان عليه أن يتراجع عنه بسرعة. غير أن ألمانيا الديمقراطية طبقت هذا الاقتراح بنجاح غير قليل. وعندما تسلم خروتشيف السلطة، سعى إلى تشجيع زراعات جديدة مثل الذرة ونباتات الأعلاف. وجرى حرث الأراضي البور في كازاخستان دون الأخذ

بعين الاعتبار ظروف المناخ والتربة والبيئة. وفي الوقت نفسه فإن نقص الكوادر المجربة، وضخامة المشاريع والبيروقراطية وكذلك التقاليد الريفية شكلت عراقيل أمام مبادرات الحكومة. وقد كلفت هذه السياسة كثيراً من الأموال والعتاد ومنعت من إعادة تقييم ما تبين أنه ذو فعالية أكبر، أي الانتاج الزراعي في أوكرانيا. ففي عام 1974 كان المردود الوسطي من القمح للهكتار 14 في الاتحاد السوڤياتي، 31 في پولونيا و41 في جمهورية ألمانيا الديمقراطية و48 في جمهورية ألمانيا الاتحادية[1].

وإلى جانب ذلك شكلت حكومة خروتشيف ابتعاداً عن الستالينية. ففي المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي، في شباط/فبراير 1965، أدان خروتشيف الستالينية والأساليب الستالينية، مما منحه شعبية واسعة وأدّى إلى وقوع أزمة حادة في البلاد التابعة. ونما هذا الابتعاد عن الستالينية على الصعيد الثقافي وأنعش الطموح إلى الرفاه والسلام؛ وأما الحزب الشيوعي الصيني فقد أدان التطور الإيديولوجي للحزب الشيوعي السوڤياتي، وتفاقم الصراع لينفجر بشكل علني عام 1959.

وأضيفت إلى ذلك مصاعب الوضع الدولي. ففي 1962 برزت أزمة كوبا، واضطر الاتحاد السوڤياتي للانحناء أمام الإرادة الصلبة للأميركيين. فتأثرت بهذا هيبة خروتشيف وساهم ذلك في أمر إبعاده في تشرين الأول/أكتوبر 1964.

ليونيد بريجنيف

لقد شكل وصول ليونيد بريجنيف إلى السلطة بداية مرحلة تطور بطيء. فالتحررية التي ميزت بدايات عهد خروتشيف (إصدار الكتب الأولى لسولجنتسين) أخذت تضعف شيئاً فشيئاً. وصدرت إدانة لبعض الكتاب؛ ووضع بعض المفكرين في المنفى في معسكرات الاعتقال عرفت باسم غولاغ. وشاع

(1) كلمة سوڤيت الروسية تعني المجلس، فيصبح معنى «السفينة» عملية إنشاء المجالس على الجماعية طريقة الاتحاد السوڤياتي (المترجم).

العداء للصهيونية حيث منع، في الواقع، العديد من اليهود من الحصول على المناصب التي يطمحون إليها. وفي الوقت الذي كان يتم فيه تمجيد التعايش السلمي، مما أوصل إلى توقيع اتفاق هلسنكي عام 1975، كان يستمر، في الداخل، النظام الكلي الفكري الذي أوصل إلى إدانة سياسة الشيوعيين الغربيين. ومن المهم هنا العودة إلى السنوات التي تلت الحرب مباشرة.

مشروع السّفْيَتة وتطوره[1]

لقد ترافق البناء المادي مع توسع إيديولوجي لا سابق له، امتد فعله إلى الصعيد العالمي ولكنه وجد في أوروبا الشرقية أرضية انتقائية خاصة.

انقلاب پراغ 1948

في الواقع إن الديمقراطيات الشعبية قد ركزت أوضاعها منذ عام 1947، بعد أن مرت بصعوبات ليست قليلة. فقد تميز شتاء 1947 ـ 1948 بتصفية كل معارضة في رومانيا التي أجبر ملكها ميشال على الاستقالة في كانون الأول/ ديسمبر 1947؛ وفي هنغاريا تم إبعاد حزب صغار الملاكين؛ وفي تشيكوسلوفاكيا فشلت محاولة اليمين لإجبار وزير الداخلية الشيوعي على الاستقالة، بسبب انشقاق الحزب الاشتراكي ـ الديمقراطي. ونجح الحزب الشيوعي، الذي كان يدير شؤون الشرطة، في إبقاء الجيش في موقع حيادي، ومنع إجراء التعديل الوزاري. وأقام اللجان الثورية واعتقل الاشتراكيين غير الماركسيين. ثم تم تأليف حكومة شيوعية، فقررت تطهير الأحزاب واتباع سياسة اشتراكية. وجاءت أحداث پراغ في شباط/ فبراير 1948 ذات أهمية كبرى، فشكلت نهاية كل مظهر ديمقراطي في الشرق وانتصاراً للامبريالية السوڤياتية.

الأزمة اليوغوسلاڤية 1948

ومع ذلك فقد توازنت هذه الأزمة مع الأزمة اليوغوسلاڤية. لقد أطلق

(1) كلمة سوڤيات الروسية تعني المجلس. فيصبح معنى «السفيتة» عملية إنشاء المجالس الجماعية على طريقة الاتحاد السوڤياتي. المترجم.

المارشال تيتو الأمين العام للحزب الشيوعي اليوغوسلاڤي فكرة إقامة اتحاد بلقاني يجمع البلغار والألبانيين مع اليوغوسلاڤ. وفي عام 1946 أيد ستالين هذا المشروع؛ وخشية من تزايد قوة تيتو فقد بذل الجهد لإبعاده ولكنه فشل في تحقيق ذلك ثم كانت القطيعة بين يوغوسلاڤيا والاتحاد السوڤياتي. وانتصر تيتو في هذا الخلاف لأنه كان يتمتع في بلده بنفوذ كبير ولأن الاتحاد السوڤياتي لم تكن لديه الوسائل العسكرية اللازمة لإعادته إلى الرشد. ونتج عن الأزمة التيتوية إبعاد الاتجاهات القومية في مختلف الأحزاب الشيوعية لأوروپا الشرقية. فتم إبعاد رؤساء هذه الأحزاب مثل راجك في هنغاريا، وسلانكي في تشيكوسلوڤاكيا وكوسلوڤ في بلغاريا بحجة الانحراف القومي والتروتسكي. كما أتاح هذا إبعاد الجماعات القليلة اجتماعياً من المفكرين والبورجوازية الصغيرة؛ أو عرقياً مثل السلوڤاك والألمان واليهود، وبهذه الوقائع تعززت السيطرة السوڤياتية على أوروپا الشرقية.

تطور «المشروع»: ثلاثة مجالات اساسية

وأخذنا نشهد تكثيف السفيتة في مجالات الثقافة والاقتصاد وإنشاء المؤسسات. وأفضل نموذج للسڤيتة الثقافية يظهر في شارع كارل ماركس، شارع ستالين سابقاً في برلين الشرقية. حيث نجد فيه جميع سمات الهندسة الستالينية للخمسينات؛ وقد ظهرت هذه العملقة القريبة من العملقة الموسولينية والهتلرية، في پراغ ووارسو وصوفيا وبوخارست.

وتظهر السڤيتة الثقافية في تطبيق أنظمة تعليمية سوڤياتية في مجمل بلدان أوروپا الشرقية، حيث أقيمت المدارس للأطفال من 6 سنوات، وثماني أو عشر سنوات؛ كما ظهر التعليم المهني بعد عام 1958.وفي الوقت نفسه، صار القبول في المدارس والمعاهد المهنية بواسطة المباراة، كما في الاتحاد السوڤياتي. ونشطت محاربة الأمية في جميع هذه البلدان، حيث تحققت نجاحات لا جدال فيها. وصار على نظام التعليم أن ينمي «الإخلاص للوطن الاشتراكي وللأممية». وقد خصص حيز واسع للتربية الثابتة، بفضل دروس مسائية، ومنح العطل من أجل الدراسة. وأما سلبية هذا النظام فإنه يساهم في تكوين طبقة حاكمة جديدة؛ كما لوحظ أن فرص التعليم العالي أمام الفئات

الاجتماعية المختلفة ليست متكافئة، سواء في المجتمعات الاشتراكية أم في المجتمعات الرأسمالية. فالطبقة العليا للقادة الشيوعيين، أي هيئة المثقفين، كما يسميها الماركسيون، تمثل أقل من 20 بالمئة من السكان في كل مكان، بينما تغطي في البلدان الاشتراكية بما فيها الاتحاد السوڤياتي أكثر من 50 بالمئة من الطلاب.

وأدت هذه السّڤيَتة الثقافية إلى جعل أنواع المعرفة سهلة المنال، فالحفلات الموسيقية والمسرح والكتب والاسطوانات رخيصة جداً، ولكنها تظل موجهة، حيث توجد الواقعية الاشتراكية في البلاد الأكثر تأثراً بموسكو من الناحية الإيديولوجية، في الرسم والموسيقى والأدب، وبالرغم من محاولات الابتعاد عن هذه الواقعية في پولونيا وهنغاريا، وأحياناً في جمهورية ألمانيا الديمقراطية.

ويضاف إلى ذلك «السّڤيَتة» الاقتصادية. فقد عم التأميم وكذلك التخطيط. وشاع انتشار الغوسبلان[1] Gosplan والسوفخوزات والكولخوزات. وبينما كانت أوروپا الشرقية تصدر المنتجات الزراعية، قبل عام 1939، فهي تشهد الآن مشكلات غذائية. وهناك سببان لذلك في الاتحاد السوڤياتي، فمن جهة أدى إعطاء الأسبقية للصناعة الثقيلة بشكل منتظم إلى عدم وضع استثمارات هامة في المجالات الزراعية المطلوبة. ومن جهة أخرى فقد أصيب تأميم الأرض بالفشل، لأن قسماً كبيراً من المزارعين في الديمقراطيات الشعبية غالباً ما كانوا من صغار المالكين أو متوسطيهم. فكانت النتيجة رداءة المحصول وقلته، ما أجبر الحكومة على القيام ببعض التنازلات، خاصة في هنغاريا وپولونيا، لدرجة شهدنا معها في هذه الأخيرة عودة عن تأميم الأراضي.

وأدت قلة الانتاج الزراعي ومصاعب التطور الصناعي إلى ظهور مشكلات خطرة في بداية الخمسينات، في عدد من الدول الاشتراكية. ففي عام 1953 انتفضت الطبقة العاملة في ألمانيا الديمقراطية في وجه الدبابات السوڤياتية في برلين والمدن الكبرى من أجل إعادة النظام. وفي عام 1956 جرى مثل هذا في

(1) غوسبلان تعني الخطة الاقتصادية العامة، والسوفخوز المزرعة الحكومية والكولخوز هي المزرعة التعاونية. المترجم.

بولونيا وفي هنغاريا. وأدى ذلك إلى نوع من التحررية الليبرالية، وعرف الرئيس غومولكا الرئيس الجديد للحكومة البولونية، حينها، كيف يحافظ على الموقع الوسط بين الليبرالية واحترام التشيُّع للاتحاد السوفياتي، الأمر الذي لم يفعله مثيله المجري، مما اضطر السوفيات للتدخل العسكري في المجر، خوفاً من مسار اختفاء التأميم. وأعادوا الماركسية المستقيمة بالحديد والدم وأمام أعين الغربيين. ومع ذلك فقد كان رئيس الحكومة الجديد جانوس كادار لبقاً بما فيه الكفاية من أجل التوجه نحو ليبرالية معتدلة تسمح بتضميد الجراح المادية والمعنوية وتسريع النمو الاقتصادي بقوة. وبدأ النظام الهنغاري كنموذج بارز للتخطيط اللامركزي حتى أزمة عام 1974 التي أصابت الديمقراطيات الشعبية كما أصابت غيرها في البلاد الأخرى.

جمهورية ألمانيا الديمقراطية، «الدولة النموذج»

والنموذج الآخر الذي لا جدال فيه هو جمهورية ألمانيا الديمقراطية. فهي الدولة الاشتراكية الوحيدة التي نجحت في جعل زراعتها جماعية، وحافظت على معدل للنمو الزراعي لم يوجد إلا في الدول الغربية. ويجدر أن نذكر هنا أن جمهورية ألمانيا الديمقراطية قد نجحت بتطبيق نظام المدن الزراعية الذي كان يحلم به خروتشيف. وعلى الصعيد الصناعي، فقد استفادت جمهورية ألمانيا الديمقراطية من مكسب كبير. فعلى أرضها أقيم في الواقع قسم كبير من صناعة الحرب النازية بين عامي 1936 و1944 فالاتحاد الصناعي الكيميائي، ومصانع الألومينيوم، والصناعات الميكانيكية (محركات الطائرات) كلها أنشئت بسرعة، لدرجة أن الانتاج الصناعي لهذه المنطقة قد تضاعف بين عامي 1936 و1944، كما ذكر سبير Speer. وإذا كانت مظاهر التدمير قليلة، فإن نقل المصانع من قبل السوفيات كان كبيراً، وكان يجب البدء من الصفر، اعتباراً من الخمسينات. غير أن القدرات التقنية للشعب الألماني واندفاعه للعمل سمحت بإعادة البناء بسرعة. ولكنه كبح في حينها بنزوح نحو الغرب قدر بما يقرب من 2،5 مليونين من الأشخاص، من الرأسماليين بالطبع ومن المهندسين والأطباء والمدرسين. ومن أجل وضع حد لهذا النزيف أقامت جمهورية ألمانيا الديمقراطية في 3 آب/أغسطس عام 1961 جدار برلين الذين وصف بـ «جدار العار» في الغرب وبـ «جدار السلام» في الشرق. ومن الواضح

أن اقتصاد ألمانيا الديمقراطية لم ينطلق إلا اعتباراً من عام 1961 .

وكانت تستطيع الاعتماد على سياسة تعليمية تقنية وعلمية منتظمة، وعلى بحث معمّق عن العقلنة، وعلى إرادة تحرك مجموع السكان حيث اختلطت الجرمانية بالاشتراكية لتعطي نتائج أعلى بكثير مما أعطته الاشتراكية السلافية. وأصبحت جمهورية ألمانيا الديمقراطية في بضعة سنوات، إحدى القوى الصناعية الكبرى في العالم، وتحتل المرتبة الثانية في الكتلة السوفياتية بالرغم من ضعف مواردها الذاتية والعدد القليل لسكانها.

وظهر مسار «السّفيَتَة» كذلك في مجال إنشاء المؤسسات. فقد أقامت جميع الدول الاشتراكية نظاماً حكومياً منسوخاً عما في الاتحاد السوفياتي. وحيثما لم يتوفر وجود الحزب الواحد، فقد أقيمت جبهات وطنية تقوم بمهمة الحزب بدقة. هذا ما هو قائم في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وفي پولونيا وفي تشيكوسلوفاكيا. فيقيم الحزب الذي يمتلك الحقيقة العلمية، ويستخدم نظرية لاهوتية حقيقية ـ المادية الجدلية والتاريخية ـ تنظيمه على أساس تراتبي يستند إلى مبدأ المركزية الديمقراطية. ووجه الديمقراطية هنا أنه يجري انتخاب جميع المسؤولين، وأما المركزية فتعني إلزام الجميع بالقرار الذي يتخذ، لا يعاد مناقشته بعد صدوره. ويسهل هذا النظام تجميع السلطة بين أيدي قلة صغيرة هي اللجنة المركزية والهيئات الملحقة بها. ويظهر هذا ما سماه دجيلاس Djilas «الطبقة الحاكمة الجديدة»، وهي قلة بيروقراطية حقيقية انضمت إلى الحزب منذ زمن بعيد، ولكنها تتوق اليوم لتكوين هيئة المثقفين في الحزب، حيث تطرح التساؤلات حول إمكانية تحولها إلى نوع من النظام الوراثي، ينغلق داخل التنظيم ويخضع المجتمع لسيطرته.

عيوب ومشكلات

وقد عرفت هذه «السفيتة»، تقلبات ومشكلات مثل أي مشروع: مساوىء في تطورها ومشكلات في نتائجها.

الأزمة البولونية والأزمة التشيكية (1967 - 1968)

كان هذا النظام من «السفيتة» السبب الأساسي للتوتر الذي شهدته بعض البلاد الاشتراكية، ولا سيما پولونيا وتشيكوسلوفاكيا في نهاية عام 1967 . ففي هذا الوقت، انفجرت في پراغ ووارسو ثورات طلابية حقيقية جاءت موازية لما

ظهر في أوروپا الغربية. وقمعت المظاهرات في وارسو من قبل الشرطة؛ وجرى طرد العديد من الطلاب من الجامعة، وأُلحقوا بالخدمة العسكرية. وأما في پراغ فقد أدت الاضطرابات إلى سقوط نوڤوتني، وتسلم السلطة بعده فريق جديد أخذ يبحث في تشجيع نمو اشتراكية ماركسية ديموقراطية حقيقية. فجاء دوبتشك وسيك وتسرعا باتخاذ سياسة تحررية ضد البيروقراطية والاستبدادية والجمود العقائدي، ولكن دون ضمان سلامة خطوطهم الخلفية.

وأدى ذلك إلى إقلاق الاتحاد السوڤياتي وجمهورية ألمانيا الديمقراطية، مما دفع بريجنيڤ إلى أن يقرر، تحت ضغط وولتر أولبريخت والسوڤياتيين ذوي الجمود العقائدي، وضع حد لتجربة تهدد بالانتشار في الدول الأخرى، فجرى تدخل الجيش الأحمر من أجل تثبيت الشرعية الاشتراكية في 21 آب/ أغسطس 1968 .

وشكل هذا التدخل الروسي المدعوم من قبل الپولونيين والألمان الشرقيين دلالة على فشل محاولات بناء «اشتراكية ذات طابع إنساني» في الدول الشرقية.

التجربة اليوغوسلاڤية

غير أن الوضع في يوغوسلاڤيا ظل مختلفاً لفترة طويلة. فمن الناحية الاقتصادية كانت الخطة محددة الأهداف، وقامت المشروعات الصغيرة على «تنظيم العمل» على أساس التسيير الذاتي. وأما في المشروعات الهامة، فإن الإدارة تناط بثلاث هيئات تتكون من مجلس عمالي يحدد الخطوط الكبرى العامة لسياسة المؤسسة، ولجنة إدارية ومدير منتخب. وأدى هنا النظام إلى نشوء أشكال من التوتر والفروق الاجتماعية، حيث شهدنا تطوراً متزايداً في المناطق المتطورة سابقاً مثل كرواتيا وسلوڤينيا وبلغراد، وركوداً في المناطق المتخلفة في البوسنة وصربيا الداخلية. ومن جهة أخرى، فغالباً ما قامت المشروعات المدارة ذاتياً بتصرفات أنانية. رغم أن القانون قد لحظ بعض المخصصات الأولية للاستثمار واستهلاك الآلات. وأدت «اشتراكية العرض والطلب» إلى تزايد الفروق الاجتماعية في يوغوسلاڤيا لأنها لا تفعل إلا بفضل القواعد الاقتصادية الرأسمالية التي تستخدم العاطلين عن العمل الذين يخلقهم

النظام. ومن جهة أخرى فقد اضطرت يوغوسلافيا، بعد عام 1972، إلى تعزيز أهمية الرابطة الشيوعية بين المناطق المختلفة من أجل مواجهة الاتجاهات المتضاربة والقومية لبعض الجمهوريات المتحدة.

القضية العمالية وطبقة المثقفين الجدد

وهكذا فإن الأوضاع في أوروبا الاشتراكية، ووسط الصعوبات العديدة، تتجه نحو تكوين مجموعة متجانسة تنادي بالاشتراكية على أساس المبادىء الماركسية. غير أن الواقع الاجتماعي مختلف جداً، ومهما تنوعت الدول فإننا نميز بين ثلاث طبقات اجتماعية مهنية: الأولى تتكوّن من الفلاحين وهم الأقل يسراً في المجتمع، وهنا تُستثنى جمهورية ألمانيا الديمقراطية من هذه الميزة. وهم يتناقصون أكثر فأكثر في جميع البلدان الصناعية، غير أنهم في الاتحاد السوڤياتي، لا زالوا يمثلون 25٪ من مجمل السكان. ومع ذلك فقد تحسنت ظروفهم إلى حد كبير. ويتمتع الكولخوزيون بحق التصرف بأرضهم الصغيرة التي تعطي إنتاجاً غير قليل يمثل نصف البطاطا والبيض، وربع الخضار واللحوم المباعة في الاتحاد السوڤياتي. ومن الطبيعي أن تكون قطع الأرض الفردية تمثل 5٪ من المساحة المزروعة. ولا جدال في كون محصول هذه القطع الفردية أعلى بكثير من محصول التعاونيات ويمثل نصف المدخول الكامل للفلاح تقريباً.

ونظراً للتطور الصناعي أصبح النزوح الريفي هاماً وضرورياً. وأما الأجور فإنها تبدو قليلة التدرُّج ظاهرياً، حيث لا فروق كبيرة بين أجر العامل اليدوي وأجر العامل الماهر، بينما هناك بالمقابل فروق كبيرة بين العمل والفنيين والإدارة من ناحية الامتيازات غير المباشرة.

والفارق الكبير الآخر الذي يطال الطبقة العاملة كما في المجتمعات الأخرى، باستثناء الولايات المتحدة، فإنه يظهر في مسألة الوصول إلى الدراسات العليا، حيث يبدو أن هناك تناقصاً نسبياً لعدد الطلاب من أبناء الفلاحين والعمال والمستخدمين في الجامعات والمعاهد العليا. ولعل هذه هي إحدى المشكلات الكبرى للمجتمعات الاشتراكية. ويبرز أكثر فأكثر داخل النظام، التعارض بين جمهور متجانس نسبياً وبين قلة من أفراد ما يسمى في البلاد الاشتراكية طبقة المثقفين؛ وأما الامتيازات التي تتمتع بها هذه الطبقة

الاجتماعية فإنها تؤدي إلى الإنهاك الفكري لها، وهي تقوم بمهمة حماية النظام السوڤياتي من كل خطر ليبرالي. والواقع أن الاتحاد السوڤياتي لم يصرف النظر عن النظام الاشتراكي الكلي والثوري سواء في المجال الداخلي أو الخارجي. كما يمكننا أن نتساءل حول كونه يعمل لتعزيز مواقفه لدى بعض حلفائه، الأمر الذي يمكن استنتاجه من التعديلات الدستورية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر 1974، وفي پولونيا في شباط/فبراير عام 1976.

نظام اشتراكي ووحدة أوروپية

لقد أدت الهيمنة السوڤياتية إلى تثبيت تقسيم أوروپا إلى نظامين متعارضين تماماً، من الناحية الظاهرية على الأقل، مما طرح قضية الوحدة الأوروپية بتعابير جديدة من التوسع الإيديولوجي.

ويؤلف النظام الاشتراكي اليوم مجموعة متجانسة تمتلك طاقة عسكرية ضخمة وطاقة اقتصادية ليست قليلة الاعتبار، ولكنها ترفض بالأكثرية الساحقة للسكان جميع الحريات الفردية الحقيقية التي ـ كما يراها الشيوعي الفرنسي إيلنشتاين ـ لم تعد حريات بورجوازية أبداً. وظهر هذا بوضوح في خريف 1976 من خلال قضية بيرمان Biermann في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، ومن خلال قمع كل ما له علاقة من قريب أو بعيد باليهودية أو بأية ليبرالية فكرية، في الاتحاد السوڤياتي. وأما المشكلة الصينية فإنها ترتسم في موقع خلفي، ولا ندرك دورها الحقيقي الآن. ولا كيف سيكون تطورها. وهل إن انفراجاً بين الصين والاتحاد السوڤياتي يساهم بخلق الأجواء الليبرالية لأنماط العيش أم يعزز أكثر فأكثر إرادة الدول الاشتراكية؟ ورغم كل ذلك فإن نظاماً اجتماعياً ـ اقتصادياً تكوَّن في الدول الاشتراكية مستنداً إلى طرق تقنية متشابهة مع ما يجري في المجتمعات الصناعية الغربية، ويسهم في تكوين جماعات حاكمة يراها البعض أقل اختلافاً في بنيتها عن الجماعات الحاكمة في العالم الحر. وتعتقد هذه الجماعات أن هناك إمكانية لبناء مجموعة أوروپية واحدة في يوم من الأيام. ويستنتج آخرون أنه إذا كانت لدى الفنيين ذهنية تقترب من ذهنية الغربيين، فإن أفراد «الجهاز» الحاكم مختلفون جداً ومتعارضون مع كل ما يمكن أن يقترب من العالم الحر.

الفصل الثامن

أوروپا الغربية منذ 1945

إذا كانت أوروپا الشرقية قد أصبحت، في عام 1946، خاضعة للاتحاد السوڤياتي، فإن أوروپا الغربية بدت متروكة لهمومها الذاتية. ففي بريطانيا انتقلت السلطة من مؤيدي تشرشل إلى حزب العمال بزعامة أتليه Attlee، إثر انتخابات عام 1945، وفي معظم دول أوروپا الغربية، قامت حكومات اتحاد وطني بمشاركة اليمين والشيوعيين. ولكن كيف كانت الفعالية العملية؟.

الضرورات المباشرة

برزت أمام أوروپا مهمات مباشرة لإعادة بناء الديمقراطية وتسوية العلاقات مع المستعمرات القديمة وتجديد البناء الاقتصادي.

إعادة بناء الديمقراطية

لقد تنوعت الأوضاع الأوروپية؛ ففي إيطاليا تقرر إقامة حكم جمهوري إثر استفتاء جرى في حزيران/ يونيو 1946. وفي فرنسا أجرت الحكومة المؤقتة برئاسة الجنرال ديغول انتخاب مجلس تأسيسي تولى وضع دستور جديد. ورفض هذا المجلس، في أيار/ مايو 1946، مشروعاً ذا طابع اشتراكي عرضه الشيوعيون والاشتراكيون. وفي تشرين الأول/ أكتوبر من عام 1946 جرت الموافقة على صيغة معقدة لم تطبق في الواقع أبداً.

واستقال الجنرال ديغول في كانون الثاني/ يناير 1946؛ ولم يتم إنشاء الجمهورية الرابعة إلا في كانون الثاني/ يناير 1947. وكان ذلك دلالة هامة، فإن إرادة التجديد على صعيد المؤسسات وعلى الصعيد الاجتماعي ـ الاقتصادي لم تظهر أبداً في النظام الجديد الذي كان قادته الأربعة الأول قد بدأوا نشاطهم

السياسي حوالي عام 1914. ولا شك أنه تم اتخاذ بعض الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية (التأميمات والضمان الاجتماعي) ولكن بعض النصوص لم توضع موضع التطبيق الحقيقي، كما جرى في شأن لجان المؤسسات.

وإذا كانت دول أوروبا الغربية قد أعادت بناءها السياسي، فلم يكن الأمر كذلك بالنسبة إلى ألمانيا التي قسمت إلى أربع مناطق احتلال؛ حيث كانت تتواجه المنطقة السوفياتية ذات المنهج الماركسي مع المناطق الأخرى التي يعاد بناؤها، منذ بداية الحرب الباردة. وخلال عام 1946 جرت انتخابات ديموقراطية في ألمانيا كلها، أظهرت أهمية الأحزاب المعتدلة والليبرالية التي أحرزت أكثرية الأصوات حتى في المنطقة السوفياتية، رغم أن الشيوعيين والاشتراكيين في هذه المنطقة شكلوا معاً الحزب الاشتراكي الموحد.

في هذا الجو الأوروبي المضطرب بدت انكلترا العمالية ملجأً أميناً. رغم أن مظاهر الدمار وآثار القصف فيها كانت مرعبة، وأن مدينة كوفنتري تحولت إلى كومة من الركام والأنقاض، وأن لندن عانت الرعب والتدمير؛ غير أن الحكومة العمالية، في الوقت الذي كانت تسرع في إعادة البناء، أصدرت نظاماً كاملاً من التأمينات الاجتماعية والضمان ضد المرض معززاً بنظام وطني للخدمات الصحية. وكان ذلك تقدماً كبيراً بالنسبة للانكليز المتعطشين إلى الأمن والطمأنينة. ولكن هذا النظام أدّى إلى عرقلة التطور الاقتصادي، اعتباراً من الستينات، حيث لم تعد تبذل الجهود الضرورية، تحت تأثير لذة العيش بعد الألم والمعاناة.

إنهاء الاستعمار

ووُجدت فرنسا وبريطانيا، خلال هذه المرحلة، أمام مشكلة إنهاء الاستعمار، بعد أن نمت الحركات القومية بقوة أثناء الحرب. وقد أسهمت معاداة الأميركيين للاستعمار القديم، في نمو هذا المسار، في أفريقيا الشمالية والشرق الأوسط. وكانت الولايات المتحدة تأمل الاستفادة من المصاعب التي تواجه الفرنسيين والبريطانيين من أجل الحلول محلهم من الناحيتين الاقتصادية والسياسية.

واستفادت الحكومة البريطانية من النظام الأساسي المطاط للكومنولث من

أجل تطوير المستعمرات نحو الاستقلال باستخدام الإمكانية التي يتيحها نظام الدول المرتبطة بالتاج البريطاني. فانتهت امبراطورية الهند في 15 آب/أغسطس 1947؛ وأقيم بدلاً منها دولتان استمر الصراع بينهما لفترة طويلة، هما الهند والپاكستان.

وأما السياسة الفرنسية، فكانت أمراً مختلفاً. ولم تتكون امبراطوريتها بدافع الحاجة الاقتصادية بل بدوافع الرغبة في النفوذ والقوة العسكرية. ويمكن التساؤل هنا، ما إذا كانت فرنسا قد فهمت القوة بشكل تجاوزه الزمن. «كان هذا المفهوم المعلن يقوم على اعتبار سرية مدفعية استعمارية في أواغادوغوا Ouagadougou يمثل القوة. ولم يكن هذا صحيحاً، فقد قمنا بفتوحات لتعويض قلتنا العددية بالنسبة إلى ألمانيا». (A. sanguinetti).

وفي عام 1939 كان التطور الاقتصاديُ لما سمي الامبراطورية، حينها، ضعيفاً ما عدا في المغرب بفضل ليوتي Lyautey ونوغِس Noguès، وفي الهند الصينية أيضاً. وبشكل إجمالي فإن الامبراطورية كلفت دائماً أكثر مما كانت تعطي. ولكن فرنسا كانت أكثر ارتباطاً بها من أولئك الذين كانوا أكثر استفادة منها، وهم عشرات الألوف من صغار ومتوسطي الموظفين، يعيشون في بحبوحة لم يكن يعرفها أحد، وكانوا يمدون العديد من المقاطعات في أواسط فرنسا بوسائل العيش، فتزايد تطورها وأصبح ثقلها السياسي أكثر أهمية. فعلى سبيل المثال كانت المحمية الفرنسية في المغرب عام 1946 تعد 30٪ من الموظفين الفرنسيين أكثر مما تعد امبراطورية الهند من الموظفين البريطانيين. وفي وقت بلغ فيه عدد سكان الهند 350 مليون نسمة، وعدد سكان المغرب 8 ملايين. وكان الرأي العام الفرنسي الذي تكون بواسطة أجيال من المدرسين، يرتبط بصورة فرنسا الأخوية، ويقتنع بأنه لا بد من إزالة الاستعمار في أبطأ وقت ممكن. فنصّ دستور عام 1946 على إقامة «اتحاد فرنسي»، غير أنه كان يحرص على عدم تطبيقه عملياً. وعندما أراد ڤانسان أوريول Vincent Auriol تحويل محميتي المغرب وتونس إلى دولتين مشاركتين بمقتضى الدستور، لم تؤخذ نصوصه بعين الاعتبار.

هذا الموقف الذي سمي فيما بعد استعمارياً، هو حدث أساسي ألقى بثقله على التطور المعاصر لفرنسا. فمن عام 1946 إلى عام 1962 ظلت فرنسا

في حالة حرب دائمة، في الهند الصينية من كانون الأول/ ديسمبر عام 1946 إلى تموز/ يوليو 1954، بجيش قوامه ما يقرب من 300 ألف رجل؛ وبعدها في أفريقيا السوداء حتى عام 1962«بقوة تزيد عن مليون رجل مما وراء البحار، بينما في عام 1946، كان السكان الأفارقة والهنود الصينيون مهيئين لقبول سياسة تحررية وتطورية في إطار فرنسي. ورُفِض منحهم ذلك، رغم جهود الرئيس منديس فرانس عام 1954، عندما عرض مع الجنرال جوان الحكم الذاتي الداخلي في تونس؛ وبالرغم من جهود الجنرال ديغول الذي طلب في عام 1959 تقرير المصير للجزائر. وحده غاستون ديفير أجرى، في عام 1956، تصويتاً على قانون تطوري يحقق إنهاء الاستعمار في أفريقيا السوداء بطريق سلمي.

وأدت هذه الحروب الاستعمارية خلال ما يقرب من عشرين سنة إلى كبح التطور الاقتصادي لفرنسا وحريتها في العمل السياسي، ولا سيما فيما يخص مسألة البناء الأوروبي.

هل هي سياسة التخطيط على الصعيد الأوروبي؟

وأوصلت «الحرب الباردة» إلى تحطيم سياسة الجبهات الوطنية بين المعتدلين والشيوعيين في أوروبا الغربية. وبرزت القطيعة بين الطرفين بانطلاق خطة مارشال.

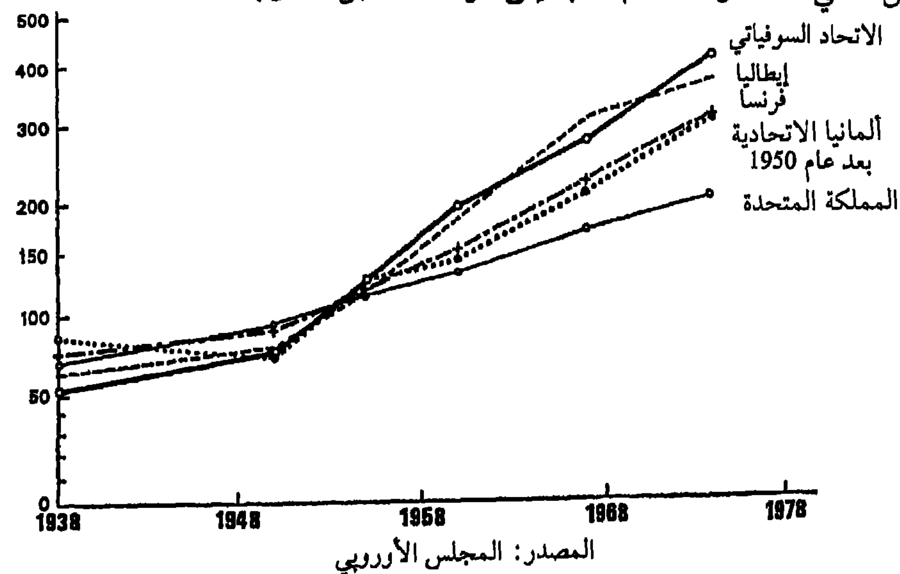
خطة مارشال وتأثيراتها

كان الانتاج الصناعي، في عامي 1946 ـ 1947، أدنى من مستوى عام 1938، بنسبة 20٪. وكان لا بد من تسريع الإنهاض من أجل مقاومة الضغط الشيوعي. وبين عامي 1946 و1952 أعيد توجيه السياسات الاقتصادية في أوروبا. فأدت الحرب والأزمات التي سبقتها إلى إحلال سياسة التدخل الحكومية أكثر فأكثر محل السياسة الليبرالية السابقة. وأصبح الرأي العام بمختلف اتجاهاته يعتبر أن على الدولة القيام بمهمات ثلاث: ضمان الاستخدام الكامل، والحد من التضخم، والإبقاء على توازن التجارة الخارجية. وشهدنا حينها معالم سياسات مستوحاة من آراء كاينز Keynes، بشكل أو بآخر، في أوروبا الغربية بأسرها. وبرزت أهمية الدولة في الشأن

الاقتصادي من خلال خطة مارشال التي صوت عليها الكونغرس الأميركي. والواقع أن مختلف الدول الغربية أعادت توزيع مبالغ ضخمة. فحصلت فرنسا على ملياري دولار، وبريطانيا على مليارين و600 مليون دولار، وألمانيا الغربية على مليار و200 مليون، وإيطاليا على مليار واحد، وهولندا على 900 مليون دولار، وبلجيكا على 500 مليون. وقد تجاوزت فرنسا وبريطانيا سياسة التدخل مراعاة لأسباب سياسية داخلية، حيث جرى بعد الحرب تأميم العديد من الصناعات؛ وتم في بريطانيا تأميم وسائل النقل، والطاقة والفولاذ؛ وفي فرنسا أممت الطاقة والمصارف، وشركات التأمين ومؤسسة رينو. وأكثر من ذلك، فقد تقرر وضع نظام للتخطيط، تحت تأثير جان مونّيه في عام 1945. وبالطبع لم يكن هذا التخطيط صارماً كما في البلاد الاشتراكية، ولكنه ذو أهداف عامة تسهل تمركز مختلف القوى الاجتماعية المهنية في بلد يحتل فيه القطاع الخاص المقام الأول.

التطور الاقتصادي ونتائجه

وقد أسهمت خطة مارشال في جعل الاقتصاد يبلغ معدلات نمو لا سابق لها، وفي أوروبا كلها. فتراوح هذا التطور بين الضعفين والخمسة أضعاف، بين عامي 1947 و1960، بالنسبة إلى مرحلة ما قبل الحرب.



المصدر: المجلس الأوروبي

شكل 6 ـ تطور الانتاج الصناعي في بعض البلدان الأوروبية من عام 1938 - 1974

جدول

تطور الانتاج الصناعي

(المؤشر 100 عام 1953)

	1938	1950	1955	1960	1967	1974
فرنسا	74	90	118	152	223	312
ألمانيا	87	72	129	144	211	306
(1950 ألمانيا الاتحادية)						
إيطاليا	62	78	116	182	312	368
بريطانيا العظمى	69	94	114	132	170	205
الاتحاد السوفياتي	53	77	129	196	276	410

الانطلاقة الألمانية

لقد حققت ألمانيا «المتصالحة» القفزة الأكثر أهمية. فكان التطور الألماني بين عامي 1948 و1960 بنسبة 7،5٪ في السنة. ويعود هذا الأمر لعدة أسباب يرتبط أولها بالإصلاح النقدي الذي أجراه لودفيك إيرهارد، وحدد فيه للمناطق الغربية الثلاث من ألمانيا نقداً جديداً قام على تبادل تعسفي للأوراق، مستوحى من إجراءات كان عرضها - بدون جدوى - منديس فرانس على الحكومة الفرنسية في عام 1945. وهناك عامل آخر لهذا التقدم هو إسهام اليد العاملة النشيطة والمتدفقة من الشرق، والمتعطشة للاندماج في المجتمع، كما أن النظام الهتلري قد ترك لألمانيا بنى اقتصادية حديثة جداً وطاقة تكنولوجية زادت وتجددت بشكل كبير خلال الحرب.

وقد استفادت الحكومات الألمانية المتوالية من هذه الميزات وأدارت شؤون ألمانيا الاتحادية بترخيص من اللجنة العليا للحلفاء، وشهدت تطور توافق اجتماعي اقتصادي تستند إليه القدرة الحالية لألمانيا.

تأخر فرنسا والحرب الجزائرية

وتميز التاريخ الداخلي لفرنسا، بين عامي 1947 و1962 بجملة من الأزمات السياسية والاقتصادية. ومنذ انتخابات 1946 إلى 1958 كانت القوى

اليسارية من الشيوعيين والاشتراكيين والراديكاليين تتمتع بالأكثرية المطلقة في البلد. وفي عام 1946، كان لهذا اليسار الأكثرية في الجمعية الوطنية، ومن أجل تجنب النفوذ الكبير للشيوعيين والديغوليين الذين كادوا أن يؤلفوا معاً أكثرية مطلقة مما يجعل السيطرة عليها متعذرة، تم إصدار قانون انتخابي معقد يقوم على مبدأ التحالف الانتخابي. فاتاح هذا النظام لجماعة الوسط ركيزة الجمهورية الرابعة، الحصول على أكثرية واضحة في الجمعية. وكان يمكن لهذا النظام أن يتيح تشكيل حكومات مستقرة وفعالة، ولكن الأحزاب المتحالفة لم تكن متفقة على شيء في المجال الاقتصادي ولا في السياسة الخارجية، ولا حول الأراضي ما وراء البحار. فكانت الحكومة تدوم أكثر من سنة، كان هذا يبدو أعجوبة، ولم يحصل إلا مرتين! وكانت محاولات پيناي Pinay ومنديس فرانس مميزة جداً. ورغم اختلافهما العميق، فإنهما حاولا تحديد منهج حكم لحكومتهما. وكان بإمكانهما، الأول في وسط اليمين، والثاني في وسط اليسار، أن يساهما في تعزيز الجمهورية الرابعة. وأصبح لكل منهما شعبية واسعة، وعندما أرادا أن يحكما خذلتهما الجمعية الوطنية، الأول في عام 1952، والثاني في عام 1955 .

وأدت حرب الجزائر إلى سقوط الجمهورية الرابعة. وبينما كان منديس فرانس قد أوجد حلاً للصراع في الهند الصينية، وبدأ مسار إنهاء الاستعمار في تونس والمغرب، اصطدم بالقضية الجزائرية التي تفاقمت بسرعة، ولا سيما بعد توقيف الزعيم الجزائري بن بلا، ومشاركة فرنسا في الحملة على السويس. وشكل هذا نجاحاً عسكرياً ولكنه فشل دبلوماسي ذريع (تشرين الأول/ أكتوبر ـ تشرين الثاني/ نوفمبر 1956).

وأنفقت فرنسا مبالغ هائلة بسبب تورطها في بلاد ما وراء البحار ولم تتبع وتيرة التطور الألمانية. فكانت المبالغ المخصصة للاستثمارات، أدنى بوضوح من معدّلها في البلدان الأوروبية الأخرى. ولم تصبح حصة مجمل الاستثمارات في الناتج الوطني الصافي أعلى مما في البلدان الغربية الأخرى إلا بعد عام 1966. وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل جان مونّيه والتكنوقراطيين الذين كانوا يحيطون به منذ عام 1950، ظل الانتاج الصناعي الفرنسي أدنى من الانتاج الألماني.

المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ CECA

فقد بدا في هذه المرحلة أن الجمهورية الاتحادية الجديدة لا بد أن تصبح القوة الصناعية الكبرى في أوروبا، حيث أخذ أعداؤها القدامى يراقبون هذا التطور. ولم تعد القضية التقليدية لتدويل منطقة الرور أمراً معقولاً، لذا استعاد الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية روبير شومان فكرة جرى التعبير عنها في ألمانيا عام 1948، فاقترح في أيار/ مايو 1950 إنشاء مجموعة أوروبية للفحم والفولاذ تجمع فرنسا وألمانيا الاتحادية والدول الأوروبية الأخرى. ولكن بريطانيا العظمى رفضت المشاركة فيها. وأدى النجاح الذي لقيته هذه المجموعة إلى توليد فكرة هيئة ترتبط بها كجماعة أوروبية دفاعية. ولكن هذا الجانب انتهى إلى الفشل. فقد عارضه الشيوعيون والديغوليون بعناد، وانقسم الرأي العام الفرنسي حول هذه المسألة. ولكن هذا لم يمنع إعادة تسليح ألمانيا الذي تعزز في اتفاقات باريس عام 1954 إثر رفض فكرة الجماعة الأوروبية الدفاعية من قبل الجمعية الوطنية.

وحملت المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ ثلاث منافع، فقد حركت وتيرة التطور الصناعي، وشكلت عنصراً هاماً للمصالحة الألمانية ـ الفرنسية، ودفعت فكرة توحيد أوروبا إلى الأمام لأنها أتاحت تكوين المجموعة الاقتصادية الأوروبية لاحقاً (معاهدة روما أيار/ مايو 1957).

وتوطد الاستقرار الألماني مقابل عدم الاستقرار الفرنسي. وأدت النجاحات الاقتصادية والدبلوماسية للمسيحيين الديمقراطيين بقيادة كونراد أديناور إلى حصول حزبهم على الأكثرية المطلقة في المجلس التشريعي الألماني. وأمام هذا النجاح لجأ الحزب الاشتراكي الديمقراطي إلى تغيير إيديولوجيته وتكتيكه. فأعلن برنامج باد غودسبرغ القطيعة مع الماركسية، ولم يعد الحزب الاشتراكي الديمقراطي حزب طبقة بل «حزب الشعب بأسره»؛ وعملت استراتيجيته لكسب، ليس الطبقة العاملة وحدها، بل الطبقات الوسطى أيضاً، مما يفسر انتعاشته اعتباراً من عام 1965، بقيادة موجهين قادرين من أمثال ويلي برانت وكارل شيلر، وهلموت شميدت. وبعد هذا العام لم يعد ممكناً في الجمهورية الاتحادية، استخدام الفزاعة الماركسية ضد الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

ومنذ عام 1966 تولت السلطة حكومة موسعة من تحالف الحزبين الاشتراكي الديمقراطي والمسيحي الديمقراطي، مما شكل الوسيلة التي أتاحت للحزب الاشتراكي بقيادة برانت عام 1969، وشميدت اعتباراً من عام 1974، الوصول إلى السلطة. غير أن الاشتراكيين الديمقراطيين لم يحكموا وحدهم بل شاركهم الأحرار الذين شكلوا الدعم الضروري للمسيحيين الديمقراطيين بين عامي 1949 و1957، وأيضاً بين عامي 1961 و1966. وقد ساهم هذا الدور لحزب الأحرار بتعديل السياسات المتصلبة لكل من الديمقراطيين المسيحيين والاشتراكيين الديمقراطيين. وبدون الأحرار لما أمكن استمرار الاشتراكيين في الحكم. وهم الذين ضمنوا لألمانيا أنَ تبقى ذات سياسة وسطية. وبفضلهم نما توافق حقيقي بين الحكومات وجماهير السكان في ألمانيا الغربية. وساهم ذلك في إبعاد الفئات الاشتراكية والنقابية عن السير في الطريق الثوري للصراع الطبقي بل على طريق الدفاع عن مصالح العمال في إطار النظام الاقتصادي الحر، وبشكل مفيد للطبقة العاملة.

ومنذ عام 1950 تضاعف الأجر الحقيقي الوسطي بمعدل ثلاث مرات، مما جعل العامل من أفضل الأجراء في أوروبا. وجرى تحول الإدارة المشتركة في مصانع الحديد ومناجم الفحم، من محدودة في عامي 1951 ـ 1952، إلى متعادلة في جميع المؤسسات التي تضم أكثر من مئتي مستخدم، وقد تم ذلك بموافقة النقابات وأرباب العمل والأحزاب السياسية الثلاثة. وتم إقرار الاتفاق في المجلس التشريعي بما يشبه الإجماع.

وظهرت الروح المحافظة للنقابات الألمانية بين الأوساط النقابية الألمانية، معادية للثورة. كما أظهر النقابي الألماني مكتبية (بيروقراطية) قوية، ولكنها فعالة جداً، فسمحت لها ثروتها أن تدفع عند الحاجة رواتب المضربين لعدة أشهر. ويعتبر هذا سلاحاً قوياً أثناء المفاوضات حول الأجور. ويفسر هذا تفهم أرباب العمل، وصلابة النقابات المحصنة بشكل كافٍ بمعرفة دقيقة للوضع الاقتصادي للمؤسسات، والغياب شبه الكلي للإضراب.

ديغول، الجمهورية الخامسة ودول غرب أوروبا

لقد تطورت فرنسا بشكل مختلف عن دول أوروبا الغربية حتى عام 1958، ومنذ هذا التاريخ أخذت تقترب من أوضاع تلك الدول.

ديغول وطموحاته

لقد أدت القفزة الفجائية للأزمة الجزائرية إلى انتهاء الجمهورية الرابعة في فرنسا عام 1958. وعندما تولى الجنرال ديغول رئاسة مجلس الوزراء، عمل لوضع دستور يمنح رئيس الجمهورية قدراً هاماً من السلطة التنفيذية، الأمر الذي كان تقرر، دون تنفيذ ، في القوانين الدستورية لعام 1875. وعندما أصبح رئيساً للجمهورية في 8 كانون الثاني/يناير 1959، استخدم حق الاستفتاء ليحتفظ لنفسه بصلاحيات خاصة تكون أكثر أو أقل أهمية تبعاً للمرحلة والرئيس. وبشكل إجمالي، أصبحت السلطة في الإليزيه بين عامي 1958 و1966، كما كانت في عامي 1968 ـ 1969؛ وعادت إليه اعتباراً من 5 حزيران/يونيو 1972 برحيل جاك شابان دلماس من قصر ماتينيون. وشكلت حرب الجزائر مشكلة أساسية شغلت الجنرال طويلاً وكان يريد إنهاءها وفرض حل ضد رغبة ناخبيه وضد طبقة سياسية شبه موحدة ضده.

وكانت السياسة الخارجية هدفاً أساسياً آخر له. وكان هذا الهدف موضوع نجاحه الكبير ونقطة ضعفه في آن معاً. وكان النجاح لا جدال فيه. فانفتح العالم الثالث أمام فرنسا، بعد استقلال الجزائر عام 1962، جرى ذلك في أميركا اللاتينية وأفريقيا السوداء، وفي العالم العربي والشرق الأقصى. وعززت السياسة الوطنية المستقلة تجاه الولايات المتحدة ـ انسحاب فرنسا من منظمة الأطلسي في عام 1966 ـ موقع فرنسا وشدت إليها تعاطف الأمم الصغيرة، والاتحاد السوڤياتي وحلفائه، والصداقة مع الصين. وفي عام 1969 عندما خذل الجنرال ديغول في استفتاء 27 نيسان/إبريل، وانسحب إلى كولومبي، كانت هيبة فرنسا عظيمة في العالم، باستثناء الولايات المتحدة وكندا.

ولكن فرنسا الديغولية لم تكن تملك المستندات المادية لسياستها بالرغم من نجاحاتها في المجال النووي. ولم تكن بلدان العالم الثالث في أميركا اللاتينية وأفريقيا والبلاد العربية بحاجة إلى الكلام المعسول بل إلى المصانع والمنتجات الصناعية والتقنية. غير أن فرنسا لا تنتج ذلك بشكل كافٍ. وإذا كانت الصناعة الفرنسية قد تطورت في ظل الجمهورية الرابعة. فقد ظلت متخلفة إلى حد كبير عن الصناعة الألمانية التي فاقتها بثلاثة أضعاف في عام 1960 . ووجدت الحكومة أن لدى فرنسا، بسبب نظامها الجامعي والمدرسي

ذي النشأة اليسوعية، من دارسي الأدب ثلاثة أضعاف مما لديها من دارسي العلم. وشيئاً فشيئاً أدرك الجنرال القصور الاقتصادي لبلدنا. فجرى تحول فرنسي، أحدثته انطلاقة للولادات، والتخطيط التكنوقراطي المستوحى من جان مونيه وشركائه وإرادة بعض الوزراء الاقتصاديين مثل إدغار فور في عام 1953 ـ 1954 ومنديس فرانس في عام 1954، وبيار فليملين في عام 1955، ولم تظهر إرادة تسريع التطور الاقتصادي إلا اعتباراً من عام 1964 .وعندما قدم الجنرال ديغول الخطة الرابعة تحدث عن التخطيط كـ «صيغة إلزامية ملحة».

ولكن سياسة رئيس وزرائه جورج پومپيدو، ووزير الشؤون الاقتصادية ميشال دوبريه، وضعت فرنسا اعتباراً من كانون الثاني/ يناير 1966 في طريق جديدة حازمة، وكان پومپيدو يعتقد أن فرنسا لا تستطيع الحفاظ على دورها إلا إذا تعادلت صناعتها مع صناعة ألمانيا. وشجع ميشال دوبريه على تجمع المشروعات الصغيرة والوسطى. ونجح في إقامة نواة مجموعات ضعيفة ولكنها هامة أمثال پيتشيني ـ يوجين ـ كولمان، وسان غوبين ـ بون ـ أ ـ موسون، وتومسون ـ برانت؛ وأرغم المصارف وشركات التأمين المؤممة على التجمع . غير أنه، في عام 1979 لم يكن الفرنسيون الأولين في الصناعة الكيميائية، ولا في الصناعة الكهربائية أو الألكترونية، ولا في صناعة الحديد. فكانت شركة باير أقوى بمرتين من بيشيني ورون ـ پولنك مجتمعتين. وتعادل شركة سيمنس تقريباً كل الصناعة الكهربائية الفرنسية، كما أن الروح المحافظة لدى أرباب العمل الفرنسيين لا تدعو إلى تحقيق التقدم. كما قال سانغينيتي، إن الصناعة الفرنسية، إلى حد بعيد «هي من الحرفة إلى القوة». ففي فرنسا، كما في إيطاليا وإسبانيا، قد اختلط الأساس الكاثوليكي والريفي بالأساس الاشتراكي والتساوي لرفض محرك التطور والربح. ففي فرنسا فرض التطور الاقتصادي على شعب متمسك بالتقاليد نسبياً. ولا شك أن هذا هو أحد عوامل العنف في أزمة عام 1968.

هذا الضعف الاقتصادي غالباً ما منع فرنسا من الذهاب بعيداً في سياستها الخارجية. وكانت الدعوة إلى المكسيك للتحرر من النفوذ الأميركي لا بد أن تتضمن القدرة على الحلول مكان الصناعة الأميركية؛ وكان التقارب مع أوروپا الاشتراكية يتطلب طاقة صناعية تستطيع تلبية حاجات «عالم سوڤياتي متخلف».

ولكن فرنسا لم تكن تمتلك هذه الوسائل. وغالباً ما نجحت في إزعاج الأميركيين فقط، أو في فتح الطريق أمام الصناعة الألمانية. وطيلة العهد الديغولي، كان الجنرال يتحدث عن المشاركة، ولكنه لم يحاول فرضها أبداً، حتى في نيسان/إبريل 1961 عندما أعلن الاتحاد العام للعمل الإضراب تأييداً للانقلاب في الجزائر، كانت رؤية الجنرال تحكمها المؤسسات والدبلوماسية. ومأثرته الكبرى هي مؤسسات الجمهورية الخامسة التي أنشئت عام 1958 وأكملت عام 1962 بانتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام، وأنه أراد أن يكون مميزاً بإطلاق فكرة المنطقة الإقليمية، اعتباراً من آذار/مارس 1968.

وأما النظام السياسي الذي أقامه الجنرال في فرنسا فهو «الملكية الجمهورية». ويعتقد الفرنسيون أنهم يحتكرون هذا النظام. والواقع أن تعبير «ملك منتخب» ابتكر عام 1965 من قبل مفكر سياسي بريطاني ليميز وضع صلاحيات الوزير الأول البريطاني، القريبة جداً من صلاحيات الرئيس الفرنسي، والمستشار الألماني، والوزير الأول السويدي. فقد أعطى ديغول لفرنسا، ولا سيما بعد إصلاح عام 1962، نظاماً سمح لرجل منتخب بالاقتراع العام أن يقود سياسة الأمة. وتكون سلطته محدودة زمنياً، وتخضع لرقابة برلمان منتخب، وحيث يمكن للمعارضة أن تعبر عن نفسها بشكل مشروع؛ وأما البرلمان فلا يتمتع بصلاحيات أكثر أو أقل كما لاحظ موريس دوفيرجيه، مما في بريطانيا أو ألمانيا الاتحادية. ويفسر هذا النظام بأن الدولة تلعب دوراً أساسياً في تسوية النشاط الاقتصادي والاجتماعي، في أوروبا الغربية كلها. وهي التي تشجع التوسع في الانتاج بدفع المؤسسات للتقدم في هذا الاتجاه أو ذاك، وهي تقرر تدبير البنى التحتية والاستثمارات العامة. وتمويل البحث العلمي، وكسب الأسواق الخارجية. ولا شيء من هذا يدخل في مجال القانون، بل هو من مهمة هيئة تنفيذية صلبة، وقادرة على اتخاذ قرارات سريعة، منتظمة وحرفة مستندة إلى معلومات تقنية من الدرجة الأولى. ويعتبر البعض مثل دوفيرجيه، في مجتمع ليبرالي «أن الاتحادية واللامركزية تسهلان سيطرة السلطات العامة بواسطة الإقطاعية الرأسمالية». ويلاحظ أنه، إن كانت السياسة القطرية في فرنسا وإيطاليا الخاضعتين لسلطة مركزية تقيلدياً، وتتطور تدريجياً، تحت ضغط رأي عام تنقصه المعلومات، فإنه لا يعرف إن كانت تتجه نحو اللامركزية أو الاتحادية؛ ففي ألمانيا الاتحادية والاتحاد السويسري، كما في

الولايات المتحدة، يجري البحث عن تعزيز السلطة المركزية.

بريطانيا العظمى

مقابل القفزات الفجائية التي شهدتها فرنسا، كانت بريطانيا العظمى تعيش حياة أكثر هدوءاً. فقد فاز المحافظون بين عامي 1951 و1964، وعادوا إلى السلطة كذلك بين عامي 1970 و1974. وكان النظام البريطاني متيناً. ولم يحصل أبداً أن أسقط الوزير الأول من قِبل البرلمان، ولم يكن يترك السلطة إلا إثر فشل سياسي، كما جرى لأنطوني إيدن عام 1957 بعد أزمة السويس، أو بعد فضيحة سياسية كما جرى لماكميلان في عام 1963.

وأما مشكلة بريطانيا الكبرى فهي اقتصادية. واعتباراً من الخمسينات بدأ ركود الاقتصاد الانكليزي؛ حيث عرفت المملكة المتحدة موجة تضخمية قوية وبطالة ضخمة، قبل أزمة عام 1973.

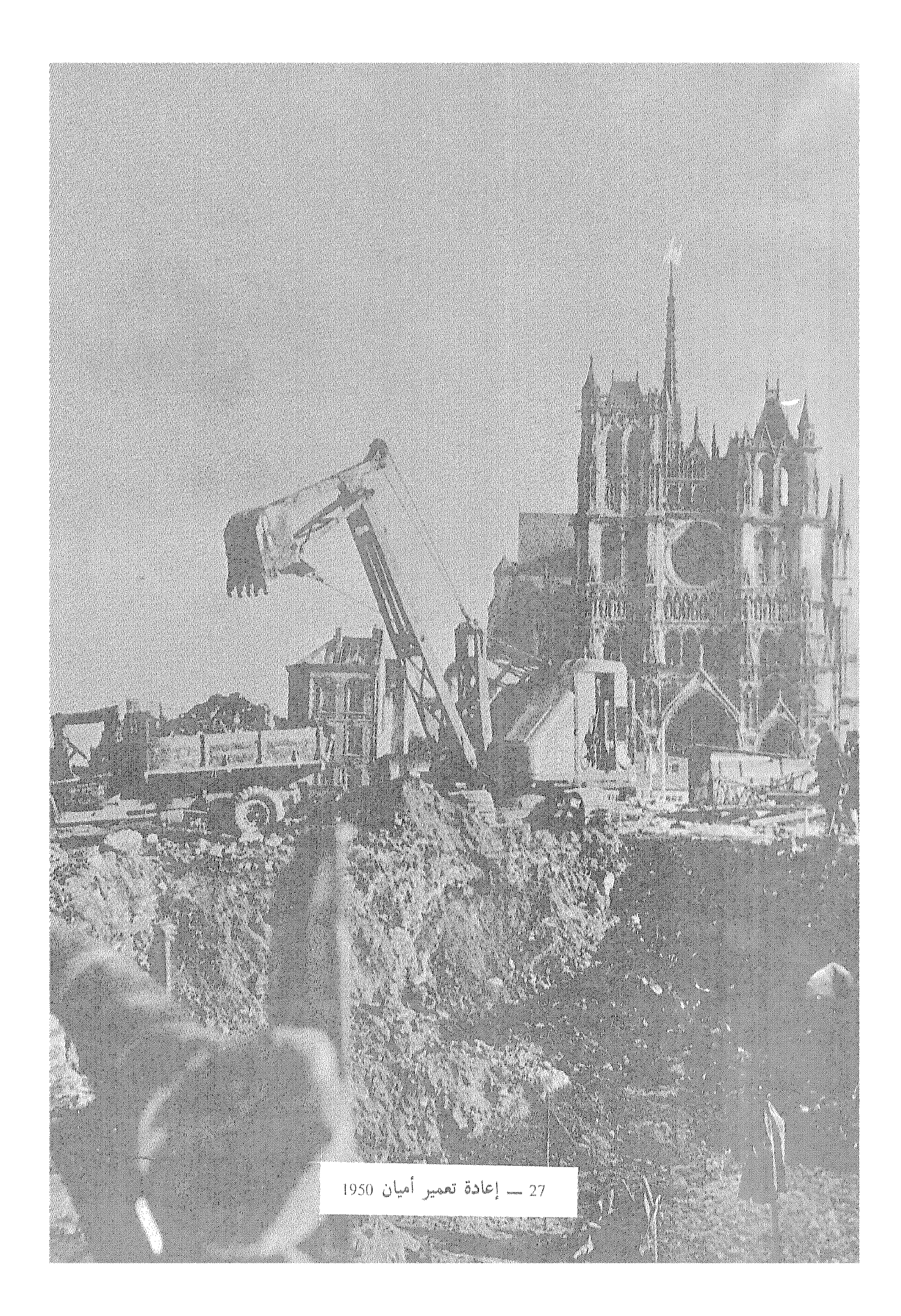
وقد بدا أن هذا الوضع يعود لعدة أسباب، منها عدم كفاية الاستثمارات وقِدَم التجهيزات وقلة الانتاجية التي غالباً ما كانت ترتبط بالروح المحافظة للنقابات وتؤدي إلي صراعات اجتماعية خطيرة. ثم تسبب تفكك الحياة الاقتصادية للكومنولث بضربة قاسية للاقتصاد البريطاني. وقد استهانت المملكة المتحدة، على امتداد الخمسينات، ببدايات البناء الأوروبي، وفضلت تعزيز روابطها مع دول الكومنولث. وفي عام 1950، رفضت اقتراحاً جديداً بدخول المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ؛ وفي عام 1957، بعد رفض انضمامها إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية، لجأت لندن إلى المنافسة، فأقامت المنظمة الأوروبية للتبادل الحر. وكان ذلك فشلاً ذريعاً، فعادت انكلترا تطرق باب أوروبا، اعتباراً من عام 1962 .وكانت فرنسا الديغولية حذرة منها، لأنها كانت تفضل «الساحة الواسعة» على القارة. ولكن الأوروبيين الآخرين كانوا يفضلون دخول البريطانيين، الأمر الذي صعب فهمه، وهم يدافعون عن قضايا تتجاوز المصلحة الذاتية إلى المصلحة الأوروبية، في حين كانت بريطانيا العظمى تعادي ذلك بعمق! ومع ذلك فقد أعلن ديغول، في كانون الثاني/يناير 1963، إقفال باب السوق المشتركة أمامها، بسبب الشروط المستهجنة التي وضعتها، وكذلك بسبب السياسة الأطلسية للحكومة البريطانية.

وتأخر دخول بريطانيا إلى السوق حتى عام 1973 وأدت السنوات العشر الإضافية من «العزلة البارزة» إلى تفاقم الوضع في بريطانيا العظمى تجاه شركائها الأوروبيين. في حين حققت الصناعة الفرنسية تقدماً بوتيرة 6 بالمئة سنوياً، بين عامي 1960 و1970؛ وتطورت الصناعة الألمانية بوتيرة 5،5٪، بينما الصناعة البريطانية بنسبة 2٪، ووصل العمال إلى السلطة في عام 1964، لأنه كان ينتظر منهم تسريع التطور الصناعي. غير أنهم فشلوا في ذلك ولم يأت المحافظون الذين خلفوهم في الحكم بنتائج أفضل. ومنذ عام 1974، كان المحافظون والعمال متساوين تقريباً في مجلس العموم وفي البلاد، حيث إن التقدم العمالي في مجلس النواب لم يتجاوز بضعة أصوات. وفي أيار/مايو 1979 عاد المحافظون إلى السلطة.

إيطاليا

ولم يكن الوضع في الدول المتوسطية ملائماً. فقد عرفت إيطاليا نظاماً يقرب من نظام الجمهورية الرابعة، ولم تظهر فيها أكثرية ثابتة منذ عشرين سنة. وإلى جانب الفاشيين واليساريين فإن أربع قوى تتقاسم الساحة السياسية، وهي الديمقراطيون المسيحيون، والعلمانيون والمعتدلون، والاشتراكيون الديمقراطيون والشيوعيون. ويتمتع الديمقراطيون المسيحيون والشيوعيون بقوى حقيقية، ولكنهم ليسوا قادرين على الحكم منفردين ولا مجتمعين.

وتشكل الديمقراطية المسيحية محور السلطة منذ التحرير، ولكن حظوتها تتناقص، وتتعرض للتشقق متأثرة بالفضائح العديدة، وبظهور عدة اتجاهات تتصارع في داخلها. ويعتبر الحزب الشيوعي الإيطالي أصيلاً في أوروبا، لأن له معلمه الإيديولوجي الخاص غرامشي، الذي تمثل مؤلفاته تجديداً عميقاً للحزب، ولا سيما بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي في عام 1956 . وقيل عنه أنه يدافع عما يسمى «الشيوعية الأوروبية». وهو وحده الذي أدان بقوة التدخل السوفياتي في تشيكوسلوفاكيا. ووحده يدافع عن مفهوم ليبرالي للمركزية الديمقراطية. ويعلن أنه متعاطف مع الحلف الأطلسي، ومؤيد للجماعة الأوروبية، بعكس الحزب الشيوعي الفرنسي. وهو يدافع اليوم عن فكرة انتخاب برلمان أوروبي بالاقتراع العام. وفي كل الأحوال



27 ـــ إعادة تعمير أميان 1950



28 ـ اصطدامات بودابست 1956 بعد غزو السوفيات لهنغاريا

فإن معارضة المقر البابوي، وألمانيا الاشتراكية الديمقراطية والولايات المتحدة تجعل وصوله إلى السلطة مسألة صعبة جداً.

شبه الجزيرة الإيبيرية: الدكتاتور فرانكو

لقد تميزت الأنظمة في شبه الجزيرة الإيبيرية، حتى عام 1974 ـ 1975، بالطابع الشمولي الكاثوليكي. ففي عام 1930 وصل سالازار إلى السلطة، وفي إسبانيا استولى عليها فرانكو بالقوة العسكرية بين عامي 1936 ـ 1939، ولكن النظامين تطورا بشكل مختلف. فقد ظلت البرتغال نظاماً محافظاً كاثوليكياً وريفياً حتى عام 1974، ولم تتكيف مع الثورة الصناعية والتقنية للقرن العشرين، وظلت السياحة مورداً كبيراً من مواردها.

وأما إسبانيا فقد شهدت مساراً مختلفاً، كان النظام ملكياً استبدادياً. وفي عام 1957 أكد الدستور أن إسبانيا هي ملكية. واحتفظ فرانكو بالسلطة بين يديه حتى وفاته. غير أن الكنيسة لم تتوقف عن لعب دور متفوق في إسبانيا. فكانت على رأس عدة تيارات شديدة الاختلاف. ولعب التيار المحافظ دوره في أوساط فرانكو، ولكن الاتجاه الديمقراطي المسيحي القوي كان يضغط لجعل النظام ليبرالياً، بينما كان هناك تيار تقدمي ينمو في أوساط عدد من الصناعيين في بلاد الباسك وكاتالونيا. ولكن العنصر الأحدث والأهم هو بلا شك، معهد الحقوق البابوي، الذي تأسس في نهاية العشرينات، وكان يعطي للكنيسة نخبة دينية ومندمجة مع الناس. وهكذا تكونت شيئاً فشيئاً بورجوازية حقيقية إسبانية كانت تبحث ليس فقط عن دخول ميدان المحاماة والجامعة والإدارة بل تهتم بشكل فعال في الصناعة والتجارة. ولتسريع هذا المسار أسس المعهد البابوي جامعة ناڤار التي أصبحت بميزة التعليم فيها، إحدى أفضل الجامعات الإسبانية. فظهرت آنذاك طبقة جديدة سياسية واقتصادية ضمت رجالاً مرتبطين بالمعهد البابوي ويعملون للتنمية الاقتصادية. فظهرت في بضعة سنوات، بعد اختفاء دام ثلاثة قرون، رأسمالية إسبانية ذات علاقات مع الرأسماليين في فرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة، ولكنها إسبانية بعمق وتقوم بتنشيط التصنيع.

وفضلاً عن ذلك، فإن 55٪ من السكان كانوا يعيشون من الزراعة في عام

1950؛ وفي عام 1974 هبطت هذه السنة إلى 26 بالمئة. وبالطبع فقد جرّ ذلك جملة من مظاهر الاختلال بين القطاعات الأساسية والقطاعات الأخرى، ومن التباعد بين المناطق، ومن المشكلات في المجتمع. وانخفضت النسبة المئوية للعمال النازحين؛ وتكونت طبقة عاملة في فرنسا؛ ومنذ الستينات في ألمانيا الاتحادية، وحملت مطالب جديدة ومفاهيم جديدة. وأما في البرتغال فقد مرت الاتجاهات الفوضوية بحالة ركود لصالح المفاهيم الاشتراكية - الديمقراطية. مما يفسر إلى حد بعيد نجاح ماريو سواريز في عام 1975 في البرتغال والتطور الذي بدأ يحرك المملكة الإسبانية، منذ ارتقاء خوان كارلوس العرش. وهو يحاول الاعتماد على الأوساط الاشتراكية المعتدلة، والديمقراطية المسيحية وعدداً من أوساط المعهد البابوي. هذه الوقائع هامة من أجل مشاركة هذه البلاد في البناء الأوروبي للقرن العشرين.

أزمة الكنائس والعقول

لقد ميزت هذه التحولات أوروبا في الستينات وأحدثت تغييرات في سلوك العديد من الأوساط الاجتماعية. فالرأي العام الذي طالب بتعزيز سلطات الدولة لا يقبل التقليل من صلاحيات المجالس البرلمانية، ولا سيما الأحزاب اليسارية، ومن جهة أخرى فإن المجتمع الاستهلاكي الذي يتكون، لا يحمل قيماً عليا دينية أو فكرية أو سياسية يتعلق بها.

الفاتيكان الثاني

إنه لأمر مميز أن نشهد تسريع مسار الخروج عن المسيحية الذي يطال مجمل الكنائس. ويبرز هذا الأمر بوضوح في الكنيسة الكاثوليكية التي ظلت طويلاً ترتبط بالمجتمعات الريفية التقليدية والتي أصابها الارتباك أمام الثورات الصناعية، مما دفع البابا بيوس الحادي عشر إلى القول: «في القرن التاسع عشر فقدت الكنيسة الطبقة العاملة». غير أنه لم تكن آنذاك طبقة عاملة في البلاد الكاثوليكية. وبعد وفاة بيوس الثاني عشر عام 1958، وبعد أن أحس يوحنا الثالث والعشرون بعمق التحول الذي يهز العالم ألزم الكنيسة بمراجعة مؤلمة، ودعا إلى مجمع مسكوني هو الفاتيكان الثاني، وبحث في جعل الكنيسة تتوافق مع عصرها، الأمر الذي لا يتم بسهولة. وتابع خليفته بولس

السادس (1963 ـ 1978) مسار إصلاح الطقوس والقيم الروحية، وحاول جعل الكنيسة تعيش العصر الحاضر. وفسح المجال لبعض التفسيرات المتطرفة للنصوص المجمعية التي تثير الشكوك أحياناً بسبب احترام التقاليد التي يتعلق بها البابا. وغالباً ما كانت الاهتمامات السياسية والاجتماعية للأساقفة الفاعلين تخفي الروحانية، وتسرّع زوال الأخلاق التقليدية. وأدت سياسة التسامح من قبل الأساقفة في بعض الأحيان إلى نوع من إصلاح الطقوس وعلمنة العقيدة (في فرنسا وهولندا خاصة). فاتُّهم الأساقفة، وأحياناً البابا بالارتداد والكفر. وسارع التقدميون باتجاه جعل كارل ماركس صاحب إنجيل خامس. من كل ذلك ولد اتجاه جديد في الفكر الاشتراكي، ذو نفوذ غير قليل يمكن تسميته المسيحية ـ الماركسية. غير أن وصول حنا بولس الثاني غيَّر هذا الواقع. وظلت هذه الاتجاهات في الكنائس البروتستانتية، بل إن هذا الخروج عن المسيحية قد ظهر منه في وقت مبكر، حيث تكيفت هذه الكنائس مع المجتمع الصناعي الذي نشأ عن الفكر البروتستانتي بنسبة كبيرة، ولم تلتزم أبداً بوحدة العقيدة، ولم يكن يهمها كثيراً أن ترى نشوء هذا الاتجاه أو ذاك أو تطوره. ومع ذلك فقد شهدت صعوبات داخلية خطرة. فقد كان هناك من تحدث عن ارتداد قساوستهم وكنائسهم. غير أن اليهودية وحدها عرفت كيف تستخلص نظرية لاهوتية حقيقية للتجديد، من التضحية المرعبة التي تحملتها، وذلك بالربط بين الإخلاص للتقاليد والاندماج المتحرك في العالم الحديث.

أيار/مايو 1968

ولكن هذه الأزمات التي أصابت المجتمعات الأوروبية بالدرجة الأولى، قد وجدت في الأوساط الجامعية. فلم تحسن الجامعات دائماً، وهي المراكز الأساسية للثقافة الغربية، التكيف مع التحول الحاصل. ففي معظم البلدان لم تتغير البنى الجامعية، ولا مفاهيم التربية، ولا الأنظمة التعليمية. وعندما وجدت الشبيبة نفسها أمام الأزمة الفكرية للعالم الحديث، لم تجد مبرراً لما هو قائم، فأخذت تبحث عن الحلول الجذرية. وبرز هذا بوضوح في پولونيا وتشيكوسلوڤاكيا وأيضاً في إيطاليا وألمانيا وفرنسا. مما أدّى إلى قيام محاولات الإصلاح الجامعي التي لم تنته دائماً إلى النجاح. وتم الرجوع إلى الحلول التقليدية، ووُضع حد للموجة الطلابية بأشكال مختلفة حددتها قوانين

متنوعة. ومع ذلك فقد كان لأزمة عام 1968 في جميع البلدان الأوروبية، نتائج أعاقت انطلاقة «العلوم الإنسانية» لصالح الدراسات التقنية والعلمية.

وتمثل فرنسا هنا، حالة استثنائية. ففي أوروبا كلها تقريباً، انحصر تأثير الأزمة الطلابية في الحرم الجامعي. وبعد الخروج منه كانت الشرطة تضرب بالعصا أو تطلق النار بموافقة ضمنية من السكان. وقد حدث وقوع قتلى في ألمانيا. بينما في فرنسا، دافع قسم كبير من سكان باريس في أيار/مايو 1968 عن الطلاب الذين طردوا من السوربون، وأوحى «استسلام» بومبيدو أمام ترك السوربون عرضة لكل أنواع التحريض، في حين كانت الشرطة في موقع الانتصار، بأنه يمكن السماح بكل شيء ضد الحكومة. واعتباراً من 15 أيار/ مايو أعلن إضراب شبه عام، ولم ينته إلا بقرار الجنرال ديغول بحل الجمعية الوطنية، في رسالة بثتها الإذاعة لمدة ثلاث دقائق. ويمكن تفسير سلوك الحكومة الفرنسية بأمرين: فمن جهة، اعتبرت نقابات العمال أنها لم تحصل على مكاسب كافية من التطور الصناعي الذي تحقق في عهد بومبيدو وميشال دوبري، فرأت أن تستفيد من نجاح المظاهرات الطلابية. ومن جهة أخرى، إن قسماً من البورجوازية أخذ موقفاً إيجابياً تجاه الطلاب لأن عدداً من أبنائها كان معنياً بهذه المطالب. ولأنها لم تدرك الطابع غير المرتد للتحول الاجتماعي- الاقتصادي للبلد ونتائجه السياسية. وأما في المناطق الريفية فإن فئات النخبة التقليدية لا تقبل بسهولة أن تُبعد تدريجياً عن السلطة لصالح جماعات قيادية جديدة.

وإذا كان الجنرال ديغول قد فاز في انتخابات أيار/مايو 1968، فلم يحصل ذلك إلا بفضل تخوف الطبقات المالكة، غير أن جماعته الانتخابية كانت على استعداد للتخلي عنه، فيما إذا أراد السير في طريق الإصلاحات العميقة في الاقتصاد والمجتمع الأمر الذي كان يوحي به استفتاء 27 نسيان/ إبريل 1969.

وكان الكثيرون قد اعتبروا تخلي الجنرال ديغول عن السلطة إنما هو انتصار كبير لليسار. وهذا خطأ فادح تكشفه الانتخابات الرئاسية التي جرت بعد ذلك بقليل. حيث حصل اليسار على أقل نسبة من الأصوات في تاريخه. وحيث جرى انتخاب جورج بومبيدو رئيساً للجمهورية في الدورة الثانية.

المجتمع الجديد؟

وتابع پومپيدو سياسة الجنرال مع بعض التعديل. وترك لوزيره الأول جاك شابان دِلْماس أن يسرّع التصنيع، وأن يمارس سياسة توفيقية اجتماعية، بعكس ميشال دوبريه، ولكن «المجتمع الجديد» لم تحدده الأكثرية النيابية التي كانت ترغب في سياسة أكثر محافظة. وفي تموز/ يوليو 1972، افترق پومپيدو عن دلماس، وأخذ مكانه پيار مِسمير، فكان مساعداً ممتازاً، ولكنه لم يكن يمتلك البعد السياسي كسابقيه. وبعد وفاة پومپيدو في 2 نيسان/إبريل 1974 تولى الرئاسة زعيم المعتدلين ڤاليري جيسكار ديستان؛ وكان ناخبوه يأملون في إعادة تثبيت القيم التقليدية.

وكذلك فقد دفع پومپيدو فرنسا في اتجاه تعاون أقوى مع حلفائها. وفي عام 1966، كان ديغول قد قرر أن تترك فرنسا المنظمة العسكرية لحلف شمال الأطلسي. كما جدد معارضته لدخول بريطانيا في السوق المشتركة. ولكن پومپيدو تقرّب من الولايات المتحدة، خلال ولايته، وساهم بانطلاقة جديدة لأوروپا وسهل في عام 1973، انضمام المملكة وإيرلندا والدانمارك إلى المجموعة الأوروپية التي أصبحت تتكون من تسع دول.

ومع ذلك ففي الخريف من عام 1973، تسببت الحرب بين إسرائيل وسوريا ومصر بأزمة عمت العالم كله.

مرض العصر: التضخم الشامل

وحقق الاقتصاد الأوروپي طفرة واسعة، منذ نهاية عام 1972. فانطلقت موجة التضخم. ثم لجأت الدول العربية المنتجة للنفط، إثر اندلاع الحرب، إلى فرض الحظر على المبيعات النفطية، وسرعان ما علق الحظر واستعيض عنه برفع أسعار المنتجات النفطية. ويمثل النفط ومشتقاته من 50 إلى 70٪ من مصادر الطاقة في البلاد الأوروپية. وأصاب الارتفاع كذلك مجمل الجوانب الاقتصادية. فبلغ التضخم في عام 1974 نسبة لا سابقة لها منذ زمن طويل؛ ففي ألمانيا بلغت 10٪، وفي فرنسا 15٪، وفي بريطانيا 20٪، وفي إيطاليا 25٪. ووصلت الموجة إلى أوروپا الاشتراكية، ولو في وقت متأخر. فأوقفت الحكومات خطط التوسع، مما أدى، خلال عامي 1974 و1975، إلى ظهور

موجة بطالة لم تجر مقاومتها بشكل صحيح. ولا شك أن الأزمة المفتوحة لعام 1973 لا تشبه في تأثيراتها أزمة عام 1929، حيث هبط الانتاج هذه المرة، بنسبة ضعيفة تراوحت بين 10 و15٪، ثم عاد الانطلاق في عام 1976. وتجاوزت فرنسا وألمانيا اليوم مستوى عام 1973 من جديد. ولم تتسبب البطالة بمظاهر البؤس كما جرى في الماضي. بفضل التأمينات الاجتماعية المتنوعة.

البناء الأوروپي الصعب

منذ أكثر من عشرين سنة، يجري البحث في بناء مجموعة أوروپية، فهل يجب تأسيسها على الدفاع أو الاقتصاد أو المؤسسات؟ وقد جرى تجربة كل شيء منذ 25 سنة. فأجهضت الهيئة الأوروپية للدفاع، وأقامت الجماعة الاقتصادية الأوروپية اتحاداً جمركياً ضخماً، ولكن إذا وجدت سياسة زراعية مشتركة فهي ليست بدون مصاعب، كما ليس هناك سياسة اجتماعية ولا نقدية، ولا صناعية مشتركة. ولم توافق كل دولة عضو بسهولة، على التخلي عن جزء من سلطتها إلا عندما يتعلق الأمر بطلب الأموال. وصحيح أن الفروق بين الدول لا تزال كبيرة، ولا تشابه بين الزراعة الدانماركية الكثيفة والعلمية. وبين الزراعات الفرنسية والإيطالية حيث تتعايش الأساليب العلمية والتقاليد الموروثة، كما لا تشابه بين صناعة الحديد الإيطالية، وصناعات الحديد الجرمانية النييرلندية التي تحاول التجمع في احتكار واحد. ولا شيء مشترك بين الصناعة الكيميائية الفرنسية والألمانية. كما أن التيارات الاشتراكية والنقابية هي أيضاً مختلفة جداً. والاشتراكيون الديمقراطيون والنقابيون في ألمانيا ونييرلندا والدانمارك وبريطانيا يريدون التفاهم والتوفيق، بينما يصر الاشتراكيون الفرنسيون والإيطاليون على الصراع الطبقي. وعلى الصعيد السياسي وُجدت تيارات فوق قومية واتحادية. ويريد أنصار التيار الأول تعزيز المؤسسات الأوروپية، فحققوا في تموز/يوليو عام 1976، بعد جهود ليست قليلة، اعتماد الاقتراع العام المباشر أسلوباً لتكوين البرلمان الأوروپي؛ بينما يريد أنصار التيار الثاني تجديد الحد الأقصى لصلاحيات الهيئة الجماعية. ولكن الذي يفصل بين التيارين هو الاختلاف حول الهدف الأوروپي. فالبعض يرى أنه ينبغي بناء القوة الأوروپية سيدة مصيرها ودفاعها واقتصادها، بحيث تصبح شيئاً فشيئاً القوة

الكبرى الرابعة. وفي حين يرى الآخرون أن الهدف هو تكوين أوروپا الأطلسية المرتبطة بالولايات المتحدة بعلاقات وثيقة، بحيث يتحقق الاندماج بين القوتين شيئاً فشيئاً. ولا يقوم التمييز بين الهدفين على أساس وطني أو قومي بل يوجد هنا التمييز داخل كل بلد أوروپي سواء في فرنسا أو إيطاليا. وسواء في أوساط اليسار أو في أوساط اليمين. بينما تتطلع أوروپا الشمالية ولا سيما الاشتراكيون والعمال نحو الولايات المتحدة التي يظهرون تجاهها كثيراً من التعاطف والود.

وقد رأينا طيلة السنوات الماضية أن أوروپا كانت عاجزة عن تحديد سياسة مشتركة. وفي نهاية المطاف لا وجود للتضامن بين مختلف أطرافها. فقد اعترفت فرنسا بالصين، منذ عام 1964، دون إخطار شركائها، وخاصة ألمانيا الاتحادية التي ترتبط بها بمعاهدة وقعت في كانون الثاني/يناير 1963، وكملتها مقدمة فرضتها المعارضة الاشتراكية الديمقراطية في المجلس التشريعي الألماني الذي حذف من المعاهدة بعض النصوص الأساسية.

وتجاه «حرب الأيام الستة» اتخذت فرنسا مجدداً موقفاً منفرداً؛ وفي عام 1973 عندما أصاب الضرر البلاد المنخفضة من جراء حظر النفط، أكثر من أي بلد آخر، لم تبادر أية قوة حليفة لتقديم المساعدة. ولا بد أن نلاحظ هنا أن سياسة الانفراج الفرنسية تجاه أوروپا الاشتراكية قد سمحت لألمانيا الاتحادية أن تطبق، مع فرنسا تجاه الآخرين بسياسة تجسدت بعد زيارة لمستشار برانت إلى موسكو بجملة اتفاقات وقعت في سنوات 1970، 1972، 1973، و1975 مع جيرانها الشرقيين في پولونيا وتشيكوسلوڤاكيا وخاصة مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية. حيث جرى الاعتراف بها كدولة مستقلة كاملة السيادة، أتاح لها ولجمهورية ألمانيا الاتحادية اكتساب العضوية في الأمم المتحدة.

هذه السياسة لألمانيا الاتحادية تجاه الشرق يوجهها تصميم على تكوين أوروپا الاشتراكية الديمقراطية في أوروپا الشمالية. وقد عمل المستشار برانت طيلة فترة حكمه على تنمية الروابط القائمة بين بلده وحزبه وبين العالم الشمالي، لا سيما أنه كان قد أمضى فترة من حياته في البلاد السكندينافية.

وتمثل الاشتراكية السكندينافية نجاحاً كبيراً. وبفضل انتظام الطبقة العاملة، أصبحت النقابات قوية وتمثل محاوراً جدياً مع أرباب العمل. وتقدم

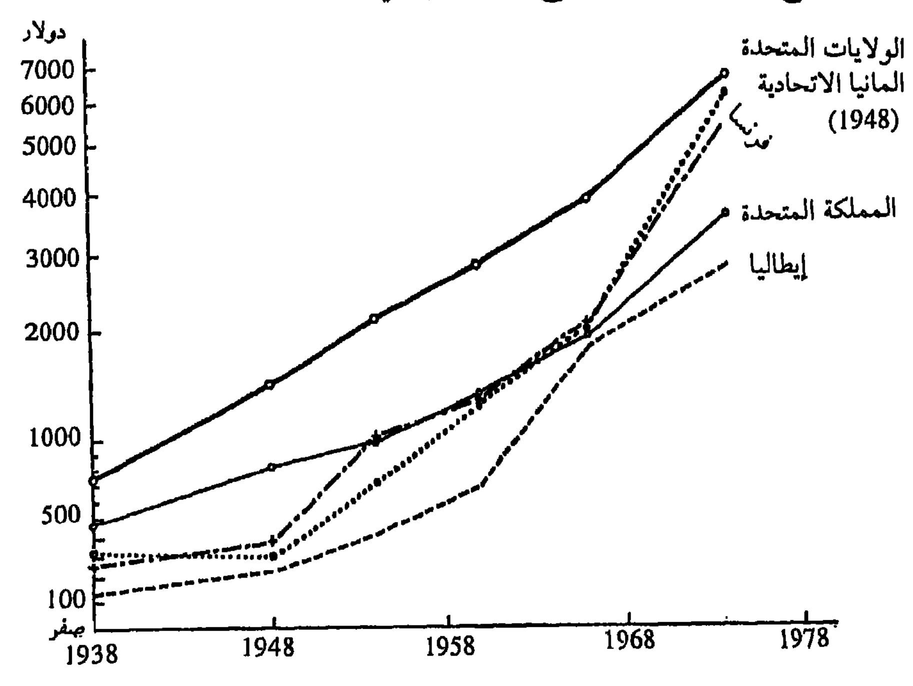
اقتصاديات البلاد السكنديناڤية خدمات كثيرة بشكل أفضل مما تقدمة الأنظمة الاقتصادية الأخرى، دون استخدام التأميم. وأدت سياساتها الاجتماعية الجريئة إلى تحسين ظروف المعيشة إلى حد كبير، على حساب سياسة مالية تعسفية تحمل مساوىء اقتصادية ليست قليلة، وتشكل عبئاً أكبر فأكبر على عاتق الرأي العام، لدرجة تضعف معها قوى اليسار، ويظهر حزب الطبقات الوسطى من أنصار پيار پوجاد. وإذا كان يمكن الحديث عن «نموذج اشتراكي سويدي»، فينبغي ألا ننسى أن هذا النظام قد حقق التزاماً يعتبره الكثيرون قادراً على الوصول إلى نوع من الجماعية المستندة إلى تحالف الأحزاب الاشتراكية والنقابات.

الأمل في هلسنكي؟

والعقد الدولي الوحيد الذي وقعته أوروپا كلها، جرى في عام 1975، حول التعايش السلمي، في نهاية أعمال مؤتمر هلسنكي. ومع ذلك فلم يتعد الأمر صيغة التعبير عن «حسن النية» لدى رؤساء دول الشرق والغرب، أكثر مما هي نصوص عملية. ورغم أن الأمل بالسلام لا زال يرسو في قلوب الشعوب، فإنه يمكن التساؤل ما إذا كان الانفراج وهماً لا يخلو من الخطورة!.

الخلاصة

لقد كانت أوروبا تمسك بزمام العالم بأسره في عام 1914. وتكرر هذا الأمر على مدى أوسع في عام 1939. واكتفت اليابان بالشرق الأقصى. وانكفأت الولايات المتحدة في انعزالها، وانشغل الاتحاد السوفياتي في بناء نظام اشتراكي. وفي عام 1978 لم تعد أوروبا تقوم إلا بدور ثانوي، وأصبحت السياسة العالمية تتقرر من قبل ثلاث قوى إلى حد بعيد هي الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي والصين. وقد أسهمت الحربان بشكل واسع في إبعاد دور أوروبا، ولا سيما وأنه يمكننا التساؤل ما إذا كان ذلك الدور قد انحصر في أوروبا الغربية. وفي هذا المجال فإن الصمت الذي تلا الأزمة التشيكية لعام 1968 قد دفع الاتحاد السوفياتي إلى فرض تحالفات صارمة مع الديمقراطيات الشعبية، جرى ذلك مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية بعد تعديلات دستورية صدرت بعد عام 1974، بعقد المعاهدة الألمانية السوفياتية في عام 1975، وكذلك مع پولونيا بعد الإصلاح الدستوري في شتاء 1976.



شكل 7-تطور الناتج الوطني الاجمالي للفرد في الولايات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية من عام 1938 إلى 1974.

ومع ذلك فمنذ عام 1945، جرى تحول عميق في أوروبا الغربية، وتحسنت ظروفها بشكل واسع. فقد تضاعف مستوى المعيشة من مرتين إلى أربع مرات تبعاً لكل دولة؛ وكان التطور الاقتصادي خارق العادة حيث غدت أوروبا الغربية الموحدة القوة الاقتصادية الثانية في العالم. وأتاح النظام الدستوري فيها إقامة أنظمة سياسية تحررية ديموقراطية حقاً تنظر بعين الاعتبار إلى الحريات العامة وكذلك إلى الحريات الاجتماعية وعلى الأخص حرية الصحافة والإعلام.

جدول

تطور الناتج الوطني الإجمالي للفرد بالدولار

	1938	1948	1954	1960	1966	1974
الولايات المتحدة:	749	1486	2154	2830	3840	6670
ألمانيا:	338	306	697	1280	2010	6260
فرنسا:	268	386	268	1019	1320	2060
بريطانيا:	468	812	988	1380	1920	3591
إيطاليا:	136	229	412	680	1810	2820

(المصدر: المجلس الأوروبي م. ت. ت. إ. O C D E.

ومع ذلك كانت هناك مساوىء مقابل هذه النجاحات. لقد أدى التطور الصناعي في أوروبا، في شرقها وغربها، إلى تسريع ظاهرة التمدن؛ وباستثناء البلدان البلقانية، لم يعد يشكل الفلاحون أكثر من 20 بالمئة من السكان القادرين على العمل؛ وكانوا أقل من عشرة بالمئة في ألمانيا وفرنسا والبلاد السكندينافية وأقل من 3 بالمئة في المملكة المتحدة.

وأدى ذلك إلى ظهور مدن تتسع في جميع الاتجاهات، وتكوُّن ضواحٍ ضخمة من عنابر النوم، ومن جماعات البؤس، ومن المشاهد القذرة، في الساحة الدولية من بوادبست إلى بروكسل، ومن ستكهولم إلى بلغراد ومن موسكو إلى باريس. مما تسبب بنشوء حالة مضطربة أزّمتها انطلاقة صنع

السيارات، وعدم كفاية النقل العام، وبقاء وسائل نقل مضى عليها الزمن، والدور الكبير للصورة والتوجيه بالوسائل السمعية والبصرية.

ونتج عن ذلك تحول عميق في الحياة الاجتماعية داخل أوروبا القرن العشرين. ومنذ ألفي سنة كانت العائلة لبنة المجتمع الأساسية، وكانت هذه العائلة تتحدد بمفهوم البلاد المتوسطية والنصوص التوراتية. ولكنها قد تفككت الآن. ومنذ خمسين عاماً برز أهم مظهر من هذا التغيير، وهو تعميم عمل المرأة، الأمر الذي طرح في الوقت ذاته مسألة تنظيم الأسرة وتربية الأولاد. وظهرت دور الحضانة للعديد من الأوساط الترياق المطلوب؛ بينما كانت تتسبب في الواقع بنوع من الصدمة النفسية للمواليد الجدد.

واليوم في الربع الأخير للقرن العشرين تطرح التساؤلات حول دور أوروبا في إقامة «نموذج اجتماعي» جديد يستند إلى تعميق التفكير، في الشرق والغرب، من أجل التوفيق بين العلم والمجتمع، والتقاليد والضرورات الاقتصادية، والمؤسسات المركزية والسلطات الجماعية المحلية، والتوفيق كذلك بين العقلانية الاقتصادية وحقوق الإنسان وأيضاً بين مختلف الطبقات الاجتماعية بإقامة نموذج حقيقي لمجتمع المشاركة، وللتوفيق النهائي بين «الميسورين» والمحتاجين من الناحية المادية والروحية.

الكـــتاب الرابع

الـمؤسسات الأوروبيـة

بنيتها وسماتها العامة

المدخل

«الحديث عن أوروبا ـ عنيت التضامن بين شعوب ودول أوروبا ـ هو تصميم أظهره الكثيرون من رجال الفكر والعمل من ذوي الاتجاهات المتنوعة، وعلى امتداد القرن التاسع عشر. ولكن القليلين منهم فقط، حاولوا استطلاع كيف يمكن أن يبنى «اتحاد أوروبي» إذا ما قام يوماً، أو كيف ستكون مؤسسات «هذا الاتحاد».

هذه الأسطر التي استخدمها عميد المركز الجامعي الأوروبي في نانسي، كمقدمة لإحدى محاضراته، تطرح مسألة «الكيان الأوروبي» بتعابير بليغة في إطار اتحادي أو وحدوي حيث كان ينبغي الانتقال من مرحلة «الكلام» مع كل ما تحمله هذه الكلمة من عناصر روحية ولغوية وجمالية، إلى مرحلة العمل مع كل ما يحمله من تضحية وخيارات وتداخل في الواقع المنتظم والخاضع للظروف.

«كيف تصنع أوروبا...»

وتعتبر المؤسسات القائمة حالياً خلاصة تجارب مختلفة وإرثاً لا يُراد التخلي عنه. ولا بد هنا من استعادة تاريخ الفكرة الأوروبية المتكونة في مرحلة متراكمة. «التصميم الكبير» الذي قدمه سولي إلى هنري الرابع ـ ويجدر هنا ذكر فصل «مؤسسات لا بد من تحقيقها في أوروبا» ـ إلى مشاريع وليم پن، والأب سان پيار، وكانْث، وسان سيمون ـ وعلى الأخص دراسة كانت حول التنظيم الجديد للمجتمع الأوروبي وحول مجلس النواب للبرلمان الأوروبي إلى اللجنة الإيجابية لأوغست كونت... إلى المذكرة التي حررها أريستيد برياندو وعرضها في جنيڤ عام 1929. وفضلاً عن العديد من المفاهيم الجادة التي ميزت واضعيها وعصرها من مختلف الاتجاهات. ولا بد من التذكير بتاريخين هامين؛ الأول عام 1863 عندما نشر پرودون «المبدأ الاتحادي» والثاني عام 1869 عندما عرض ميشال شوڤالِييه في «جريدة الاقتصاديين» رأيه حول ضرورة الاتحاد الأوروبي مقابل قوة الامبراطورية الروسية من جهة وقوة الولايات المتحدة من جهة أخرى حيث «لا بد من تحقيق توازن للقوى بين العالم الجديد والعالم القديم».

وكان لا بد من الانتقال إلى مجال التنظيم الفعلي، والتخلي عن الأحكام الطوباوية؛ ولكن ذلك تأخر بعض الوقت.

وفي عامي 1877 ـ 1878 أعلن رجلا قانون من ذوي الشهرة العالمية، هما الانكليزي لوريمر والسويسري بلونتشلي Blüntschli، موقفاً متضارباً تجاه مسألة تنظيم مؤسسات أوروپية. فقد طرح الأول «حكومة دولية» تتألف هيأتها من جمعية تأسيسية دولية أوروپية تشمل مجلساً للنواب وآخر للشيوخ؛ ومن مكتب يقوم بدور السلطة التنفيذية؛ ومن محكمة قضائية تضم 14 عضواً؛ وأما الثاني فقد اعترض على النموذج المقترح من قبل لوريمر؛ ورأى ذلك «شطحة خيال بسيطة» وقال:

«إن مشروع لوريمر مستوحى من مفهوم الدولة الفدرالية، ويريد تقليد الولايات المتحدة الأميركية. غير أن الأمم الأوروپية لا تستطيع تجاوز الفروق التي تقوم بينها من جهة العرق والثقافة والتقاليد التاريخية. وبالتالي فإنه لا يمكن تصور وجود سلطة تشريعية اتحادية وتشريع دولي ينال من سيادة الدولة. فما يمكن أن نفكر بإقامته نوع من الاتحاد بين الدول «وليس دولة اتحادية».

ومذاك التاريخ بدا التعارض واضحاً بين «المفاهيم التنظيمية» حيث لا تزال قائمة حتى يومنا هذا. وتضاف إليها بعض الاعتبارات التي تبين طبيعة المؤسسات الحالية. وقد برز بعضها منذ عام 1900 خلال مناقشات نظمتها رابطة الطلاب القدامى للمدرسة الحرة للعلوم السياسية، والبعض الآخر ظهر بعد الحرب العالمية الثانية. وقد شددت الاعتبارات الأولى على المعطيات المعاصرة التالية:

1 ـ الأهمية الجديدة للمسائل الاقتصادية في أوروپا.

2 ـ الأهمية الجديدة للمسائل الاجتماعية وسمة عصور ما قبل حرب عام 1914.

3 ـ أهمية توسع الدول الأوروپية في القارات الأخرى.

ومذاك طرحت المسائل التالية:

1 ـ هل تشكل بريطانيا العظمى جزءاً من أوروپا؟ في هذا الوقت كان الاتحاد

البريطاني ـ الكومنولث فيما بعد ـ «يشكل منافساً للاتحاد الأوروبي».

2 ـ روسيا؟ وسيأتي يوم تتوسع فيه في آسيا وتنتفي حاجتها لأوروبا.

3 ـ والامبراطورية العثمانية؟ وهي ذات «حضارة إسلامية»، ولكن المسألة الشرقية كانت تشكل خطراً دائماً على السلام الأوروبي؛ فينبغي الاهتمام بذلك ومراقبته.

ومن الناحية التنظيمية، كانت النية تتجه لإنشاء «مجلس تشريعي أوروبي» ومحكمة عليا أوروبية يكون مقرها في ستراسبورغ كما اقترح لوروا ـ بوليو إنشاء اتحاد جمركي لأوروبا الوسطى والغربية. وطرحت فكرة إنشاء اتحاد جمركي لأوروبا قبل حرب 1914 وبعدها في مشروع بريان عام 1929 ثم اندمجت في مفهوم أوسع لتتولد عن ذلك فكرة عصبة الأمم.

وبعد المحاولة الإجرامية لهتلر في محاولة إقامة أوروبا تناسب تصوراته، وخلال الحرب العالمية الثانية، تغير وجه المسألة جذرياً وبرزت ثلاث سمات جديدة:

ـ الضرورة الملحة والمباشرة لإعادة دمج ألمانيا في الإطار الأوروبي وتجنب العودة إلى المطالبات غير المحقة السابقة.

ـ خصوصية وضع أوروبا وأفول نجمها في العالم أمام القوى الجديدة في أميركا والصين والاتحاد السوڤياتي؛ حيث أصبحت أوروبا الغربية خاصة، في وضع الدفاع. فلم تعد تطرح الامبراطورية البريطانية في تعابير الكومنولث. والامبراطورية الفرنسية أصبحت وهماً. وأصبحت أوروبا ذاتها ترتبط اقتصادياً، بالموارد الخارجية، ولا سيما في ما يخص الطاقة. ولذا صار عليها أن تبحث عن عناصر تجديد سياستها في إطار تضامن قواها الذاتية.

ـ البحث عن قفزة نوعية في العلاقات الأوروبية من أجل تجديد المهمات الأساسية لا سيما في المجال الاقتصادي، وإقامة سلطة أوروبية حقيقية بحيث تتخلى لها جميع الدول عن بعض مظاهر السيادة.

وظلت المشكلة تتمثل بمعرفة الإجراءات والشروط التي لا بد منها من أجل تجاوز الوضع القائم آنذاك إلى حالة جديدة مشروعة قانونياً. فشكلت

المؤسسات المستند والإطار لذلك، حيث التقت عندها تجارب طويلة، وانعكست فيها العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة آنذاك بين الدول. ومن هنا ضرورة القيام بتحليل مزدوج:

1 ـ المنظمات الأوروپية التي قامت على أساس من التعاون أي على أساس اتفاقيات حرة بين الأطراف المتعاقدة. وشُكلت لها هيئات تنفيذية بسيطة، ولم تكن مشاوراتها ولا قراراتها تطال سيادة الدول غير الملتزمة إلا بموافقتها. وهذه هي الصيغة التقليدية «للتعاون الدولي»، كما هي الحال في المنظمة الأوروپية للتعاون الاقتصادي وبديلتها المنظمة التعاونية للتطور الاقتصادي، والمجلس الأوروبي.

2 ـ المنظمات الأوروپية التي ظهرت في إطار التكامل وتمتعت بصلاحيات خاصة، وتجري المداولات بشأنها على قاعدة الأكثرية، ولديها هيئات تشارك باتخاذ القرارات، وتستند إلى نظام حقوقي متطور يفرض وجود محكمة قضائية. هذه الخصائص تميز المجموعات الأوروپية.

وأظهرت التجربة أن التمييز بين «تعاون» و «تكامل» هو أقل وضوحاً مما يبدو لأول وهلة: من خلال دور الشخصيات والمطامح الأساسية، ووزن الرأي العام، وتميل الفروق، إذا لم يكن نحو الزوال، فعلى الأقل نحو النقص في حالات الأزمات. غير أن التمييز المبدئي يبقى قائماً، ما يفرض بحث هذين النموذجين في التنظيم بشكل منفصل اعتماداً على الوقائع والظروف في بلدان أوروپا الغربية بشكل أساسي.

الفصل الأول

المنظمات الأوروبية على أساس التعاون التقني والاقتصادي والسياسي والثقافي بين الدول

تعبر الهيئات الأوروبية المختلفة عن إرادة الوحدة لدى الدول الأوروبية، وتظهر تضامناً حقيقياً على أساس التوافق الحر، كما تفسر في الوقت ذاته التنوع التاريخي والجغرافي والاجتماعي لهذه الدول.

المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي

OCDE - OECE

نشأة المنظمة

تعود نشأة المنظمة إلى أجواء إعادة البناء الاقتصادي الذي تلا الحرب العالمية الثانية، حيث كان يجب رفع أنقاض الحرب وبناء ركائز التقدم الاقتصادي من خلال مقاومة الموجة التضخمية القوية المولدة للاضطرابات الاجتماعية. ففي الخامس في حزيران/ يونيو عام 1947 أعلن سكرتير الدولة الأميركي مارشال، في خطاب ألقاه في جامعة هارفارد، فكرة نوع جديد من المساعدات التي تستعد الولايات المتحدة لتقديمها إلى أوروبا. وبعد اتصالات أجراها الوزير البريطاني للشؤون الخارجية السيد بيڤن Bevin مع زميله الوزير الفرنسي السيد بيدو، دعي الاتحاد السوڤياتي لحوار مخصص لوضع أسس خطة لإعادة البناء، تستند إلى تمويل من الولايات المتحدة. وكذلك وجهت دعوات إلى بلدان الديمقراطيات الشعبية في أوروبا الشرقية. وبعد قبول أولي أعلنت تشيكوسلوڤاكيا رفضها للمشروع، وكذلك فعل الاتحاد السوڤياتي. وكان الاجتماع الأولي لمؤتمر التعاون الاقتصادي الأوروبي المكلف بصياغة برنامج

إنهاض اقتصادي أوروبي، يضم فرنسا والمملكة المتحدة ومجمل بلدان أوروپا الغربية (إيرلندا، بلجيكا، البلاد المنخفضة، هولندا، البرتغال) باستثناء إسبانيا؛ والبلاد السكنديناڤية (دانمارك، أيسلندا، نروج والسويد) وبلدان أوروپا الوسطى (ألمانيا ممثلة بقادة المناطق الأميركية والبريطانية والفرنسية، والنمسا وإيطاليا وسويسرا) وأخيراً اليونان وتركيا. وتم وضع خطة إنهاض لمدة أربع سنوات، تقوم على الاستخدام الأقصى لموارد أوروپا الغربية وعلى التعاون الوثيق بين هذه البلدان التي تلقى الدعم الأميركي. وقدم الرئيس الأميركي بدوره، في تشرين الأول/أكتوبر مشروع مساعدة شاملة بقيمة 17 مليار دولار، موزعة على أربع سنوات. وكان الكونغرس يصوت كل سنة على الأقساط التي يتم توزيعها بواسطة عقود ثنائية بين إدارة التعاون الاقتصادي (ECA) من الجانب الأوروبي ومنظمة دولية مشابهة.

وفي السادس عشر من نيسان/إبريل عام 1948 تم توقيع ميثاق التعاون الاقتصادي الذي نص على تأسيس المنظمة الأوروپية للتعاون الاقتصادي (OECE) فاعترفت بذلك الدول الأعضاء بترابط اقتصادياتها؛ وحُددت باريس مقراً للمنظمة المعلنة، من أجل القيام بمهام أساسية ثلاث:

1 ـ وضع موازنة عامة للاقتصاد الأوروبي وبرنامج عمل للسنوات القادمة.

2 ـ وضع سياسة مشتركة لتحريك فكرة الوحدة الأوروپية وجعلها ملموسة على الصعيد الاقتصادي ولتحقيق تنمية قصوى للانتاج في البلدان المستفيدة من خطة مارشال.

3 ـ تمتين العلاقات بين البلدان الأوروپية من أجل خلق منطقة متطورة قادرة على دعم موقفها ومنافسة المناطق الاقتصادية الأخرى.

وظلت المنظمة تستند إلى دستور نشأتها حتى 30 أيلول/سبتمبر 1961. حيث جرى بعد هذا التاريخ تنفيذ عدة اتفاقات أدت إلى إرساء أسس منظمة جديدة هي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) وجاءت استمراراً للهيئة الأولى وهدفها الأساسي: تحليل السياسات الاقتصادية الوطنية وعلاقات الترابط فيما بينها.

عملها ونشاطها

تعتبر بنية (OCDE)المنظمة التعاونية للتطور الاقتصادي من النمط الكلاسيكي للمنظمات الدولية؛ فهي تتكون من جمعية عمومية يمثلها مجلس أعلى أو مجموع مندوبي الدول الأعضاء، حيث ينتخبون كل سنة رئيساً تكون مهمته إعداد التقرير السنوي للمنظمة وتقديمه للمجلس الأوروبي؛ ومن هيئة مصغرة أو لجنة تنفيذية من سبعة أعضاء منتخبين من قبل المجلس، وتعقد اجتماعاً كل أسبوع، وتصدر عنها جميع القرارات التي لا بد أن تؤخذ بإجماع الأعضاء؛ لأن المنظمة نشأت بين حكومات وليست هي فوق هذه الحكومات؛ وأخيراً الجهاز التنفيذي أو الإداري ويتألف من موظفين مهمتهم إعداد النصوص والمشاريع إلى الهيئات المسؤولة في المنظمة تحت إشراف الأمين العام. ويضاف إلى ذلك اللجان الفنية، ويبلغ عددها عشرين لجنة، مهمتها دراسة القطاعات المختلفة.

وأما نشاط المنظمة، فإنه يمكن تصنيفه في أربعة أبواب هي الانتاج والانتاجية، المبادلات، المصاعب والنشاطات. الأولان هما الأكثر أهمية، ويتناول الثالث مسائل التوزيع؛ والرابع يدرس ويبحث في تخفيض مظاهر الاختناق التي تعرقل بعض عناصر الانتاج. وقد شهدت هذه النشاطات تغيرات مختلفة منذ إنشاء السوق المشتركة، ومع ذلك فقد ظلت المهمة الأساسية في وضع التنبؤات التي يصدرها الخبراء بشكل منتظم حيث دلت الأرقام الصادرة عام 1976 أن البلدان الصناعية، بعد توسع سريع، بدت تستقر في تطور قد يحمل عوامل الضعف في المستقبل. وتضاهي هذه الأرقام المعطيات الحاصلة حول الناتج الوطني الإجمالي ومعدل البطالة. واعتبرت هذه المؤشرات ذات قيمة كبيرة لدى المسؤولين الحكوميين حيث إن زمن الرغد قد ولى، وأصبحت إدارة الاقتصاد تتطلب قدراً أكبر من الدقة السياسية والعدالة الاجتماعية؛ وكذلك تمتين التضامن بين الأجهزة الأوروبية من جهة، والهيئات الدولية من جهة أخرى مثل الغات، والفاو، والبيرد أو صندوق النقد الدولي. وتميل بعض الدول، تجاه مسائل الاستثمار والانطلاق، إلى أن تلعب ـ بشكل كامل ـ دورها كعضو في المنظمة التي تتجاوز الإطار الأوروبي الصرف، حيث يناقش التقرير السنوي في المجلس بحضور برلمانيين من الدول الأعضاء، غير الأوروبية مثل أوستراليا، كندا، الولايات المتحدة، اليابان، وزيلاندا الجديدة.

المجلس الأوروبي:
الـ «واحد والعشرون عضواً»

هو مؤسسة سياسية تتألف أساساً من لجنة وزارية ممثلة للحكومات، ومن مجلس تشريعي يمثل المجالس البرلمانية. ويستند المجلس الأوروبي إلى نظام أساسي جرى التوقيع عليه في لندن في الخامس من أيار/مايو عام 1949. وتحدد المادة الأولى لهذا النظام هدف عمل المجالس وأشكاله:

«هدف المجلس الأوروبي هو تحقيق اتحاد أوثق بين أعضائه من أجل صيانة المبادىء، والمثل العليا التي تمثل إرثاً مشتركاً، وتسهيل التقدم الاقتصادي والاجتماعي».

ويتحقق هذا الهدف بواسطة هيئات تابعة للمجلس، ومن خلال دراسة قضايا المصالح المشتركة، وبعقد الاتفاقات وتبني العمل المشترك في المجالات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وعلمية وقضائية وإدارية؛ وكذلك عن طريق صيانة وتنمية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وينبغي ألاّ تضر هذه المشاركة في أي حال بمساهمة الدول الأعضاء في نشاط هيئات الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الأخرى.

نشأة المجلس

في عام 1946 قدم تشرشل في زوريخ مشروعه لإقامة «الولايات المتحدة الأوروبية»، وكان مناضلو المقاومة قد وضعوا في هيرتنشتاين (سويسرا) برنامجاً أوروبياً حيث التقت جماعات متنوعة ـ اتحاد الفدراليين الأوروبيين الذي أسسه الإيرلندي هنري بروغمن، وحركة أوروبا الموحدة التي أسسها تشرشل، والمجلس الفرنسي لهذه الحركة برئاسة إداور هيريو، والرابطة الأوروبية للتعاون الاقتصادي برئاسة فان زيلند ـ لتؤلف اللجنة الدولية للتنسيق بين الحركات التي تعمل من أجل أوروبا موحدة. ونظمت هذه اللجنة برئاسة الإنكليزي دونكان ساندي، في أيار/مايو عام 1948، في لاهاي، أول أكبر مؤتمر أوروبي حضره 713 مندوباً والعديد من المراقبين، وكان أول محاولة لصناعة سياسة أوروبية مشتركة في إطار اتحادي هو «الحركة الأوروبية». وجواباً على مؤتمر لاهاي،

وفي كانون الثاني/يناير 1949، قررت دول معاهدة بروكسل (بريطانيا العظمى، فرنسا، بلجيكا، البلاد المنخفضة ولوكسمبورغ) تأسيس مجلس أوروبي يتألف من لجنة وزارية ومن مجلس استشاري. وفي الخامس من أيار/مايو 1949، وقعت في لندن، في قصر سان جيمس الأنظمة الأساسية في معاهدة بروكسل، وانضمت إليها خمس دول أخرى هي السويد، النروج، الدانمارك، وإيطاليا وإيرلندا. وجاء المجلس يمثل أبعد مما تحقق بمبادرات بريان - سترسمن بين الحربين العالميتين، وأقل من آمال البعض الآخر، حيث لم يرد في النظام الأساسي الجديد شيء عن الرغبة في التخلي عن بعض مظاهر السيادة؛ الأمر الذي جرى الحديث عنه في مؤتمر لاهاي السابق ذكره أعلاه؛ كما لم ترد أية إشارة إلى اتحاد سياسي أو اقتصادي. بل يدخل هذا الإنجاز كمشاركة ملموسة في إطار المهمة المشتركة لإعادة بناء أوروبا فكرياً واقتصادياً.

وقد أقر في بادىء الأمر توسيع المجلس، حيث جرى خلال الدورة الأولى لانعقاده، توجيه الدعوة إلى اليونان وتركيا وإيسلانده للانضمام إلى المؤسسة الجديدة؛ فقبلت الأولى والثانية الانضمام منذ عام 1949؛ وانضمت الثالثة في آذار/مارس 1950 وفي هذا العام دعيت كل من جمهورية ألمانيا الاتحادية والسار للمشاركة في أعمال المجلس كعضوين في المجلس الاستشاري. وفي عام 1951 أصبحت الجمهورية الفدرالية عضواً كامل الحقوق؛ وأصبحت منظمة السار جزءاً من هذه الجمهورية. وفي عام 1957 توقفت عن إيفاد ممثل خاص بها. وانضمت النمسا في نيسان/إبريل 1956، وتبعتها قبرص في عام 1961، وسويسرا عام 1963، ومالطة في عام 1965، والپرتغال في عام 1976، ثم إسبانيا عندما تحققت ظروف التطور الديمقراطي.

تكوين المجلس

في عام 1976 أصبحت المنظمة تضم إحدى وعشرين دولة عضواً و350 مليوناً من الأوروپيين. وتستطيع كل دولة أوروبية أن تصبح عضواً في المجلس شرط أن تقر مبادىء المنظمة (في عام 1969 لم تعد اليونان تتمتع بهذه الشروط، فاضطرت أن تنسحب من المجلس لتعود من جديد عام 1975). وفي هذا المجال تنص المادة الثالثة:

«تقر كل دولة عضو في المجلس مبدأ علو شأن القانون، والمبدأ الذي يستطيع بموجبه كل فرد خاضع لسلطته أن يتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية».

وقد أقيم مقر المجلس في ستراسبورغ بناء على اقتراح الوزير البريطاني للشؤون الخارجية، أرنست بيڤين الذي قال: «إننا نبحث عن مركز يناسب الأمم الأوروپية، ويستطيع أن يصبح رمزاً لوحدة أوروپا، كنا نريد أن نلتقي في مركز أوروپي هام. . . ويبدو لي أن اختيار ستراسبورغ أمر بديهي». وتعقد اللجنة الوزارية والهيئة البرلمانية اجتماعاتها فيها، إلا عندما يتخذ قرار بتحديد مكان آخر. وأما الأمانة العامة فإنها تقيم في «بلاط أوروپا»، مع هيئاتها الخاصة، وفيه كذلك أمكنة اجتماعات مختلف الهيئات من مجلس استشاري، ولجنة وزارية ومندوبين عنها واللجان الأخرى، والخبراء، وقاعات للصحافة، ومحطات راديو وقاعة المكتبة والأرشيف. وقد تم إبدال البناء الذي استخدم بشكل مؤقت عام 1950، بقصرٍ ذي هندسة جبارة في عام 1976 . وتؤمن ميزانية المجلس بمساهمات الأعضاء.

ويشمل المجلس هيئتين أساسيتين:

- لجنة الوزراء المكوَّنة من ممثل عن كل دولة عضو فيه؛ وأعمالها سرية، وتؤخذ القرارات بأكثرية الأصوات؛ ومخولة بالتصرف باسم المجلس الأوروپي، فتقرر الحلول وتعد التعليمات والتوصيات، وتعقد الاتفاقات مع منظمات دولية أخرى.
- والمجلس البرلماني، ويضم ممثلين عن كل دولة عضو، تسميهم برلمانات الدول الأعضاء. ويرتبط بمجمل السكان؛ وهم ثلاثة مندوبين لكل من قبرص وإيسلندا واللوكسمبورغ ومالطة وأربعة لإيرلندا، وخمسة للدانمارك والنروج وستة لسويسرا والنمسا والسويد، وسبعة لليونان وبلجيكا والبلاد المنخفضة، وعشرة لتركيا، و18 لجمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا، وإيطاليا والمملكة المتحدة، وتطبق هذه النسبة في المجالس الأوروپية الأخرى. وفي 8 كانون الأول/ ديسمبر 1955 حددت اللجنة الوزارية علَماً لأوروپا بشكل راية زرقاء ذات دائرة مكونة من 12 نجمة مذهبة بخمسة شعاعات لا تتلامس رؤوسها. وفي كانون الثاني/ يناير 1972 اختارت اللجنة الوزارية بناءً على اقتراح من

المجلس الاستشاري مقدمة لنشيد الفرح للسمفونية التاسعة لبيتهوفن كلحن رسمي بعد ترتيب خاص من قبل هربرت فون كاراجان.

ونص القانون الأساسي على أن يعقد المجلس البرلماني ـ الذي لا يتمتع بسلطة تشريعية، وصرف النظر عن صيغته الاستشارية ـ كل سنة دورة عادية لمدة لا تزيد عن شهر، وتقسم هذه الدورة إلى ثلاث مراحل في الربيع والخريف والشتاء. وفي بداية كل دورة، تنتخب مكتباً لها يتكون من رئيس وسبعة نواب له. وتستمع إلى تقرير اللجنة الوزارية الذي يقدمه رئيسها القائم على عمله. وتدرس المشكلات الأوروپية الأساسية. وتتبنى الحلول وتوجه «التوصيات» إلى اللجنة الوزارية. وتضم الأمانة العامة، كهيئة دائمة، مندوبين عن جميع الدول الممثلة في المجلس، ثم تقسم إلى دوائر متخصصة في الشؤون السياسية والإعلامية والصحفية، وحقوق الإنسان، والدراسات، والإدارة والخدمات، والقضاء، والعلاقات الخارجية، وأخيراً الخدمات العامة. وتعتبر الفرنسية والانكليزية لغتين رسميتين. وتلعب شخصية الأمين العام دوراً هاماً في العلاقات بين مجلس الوزراء والمجلس الاستشاري بل مع الرأي العام في البلدان الأعضاء. وأما اللجنة المختلطة، فإنها تتكون من 12 عضواً ـ خمسة منهم يمثلون اللجنة الوزارية وسبعة يمثلون المجلس الاستشاري ـ وهي تقوم بدور التنسيق في المجلس. ويرأسها رئيس المجلس البرلماني ولا تخضع استنتاجاتها للتصويت.

دور المجلس

لقد تحدد دور المجلس الأوروپي بنصوص القانون الأساسي وأغنته التجربة، ويشمل هذا الدور مجالات مختلفة، أبرزها الدفاع عن حقوق الإنسان الذي أصبح مهمة ثورية في جوانب عديدة، ويشكل هذا الدفاع الميزة العامة للمجلس بالمقارنة مع المؤسسات الدولية القائمة، ويؤكد التزاماً إيديولوجياً ومفهوماً يتميز بإعلاء شأن حقوق الإنسان واحترام الحريات الأساسية. وقد حول الميثاق الأوروپي لحقوق الإنسان الذي وقع عام 1950 ودخل مرحلة التنفيذ عام 1953، المبادىء العامة للإعلان العالمي الذي كرسته الأمم المتحدة عام 1948، إلى التزامات حقوقية؛ وأقام نظاماً لحماية الحقوق المحددة في الميثاق بفضل عمل أجهزة مستقلة واللجنة الأوروپية لحقوق الإنسان، التي

تأسست في 18 أيار/ مايو 1954 وتجتمع 5 أو 6 مرات سنوياً وتضم حقوقيين مشهورين بنسبة واحد من كل بلد يعترف بالميثاق، والذي دخل مرحلة التنفيذ في أيلول/ سبتمبر 1953. وصدقت فرنسا أصول هذا الميثاق في 3 أيار/ مايو 1974 وتبعتها سويسرا في تشرين الثاني/ نوڤمبر 1974. واستعادت اليونان مكانها في تشرين الثاني/ نوڤمبر 1974. واعترفت الپرتغال بالميثاق بعد انضمامها إلى المجلس في أيلول/ سبتمبر 1976. ويتناول الميثاق ليس فقط وضع الحكومات ـ كما جرى عام 1976 عندما تقدمت الدانمارك والنروج والبلاد المنخفضة والسويد بطلب اعتراض ضد حكومة الانقلاب العسكري في اليونان في ذاك الوقت ـ بل كذلك للأفراد في حالة النيل من حقوقهم حتى من قبل حكومات بلادهم. ويشكل هذا الإجراء تجاه الأفراد «حجر الزاوية» في الميثاق. ولكنه لم يصبح بعد معترفاً به من قبل جميع الحكومات.

وتحيل اللجنة المختلطة طلب الاعتراض لبتّه، إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي أنشئت عام 1959، أو إلى اللجنة الوزارية للمجلس الأوروبي ليعرض أمام 21 وزيراً للشؤون الخارجية أو مندوبين عنهم. ومن بين الحقوق التي يكفلها الميثاق، الحق في الحرية والأمن، والحق في محاكمة عادلة، والحماية ضد التعذيب، والانتخابات الحرة، وحق احترام الحياة الخاصة، والحق في حرية الفكر والاعتقاد والدين، والحق في حرية التنظيم وحق إنشاء النقابات.

ولكن هذه الحقوق لم تحدد بشكل نهائي حيث يتطلع القانون الأساسي للمجلس الأوروبي إلى عمل يقوم به «لصيانة حقوق الإنسان والحريات الأساسية» فيهتم ليس فقط بالحماية بل كذلك بإعلاء هذه الحقوق. وقد حث المؤتمر البرلماني حول حقوق الإنسان المنعقد في ڤيينا في تشرين الأول/ أكتوبر 1971، المجلس البرلماني ليتبنى في تشرين الأول/ أكتوبر، 1972 التوصية رقم 683 التي تقترح على المجلس الأوروبي «مشروع برنامج قصير ومتوسط، في المجال العام لحقوق الإنسان».

ـ واستتبع الميثاق بالضرورة قيام تعاون قضائي بين الأمم. فمن أجل تحقيق أساس مشترك للتعاون كان لا بد من تأمين الحد الأدنى من وحدة القانون؛ وكانت هذه الوحدة قد فقدت منذ وضع القوانين القومية في القرن

التاسع عشر، حيث تطورت قوانين كل دولة بشكل مستقل داخل الحدود المتنوعة. وبعد 1945، تحت تأثير التنقلات المتزايدة للأشخاص، وتنوع وسائل المواصلات وانتهاء مشكلة المسافات البعيدة، بعد كل ذلك طرحت في جميع الدول قضية تكييف القانون مع حاجات المجتمع الأوروپي الجديد. وفي هذا المجال فقد سن المجلس قوانينه بشكل يحترم المقاييس الإيديولوجية لقانونه الأساسي من حيث تسهيل العلاقات بين الشعوب والإلغاء التدريجي للحواجز الناشئة عن التباعد في التشريع.

التنسيق والحماية في المجال الاجتماعي .-وضع المجلس الشرعة الاجتماعية الأوروپية من خلال نصوص ميثاق حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، الموقَّع في روما في الرابع من تشرين الثاني/ نوڤمبر 1950، ومن بروتوكول باريس في 20 آذار/مارس 1952 . وتحدد هذه الشرعة بموادها المختلفة الحق في العمل (المادة الأولى)، والحق بظروف عمل عادلة (المادة الثانية) والحق في الأمن والصحة في العمل (المادة الثالثة) والحق في التفاوض الجماعي (المادة السادسة) ... وحق العاملين في الحماية (المادة الثامنة). فيكون كل ذلك مجموعة قوانين متكيفة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية لعصرنا[1] الراهن. ويضاف إلى ذلك مقاومة تعاطي المخدرات، ووضع دستور للصيدلة الأوروپية، وتبادل المعلومات والتقنيات في مجال التشريع وحفظ الاحتياط من الدم لحالات الطوارىء. وتطرح في هذه المرحلة مشكلة المهاجرين العاملين في أوروپا، وهي تهم ما يقرب من عشرة ملايين شخص. وهي وحدها

(1) نشير في هذا المجال إلى أهمية الميثاق الأوروپي للضمان الاجتماعي الذي بلورته دول المجلس الأوروپي والذي نفذ اعتباراً من أول آذار/مارس 1977 . ويهدف هذا الاتفاق الدولي إلى حل جميع مشكلات الضمان الاجتماعي الناشئة عن هجرات العاملين وعائلاتهم وتنقلات السياح والمسافرين من بلد إلى آخر.
ويكرس هذا الاتفاق المساواة في الحقوق لرعايا الدولة والأجانب ويكفل استمرار الإعانات العائلية بين الدول المتعاقدة. ويشمل جميع مجالات الضمان الاجتماعي... فاستفاد من ذلك ثلاث دول مصدرة لليد العاملة، هي اليونان والپرتغال وتركيا. وأصبحت دول أخرى لا تنتمي للمجلس، مثل فنلندا ويوغوسلاڤيا، مدعوة من حيث المبدأ للانضمام إلى الاتفاق المفتوح للدول غير الأعضاء.

تمثل دولة جديدة عضواً في المجلس الأوروبي حسب رأي ألان پوهير رئيس مجلس الشيوخ، أمام المجلس البرلماني في ستراسبورغ.

الأرض وحماية الطبيعة. ـ وهي مشكلة أساسية لأن تطور المجتمعات الحديثة غالباً ما جرى بشكل فوضوي، فنمت هنا مدن متنامية، وبقيت مناطق خالية من السكان ومتخلفة، فاهتم المجلس بتحقيق تنمية متناسقة للمناطق المتخلفة؛ وعقد في عام 1970 في بون مؤتمر أوروپي للوزراء ذوي العلاقة، وانضم إليهم وزراء من فنلندا وإسبانيا ويوغوسلاڤيا بصفة مراقبين. وقد رسمت فيه الخطوط العريضة لخطة طويلة الأمد من أجل التنمية المتوازنة لأوروپا كلها. ومن المهام التي حظيت بالأولوية كانت مهمة تطوير المناطق المحيطة (حول حوض البحر المتوسط، وواجهة الأطلنطي، والمناطق الشمالية، والمناطق الغربية من الحدود مع أوروپا الشرقية) وكذلك مهمة إقامة بنى قطرية متناسقة، وتنسيق خطط إعداد الأرض مع المناطق المجاورة. وفي عام 1973 عقد في فرنسا المؤتمر الثاني الذي حدد طريقة لأجل تحقيق تنمية متوازنة لأوروپا بأسرها، ولتحسين ظروف المعيشة والبيئة، ولاختيار قطاعات ذات أفضلية، مثل المناطق المجاورة والمناطق الجبلية؛ وبتأمين عناصر الدراسات الأساسية مثل الخرائط والإحصاءات والدراسات المستقبلية. وكذلك فقد وضعت دراسة حول شبكة أوروپية للمواصلات السريعة، ومشكلات التنقل في المدن الكبيرة وإنعاش مناطق الريف. وفي عام 1976 أقرت اللجنة الوزارية برنامجاً لـ «إعداد الأرض»، ويتكون من قسمين:

1 ـ صياغة أساسية لأجل تحديد سياسة أوروپية لتهيئة الأرض وإعدادها.

2 ـ صياغة نظام من الأجهزة الضرورية (خرائط، إحصاءات ومصطلحات) وتنسيق تقنيات البحث وامتلاك المعرفة لعالم يبقى سريع العطب رغم الاكتشافات الحديثة وقد يكون بسببها.

ويندمج بذلك تحسين الإرث الفني الحديث حيث يعاد الاندماج بين الطبيعة والفن، الأمر الذي اهتمت به المواثيق الأوروپية (حول الهواء، 1964، والماء 1968 والأرض 1972) والسنوات الخاصة مثل السنة الأوروپية للمحافظة

على الطبيعة في عام 1970؛ والسنة الأوروبية للإرث الهندسي في عام 1975 حيث ذكر إعلان أمستردام الموقع من قبل حكومات 18 بلداً، أن «الإرث كان التركة المشتركة لجميع الشعوب وأن الحكومات تعترف بمسؤوليتها عن حمايته مجتمعة». فدفع هذا الموقف مندوبي المدن التاريخية في أوروپا إلى مقارنة نتائج جهودهم تحت ظل مؤتمر السلطات المحلية والقطرية. وفي مجال الهندسة المعمارية أقام المجلس بين عامي 1964 ـ 1969 خمسة معارض للانتاج الهندسي عقدت في أڤينيون وباث ولاهاي وبرشلونة وڤيينا. وكان 19 بلداً أوروپياً تعمل في لجنة الآثار والمواقع لصياغة شرعة تهدف إلى حماية الأشكال الهندسية الطريفة. واهتم المجلس بإنتاج المشاريع النموذجية: لذا فقد احتفظ بـ 43 مشروعاً. ولكن ما يؤسف له أن الموارد المالية للمجلس لم تكن بمستوى هذه المطامح.

وفي مجال العلاقات مع السلطات المحلية القطرية، كان هدف المجلس أن يضم إلى عمله ممثلي المدن والقرى بواسطة السلطات المحلية. وقد تميز هذا المجال بثلاث وسائل: الأولى جائزة أوروپا وتمنح كل سنة إلى البلدة التي تخدم بشكل أفضل المثل الأعلى الأوروپي، وخطة المبادلات بين البلديات التي تؤثر في تنمية المبادلات بين أعضاء المجالس البلدية والموظفين المحليين، والمؤتمر الأوروپي للسلطات المحلية والقطرية، وهو يتكون من مندوبين عن القرى والبلدات المتجمعة في جمعياتهم الوطنية، ويجتمع المؤتمر في منتصف دورة المجلس، ويصوت مثل المجلس على اقتراحات «الحلول» والتوصيات حول المشكلات المحلية أو القطرية التي زادت أهميتها في السنوات الأخيرة. ويحضره مراقبون من المنظمات الدولية ومجلس القرى الأوروپية والاتحاد الدولي للمدن والاتحاد الدولي لرؤساء البلديات. وفي عام 1976 صدر اقتراح بجعل المؤتمر «المجلس الكبير للقرى والمناطق في أوروپا» بواسطة تقوية تمثيله تبعاً للسكان. ولم يكن هذا التعبير «السكان» ولا تعبير «ديموغرافيا» غريباً عن اهتمامات المجلس! عقدت في أعوام 1966 و1971 و1976، في ستراسبورغ، مؤتمرات حاشدة حول الديمغرافيا الأوروپية، وفي المؤتمر الأخير بحثت قضية أساسية، هي العلاقات بين التطور الديمغرافي والتطور الاقتصادي. ومن الممكن أن يضاف إلى ذلك «التنظيم السياسي». فهل يكون تاريخ أوروپا هو تاريخ ديموغرافيتها، وكذلك مستقبلها؟.

التربية والشباب

وقد لقيت المسائل التربوية منذ البداية اهتمام المجلس الأوروبي. وحدد المجلس التعاون الثقافي في الخطوط الرئيسية بفضل عمل ثلاث لجان من الخبراء هي لجنة التعليم العام والمهني التي تعمل بالتنسيق مع وزراء التربية في أوروبا الذين يحددون الأولويات الكبرى، ولجنة التعليم العالي والبحث التي تضم الـ 22 دولة عضواً في المجلس التعاوني الثقافي وتهتم بتنسيق البرامج والشهادات والميادين - وقد أنشىء نظام لتقديم منح التعليم العالي من المجلس الأوروبي ، ولجنة التربية خارج المدرسة والتنمية الثقافية التي تهتم منذ عام 1962 بتربية الراشدين، موضوع الدورة التاسعة للمؤتمر الدائم لوزراء التربية في أوروبا المنعقد في ستكهولم في حزيران/ يونيو 1975 . وظلت مشكلة «الطلاب» قائمة منذ زمن الانتفاضات التي هزت المجتمع الأوروبي في السنوات العشر الأخيرة. فهل يمكن لأوروبا أن تظهر كمثل أعلى أمام شبيبة متعطشة إلى الطموح؟.

كان ذلك الهدف الذي يصبو إليه إنشاء المركز الأوروبي للشبيبة في ستراسبورغ في حزيران/ يونيو 1972 أفسح في المجال للشباب من مختلف الأوساط الاجتماعية ومختلف البلدان للالتقاء وتحديد مفهومهم الخاص للتعاون الدولي. وأنشىء «الصندوق الأوروبي للشباب» لتقديم المساعدات للنشاطات الأوروبية لمنظمات الشباب. وفي عام 1969 طرحت تقارير البلجيكي مارسيل هيكتر حول أزمة المجتمع الأوروبي (1968) ومشكلات الشباب في أوروبا (1969)، المشكلات المتعلقة بالشباب بشأن الاستخدام والسيولة النقدية والإعداد والمشاركة الفعلية. وهل يمكن الذهاب إلى أبعد من ذلك لمواجهة مسألة إنشاء وزارة أوروبية للشباب بعد تزايد الإمكانيات المالية؟.

صياغة «نظام قِيَم» جديد

كانت تلك أوجه النشاط في «سياسة المجلس» التي تميزت في تطورها بالتعارض بين الجمود الظاهري والفعل الحقيقي في العمق في مجالات التوسع التدريجي للدائرة الجغرافية، واحترام القواعد الأساسية للمنظمة، ومرونة وتنوع تقنيات التدخل، والتحول البطيء للأوساط السياسية الوطنية إلى

«وسط أوروبي» والتطور المطرد للذهنية الأوروبية. باختصار كان المجلس يبدو تجسيداً لعقل أوروبا بكل ما تتضمنه هذه الكلمة من دقة في التشريع أو اضطراب أو نقص؛ لم يكن المهم أن يعطي الأحسن بل أن يبذل الجهد نحو ذلك!.

وكانت هناك مسألة فرعية ولكنها هامة، تلك هي تعايش المؤسسات الأوروبية. وقد ورد في تقرير اللجنة السياسية للمجلس الأوروبي «لا نستطيع قبول كون التسعة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية يحتكرون الفكرة الأوروبية، وإن على المجلس الأوروبي معارضة تحقيق كيان أوروبي مبتور». ورأى الوزير الأول البلجيكي ليو تِنْدمان أن التعايش ممكن بين «منظمة للتعاون» وأخرى «للتكامل» شرط أن يجري «تحديد الصلاحيات الخاصة بهما إلى الحد الأقصى...». وتستطيع الجماعات الانضمام إلى بعض الاتفاقات التي أبرمها المجلس حيث يمكن القيام بأعمال مشتركة ضد تلوث المياه؛ وحتى ضد الإرهاب الدولي. ويجب على المجلس الأوروبي أن يشكل «مكان اللقاء المميز لجميع الديمقراطيات الأوروبية، التي عليها أن تتحمل مسؤوليتها على الصعيد العالمي». ففي الواقع كانت «العلاقات بين المجلس الأوروبي والجماعات تخضع لمسار تكاملي فيما بينها».

اتحاد أوروبا الغربية (UEO)

ولم تبقَ من أوجه النشاط العسكري في أوروبا خارج محاولات التنظيم بسبب العلاقات الوثيقة التي تربط بلدان أوروبا الغربية بالولايات المتحدة من جهة ـ معاهدة شمال الأطلسي وقعت في 4 نيسان/إبريل 1949 ـ ولضرورة إيجاد ضمانات جماعية ضد العدوان، الأمر الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، من جهة أخرى. ويضاف إلى ذلك عقد معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة في 14 أيار/مايو 1955 في وارسو بين ألبانيا وبلغاريا وهنغاريا وبولونيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي. وتخلت ألبانيا عن التزاماتها في هذه المعاهدة عام 1968

وفي الدورة الرابعة عشرة «للجنة السياسية الاستشارية» وهي الهيئة العليا للتحالف العسكري الاشتراكي، في بوخارست في نهاية عام 1976، أظهرت الدول الأعضاء لحلف وارسو اهتمامها بتقوية الأمن الأوروبي مع التأكيد على

الهيئات السياسية للمعاهدة. وتم إنشاء هيئتين مهمتهما تقوية «المشاركة السياسية» داخل الحلف، الهيئة الأولى «لجنة وزراء الشؤون الخارجية» والأخرى هيئة الأمانة الموحدة. ووضعت وثيقتان تضمنت إحداهما اقتراحاً بعدم اللجوء إلى القوة النووية، وجرت دراسة هذا الاقتراح في مؤتمر هلسنكي الذي ضم 35 دولة للبحث في شؤون الأمن والتعاون في أوروبا وانتهى بإقرار وثيقة حول ذلك.

كانت الخطوط العريضة لقيام اتحاد بين دول أوروبا الغربية قد ظهرت معالمها منذ عام 1948. ثم عملت بعض الظروف المحددة لإخراجه إلى الوجود الفعلي. فالحرب الكورية أدت إلى توقيع «هدنة» في 27 تموز/ يوليو 1953، وتبعتها اتفاقات جنيف حول وقف الأعمال العدوانية في الهند الصينية في 20 تموز/ يوليو 1954، وأقرت إعادة تسليح ألمانيا الأمر الذي قبل بصعوبة في فرنسا حيث كانت الجمعية الوطنية قد رفضت ـ في 30 آب/ أغسطس 1954 ـ البحث في إنشاء معاهدة (الهيئة الأوروبية للدفاع). وهكذا فقد قويت فكرة إنشاء هيئة جديدة ذات طابع «فوقومي» تقبل فيها كل من ألمانيا وإيطاليا، تضم إليها التزامات انكلترا والدول الأخرى المعنية بالهيئة الأوروبية للدفاع، فأوصل هذا الحل الذي قدمه منديس فرانس في أيلول/ سبتمبر 1954 إلى توقيع معاهدة باريس في تشرين الأول/ أكتوبر 1954 بين الدول الست وبريطانيا العظمى، فبدلت المعاهدة ميثاق بروكسل لعام 1948 (المعقود في ألمانيا) باتحاد أوروبا الغربية (بما فيها ألمانيا الاتحادية وإيطاليا)، ونصت المعاهدة على التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والدفاع الجماعي للمشروع. وبناء على توصية الهيئة الجديدة، قبلت ألمانيا الاتحادية في منظمة حلف شمال الأطلسي عام 1954، وتسبب إشراك بون في الدفاع الغربي بإحداث ردة فعل لدى الاتحاد السوفياتي وأدى إلى قطع المعاهدة الفرنسية ـ السوفياتية لعام 1944. ولا شك أن ذلك كان بعيداً عن التوجيه السياسي الذي حلم به جان مونّيه الذي تخلى عن رئاسة الهيئة العليا للمنظمة الأوروبية للفحم والفولاذ في شباط/ فبراير 1955. ولكن «الانطلاقة الأوروبية» بعد أزمة المنظمة الأوروبية للدفاع ظلت ممكنة، رغم أن كثيرين قد بدأوا يرون الحدود المظلمة.

ويتكون اتحاد غرب أوروبا من مجلس من سبعة أعضاء ممثلين



29 ـ مشهد من أحداث أيار/ مايو 1968 في باريس.



30 ـــ الجنرال ديغول يستقبل المستشار أديناور عشية توقيع معاهدة الصداقة الفرنسية ـــ الألمانية

للحكومات، وجمعية تضم ممثلين لدول معاهدة بروكسل في الهيئة الاستشارية للمجلس الأوروبي. وتتكون الهيئة الدائمة من الأمانة العامة، وهي ذات صلاحيات غير محدودة؛ وفي الواقع فإن بعض المجالات ـ لا سيما الناحيتين الاجتماعية والثقافية ـ قد حولت إلى المجلس الأوروبي؛ وظل دور اتحاد غرب أوروبا أساسياً في مجال الرقابة لمنع التسلح بواسطة هيئة ترتبط به. وقد لعب اتحاد غرب أوروبا دوراً ليس بسيطاً اعتباراً من عام 1963، بعد قطع المفاوضات مع المملكة المتحدة في ما يخص السوق المشتركة حيث نجح في حماية وحدة الست مع بريطانيا، رغم أن خطة هارمل ـ التي وضعت من أجل تجنب الفيتو الفرنسي ـ قد أدت إلى تغيب انكلترا عن السوق حتى عام 1970. وفي عام 1976 بعد أن هنأت جمعية منظمة الوحدة الأوروبية نفسها لقرار المجلس الأوروبي بإجراء الانتخابات للبرلمان الأوروبي بالاقتراع العام المباشر اعتباراً من عام 1978 بادرت إلى إعلان تأييده للاسراع بجهود التنسيق بين صناعات الأسلحة الأوروبية. وشارك النواب الشيوعيون في هذا الاجتماع للمرة الأولى، وألفوا كتلة من 15 عضواً؛ منهم ستة شيوخ جميعهم من إيطاليا، وتسعة نواب (ثلاثة فرنسيين وستة إيطاليين) وأعلن رئيس هذه الكتلة أن الأسباب المسبقة للحرب الباردة قد زالت، وأن الشيوعيين يستطيعون منذ الآن المشاركة في بناء «أوروبا غربية موحدة من أجل أهداف السلام والديمقراطية».

الفصل الثاني

المنظمات الأوروپية التكاملية:
المجموعات الأوروپية

لم تتحقق بعض خطوات التكامل في أوساط المجموعات الأوروپية بدون مصاعب. فقد لقيت تلك الخطوات المأزق ذاته: بين وحدة الهيئات القائمة أو تعددها، والمعوِّقات ذاتها الناشئة عن السياسات الوطنية، والمراحل ذاتها المميزة بالآمال، إلى جانب مظاهر الفشل والنجاح. ومع ذلك فقد ظل الأمر الأساسي يبرز في إقامة هيئات مشتركة، ووجود بعض المفاهيم الاقتصادية المشتركة الأساسية، وإدراك التوافق الضروري بين بعض الهيئات الوزارية الوطنية. وهكذا برز العمل المتنوع الذي تمارسه السلطات العامة، كما برزت كتل المصالح أو الضغط، والأحزاب السياسية. ولا بد من تحديد أشكال ممارسة الصلاحيات الجماعية التي تبدو كانعكاسات للظروف التاريخية من أجل فهم المظاهر القائمة.

لمحة تاريخية موجزة:
المراحل المختلفة لبناء المؤسسات الأوروپية

المرحلة الأولى ونقطة الانطلاق
المجموعة الأوروپية للفحم والفولاذ (CECA)

إذا كان إنشاء المجلس الأوروپي قد وسع ساحة الفكر الأوروپي بإقامة أوسع منبر برلماني دولي في أوروپا، فإنه لم يحل المشاكل التنظيمية بشكل فوري. ففي نيسان/إبريل 1950 أودع جان(مونيه، تحت تأثير إحساسه بالحاجة إلى دمج ألمانيا بشكل كامل في الإطار الغربي من جهة، وإلى الخروج من الرؤى المالتوسية المتشائمة من جهة أخرى، لدى روبير شومان الوزير الفرنسي

للشؤون الخارجية مذكرة حول بلورة عمل مشترك كان الوزير الفرنسي قد قبل تحمل مسؤوليته السياسية. وفي التاسع من أيار/مايو 1950 أذاع شومان التصريح التالي: «إن الحكومة الفرنسية تقترح وضع مجمل الانتاج الفرنسي - الألماني من الفحم والفولاذ تحت إشراف سلطة عليا مشتركة، في هيئة مفتوحة لمشاركة البلدان الأوروبية الأخرى.... وبفضل وضع انتاج أساسي تحت إشراف مشترك، وإقامة سلطة عليا جديدة، تلزم قراراتها كلاً من فرنسا وألمانيا والبلدان المنضمة إليها، فإن هذا الاقتراح يحقق أولى الركائز الملموسة لقيام اتحاد أوروبي لا بد منه من أجل صيانة السلام». وقد أطلق هذا التصريح ثورة حقيقية هادئة؛ حيث طرح المبدأ الأساسي لتحول السلطة «ليتم بكل حرية من قبل أمم تعهد بجزء من سيادتها إلى مؤسسات مشتركة تقوم به باسمها» (جان مونيه). فكان هذا شأناً هاماً من ناحية هدفه المباشر في التوافق الألماني - الفرنسي، كما في نصوص أهدافه التي ستبقى الأساس لأي بناء أوروبي. وقد بدأ بذلك مسار واقعي ملموس ومتدرج من التوحيد بين ألمانيا في عهد المستشار إديناور الذي قال: «أقبل من كل قلبي»، وإيطاليا وبلجيكا والبلاد المنخفضة واللوكسمبورغ وفرنسا. غير أن الانكليز رأوا من المستحيل القبول بإقامة هيئة تتمتع ببعض صلاحيات السيادة؛ وتملك الغضب بيڤين Bevin، فاتهم سكرتير الدولة الأميركية أتشيسون «بالتآمر مع باريس على انكلترا». وارتدت المناقشات الفرنسية طابعاً متوتراً، واستمرت 25 سنة وبدأت المجموعة الأوروبية بستة أعضاء.

وفي الثامن عشر من نيسان/إبريل 1951 وقع «الستة» معاهدة إنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ وأعلنوا «تصميمهم على تحقيق دمج مصالحهم الأساسية بدل المناقشات المزيفة، ووضع الركائز الأولى لتجمع أوروبي أوسع وأعمق بين الشعوب التي تواجهت طويلاً بالانقسامات الدامية، لإرساء قواعد المؤسسات القادرة على توجيه المصير الموزع حتى الآن، بإقامة المجموعة الاقتصادية».

وصادقت مختلف المجالس البرلمانية على هذه المعاهدة، فولدت بذلك أول منظمة اقتصادية أوروبية ذات نمط اتحادي. واتخذت السلطة العليا التي رأسها جان مونيه مقرها في لوكسمبورغ ووضعت الاتفاقات المخصصة لإلغاء

حواجز الرسوم الجمركية والتحديدات الكمية، والاتفاقات بين الاتحادات الاحتكارية؛ وفي العاشر من شباط/ فبراير 1953 افتتحت السوق المشتركة للفحم وفلزات الحديد؛ وللفولاذ في الأول من أيار/ مايو. وفي هذا الاتجاه، جرت محاولات لدفع أوروپا نحو أشكال من التوحيد السياسي، حيث وقعت بعد تسعة أشهر من توقيع المعاهدة حول الفحم والفولاذ من قبل الدول الست، معاهدة المنظمة الأوروپية للدفاع التي قدمت حلاً لمشكلة إعادة تسليح ألمانيا. ورسمت كذلك معالم مشروع لمنظمة سياسية. ولكن الجمعية الوطنية الفرنسية رفضت التصديق على المعاهدة الدفاعية في 31 آب/ أغسطس 1954 بعد مناقشة حامية. وكذلك أهمل مشروع المنظمة السياسية.

المرحلة الثانية

تقرير سپاك ومعاهدة روما (1957): CEE وCEEA

وبعد مرحلة الحماسة والمبادرة نشأت المجموعة الأوروپية للفحم والفولاذ. وامتزج النجاح بالاقتناع بأن نفوذ الأمم إنما يرتبط بطاقاتها الاقتصادية؛ فدفع ذلك الحكومات إلى أخذ موقف جديد أعلن في مسينا (إيطاليا) من قبل وزراء خارجية الدول الست: لقد قدروا متابعة العمل لإقامة أوروپا موحدة «من أجل إبقاء أوروپا في الموقع الذي تحتله في العالم، ومن أجل إعادة نفوذها وإشعاعها، ومن أجل رفع مستوى المعيشة لسكانها بشكل مستمر».

وأدى نجاح المجموعة الأوروپية للفحم والفولاذ إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي تعزيز المصالح الفرنسية - الألمانية، وفعالية عمل أجهزة المنظمة، وثبات تكوُّن جماعة فعلية بتحقيق الاندماج بين مصالحها الإنسانية. وبدت إمكانية بدء مرحلة جديدة في المجال الاقتصادي من حيث توسيع التكامل ليشمل جميع النواحي الاقتصادية. وفي مسينا كلف الوزراء الستة لجنة من الخبراء برئاسة بول هنري سپاك لوضع تقرير حول هذه القضايا.

وفي بروكسل توالت مفاوضات الوزراء الستة اعتباراً من 26 حزيران/ يونيو 1956، فأدت في 25 آذار/ مارس من السنة التالية إلى توقيع معاهدتي تأسيس السوق المشتركة، والمنظمة الأوروپية للطاقة الذرية. وبعد ذلك بقليل جرى التصديق عليها في المجالس البرلمانية للدول الست بأكثرية أعلى مما

حصل لدى التصديق على معاهدة إنشاء المنظمة الأوروپية للفحم والفولاذ. وكان المحرك لهذا التعاقد الجماعي ذا طابع مزدوج: الأول محرك اقتصادي يؤدي إلى إنشاء سوق واحدة تضم 180 مليون أوروپي مما يسهل تحسين مستوى المعيشة والتقدم التقني؛ والثاني محرك سياسي يعيد أوروپا إلى موقعها في مواجهة القوى الكبرى، بإقامة أسس «اتحاد بين الشعوب الأوروپية يقوى باستمرار». ويستلزم هذا الهدف سياسة متحركة، تعيق تداول البضائع وجميع عوامل الانتاج والأشخاص، والخدمات والمشاريع، والرساميل؛ وتحدد تعرفة جمركية خارجية مشتركة على حدود بلدان المنظمة؛ وتطبّق أخيراً سياسة مشتركة في البلدان الستة في المجال الزراعي والنقل والعلاقات التجارية مع البلدان الأخرى، والمالية والطاقة. . . . ويشكل ذلك برنامجاً يتطلب تحقيقه إنشاء مؤسسات جديدة.

المرحلة الثالثة

إقامة مؤسسات المجموعة الاقتصادية الأوروپية

لقد استُوحي النظام التأسيسي لهذه المجموعة من نظام المجموعة الأوروپية للفحم والفولاذ. فتكونت من أربع هيئات أساسية، وأولها اللجنة الأوروپية وهي مستقلة عن الحكومات والمصالح الخاصة، وتعتبر المحرك الحقيقي لعمل الجماعة؛ والهيئة الثانية هي مجلس الوزراء؛ والثالثة البرلمان الأوروپي وهو الوريث المباشر للجمعية المشتركة لمنظمة الفحم والفولاذ؛ والهيئة الرابعة هي محكمة العدل التي تصون احترام المعاهدات وتطرح أسس قانون أوروپي جديد. وفضلاً عن هذا هناك لجنة اقتصادية واجتماعية تقوم بدور هيئة استشارية. وقد تم إنشاء هذه المؤسسات في بروكسل العاصمة المؤقتة للمنظمات الأوروپية وحيث تقيم اللجنة التنفيذية للسوق المشتركة برئاسة والتر هالشتاين، ولجنة منظمة الطاقة النووية التي يرأسها لويس أرمان، وعقد المجلس البرلماني الأوروپي أولى جلساته في 19 آذار/مارس عام 1958، جرى انتخاب روبير شومان رئيساً له.

في هذا التطور المرحلي، لعب تسلسل الأحداث دوراً هاماً، ويمكن تمييز أربعة أوجه أساسية وهي الإعداد لاتحاد جمركي، واتباع سياسة زراعية

مشتركة، والعلاقات مع العالم الخارجي لا سيما مع الولايات المتحدة، والعلاقات مع بريطانيا العظمى.

وأما مسار الاتحاد الجمركي فقد لقي من المصاعب أقل مما كان متوقعاً؛ ففي الأول من كانون الثاني/يناير 1959 جرى تخفيض، بمقدار 10 بالمئة للرسوم الجمركية داخل السوق المشتركة. وصدرت أولى الإجراءات حول حرية تداول الرساميل في 11 أيار/مايو 1960. وفي العاشر من آب/أغسطس 1961 تم قطع مرحلة أولية في مجال التداول الحر لليد العاملة. وفي الأول من تموز/يوليو 1962 اتخذ تشريع جديد فخفضت الرسوم الجمركية بين الدول الست بنسبة 50 بالمئة. وفي 18 كانون الأول/ديسمبر اتخذت إجراءات جديدة بإلغاء قسم كبير من القيود أمام حركة الرساميل. وفي عام 1963، تلا ذلك تخفيض الرسوم الجمركية وتثبيت التعرفة الجمركية المشتركة تجاه الخارج، الذي تتعامل معه الدول الست. وفي عام 1964 تم اختيار مرحلة ثانية بصدد التنقل الحر للعاملين داخل دول المجموعة الأوروبية؛ وفي عامي 1965 ـ 1968 يستمر تخفيض الرسوم الجمركية؛ وحدد أول تموز/يوليو عام 1968 تاريخاً نهائياً لتحقيق الاتحاد الجمركي. وتجري الأعمال للوصول إلى توحيد التشريعات المتصلة بهذا المجال، وإلغاء الحواجز الملحقة بالتعرفة والمراقبة على الحدود التي تخفي حقيقة الخطوات المتحققة عن أعين الشعب.

ولكن وجهاً مختلفاً أظهرته بلورة سياسة زراعية مشتركة فعلى العكس من إبطال السلاح الجمركي، فإن بلورة سياسة زراعية مشتركة لم تتقدم إلا ببطء وذلك لارتباطها بمستلزمات اجتماعية واقتصادية، وتتطلب لقاءات عديدة على مستوى القمة وتأكيد حازم لإرادة جماعية ضرورية للوصول إلى تسويات سياسية. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 1962 حدد الوزراء المبادىء التي تستند إليها هذه السياسة ومنها توحيد الأسعار في الداخل، وكذلك توحيد الرسوم الجمركية على المنتجات الخارجية. وفي عام 1964، بذلت جهود كبيرة لجعل السوق المشتركة الزراعية واقعاً يستند إلى ثلاثة أسس: توحيد تمويل الإنفاق الزراعي (دعم الأسواق، ومساعدات التصدير)، والتنظيم المشترك للأسواق (في مجال لحوم العجل والحليب خاصة) وخطة توحيد أسعار الحبوب التي وضعت في 15 كانون الأول/ديسمبر إثر «تسابق زراعي» حقيقي؛ [وحدد تاريخ

تطبيق الأسعار المشتركة في تموز/يوليو عام 1967. وسقطت محاولة إنشاء سوق زراعية مشتركة في هذا التاريخ بسبب موقف فرنسا (أزمة حزيران/يونيو عام 1965)]. وفي أيار/مايو 1966 تم الاتفاق على تمويل السياسة الزراعية المشتركة، ولكن عقبات غير متوقعة لم تلبث أن ظهرت خلال التطبيق.

وبرز الوجه الثالث في المشكلة لدى تحديد السياسة الصناعية المشتركة والعلاقات مع الولايات المتحدة. فمنذ تشرين الأول/أكتوبر 1961، اتخذت الإجراءات القابلة للتطبيق بين المشاريع في إطار السوق المشتركة. حيث كانت هذه القواعد تهدف إلى تجنب وقوع المستهلكين ضحايا الاتفاقات بين المنتجين (توزيع الأسواق، والإبقاء على الأسعار المرتفعة). ففي عام 1964، وإلى جانب تبني إجراءات مشتركة لمقاومة مخاطر التضخم، قرر «الستة» إقامة خطة خمسية للسياسة الاقتصادية من أجل تحقيق توسع سريع ومنتظم. وفي 11 نيسان/إبريل 1967 تحققت خطوة جديدة نحو التوحيد الاقتصادية حيث تم وضع أول خطة طويلة الأمد للسياسة الاقتصادية (1966 ـ 1970)، وتنسيق أنظمة الضرائب على الأعمال بهدف تطبيق نظام مالي مشترك من الضريبة على القيمة المضافة. وتوالت في الوقت ذاته المفاوضات التجارية على المستوى الدولي في إطار منظمة الغات (المنظمة العامة للتعرفة والتجارة) في جنيف. ويشارك سبعون دولة في هذه المفاوضات بين عامي 1963 و 1967. وكانت لجنة السوق المشتركة تنطق باسم المجموعة الاقتصادية. وتم التوصل في جنيف إلى اتفاق في 30 حزيران/يونيو 1967 يقضي بتخفيض المنتجات الصناعية بنسبة 35 إلى 40 بالمئة؛ وإلى اتفاق عالمي حول الحبوب لا سيما في ما يخص المساعدات الغذائية للعالم الثالث. وبعد بضعة أشهر في 31 تشرين الأول/أكتوبر تم الاعتراف بضرورة تقليل التفاوت التكنولوجي بين أوروبا والولايات المتحدة إذ حددت ستة مواضيع ذات أولوية وتشكيل الخطوات الأولى نحو بلورة سياسة علمية وتقنية مشتركة طوباوية أكثر مما هي واقعية.

والوجه الهام الآخر مثلته المفاوضات مع بريطانيا العظمى. ومنذ 19 آب/أغسطس 1961 بدأت بريطانيا تتراجع عن موقفها السابق، وأخذت تلين أمام النجاح الذي حققته السوق المشتركة منذ إنشائها، بحيث تحسن ميزان

المدفوعات بين الدول الست، وازدادت مقادير المبادلات بينها بنسبة 22 بالمئة، وتعديل الميزان الفرنسي بعد تخفيض الفرنك عام 1958، ثم تقدمت بطلب الانضمام إلى الجماعة الأوروپية. ولكن المفاوضات قطعت بشكل فظ بسبب الفيتو الفرنسي الذي كشفه تصريح الجنرال ديغول خلال مؤتمر صحفي في 14 شباط/ فبراير 1963، حيث قال: «إن الامبراطورية ليست مهيأة لدخول السوق المشتركة». وفي أيار/ مايو 1967 قدمت بريطانيا ترشيحها لعضوية السوق من جديد، وتبعتها إيرلندا، والدانمارك والنروج ويشترك هؤلاء جميعاً في عضوية المنظمة الأوروپية للتبادل الحر[1]. وبناء على طلب من اللجنة التنفيذية للدول الأوروپية الست وضعت اللجنة تقريراً يحدد المصاعب التي تواجه مسألة توسيع المجموعة الأوروپية، وينادي بفتح المفاوضات مع بريطانيا حول ذلك، ولكن فرنسا اعترضت على الموقف الجديد وظلّ طلب انضمام بريطانيا على جدول أعمال المجلس انتظاراً لظروف أفضل.

المرحلة الرابعة: إتمام الاتحاد الجمركي ومحادثات لاهاي (1969)

لقد تميزت سنتا 1968 ـ 1969 بالآمال ومظاهر الفشل والنجاح وكثرت خلالهما الأحداث الداخلية، ولا سيما في فرنسا، ولم تستطع حياة المجموعة الأوروپية أن تظل بعيدة عن تأثيراتها الداخلية الاجتماعية والنقدية والاقتصادية التي تهدد التوازنات السياسية في كل بلد من البلدان الأعضاء.

فانتعشت الآمال بادىء الأمر بالانجازات التي تحققت في الأول من تموز/ يوليو 1968 حيث تم إلغاء الرسوم الجمركية داخل الجماعة، ووضعت تعرفة خارجية ونفذت التخفيضات المقررة من قبل الهيئة المشتركة للمنتجات الزراعية حول السوق الموحدة للسكر (الأول من تموز/ يوليو) ولمشتقات الحليب ولحم البقر (29 تموز/ يوليو). ووضعت خطة طويلة الأمد لإعادة بناء الزراعة. وسجلت خطوات إلى الأمام في المجال الاجتماعي حيث تحققت حرية تنقل القوى العاملة؛ وفي المجال المالي تم وضع نظام ضريبي على

---

(1) في تموز يوليو 1961 تبنى مجلس هذه المنظمة التصريح التالي: «تعلن جميع أعضاء المنظمة عن تصميمها على أن تدرس مع المجموعة الإقتصادية الأوروپية الوسائل التي تمكنها من المشاركة في سوق واحد من 300 مليون مستهلك».

القيمة المضافة، وفي المجال العلمي والتكنولوجي تحققت بعض النتائج بعد سبات طويل.

ولكن عام 1969 حمل بعض مظاهر الفشل. وكان هذا العام يمثل نهاية الحركة الانتقالية المحددة في مؤتمر روما من أجل إقامة الاتحاد الجمركي والاقتصادي. وإذا كان الأول قد تحقق، فلم يخطُ الثاني إلى الأمام؛ لأن مجالاته كثيرة والمصالح كبيرة ومتنوعة: فهناك مجالات النقد والمال، والشركات والصناعات، ووسائل النقل والطاقة والاتفاقات مع الخارج... كلها مجالات واسعة حيث إن المصاعب كبيرة لإيجاد التنسيق فيما بينها؛ لم يدخل نظام الضرائب على القيمة المضافة حيز التنفيذ حتى عام 1971؛ وفي إيطاليا حتى عام 1972. وظلت عدة عقبات أمام تعادل الشهادات بسبب مدة الدراسة وطبيعة المواد الدراسية المختلفة. وتسببت «أحداث أيار/مايو 1968» في فرنسا التي كادت أن تتحول من أزمة جامعية إلى أزمة اجتماعية وسياسية، بعرقلة المفاوضات المشتركة؛ وزاد في الطين بلة مصاعب الاقتصاد الفرنسي مثل الأزمة النقدية لتشرين الثاني/نوفمبر 1968 وفائض الانتاج الزراعي لعام 1969 والمعالجات النقدية في كل من فرنسا وألمانيا. وانفجرت في الأخير أزمة المنظمة الأوروبية للطاقة النووية والمصاعب أمام وضع برنامج مشترك لأشكال الاستخدام السلمي للذّرة.

ومع ذلك فقد حملت نهاية عام 1969 أمراً جديداً ظهر في مؤتمر لاهاي في الأول من كانون الأول/ديسمبر حيث خلق خطاب بومبيدو مناخاً من الثقة وميز دخول الجماعة الأوروبية في مرحلة جديدة، وظهرت إرادة التوحيد الاقتصادية والبدء بالتعاون السياسي وتقوية المؤسسات المشتركة، وأخيراً بدء المباحثات مع انكلترا. فكان لا بد من انتظار جني ثمار هذه الوعود الجميلة.

المرحلة الخامسة: انضمام بريطانيا إلى السوق المشتركة (1972) وقمة باريس

وكان لا بد لوعود لاهاي لكي تتحقق، من تقوية وتناسق وتوسع. وأصبحت تحدد لها ميزانية خاصة اعتباراً من عام 1975، حيث تتحول لها مجمل الرسوم الجمركية وجزء من الضرائب على القيمة المضافة. وصارت

تخضع لرقابة ديمقراطية حيث يتمتع البرلمان الأوروبي بحق التعديل. وفي الأول من تموز/يوليو عام 1967 بدأ تنفيذ معاهدة دمج الهيئات المشتركة، والمنظمة الأوروبية للفحم والفولاذ، والهيئة الأوروبية للطاقة النووية. وتسلم جان ري رئاسة اللجنة الوحيدة.

وشكل تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية الذي عرضه ورنر في تقرير رفعه إلى الحكومات المعنية في 15 تشرين الأول/أكتوبر 1970 «حدثاً كبيراً يقل أهمية عن تقرير سپاك الذي استخدم أساساً لمعاهدة روما». وتضمن موضوعين أساسيين: حول تحديد أهداف التوحيد المتدرج للسياسات الاقتصادية للدول الست وتنظيم المسألة المالية بشكل متوازٍ من أجل الوصول في عام 1980 إلى نقد مشترك. ولا بد أن تكون الخطوات متزامنة على المستويين الاقتصادي والنقدي. وكان قد وضع اتفاق حول هذه القواعد في 9 شباط/فبراير 1971 وتناول أن تجري خلال عشر سنوات إقامة منطقة موحدة بحيث يتاح للأشخاص والمنتجات والخدمات والرساميل التنقل والتحرك بحرية ودون تفاوت في المنافسة. وحيث تصبح العملات قابلة للتحويل وهوامش التقلب محدودة اعتباراً من 15 حزيران/يونيو 1980 ولا يخلو التطبيق من الخطورة لأن الظروف غير ملائمة بحيث أطلقت أزمة الدولار موجة ضخمة من المضاربات على المارك، وقدرت ألمانيا والبلاد المنخفضة ترك العنان لنقدها بالارتفاع مما أدى إلى توقف عمل الاتحاد الاقتصادي والنقدي وإلى مقاطعة فرنسا لاجتماعاته تمكساً بمبدأ العملات الثابتة. وتأزم الموقف في 15 آب/أغسطس 1971 عندما قرر الرئيس نيكسون وقف قابلية تبديل الدولار بالذهب. واستمر الوضع مشوشاً حتى 18 كانون الأول/ديسمبر حيث وضع اتفاق حول إعادة وضع تسعيرة جديدة للعملات الصعبة فحافظ الفرنك والجنيه الاسترليني على معادلهما الذهبي ، وخفضت قيمة الدولار بما يقرب من 8 بالمئة، والليرالأيطالي بنسبة واحد بالمئة، وأعيد تحديد قيمة الفرنك البلجيكي والفلوران والمارك. في 21 آذار/مارس من السنة التالية حدد مجلس الوزراء هامش التقلب بين عملتين أوروپيتين بنسبة 2،25 بالمئة، وطلب من المصارف المركزية أن تمارس تدخلها بالعملة المشتركة. وتثبتت واقعة أساسية: لم يعد الدولار النقطة المركزية ولا محور النظام النقدي الأوروبي.

وسط هذه الصعوبات ظهرت المهمة الثالثة التي ترتبت على وعود مؤتمر

لاهاي، وهي توسيع المجموعة الأوروبية، ففي 30 حزيران/ يونيو 1970 بدأت محادثات الدول «الست» بعد تأمين أساس مشترك للاقتراحات مع البلدان المرشحة لدخول السوق المشتركة مثل بريطانيا والدانمارك وإيرلندا والنروج. ولعبت اللجنة الأوروبية دوراً هاماً في بلورة سياسة تهدف إلى:

1. صيانة وحدة الأعضاء المؤسسين.

2 ـ موافقة البلدان المرشحة على المعاهدات المعقودة سابقاً وأهدافها السياسية، ولا سيما القرارات والقواعد المتبعة في مجال الانتاج الزراعي.

3 ـ تحديد مراحل الانتقال الضرورية من أجل إدخال الأعضاء الجدد واقتصادياتها في الأنظمة المتبعة.

وفي 8 كانون الأول/ ديسمبر عام 1970 عقد أول اتفاق مع البريطانيين بفضل الجهود التي بذلها الوزير الأول أداورد هيث، لقد حددت فترة خمس سنوات من أجل الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والصناعية. وفي الثاني من شباط/ فبراير من السنة التالية وضع جدول زمني لجميع البلدان شمل خمس مراحل بين الأول من نيسان/ إبريل 1973 والأول من تموز/ يوليو 1977. وفي 22 كانون الثاني/ يناير 1972 وقعت في بروكسل المعاهدات الأربع حول انضمام الأعضاء الجدد، وحدد بدء التنفيذ في الأول من كانون الثاني/ يناير 1973. وصدقت فرنسا هذا القرار بواسطة استفتاء جرى في 23 نيسان/ إبريل وتبعها الإيرلنديون في أيار/ مايو وجرى الأمر ذاته في الدانمارك في 26 أيلول/ سبتمبر، وأخيراً مجلس العموم البريطاني في تشرين الأول/ أكتوبر 1972. غير أن النروجيين رفضوا الانضمام في 26 أيلول/ سبتمبر (53 بالمئة ضد الانضمام) فاقتصرت المجموعة الأوروبية على تسع دول.

والتقى المسؤولون في البلدان التسعة في باريس يومي 19 و20 تشرين الأول/ أكتوبر واطلعوا على ما أصبح متحققاً في الواقع وبحثوا في ما يطلب القيام به، فحددت عملية دفع جديدة للحركة الأوروبية تبعاً للمعطيات الجديدة للسياسة العالمية؛ لكي تصبح أوروبا قادرة على إسماع صوتها في الشؤون الدولية والمساهمة في ذلك بفعالية تكون على مستوى طاقاتها البشرية الثقافية والمادية، وجرى التأكيد على الحاجة إلى «اتحاد اقتصادي ونقدي كشرط

للاستقرار والتطور، وأساس لتضامنها، وقاعدة ضرورية للتقدم الاجتماعي، ولإزالة الخلافات القطرية». وكان «الهدف الأهم أن يتم تحويل مجمل العلاقات بين الدول الأعضاء إلى اتحاد أوروبي قبل نهاية العقد الحالي وفي إطار الاحترام المطلق للمعاهدات المعقودة سابقاً.

واعتبر موعد الاتحاد الأوروبي في الأول من كانون الثاني/يناير 1980 وهو موعد بعيد وقريب في آن معاً. ومن أجل ذلك تجري تقوية السياسات القائمة للمجموعة الأوروبية، فيتم التنسيق أكثر فأكثر بين السياسات الاقتصادية والنقدية، وتبذل نشاطات جديدة حول الطاقة والبيئة. . . ، وتكثيف التعاون السياسي الذي يسهم في تمتين دور المؤسسات المشتركة. فهل هي أمام دفع جديد أم في بداية مصاعب جديدة؟ فقد حان الوقت لتحديد وضع المؤسسات العامة.

مؤسسات مجموعة التسعة:
المجلس، اللجنة التنفيذية، والبرلمان الأوروبي

وقد بدا أنه لا بد من وضع معاهدة جديدة تحقق الدمج بين المنظمات الثلاث (المنظمة الأوروبية للفحم والفولاذ، والمنظمة الأوروبية للطاقة النووية، والمجموعة التعاونية الأوروبية). وكانت الممارسة تبين تفوق معاهدة المجموعة الأوروبية المشتركة في جميع البنود، كإطار يحدد فيه مسألتان أساسيتان: أولاهما الطبيعة القانونية للهيئات بصفتها منظمات دولية، والثانية مسألة توزيع السلطات بين الهيئات المختلفة. والجدير بالذكر هنا أن الدول «التسع» وكذلك «الست» لم توقع مطلقاً أي اتفاق حول المقر النهائي للمؤسسات إنما تجمعت في مؤسسة مؤقتة.

جدول إجمالي

وبلغت هذه المؤسسات مرحلة النضج في تطورها فتحددت بنيتها العامة (من أربع هيئات أساسية تشمل لجنة مؤلفة من شخصيات مستقلة، ومجلساً مؤلفاً من شخصيات ممثلة للحكومات الوطنية، ومجلساً برلمانياً، ومحكمة عدلية). وتحددت طبيعة صلاحياتها وفعاليتها، والعلاقات المتبادلة بين هيئاتها بشكل أوضح.

ومنذ عام 1974، وبناء على اقتراح فرنسي بدأت المجالس الأوروبية تنعقد في لقاءات دورية على مستوى رؤساء الوزارات، وأصبحت هذه الاجتماعات تشكل عاملاً أساسياً في العمل السياسي للمجموعات.

تنظيم العناصر المختلفة ودورها

إذا كانت الأوجه الاقتصادية والتقنية تبدو منذ الوهلة الأولى أنها المسائل الحيوية داخل المجموعات الأوروبية، فإن نشاط الأجهزة التنفيذية لا يقل حيوية عنها، ولا بد أن تخضع للرقابة السياسية لهيئة ديموقراطية هي البرلمان الأوروبي حيث يضم ممثلين عن التكتلات السياسية الكبيرة للسياسة الأوروبية في مختلف المجالات ومعظم الأنظمة التي تحدد الشروط الجديدة للحياة الاقتصادية في السوق المشتركة. وقد شكلت طبيعة صلاحيات وسلطات البرلمان الأوروبي وتطورها موضوعاً لتسويات واقتراحات عديدة ارتبطت بتطور المجموعة الأوروبية خلال مجرى السنوات الأخيرة.

ويشبه هذا البرلمان المجالس البرلمانية التقليدية فيتكون من مكتب ولجان ومجموعات سياسية كلها تشكل بنيته العامة. ويشرف الرئيس على شؤون المكتب ويعاونه في ذلك 12 نائباً للرئيس؛ ويعقد اجتماعات مع رؤساء اللجان والكتل السياسية، فيشكلون بذلك لجنة الرؤساء بحيث تنسق وتنظم نشاط البرلمان. ويبلغ عدد اللجان الدائمة اثنتي عشرة لجنة يتراوح عدد أعضاء كل منها بين 29 و35 عضواً:

1 ـ اللجنة السياسية.

2 ـ اللجنة القضائية.

3 ـ اللجنة الاقتصادية والنقدية

4 ـ لجنة الميزانية.

5 ـ لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل.

6 ـ اللجنة الزراعية.

7 ـ لجنة السياسة القطرية والنقل.

8 ـ لجنة الصحة العامة والبيئة.

9 ـ لجنة الطاقة والبحث والتقنية.

10 ـ لجنة الشؤون الثقافية والشباب.

11 ـ لجنة الشؤون الاقتصادية الخارجية.

12 ـ لجنة التنمية والتعاون.

وكل هذه اللجان هي على اتصال مع أعضاء اللجنة التنفيذية التي تقدم لها المعلومات الضرورية.

ولم تكن الاجتماعات تتم على أساس الوفود الوطنية بل على أساس الانتماء السياسي. ويفترض هذا التوزيع وجود اتجاهات سياسية، تتجاوز الحدود الوطنية. وظهرت فيها ثلاث كتل هي الكتلة الديمقراطية المسيحية، والكتلة الاشتراكية، وكتلة الأحرار وحلفائهم. وفي عام 1965 شكل ممثلو الاتحاد الديمقراطي الجمهوري كتلة الاتحاد الديمقراطي الأوروبي. وفي عام 1973 بعد توسيع المجموعات الأوروبية، تكونت كتلة أخرى هي كتلة المحافظين الأوروبيين، بينما اتخذ الاتحاد الديمقراطي الأوروبي تسمية جديدة هي الديمقراطيون الأوروبيون من أجل التقدم، بتأييد من البرلمانيين الإيرلنديين. وفي تشرين الأول/أكتوبر قرر البرلمان تحديد 14 عضواً كحد أدنى لأجل تشكيل كتلة برلمانية، وكان يمكن إنزال هذا العدد إلى عشر أعضاء إذا كانوا يمثلون ثلاث جنسيات. وكذلك كان يمكن تكوين كتلة من الشيوعيين المتعاطفين معهم، وكانت كتلة العمال البريطانيين قد رفضت أن تحتل مقاعدها طالما لم تعاود المفاوضات حول المشاركة المالية لبريطانيا العظمى في السوق المشتركة. ولكن بعد الاستفتاء الإيجابي لعام 1975 عاد العمال لأخذ مقاعدهم في ستراسبورغ حيث يلتئم البرلمان حتى الآن في القاعات نفسها التي تتم فيها اجتماعات الجمعية الاستشارية للمجلس الأوروبي؛ مما تسبب ببعض الالتباس في المعلومات حول نشاطات هاتين المؤسستين الأوروبيين اللتين تختلفان من حيث القانون الأساسي والأهداف لكل منهما. وتجري مناقشات البرلمان بست لغات هي اللغات الرسمية للمجموعة: الألمانية والانكليزية والدانماركية والفرنسية والإيطالية، والنيرلندية (لغة البلاد المنخفضة ـ المترجم). وفي حين لم يحدد المقر النهائي، فإن الأمانة الدائمة تقيم في لوكسمبورغ ويلوجهها أمين عام يسميه المكتب، وتنقسم إلى خمس إدارات عامة.

ولكن ما هي الصلاحيات وما هو دور البرلمان الأوروبي تجاه المؤسسات الأخرى للمجموعة الأوروبية؟ إنه يتمتع بدور الرقابة أكثر مما يطرح مبادرات أو يتخذ قرارات، وتعود المبادرات للجنة والقرارات للمجلس. وبواسطة هذه الآراء أو بالأحرى التوصيات فإن البرلمان يشارك في المسار التشريعي لهذه المجموعة. ويتلقى البرلمان من خلال علاقاته مع اللجنة، تقريراً حول نشاطات المنظمات الثلاث كل سنة؛ ويستطيع الممثلون طرح أسئلة مكتوبة على اللجنة، وتنشر هذه الأسئلة والإجابات عليها في الجريدة الرسمية للمنظمات. وفي كانون الثاني/ يناير 1973 أدخل البرلمان، الذي افتتح دورته السنوية في ثاني ثلاثاء من آذار/ مارس «ساعة من الأسئلة»؛ وبالتصويت على «اقتراح الرقابة بأكثرية الثلثين في الاقتراعات، ويستطيع إجبار أعضاء اللجنة على الاستقالة». وأما صلاحيات البرلمان تجاه مجلس المجموعة فإنها قليلة، حيث يجري تبادل وجهات النظر، والمعلومات المختلفة، والأسئلة المكتوبة، كما يحصل أن يقدم رئيس المجلس عرضاً شفوياً لبعض الأحداث أمام الجمعية العامة للبرلمان. وبعد معاهدة 20 نيسان/ إبريل 1970 زادت الصلاحيات المالية للبرلمان تبعاً للموارد الخاصة التي تمون الموازنة العامة الأوروبية. وفي ما يخص العلاقات مع اليونان وتركيا ومالطة وقبرص فإن الاتفاقات تضمنت نصوصاً حول القيام ببعض الاتصالات بين لجان برلمانية. وتضمن اتفاق ياوُنْده في 20 تموز/ يوليو 1963 إقامة لجان مشابهة مع بعض البلدان الأفريقية فهناك لجنة مع مجموعة أفريقيا الشرقية، تحققت بموجب اتفاق أروشا Arusha الذي نظم العلاقات بين المجموعة الأوروبية وكل من تانزانيا وأوغندا وكينيا.

قضية انتخاب البرلمان بالاقتراع العام المباشر: السلطات

تتعلق سلطة البرلمان الأوروبي بصفته التمثيلية إلى حد بعيد. وحتى الآن تتم تسمية الأعضاء داخل المجالس البرلمانية الوطنية. ولكن المعاهدات تنص على إجراء الانتخابات عن طريق الاقتراع المباشر، وعلى البرلمان الأوروبي أن يبلور صياغة قوانين تسمح بالقيام بذلك بطريقة واحدة في جميع البلدان الأعضاء. وبعد العديد من المحاولات والمساومات توصل رؤساء الدول والحكومات التسع، وفي اجتماع بروكسل في 12 و13 تموز/ يوليو 1976، إلى

وضع اتفاق حول توزيع المقاعد في المجلس البرلماني الأوروبي، بشكل يتيح إجراء انتخابات الاقتراع العام في البلدان التسعة في حزيران/ يونيو 1979 وكانت فرنسا قد اقترحت بالإبقاء على البنية العددية للبرلمان السابق أي 198 عضواً، واقترح البلجيكيون 400 عضواً، وممثلو لوكسمبورغ 366، وكان هذا الرقم لكل من ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا، و25 مقعداً للبلاد المنخفضة، و24 لبلجيكا، و16 للدانمارك، و15 لإيرلندا وستة مقاعد للوكسمبورغ فيبلغ مجموع المقاعد 410 . وهذا يعني أن المشكلة السياسية للانتخابات تكون قد حلت عندما تصدق البرلمانات الوطنية على هذه القرارات. وبقي كذلك أن تحدد الإجراءات الأخرى لهذه الانتخابات؛ بما فيها العنصر الأساسي الذي يتمثل بكيفية تعبئة 180 مليون ناخب يتحسسون، كما يبدو، المشكلات القائمة أكثر من التعلق بمثل أعلى لا زال بعيداً عن التحقيق. وتلعب الأحزاب السياسية هنا دوراً أساسياً بقدر ما ينجح التنسيق بين الهيئات الوطنية و «الأحزاب الأوروبية» القابلة للتكون بفكر جديد، كما أعلن الرئيس أورتولي وهو يقوم بإجراءات انتهاء عمله في تشرين الأول/ أكتوبر 1976 حيث قال: «الانتخابات البرلمانية ستكون بالنسبة للأوروبيين فرصة لبدء المناقشة حول أوروبا».

ولا شك أن حيوية المؤسسات إنما ترتبط بأشكال عملها من ناحية وبالبلدان الأعضاء والشخصيات المسؤولة من ناحية ثانية. وقد كان الأمر كذلك منذ إنشاء المؤسسات الجديدة. وتشكل المفاهيم السياسية القماشة الخلفية التي تضيء عمل المجموعة الأوروبية، حيث بدا هذا العمل منذ كانون الثاني/ يناير 1976 يرتدي «الطابع الانكليزي» لأن المملكة المتحدة، تبعاً للترتيب الأبجدي، تولت من البلاد المنخفضة الدور الفصلي لرئاسة الهيئات المشتركة، فخلف روي جنكينز، الوزير السابق للداخلية في إحدى حكومات العمال، فرنسوا كزاڤييه أورتولي في رئاسة لجنة بروكسل. وبدوره تولى أنطوني كروسلان رئاسة مجلس الوزراء، التي ظلت مع اجتماعات القمة الثلاثة في كل سنة، الهيئة العليا لاتخاذ القرار في المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وإذا كانت قناعات جنكينز الأوروبية ليست مدعاة للشك، فإن كروسلان لم يخفِ أبداً الفكرة «المحسوسة» أنه يصبح من المجموعة والحذر الذي يوحي به المثل الأعلى الرومنطيقي للآباء المؤسسين لأوروبا الموحدة.

وكان الألماني پاراسيلْسْ يقول: «المنظور يخفي غير المنظور، ومع ذلك فإنّ المنظور وحده يتيح لنا معرفة غير المنظور». هذا المنطق نفسه ينطبق على المؤسسات بحيث تستطيع الشخصية ذاتها أن تكون محركاً وكابحاً في آن معاً؛ ففي عام 1976 لم يكن الوزير الأول البريطاني جيمس كالاغن أكثر استعجالاً من كروسلان في تسريع المراحل الممكنة من التكامل الأوروبي.

ومع ذلك فإن العقبات لم تكن من فعل البريطانيين وحدهم وتجدر الملاحظة هنا أن مبرر نشوء الجماعة الأوروپية بالنسبة إلى معظم المسؤولين البريطانيين هو أن يتاح لبريطانيامتابعة قيامها بدور في الشؤون الدولية لا تستطيع القيام به وحدها. وكانت المؤسسات الأوروپية المشتركة بالنسبة إلى الانكليز وآخرين غيرهم، ساحة تتطلب حماية مصالحهم في وجه المزاحمة في القارة. ولا بد أن يؤدي هذا الجوهر إلى عقباه حيث بذل الانكليز جهوداً للوصول إلى تسوية مشكلة صيد الأسماك لصالحهم، ومتابعة الحصول على مساعدات لمستورداتهم من المنتجات الزراعية. ولا بد من العودة إلى «المسائل العامة» التي تشكل ملذات ـ وآلام ـ السياسيين والفنيين المتحمسين للضغوط في بروكسل والخاضعين للهيئات الإعلامية، وهيئات الرأي العام.

الفصل الثالث

المؤسسات الأوروپية المشتركة والرأي العام

كان مكيافيلي يعتبر أن الحكم هو الاقناع، وكذلك الإبقاء على العلاقات المتوارثة أو إنشاؤها مع المحكومين. وليست المؤسسات غير إطار أشد أو أقل صلابة، أكثر أو أقل فعالية؛ ولا بد أن تستجيب لحاجات وترضي مطامح وتترجم سياسة معينة. فإلى أي حد تشكل هذه المؤسسات، التي تحققت على أساس تجريبي، وتوزعت إلى أمكنة مختلفة، وخضعت لضغوط داخلية وخارجية متنوعة، سلاحاً من أجل مواجهة هذه المصاعب ، وتجسيد وحدة الشعوب الأوروپية والتقدم بها إلى الأمام؟.

الأيام الصعبة: الأزمات

منذ أن أصبحت جماعة التسعة واقعاً حقيقياً، في الأول من كانون الثاني/ يناير 1973، كان التعارض كبيراً بين إمكانات هذه القوة ـ الكتلة الاقتصادية الثانية في العالم، والمنتج الأول للعربات المتحركة، وأكبر ناقل بحري في العالم ـ والأوضاع الاقتصادية القائمة. ويعود هذا التباين إلى الأوجه الظرفية للأزمة الاقتصادية حيث «النفق» الذي وجدت البلدان الصناعية الغربية نفسها فيه منذ منتصف سنة 1974 . هذا من جهة؛ والأوجه البنيوية المرتبطة بالنصوص التشريعية والبرلمانية والعلاقات المشتركة مع العالم الخارجي من جهة أخرى؛ ونشأ جو من الأزمة، وكثرت عوامل الاختلال التي وضعت تضامن الهيئة الجديدة أمام الامتحان ومنها الأزمة النقدية وأزمة النفط والأزمة العامة الناشئة عن التضخم وأزمة الأسعار، ولا سيما في المجال الزراعي؛ وأخيراً الأزمات المحلية الخاصة. ومن هنا فإنّ جملة من القفزات الفجائية، والقرارات الغريبة التي لم تكن تستجيب إلاّ قليلاً للأهداف الكبيرة المحددة

في الاجتماعات المشتركة.

وأما الأزمة النقدية فإنّها أظهرت صعوبة في الحفاظ على منطقة استقرار نسبي للنقد في أوروپا. وتعرض النظام الأوروپي المسمّى «الثعبان» للخطر بعد الانسحابات المتوالية، حيث انسحبت فرنسا وبريطانيا في حزيران/ يونيو 1972، وإيطاليا في شباط/ فبراير 1973. وشمل هذا «الثعبان» الفرنك البلجيكي وفرنك لوكسمبورغ، والفلوران الهولندي وكورون الدانمارك والنروج والسويد والمارك الألماني، ويشكل النواة التي يقوم عليها النظام النقدي الأوروپي. ولكن الوقائع أقوى من النظام حيث يجري التمييز داخل الكتلة بين العملات القوية، لا سيما المارك الألماني والفرنك السويسري، والعملات الضعيفة ومنها الفرنك الفرنسي، والليرالإيطالي. وقد اعتبرت الليرة الانكليزية طويلاً وحدة نقدية أساسية، فكانت العملة الثانية في العالم ولا زالت تعتبر في بعض البلدان النقد الاحتياطي الوحيد بعد الدولار. وقد أسهمت رغبة السلطات البريطانية بالإبقاء على دور النقد الاحتياطي للجنيه، رغم هبوط المكانة الاقتصادية لبريطانيا، هذا الاحتياطي الذي أسهم في خلق الصعوبات أمام النقد الانكليزي فالتفت المسؤولون إلى سلطات صندوق النقد الدولي. وقد أظهرت هذه الصعوبات شبه استحالة الابقاء على معدلات صرف ثابتة عندما صار نظام الصرف القائم سائداً في الساحة النقدية الدولية منذ آذار/ مارس 1973. ومنذ هذا التاريخ خلق الصعود القوي للمارك الألماني اختلالاً بين ألمانيا الغربية وشركائها، وتسبب هذا الاختلال بمساوىء ليس في المجال النقدي فقط بل كذلك في المجال السياسي.

وجاءت أزمة الطاقة تضيف إلى الحرب في الشرق الأوسط عنصر اضطراب جديد. فمن جهة كان الغياب السياسي لأوروپا صارخاً، ومن الأخرى فإن القيود على انتاج وتسليم النفط من قبل الدول العربية، أوضحت سرعة العطب للاقتصاديات الأوروپية وارتباطها الوثيق بموارد الطاقة الخارجية. ولم يتم التوصل إلى فهم مشترك لسياسة الطاقة في قمة كوبنهاغن المنعقدة في كانون الأول/ ديسمبر 1973 وأعيد بحث المسألة مجدداً في المجلس الأوروپي في لاهاي في تشرين الثاني/ نوڤمبر عام 1976، من أجل مواجهة مطالب بلدان الأوپيك، «فلا تستطيع الجماعة أن تقرر الارتباط الدائم بأكثر من 60 بالمئة

من النفط والطاقة المستوردة».

وأما أزمة الأسعار الناشئة عن انتشار التضخم في مجمل بلدان المجموعة الأوروبية، فقد بلغت وتيرة سنوية من 8 إلى 9 بالمئة اعتباراً من عام 1973، واضطرت إيطاليا التي شهدت أكبر معدل تضخم في أوروبا إلى القليل من مستورداتها القادمة من هذه البلدان، وتبعتها الدانمارك بعد ذلك بقليل. ازدادت نسبة الركود والبطالة بوتائر مختلفة بحسب البلدان وبعد رخاء السنوات الأولى أصبح التقشف على جدول الأعمال اليومي.

وشكل تطور الأسعار الزراعية وجهاً للمشاركة وقامت حولها مفاوضات صعبة، حيث أدى هبوط قيمة الليرة الاسترلينية إلى رفع كلفة «التعويضات» التي تدفع في المبادلات الزراعية من أجل إبطال مفعول التغيرات النقدية، من قبل الصندوق الأوروبي لتوجيه الانتاج الزراعي وضمانه؛ ويضاف إليها كذلك مخاطر توسيع السوق المشتركة. وكانت بعض مظاهر العنف تجري في بعض الأحيان، لتسهيل سياسات البلدان المعنية التي تهددها تباينات إقليمية عميقة. (مساهمة الصندوق الأوروبي للتنمية الاقتصادية الإقليمية)[1].

كانت هذه الأزمات أحياناً وتتعارض في معظم الأحيان، فشكلت اختباراً للمؤسسات المشتركة لدى تطور السياسة المشتركة. وبالرغم من المصاعب الظرفية فإن عاملين أساسيين حققا فعلهما في استمرار ما تم الاتفاق حوله: الأول هو عمل اللجنة الصبور والمثابر ومضاعفة النداءات والتحذيرات من «مظاهر التفكك»، والثاني هو قرار بريطانيا بالبقاء داخل المجموعة بعد معاودة المفاوضات حول المساهمة البريطانية في الميزانية العامة الذي أتاح للوزير البريطاني هارولد ويلسن أن يوحي بالقول «نعم» أثناء الاستفتاء الأوروبي. وكان نشر الشائعات والأخبار المفرطة، حول مشاريع مقدمة من قبل هيئات

---

(1) ينبغي عدم التقليل من هذه المساهمة. فبعد أن أصبحت مطبّقة منذ حزيران/ يونيو 1975، أطلق الصندوق قسطاً جديداً من المساعدات لصالح سبعة من البلدان التسعة في الجماعة (بلجيكا واللوكسمبورغ كانا المستفيدين الأولين). وبلغ ذلك 231 وحدة حسابية، أي حوالي 1280 مليون فرنك، مما توجب أن تسمح باستثمارات صناعية أو في البنية التحتية في 613 مخططاً. وكانت حصة فرنسا حوالي 244 مليون فرنك لقاء 209 مخططات. وبلغ مجموع مخصصات الصندوق المذكور لعام 1976، 2750 مليون فرنك، كان لفرنسا منها حصة نسبية من 15٪.

سياسية ونقابية تحت تأثير اتساع استخدام الوسائل الإعلامية أدى في معظم الأحيان، إلى «تأزيم» الأوضاع وتشديد المضاربات بشكل لا يسهِّل بلورة سياسة إنمائية متناسقة.

وشكلت أزمة الدولار نموذجاً صارخاً. فلم تسهل محاولات الدول التسع لتثبيت الوحدة الاقتصادية والنقدية. وبقي الموقف تجاه العملة الأميركية من المسائل الكبيرة التي تبحث عن حل قبل تطبيق النظام النقدي الأوروبي الذي أثر مبدئياً في لقاءات القمة الأوروبية في عام 1978.

المؤسسات والحياة اليومية

لقد تعرضت فكرة الوحدة الأوروبية، على صعيد الحياة اليومية لمشكلتين أساسيتين: برزت الأولى في التباين الكبير بين أسعار السلع والخدمات نفسها داخل المجموعة. ولا شك أنه يمكن تفسير هذا التباين اختلاف المعادل النقدي، الفروق في معدلات الضريبة على القيمة المضافة، والاتجاهات التضخمية غير (المتساوية...) ولكن الشركات المتعددة الجنسيات لم تتردد في تثبيت أسعار مختلفة حسب البلد، آخذة في الاعتبار المقاييس الوطنية والإقليمية، مثل القدرة الشرائية والمزاحمة ومتانة الوضع الاقتصادي. وكان المواطن مدركاً لهذه الاختلافات التي تطاله مباشرة. والمشكلة الثانية تتمثل بنوع من القلق العام تحت تأثير استمرار الثنائي المترابط: بطالة ـ تضخم. ولا شك أن المؤتمرات الدولية اهتمت بها. ولكن الهيئات النقابية العمالية في فرنسا وإيطاليا وبلجيكا ظلت متحفظة: لقد استنزفت الوسائل الكلاسيكية في القضايا الاقتصادية العامة. وجرى البحث في لجنة بروكسل، في أفكار جديدة تعالج آفاق الاستخدام في المجموعة حتى عام 1980. ومن أجل تجاوز معضلة استخدام ـ التضخم، اعتبرت هذه الأفكار أن «سياسة الاستخدام» مسألة واقعية لها من الأهمية ما يعادل «سياسة المداخيل»: حيث أصبحت الإعانات المباشرة وغير المباشرة ضرورية، واستلزمت دمج عدة أفكار تتوجه بأوروبا نحو تخفيف «البنى الفوقية» التكنوقراطية حيث يبدو أنها استسلمت للوقائع الملموسة التي تدغدغ أحلام كل فرد في هذا البناء، سواء كان فرنسياً أو إيطالياً أو إنكليزياً. ويبقى في الأخير تحديد قواعد الاتحاد الجمركي في ما يخص الانتقال الحر للأشخاص والخدمات والمنتجات

والرساميل ووضع سياسة اقتصادية مشتركة كما ورد ذلك ضمنياً في معاهدة روما.

هذه المسائل المختلفة، في تسلسلها المتلاحق ومدى الثقة الشعبية بها، لم تَخْفَ على أذهان الهيئات الأوروبية، فأنشئت مؤسستان: الأولى المصرف الأوروبي للاستثمار، من أجل كل ما يتعلق بسياسة الاستثمار، والثانية الصندوق الاجتماعي الأوروبي «المخصص لتحريك تسهيلات الاستخدام والتحرك الجغرافي والمهن للعمال داخل المجموعة الأوروبية». ولكن ما هي القيمة والفعالية العملية لهذه المبادرات عندما تطرح المسائل بصيغ جماهيرية، وعندما ترتسم في الأفق بعض التغييرات الاجتماعية أمام رأي عام متحرك؟.

المصاعب الطويلة الأمد

غير أن طريق الوحدة لم تخلُ من المصاعب الظرفية، وتظهر هذه المصاعب في المجال القضائي وتتولد عن الاختلاف في التشريعات؛ وقد تكون جادة أحياناً إلاّ أنها أقل تأثيراً على الرأي العام. كما أشار إلى ذلك ألفرد ريغ في تحليله الوثيق الصلة بالموضوع (القانون مكبح البناء الأوروبي) حيث إن أوروبا بين الأطلسي والأورال، ظلت بعيدة عن أن تشكل كياناً موحداً على الصعيد القانوني. فكل واحدة من هذه الدول الخمس والثلاثين تمتلك نظامها القضائي الخاص. ويميز فيها أصحاب دراسات القانون المقارن بين ثلاثة أنظمة قانونية كبرى، الأول النظام الروماني الجرماني الذي يغطي البلاد ذات القوانين اللاتينية والجرمانية السكندينافية (مع بعض أوجه الاختلاف) والثاني نظام القانون العام الذي يشمل أنظمة اللغة الانكليزية؛ والثالث الأنظمة الاشتراكية التي تشكل عالماً آخر، ولم تشترك حتى الآن بمحاولات البناء الأوروبي لأسباب سياسية. ويعني هذا وجود انفصال بين نظامين أصل التناقض بينهما أن كل واحد نتج عن تشكيلة تاريخية مختلفة، ويعود الاختلاف في مفهوم مصادر القانون وفي البنية القضائية، فمن جهة يوجد «نظام قولبه العلم الروماني، واستند إلى إعلاء شأن القانون، واعتاد على مجابهة القضايا من منظار عام؛ ومن جهة أخرى يقوم نظام عملي وقضائي ويهتم بأحوال الضمير إلى حد معين». ولا شك أن محاولات للتوحيد عن طريق القوانين والتشريعات قد جرت، بفضل عمل الهيئات الأوروبية المشتركة. وتتميز هذه القوانين عن

الأنظمة الوطنية وتستند إليها المحكمة القضائية في لوكسمبورغ، .في إصدار أحكامها، وهي المكلفة بوضع تفسير موحد لنصوص القانون المشترك الذي اصطدم تطبيقه بعقبات سياسية وحقوقية تفاقمت بعد انضمام ثلاث دول جديدة هي الدانمارك وإيرلندا والمملكة المتحدة، منذ الأول من كانون الثاني/ يناير 1973 . «وقد تزعزعت أسس القانون الانكليزي بسبب قواعد عمل الهيئات الأوروبية». ولا بد أن تأتي عملية التوحيد أو على الأقل التنسيق بين تشريعات الدول الأعضاء بعد الانضمام السياسي حيث يجري، في الوقت الحاضر، البحث مسبقاً في ما يخص تحديث القانون الانكليزي، ولكن هل توجد هناك مشكلة أكثر عمقاً؟ تلكَ التي تتعلق بالذهنية وأنماط التفكير المدعوة، هي ذاتها، لتشهد تغيراً عميقاً وحاسماً.

العلاقات مع البلدان الاشتراكية: المجموعة الاقتصادية الأوروپية والكوميكون.

ورداً على خطة مارشال أعلن في موسكو، في آذار/ مارس 1949 تأسيس «مجلس التعاضد الاقتصادي المتبادل» بين البلدان الشيوعية الأوروپية. وهو نوع من السوق المشتركة بين البلدان الشرقية، وكانت تهدف إلى تسهيل المبادلات التجارية وتخطيطها بين الأمم الأعضاء. ولم ترض هذه الدول عن مبادرة الدول الست في 25 آذار/ مارس بإعلان معاهدة روما وتأسيس السوق المشتركة لأنها بدت نوعاً من «السلاح الاقتصادي لمنظمة حلف شمال الأطلسي» و «أداة للاحتكارات الرأسمالية». وظلت الهيئة الجديدة، طيلة أكثر من عشر سنوات بعيدة عن العالم الشيوعي. واعتبرت الحرب الباردة من الماضي، حيث أقر بريجنيف عام 1972 أمام المؤتمر الخامس والعشرين للنقابات في الاتحاد السوڤياتي أن «السوق المشتركة حقيقة واقعة»، واقترح «إقامة علاقات تجارية معها، على قدم المساواة» ممهداً بذلك لإجراء اتصالات بين المنظمتين. وكانت بعض البلدان الشرقية قد بدأت محادثات مع المجموعة الأوروپية، فاستفادت رومانيا من نظام «الأفضليات المعممة» الممنوحة للبلدان النامية. وفي خريف 1974، وجهت دعوة من موسكو إلى رئيس لجنة المجموعة الأوروپية في ذلك الوقت، فرانسوا كزاڤييه أورتولي للاجتماع إلى نقولا فادّييف الأمين العام للكوميكون.

وأدت هذه الدعوة إلى طرح مشكلة دستورية ناقشها في تشرين الأول/ أكتوبر وزراء الشؤون الخارجية للدول التسع حول أية صلاحية تُمنح للمجموعة الأوروبية للتفاوض بعقد معاهدات تجارية مع البلدان الشرقية؟ وقد رفضت بعض الدول التسع المفاوضات لأنها تبدو بين كتلتين. ورأوا أنها تؤدي إلى تقوية موقف الاتحاد السوفياتي داخل الكوميكون، حيث يبدو أن بعض الأعضاء يبدون رغبة في التحرر من ذلك؛ وأنها تثبت تقسيم ألمانيا عن طريق التقابل مع ألمانيا الاتحادية وألمانيا الديمقراطية. وبدأت محادثات أولية «استقصائية» في موسكو من قبل إدمون ڤانشتاين، المدير العام للعلاقات الخارجية للمجموعة الأوروبية، ومن قبل نائب رئيس جمهورية ألمانيا الديمقراطية وَم. ڤايس، باسم الكوميكون. وجرى تبادل مذكرات بينهما فتسلم رئيس مجلس الوزراء، في حينه غوستاف ثورن مذكرة الكوميكون التي كانت تعرض «إقامة علاقات تجارية على قاعدة المساواة» لتكون «مفيدة» للمنظمتين، وتقترح بدء مفاوضات موسعة تتناول مسائل المبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي، والصناعي والمالي والنقدي. وطالبت المذكرة بعقد اتفاق يكون إطاراً يأخذ بمبدأ الدولة الأكثر رعاية، ويسمح بعقد اتفاقات ثنائية ويجري بحث بعض القضايا بين المجموعة وكل من دول الكوميكون بشكل منفصل.

لقد تضمنت مذكرة الكوميكون تنازلات واقتراحات هامة أثارت اهتمام المجموعة الأوروبية فبدأت دراسة الموضوع؛ واعتبر أن تبادل المعلومات الإحصائية الخطوة الأولى نحو تنسيق قد يكون من الصعب تحقيقه، حيث كانت لا تزال هناك مشكلات سياسية وتقنية حادة لا بد من تجاوزها، كما وجدت آراء متباعدة داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية حول السلوك المطلوب؛ ومع ذلك بدأ الحوار وأتيح أمل جديد.

حوار الشمال والجنوب: اتفاق لوميه (Lomé)

وفضلاً عن العناصر الظرفية المرتبطة بالأزمة الاقتصادية، فقد تميز الواقع الدولي باستمرار اختلال توازن البنى الأساسية بين الدول الغنية والدول الفقيرة أو اصطلاحاً بين الشمال والجنوب. فأين يمكن أن يكون موقع أوروبا في بلورة ما اصطلح على تسميته «النظام الاقتصادي الجديد»؟. وتعتبر الأمم

المتحدة الإطار المنطقي للقيام بهذا التصحيح، حيث تتمتع بلدان العالم الثالث بأكثرية واسعة ولكن أوروپا لها كلمتها أيضاً.

وهناك مشكلتان تشغلان اجتماعات (مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي) حيث يتشمل العالم الثالث بتسع عشرة دولة والبلدان الصناعية بتسع دول ضمنها المجموعة الاقتصادية الأوروپية، وحيث تدرس مشكلة الحفاظ على القدرة الشرائية ليس فقط تجاه المداخيل الناشئة عن تصدير البترول، بل من أجل مبيعات المواد الأولية عموماً، وبالتالي ديون العالم الثالث في وجه الارتفاع المستمر لأسعار التجهيزات وخدمات القروض.

ويبدو ضرورياً أن تحدد أوروپا موقفها في المفاوضات التي ستحمل بالضرورة التزامات مالية ضخمة؛ وقد تحقق نموذج من ذلك في هذا المجال هو اتفاق لوميه الموقع لمدة خمس سنوات في 28 شباط/ فبراير 1975 بين المجموعة و54 بلداً في أفريقيا، وبحر الكاريبي والمحيط الهادىء. واشتمل هذا الاتفاق على تقديم مساعدات مالية، وتسهيل الدخول إلى السوق الأوروپية، وضمان مداخيل صادرات المواد الأولية. وقدم هذا الاتفاق كـ «نموذج للتنمية» يتحقق فيه ليس فقط التضامن الأوروپي بل التضامن العالمي كذلك.

لقد أدت السياسة المتوسطية والجهود التي بذلت في إطارها، إلى توقيع اتفاقات للتعاون والتجارة مع بعض البلدان المجاورة للمتوسط؛ وتحققت عقلنة هذا التنوع من العلاقات في عام 1972 عندما أعلنت الدول الجديدة الثلاث ـ بريطانيا وإيرلندا والدانمارك ـ التزامها بالحرص على المكسب المشترك. وتم تبني مفهوم شامل للسياسة المتوسطية، ومدركٍ لإنشاء مناطق للتبادل الحر بين كل واحدٍ من البلدان المجاورة والجماعة الأوروپية، في ما يخص المنتجات الصناعية وقسم كبير من المنتجات الزراعية. ومهما بدت هذه السياسات التوسعية، مفيدة وضرورية، فإنها لا تخلو من بعض المخاطر! فمن جهة خطر نتيجة تبدو منطقية تتمثل بذوبان المجموعة في منطقة واسعة من التبادل الحر؛ ومن جهة أخرى، فإن انضمام بلاد أخرى مثل الپرتغال وإسبانيا واليونان، يحمل توسع متسرع للمجموعة في اتجاه واحد قبل تركيز العلاقات بين المواطنين وتثبيت المؤسسات وحل التناقضات وتحقيق التناسق بين السياسات

المختلفة في المجالات الزراعية والصناعية والنقدية.

ولكن أمام هذا التحدي الدائم للإنسان والأشياء ألا يوجد تجديد طوعي لأوروپا؟.

تطور التوحيد الأوروپي وحدوده

«فمن ناحيتي، إنني مقتنع بأننا لا نستطيع حل مشكلاتنا في مجالات التطور والتضخم والبطالة إلاّ بالتعاون والعمل المشترك، ليس فقط في زمن الازدهار، بل كذلك وعلى الأخص، في زمن الأزمات. ويؤكد لنا ذلك تطورنا الحديث نفسه».

التعاون والعمل المشترك، هذان التعبيران المأخوذان من خطاب لغاستون ثورن يوم 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1976 في مجلس نواب لوكسمبورغ، يفترضان وجود «إرادة سياسية». فإلى أي حد يمكن للمؤسسات الحالية الأوروپية التي تدرك مصاعب التوحيد الأوروپي وخطواته، أن تسمح بتحقيقه؟ الجواب متنوع لأول وهلة. ولا شك أن المواثيق التأسيسية تحتوي على نصوص أساسية في البناء والصلاحيات والحدود؛ ولكن المؤسسات الأوروپية في جميع هذه المجالات تصطدم بالمفاهيم الذاتية للدول، ويتأكد التباين بين الأوضاع الإقليمية ويتعمق التباين بين وتائر التطور والتضخم. وإضافة إلى ذلك فإن الأزمات الظرفية قد تركت أثراً لها على مفهوم أوروپا ذاته، حيث عبر كثيرون عن فكرة يبدو أنها تأخذ طريقها إلى توحيد أوروپا بوتائر متنوعة. ولا شك أن هذه الفكرة تتناقض مع مبادىء التضامن والترابط والتكامل بين الدول المشاركة في السوق المشتركة، ولكنها تتوجه لتصبح حقيقة واقعة بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمالية لبعض الدول الأعضاء.

وترجح كفة الاقتصاد والسياسة عند كل منعطف. وفي بداية عام 1976 كشف فرانسوا كزاڤييه أورتولي الذي خلف سيكو مانشول في رئاسة لجنة بروكسل، عن إدانته للغموض الذي يكتنف التوجه الأوروپي منذ نشأته وقال: «لقد وجدت المجموعة في المجلس الأوروپي هيئة قادرة على اتخاذ القرارات الكبيرة التي يرتبط بها مستقبلها». ولكن التخوف من رؤية «العوامل المشتركة تُقْضَم من قِبَل من هم أكثر تشككاً بالتعاون بين الحكومات استمر كذلك».

وترافق الغموض مع استمرار التقسيم. وبعد ثلاثين سنة من انتهاء الحرب العالمية لم تصبح أوروپا موحدة، وظل الغرب منقسماً وظل النقص يطبع قانون المؤسسات الأوروپية.

بروميثوس جديد...؟

كيف يفسر هذا الوضع؟ كثيرون تحدثوا عن الحاجة والأزمة والفشل في أوروپا ـ غير أن المؤرخ الذي تجاوز عشرين قرناً من الزمن، وصبَّ اهتمامه على ثلاثين سنة من الجهد هو أكثر تحفظاً. ليس بدافع «أوروپية متفائلة» مطمئنة، بل لأنه لا بد أن يتحرك قبل الإدانة، وأن يشارك في إقامة بناء تعود صعوباته إلى ثلاثة مجالات:

تقنية أولاً ـ وهذا هو المجال الأكثر بروزاً . ولا يعني الأمر خلق بنى حقوقية واقتصادية جديدة مصطنعة لكن التنسيق بين البنى القائمة، وتسوية المشكلات المختلفة من حيث الانتاج والتوزيع، واستخدام الفولاذ والمنشآت البحرية والخمور والثمار والخضار، بغض النظر عن بعض المشكلات الحديثة التي تبين الوقائع الأساسية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مثل مشكلات النمو والتضخم والاستخدام.

وجاء الحدث التاريخي بولادة وحدة النقد الأوروپية، ليشكل شعاعاً من الأمل بتثبيت نظام نقدي أوروپي جديد؛ ظهر ذلك إثر المجلس الأوروپي الذي عقد يومي 4 و5 كانون الأول/ ديسمبر 1978 في بروكسل، وتبنته ثمانٍ من دول السوق المشتركة أي جميع الدول باستثناء بريطانيا.

وسياسية ثانياً ـ كان سان أندريه، سفير لويس الرابع عشر لدى جمهورية البندقية، يدين بشدة الإبطاء والشكوك التي كانت تميز، حسب رأيه، مؤسسات الجمهورية وكان يقول: «تجري المباحثات بالاقتراع وإعادته، هؤلاء السادة يسخرون من كل شيء؛ ولا يمكن أبداً مهاجمة واحد بمفرده»؛ وقبل ذلك ببضع سنوات كان دوق روهان يعلن في الجمعية التي يرأسها: «لستم إلا جمهوريين وكنت أفضل أن أكون رئيساً لجمعية من الذئاب على أن أكون رئيساً لهيئة من الوزراء»، لم نعد في هذه المواقع اليوم وكلمة «ديمقراطية» على جميع الشفاه. ولكن خارج «الشكوك» الملازمة لهذا النمط من الحكومات،

تجدر الملاحظة أن الأسلوب المتحفظ لم يكن سعيداً حتى الآن؛ ولأسباب مختلفة اختارت الهيئات طريق التكامل الوظيفي حيث كان عليها أن تثبت فعاليتها وأن تتصرف بسرعة في مجالات تقنية. غير أن الحل البرلماني لا يضمن هذه السرعة ولا هذه الفعالية. ومن هنا كان لا بد من عمل بيروقراطي في بادىء الأمر، ومن تنسيق سياسي متحفظ أمام المساومات الحادة والحذرة إلى حد بعيد. وهل كانت النتائج أفضل تجاه الرأي العام؟ يؤكد انتقال عدد أعضاء الجماعة من تسع إلى 12 ألاّ وجود لعقبات لا يمكن تجاوزها عندما تعلن الأطراف استعدادها لتوقيع الاتفاق أي منذ توفر الإرادة السياسية. وأما بالنسبة إلى اليونان، فإنّ الصعوبات الأخيرة تطال الزراعة واليد العاملة، بسبب الخطر الذي يهدد بعض الأعضاء الحاليين في حال الفتح المباشر للحدود. وأما المهم بالنسبة إلى الفرد اليوناني فهو المعنى السياسي ـ خارج المشكلات المرتبطة بالأسطول والفواكه والأنظمة المشتركة ـ وهو يعني نهاية العزلة الاقتصادية والسياسية والثقافية، وبالنسبة إلى المجموعة أليس هو العودة الحقيقية إلى الينابيع؟.

وأخيراً نفسية ـ وليست هي أقل العوامل. ومن المعروف أن الرأي العام يتأثر بالوسائل الإعلامية الحديثة، الواسعة الانتشار، وهو أقل تأثراً باجتماعات البرلمان في ستراسبورغ أو اللجنة في بروكسل من إظهار مشاعر الفرح لمشهد الكأس الأوروبية لكرة القدم والكأس الأوروبية للإذاعة والتلفزة الأوروبية...

وفي هذا المجال يشكل التلفزيون وسيلة هامة ـ لم تستخدم بعد ـ في التوحيد الأوروبي، مما لا يستلزم التقليل من أهمية هذه المظاهر واستخدامها بشكل واعٍ.

فإلى أي حد ميزت انتخابات البرلمان الأوروبي في 6 و10 حزيران/ يونيو 1979، ولادة «وعي أوروبي» جديد و «إدراك» جديد للوحدة؟ وقد أعطى المعدل المرتفع للمتخلفين في بعض البلدان الإجابة الأولى؛ وجاءت الإجابة الثانية من تركيب المجلس ذاته حيث إن استئناف المحافظين البريطانيين لعملية الانتخاب قد سهلت ظهور أكثرية من يمين الوسط، وهو أكثر تحسساً لمشكلات «الأمن» في جميع المجالات من تحسسه لمسائل العدالة الاجتماعية، وقد يكون أكثر حذراً تجاه إيديولوجية الدول الشرقية. وقدمت

الإجابة الثالثة بالطريقة التي يحل بها المجلس الجديد مشكلة السلطة التي تبقى أساسية بجميع أوجهها المختلفة بالرغم من مظاهر الالتباس والمماطلة والتصريحات العاطفية. . .

في هذا التحول لأوروبا من الحلم والطوباوية إلى أوروبا الواقعية والديمقراطية، فإلى أي حد تعتبر حملة المؤسسات المتحققة مسؤولة تجاه التيارات الكبرى التي تجتاح العالم في نهاية هذا القرن؟ فإذا كانت أوروبا «العمال» ليست للعصر الحالي في ما يبدو، فإنّ «أوروبا الشباب» لا تستطيع الانتظار. وما يهم هنا هي إرادة العيش معاً، والتفكير معاً وبالتالي أن يتحقق التعاون بشكل أفضل، في إطارٍ مزدوج من الرسوخ والانطلاق.

التجذر بواسطة التاريخ من أجل إدراك المشروع الوحدوي والانطلاق بتحديد جديد للساحة الأوروبية حيث تسجل في داخلها حركة انبساطية وانقباضية. وتكون انقابضية الاستخدام الدائم للحوار على صعيد ضيق، حيث تضمن المعاهدة الفرنسية ـ الألمانية، مثلاً، توافق القوتين اللتين تتبعنا تمزقهما على امتداد القرن الأخير. وتكون انبساطية بالامتداد الطبيعي إلى المستوى العالمي لما فوق الانقسامات السياسية الداخلية والوطنية، وإلى المسائل الملحة لجميع الأنظمة في القارات الأخرى.

وفي هذا المجال الشديد الحساسية لا بد من تحديد القيم الفكرية اللازمة، فهل حانت ساعة قدوم بروميثوس جديد؟.

الخلاصة

ثوابت وتطلعات

1 ـ أزمة الضمير الأوروبي

وحدة أوروبا

سألَتْ يوماً امرأة مثقفة ذات فطنة، من الولايات المتحدة الأميركية، وهي زوجة استاذ جامعي، أحد الأوروبيين لماذا تأخر سكان أوروبا كثيراً لإعلان الوحدة السياسية للقارة. فتذرع الأوروبي بالفروق العميقة بين شعوب هذه القارة الألمان والانكليز، والإسبان والفرنسيين والإيطاليين... ألخ. وأردفت الأميركية مازحة: «إنه لأمر غريب! نحن نجدهم جميعاً متشابهين». كان مع الأميركية حق في ما قالت. فرغم أن الأوروپيين يتميزون بفروق فيما بينهم، إلا أن الأوروپي في ما وراء البحار يعرف لأول وهلة بتشابهه مع الأوروپيين الآخرين وبكل ما تتميز به الحضارة الأوروپية عن الحضارات الأخرى. والتحقق من واقع أوروپا خلال العديد من الأسفار يساهم في إنعاش أمنية وحدتها السياسية. ويجب أن تصبح أكثر من موحدة بل دولة واحدة.

المخاطر التي تهدد أوروپا

قبل عام 1917، كانت توجد مساحة جغرافية، من الأطلسي إلى الأورال ومن المحيط المتجمد الشمالي إلى البحر المتوسط، تلك كانت أوروپا. ومنذ 1917 انقسمت هذه المساحة بالتدريج وخضعت للنير الخارجي وتقسم حالياً إلى قسمين: في الشرق، اتحاد الجمهوريات السوڤياتية الاشتراكية، الذي يحاول بناء حضارة شيوعية، ولكنه لم يصل حتى الآن إلى دكتاتورية جماعية لأرستقراطية من أعضاء الحزب الذي يستثمر البلاد ويتوجه ليصبح وراثياً، ولم يعد الاتحاد السوڤياتي أوروپياً لأن الجمهورية السوڤياتية الاتحادية الاشتراكية لروسيا تمتد حتى مضيق بيرينغ. يسيطر الاتحاد السوڤياتي بقوة السلاح، وفرض دكتاتورية الأحزاب الشيوعية الخاضعة لموسكو، في جملة من الدول المرتبطة به والتابعة له: جمهورية ألمانيا الديمقراطية، پولونيا، تشيكوسلوڤاكيا، المجر، رومانيا، بلغاريا، منفصلة عن باقي أوروپا بـ «الستار الحديدي». وأما

يوغوسلاڤيا، وهي دولة شيوعية، ولكنها عرفت كيف تحافظ على استقلالها، وألبانيا فهما في مواقع وسطية.

وفي الغرب تمتد أوروپا منقسمة إلى عدة دول ذات سيادة، السويد، النروج، الدانمارك، المملكة المتحدة، جمهورية ألمانيا الاتحادية، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، فرنسا، سويسرا، النمسا، إيطاليا، إسبانيا، الپرتغال واليونان؛ هذه هي الدول التي تحاول أن تتوحد، وتكونت بينها أوروپا مصغرة من تسع دول ولكنها لا تزال تقسمها الفوارق الحضارية وذكرى النزاعات والعداوات القديمة والأحقاد والمخاوف، والمصاعب التي تنشأ عن المصالح المتعارضة، بين زارعي الكرمة، ومنتجي الحمضيات والخضار من الفرنسيين والإيطاليين واليونانيين، ومشكلة تقسيم العمل وتكامليته إذا ما ألغيت الحدود الاقتصادية والتعرفة الجمركية. ولم تصبح بعد دولة واحدة. ولم تصبح مستقلة بشكل كامل. وقد شكلت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية محمية للولايات المتحدة، رغم الجهود الاستقلالية لهذه الدول، ولا سيما من قبل فرنسا. وقد اضطرت مختلف الدول الأوروپية أن تربط سياستها الخارجية بسياسة الولايات المتحدة وكانت هدفاً للتغلغل الاقتصادي والثقافي لهذه الأخيرة. فامتلك أميركيون الأرض والمشاريع خصوصاً في فرنسا. وصار المثقفون والعلماء والكتاب والفنانون والمربون، والمشردون، والتائهون يقلدون أمثالهم في الولايات المتحدة.

ويعتقد الجميع أنهم سيبقون ضائعين إذا ما ظلوا منقسمين، فهم تحت رحمة اعتداء من الاتحاد السوڤياتي أو من دولة تابعة له مثل ألمانيا الديمقراطية التي يوجهها ويدعمها الاتحاد السوڤياتي، وتستطيع الدبابات أن تصل إلى باريس في بضع ساعات. وإذا ما هوجمت دولة أوروپية غربية، لنقل إلمانيا الاتحادية مثلاً، فإنه من المشكوك فيه أن تسارع الدول الأخرى إلى نجدتها، وإذا ما فعلوا ذلك، فإن ردة فعلهم ستكون بالضرورة سيئة التنسيق وبطيئة وغير فعالة.

وفي الواقع، فإن دول أوروپا الغربية تواجه بلداً يخصص 30 بالمئة من دخله الوطني للاستثمارات، و63 بالمئة من استثماراته في الصناعة الثقيلة، و15 بالمئة من الانتاج الوطني للميزانية العسكرية ويملك أقوى جيش في العالم، مع مراعاة ما قد يكون عليه جيش الصين. بينما خصصت هذه الدول أهم



31 ـــ عمدة ستراسبورغ شارل فراي يستقبل وزراء الشؤون الخارجية للدول الأعضاء في المجلس الأوروبي (آب/ أغسطس 1949).



32 — رئيسة الوزراء البريطانية مرغريت تاتشر، المستشار الألماني هلموت شميدت والرئيس الفرنسي ڤاليري جيسكار ديستان في ستراسبورغ قبل اجتماع المجلس الأوروبي 22 حزيران/ يونيو 1979

مواردها لرفع مستوى معيشة سكانها. وظلت جيوشها ضعيفة. وليس لديها قيادة موحدة ولا خطة دفاعية مشتركة.

وأما عون الولايات المتحدة فأمر مشكوك فيه. استناداً إلى دورها التقليدي المتأرجح فإنها تعود إلى عزلتها الدورية. ولأنها لم تفهم الشعوب الأخرى بشكل صحيح، وأصيبت بالمرارة والخيبة من مشاعر الحذر والحسد والتمرد والاحتقار والحقد التي تثيرها مواقفها الرعناء في السياسة الخارجية، تجاه النوايا الخيرة في العالم. وفضلاً عن ذلك فإن هناك أميركيين يعتقدون أن أوروبا هي حصة الاتحاد السوفياتي كما هي القارة الأميركية للولايات المتحدة، وقد وجه مثل هذا الاتهام إلى فرانكلين روزفلت بموافقته على هذا الاقتسام في يالطة. وتسيطر حالياً مفاهيم التحليل النفسي على كل شيء في الولايات المتحدة لدرجة أصابتها بالضعف ويعتبر أنصار هذه المفاهيم أن كل إحساس نبيل وكل تصميم خيِّر إنما هو ثمرة صدمة نفسية، في زمن الطفولة، وذات منشأ جنسي وبالتالي فلا قيمة حقيقية لها. ولكن الشعب الأميركي سيتجاوز هذه الأزمة، رغم ضعفه الأخلاقي في هذه المرحلة. ولا تستطيع أوروپا الغربية أن تعتمد على مساعدة عسكرية سريعة وفعالة من قبل الولايات المتحدة.

أوروپا المستمرة، أوروپا الغربية التي فرض عليها أن تكون أميركية هي الآن معرضة لأن تصبح سوفياتية أي روسية. وينتشر هذا المفهوم في أوساط الشعب الروسي بتأثير الدعاية الحكومية. وبالنسبة إليهم، فإن روسيا تحمل للعالم الإنجيل الجديد. فتأتي الشعوب من تلقاء ذاتها وباسم الصداقة لتنضوي تحت ظل قدسية الصداقة الروسية وسيادتها. والبعض مجبر على ذلك من قبل حكامه لذا فلا بد من تأمين الخلاص له. والبعض الآخر لا يريد إدراك هذا الأمر، لذا فمن مصلحته ومصلحة شعبه إجباره على ذلك بالقوة. وتبقى أوروپا الغربية أوروپا، ليس لها إلا طريق واحد للسلامة؛ هو توحيدها وتسلحها.

صعوبات الاتحاد: أزمة الوعي الأوروبي

غير أن الأوروپيين فقدوا الثقة بقوتهم وبتفوقهم الفكري والأخلاقي بل الثقة بأنفسهم. حصل هذا نتيجة الحربين الكبيرتين في أعوام 1914 ـ 1918 و1939 ـ 1945. وقد اندلعتا بإرادة وتأثير الهيئات التي نشأت في الماضي،

وترتبط بمفاهيم العصور الإقطاعية وبالمفاهيم العرقية من عهد الأرستقراطية الروسية والنبلاء الروس والنازية الهتلرية أكثر من تأثير الأوساط الرأسمالية في ذلك، رغم أن هذه الأوساط في جميع العصور تفكر في الحرب لتصفية منافسيها وتسيير شؤونها وأعمالها. ولكن نتائج هذين النزاعين العالميين أظهرت أن الدول والشعوب الأوروبية كانت تضطر لإهمال جميع القيم التقليدية لأوروبا ولاستخدام جميع وسائل الغلبة، من استخفاف بالمعاهدات والتواقيع والعهود، واستعمال جميع وسائل القتل والتدمير، حتى بالغاز الخانق والسوائل الملتهبة، والقنبلة الذرية، واللجوء إلى حرمان العدو من المواد التموينية، ومن المواد الأولية اللازمة لأسلحته وذخائره، والمحروقات، ومحاولات تثبيط عزيمة السكان المدنيين من أجل إجبار الحكومة على الاستسلام، بالقصف الثقيل للتجمعات السكنية، وخطوط المواصلات والمراكز الصناعية، بشكل يؤدي إلى مذابح بين المدنيين والشيوخ والنساء والأطفال، حيث يتعرض السكان لضربات أصدقائهم وأعدائهم أحياناً (في حرب 1914 ـ 1918 كانت المدفعية الفرنسية تقصف المناطق الفرنسية التي احتلها الألمان؛ وفي عام 1945 أثناء «الأسبوع الأحمر» أدى قصف الطيران البريطاني والأميركي الذي استهدف مواصلات الجيش الألماني إلى قتل 25 ألف مواطن من مدينة روان الفرنسية وأحرق وسط المدينة)؛ ومحاولات التجسس والأخبار الخاطئة، والحملات المتنكرة توجه للعدو من أجل بذر الشك وتثبيط الهمة؛ والدعوة في كل دولة محاربة لدعم أخلاق المقاتلين والسكان بطرح مواضيع فضائل وميزات مقاومة الظلم والعدوان وجميع جرائم المعتدي الغارق بالرذائل. فالصورة التي تبادلها الفرنسيون والألمان وكل طرف ضد الآخر تدعو إلى البكاء اليوم والضحك غداً.

فقد جرّت الحروب كل أشكال الحقد والوحشية والكذب. حتى أولئك الذين كانوا يناضلون من أجل الحرية وعظمة الشخصية الإنسانية، اضطروا إلى استخدامها من أجل الغلبة. الحرب هي عار الجنس البشري والأشد سوءاً الهزيمة والاستسلام والخضوع للعدو. والتعارض مع القيم التقليدية لأوروبا التي جرى التذرع بها في الحرب ذاتها، مثل الحق في النضال، بلغ درجة ظلت معها هذه القيم في موقع الاتهام بشكل خطير. ولم يدفع الأوروبيون بعد عنها الاتهام. ولم يؤمنوا بعد بهذه القيم، ولا نقلوها إلى أطفالهم بشكل

صحيح. ومن هذا الفقدان للثقة بالقيم الأخلاقية والاجتماعية والفكرية لأوروبا لدينا اليوم الكثير من المظاهر التي تعيق إكمال الوحدة السياسية الأوروبية.

الانطواء على الذات

لقد عودت الحرب الناس على الصراع من أجل البقاء، وحيث وجدوا بجماعات صغيرة فإنهم كانوا يتكاتفون فيما بينهم. ومن جهة أخرى فقد أحدثت الحروب كثيراً من المظاهر الجديدة، ففتحت أمام العالم آفاق الكثير من التغييرات صنماً للعبادة، فنادوا بالتغيير من أجل التغيير، وكأنه أصبح خيراً بحد ذاته، وفي الواقع إن الجماهير الأوروبية تخاف من مظاهر الجدة. ففي فرنسا، تنادي بعض المجموعات بـ «يجب تغيير هذا»، يريدون رفع مستوى المعيشة، وتخفيض العمل وتوسيع المساواة بشكل دائم. بالإختصار يجعلون التغيير مثالاً أعلى يقرب من الطوباوية. ولكنهم ليسوا على استعداد لبذل الجهد الملائم وقبول التغييرات المترابطة. الجميع، في أعماقهم، يخشون من الجديد ومن المستقبل، وجميعهم ينطوون بشكل غريزي على أنفسهم وطبقاتهم، ونقاباتهم، ومناطقهم وقراهم. إن الخطأ ناشىء عن تصرفات الآخرين ومن أجل الحصول على الأفضل ـ على الآخرين أن يسعوا ويكافحوا وأن يبذلوا الجهد ـ أن يغيروا. والآخرون هم الطبقات الأخرى، والحكومة، والموظفون، والعاصمة، باريس والدولة. من هذا الانطواء على الذات، الأنا الخائف، ولدينا أدلة أخرى، الحركات الانفرادية والانفصالية التي هي ظواهر أوروبية.

و«تبلقنت» كل أوروبا ونشطت الجهود، في كل مكان، لأجل إحياء لغات ميتة أو موجودة على مستوى اللهجات المحلية، وجعلها لغات جديدة، مثل البريتون، والپروفنسال والأوكسيتان، وإعطائها قيمة لغة أدبية ووسيلة لنقل ثقافة شاملة، ومن أجل التعايش مع ذاتها مقابل الآخرين ولا سيما مقابل الحكومة المركزية؛ مقابل باريس بالنسبة لفرنسا رغم أن الحكومة المركزية والإدارة تتألفان من الريفيين، وأن «الباريسيين» هم من مناطق بعيدة عن باريس. من هنا كان الجهد لإحياء فولكلور كامل وفن محلي كامل، من الغناء والرقص والتمثيل المسرحي والعادات، لأجل الإحساس مع الذات المختلفة عن الآخرين في الدولة الواحدة. ومن هنا أيضاً المطالب اللامركزية والإقليمية والاستقلالية التي شكلت مقدمة لمطلب الاستقلال وانفصال الدول والأمم

الحالية والمملكة المتحدة وإسبانيا وغيرها.

إنها لحركة قاتلة لأن الدول الأوروبية الحالية أصبحت صغيرة جداً تجاه ظروف الحياة العصرية. ذلك مظهر قاتل لأوروبا نفسها. ورغم ذلك فإن هؤلاء الأقليميين والاستقلاليين يعتبرون أنفسهم أحياناً أنصاراً للوحدة الأوروبية. قال استقلالي نورماندي ذات يوم أنه يريد أن يكون أوروبياً ولكن ليس فرنسياً، كأن فرنسا أو الدولة الفرنسية على الأقل هي السوء بالنسبة إليه. ولكنه إذا كان صادقاً، وإذا لم يكن يتلاعب بمفهوم أوروبا ضد فرنسا بسذاجة، فهو واقع في وهم كبير، لأنه ليس بالانطواء على منطقة أو جماعة أصغر يمكن للمرء أن يصير أوروبياً، بل بتوسيع الأحاسيس والأفكار والآفاق السياسية. وإذا كان صحيحاً أن هناك تدرجاً من العائلة إلى المدينة؛ ومن المدينة إلى المنطقة، ومن المنطقة إلى الدولة الوطنية، فإنه يبدو من الضروري امتداد هذا التدرج ليبلغ الدولة الأوروبية. ولكن الصحيح كذلك أن هناك تدرجاً داخليّاً نفسيّاً للمواطن الذي يتعلم في بادىء الأمر حب عائلته وخدمتها، ثم قريته ومدينته ومنطقته؛ ثم يوسع أنظاره وحبه وإخلاصه إلى أوروبا. فلا بد من تجاوز المخاوف ومظاهر القلق الدفينة. ويا أيها الأوروبيون غلبوا حريتكم الداخلية على كل مظاهر الانطواء. وانظروا إلى حدود أوروبا، وخذوا بعين الاعتبار كل ما يجب عليكم تجاه أوروبا، ولتصبح موضوع حبكم وأحد أفضل مبررات وجودكم.

أساطير «العصر الذهبي» في مواجهة الحضارة «الوحش الطيب»

ويبرز مظهر آخر لفقدان الثقة، إما برفض القيم الأوروبية وإما ينبغي امتلاك أوروبا لهذه القيم، وتدبير خرافة أسطورية والاعتقاد بأن كل شيء كان أفضل في الماضي، واعتبار هذا الماضي «العصر الذهبي» حيث إن كل شيء كان أفضل هنا أو هناك في أوروبا، وإن «العصر الذهبي» تحقق وانتهى في بولينيزي أو في أمازونيا، أو في حضارات آسيا القديمة أو في الاتحاد السوفياتي؛ أو اعتبار «العصر الذهبي» مؤجلاً للغد. قِدَم، بدائية، طوباوية. كل ذلك ليس فيه شيء جديد. هذا نوع من التباين في أوروبا. رأيناه عند هيرودوتس، في وصفه للجرمانيين بالكثير من الأساطير. وجدناه كذلك عند

مونتيني وروسو في أسطورة الوحش الطيب الذي أنتجته أفلامهم. هذا الوحش الطيب، الكريم، المضياف، الأمين، الهادىء، النزيه، الجميل، السليم، يعيش لحظته، دون هم تجاه المستقبل، ولا خوف منه، ولا يعرف القراءة ولا الكتابة، وهو أمي جاهل، أفلت من إفساد الفنون والعلوم، ووحده يمتلك السعادة، وهو سعيد، هو باختصار يفوق الأوروپيين بكثير! والممتع هنا أن مونتيني وروسو وغوغين لم يقتنعوا بأن الشعوب الأكثر بدائية كانت لها حضارة وثقافة وتقاليد، وقواعد، وخرافات وأعداء، وأنهم عرفوا الخوف والقلق والمرض والجوع والحرب، ولم يُعف أي فرد إنساني من هذه الأمور. ومهما يكن فإن أسطورة الوحش الطيب قد لاقت النجاح، وكانت تبرز بقوة في أوقات الاضطراب والأزمات.

أساطير «العصر الذهبي» في مواجهة الحضارة «الإنسان الجديد»

وكأن أسطورة الوحش الطيب قد تناسخت في صُوَر متعددة؛ فكان «الإنسان الجديد» وسيغفريد عند واغنر، والفوضوي عند باكونين، والشيوعي عند ماركس وتروتسكي، المتحرر من مصادر الفساد والحضارة القديمة والدولة الملكية، العائد إلى الطبيعة، بعد أن استعاد طهارته السليمة وإنسانيته الكاملة، وتحلل من اغترابه، صياداً، فلاحاً وعاملاً وفيلسوفاً وشاعراً ورساماً ونحاتاً، دون أن يستعبده اختصاص مشوّه، واستعاد جوهره الإنساني، وانسجامه البدائي، هو أهل للتطور والقوة والدقة، والعقل والجمال، بشكل يجعله يتجاوز أكمل رجال اليوم، وعمالقة الإنسانية وأرسطو وغوته وماركس!.

أساطير «العصر الذهبي» في مواجهة الحضارة «الحكيم الآسيوي»

فإذا لم يكن حل أزمة الثقة بالقيم الأوروپية يتم بواسطة «الوحش الطيب» في العصر الذهبي القديم، أو القبائل المتخلفة في أفريقيا والأمازون؛ أو الإنسان الجديد للعصر الذهبي لأيام الغد، فهل يكون عن طريق فلسفة الحضارات الآسيوية القديمة، الثابتة أمام التغير؛ فهل يكون ذلك لدى الحكيم الصيني، واليوغي الهندي، والبوذي الياباني؟ ورغم أن هذه البلاد «تتأورب» (تأخذ عادات أوروپية) بسرعة كبيرة، لا زال هناك من الأوروپيين من يتغنى

بالحضارات الآسيوية السحيقة في القدم، ويمتدح تفوقها على أوروپا، ويعتقد بفضائلها الخارقة، ومعارفها السحرية ويزعم أنه يجب الاقتداء بها. وهذا هو ما يفسر ولو جزئياً انتشار اليوغا والزن Zen البوذية في أوروپا. وإذا ما نظرنا إلى اليوغا كرياضة بطيئة تتبع وتيرة التنفس، فالرياضة السويدية التقليدية تفوقها من الناحيتين التشريحية والفيزيولوجية، وإذا أردنا أن ننظر إلى اليوغا من زاوية التأمل الديني بهدف الاتحاد مع الألوهية الحلولية، فإن جميع أشكال الصلاة في الدين الكاثوليكي، التي تهدف إلى الاتحاد مع الإله، تتفوق عليها. وأما بالنسبة للعقائد الدينية والفلسفية ذاتها، إذا ما بذل الأوروپيون الجهد لمعرفة فلسفتهم الخالدة، وفلسفة أرسطو لما وراء الطبيعة وعلم اللاهوت عند توما الاكويني، لأظهروا إعجاباً أقل بالمعتقدات الآسيوية التي غالباً ما يمتدحونها دون معرفة بها. ولكن الأوروپيين رفضوا تفحص ما عندهم من الفضائل وتقييمها واستخدامها، تلك الفضائل التي تفوق كل ما عند سواهم.

في مواجهة الحضارة الأوروپية: السريالية

الأرضية المشتركة للمهتمين بالقديم البعيد، والبدائية والاستشراق والطوباوية تقوم على رفض الثقافة الأوروپية، والاعتقاد الأعمى بضرورة تدمير هذه الثقافة والوقوف ضدها. هذا هو موضوع السريالية منذ 1920 تقريباً. «الثورة أولاً ودائماً». وقد أعلنت مجموعة السرياليين «انفصالها المطلق» عن «الأفكار التي استندت إليها الحضارة الأوروپية». وكانت هذه الأخيرة قد أقامت العلاقات التجارية محل العلاقات الإنسانية، وأنزلت الكرامة الإنسانية إلى مستوى القيمة التبادلية البسيطة. واستنجد السرياليون بالشرق، والهند. ومصر وباليهود. يا أيها العالم الغربي أنت محكوم بالموت. و «نحن الانهزاميون في أوروپا. . . نحن من يعطي يده دائماً إلى العدو». وهم حملوا على جميع القيم القومية والوطنية: «وأكثر من الوطنية التي هي نوع من الهستيريا كغيرها، بل أكثر تحريفاً وأكثر إيلاماً من غيرها، وما يثير اشمئزازنا إنما هي فكرة الوطن التي هي المفهوم الأكثر حيوانية، والأقل عمقاً فلسفياً، ونحاول أن نشغل به فكرنا. . . بلدي الذي أكرهه، ويثيرني كل ما هو فرنسي مثلي بنسبة ما هو فرنسي» [1].

---

(1) نص لأراغون حول الثورة السريالية، رقم 4 في 15 تشرين الأول/أكتوبر 1925، نقله أندريه ريزلر =

وحمل السرياليون على الفن والأدب واللغة من أجل تحرير الذهن الإنساني بتحطيم هذه الثقافة بشكل كامل. ويحاولون كسر قواعدها، وقواعد اللغة، ومبادىء الإنشاء، وفك حلقات الفكر الاستدلالي من أجل بلوغ ما هو «فوق الواقع»، بواسطة الحلم والتنويم والمخدرات. وتميزت حياة الأوروپيين الحاليين بالطابع السينمائي.

«الثقافة المضادة»

منذ عام 1950، قامت حركة مضادة للثقافة في الولايات المتحدة، وأعلنت رفضها لكل مجتمع قائم على القوانين والقواعد، بما فيها الماركسية، وجميع أشكال الاشتراكية والمجتمع الرأسمالي كذلك؛ فالفرد بالنسبة إلى أنصار الثقافة المضادة هو الهدف بحد ذاته. وهو مقدس ولا وجود لأية قيمة فوقه، ويحقق ذاته بالبحث عن اللذة وإشباع الحاجات الشخصية حيث لا بد من إشباع جميع الشهوات دون حدود ودون كوابح، لذا فلا بد من رفض كل إكراه وكل أخلاق وكل قاعدة. وطلب المشروب هو فلسفته المفضلة: «فاستفيدوا من كل فرصة». ويمجد أنصار الثقافة المضادة جميع الانحرافات الجنسية، ويعطون قيمة ثورية عالية لظاهرة اللواط والتهتك. ولا يستنكرون إلا الزواج والعائلة الطبيعية «المتغايرة الجنس والمنجبة» ويمتدحون الاتصال المباشر بين الناس «بالمشاركة» وبـ «الاعياد». ولما كانت اللذة الشخصية هدفهم الوحيد، فلم ينجحوا إلاّ بجعل زمر قليلة من «الأصحاب» يعيشون في جماعات غير ثابتة.

وألقى أنصار الثقافة المضادة بالشتائم على الوضوح والموضوعية والدقة، هي مسائل هامة في الثقافة الأوروپية التقليدية. ويمجدون ما هو غير دقيق وسطحي وتافه وذاتي. ونادوا بالتجوال في العالم، دون هدف محدد ودون بذل الجهد للفهم والإدراك، والجري وراء الأحاسيس الفظة، ويستبعدون كل فكرة استدلالية.

من هنا فإن الأشكال الفنية عندهم و «مسرحهم الحي» الذي يجب على المشاهدين أن يشاركوا فيه؛ و «حدثهم» حيث يجب على الأفراد المعنيين بالوضع أن يرتجلوا ما يحسّون به في لحظة معينة بنوع من الدراما النفسية؛

في كتاب المثقف المخاصم لأوروپا، منشورات PUF، 1976 ص. 81 ـ 83 «آفاق نقدية».

وانتشرت موسيقاهم «الروك» في أوروبا منذ أعوام الستينات، الموسيقى القائمة على تكثيف للأصوات العالية عند المستوى الأقصى للاحتمال مما يحمل المراهقين في عالم وهمي «شبيه بأجواء ما تفعله المخدرات «الناعمة» وتهيء لاستخدام المخدرات «القومية».

ويدرك أنصار الثقافة المضادة غرضية اللذة. ولكنهم لا يستذكرون المستقبل إلاّ برؤى معقدة ورمزية.

وقد استوحوا من السينما الكثير من الأفلام مثل البرتقالة الآلية المليئة بالتعابير الغامضة، والأوضاع غير المتماسكة، وأعمال العنف الوحشية القاسية والسادية والكوابيس والرؤى المعقدة، والداعية إلى كره العائلة والحضارة الأوروبية والغربية بشكل عام. واستوحوا كذلك من المسرح والرواية، لأنهما كانا يتوافقان مع ذوق العصر.

واستخدم أنصار الثقافة المضادة المجلات المتخصصة في قضايا البيئة وعرضوا حماية الطبيعة من الصناعة ومن المجتمع في مجمله.

وتغلغلوا بين الشباب بواسطة الموسيقى والقصة المصورة والمناقشات الموجهة حول مواضيع السخط وعدم الرضى والدراما النفسية التي يكثر تنظيمها في المعاهد وحتى في المدارس المسيحية ويشركون المراهقين وحتى الأولاد بالحركة والغناء والرقص الإيقاعي على مواضيع هدامة.

واستخدموا صرعات الموضة للتأثير على السلوك مثل الشعر الطويل، الموضة التي أطلقت في الستينات؛ وبعض نماذج من اللحى، والثياب الممزقة والوسخة، وألبسة الجينز Jeans الزرقاء التي يرتديها الجنسان.

وأدت الثقافة المضادة إلى ولادة الحركة «الهبية». فجميع من يتبنى هذه الصرعات يتبنى سلوك «الهبيين» الذي يوحي برفض المجتمع الحالي وكل مجتمع.

ولما كانت الحياة الإنسانية لا تنحصر في اللحظة واللذة، وتستتبع رؤية مستقبلية واستخداماً للحاضر والماضي؛ ولما كان لا بد أن تعاش في مجتمع معين، وأن يخضع كل مجتمع لقوانين وقواعد من أجل استمرار حياته، فإن مثل تلك الحركات تستند إلى سلوك الأولاد الذين أفسدهم الدلال المفرط من قبل ذويهم في ظروف البذخ فاعتادوا على تلبية جميع أهوائهم، والهروب من

أي جهد، وتحقيق رغباتهم في كل الظروف، وهذا سلوك شباب لم يعرفوا العلاقة بين السبب والنتيجة وليس لديهم اقتناع بضرورة بذل الجهد، وأن الحياة ذاتها إنما هي جهد، وحركة وتجاوز للذات؛ وتقود مثل تلك الحركات إلى رفض الحياة والإنجاب، والهروب إلى الأحلام والمخدرات والانتحار؛ وإلى انحلال المجتمع بالشلل الداخلي، والغرق في بؤس عام. وفي الحقيقة فإن أنصار الثقافة المضادة هم أناس يريدون الموت. وحاول المربون تجنيبهم كل إكراه وكل تعقيد، فتولد ما هو الأشد سوءاً أي عقدة الانتحار. وكل شعب يريد الموت يموت بلا ريب. وتنتفي الحاجة للانشغال بهذا الأمر إذا كان الرفض لمجتمع الرفاه والعطش للمطلق لا ينطوي على ردة فعل إنسانية سليمة في جوهرها مهما بدت فاسدة.

وفي الواقع فالكثيرون هم بحاجة إلى الحياة التأملية التي هي ذات جوهر مسيحي وتقليد مسيحي، حدودها حياة راهب يبحث عن اللّه في طقوسه وخطبه.

أزمة الكنائس المسيحية

ولكن الكنائس المسيحية تعيش حالة الأزمة. لنأخذ مثلاً الكنيسة الكاثوليكية لأنها تعتبر نفسها الكنيسة الأم. ومن البروتستانتيين كذلك من يؤكد أن الكنائس الأنكليكانية واللوثرية والكالفينية تعاني المشكلات ذاتها. فإذا نظرنا إلى الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، لوجدنا أنها بذلت جهوداً كبيرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من أجل التكيف مع العالم الجديد والحضارة الجديدة التي تفتحت مع المجمع المسكوني الثاني في الڤاتيكان. وإن الكثلكة الفردية للقرن التاسع عشر، الكثلكة الملتزمة بالإحساس والممارسة، قد أخلت الساحة لكثلكة أكثر اهتماماً بالفرد والمجتمع في آن واحد بوحي من الفضائل الإلهية[1]، وأخذت على عاتقها مهمة تغيير الحياة المسيحية بالصلاة الدائمة. إنها تأسر النفوس بالتوجه الرسولي وتطلب من المؤمنين بها «عملاً طيباً إنسانياً من أجل سلامة ذواتهم وسلامة العالم»[2]. ومن الطبيعي أن هذا الجهد لم يستطع تجنب الانحرافات والأعمال الرعناء والأخطاء، من قبل بعض الرهبان

(1) الإيمان، والرجاء، والمحبة أو الحب الروحي للإله ولجميع الكائنات البشرية.

(2) أدريان دانسيت، التاريخ الديني لفرنسا الحديثة، الطبعة الثانية، 1965.

والعلمانيين، فتسببت بمعارضة المتمسكين بالتقاليد؛ بينما كان آخرون مرتبطين بالمجمع المسكوني وحده. واعتبر أولئك من «المتهورين» وهؤلاء من «العقلاء». والطقوس الغامضة التي تركت للمبادرات والخواطر الفردية لمقيمي الطقوس حتى يحدث ألاّ تُعرف جيداً إلى أي عبادة تنتمي. ويعيب «العقلاء» على «المتهورين» أنهم لا يؤكدون بوضوح كاف أو بالمطلق أن الذبيحة الإلهية إنما هي تضحية، والتجديد الروحاني للتضحية الوحيدة ليسوع على الصليب، وعدم التذكير بشدة أو بالمطلق على أن القربان وخمر الكأس يتحولان إلى لحم ودم يسوع الذي هو حاضر دائماً بكليته في الخبز وفي دم الكأس وأنه طالما لم يستهلك الخبز من قبل الرهبان أو المؤمنين فإن يسوع يبقى فيه، وهذا هو أساس التقوى في القداس الاحتفالي. وتمر لحظات لا يعرف فيها المؤمن إذا كان حقاً قد حصل على جسد المسيح، لأنه لا يعرف أبداً إذا كان الكاهن قد قدسه مع نية القيام بكل ما تطلبه الكنيسة.

ولما كان جسد يسوع وحده الذي يجعل المؤمن يحظى بالمشاركة في الألوهية، ويجلب له البركة والحياة الروحية، مع الاقتناع بالانبعاث في اليوم الأخير، والأمل بالذهاب على صليب يسوع للعيش مع الثالوث المقدس في السعادة الأبدية. «اصنعوا هذا لذكري» قال يسوع المسيح. وعاب العقلاء على بعض «المتهورين»القيام بقطع النص، وحصر التفكير بـ «ذكري» وإهمال «اصنعوا هذا» أي ما قام به يسوع المسيح، بتغيير الخبز إلى لحمه والخمر إلى دمه.

وعاب «العقلاء» على «المتهورين» أنهم عبروا في تعاليمهم الدينية ووعظهم وصحائفهم بشكل جعلوا ألوهية المسيح تضحية لإنسانيته (بينما يجب تأييد المجامع المسكونية في اعتبار المسيح إلهاً حقاً وإنساناً حقاً مساوياً للأب في الجوهر)، وهذا ما يزعزع العقيدة الأساسية للثالوث المقدس، الأله الواحد في ثلاثة أقانيم، ويزيل الخطيئة الأولى كشرح وحيد مقبول للتناقضات الإنسانية ويحول دون تعلم وصايا اللّه بل تقام بدلاً منها دعوة غامضة للمحبة، وتبني موقف متسامح أمام فساد الأخلاق والكرامة الإنسانية، وإلقاء ظلال الشك حول المقدسات بتعابير غامضة؛ وإظهار الاحتقار للحياة التأملية في شؤون اللّه وذات الجوهر المسيحي والمصدر الأفضل لمآثر الحب المسيحية، وأن يتاح نمو ماركسية بدائية لدرجة أن مراهقين أعدوا في مدارس مسيحية

يتشربون الماركسية ويجهلون حتى اسم توما الاكويني، في حين أن عقيدة ملحدة تكون بالتأكيد متناقضة مع الكثلكة؛ ويحدث ارتباط بهذه العقيدة، التي لم تكن صحيحة، في وقت تم تجاوزها بشكل كامل. وذهب بعض أنصار التقليد إلى درجة توجيه اللوم إلى الأساقفة، وأحياناً إلى البابا بولس السادس نفسه. ولاحظوا أن التغييرات التي اتخذت في المجمع الثاني في الفاتيكان قد فسرت بضرورات الدعوة للإنجيل، وأن موجة من الاهتداء كان يتوقعها المجددون؛ وفي الواقع فإن عدد الكاثوليك الذين يمارسون الطقوس قد نقص بمعدل النصف تقريباً منذ عام 1964، وأن عدد المرشحين لعمل الرهبنة يتناقص باستمرار.

الحداثة

يعود قسم كبير من الانحرافات في تطبيق المجمع إلى مسألة الحداثة وهي حركة فكرية أحدثتها انتقادات كانْت الفلسفية واكتشافات المؤرخين وتطبيق وسائل الطريقة التاريخية حتى حدودها المنطقية، حتى النقد اللاذع واللامعقول، ونظرية داروين واكتشافات الجيولوجيين والباحثين في المتحجرات والدفع الذي أعطي لمذهب النشوء والارتقاء. لقد أيقظت هذه الحركات المصاعب التي تعرضها العقيدة الكاثوليكية أمام كل فكر.

وكذلك فمن الكاثوليك من أراد تجديد الكنيسة وعقائدها، من أجل تكييفها بشكل أفضل مع الظروف الحديثة للفكر والعمل، ولإفساح المجال أمام المبتعدين عن الكنيسة للعودة إليها، وقد ظهر من الكتّاب والمؤلفات ما حظي باعتبار كبير ومنهم موريس بلوندل Blondel (العمل 1893) لابرتونيير Laberthonniere (بحث في الفلسفة الدينية 1903) إدوار لوروا (ما هي العقيدة؟ 1905)، ألفرد لوازي (الإنجيل والكنيسة، تشرين الثاني/نوفمبر 1902، وحول كتاب صغير، تشرين الأول/أكتوبر 1903)، جورج تيرل (خاصة المؤلفات السرية 1902، 1903)، وكان لأنصار الحداثة مؤيدون في انكلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا. . . وقد أدان پيوس العاشر هذه الحركة (مرسوم صدر في 3 - 4 تموز/يوليو 1907؛ ودورية 8 أيلول/سبتمبر 1907).

وتستند الفلسفة الدينية لأنصار الحداثة إلى مذهب اللاأدريين الذين ينكرون قدرة العقل على المعرفة. فالعقل الإنساني، حسب رأيهم، محصور ضمن دائرة المظاهر أي الأشياء الحاصلة. وليس لديه القدرة ولا الحق لتجاوز

حدودها. وبالتالي فلا يستطيع الارتفاع إلى اللّه ولا يعرف وجوده انطلاقاً من الكائنات. فيناقضون بذلك المجمع الڤاتيكاني الأول. ولكن الدين موجود. وهو نموذج للحياة. ومن أجل تفسيره لا بد من البحث في قلب الإنسان عن الضرورة التي خلقته والشعور الذي عبر عنه. إن ذلك يكمن في العلة الدينية. فالإيمان يكمن في شعور داخلي معين، ناتج عن ضرورة إلٰهية. هذا الشعور هو الوحي. ولا وجود لأي شيء آخر. وبعد ذلك على الإنسان أن يدرك إيمانه. ويحقق ذلك بواسطة قواعد مميزة، ولكنها ذات قيمة رمزية فقط. وتكون الأديان المختلفة صحيحة بقدر ما يسهل فعل الإلٰه في قلب الإنسان. والإيمان عقيدة تتكون عن طريق نمو الحياة وبفضل إعمال التفكير في هذه المقولة الأولية. والكتب المقدسة ليست إلا حصيلة تجارب المؤمنين من بني إسرائيل والرسل الأولين للمسيح، والكنيسة «ثمرة الوعي الجماعي». ودور سلطتها أن تعبر عن مشاعر الأفراد

وفي مجال دراسة الأديان تشكل اللاأدرية قانوناً بالنسبة إلى أنصار الحداثة وهو إبعاد كل ما هو فوق الطبيعة. ويخضع العنصر الإنساني في الدين للقانون المزدوج من التجلي والتشوه. فلا بد إذا من استبعاد «جميع الإضافات التي أضافها الإيمان» و «كل ما هو مخالف لمنطق الأحداث». وجميع الوثائق التوراتية مصنفة ومفسرة حسب هذه المبادىء بشكل يمكن معه إيجاد «تطور حياتي موازٍ لتطور الإيمان وناتج عنه». فالتعليم الديني الأساسي يقوم على «الدعوة لممارسة التجربة الكاثوليكية التي هي وحدها أساس الإيمان».

وفي الواقع، فإن أنصار الحداثة وصلوا إلى هدم الكثلكة انطلاقاً من هذه المبادىء. وحسب رأيهم، فإن العقيدة لا تنص على حقيقة جزئية، بل هي متناسبة مع الظروف وتتغير حسب الظروف، ولا سيما حسب تطور المعارف والعلم. والعقائد ليست إلا رموزاً ناقصة، مقبولة فقط من أجل الممارسة، والدين هو ضرورة دائمة . والسلطة المركزية ترتبط بموافقة المؤمنين، حيث يعتبر البابا والأساقفة ناطقين باسمها فقط.

وكان قداسة البابا پيوس العاشر أمر بإبعاد أنصار الحداثة من وظائف الإدارة والتعليم في مراكز الدراسة والمعاهد الكاثوليكية. ولكن أنصار الحداثة تشربوا ما يسمونه «فكر المجمع» الڤاتيكاني الثاني وحرفوا نصوص المجمع،

وسهلوا تطور ما اعتبر أهم تجربة للكنيسة الكاثوليكية من حيث تأثرها بالإيديولوجيات والبنى الاجتماعية لذاك العصر. فبدل أن تطبع الأفكار، وأنواع السلوك، والمؤسسات بالطابع المسيحي فإن الكنيسة لحقها الفساد وشوهت رسالة الإنجيل وأسلوب الحياة المسيحية بواسطة المؤسسات الاجتماعية وأنماط السلوك وأفكار العصر. تماماً كما حصل في العصر الإقطاعي وفي ظل النظام القديم فإن الكنيسة انطبعت بهذا النظام الذي جعل من التسلسل الكنسي انعكاساً للهرمية الاجتماعية بغض النظر عن دعوة الرب ونداء اللّه؛ وفي العصر البورجوازي المنتصر والنظام الرأسمالي، ظهرت الكنيسة عوناً للرأسماليين والبورجوازيين، بالرغم من الجهود الكنسية الورعة وجهود البابوات اعتباراً من لاون الثالث عشر؛ وكذلك في عصرنا، حيث بدا أن الماركسية انتصرت، فإن أفراد الكنيسة يصبحون من أنصار الملكية الجماعية والاشتراكية والشيوعية. وإن «متهورين» يتذرعون بالقديس بولس، الذي كان أوصى بالخضوع للسلطات القائمة، وامتدح التكيف مع أطراف الحوار: «لقد تكونت بكليتي للجميع». و «العقلاء» يردون أن على القديس بولس، رغم ذلك، ألاّ يهمل شيئاً من الرسالة الإنجيلية، التي تقول: «غالباً ما كنت على حافة الموت، لقد أنزل اليهود بي عقوبة التسعة وثلاثين ضربة بالسوط، خمس مرات؛ وجلدت ثلاث مرات، ورجمت مرة. . . وسفراتي لا تعد، في مخاطر الأنهار، وفي مخاطر قطاع الطرق ومخاطر مواطني، ومخاطر الوثنيين، ومخاطر المدينة، ومخاطر الصحراء، ومخاطر البحر، ومخاطر الإخوة المرائين. . . . وفي دمشق أقام الوالي المعيَّن من قبل الملك أريتاس حراساً لأجل احتجازي، ومع ذلك فقد أُنزلت في سلة عبر النافذة، على محاذاة السور، وأفلت من بين يديه». مثل هذا الرجل، ليس عليه أن يفهم «جعل نفسه كلَّ شيء من أجل الجميع لأجل كسب جميع القلوب» على أنها قبول سهل بجميع أنواع العقائد العلمانية.

«المسيحيون الجدد»

بعض المؤيدين للثقافة المضادة ممن يعلنون ويعتقدون أنهم مسيحيون حقيقيون، ويدّعون أنهم امتلكوا المسيحية السلفية، وباسم هذه المسيحية يكرسون أنفسهم لانتفاضة جذرية ضد الحضارة الأوروبية. وحسب رأيهم فإن هذه الحضارة ستنتهي بسبب خطاياها وخصوصاً بسبب فقدانها للمساواة. وبعد

استعادة الفكرة المسيحية، الصحيحة جداً عن المساواة الجوهرية بين الكائنات البشرية، أعطوا لها المعنى التالي. فيسوع المسيح لا يحب الثقافة، ولا يحب العلماء ولا الفلاسفة، ولا البنائين، ولا الأقوياء من ناحية المعرفة أو الثروة أو السلاح. واللامساواة الفكرية ليست عادلة. ويتطلب تثبيت العدالة اعتبار الآخرين مثل الأولين. ولا بد من إجراء ثورة ضد القادرين أكثر مما هي ضد الأغنياء. وسيعيد سيدنا تثبيت الأمور، في رؤيا مخيفة عن نهاية العالم، وكأنها ثورة كبيرة شعبية وعادلة حيث يباد الأولون، ويصبح الآخرون أولين. ومن هنا يجب رفض المشاركة بهذه الحضارة المدانة، ورفض الإنجاب، ورفض الصناعة التي تُعدّ لنا رؤيا الدنس، ورفض العلم والتعليم والثقافة، والخدمة العسكرية والوظيفة العامة.

وقد لحقت المسيحية الجديدة بالتعاليم الثورية التي تقول إن الفروق الفكرية تأتي من البيئة وحدها وليس بفعل الوراثة، وبينما تبدو الأعمال الحديثة أنها تؤكد أن الوراثة تقرر ذكاء الإنسان بنسبة 80 بالمئة، فإن المسيحية الجديدة قد عززت الفكرة المركزية للتربية المعاصرة حول ضرورة النظر إلى الآخرين مثل الأولين، وأن يستجيب التعليم لحاجات ذوي الموهبة الأقل وأن يمنع ذوي الموهبة الأعلى من تجاوز الآخرين. وهكذا فإن «المسيحية الجديدة» تعزز الثقافة المضادة، وتساهم بتقويض الحضارة الأوروبية وتهديد وحدة أوروبا بالمخاطر[1].

2 ـ قوة أوروبا

يرتكب الأوروبيون خطأً كبيراً عندما يشكون في قدرتهم ولا سيما سكان أوروبا الغربية. وإن أفول نجمهم النسبي في العالم، وبعض مظاهر الضعف، والسيطرة الخارجية من التحكم الروسي أو النفوذ الأميركي، كل ذلك يظهر في الواقع انتصاراً كبيراً لأوروبا. بفضل ما أنتجته أوروبا من العلم والتكنولوجيا وأنظمة الحكم والإدارة والتعليم والتربية يستطيع العالم منازعة أوروبا ذاتها، والأفكار الأوروبية هي التي توجه العالم، رغم أنها ليست كلها جيدة، ورغم أنها حرفت باتجاه السيطرة بالقوة واستغلال الجماهير بواسطة مجموعات

(1) انظر لويس باولز، الكنيسة وزوال الغرب، عناصر لأجل الحضارة الأوروبية، أيلول/ سبتمبر. تشرين الأول/ أكتوبر 1974، ص 7 ـ 9.

الثوريين المحترفين. وإذا كانت الترجمة الفرنسية للكتاب الأحمر الصغير لماوتسي تونغ تطابق الأصل فعلاً، فإنها تشهد أن هذا الكتاب ـ التوراة ـ لا يحتوي على شيء مما هو صيني. إنه خليط من الماركسية ـ اللينينية ومن الحس المشترك، وقد قال عنه غاكسوت بحدة أكبر إنه خليط من أفكار لينين وجوزيف پرودوم[1] Prudhomme (هذا الأخير هو غير پرودون الاشتراكي الفرنسي الفوضوي ـ المترجم).

إن القوى الكبرى في يومنا هذا تستخدم المهندسين والآلات من أوروپا الغربية. ومن الأمور البارزة جداً في أن الولايات المتحدة لن تستطع حتى الآن أن تستغني عن المثقفين الأوروپيين رغم ما لديها من جامعات ممتازة. ويغادر، حالياً كل سنة، الألوف من العلماء والأساتذة، والمهندسين والتقنيين في مختلف المجالات، الجزر البريطانية وألمانيا الاتحادية والنمسا وسويسرا وفرنسا. . . إلى الولايات المتحدة للإقامة المؤقتة أو الدائمة، والعمل في المختبرات، ومعاهد البحث والجامعات والمصانع. وبدون هذه المساهمة من الأدمغة والطاقات الفكرية الأوروپية المعدة تبعاً للثقافة الأوروپية فإن الولايات المتحدة لا تستطيع الاستمرار في بحثها العلمي، وتقنياتها وصناعاتها التي تمثل أعلى مستوى في العالم، كما أن متاحفها وحتى مكتباتها تصاب بالفقر دون مشترياتها الضخمة من الأعمال الفنية والمخطوطات والكتب من أوروپا. وفي عامي 1975 ـ 1976 أقامت مؤسسة ڤولسڤاكن مصنعاً لها في الولايات المتحدة ولم تقم شركة فورد بمثل ذلك في ألمانيا. وحتى في يومنا هذا فإن الأوروپيين يمثلون ضرورة لعظمة الولايات المتحدة. ويطلب الصينيون الآن من أوروپا الغربية الآلات والمصانع.

ويبني الاتحاد السوڤياتي أيديولوجيته على عقيدة صاغها في بادىء الأمر رجال من ألمانيا الغربية. ويعتقد البعض أن الروس قد شوهوا هذه العقيدة وحرفوها، وأنهم قد اختصروها وجعلوها جافة. ويستمر الاتحاد السوڤياتي باستعادة المسائل التي بحث فيها المؤرخون في أوروپا الغربية، ومحاولة إعطائها حلولاً ماركسية صنعها بإدخال الأحداث رغماً عنها في إطار رسوم بيانية تعسفية ومختصرة. فالأفكار المسبقة والتخطيط والطوق الجديد

(1) المذهب القائل بأن الله والطبيعة شيء واحد. المترجم.

البوليسي، كل ذلك أدى إلى خنق الذهنية المبدعة في الاتحاد السوفياتي، وبالرغم من الميزات الفردية لعلمائه ومهندسيه فإنه قد تخلف في السباق التكنولوجي ما عدا في مجال التسلح فهو مضطر إلى أن يطلب من الغرب المصانع الضخمة للشاحنات والسيارات والترابة، وأوكسيد الألومينيوم، ومختلف الصناعات الكيميائية والألكترونية ويسارع الأوروپيون إلى تزويده بها. فإن ثلث محصوله من الشمندر السكري يصنع في مصانع اشتراها من الغرب. وثلث الانتاج الروسي من البيرة تخرج من مصانع البيرة التي أقامتها مؤسسات أوروپية. ويشتري السوفياتيون قليلاً من رخص الامتياز الغربية، ويفضلون شراء المصنع بكامله، حتى تسليم المفاتيح. ويسمح لهم بتقليد النموذج المكتسب في بادىء الأمر. ويعهدون إلى المؤسسات الأوروپية بالمسؤولية عن مجمل عمليات إنشاء الوحدة الانتاجية من رساميل ومهندسين وأحياناً من العمال.

ولا يخشى الأوروپيون أن يلحق الروس بهم، حتى وإن باعوا أحدث التجهيزات، لأنها لا تلبث أن تصبح قديمة، ولدى الغربيين التفوق والقدرة على التجديد. وفضلاً عن ذلك فإن هذه المصانع المنشأة في الاتحاد السوفياتي تتطلب من العمال نسبة مرتين إلى ثلاث مرات ما يتطلب ذلك في أوروپا، «فالانتاجية ونظام العمل... يعتبران من أسرار أكثر الهيئات النقابية الأوروپية». ويقال أن الغربيين هم الذين سيبنون برساميلهم وتقنيتهم وعمالهم الفنادق الضرورية لدورة الألعاب الأولمبية في موسكو لعام 1980.

ولا يستطيع الاتحاد السوفياتي تزويد بلدان العالم الثالث إلاّ بإيديولوجية ضد امبريالية الذين أزالوا استعمارهم لها، من أجل إسدال ستار النسيان على كونه بقي البلد الاستعماري الوحيد في العالم؛ يضاف إلى ذلك أن بلدان العالم الثالث تبيع منتجاتها وموادها الأولية إلى أوروپا وتشتري منها احتياجاتها، وجميع تجهيزاتها الانتاجية. وقبل عام 1973، أظهرت أوروپا الغربية تطوراً في حجم مبادلاتها التجارية بنسبة 12 بالمئة سنوياً، وإنتاجية أعلى وفعالية أكبر مما لدى الاتحاد السوفياتي، وقدمت لشعوبها ازدهاراً ووسائل عيش مجهولة لم تعرفها موسكو ولا لينينغراد. واستناداً إلى الإحصاءات التي نشرها البنك الدولي عام 1975، ارتفع الناتج الوطني الإجمالي للفرد في الاتحاد السوفياتي إلى 2030 دولاراً وبمعدل نمو 3,6

بالمئة سنوياً؛ في حين بلغ الناتج الوطني الإجمالي للفرد في فرنسا 4540 دولاراً بمعدل نمو وسطي 4,7 بالمئة سنوياً. وإن ما بين 80 إلى 90 بالمئة من عائلات أوروبا الغربية يمتلكون جهاز راديو وجهاز تلفزيون وغسالة كهربائية.

وتحتفظ أوروبا بقدرتها على الخلق في جميع المجالات وبإنتاجية أعلى ممّا لدى معظم الشعوب الأخرى. وبطاقة تفوق جميع المقاييس حتى في المجال الصناعي. وإذا ما شكلت أوروبا الغربية دولة واحدة، فإنها ستكون قادرة على صيانة استقلالها وثقافتها ومثلها الأعلى، وبدون شك ستلعب دور الحكم والمصلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين، التي تتزاحم من أجل الهيمنة على العالم، وتهدد السلام العالمي تحت ستار الإيديولوجيات المختلفة.

وماذا إذاً، هذا النقد الذاتي الجامح للأوروبيين وهذا الإيمان بأسطورة الماركسية التي أصبحت مقدسة وهذا الانغماس في أساطير اليساريين والفوضويين ومحبي التحرر. . .؟ إنهم أقل قلقاً ممّا يبدو للوهلة الأولى! فالنقد الذاتي، وإن بدا قاسياً هو حقيقة أوروبية ثابتة، إنه (في حال كونه عميقاً) ميزة العقول الحية والشخصيات القوية. وليس بمقدور جميع الناس ولا جميع الشعوب أن يعرضوا مثلهم الأعلى وأسلوب حياتهم للبحث والتأمل وإجراء المقارنات فيما بينها، وكشف المتناقضات ونقاط الضعف فيها، ومخالفتها للمنطق من أجل بلورة نظام أفضل.

ولا شك في خطورة إسقاط هذه الرؤية على شعب آخر من مغامرة التسليم بها؛ كما أنه لأمر ضار تكوين آراء مسبقة، كما يفعل العديد من الأساقفة والمثقفين، والكوادر والعمال الذين يغامرون بإعطاء السلطة يوماً للماركسيين بأصوات عديمة التبصر، واللجوء بعد ذلك إلى إبداء التأسف بمرارة، عندما يكون قد مضى أوان الرجوع إلى الوراء والعودة إلى الحرية. ولكنهم إذا عرفوا تجنب هذه المناورة فكل الآمال ممكنة. والخطر الوحيد للنقد الذاتي، هو عدم السير به حتى النهاية القصوى وأن لا يطبق على الآخرين، على جميع الأنظمة القائمة، إنه النقد الذي نطبقه على أنفسنا. فهنا يمكن أن نثق بالأوروبيين، عندما يتاح لهم الوقت لذلك ففي الحركة يصل

أشد الناس إصراراً على رؤية جانب واحد للقضايا، إلى الإمساك بمجمل الواقع وبلوغ الحقيقة. والنقد الذاتي، الذي يشمل النقد أيضاً، هو مظهر لحيوية أوروبا. وأننا نستطيع أن نثق بالأوروبيين.

3 ـ شروط وحدة أوروبا

فما هي إذاً الشروط التي لا بد منها من أجل إيجاد أوروبا موحدة في دولة أوروبية واحدة، من صنع أوروبا ذاتها وليس بواسطة قوة خارجية؟ ما هي هذه الشروط التي تصبح وسيلة لكي لا تكون أوروبا مجرد امتداد جغرافي بل لتكون الحضارة الأوروبية مستمرة في الحياة، متابعة الحركة والتطور؟ والشرط الأساسي أن تبقى أوروبا وفية لبعض القيم التي ميزتها منذ فجر تاريخها، ووجدت طيلة حياتها. وهذه القيم تخصها هي، وتُبرز عند حد معين التماسك على الأقل. هي أسس الحضارة الأوروبية ومستند الكيان الأوروبي.

احترام الشخصية الإنسانية

قبل كل شيء برز الميل الأوروبي إلى تقدير الشخصية الإنسانية، فكل إنسان هو القيمة الأولى، وله طابع مقدس قبل جميع القيم الأخرى. وأوضح مظهر لقيمة الإنسان هو مفهوم حقوق الإنسان. وصيغت هذه الحقوق العامة في مواثيق الأمم المتحدة لعام 1948، رغم الاختلافات في بعض التفاصيل. وعندما أنيط باللجنة الفرنسية للعلوم التاريخية تحضير تقرير حول حقوق الإنسان لعرضه أمام المؤتمر الدولي للمؤرخين المنعقد عام 1975 في سان فرنسيكسو، أعلن الصينيون والهندوس الذين وجه إليهم التقرير لبحث شؤون حقوق الإنسان في الحضارة الصينية وحضارة الهندوس أن هاتين الحضارتين لا تحتويان على شيء يقربهما من حقوق الإنسان كما يفهمها الأوروبيون، فقد ظهرت هذه الحقوق كمفهوم أوروبي خاص. وبدا لهم مبرر هام لهذا الفارق هو أن هذه الحضارات إنما هي حلولية[1] أو مادية، وليس لديها مفهوم واضح عن شخصية الإنسان.

ومما لا شك فيه أن كل حضارة تحتوي على مفاهيم لبعض حقوق جماعات معينة، ولكن الحضارة الأوروبية وحدها تطورت منذ القدم وبشكل

(1) المذهب القائل بأن الله والطبيعة شرع واحد ـ المترجم.

موازٍ لمفاهيم الشخصية الإنسانية، والحقوق المقدسة لهذه الشخصية، التي صاغها الأوروپيون بشكل إجمالي. ويبدو من هذه الصيغة أن مفهوم إلٰه شخصي مفارق، يكون الفرد الإنساني على اتصالات مباشرة معه، قد لعب دوراً كبيراً؛ وبالتالي فإن المفهوم المسيحي للثالوث المقدس، مفهوم الإلٰه الواحد في ثلاثة أقانيم.

وقدمت الحضارة الإسلامية التجربة المعكوسة. واستمدت فكرة اللّٰه المشخَّص والمفارق من أسفار موسى الخمسة. وهي من بين جميع الحضارات الآسيوية والأفريقية الأقل بعداً عن المفهوم الأوروپي لحقوق الإنسان.

وقُدمت تجربة عكسية أخرى لدى مناقشة التقرير حول حقوق الإنسان في مؤتمر سان فرنسيكو. وكان المؤرخون في غرب الستار الحديدي جميعهم مع حقوق الإنسان. وأما المؤرخون شرق الستار الحديدي فكانوا ملحدين وماديين رسمياً، وعبروا عن تحفظات عديدة حول حقوق الإنسان. وبالنسبة إلى السوڤياتيين كانت حقوق الإنسان تعني إمكانية الحصول على المسكن واللباس التي تلزم المجتمع بتأمينها لأعضائه، إلى جانب أنها ضرورية وتلبي متطلبات العيش، ولكنها في الحقيقة ليست أكثر من جزء من حقوق الإنسان من القضايا المملّة للعصور البورجوازية وأنه يجب التخلص منها. ومن الطبيعي أن كل إنسان ذي حس سليم، يعرف جيداً أن ظروفاً تمر لا يبقى ممكناً فيها احترام حقوق الإنسان بكاملها، في زمن الحروب الخارجية أو الأهلية، وزمن المؤامرات ضد الحكومة؛ وأن بعض حقوق الإنسان قبل الحرية الفردية، وحرية التعبير للرأي العام، لا بد أن تُترك جانباً لزمن معيّن، عندما يكون احترامها يهدد بالأخطار الوجود ذاته للمجتمع بأسره. وفي بعض الأوقات تبدو السلامة العامة أولى القيم إذ لا بد من انتصار المصلحة العليا للدولة. ويعرف هذا كل إنسان وبالأحرى كل أوروپي، ولكن حقوق الإنسان التي لها بذاتها قيمة دائمة وشاملة، لا بد أن تصان كمثل أعلى. وعلى كل أوروپي أن يضعها باستمرار نصب عينيه، ويبحث بثبات في كيفية تحقيقها، وإدخالها في الممارسة اليومية، وألاّ يضعها جانباً إلاّ في حالات خطر الموت بالنسبة إلى الفرد وَالدولة وأوروپا.

التميز الفردي من أجل الخير المشترك

لقد أدّى احترام الشخصية الإنسانية إلى ظهور نوع من التميز الفردي في أوروپا، وهي إمكانية الفرد أن يقدِّر بذاته ما هو لخيره ومصلحته ومصلحة الجماعة، ويتخذ قرارات ومبادرات على مسؤوليته. وفي الواقع فإن أوروپا قد عرفت أشكالاً مختلفة من العائلات ومن التنظيم الاجتماعي للعمل اليدوي والفكري. ولكن الفرد في أوروپا قد تمتع بأكبر قدر من حرية الحركة، وفيها حقق بالتدريج أكبر قدر من الحرية والتميز الفردي. ما جعل أوروپا تتميز بذلك عن المجتمعات الأفريقية والآسيوية. فظهر الفرد فيها محباً للعمل، ما أتاح كثرة في الانتاج والإبداع والاختراع، والاكتشافات من العوالم الأخرى، ومن المشروعات من كل نوع. وما أدّى في بعض المراحل ولدى بعض الأمم، إلى جعل الفرد صنماً يُضحى بالخير العام في سبيله. وفي أوروپا تحقق التوافق بين التميز الفردي والمصلحة العامة فبدا ذلك إحدى قيم أوروپا الأساسية.

وأدّى احترام الشخصية الإنسانية إلى النمو التام لهذه الشخصية، جسداً وفكراً وروحاً. وأزيل دور كل عقيدة أو ممارسة تعيق هذا النمو. ويبدو هنا مثل السويد نموذجياً. فالسياسة المالية فيها تعيد توزيع الدخل الوطني. وتشريعها الاجتماعي يحمي الأفراد أمام جميع المخاطر، من المهد إلى اللحد. ولم يلجأ الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي ظل في السلطة حتى عام 1967 إلى تأميم مبدئي لوسائل الانتاج. وكان همه تحقيق الفعالية التقنية واحترام الإدارة الخاصة، وترك الحدود مع الخارج مفتوحة. وحافظ على ربط الأسعار بالسوق العالمية. فأبقى في السويد رأسمالية احتكارية، حيث تشرف بضعة عشرة عائلة على أهم الصناعات التي تنتج للسوق الخارجية. وانتظم الاحتكاريون في اتحادات يديرها بضعة أشخاص، وتشارك النقابات في تأمين فعالية هذه الاحتكارات. ونظموا صفوفهم على غرارها. وكسبوا مقاعد لهم في مجالس الإدارة. فبدا أن جميع الفئات الاجتماعية تستخدم مقولات ذهنية واحدة.

وينشأ الفرد على أساس نظام موحد للقيم منذ المدرسة، ويتمسك بالتوافق معها طيلة حياته. فالقيمة السائدة هي المنفعة المادية وتشتق منها قيم الأمن والرفاه والالتزام بالأعراف المقررة. وتبرز المفاهيم الأخلاقية في

محتواها الاجتماعي، فالجريمة تحدد بأنها انحراف اجتماعي. والهدف الاجتماعي تحقيق لما هو أكثر راحة وارتياحاً في الحياة الاجتماعية. وقد نُسي التاريخ ولا وجود لما هو فوق المجتمع. ولا هدف محدد في المستقبل، لقد تحول الحب إلى العملية الجنسية، كوظيفة بيولوجية بسيطة. والتميز الفردي والشخصي مشكوك بهما. وقد تخلت الشخصية الإنسانية هناك عن جزء كبير من ذاتها. فدفع المقابل يخفض مستوى الكائن الإنساني. وفوق ذلك كله فإن قلقاً مميتاً يسيطر على هذا المجتمع الذي تعرّى من المبررات الإنسانية للحياة.

ومن الطبيعي أن احترام الشخصية الإنسانية يفرض احترام توالي النوع الإنساني وقبل ذلك المفهوم الإنساني. واحترام الطفل الجنين، ورفض كل أشكال الإجهاض وقتل الأطفال.

حب الحقيقة

ونجد في التاريخ الأوروبي قيمة أخرى ثابتة، مميزة على الأقل منذ عهد اليونان في القرن السادس قبل المسيح، تلك هي حب الحقيقة. ويعزز المرء هذا الشعور عندما يرى النازيين في فرنسا والسوڤياتيين في موسكو ولينينغراد يصرحون ألا وجود للحقيقة، بل فقط آراء مفيدة، وخرافات نافعة، وقوى متحركة، وأن من يمتلك القوة المادية أو الفكرية يسير مستقيماً في اتجاهه الخاص أو يفرض حقيقته الخاصة. ويعرف هذا الأمر منذ جورجياس وپروتاغوراس. وتعرف كذلك الاستنتاجات. ولكن رغم تبني هذه الآراء من قبل بعض الأوروپيين، فإنهم في مجملهم يتمسكون بالحقيقة دائماً وبوسائل الوصول إليها كإحدى القيم الأساسية بالنسبة لهم. فالحقيقة تعني تلاؤم الذهن مع الواقع أو توافق الفكر مع ذاته. وأما وسائل بلوغ الحقيقة والمنطق الأسطوري، أو هذا الفن القياسي الذي أشار إليه الماركسي لوفيڤر ولاحظ أن منطق هيجل والماركسية لم يلغيا هذا القياس بل تضمناه؛ وفن البرهان والمحاكمة الرياضية؛ والاستنتاج والتجريب والمحاكمة التجريبية. وقد تمكن اليسوعيون من الوصول إلى پكين في القرنين السابع عشر والثامن عشر، استناداً إلى ما حملوه من المعارف الفلكية بقدر يفوق معرفة الصينيين؛ حيث أدهشت نظرية أوكليد والقياس المنطقي كبار رجال البلاط الصيني في ذاك العصر

وتعلموا منه البرهان الذي لم يكن لديهم أية فكرة عنه. وكان العلم قد ولد في أوروپا عند اليونان وتطور في أوروپا بشكل أساسي. والعلم هو الذي حول ويحول العالم. والحقيقة هي قاعدة كل علم وكل معرفة علمية أو بحث علمي؛ وحب الحقيقة ووسائل بلوغها يحمل معه الذوق النقدي والشك. والذهنية النقدية ووسيلتها الأساسية، الطريقة التاريخية، يشكلان امتيازاً أوروپياً. واحترام الحقيقة والنقد قيمة أوروپية أساسية.

الحرية

ويرتبط البحث عن الحقيقة واحترام الشخصية الإنسانية بالحرية. وكان هذا اعتقاد الأوروپيين من اليونانيين والرومان إلى فرنسيي العصور الوسطى والنظام القديم. وقد قارن جان بودين وشارل لويزو، في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر بين حرية الفرنسيين تحت السلطة المطلقة للملك وبين استعباد الأتراك في ظل السلطان وبين عبودية المسكوبيين في ظل القيصر. وحسب هذه المقارنة فإن السلطان والقيصر كانا يملكان كامل التصرف بشخص رعاياهم وخيراتهم على طريقة العبيد. ولم يكن ملك فرنسا كذلك. وكان بلاطه ساحة للأدب السياسي. وكانت هذه الحرية عزيزة على قلوب الفرنسيين والأوروپيين. وباسم الحرية صارع ميلتياد وتيميستو كل النفوذ الفارسي في ماراكتون وفي سلامين؛ وباسمها صارع جوفر پيتان الألمان في عهد غليوم الثاني في المارن وڤردان، وباسمها كذلك صارع لوكلير ودولاتر نازيي هتلر في ستراسبورغ وكولمار. الحرية في جميع وجوهها قيمة أوروپية أساسية. «حرية الفرد على الدوام مرتبطة بالحرية العامة، والحرية العامة بحرية الفرد[1]».

وتتضمن الحرية التسليم بأن ينظر كل واحد بشكل إيجابي إلى وجود الآخرين كما هم، في تعددية من القناعات والآراء وأن يعترف كل واحد بأن التشابه والاختلاف من الأمور الطبيعية، وأن يقر بقيمة وجهات النظر، وتتضمن الحرية انتظام الناس الذين يتشاركون فيما بينهم في نظام مشترك وعام. وتتطلب الحرية توافقاً على مبدأ العدالة الذي يحدد على الأقل الشروط الدنيا للحياة

(1) ريمون پولين، الحرية في عصرنا، باريس، ڤرين، 1977 ص 102.

المشتركة، أي أنه يرسي أساس نظام من التناسب ينظم العلاقات بين القيم فيقيم نظاماً من القيم والحقوق والواجبات والصلاحيات بشكل يمكن التعبير عنه بالأقوال المأثورة «لكل ما يخصه» و «لا تؤذ أحداً»، وعامل الآخرين بما تحب أن يعاملوك به»، وتفترض هذه الأقوال أن يتم الاتفاق حول ماهية ما يخص وما يضر الآخرين، وما نحب أن نعامل به. وتتضمن الحرية نظاماً من القوانين التي تحدد نظام التناسب، ونظاماً من العلاقات السلطوية لتجمع أعضاء المجتمع وإتاحة تنفيذ القوانين. وتتضمن الحرية بالتالي نظاماً اجتماعياً وأيضاً سياسياً. وكذلك الإيمان بالمجتمع السياسي لكلٍّ منتظم.

ورفضت أوروبا دائماً مزاعم بعض الأوروبيين في الحرية المطلقة. ويعني هذا في العمق رفض ادعاء الذين يريدون القيام بما يعجبهم في أي وقت، ضاربين عرض الحائط بالأنظمة العامة التي تفرضها القوانين والعادات والأعراف والحياة الواقعية. هذه الحرية المطلقة ليست إلا نفياً صرفاً لمعطيات الواقع والوضع العام والظروف، للآخرين ولتوالي الزمن، للتاريخ وللمستقبل. وبلغ الأمر بدعاة الحرية المطلقة إلى تأليه الفرد في وحدانيته وفي تميزه وفي ذاته. هذه الذات مقدسة كاملة، صافية، كل شيء مباح لها، لأنها تقدس كل ما تقوم به. إنه التميز الفردي الجذري، والتميز الآني الجذري، كان الحاضر المقدس بدون غد أو الفعل بدون ردة فعل. ولا تصبح الحرية مطلقة إلا عندما يغيب التفكير المطلق ويصل الأمر بمؤيدي الحرية المطلقة إلى إدانة المنطق والقواعد والوضوح والكتابة، وإلى أن يعبروا بكلمات منعزلة، ومقاطع منفصلة. الحر المطلق يقطع إذاً الاتصال بالآخرين. ويقيم في الوحدة، داخل أهوائه، ويرفض الآخرين وينكرهم، وهذا ما يقود إلى التوحش حتماً، وإلى العنف والرعب. وتبدو الحرية المطلقة نهاية لكل مجتمع ولكل حرية.

وأما المدرسة التحررية، فإنها تطرح الحرية كمبدأ لقيمة الإنسان، كقيمة مقدسة، قائمة على أهلية وحق الفرد بذاته، وفي نهاية المطاف بحسن استخدامه للحرية الخاصة. وتعترف التحررية بأن كل مواطن يوجد كعنصر في

---

(1) استعملت تعبير التحررية بدلاً من «الليبرالية»، رغم ما يبدو من الاختلاف بين التعبيرين للوهلة الأولى. المترجم.

جماعة سياسية وكوسيلة ضرورية ومقدسة لوجوده. ويعتبر الإنسان مؤهلاً بعقله ليفهم أن الحرية والمجتمع يتضمنان اتفاقاً إجماعياً بالعيش في ظل قاعدة عامة مشتركة، وبموجب قانون تضعه وتطبقه سلطة مشتركة هي السلطة العامة، وبموافقة الأكثرية الاجتماعية. ولكن التحررية عمل إيماني بوحدة الحرية والعقل الذي يدفع مبدأ الحرية إلى نتائجه القصوى، وأحياناً إلى التميز الفردي المطلق، إلى ما وراء إمكانية فعلية. ويقتنع كل فرد بأنه وحده المسؤول عن إخضاع نفسه بنفسه. ومن هنا فإن جميع عوامل الإكراه من قبل المجتمع والدولة تفسد الحرية. و «تميل التحررية إلى الأخذ بالمبدأ القائل بأن الحرية لا تصان إلا بالحرية ولا تربى الحرية إلا بالحرية، واعتبار هذا المبدأ مقدساً». وتناقض هذه الحرية مع المساواة في الحياة الواقعية يفترض إزالة الحريات الفردية والحرية التي تعمل دائماً كمبدأ مميز، وبالتالي غير متساوٍ. وتعتبر التحررية الكلاسيكية الجمعيات و «التكتلات» مناقضة للنظام الحر. ولا ترغب في أن ترى أمام السلطة السياسية إلا الأفراد بشكل مبعثر. وينبغي على المجتمع والدولة أن يضمنا تعايش الأفراد.

وكان النظام التحرري متقاربا في المجتمعات الأوروبية الغربية في القرن التاسع عشر وحتى عام 1914. وكان يتوافق مع تفوق الطبقات العليا، ومع الوجهاء على الأقل. ومنذ نهاية القرن التاسع عشر، وبعد الحربين العالميتين بشكل خاص، تخلت الجمعيات الجديدة والنقابات والشركات والاحتكارات والاتحادات، والجماعات الإيديولوجية المنظمة في قوى ضاغطة، عن الإقرار بالفروق الاجتماعية، وأرادت كل منها تحقيق الغلبة لإيديولوجيتها الخاصة، جعلت الموقف التحرري صعباً أكثر فأكثر. وكانت التحررية وسيلة قوية للانتقال من مجتمعات النظام القديم إلى المجتمعات المستقبلية.

الملكية

وكانت أوروبا تتعلق بالملكية دائماً عبر القرون، ولا سيما بملكية أرباب العائلات. وليس بالضرورة الملكية المطلقة لساكني روما القديمة، بحقوقها التقليدية الثلاثة باستخدام الملكية، والتمتع بالثمار، وبانتقال الأرض إلى الوراثة، وبحق بيع هذه الولاية، وصيانتها ضد نزع اليد عنها. وخضعت الأرض ذاتها لنوع آخر من الحق هو حق «السيادة المباشرة»، وهو ملكية

حقيقية تلزم الفلاح بتقديم الإتاوة والخدمات لصاحب الأرض. واعتبر الأوروپيون هذه الملكية ضرورية للحرية ولممارسة حقوق الإنسان. واعتبر المنظرون الانكليز، في نهاية القرن السادس عشر وبداية السابع عشر الملكية هي الأساس الذي تستند إليه الحرية. فالإنسان يتمتع بحريته الفردية لأنه يملك جسده. ويكمن أحد أسس مقاومة ضريبة الدولة التي قبلت ببطء وبصعوبة أنها كانت تعتبر نيلاً من حق الملكية. ولم تكن مقبولة إلا في حالة الضرورة المطلقة وشرط موافقة المالكين. وكان الإعلانيون يعتبرون حماية الملكية واحداً من واجبات الدولة الأساسية.

وكان الأوروپيون ينفرون من الملكية الجماعية، مع قبولهم بالملكية النَّسبية وملكيات الجماعات كهيئات وشركات، ويعتبرونها أشخاصاً معنوية. وكان الطبيب الفرنسي بيرْنْيِيه، الذي أقام طويلاً في الهند حين خضوعها للمحتلين المغول، وكتب إلى كولبير عام 1665: «جميع أراضي المملكة تخصه (أي المغولي الكبير) عدا بضعة بيوت وحدائق، يسمح لرعاياه ببيعها، وتقاسمها أو شرائها، فيما بينهم، كما يبدو لهم». «هذه الدول الثلاث تركيا وإيران والهند، قد انتزعت جميعها ملكية الأراضي والأملاك، وهي تتشابه إلى حد بعيد. . . ولو كان ملوكنا في أوروپا ـ لا سمح الله ـ مالكين لكل الأراضي التي يملكها رعاياهم؛ لوجب ألا تكون ممالكهم في الحالة التي تراها فيها، من الحضارة والعمران والبناء والثروة والازدهار. إن ملوكنا أغنياء وقادرون بشكل آخر، بحيث يجب الاقرار أنهم أفضل بكثير، ويلقون الخدمة بإخلاص، ولكانوا وجدوا أنفسهم ملوكاً للصحارى والعزلة والفقر والبرابرة، أولئك الذين تحدثت عنهم، والذين فقدوا كل شيء من أجل إرادة امتلاك كل شيء، ووجدوا أنفسهم بدون ثروة، من أجل إرادة الظهور بأنهم أصحاب ثروة، أو على الأقل بعيدين عن المطامح العمياء والرغبة الجامحة بأن يكونوا أكثر قدراً مما تسمح به قوانين الله والطبيعة. لو كان ملوكنا كذلك، أين سيكون هؤلاء الأمراء والأساقفة، والنبلاء والأغنياء والتجار، والحرفيون المشهورون؛ ومدن باريس وليون وتولوز وروان، وإن أردت لندن وغيرها؟ وأين يكون هذا العدد الكبير من البلدات والقرى، وجميع هذه البيوت الجميلة في الحقول، وجميع هذه الأرياف والهضبات المزروعة والزاخرة بالكثير من المصانع والعناية

والعمل؟ وأين تصبح بالتالي هذه المداخيل الكبيرة التي تغني الرعايا والملوك؟ ولكنا رأينا البلدات الكبيرة غير آهلة بالسكان. وغير عامرة وخراباً، والهضاب مهملة والأرياف غير مزروعة، ومليئة بالأشواك والمستنقعات الموبوءة[1]».

وتعتبر الملكية الفردية بأشكالها المختلفة والالتزامات التي يتطلبها الخير العام، إحدى القيم الأوروبية غير القابلة للتقادم. ففي عصور مختلفة، أو خاصة منذ بداية القرن التاسع عشر، كانت الملكية المؤممة تمجَّد تحت تأثير المفاهيم الاشتراكية. وأقيمت هذه الملكية في عام 1917 في البلاد السوڤياتية، في الاتحاد السوڤياتي والجمهوريات الشقيقة. ولم تكن النتائج مُرضية من نواح ثلاث: أولاً، أدت الجماعية إلى نشوء التخطيط الذي أنعش الميل للاستبداد الجماعي؛ ثانياً، وإذا التأميم أتاح تنمية الصناعة الثقيلة، فإن البلاد ذات الملكية الفردية والرأسمالية الملطفة، قد حققت ـ في الوقت نفسه ـ نموّاً أعظم من نمو البلدان الجماعية. وأخيراً، أوجدت الملكية الجماعية عدم المساواة العميقة بين المسؤولين والجماهير. فلم تظهر الملكية الجماعية أمراً ضرورياً للانتاج. ولم تتحقق العدالة، وهي مناقضة للحرية.

وأدّى النظام السوڤياتي إلى إلغاء أو تخفيض مسألة التنظيم والعمل إلى الحد الأدنى، وانتهى الأمر إلى الفشل. فالإدارة الذاتية للمشروعات ليست كافية؛ والتخطيط الكلي في القمة لم يؤد إلى السيطرة إلا على جزء من الاقتصاد، ولكنه نشر الفوضى في كل مكان؛ ونظام الأسعار في ضلال، ولا يسمح بتخصيص مدروس للموارد، ويشجع المخططين على الاستمرار في الضلال، ولا سيما في الإفراط بالاستثمار والتبذير وتعطيل الرأسمال الثابت. وتؤدي جميع هذه الأخطاء إلى اللامبالاة من قبل العامل، وتضعف الانتاجية وتقلل الفعالية الاقتصادية النسبية. وتزود الصناعة الثقيلة الزراعة بالسماد ولكنها لا تحث العامل الكولخوزي على عدم ترك قسم من المحصول يتلف على الأرض. ويُكبح التجديد التقني في المشروعات السوڤياتية خشية عدم تطبيق الخطة في وقت معين (فما جدوى الآلات الجديدة إذا كانت تتوقف عن العمل بسبب فقدان قطع الغيار، وإذا كان تشغيلها لا يستخدم لأن آلات أخرى لم يتم

---

(1) رحلات فرانسوا بيرتييه، 1830، 1، ص 325 . 326.

إنجازها أو بسبب فقدان وسائل النقل؟)؛ وبارتفاع مؤشرات الانتاج في وقت آخر. عندما يلاحظ المخططون الفعالية العالية للآلات الجديدة.

«إن اقتصاداً حديثاً وبيروقراطياً في آن معاً يعاني تناقضاً كبيراً: حيث إن كل بيروقراطية تخشى التغيير، والصناعة في القرن العشرين لا تستمر في مرتبة محترمة إلاّ بالتجديد». والاقتصاد السوڤياتي لا يعمل إلاّ بفضل السوق «الرمادية»، والمبادلات بين المشاريع ونشاطات الوسطاء.

وأحاط المخططون السوڤيات أنفسهم بمنهج واحد من التطور. فكلما وُظِّفَ مقدار أكبر من الرأسمال الثابت، زاد عدد العاملين. وغرقوا أكثر فأكثر في متاهات الماركسية اللينينية: من الرفض المتزامن للملكية الخاصة وآليات السوق. وأخذوا تقنيات أوروپا الغربية ولكنهم رفضوا الثقافة الأوروپية والحرية الشخصية والفكرية بعد أن ألصقوا بها صفات البورجوازية والرأسمالية، كما رفضوا التفحص الدائم لمسائل النظرية والممارسة، الأمر الذي يعتبر مصدراً لعدم الاستقرار ولكنه كذلك مصدر للثروة الأوروپية في جميع المجالات المادية والفكرية. ولا بد أن تبقى أوروپا وفية للملكية الخاصة ونتائجها الطبيعية، وآلية أسعار السوق والانفتاح على السوق العالمية.

مفهوم القياس. الفدرالية والجمعيات

لقد تميزت أوروپا دائماً بالحقيقة والحرية والملكية وكذلك بمنطقها القياسي والميل إلى كل ما هو معيار للشخصية الإنسانية، وبالتالي رفض كل ما ينال من هذه الشخصية ويهدد الملكية والحرية والحقيقة، ورفض أشكال السيطرة والتسلط. وربما كان قبول الامبراطورية الرومانية قد جرى لأنها كانت ذات طابع اتحادي فلم تمتد الامبراطورية الرومانية المقدسة إلاّ على قسم من أوروپا، وأبقت إدارة ذاتية واسعة، وبعد معاهدة وستفاليا احتفظت المناطق المكوِّنة لها بقدر من السيادة؛ وعندما حاول الأباطرة وآل هابسبورغ توسيع سيطرتهم لما بعد حدود الامبراطورية، اصطدموا بمقاومات عنيدة. وانهارت امبراطورية ناپوليون بسرعة لأن الامبراطور كان أكثر استبداداً من ملوك فرنسا ومارس الطغيان، بفضل إصلاحات الثورة الفرنسية. وللسبب ذاته لقي هتلر والنازيون الهزيمة والفشل. ومن المؤكد أن أوروپا تتمسك باحترام الأشخاص

وكذلك باحترام الأمم والدول التي تكونت، وأنها لا تستطيع تحقيق وحدتها السياسية إلا بعدول كل دولة وكل أمة عن فرض سيطرتها على الآخرين. ولا يمكن أن تقوم هذه الوحدة إلاّ على أساس فدرالي، لأن الشكل الاتحادي الكونفدرالي لا يعتبر كافياً من أجل تأمين الدفاع المشترك وتنسيق الجهود في مختلف المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية.

ويؤدي احترام الشخصيات المعنوية للدول إلى توسيع الشكل السياسي الوحدوي، داخل الدولة الحالية، أو على الأقل إلى التقليل من المركزية، وتوسيع مجال المبادرات للمناطق. ولا شك أن التطور نحو الوحدة الإقليمية إنما هو شأن مفيد، شرط أن يحمي الوطنية وحب الأمة وسلطة الدولة.

وأظهر الأوروپيون كذلك ميلاً إلى جميع أشكال التنظيم المهني والنقابي وإلى إقامة هيئات اجتماعية مختلفة وإعطائها صلاحيات مناسبة بشكل تستطيع تنفيذ مهمتها في إطار الصالح العام وحماية مصالحها ومصالح أعضائها. ويشكل هذا النوع من التنظيم أفضل ضمانة للحرية والمصلحة العامة. وهو ضرورة هامة وقيمة ثابتة من القيم الأوروپية.

مفهوم الرسالة العمومية

وهناك أخيراً قيمة أوروپية يمكن تسميتها بالرسالة، وهي الميل لدى الأوروپي إلى إيصال أفضل ما عنده إلى الناس في جميع أرجاء العالم، ويعتبر هذا الميل الوجه الآخر لقابلية التمثل التي أظهرها الأوروپيون منذ ما قبل التاريخ، وأحد وجوه هذه الميزة هو قابلية استقبال الناس والأشياء والأفكار والطقوس والثقافات والحضارات، وتمثلها جميعاً واستخلاص بعض الجديد منها وإعطاء هذا البعض طابعاً أوروپياً. وفي أعماق الأوروپيين يكمن اندفاع حي، وغريزة مفضلة، تبرز لحظة إدراكها، واندفاع يشعر بالسيطرة على العالم الداخلي للإنسان والعالم الخارجي للأشياء والنبات والحيوانات. ويعرف الأوروپي بصفته إنساناً معجزة الطبيعة فوق جميع الكائنات وهو قادر على استخدام الحيوانات والنبات والمعادن لصالحه، وتحويلها وتحسين نوعها، حيث يجعلها أكثر طواعية وتوافقاً لتأدية الخدمات له، وتأمين حاجاته.

من هنا نبع الذوق الأوروپي للتقنية والتقدم بالاختراع والتمثُّل والتكيُّف.

ولدى الأوروبي كإنسان فكرة الإنسان المتفوق، والقادر على تجاوز ما هو فيه من أجل تحقيق ما هو أفضل. ولدى هذا الإنسان المتفوق نسبياً غريزة أن يجعل من نفسه نموذجاً للآخرين؛ وبعد سيطرته على نفسه، لديه غريزة السيطرة على الآخرين فكرياً وعاطفياً على الأقل، بنقل الآخرين إلى أوضاع تشبه أوضاعه أو بالأحرى إلى الوضع المثالي الذي يحمله معه وأمامه ويميل هو إلى التكون على شاكلته والتأثير بهذا الاتجاه على جميع الناس في أرجاء العالم. من هنا جهوده لجعل فكره وعمله وفلسفته تعم العالم بأسره. وتصبح شاملة جميع مناطق العالم. ومن هنا أيضاً قدرته على تمثل ما يجده مناسباً من جميع حضارات العالم.

فالأوروبي صاحب رسالة إذاً، في بلاده وخارج أوروبا. ويبحث عن الأنصار في كل مكان. لذا فهو ميَّال إلى التجول في العالم والوصول إليه بالدعوة والوعظ والاقناع، وتأسيس المستعمرات، وهو دائم السفر والتنقيب والتبشير حاملاً الصليب على صدره! يتحرك باستمرار وينتقل دائماً بين أرجاء العالم. ويتجدد خلال هذه الحركة، فيتغيّر ويبحث في التقدم إلى الأمام في مجال الانتاج وتحسينه وفي مجال تطوير الإنسان. هذه الرسالة قيمة أوروبية تنبع من أعماق الأوروبيين.

احترام العقل

وفضلاً عن ذلك كان العقل يوجه غريزة السيادة والخلق والتقدم لدى الأوروبي. وبسهولة غدا العقل عنده عبادة وإيماناً، ظهر ذلك في الفلسفة العقلانية. ولكن هذه المدرسة إذا ما دفعت إلى حدودها المنطقية يمكن أن تقود إلى نفي شروط الحياة. ويتميز الأوروبي على الأقل بحبه للجدل وفن المناقشة وحسن استخدامهما من أجل استخلاص الاستنتاجات المناسبة؛ كذلك فن الملاحظة وإجراء الإحصاءات والاستقراءات، والمحاكمات التجريبية.

ولعل هذا الفن الرفيع في التمييز والاستقراء والاستنتاج، يشكل الأصل للقيمة الأوروبية الأولى في الفهم الدقيق للإنسان المتميز بالفطنة والعقل والإرادة.

وفي الواقع فإن القيمة المرتبطة بالشخصية الفردية تؤدي حتماً إلى احترام

جميع الآخرين والإخلاص لهم، والعمل من أجلهم، وإلى احترام كل ما يخصهم أو يتصل بهم. وتشكل هذه القيمة أساس الحق ومصدر تطوره وإليها تستند الحقوق المقدسة للإنسان.

ونجد أنفسنا قد عدنا إلى نقطة الانطلاق، بعد أن قمنا بجردة إحصائية للقيم الأساسية الأوروپية التي لا بد من استمرار وجودها ونموها وتطورها، وهي تشكيل القاعدة والأساس لوحدة أوروپا السياسية ولقيام الدولة الأوروپية الواحدة.

4 ـ بعض مشكلات أوروپا

عير أن الوحدة الأوروپية لا تزيل كالسحر المشكلات التي لا بد من مواجهتها في هذا العالم المتحرك باستمرار، حيث لا تزال تجري تغيرات حضارية كبيرة منذ بداية العهد النابوليوني. وسنحدد هنا بعضها على الأقل.

ولعل أولى هذه المشكلات مشكلة تناقص عدد السكان. فإنه يلاحظ في هذه الأيام أن نسبة الولادات في جميع الدول الأوروپية غير كافية من أجل تعويض الوفيات. ما يعرض أوروپا لخطر العنصر البشري فيها، وحيث يكثر عنصر الشيوخ بين السكان، وهؤلاء قد فقدوا قوة الاندفاع والحركة وقوة الابداع، وغير قادرين على احتمال المزاحمة الاقتصادية، وتأمين التعادل بين المنتجين والمستهلكين، وتنمية الثقافة بإنتاج الأعمال الفكرية والفنية، ولا على مواجهة عدوان محتمل بعدد المواطنين القادرين على القتال وإنتاج أدوات القتال. فلا بد إذاً من وضع سياسة للإنجاب.

والمشكلة الثانية هي مشكلة التربية. وفي هذا المجال فإن على المدرسة الابتدائية أن تجدد الانتماء إلى المراتب الاجتماعية والإخلاص للمجتمع، والممارسة المهنية الضميرية، والاهتمام باتقان العمل وتحسينه. ولا بد من تدريس الأخلاق، والتعليم المدني، والتاريخ إلى جانب المعارف الأساسية من القراءة والكتابة والحساب، بالعناية اللازمة، إلى جانب الاهتمام بتنمية الانتباه والاعتياد وعلى بذل الجهد والعمل، ولا بد أخيراً من حل مشكلة التعليم المهني والتقني. ففي فرنسا مثلاً يوجد اليوم 330،1 مليون طالب عمل. غير أن المشاريع لا تجد الفريق المطلوب من العمال المهرة بسبب غياب التوافق

بين التعليم وحاجات العمل.

والمشكلة الثالثة هي قضية العلاقات مع العالم الخارجي. وفي المقدمة مشكلة التزود بوسائل إنتاج الطاقة ولا سيما سياسة إنتاج النفط. وبينما كانت أوروبا، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بفضل مناجم الفحم أكبر منتج عالمي للطاقة، وكان الفحم الانكليزي مثلاً يصدر إلى مرافىء البحر الأحمر والمحيط الهندي. غير أن الوضع تغير في عصر النفط. وغدت أوروبا ترتبط بمصادر الطاقة الخارجية، ولا سيما بالمنتجين في البلدان العربية. وبدت المشكلة خطيرة على المدى القصير، وعلى المدى الطويل لأن احتياطي الفحم ليس جاهزاً للاستخراج واحتياطي النفط يجف؛ وإنتاج النفط في الشرق الأوسط معرض للانخفاض خلال حوالي ثلاثين عاماً. ومن المشكوك فيه أن تتمكن أوروبا من اكتشاف حقول بترولية هامة في أراضيها أو في الشواطىء المجاورة، رغم وجود حقول تخضع للاستثمار في بحر الشمال. ومن أجل تأمين الإنارة والتدفئة وعمل المصانع، فإن أوروبا تبدو مجبرة على البحث عن مصادر جديدة للطاقة مثل استخدام المساقط المائية لتشغيل المحركات وإنتاج الطاقة الكهربائية والشمسية والنووية.

وهنا تكمن المزاحمة العالمية؛ ففي القرن التاسع عشر عمل الاقتصاد العالمي من أجل تحقيق الانتاج الكبير. وكان تقسيم العمل الدولي لصالح أوروبا. حيث كانت أوروبا الغربية تستقدم المواد الأولية مما وراء البحار، وتحولها إلى مواد مصنعة وتغرق العالم بها. ولكن هذا الوضع هزته الحرب العالمية الأولى، وشهد بعض التراجع في فترة ما بين الحربين، واختفى كلياً في يومنا هذا. فالعالم الثالث لم يعد قائماً. وتقيم الدول الجديدة في كل مكان مصانع التعدين والنسيج والسيارات. وتوجد في هذه البلدان نسبة ولادات عالية، ويتكون فيها قطاع أوسع من العمال والمستخدمين الشباب، وهذا ما يتطلبه الانتاج الصناعي. وحتى في حالات استخدام الأتمتة والمعلوماتية وأجهزة الكمپيوتر، فإن الصناعة تحتاج إلى أعداد ضخمة من العمال المستخدمين، وعدداً كبيراً من المستهلكين. وفضلاً عن ذلك فإن الأجور منخفضة جداً في هذه الدول الجديدة، والضمان الاجتماعي أقل كلفة ممّا في البلدان الأوروبية ولا سيما فرنسا. وبالتالي فإن هذه الدول تتوجه لتصبح منافساً

قوياً لأوروپا. وتأتي اليابان في الصف الأول من المزاحمين. وتغرق أوروپا والعالم بالسيارات وأجهزة البث المختلفة، ووسائل التصدير المتنوعة. وإضافة إلى ذلك، فإن الصين والعديد من الدول الأفريقية تقوم بتجهيز صناعات تعدينية قادرة على التصدير في مستقبل قريب. وقد أصبحت مصانع اللورين للحديد والنسيج تواجه مزاحمة كبيرة في الخارج. وستكون أوروپا مجبرة على بذل الجهود في المجال التقني والتجاري من أجل ضمان استمرار تصريف منتجاتها المصنعة وشراء حاجاتها من النفط والكاوتشوك والمواد الليفية والبن. . . ولكي لا تغدو تابعة اقتصادياً للولايات المتحدة ولا للعالم الثالث.

وتطرح في البلدان المستقلة حديثاً في أفريقيا وأميركا وآسيا مشكلة العلاقات بين الأجناس البشرية المختلفة. والمظهر الأول لهذه المشكلة مسألة العلاقات بين ذوي الألوان المختلفة، كأعداء منذ القدم، وظهر ذلك في حرب بيافرا والنيجر ونيجيريا. ويوجد هذا المظهر كذلك في مدغشقر والهند الصينية ولدى هنود أميركا الوسطى والجنوبية. والمظهر الثاني للمشكلة العنصرية يبرز في العلاقات بين البيض المستعمرين وبين السكان الذين خضعوا لهم وقد تحرروا الآن أو هم في طريق التحرر. تلك هي المشكلة القائمة في جمهورية جنوب أفريقيا واتجاهات الاضطهاد العنصري. ولا تستطيع أوروپا أن تبقى لا مبالية تجاه هذه الانقسامات التي يمكن استغلالها من قبل أعدائها الخطرين. ولا تستطيع دعم عنصر ضد آخر. بل عليها أن تساعد على التقدم نحو العدالة الإنسانية، بدعوة الأجناس والشعوب المتصارعة إلى قبول صيغة تعايش قابلة لتقيم تعاوناً متصاعداً . ويخص هذا الأمر واقع أفريقيا حيث إن ميثاق أمن أوروپي أفريقي يتيح لأوروپا أن تدعم دول أفريقيا السوداء ويؤدي إلى قيام تفاهم وتعاون مع دولة معتدلة في جنوب أفريقيا.

وأخيراً توجد مشكلة الهيمنة على العالم، ويدور الصراع حولها بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وبشكل خفي مع البعبع المجهول الذي تمثله الصين. بينما لم تعد أوروپا ولا ينبغي أن تدعي التطلع إلى مثل تلك الهيمنة. ولكن هل تسطيع أو يجب عليها أن تبقى فى موقع حيادي بين القوى الكبرى؟ إنه لمشكوك في ذلك. لأن حالات الحياد الناجحة مثل وضع سويسرا والسويد، إنما يعود الفضل فيها إلى الاتفاق الضمني بين القوى الكبرى

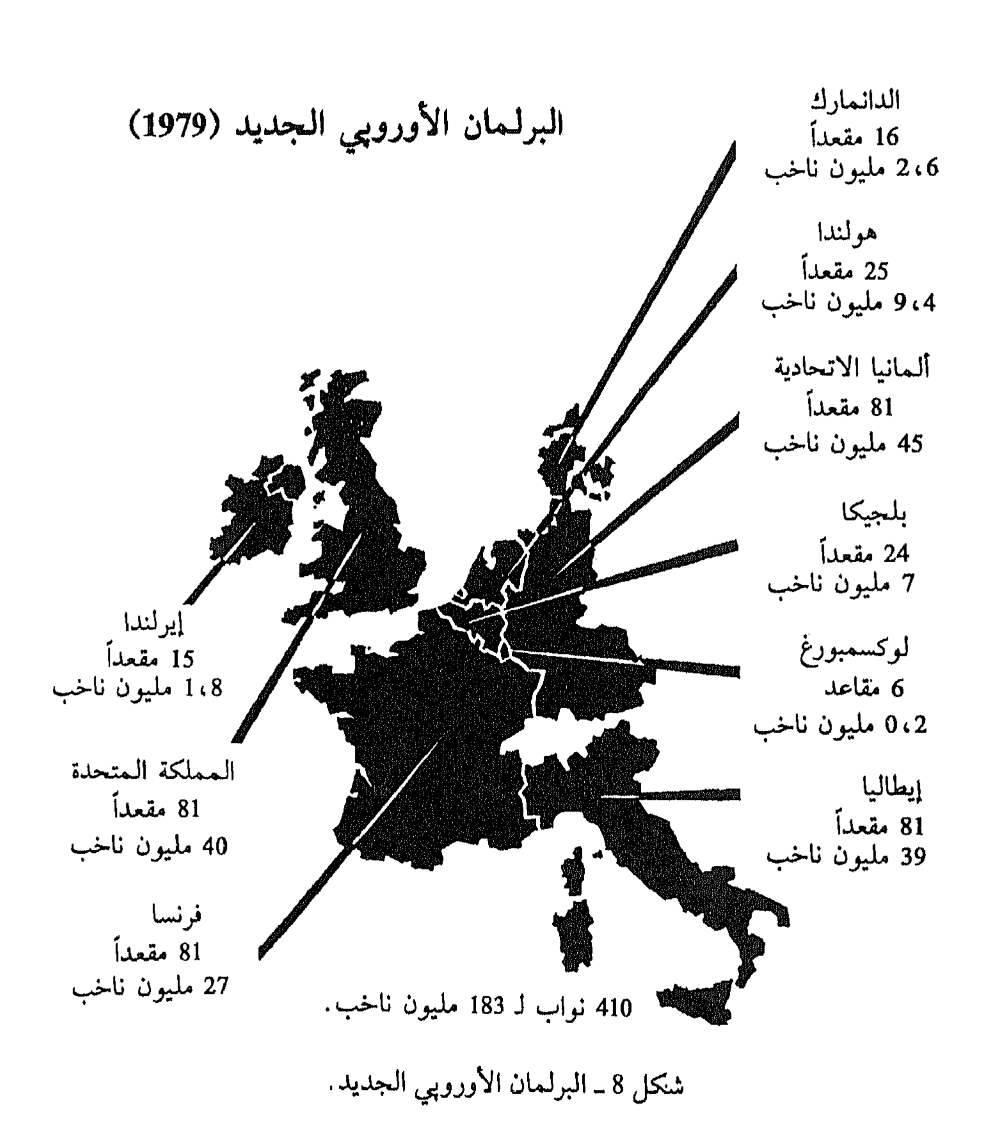
المتحاربة لتجنب الوقوع في مغامرة عسكرية في مناطق صعبة أو لتجنب توسيع جبهاتها بشكل مفرط. غير أن أوروبا تقف حالياً في الصف الأميركي بسبب وجود القواعد الأميركية ومئتي ألف جندي أميركي في أوروبا الغربية. وفي حال وقوع صراع أميركي سوفياتي فإن الدبابات السوفياتية تستطيع الانتشار والوصول إلى بريست في زمن قصير. في حين لا بد من مضي أسبوع على الأقل لتتمكن أول كتيبة أميركية من الوصول إلى أوروبا.

غير أنه لا مبرر للخشية من ذلك في القريب المباشر، ومع ذلك فإن المخاطر قد تتضاعف سريعاً. كما أن مخاطر التدمير المتبادل لمدن القوتين الكبيرتين بالصواريخ النووية تدفع كلاً من الروس والأميركيين إلى وقف سباق التسلح بينهما. ولهذا فقد تضمنت اتفاقات ڤيينا في 22 حزيران/يونيو 1973 بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وهما تحوزان 95 بالمئة من السلاح النووي في العالم، تعهداً بالتنسيق بينهما. وبالتالي وضع اتفاق يحقق التوازن بين القوتين الكبيرتين في مجال الأسلحة النووية التي تسمح لإحدى القوتين انطلاقاً من أراضيها، بمهاجمة القواعد الأرضية والسفن والغواصات، وأراضي القوة الأخرى. وكان الأميركيون قد أعلنوا موافقتهم على تفوق سوفياتي بنسبة 50 بالمئة في ذلك الوقت لأنهم وحدهم كانوا يمتلكون القدرة على تحميل الصاروخ الواحد عدة رؤوس نووية. ولكن السوڤيات لم يلبثوا أن اخترعوا الصاروخ ذا الرؤوس المتعددة. وامتلكوا صواريخ يستطيع الواحد منها أن يحمل من 20 إلى 40 رأساً نووياً. وفي عام 1978 كان لدى الأميركيين 11 ألف رأس نووي؛ في حين بدا أن السوڤيات يمتلكون خمسة أو ستة آلاف. ويحتمل أن يكون السوڤيات قد غدوا في عام 1980 قادرين على تدمير جميع الصواريخ الأميركية بما فيها تلك المدفونة احتياطاً في الأرض. ويعني هذا أن الاستقرار مهدد باستمرار وأن سباق التسلح يستمر، بالرغم من الاتفاقات الدورية بين الأميركيين والسوڤيات.

هذا الاستقرار المؤقت على أرفع مستوى يجر إلى عدم الاستقرار على صعيد أدنى. ويوالي الأميركيون والسوڤيات بحثهم في تطوير القوى المسلحة الكلاسيكية، في المنطقة الأوروبية التي يحتلها كل من الطرفين. وبعد استقرار التوازن الاستراتيجي على صعيد الصواريخ النووية، فإن القوتَيْن العظميين

تبحثان عن التفوق على صعيد القوى الكلاسيكية، من هنا الدعوة إلى تجهيز الجيوش الأوروبية بالأسلحة النووية التكتيكية وبالقنبلة النوترونية ضد الدبابات.

ومن الواضح أن الدول الأوروبية لا تستطيع البقاء في موقع حيادي. ومن الواضح كذلك أنها لا تستطيع، في حال انقسامها، إلاّ أن تكون تابعة لإحدى القوتين. فلا بد إذاً من تأمين أوروپا موحدة قبل حل هذه المشكلة الصعبة في تحديد موقع أوروپا كحكَم بين القوتين. ومن الواضح أخيراً أن وحدة أوروپا إنما هي قضية حياة أو موت.



شكل 8 ـ البرلمان الأوروبي الجديد.

ملحـــــق

جدول بمؤسسات المجموعات الأوروبية

محكمة العدل

وهي الحامية والمفسّرة لميثاق روما، وتتألف من تسعة قضاة وأربعة محامين عامين مستقلين تسميهم الحكومات لمدة ست سنوات ويتجددون جزئياً كل ثلاث سنوات.

البرلمان الأوروبي (1978)

يتكون من ممثلين لشعوب المجموعة، ويمارس صلاحيات المناقشة والمراقبة المنوطة به بموجب ميثاق روما. ويضم 198 عضواً منتدبين من قبل البرلمانات الوطنية وهم: 36 لكل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة، و14 بلجيكا والبلاد المنخفضة، و10 للدانمارك وإيرلندا، و6 للوكسمبورغ. وتعقد الجلسات بكامل أعضائها في ستراسبورغ، في بيت أوروبا، أو في لوكسمبورغ في مقر الأمانة العامة.

الادارات العـــامـــة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

وهي هيئة استشارية مؤلفة من 144 عضواً يختارون لمدة أربع سنوات من قبل المجلس، ومن بين الشخصيات الممثلة لمختلف القطاعات للحياة الاقتصادية والاجتماعية.

المركز المشترك للأبحاث النووية

1 . إسبرا (فارين).

مكتب النشر الرسمي في المجموعة الأوروبية

شارع التجارة، ص. ب 1003 ل . لوكسمبورغ.

الأمانة العامة

2. شارع راشتباين

ص. ب 1000 بروكسل

الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية

أنشىء حديثاً، ويتدخل لتصحيح الاختلالات الإقليمية الأساسية للمجموعة (تمنح على أساس وحدات الحساب).

مكاتب الصحافة والإعلام

الصندوق الاجتماعي الأوروبي

يستطيع التدخل على أساس القطاع لإعداد العمال وإعادة تأهيلهم، وقد جرى تعديله حديثاً، ويسهل اتباع سياسة اجتماعية مشتركة.

البرلمان الأوروبي (1979)

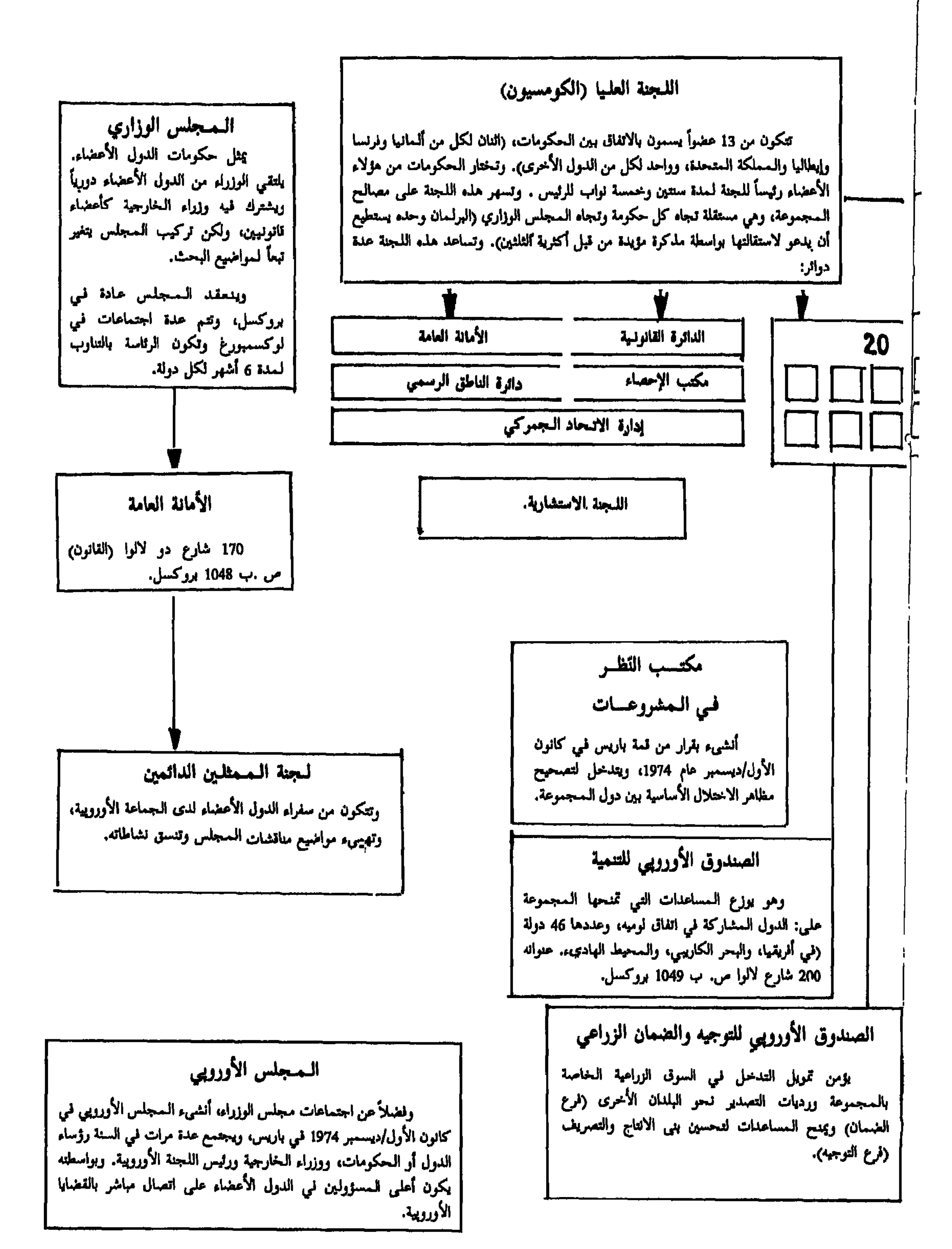
ينتخب بالاقتراع العام المباشر من قبل الدول التسع للمجموعة الأوروبية. وقد حددت صلاحياته في المناقشة والمراقبة في ميثاق روما. ويضم 410 نواب، منهم 81 لكل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة، و24 لبلجيكا و25 للبلاد المنخفضة، و16 للدانمارك و15 لإيرلندا، و6 للوكسمبورغ. وتم عقد أول اجتماع في ستراسبورغ، في قصر أوروبا، في 17 تموز/يوليو عام 1979.

البنك الأوروبي للاستثمار

مؤسسة مصرفية للمجموعة الأوروبية، وأنشىء بموجب ميثاق روما، وتكوّن رأسماله باكتتاب الدول التسع الأعضاء. ويمنح قروضاً توظّف أرباحها في استثمارات ذات مصلحة مشتركة.

ديوان المحاسبة

ويتألف من تسعة أعضاء. وقد بدأ عمل هذه المؤسسة الجديدة في الأول من كانون الثاني/ يناير 1978، ويعين أعضاؤه لمدة تسع سنوات من قبل المجلس. ومقر هذا الديوان لوكسمبورغ.


اللجنة العليا (الكومسيون)
تتكون من 13 عضواً يسمون بالاتفاق بين الحكومات، (اثنان لكل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة، وواحد لكل من الدول الأخرى). وتختار الحكومات من هؤلاء الأعضاء رئيساً للجنة لمدة سنتين وخمسة نواب للرئيس . وتسهر هذه اللجنة على مصالح المجموعة، وهي مستقلة تجاه كل حكومة وتجاه المجلس الوزاري (البرلمان وحده يستطيع أن يدعو لاستقالتها بواسطة مذكرة مؤيدة من قبل أكثرية الثلثين). وتساعد هذه اللجنة عدة دوائر:
الدائرة القانونية
الأمانة العامة
مكتب الإحصاء
دائرة الناطق الرسمي
إدارة الاتحاد الجمركي
20
اللجنة الاستشارية.
المجلس الوزاري
يمثل حكومات الدول الأعضاء.
يلتقي الوزراء من الدول الأعضاء دورياً ويشترك فيه وزراء الخارجية كأعضاء قانونيين، ولكن تركيب المجلس يتغير تبعاً لمواضيع البحث.
وينعقد المجلس عادة في بروكسل، وتتم عدة اجتماعات في لوكسمبورغ وتكون الرئاسة بالتناوب لمدة 6 أشهر لكل دولة.
الأمانة العامة
170 شارع دو لالوا (القانون) ص .ب 1048 بروكسل.
لجنة الممثلين الدائمين
وتتكون من سفراء الدول الأعضاء لدى الجماعة الأوروبية، وتهيىء مواضيع مناقشات المجلس وتنسق نشاطاته.
مكتب النظر في المشروعات
أنشىء بقرار من قمة باريس في كانون الأول/ديسمبر عام 1974، ويتدخل لتصحيح مظاهر الاختلال الأساسية بين دول المجموعة.
الصندوق الأوروبي للتنمية
وهو يوزع المساعدات التي تمنحها المجموعة على: الدول المشاركة في اتفاق لوميه، وعددها 46 دولة (في أفريقيا، والبحر الكاريبي، والمحيط الهادىء. عنوانه 200 شارع لالوا ص. ب 1049 بروكسل.
الصندوق الأوروبي للتوجيه والضمان الزراعي
يؤمن تمويل التدخل في السوق الزراعية الخاصة بالمجموعة وردبات التصدير نحو البلدان الأخرى (فرع الضمان) ويمنح المساعدات لتحسين بنى الانتاج والتصريف (فرع التوجيه).
المجلس الأوروبي
وفضلاً عن اجتماعات مجلس الوزراء أنشىء المجلس الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر 1974 في باريس، ويجتمع عدة مرات في السنة رؤساء الدول أو الحكومات، ووزراء الخارجية ورئيس اللجنة الأوروبية. وبواسطته يكون أعلى المسؤولين في الدول الأعضاء على اتصال مباشر بالقضايا الأوروبية.

مراجع بيبليوغرافية

I — 1789-1848

Le lecteur désireux de compléter son information aura intérêt à se reporter à une série d'ouvrages généraux qui lui prodigueront des listes bibliographiques détaillées : en particulier, dans la collection « Nouvelle Clio » (PUF édit.) les ouvrages de J. GODECHOT, *Les Révolutions*; *L'Europe et l'Amérique à l'époque napoléonienne*; J.-B. DUROSELLE, *L'Europe de 1815 à nos jours*, et F. MAURO, *L'expansion européenne (1600-1870)*.

D'excellentes collections générales sont de consultation aisée :

– En français, la collection « Peuples et Civilisations » (PUF) avec les excellents t. XIII et XIV, l'un et l'autre dus à G. LEFEBVRE (sur la période 1789-1915) et le t. XV, signé de F. PONTEIL (1815-1848), ainsi que la série « Le Monde et son Histoire » (Bordas-Laffont) dont les t. VII et VIII sont consacrées par L. BERGERON aux *Révolutions européennes et* (au) *partage du monde* (resp. 1968 et 1972).

– En anglais, on se reportera avec profit à la *New Cambridge Modern History*, VIII à X.

Parmi les synthèses récentes concernant la période, on relèvera les deux passionnants volumes d'Eric J. HOBSBAWM, *L'ère des révolutions* et *L'ère du capital (1848-1875)*, publiés en trad. franç., resp. en 1969 et 1978, Fayard édit.

Les problèmes généraux posés à l'Europe ont été substantiellement analysés par D. LANDES, *The Unbound Prometheus, Technological Change 1750 to the Present*, Cambridge UP, 1969, 5e éd. angl., 1975; une trad. franç. en 1972 (pour les questions économiques) et J.-B. DUROSELLE, *L'idée d'Europe dans l'histoire* (cf. chap. VI à IX), Denoël, 1965.

Les aspects majeurs des révolutions européennes avant 1815 sont analysés avec pénétration par J. GODECHOT, *op. cit.*, ainsi que *La pensée révolutionnaire (1780-1799)* (A. Colin, 1964) et *La contre-révolution. Doctrine et action (1789-1804)* (PUF, 1961); G. LEFEBVRE, *op. cit.*, et *Etudes sur la Révolution française* (PUF, 2e éd., 1963), ainsi que par le grand théoricien américain des « révolutions atlantiques », R. R. PALMER, *The Age of the Democratic Revolution, A political history of Europe and America, 1760-1800*, Princeton UP, 2 vol., resp. 1959 et 1964.

Sur la France et l'Angleterre dans cette période cruciale, on lira avec profit :

MATHIAS P., *The first industrial Nation, An economic history of Great-Britain*, Methuen, 1969, ou à l'étude en français de R. MARX, *La révolution industrielle en Grande-Bretagne*, A. Colin, 1970.

DUPEUX G., *La société française (1789-1970)*, A. Colin, 7e éd., 1974.

RÉMOND R., *La vie politique en France*, t. I : *1789-1848*, A. Colin.

CAHM, Eric, *Politics and Society in Contemporary France (1789-1871)*, Harrap, 1972 (excellents textes, très bien présentés : les documents sont en français, les chapeaux en anglais).

Sur les révolutions de 1848, le petit livre de F. PONTEIL, *1848*, A. Colin, a gardé toute sa valeur.

II — 1848-mai juin à nos jours

PROBLÈMES GÉNÉRAUX

Sur le « système totalitaire »

ARENDT, H., *The Origins of totalitarism*, New York, 1951 (trad. franç. de la 3e partie, *Le système totalitaire*, Paris, 1972).

ARON, R., *Démocratie et totalitarisme*, Paris, 1965.

Sur les socialismes

BRAUNTHAL, J., *Geschichte der Internationale*, 3 vol., Hanovre, 1961-1971.

DROZ, J. et al., *Histoire générale du socialisme*, 3 vol., Paris, 1973-1976.

DROZ, J., *Le socialisme démocratique*, Paris, 1966.

POULANTZAS, N., *Fascisme et dictature. La IIIe Internationale face au fascisme*, Paris, 1970.

DRACHKOWITCH, M. M., ARON, R. *et al.*, *De Marx à Mao Tsé-toung. Un siècle d'internationale marxiste*, Paris, 1967.

Sur les syndicalismes

LEFRANC, G., *Les expériences syndicales internationales des origines à nos jours*, Paris, 1952.

ABENDROTH, W., *Histoire du mouvement ouvrier en Europe* (trad. de l'allemand), Paris, 1969.

A titre d'exemple :

REYNAUD, J. D., *Les syndicats en France*, Paris, 1970.
DREYFUS, F. G. *et al.*, *Le syndicalisme allemand contemporain*, Paris, 1968.

Sur les fascismes

NOLTE, E., *Les mouvements fascistes. L'Europe de 1919 à 1945*, Paris, 1969.

Sur la société industrielle

GALBRAITH, J. K., *Le nouvel Etat industriel*, Paris (trad. de l'américain), 1969.
ARON, R., *Dix-huit leçons sur la société industrielle*, Paris, 1962.
– *La lutte de classes*, Paris, 1964.
BURNHAM, J., *L'ère des organisateurs*, Paris, 1947 (préface de L. BLUM).
DJILAS, M., *La nouvelle classe dirigeante*, Paris, 1956.
– *Une société imparfaite*, Paris, 1969.
POULANTZAS, N., *Pouvoir politique et classes dirigeantes*, Paris, 1971.

Sur les relations internationales

ARON, R., *Paix et guerre entre les nations*, Paris, 1962.
KISSINGER, H. A., *Les malentendus transatlantiques*, Paris, 1965.
RENOUVIN, P., *Les crises du XX[e] siècle (1914-1945)*, t. VIII en 2 vol. de l'*Histoire des relations internationales*, Paris, 1957-1958.
PERROUX, F., *La coexistence pacifique*, 3 vol., Paris, 1958.
DUROSELLE, J. B., *Histoire diplomatique depuis 1919*, Paris, 1973.
FONTAINE, A., *Histoire de la guerre froide*, 2 vol., Paris, 1967.
ZORGBIBE, Ch., *Les relations internationales*, Paris, 1975.
WASJMAN, P., *L'illusion de la détente*, Paris, 1977.

Sur l'idée d'Europe

BRUGMANS, H., *L'idée européenne (1918-1966)*, Bruges, 1966.
DREYFUS, F. G., *Histoire de l'idée d'Europe*, Paris, 1979.

HISTOIRE PAR ÉTATS

L'URSS et les démocraties populaires

ELLEINSTEIN, J., *L'URSS contemporaine*, 4 vol., Paris, 1975.
LESAGE, M., *Les régimes politiques de l'URSS et de l'Europe de l'Est*, Paris, 1971.
FETJÖ, F., *Histoire des démocraties populaires*, 2 vol., Paris, 1971.

L'Europe libérale

LALUMIÈRE, P. et DEMICHEL, A., *Les régimes parlementaires européens*, Paris, 1966.

Royaume-Uni

MARX, R., *La Grande-Bretagne contemporaine*, Paris, 1973.

Italie

BERSTEIN, S. et MILZA P., *L'Italie contemporaine*, Paris, 1971.

Allemagnes

DREYFUS, F. G., *Histoire des Allemagnes*, Paris, 1972.
DROZ, J. et BARIETY, J., *République de Weimar et régime hitlérien*, Paris, 1973.
GROSSER, A., *L'Allemagne de notre temps*, Paris, 1970.
SONTHEIMER, K. et BLEEK, W., *La République démocratique allemande*, Paris, 1975.

France

SORLIN, P., *La société française (1914-1968)*, Paris, 1971.
AMBROSI, C et A., *La France (1870-1970)*, Paris, 1971.
Nouvelle Histoire de la France contemporaine, Paris *(depuis 1972)* :
 T. 12, *La fin d'un monde (1914-1929)*.
 T. 13, *Le déclin de la III^e^ République (1929-1938)*.
 T. 14, *De Munich à la libération* (à paraître).
 T. 15 et 16, *La IV^e^ République* (à paraître).
 T. 17 et 18, *La V^e^ République* (à paraître).
CHAPSAL, J., *La vie politique en France depuis 1940*, Paris, 1969.

Europe centrale et méditerranéenne

VIDALENC, J., *L'Europe centrale (1870-1970)*, Paris, 1973.
DUMICHEL, A. et F., *Les dictatures européennes*, Paris, 1973.

III – INSTITUTIONS ET PROBLÈMES CONTEMPORAINS (M. G. LIVET)

« Une étude d'histoire diplomatique, écrivait Georges Pagès dans l'Introduction de son bel ouvrage sur *Le Grand Electeur et Louis XIV, 1660-1688* (Paris, 1905), c'est un voyage au pays du mensonge ». Nous n'en dirons pas autant de l'histoire des institutions européennes; nous noterons seulement que, là plus qu'ailleurs, s'impose dans toute sa rigueur l'étude critique des documents et des textes, que la passion souvent utilise la statistique, que cette histoire, qui est celle d'un devenir, a déjà un passé où se retrouvent, sans doute, l'intelligence, mais aussi la passion des hommes et des partis politiques, les intérêts des groupes de pression, les atermoiements de l'opinion publique. Dans la multitude de textes auxquels nous avons affaire et au sein desquels nous ferons un choix raisonné, nous distinguerons les sources et les documents, les ouvrages généraux traitant l'ensemble des problèmes — il est toujours difficile de retracer l'histoire d'une institution dans l'ignorance des conditions qui l'ont vu naître, se développer... —, les

ouvrages spécialisés; nous donnerons enfin une place aux études — souvent ardentes et passionnées — qu'ont suscitées la mise en place — trop lente aux yeux de certains, trop rapides pour d'autres — des aspects essentiels de ce qui constitue déjà un chapitre de l'histoire de la sensibilité européenne.

TEXTES ET DOCUMENTS

L'instrument de base est constitué par l'*Annuaire européen (European Yearbook*, La Haye, Martin Nijhoff) dans ses différents volumes qualifié « d'instrument indispensable de l'étude des institutions européennes et devenu la source autorisée de toute étude méthodique des organisations européennes et de leurs travaux » (rédigé en anglais et en français), en exécution de la résolution du Comité des Ministres du Conseil de l'Europe en date du 30 juin 1953, qui stipulait « que l'*Annuaire européen* serait consacré à l'étude objective des organisations internationales européennes et de leurs travaux, sous la responsabilité d'un comité de rédaction indépendant, sans caractère officiel ou politique, qui s'interdirait de formuler des opinions sur aucun aspect des affaires internationales ». Notons dans le volume XIV (1974) la liste récapitulative des articles publiés dans les volumes I à X; doté d'une bibliographie sélective des articles de périodiques et de brochures, d'un index, de chronologies des événements par année et des textes des recommandations, il comporte également un rappel des différentes communautés européennes (Benelux, Conseil nordique, AELE (association européenne de libre-échange) ou EFTA (European Free Trade Association)...

Chaque organisme européen dispose d'un service de l'Information (premier directeur à Strasbourg Paul M. G. Lévy) qui diffuse largement les publications spécifiques ou générales. On retiendra le *Journal officiel de la CECA*, le *Journal officiel* et le *Bulletin des Communautés européennes*, les *Rapports annuels de l'assemblée commune...*, les comptes rendus, documents de séances et textes adoptés par l'Assemblée du Conseil de l'Europe, *Les Nouvelles du Conseil* et la série des rapports annuels du Comité des Ministres, des réponses des membres de l'Assemblée, des rapports du secrétaire général. Des dossiers sont constitués, mis à la disposition de chacun par les services d'information de ces organismes, ou d'organismes nationaux (ex. *Notes et études documentaires :* la Convention de Lomé; Amorce d'un nouvel ordre économique international par Maurice-Pierre Roy, *La documentation française*, sept. 1976, ou les différents numéros du *Bulletin du Centre européen de la Culture* (Genève)).

Ne sont pas à négliger pour l'étude de toute question importante les comptes rendus des séances des parlements nationaux, les articles de presse *(Le Monde diplomatique, Die Welt, Le Soir, La Stampa, les Dernières Nouvelles d'Alsace...)*, les revues spécialisées *(European Studies Review, Revue des Sciences politiques...)*. Certains textes sont particulièrement importants : Les traités sur la Communauté économique européenne. Textes d'usage *(Trente jours d'Europe. Documents)*, L'Union européenne, rapport de M. Léo Tindemans, Premier Ministre de Belgique au Conseil européen, *Bull. des Comm. eur.*, suppl. 1/76; Le Jour où l'Europe est née. Des témoins racontent (9 mai 1950. L'acte de naissance, par Jean Monnet, in *Trente Jours d'Europe*, mai 1975, numéro spécial); « Les Européens ont besoin du bouclier américain » (interview d'Helmut Schmitt aux *Dernières nouvelles*, 27 avril 1978); sur « L'Europe des travailleurs... » (déclarations d'André Bergeron et d'Edmond Maire, *ibid.*, 5 avril 1978)...

Notons l'intérêt des mémoires ou des témoignages des grands constructeurs ou participants à la construction européenne. Il s'agit d'une histoire « qui se fait », où l'enregistrement, le film, le dessin et la caricature peuvent tenir une place importante. Rappelons les témoignages de Conrad Adenauer et de Gaspéri, les *Mémoires* de Jean MONNET (Paris, Fayard, 1976), les *Combats inachevés* de Paul-Henri SPAAK (2 vol., Fayard, 1969), le *Pour l'Europe* de Robert SCHUMAN (Nagel, 1963), *L'Europe communautaire* de Pierre PFLIMLIN et Raymond LEGRAND-LANE (Plon, 1966), *L'Europe inachevée* de Walter HALLSTEIN (Laffont, 1970), sans négliger les études de Edmond JOUVE, *Le général de Gaulle et la construction de l'Europe*, 2 vol., LGDJ, 1967, et de P.-B. COUSTÉ et Fr. VISINE, *Pompidou et l'Europe*, LITEC, 1974. Une mise au point récente de Gaston THORN, *L'intégration européenne entre le dépérissement et l'espoir*, Lausanne, 1976.

Quelques notes personnelles, révélatrices d'un climat, sont à retenir, Jean de PANGE, *Journal (1937-1939)* publ. par Victor de PANGE, Paris, Grasset, 1975, Louise WEISS, *Tempête sur l'Occident (1945-1975)*, Paris, Albin Michel, 1976, Paul M. G. LÉVY, *Sauver l'Europe*, Gembloux, 1979.

Des indications intéressantes sont fournies par les travaux des différents instituts universitaires européens dont le rôle est grand pour la formation d'une « conscience européenne » au niveau des maîtres et des étudiants parmi lesquels devrait se retrouver cette mobilité que nous avons relevée au Moyen Age. Citons au hasard, en dehors des réalisations attendues de l'Université européenne de Florence, les publications des instituts de Genève *(Cadmos)*, Bruges (Collège de l'Europe), Bruxelles (Université), Lausanne (Centre de Recherches européennes), de même que Strasbourg *(Les institutions internationales européennes*, Centre universitaire des Hautes Etudes européennes, 1952 et 1953) et Nancy (Centre européen universitaire, 3, place Stanislas). De l'Université de la Sarre, retenons Thomas BRUNS, *Kant et l'Europe*, 1973. Les universités américaines comptent bien souvent un département européen dans le circuit relations internationales (Harvard University, Princeton University...) : on retrouve dans leurs bibliothèques les merveilleuses facilités de travail qui orientent les recherches, face à une inflation documentaire qui n'est pas un des moindres aspects de l'Europe en gestation. Rendons hommage à ces pionniers de l'idée européenne (professeurs, journalistes, syndicalistes et politologues...) qui, malgré l'ironie et les difficultés, ont œuvré pour l'Europe (J.-P. GOUZY, *Les pionniers de l'Europe communautaire*, Lausanne, Centre de Recherches européennes, 1962) ou aux « grands ancêtres » évoqués dans G. LIVET, *L'équilibre européen. Structures et Profils* (PUF, 1976, coll. « SUP »).

OUVRAGES GÉNÉRAUX

Deux ouvrages de base :

REUTER, Paul, *Organisations européennes*, PUF, 2e éd., 1970 (coll. « Thémis », dirigée par Maurice DUVERGER).

ZORGBIBE, Charles, *La construction politique de l'Europe*, PUF, 1978 (coll. « SUP — L'historien, » dirigée par Roland MOUSNIER).

Deux réflexions méthodologiques fondamentales :

DUROSELLE, J.-B., *L'idée d'Europe dans l'histoire*, Paris, Denoël, 1965.

RENOUVIN, P., L'idée européenne au XIXe siècle, in *Centre européen universitaire de Nancy, département Civilisations*, fasc. 2, 1953, pp. 1-56.

auxquels s'ajoutent de

TEITGEN, P.-H. *Les étapes de l'idée européenne. Etudes et documents du Conseil d'Etat*, 1963.

GROSSER, Alf., et al., *Les politiques extérieures européennes dans la crise*, Paris, Fond. nat. sc. pol., 1976.

Les problèmes d'ensemble ont peut-être plus préoccupé les historiens étrangers, et notamment anglo-saxons, que les historiens français. Citons :

BONNEFOUS, E., *L'Europe en face de son destin*, Paris, 1952.

BRUGMANS, H., *L'Europe des Nations*, Paris, 1970.

CAIRNCROSS, Alec, GIERSCH, Herbert, LAMFALUSSY, Al., PETRILLI, Giuseppe, URI, Pierre, *Stratégie pour l'Europe*, PUF, 1976, coll. « SUP ».

DEHOUSSE, F., *L'avenir institutionnel des Communautés européennes*, Nancy, Centre européen universitaire, 1976.

GEUSAU, Alting von, *External Relations of the European Community. Perspectives, Policies and Responses*, Saxon House, 1974.

HOLLOWAY, J., *Social Policy Harmonisation in the European Community*, Saxon House, 1978.

HULL, C. et RHODES, R. A. W., *Inter-governmental relations in the European Community*, Saxon House, 1977.

JOHN, I. G., *EEC Policy towards Eastern Europe*, Saxon House, 1975.

JOXE, Alain, Atlantisme et crise de l'Etat européen, in *La crise de l'Etat*, sous la direction de Nicos POULANTZAS, PUF, 1976, collection « Politiques ».

LEE, R. et OGDEN, P. E., *Economy and Society in the EEC*. Saxon House, 1976.

LISKA, G., *Europe Ascendent*, Baltimore, The John Hopkins University Press, 1964.

MALLY, G., *The New Europe and the United States. Partners or Rivals?*, Lexington Books, 1974.

– *Interdependence. The European-American Connection*, Lexington Books, 1976.

MONNET, J., *Les Etats-Unis d'Europe ont commencé*, Laffont, 1955.

SCHULZ, E., *Moskau und die europäische Integration*, Munich, Oldenbourg Verlag, 1975.

SHEPHERD, R. J., *Public Opinion and European Integration*, Saxon House, 1975.

STAVRIANOS, L. S., *The Promise of the Coming Darrage*, San Francisco, W. H. Freeman, 1976.

TSOUKALIS, L., *Greece and the European Community*, Saxon House, 1978.

WALLACE, W. et PATERSON, W. E., *Foreign Policy Making in Western Europe. A comparative Approach*, Saxon House, 1978.

WEIL, G., *A foreign Policy for Europe*, Bruges, Collège de l'Europe, 1970.

OUVRAGES SPÉCIALISÉS

a / Ils ont rapport aux institutions en elles-mêmes ou à différents thèmes : juridiques, techniques, politiques... qui les concernent. Nous ne retiendrons que quelques titres :

DENIAU, J.-Fr., *Le Marché commun*, PUF, 1958.

DUCLOS, P., *Le Conseil de l'Europe*, PUF, 1970.

FITZMAURICE, J., *The European Parliament*, Saxon House, 1978.

GINESTER, P., *Le Parlement européen*, PUF, 2e éd., 1970.

LAPIE, P. O., *Les trois communautés*, Paris, Fayard, 1960.

LOUIS, J. V., *Organisations européennes (cours 1976-1977)*, Presses Universitaires de Bruxelles.

MASCLET, J. Cl., *L'union politique de l'Europe*, PUF, 1973.

ROBERTSON, A. H., *Le Conseil de l'Europe*, trad. de l'anglais, Leyde, A. W. Sijthoff, 1962, coll. « Aspects européens ».

SOTO, J. de, *La Communauté européenne du Charbon et de l'Acier*, PUF, 1961.

TOUFFAIT, A., La cour de justice des Communautés européennes, in *Revue internationale de droit comparé*, numéro spécial consacré à « La cour judiciaire suprême. Une enquête comparative », janvier-mars 1978).

b / Y joindre deux recueils importants, l'un consacré au Conseil de l'Europe, numéro spécial de la revue *Saisons d'Alsace* (nouv. série, n° 60, 1978), à l'occasion de l'inauguration du Palais de l'Europe. Notons l'avant-propos de Pierre PFLIMLIN, les articles de G. KAHN-ACKERMANN, secrétaire général du Conseil, de Knut FRYDENLUND, ministre des Affaires étrangères de Norvège, de Karl CZERNETZ, président de l'Assemblée parlementaire du Conseil...; l'autre consacré au *Parlement européen. Recherches et documentation* (direction générale), *L'Europe d'aujourd'hui*, 1re partie : « Etat de l'intégration européenne, Luxembourg, Parlement européen, 1976 », 2 tomes, 1978.

c / Spécialisation de *fonctions* mais aussi de *thèmes* que l'on retrouve dans les divers « engagements » des communautés :

PETIT-LAURENT, Ph., *Les fondements politiques des engagements de la Communauté européenne en Méditerranée* (Trav. de l'Univ. de Droit... de Paris, Paris II, série Science politique, PUF, 1976).

COSGROVE-TWITCHETT, C., *Europe and Africa : from Association to Partnership*, Saxon House, 1978 (le traité de Rome et la Convention de Yaoundé de 1963).

KIRCHNER, E., *Trade Unions as a Pressure Group in the European Community*, Saxon House, 1977 (intéressante étude d'un groupe de pression; le nombre de ces études devrait être multiplié pour une compréhension plus exacte des facteurs déterminants de la politique).

BARBER, J. et REED, B., *European Community and reality*, Londres, Open University Press, 1973 (vue claire du fonctionnement des institutions européennes et de leur environnement : parlements nationaux, partis politiques, organisations professionnelles, groupes de pression. Analyse des problèmes agricoles et sociaux).

Sur l'Europe des régions, de G. LIVET et Chr. GRAS, *Régions et régionalisme en France du XVIIIe siècle à nos jours* (Colloque de Strasbourg, 1975), PUF, 1976, et les différents *Bulletins du Centre européen de la Culture* (I, II, III, IV), Genève.

Sur l'élection du Parlement européen au suffrage universel direct, cf. le dossier réuni par Jean-Pierre QUENTIN (*La Documentation française. Problèmes politiques et sociaux*, 1er avril 1977, n° 307). Voir notamment de Raymond LEGRAND-LANE, Elire des députés européens, *Etudes*, t. 344, juin 1976, et Jean-Paul JACQUÉ, *Le Parlement européen au suffrage universel*, Rapport au Congrès de l'Association des Juristes européens, Bourges, 24 septembre 1976.

La notion d'Europe est un excellent révélateur des opinions, des aspirations, voire des « tempéraments » de chacun. Oscillant entre « la crise de confiance » et « la crise de conscience », à chaque avatar de l'expérience (ou de l'aventure) européenne se multiplient les prises de position au titre souvent fracassant, ne serait-ce que dans le but louable de provoquer « un sursaut d'énergie ». Les auteurs français brillent particulièrement dans ce domaine, illustrant de façon plus ou moins pertinente la question fondamentale — et souvent reprise — de Paul VALÉRY : « L'Europe deviendra-t-elle ce qu'elle est en réalité, c'est-à-dire un petit cap du continent asiatique ? » (*Variétés*, I). Citons notamment dans une revue qui n'est pas exhaustive mais qui, elle aussi, est une contribution à « l'histoire de la sensibilité européenne » :

ARON, Raymond, *Plaidoyer pour une Europe décadente*, Paris, Laffont, 1977 (essentiel et pertinent).

BENOIST, Jean-Marie, *Pavane pour une Europe défunte*, Paris, Politique/Editions Hallier, 1976.

BOURDET, Claude, *L'Europe truquée : supranationalité, Pacte Atlantique, force de frappe*, Paris, Seghers, 1977. Voir également les déclarations pour la France, de Robert Debré et de Jacques Chirac.

DENIAU, Jean-François, *L'Europe interdite*, Paris, Seuil, 1977 (c. r. de François SEYDOUX, *Revue des Deux-Mondes*, mai 1978, et art. de Henri SCHWAMM, D'une Europe « interdite » à une Europe « différente », *Cadmos*, été 1978, p. 59-75.

ECOTAIS, Yann de L', *L'Europe sabotée*, Bruxelles, Rossel, 1976.

ELLUL, Jacques, *Trahison de l'Occident*, Paris, Calmann-Lévy, 1975.

L'Europe des crises, par Robert TRIFFIN, Raymond ARON, Raymond BARRE, René EWOLENKO, Bruxelles, E. Bruylant, 1976.

FRALON, José, *L'Europe, c'est fini*, Paris, Calmann-Lévy, 1975. (« Nous vivons dans un système politique, économique et social incapable de donner corps à une grande idée... »), c. r. Yves FLORENNE, L'enterrement d'Europe, in *Le Monde diplomatique*, août 1975.

GARAUDY, Roger, *Pour un dialogue des civilisations*, Paris, Denoël, 1977; c. r. et discussion dans Gérard de PUYMÈGUE, L'Occident est-il un accident ?, in *Cadmos*, été 1978, p. 17-30.

HOFFMANN, Stanley, *Gulliver empêtré*, Le Seuil, 1971.

KOHNSTAMM, Max et HAGER, Wolfgang (sous la direction de), *L'Europe avec un grand E. Bilan et perspectives*, Paris, Laffont, 1974.

LE LANNOU, Maurice, *Europe, terre promise*, Paris, Seuil, 1977; c. r. Henri SCHWAMM, L'Europe remise en question, in *Cadmos*, été 1978. (« L'Europe n'est en fin de compte qu'une attitude devant le Monde », p. 201.)

LECERF, Jean, *Histoire de l'unité européenne*, Gallimard, 1965; *La Communauté en péril*, Gallimard, 1975 (reprend le triptyque de Maurice SCHUMANN : « Achever, élargir, approfondir », c. r. de Yves FLORENNE, *op. cit.*).

PAUWELS, Louis, *L'Eglise et le déclin de l'Occident. Eléments pour la civilisation européenne*, sept.-oct. 1974, p. 7-9.

POLIN, Raymond, *La liberté de notre temps*, Paris, Vrin, 1977 (fondamental).

RESZLER, André, L'Europe et le mythe du déclin (relève les manifestations du pessimisme

des années 1920 dans *Mesure de la France* par Pierre DRIEU LA ROCHELLE, *Le déclin de l'Europe* par Albert DEMANGEON, *L'Europe tragique* par GONZAGUE DE REYNOLDS et *Dans la nuit européenne* par Wladimir d'ORMESSON), in *Cadmos*, été 1978, p. 90-108.
– *L'intellectuel contre l'Europe*, Paris, PUF, 1976 (c. r. de Denis de ROUGEMONT, in *Cadmos*, été 1978).
ROUGEMONT, Denis de, *Vingt-huit siècles d'Europe*, Paris, Payot, 1961.
– Rôle de la modernité dans les relations Europe-Monde, *Bull. du Centre européen de la Culture*, Genève, XV[e] année, n° 4, hiver 1975-1976.
– *L'avenir est notre affaire*, Paris, Stock, 1977.
SPINELLI, Altiero, *Agenda pour l'Europe*, Paris, Hachette, 1972.
TWICKENHAM, *Les raisons dangereuses*, Paris, Politique/Géopolitique et modernité, Ed. Hallier, 1976; c. r. Claude RAFFESTIN, Géopolitique et modernité, in *Cadmos*, été 1978, p. 31-37. Relevons la conclusion qui peut également clore notre série : « L'Europe attend encore l'essayiste véritable qui, à travers une vision renouvelée, la critiquera tout en lui proposant un projet cohérent d'avenir » (p. 37).

Mise au point de Charles ZORGBIBE, Eclairages divergents. L'Europe par le livre (*Le Monde diplomatique*, juin 1979), et Supplément aux Dossiers et suppléments du *Monde*, juin 1979 : *Les premières élections européennes* (juin 1979); *La campagne et les résultats*; *Les institutions et le bilan de la CEE* (notamment *Quelle Europe?* par Jacques FAUVET).

فهــرس

الكتاب الأول

عصر التصدعات 1789 - 1848

الكتاب الثاني

عهد السيطرة 1848 - 1914

الكتاب الثالث

أوروبا من عام 1914 حتى أيامنا

الكتاب الرابع
المؤسسات الأوروبية
بنيتها وسماتها العامة

منشورات عويدات 987 /1995

HISTOIRE GÉNÉRALE DE L'EUROPE

DIRIGÉE PAR GEORGES LIVET
ET ROLAND MOUSNIER

3

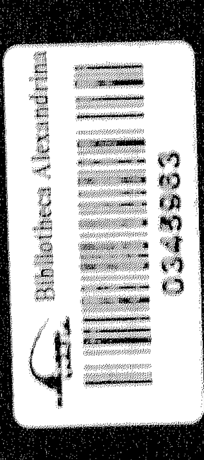
L'Europe

de 1789 à nos jours

par François-Georges Dreyfus
Roland Marx, Raymond Poidevin

Traduction arabe de: Hussein HAIDAR
Révisée par: Antoine A. HACHEM

EDITIONS OUEIDAT
Beyrouth - Paris


Bibliotheca Alexandrina
0343583